

ما في هذا المجلد

تعليقات الكلنبوي على الجامي وحاشية عبد الحكيم السيالكوتي على عبد الغفور
على الجامي قدس سرهم السامي

من كتب الفقير إليه عز شأنه
شريف پاشازاده محمد اسعد
عفي عنهما
[illegible]

سفه
عدد
٢٠
يالكز ايكي شقه در
انجق ايكيسي خاليدر

هذه تعليقات على الجامي
للفاضل الكلنبوي

من كتب الفقير الى ربه الصمد
سرعسكر زاده محمد اسعد
عفي عنهما
سنة ١٢٠١



بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذى رفع قدر من وزن فعله لميزان الشريعة البيضاء
والصلوة والسلام على من يبعثه هدى للأهل الهدى و
كسر اوثان الاعداء ومنع صرف الهمة الى نحو ما لا يرضى و
على آله واصحابه الذين بالاقتداء بهم الاهتداء بجبر البنية المصطفى
وبعد فلما التمس منى بعض الاخوان ترتيب ما حرره الاستاذ
العالم الفاضل الكامل المحقق الالمعى المشهور بكلنبوى نور مضجعه الحى
السرمدى على شرح الكافية للمولى جامى حين ما قرأته عليه فشرعت
فيه مستعينا بالله الوهاب وسائلا ان ينفع به الطلاب وهو
الهادى الى سبيل الصواب **قوله** لانه لهذا الجمع كالعلة الغائية
اى لانتفاعه كالعلة الغائية لتأليف هذا الشرح وليس نفسها
لانها انتفاع جميع الطلبة او التوسل به الى نعم الرحمن **قوله**
لم يصدر رسالته جواب اعتراض يقال المصنف لم يبدأ بالحمدلة و
كل من لم يبدأ بها فقد ترك الواجب بمقتضى الحديث المشهور ما
فاجاب بمنع الصغرى بناء على ان الابتداء فى الحديث لا يجب
ان يكون بطريق الكتابة بل هو اعم فيجوز ان يتلفظ بها بلسانه
من غير ان يكتبها فى كتابه وبهذا القدر يخرج عن عهدة الحديث وان
كانت الكتابة عبارة عن النقوش المكتوبة كالابتداء الخ بالبسملة و

الشارح ياسنى زاده عبد الوهاب
من تلاميذ الكلنبوى سلمه

بالبسملة والحمدلة وانما لم يكتبها فى كتابه لنكتة هى الهضم والتخييل
فقد عرفت ان الاولى تأخير بيان النكتة عن قوله ولا يلزم الخ كما لا يخفى
قوله لانه فى هذا الكتاب يبحث عن احوالها اما بحثه عن احوال الكلمة
فظ لانه يبحث عن احوال المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
من الاعراب والانصراف وعدم الانصراف الى غير ذلك واما بحثه
عن احوال الجملة المرادفة للكلام فلانه يبحث ولو ضمنا ان الجملة قد
تكون خبرا او حالا او صفة او مجزومة المحل فى طرف الشرط الى غير ذلك
وفى قوله يبحث الخ اشارة الى ان موضوع علم النحو هو اللفظ الموضوع
من حيث الاعراب والبناء مفردا كان او مركبا لان موضوع كل علم
ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية بقى انه كما يبحث عن احوال الجملة
والكلام يبحث عن احوال المركبات الغير الكلامية كالمركب الاضافى
والتوصيفى والتعدادى والجواب انه يبحث باعتبار اعراب مفرداته
او بنائها **قوله** فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالها اما من المعرفة
فلا يتوجه ان عدم التعريف لا يوجب عدم المعرفة اصلا لجواز ان
يبحث عن احوالها بمجرد معرفتها بما يطلق عليه الكلمة والكلام فانهما معلومان
بهذا الوجه قبل التعريف ويمكن دفعه بان المراد من البحث البحث على
وجه البصيرة وهو يتوقف على المعرفة الكاملة واما من التعريف فيتوجه
ايضا ان عدم تعريفهما بشىء من التعاريف لا يوجب جهالتها الموجبة
لامتناع البحث لما عرفت ولو حمل البحث على البحث على وجه البصيرة

قوله للماهية مع قيد الوحدة وقد يعبر عنه بالفرد المنتشر وحاصله ان اسم الجنس موضوع للماهية المطلقة اى غير مقيد بوقوعها فى ضمن فرد دون فرد بل يحتمل وقوعها فى ضمن زيد او فى ضمن عمرو او فى ضمن بكر او فى ضمن غيرها من الافراد
قوله لمطلق الماهية اى من حيث هى هى مع قطع النظر عن تحققها فى ضمن الافراد وحاصله ان اسم الجنس موضوع لنفس الماهية

المتوقف على المعرفة بتعريف جامع ومانع فانما يوجب تعريفهما بتعريف ما لا بتعريف ذكره المص بخصوصه الا ان يقال المراد اثبات لياقة تعريفهما بتعريف من التعاريف واما وجه تعريفهما بهذين التعريفين فلحصول المرء بهما لا للتوقف عليهما كما اشار اليه الشريف المحقق الى مثله قوله جنس لا جمع الفرق بين الجنس واسم الجنس ان اسم الجنس يدل على معنى الوحدة الشخصية او النوعية بجوهره والجنس يحتاج فى الدلالة عليها الى امر خارج كالتاء فى تمرة هذا على مذهب القائلين بان اسم الجنس موضوع للماهية مع قيد الوحدة فان رجلا فى جاءنى رجل دال على الرجل الواحد واما مذهب القائلين بانه موضوع لمطلق الماهية فلا فرق بين الجنس واسم الجنس عنده بهذا الوجه لكن تجرده عن معنى الوحدة بعد دخول لام التعريف عليه يؤيد القول الثانى فانه يدل على ان الدال على الوحدة هو التنكير والتنوين ولذا زالت بزواله قوله بدليل قوله تع تلخيصه ان الكلم دال على المتعدد فهو اما جنس او جمع والثانى بط والا لوصف فى الآية بالطيبات لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف افرادا وجمعا لكنه لم يوصف بها بل وصف بالطيب المفرد واذا بطل الجمعية ثبت انه جنس قوله وقيل جمع الخ معارضة له تلخيصها انه جمع لا جنس اذ لو كان جنسا لاطلق ما دون الثلث كالتمر فانه يطلق على الواحد كما يطلق على الثلث وما فوقه بخلاف ما اذا كان جمعا اذ الجموع لا يطلق على ما دون الثلث مما يصدق عليه مفرداتها ولما كان حكم المعارضة

النوعية ه
الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية م
واعلم ان الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس اما بين الاولين فمعنى علم الشخص جزئى ومعنى علم الجنس كلى واما بين علم الجنس واسم الجنس فمعناهما كلى الا ان معنى علم الجنس كلى معين عند المخاطب فيكون معرفة ومعنى اسم الجنس كلى غير معين فيكون نكرة فالتعيين جزء من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس عقده
ابن قره دبوى

المعارضة مساقطة الدليلين لم يثبت مطلوب الا بالقدح فى الدليل الاول ليبقى دليله بلا معارض فشرع فى قدحه بان التوصيف بالطيب انما ينافى جمعيته لو لم يكن الكلم مئولا ببعض الكلم وهو ممنوع لجواز ان يكون مئولا به ويكون الطيب صفة للبعض لا للكلم واشار بعنوان قوله قيل على صيغة التمريض الى ان هذا التاويل بعيد جدا فلقائل ان يقول انعقاد حكم المعارضة فلا وجه لتقديم القول الاول بدون القدح فى الدليل الثانى بان يقال يجوز عروض عدم الاطلاق على ما دون الثلث من جهة الاستعمال لا من جهة الوضع اذ الوضع لا يستلزم الاستعمال قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة للقائل ان يقول ليس المراد من التاء ههنا مطلق الوحدة الشاملة للجنسية والنوعية بل المراد الوحدة الشخصية والا لم يخرج مثل عبد الله عن الكلمة لكونه واحدا بالنوع لانه مركب من اسمين بل لم يخرج نحو ضرب زيد لكونه مركبا من اسم وفعل واللازم بط ضرورة واذا اريد الوحدة الشخصية عاد المنافات ولذا قيل هذا الجواب الزامى لا تحقيقى والجواب التحقيقى ان المراد الوحدة الشخصية الكلية فلا منافات اذ المراد جنس الكلمة الواحدة فلا يصدق على المركب من كلمتين وانما تصدق على كلمة بانفرادها وان شئت زيادة توضيح فاحمل لام الواحد على الجنس او الاستغراق ينحل الاغلاق قوله ويمكن حملها على العهد الخارجى التقديرى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

وهي الكلمة العربية التي لا يبحث النحاة الا عن احوالها وهي خصة
من مطلق الكلمة المعرفة بالتعريف المذكور لانها شاملة للكلمة الفارسية
واليونانية وغيرهما من الالسن اذ الكل وضع لمعنى مفرد وانما صرح
بالامكان اذ يرد على التعريف ح انه تعريف بالاعم وان امكن دفعه
بانه جائز عند القدماء او بان المراد من اللفظ العربي فاندفع
ما اوردوا عليه الاعلام من انه لا مساغ للعهد هنا قوله اذ ليس من
عبد الغفور في تعريف اللفظ
مقولة الحرف والصوت اصلا قال بعضهم لا ادري من اي مقولة
العصام فيه ذلك الجمعي
هو قال الفاضل ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا
اي من حيث تلفظه اذ المقول بالحرف ملفوظ
جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الى الصوت
الان لا خلقه ذا السواد خلقه
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه
جامي
فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو
فليت قولي بلغه انتهى وقال صاحب الامتحان ان الضمائر المستترة
ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث تقع محكوما
عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها من تعريف اللفظ
كما يجب خروج صفة الشجاع عن تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة
مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمة وتاويلها لا
من هي والتحقيق ان الكلم المستترة فواعلها دالة بصيغتها عليها بلا
فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من
ان كل فعل وشبهه لا بد لها من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى

واست عبارة عنه ولا يصح اليه تمييز
نحو اللهم اغفر لي ونحو الله يفعل
ما يشاء ونحو الذي وجب وجوده
نحو زيد ضرب واضرب يا زيد
نحو رأيت سواد الوجه اعجبني
نحو زيد ركب من ماء زاد و
باء ودال قوله ليس من
مقولة معينة اي ليس من قبيل
امر معين كالواجب والممكن
والجسم والعرض فليس المراد
بالمقولة ما هو المتعارف من
المقولة المنقسمة الى التسع
بل ما هو اعم منه

وعلى اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاخفاء تحت شيء او
جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر
ان المراد من قال ان المستكن ليست من مقولة الحرف والصوت انه
ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال
لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى
فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض فقال فهو ليس من مقولة
معينة الى آخر ما قاله الفاضل ثم قال وهذا نحو وغرور بما هو غلط فاحش
اذ النحاة جعل المستكن جزءا من الكلام وفاعلا ومرفوعا الى غير ذلك
وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن
المستكن وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم
يجعل النحاة الامور الخارجية جزءا من الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ
وهذا فرية بلا مرية انتهى وتلخيص كلام افضل في الامتحان انه ليس من
اعيان الموجودات كالاصوات ونحوها حتى يكون من احد المقولات
المنقسمة اليها بل هو من الامور الاعتبارية المحضة كانياب اغوال
وانما اعتبره النحاة حفظا لقاعدتهم كالعدل والعلمية التقديرية
في عمر واسمع واقول فيه بحث من وجوه اما اولا فلان ما ذكره صريح
في ان معتبرهم النحاة الواضعون لتلك القواعد بعد نزول القرآن
الكريم لا غيرهم وذلك قطعي البطلان اذ قد اعتبره العرب وعطفوا
عليه تارة مع تاكيده بمنفصل وتارة بدونه من لدن اسماعيل ع م

ولو سلم ان منهم من يعرف تلك القواعد بحسب السليقة فقد
اعتبر من لا يعرفها منهم قطعا وايضا كيف يتصور الاعتبار بحفظ
القواعد في كلام المجيد المتعال واما ثانيا فلان ما ذكره من الارتباط
بصيغتها من غير احتياج الى الضمائر المستترة انما يتم في الافعال الموضوعة
للنسبة الى افعال معينة في التحقيق لا في سائر المشتقات اذ النسبة
التي وقعت جزءا من مفهوماتها انما هي الى الذات المأخوذة ايضا لا الى
خصوصية المسند اليه المعين وكيف يرتبط الضارب بنفسه بزيد مع
كونه اعم منه ومحتملا لغيره بحسب الوضع بل هي بذاتها لا تقتضي الارتباط
بشيء ما ولذا قد يغلب عليها جانب الذوات فتجعل مسندا اليها وقد
يغلب جانب الصفة فتجعل مسندات كما صرحوا واما ثالثا فلان ذلك
الفاضل العصام لا ينكر اعتبار الضماير تحت تلك الكلمات كيف وهو انكار
ما تواتر في كتب النحاة وتدل على اثباته اباه اذ ارجع الضمير الى المسند منه رحمه
ولا يجعل الامور الخارجية جزءا من الكلام كيف ولا يتوهم العوام فيما علم مركب من زاء
يوجد بعد او يمتنع في جميع الايام وانما يقول ان ذلك المعتبر المنزلة ياء ودال
منزلة الملفوظ ليس من الامور الاعتبارية المحضة ولا مقولة معينة وهم مثلا كان لكن
من الماهيات انما هو معنى معقول هو جزء من الكلام العقلي المنقسم الى القضية
المعقولة والى الانشاء المعقول وذلك الكلام المعقول هو الكلام
النفسي عند جمهور الاشاعرة وذلك المعنى مع كونه معنى معقولا اعتبره
العرب جزءا من الكلام اللفظي واجروا عليه احكام اللفظ مثل التاكيد

مطلب دفع التوهم في اجزاء القضية والرابطة

التاكيد والعطف عليه ثم النحاة اقتفوا اثرهم واجروا عليه
سائر احكام اللفظ من البناء والاعراب ولما كان الموجود
في الاذهان عين الموجود في الخارج في التحقيق والاختلاف
بالوجودين اعني الخارجي والذهني والآثار المختصة بهما صح قول
الفاضل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا الى غير ذلك وان اردت
زيادة تحقيق فاعلم انك اذا قلت زيد قائم فهناك ثلثة معان
معقولة كلها اجزاء للقضية وهي الموضوع والمحمول والنسبة التي
هي الاتحاد لكن الموضوع في هذه القضية وامثالها ملحوظ مرتين في
ابتداء الكلام ومرة عند ملاحظة اتحاد المحمول معه وذلك الملحوظ في
المرة الثانية هو رابط القضية المعقولة لانه يربط المحمول الاعم
بذلك الموضوع المعين ولذا جعلوا اللفظ الدال عليه رابطة ∴
القضية الملفوظة في مثل قولنا زيد هو انسان على ان يكون مجموع هو
انسان عبارة عن المحمول المرتبط قطعا للتسلسل فلما لم يكن في تلك
الكلمات ملفوظ اخر سواها اعتبروا رابطة الكلام العقلي التي هي
الموضوع الملحوظ في ضمن ملاحظة الاتحاد قائمة مقام ملفوظ اخر
وادعوا انها مذكورة بذكر المحمول تبعا له ثم اجروا عليها احكام اللفظ
حتى اذا قصدوا العطف عليه اكدوه بما يدل عليه وذلك المعنى من
حيث الوجود الذهني صورة علمية جزء من القضية المعقولة حقيقة
من القضية الملفوظة ادعاء واعتبارا ومن حيث الوجود الخارجي

اعني خارج الذهن عين المرجع واجبا او ممتنعا نعم كون ذلك المعنى
بمنزلة الملفوظ وكونه تحت تلك بمحض الاعتبار لكن الكلام بانه
قد يكون واجبا او ممكنا انما هو في نفس ذلك المعتبر لا في كونه بمنزلة
الملفوظ ولا في كونه تحتها فالحق مع الفاضل العصام وبهذا التحقيق
اندفع ما اورده على اهل المعقول بان الضمير الراجع الى الموضوع
كيف يكون رابطة دالة على النسبة كما لا يخفى **قوله** لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وان لم يتلفظ به في هذا التركيب الذي
حذف هو فيه فان قلت لا شبهة ان ما حذفه المص مثلا في كلامه ما
يخرج من فمه فهو لو تلفظ به لكان صوتا موجودا في زمانه او قبله
قلت عامة النحاة نوع ذلك اللفظ معاملة الشخص الواحد ولم
يعتبروا المغايرة باعتبار المحال والازمان ولهذا صرح تعريف اللفظ
بما يتلفظ به الانسان على كلمات الملائكة والجن والا فالالفاظ الخارجية
عن افواه الملائكة ليست عين الالفاظ الخارجية عن افواه الانسان
بداهة بل مثلها ولك ان تقول جميع ذلك مبني على حذف المضاف في
تعريف اللفظ اي من نوع ما يتلفظ بنوعه الانسان فلا اشكال ولهذا قال بعض
المحققين ان اسامي الكتب الموضوعة بازاء الالفاظ المترتبة المخصوصة
من قبيل اعلام الاجناس في التحقيق وان اشتهر انها من قبيل الاعلام الشخصية ٢
قوله خارجة عن اللفظ اه فلا يكون اشارات الاخرس كلمات حقيقة
بل مجازا **قوله** تخصيص شيء بشيء اه التخصيص هنا بمعنى التعيين لا بمعنى:

ذلك سواء ضربته باعانة عمرو او ضربته بنفسك بلا اعانة اصلاً فلو حمل على حقيقته لم يصح
ان تقول ذلك في الصورة الثانية فان الضرب لم ينشأ شيء مغاير لاعانة زيد واما اذا حمل
على الكناية بذكر الملزوم الذي هو كون الضرب ناشيا عن امر مغاير لاعانة زيد وارادة لازمه
الذي هو عدم كون الضرب ناشيا من اعانة زيد يصير المعنى ضربته ولم ينشأ ذلك الضرب
عن اعانة زيد وهو اعم من ان يكون ناشيا عن اعانة غيره او لم يكن ناشيا عن اعانة اصلاً
فلذا صح ذلك القول في كل من الصورتين
هذا من تعليقات الكلنبوي من خط
على الجامي

لا بمعنى القصر لان الشئ الاول عبارة عن الموضوع لا محالة فان كان
بمعنى جعل الموضوع خاصا بالموضوع له على ان يكون الباء داخلة على المقصور
عليه يخرج وضع الالفاظ المشتركة وان كان بمعنى جعل الموضوع له خاصا
بالموضوع او بمعنى جعل الموضوع ممتازا عما سواه بالموضوع له على ان يكون
الباء داخلة على المقصور يخرج وضع الالفاظ المترادفة بخلاف اذا كان
بمعنى التعيين لان الكلم معينة لمعنى له تعيين بشئ شامل لوضع حروف
الهجاء فانه اعم من ان يكون تعيينا بازاء شئ او لمجرد غرض من الاغراض
وقوله بشئ اى بازاء شئ يخرج وضع تلك الحروف لغرض التركيب
قيل يخرج عنه وضع الحروف اتى بصيغة التمريض لان الاطلاق ان
اطلق يخرج عنه وضع جميع الكلمات حيث لا يفهم معانيها اذا اطلقت
عند غير العالم بالوضع فلا وجه لتخصيص السؤال بوضع الحروف وان قيد
بالصحيح عرفا فلا يخرج وضع الحرف ايضا قوله ولا يبعد ان يقال ان المراد
بالاطلاق اه لا يخفى ان هذا الجواب مبنى على حذف القيد فى محاوراتهم
فلا وجه لقوله فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد الآن يقال بل مبنى على كون
الاطلاق مجازا مرسلا من باب ذكر المطلق وارادة المقيد والجواب
الاول مبنى على حذف المفعول المطلق مع صفته اعنى اطلاقا صحيحا و
الفرق بين الجوابين لفظا ومعنى اما لفظا فلان الاول مبنى على الارتكاب
التجوز فى الحذف والثانى مبنى على ارتكابه فى نفس الاطلاق واما معنى
فلان الاطلاق الصحيح اعم من ان يكون فى محاوراتهم اولا قوله المعنى ما

قوله والمراد بكون المعنى فى نفسها هذا المعنى مستفاد من هذا التركيب بطريق التشبيه البليغ اى معنى مثل كائن
فى نفس الكلمة حيث لا ينفك عنها كما لا ينفك المظروف عن الظرف قوله من غير حاجة الى انضمام الى الغير
فيه بمعنى المغاير وكلمة من منشائية والمعنى تدل دلالة ناشية عن امر مغاير للحاجة ويلزمه ان تنشأ
تلك الدلالة عن الحاجة فذكر الملزوم الذى هو كون الدلالة ناشية عن امر مغاير للحاجة واريد لازمه
الذى هو عدم كونها ناشية من الحاجة بطريق الكناية او المعنى دلالة لم تنشأ عن الحاجة كما ذكره التفتازانى
فى امثال هذه العبارة وذلك ان تقول الغير بمعنى لا وكلمة من بمعنى الباء اى تدل عليه بلا حاجة وعلى التقديرين
هو تفسير للدلالة بنفسها اذ الظاهر من الدلالة بنفسها ان لا يحتاج فيها الى امر خارج اصلا فيخرج
الاسماء والافعال المشتركة المحتاجة فى الدلالة على معانيها الى القرائن الخارجية كعين جارية مع انها
مستقلة فى الدلالة فلذا فسرها بتخصيصها بعدم الاحتياج الى خصوصية انضمام كلمة اخرى فيدخل
تلك الاسماء والافعال فان العين مثلا لا يحتاج فى الدلالة الى انضمام العين وان دلت ههنا بواسطة
لانها قد تدل عليه بواسطة القرائن الحالية وهذا كما تقول ضربته من غير اعانة زيد فانك تقول

ما يقصد بشيء سواء كان الشيء المذكور لفظا كما في معاني الالفاظ
او لا كما في معاني الافعال وغيرها كمعاني الدوال الاربعة والمراد ما من
شانه ان يقصد بشيء لا ما يقصد في الحال والا لم يصح ما سياتي منه
من ان تقدم الوضع على الافراد بالذات بالزمان لان الافراد والتركيب
انما يعرضان اللفظ باعتبار معناه **قوله** ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع
لان الشيء الثاني في مفهومه عبارة عن المعنى **قوله** فذكر المعنى بعده اي بعد
الوضع والفاء داخلة على جواب لما كما جوزه الشريف المحقق لكن منعه
جمهور النحاة والجواب في امثاله محذوف بقرينة ما اقيم مقامه اي كان
ذكر المعنى بعده تكرارا فذكره بعده مبني على تجريده اي تجريد الوضع عنه
اي عن المعنى الماخوذ فيه فيكون مجازا من باب ذكر المقيد وارادة المطلق
بقرينة ذكر المعنى بعده لكن لا داعي الى هذا التجوز الا ان يكون لغرض توصيف
المعنى بالافراد لكن على هذا الوجه لجعل المفرد صفة للفظ وايضا يتجه
عليه ان ذلك الغرض وما يدعو اليه غير واجب لجواز ان يجعل المفرد
صفة للفظ بل الظ ذلك اذ الافراد والتركيب صفتان للفظ بالذات
وللمعنى بالواسطة وان كانا نسبتين بين اللفظ والمعنى فتامل **قوله**
فخرج به المهملات اي اذا كان الوضع مجردا عن المعنى فخرج به المهملات من
اي بالوضع المجرد
حيث كونها مهملات لم يوضع بازاء معنى في لغة معينة وان لم يخرج من حيث
كونها موضوعات بازاء المعاني في لغة اخرى وكذا يخرج به الالفاظ الدالة
بالطبع من حيث كونها دالة بالطبع وان لم يخرج من حيث كونها موضوعة

هذا مبني على الاصطلاح الراجح المختار واما على الاصطلاح المرجوح وهو النصب فالامر بالعكس بالسين زاد

قوله بالذات متعلق بالافراد وبالزمان متعلق بالتقدم يعني سياتي من الشارح ويظهر من بيانه نكتة ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا ان الوضع متقدم بالزمان على الافراد او بالذات اي بالحقيقة وهو ما يكون صفة للفظ كان الافراد بالواسطة وبالمجاز ما يكون صفة للمعنى

لما حذف جوابه

اعتراض على الفاضل الجامي

حروف الهجاء صح

موضوعة بازاء معاني في هذه اللغة او في لغة اخرى ولا يخرج به
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب اما خروج الاوليين فلانهما
مع تلك الحيثية لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا اي لا تخصيصها بازاء
المعنى ولا تخصيصها لغرض من الاغراض فقط فيخرجان بقيد الوضع سواء
جرد عن المعنى او لم يجرد واما عدم خروج تلك الحروف بعد تجريد
الوضع فلان الوضع المجرد بمعنى تعيين شيء سواء كان تعينا بازاء
معنى او لغرض من الاغراض فلا يخرج به الالفاظ الموضوعة بازاء المعاني
ولا حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب بخلاف ما اذا لم يجرد الوضع
عن المعنى اذ يخرج به تلك الحروف ايضا حيث لم توضع بازاء المعاني
من حيث كونها موضوعة لغرض التركيب وان كان بعضها موضوعا
بازاء المعنى من حيثية اخرى كهمزة الاستفهام وبهذا لا حاجة الى حمل
قوله خرج به المهملات على المهملة لا على الكلية لاخراج بعضها ولا الى حمل
قوله لا بازاء المعنى على تقييد الحرف لاخراج بعضها كما ذهب اليه الفاضل
فان قلت الشيء الاول في مفهوم الوضع عبارة عن الدال والشيء الثاني
عن المعنى المدلول فكان ان ذكر المعنى بعد الوضع محوج الى التجريد فكذا نسبة
الوضع الى اللفظ الدال فالتخصيص بالاول من غير مخصص قلت اجاب
عنه الفاضل بان التوضيح لبيان التجريد لا لذاته بل يتوسل به الى امر بديع
تفرد به الشارح بعد اجماع الناظرين على خلافه حيث ذهبوا ان قيد المعنى
مسوق لبيان الواقع لا للاخراج فقصد الى انه قيد مخرج لحروف الهجاء

غير الخارجة من قيد الوضع لكونه مجردا عن قيد المعنى وحمل قيودات
التعريف على القيود المخرجة هو الظاهر المتبادر ومن البين ان تجريد
الوضع عن الشيء الدال لا مدخل له فيما قصده قوله لغرض التركيب لا
بازاء المعنى الاولى ان يقول للدلالة على المعنى بالوضع اذ التقابل بين
علتين احسن قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ الخ نقض لتعريف
الكلمة بانه غير جامع لافراده فورده التعريف ومنشأه قيد المعنى
بناء على توهم ان المعنى مقابل للفظ اذ كثيرا يذكر في مقابلته وحاصل
السؤال ان هذا التعريف غير شامل لبعض الالفاظ الموضوعة
بازاء لفظ آخر كلفظ الجملة والخبر والاسم والحرف وغيرها مع انه من
افراد الكلمة وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فعلى هذا كان الاولى
ان ينبه على كون ذلك البعض من افراد المعرف بان يقول قد وضع
بعض الكلم لان فساد التعريف يتوقف عليه ولعله انما عدل عنه
لتضمين اعتراض آخر على دعوى ان جميع المركبات داخلة تحت قيد
الافراد وتخرج به كما سيصرح به فاورد عليه ان اللفظ الموضوع
بازاء لفظ آخر سواء كان مفردا او مركبا خارج بقيد المعنى لا بقيد الافراد
ويؤيده قوله فكيف يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنى اذ الظاهر ان يقول
فكيف يصدق عليه التعريف قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد يعني
لا نسلم انه لا يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنى وانما لا يصدق عليه لو لم
يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى ايضا وهو ممنوع اذ المعنى ما يتعلق

ط الظ انه متعلق بقوله داخلة وصفة
لمصدره المحذوف اي ان جميع المركبات
داخلة في التعريف دخولا مستويا الا بقيد
الافراد ويجوز ان يتعلق بعلة للدخول المحذوفة
ويجوز حالا عنها اي جميع المركبات
داخلة في التعريف حال كون ذلك التعريف
متضمنا بعدم دخوله لا بقيد الافراد [illegible] زاده

يتعلق القصد المعهود بداي القصد بشيء ولما كان ذلك اللفظ موجودا
باللفظ الموضوع بازائه كان معنى بهذا المعنى لان ذلك الشيء اعني
المقصود بشيء اعم من ان يكون لفظا او غيره فلا يتجه ما اورده الفاضل من
ان المقصود اعم من المقصود بشيء ولا يلزم من كون الاعم اعم من اللفظ كون
الاخص اعم منه ايضا والا لكان الانسان الاخص من الحيوان الاعم
من الفرس اعم من الفرس ايضا وهو باطل على انه قدح لصلاحية السند
للسندية وهو خارج عن قانون التوجيه قوله فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة الخ هذا السؤال ايضا نقض لتعريف الكلمة بعدم صدقه
على بعض افراد المعرف فهو وارد على التعريف ايضا وناشئ من قيد
الافراد الآتي لكن بمدخلية الجواب الذي مع عن الايراد المتقدم يعني
لما اندرج الالفاظ في المعنى فبقيد الافراد يخرج عن التعريف الكلمات
الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة على الاحتمال الراجح الذي هو كون قوله
مفردا صفة للمعنى وذلك لان تلك الالفاظ لما كانت مركبة امتنع
ان يكون مفردة لان الافراد والتركيب متقابلان فلا يجتمعان في شيء
واحد وخص السؤال بالكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة مع انه
متوجه بالكلمات الموضوعة بازاء معان مركبة كالانسان الموضوع بازاء
الحيوان الناطق لان التركيب اما بمعنى دلالة جزء اللفظ على جزء معناه
وكل من المعنيين واضح الانتفاء عن مثل الحيوان الناطق اما انتفاء الثاني
فلانه ليس بلفظ اصطلاحي يدل جزئه على جزء معناه واما انتفاء الاول

ع
اي الاحتمال الراجح عند الشارح
كما يستفاد من تقديمه هذا الاحتمال و
المرجوح ظهور كونه نعتا كما يأتيه وان
كان ظهور كونه وصفا لغويا حقيقة
للفظ مرجحا لكونه نعتا كما للفظ
[illegible] زاده

فلان اجزاء لفظ الانسان من الهمزة والنون والسين مثلا لم يدل
شئ منها على جزئه بخلاف الكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ مركبة فانها
وان انتفى عنها التركيب بالمعنى الاول لكن لم ينتف عنها التركيب بالمعنى
الثانى فلذا قلنا ان السؤال ناشئ عن قيد الافراد بعد خلية تعميم المعنى
من اللفظ فلا يتجه عليه انه لا وجه لايراد هذا السؤال ههنا ولا التخصيص
بالكلمات الموضوعة للالفاظ مركبة لتوجهها بالكلمات الموضوعة بازاء معان
مركبة ايضا **قوله** قلنا هذه الالفاظ سند اما و بالمنع كان ابطاله
مفيدا ولك ان تحمل الكلام على اثبات المقدمة الممنوعة ببطلان ذلك الحكم
قوله بامثال الراجعة الى الفاظ مخصوصة اى بالضمائر الراجعة اليها
وامثالها كما فى قولنا نصر هو فعل ماض والمراد بامثالها الاسم الموصول
الذى اريد به لفظ مفرد او مركب كما فى قولك الذى قلته هو كلام
وكذا واسماء الحروف التهجى واسماء السور والكتب وكذا جميع
اسماء الاجناس المعرفة بلام العهد الخارجى لما صرح به الشريف فى
حاشية شرح التلخيص من ان لها مع لام العهد وضعا بازاء المفرد
المعين من افرادها وليس الاشارة والمشار بها الى لفظ معين من
هذا القبيل لانها موضوعة للمبصرات فاستعمالها فى غيرها على سبيل المجاز
والكلام فى المعنى الموضوع له **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما الخ
صرحوا بان وضع الضمائر والموصولات واسماء الاشارات والحروف
من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص المعين وعموم الوضع لا

ط
اى المنع بعض الكلمات الموضوعة
بازاء الالفاظ خارج عن التعريف
بقيد الافراد منه

٧ الضمائر

وقد رد هذا الجواب بانه لا عبرة فى الوضع
كما انه لا عبرة فى التصور فيوضع لفظ
بازاء لفظ آخر مفرد او مركبا كما (؟)

الوضع لا يستلزم عموم الموضوع له لان عموم الموضوع له ان يكون
اللفظ موضوعا بازاء مفهوم كلى وعموم الوضع ان يكون آلة لملاحظة
الموضوع له حين الوضع كليا فيجوز ان يوضع لفظ باشياء معينة
بملاحظتها بامر كلى كوضع لفظ هذا لكل فرد من افراد المبصر بواسطة
ملاحظة مفهوم كلى هو مفهوم المبصر وقس عليه البواقى **قوله** ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه صدق المعنى السلبى لا يتوقف على تحقق شئ
من القيود الواقعة فى حيزه فيصدق تعريف المفرد بهذا المعنى على
اربعة انواع الاول ما يكون للفظ جزء ولا يكون لنفسه جزء فضلا عن
دلالة جزء لفظه على جزئه كما اذا اطلق النقطة المعرفة بلام العهد
الخارجى على النقطة المعينة او وضع لفظ ذو اجزاء بازائها ومن
هذا القبيل اسم الجلالة على القول بعلميته الثانى ما يكون له جزء ولا يكون
للفظ جزء كما اذا سمى شخص بحرف واحد فان الشخص الانسانى
عبارة عن الحيوان الناطق مع التشخص المعين والثالث ما لا
يكون لشئ منهما جزء كما اذا سمى النقطة المعينة بالحرف الواحد
والرابع ما يكون لكل منهما جزء ولا يكون لشئ من اجزاء اللفظ دلالة
على شئ من اجزاء المدلول كما فى زيد الموضوع للشخص الانسانى وبقى
هناك قسم خامس من المفرد وهو ما يكون لكل منهما جزء ويكون لبعض
اجزاء اللفظ دلالة على جزء معناه ولا يكون تلك الدلالة مقصودة
كما اذا سمى شخص بالحيوان الناطق او بالملك الناطق او بحيوان الجن

قوله فكم ما لا يدل اجزاء لفظه على جزئه لا ما لا يدل اجزاء لفظه على جزء معناه اذ الظاهر ان ضمير معناه راجع
الى كلمة ما وهى عبارة عن المعنى فيلزم ان يكون للمعنى معنى وهو باطل فان قيل يجوز ان يكون للمعنى معنى فان المعنى قد يكون
لفظا كما سبق فى امثال الضمائر قلنا المراد انه يلزم لكل معنى مفهوم معنى وهو باطل لتخلفه فى نحو زيد موضوع للذات
فان قيل ما ذكر ههنا سلب لا يقتضى ان يكون للمعنى معنى قلنا ح يصدق على معنى زيد قائم مثلا فافهم وبالجملة فلم
فائدة فى ذلك والاولى ان يقول ما لا
يقصد دلالة جزء لفظه على جزئه
ليتناول الصور الاربعة من معنى
همزة الاستفهام ومعنى زيد ومعنى
عبد الله ومعنى حيوان ناطق علما
لبعض الافاضل

قوله ما
ذى جزء معين
والجزء اى
لفظ النقطة
لفظ الخط ونحوه

لا يخفى عليك ان لفظ النقطة مجردا
عن اللام موضوع بازاء مفهوم كلى
ذى جزئين وهو نهاية الخط ومع
لام العهد موضوع بازاء فرد معين
بسيط من افراد ذلك المفهوم وبهذا
تبين النقطة بكونه معرفا بلام العهد
الخارجى بسى زاده عبد الوهاب
هو من اولى الالباب
منه

او بناطق اليمن وامثاله وهذا القسم خارج عن تعريف الشارح و
داخل في المركب المقابل له والصواب العكس فلهذا اخذ اهل المعقول
القصد والارادة في تعريف المفرد والمركب حيث عرفوهما بما لا يراد
بالجزء من لفظه دلالة على جزئه وما ليس كذلك وتجويز تغاير الاصطلاحين
بين اهل المعقول واهل المنقول بان يكون هذا القسم مفردا عند اهل
المعقول ومركبا عند اهل المنقول مشكل بل يبطله ما ذكره الزمخشري في
المفصل حيث عرف الكلمة بما سيأتي بيانه من الشارح ثم قسم الى
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم ثم قسمه
الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما
جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او
مضاف ومضاف اليه كعبد المناف وامرئ القيس والمكنى فان قلت
لعل تعريف الشارح مبني على ما ذهب اليه الشيخ ابن سينا من ان
الدلالة تابعة للارادة قلت سيبطل هذا المذهب حيث يقول
واين الدلالة من الارادة **قوله** وفيه انه يوهم اه لان معمول الفعل
وشبهه اذا قيد بصفة يستفاد منه على حقيقة التركيب ان
ذلك القيد متصف بتلك الصفة (اللغة) قبل زمان العامل من الفعل وشبهه
(الظاهر ان النسخة بهذا المقيد)
واذا قيد بالحال يستفاد منه انه متصف في زمان العامل
لا قبله ولا بعده فالمفهوم من قولنا رأيت زيدا الراكب ركوبه
قبل الرؤية ومن قولنا رأيت زيدا راكبا ركوبه حال الرؤية

وعن الصفة قيد لموصوفه وكذا الحال قيد لعامله لكن بينهما فرق

ذكره المقيد نسخة ظ

الآن يمنع مانع من القرائن كما هنا فانا نعلم قطعا ان اتصاف الكلمة بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا قبله كما ظاهر العبارة كردي على العصام

فاذا منع المانع يحمل على المجاز بالاول او بالقوة او المراد مجرد الذات لا الذات مع الوصف وغيره كردي

يعني ان هذا الاتصاف والمقارنة بحسب الزمان لا بحسب الذات كما زعمه البعض حيث قال ان الحال لا بد ان يكون مقارنا لمضمون العامل بالذات قال العصام لا دخل للمعية الذاتية في الحالية نعم لا تتفاوت بها الحال اذ لا يزيد باعتبار الحال عن الحال التي ليست فيها المعية الذاتية

بالعلم قبل العامل يكون الجائي قلت جاءني زيد الراكب يكون الركوب متقدما بالمجيء واذا قلت جاءني زيد راكبا يكون ايضا متصفا به حال المجيء

الرؤية ولذا حكم بهذا الايهام ههنا واحتاج الى التجوز واحتاج الى
تصحيح الحالية فيما بعد بالمقارنة الزمانية (لا قبلها ولا بعدها) وانما عبر عن دلالة الكلام
بالايهام اما لضعف المدلول المفاد لا لضعف الدلالة والافادة وهذا
كما يطلق المتوهم على الجازم بالقول الضعيف او الباطل واما لضعف
الافادة بناء على ان ظهور تقدم الوضع على الافراد صارف الى خلافه
وانت خبير بان مثل هذا الايهام موجود في قوله لمعنى ايضا لانه في حكم
ان يقال وضع لامر مندرج تحت مفهوم المعنى ولا يخفى ان اندراجه
تحت المعنى انما هو بعد الوضع لا قبله واجاب عنه الفاضل بانه في صدد
تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما ليتأتى ان يقطع عن المعنى
ويجعله صفة للفظ بناء على ان مثل هذا الايهام غير موجود في قولنا الكلمة
لفظ مفرد **قوله** انما هو بعد الوضع لانهما عارضان له بالقياس الى اللفظ
الموضوع له حيث اعتبر فيه دلالة جزء لفظه على جزئه وعدم دلالته ما
بالوضع فلذا لم يتصوران في المعنى الذي لم يوضع له لفظ اصلا كما لا
يتصوران في الالفاظ المهملة **قوله** وهي اسم وفعل وحرف يحتمل ان يكون
(اي الى لفظ الكلمة باعتبار معنى ملاحظا منها)
الضمير راجعا الى الكلمة المعرفة بالتعريف السابق اي حقيقة الكلمة
من حيث هي هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن افرادها فيعتبر معنى
قوله اسم وفعل وحرف انها تصير بزيادة قيد عليها ماهية الكلم وبزيادة قيد
آخر ماهية الفعل وبزيادة قيد ثالث ماهية الحرف وهذا هو الظاهر من
الضمير الراجع الى ماهية الكلمة المعرفة وهو المطابق لما هو التحقيق من

[illegible]

على معنى بواسطة انضمام الجزئيات اليها الا انها لاتحتاج في الدلالة لانها قد تدل عليه بواسطة قرينة حالية وكذا الكلام في دلالة المضارع على خصوصية الحال او خصوصية الاستقبال الذى قد يدل عليها بانضمام السين او سوف بخلاف الحروف فانها تحتاج في الدلالة على معانيها الى انضمام كلمة اخرى دائما وفي جميع الاوقات ولا يمكن دلالتها عليها بقرائن الاحوال كاستوف قوله حيث يقع عمدة في الكلام اه الظاهر ان يقول حيث لايدل على معنى في نفسها بخلافها اذ ما ذكره اوفق بما ذكره في تسمية الكلم قوله وهو ما يدل على معنى في نفسها انما فسر الاول بها به مع انه ظ ليظهر ما يشير اليه من ارجاع ضمير يقترن الى المعنى المذكور في ضمن الاول ولا يلزم اخلاء الخبر عن الضمير الراجع الى المبتدا لان الراجع ضمير صفتها قوله في الفهم عنها متعلق بالاقتران اى في المفهومية عنها وانما قيد الفهم بقوله عنها لان الغرض مفهومية المعنى عن الكلمة لامطلقا وليصح كون اقتران المعنى باحد الازمنة من صفات الكلمة لان اقتران المعنى وان كان صفة المعنى لكن اقترانه في المفهومية عن الكلمة صفة الكلمة وهذا كما اذا قلت زيد ضربت غلام عمرو وعنده فان الضرب وان كان صفة للمتكلم الا ان ضربه عند زيد صفة زيد

تمت تمام على يد يوسف بن احمد في سنة سبع وثلثون ومائتين بعد الف من هجرة من له العز والشرف في وقت الغروب

قوله في الفهم عنها اشار بهذا الى دفع ما يرد من ان المصدر واسم الفاعل والمفعول يقترن ضرورة باحد الازمنة فيلزم كونها داخلة في حد الفعل فاجاب بان الزمان لايفهم من المذكورين بل الزمان لازم لوجودها بخلاف الماضي والمستقبل فانهما يدلان على الحدث في الزمان وضعا واليه اشار بقوله اى حين يفهم ذلك المعنى عنها اه

قوله سمى لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر فيه اشارة الى اعتراض مشهور بين المحصلين بانه اذا قيل ضرب فعل ماض فلا كيف يصح هذا لان الماضي وصف لمدلوله وان اريد مدلول ضرب فعل ماض فلا يناسب النص لانه نفى ضد نفى الكلمة وهو لفظ فالجواب بان المراد الفعل المصطلح عند النحاة لكن باعتبار تضمنه الفعل اللغوى اى المصدر

قوله الازى اذ ليس الفعل مع انه معنى المصدر حقيقة اذ بينهما فرق بحسب المعنى لان من نظر الى المعنى يعلم ان الاول يرتبط بالذوات من غير تاويل والثاني لا يرتبط بها بلا تاويل وكونه في تاويل المصدر باعتبار بعض الاحكام اللفظية كصحة دخول حرف الجر عليه اى على الفعل الاول به مثل قوله تع فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا او الاضافة بالجر نحو ينفع الصادقين صدقهم او عطفه على مفرد نحو زرني فاكرمك او كونه مفعولا نحو احب ان تقوم وكونه مبتدا نحو وان تصوموا خير لكم الا ان معناه

ان المراد من المقسم هو المفهوم والماهية لا الافراد ولذا عبر بالتقسيم بضم قيود متباينة او متخالفة الى المقسم ليحصل بانضمام كل قيد قسم ويحتمل ان يكون راجعا الى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن الافراد كما هو المطابق لما قبل او ان القسمة مرادفة على ماصدق عليه المراد من المقسم هو الافراد او ح يصير معنى قوله اسم وفعل وحرف ان افراد الكلمة يصدق عليها الكلم ويصدق عليها الفعل ويصدق عليها الحرف ولما امتنع صدق الواحد منها على ماصدق عليه الآخر تعين ان الحمل الصوري بكل منها على المحمل في القضية الحملية المهملة وان الفرد المحكوم عليه باحدها غير الفرد المحكوم عليه بالآخر فعلى كلا الاحتمالين المذكورين لزم انقسام الكلمة الى هذه الثلثة انقسام الكلى الى جزئياته ولذا قال اى منقسمة اه اشارة الى انه كناية عن الانقسام ويحتمل ان يرجع الضمير الى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن جميع الافراد ولكن لا بمعنى كل فرد فلا يلزم اجتماع الاقسام الثلثة في كل فرد فانه بط بل بمعنى كل المجموعى فح يصير معنى قوله اسم وفعل وحرف ان مجموع تلك الافراد يصدق عليه مجموع هذه الاقسام الثلثة وح يجب ملاحظة عطف بعض الاقسام على بعض قبل ملاحظة الربط والحمل فيكون التقسيم تقسيم الكل الى اجزائه وكلام الش محتمل للكل وان كان اظهر من الآخرين ثم الثاني من الثالث قوله اما من صفتها الخ اقول قد استشكل الفاضل له واحتاج في توفيقها الى التكلفات مستغنى عنها لان الكلام في اشتماله على حذف الجار من ان كما هو القياس اي لانها اما بان تدل اى ملابسة بان تدل على معنى الخ فلا اشكال قوله والمراد بكون المعنى الخ اراد ان المعنى من قوله معنى في نفسها انما بالتجوز في الظرفية بناء على ان ظرفية الدال للمدلول

من كتب الفقير محمد اسعد ابن محمد سرور
عفي عنهما
سنة ١٣٦٠
الموقوف...

حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على عبد الغفور اللاري
على عبد الرحمن الجامي قدس الله سرهم السامي

اجزا

حاشية عبد الحكيم السيلكوتي على عبد الغفور اللاري
على عبد الرحمن الجامي قدس الله سرهم السامي

استصحب فقير الحقير السيد محمد سعيد

اجزا

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله مصدر المعلوم وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت الحمد لله للدلالة على العموم والدوام والكثرة استعماله قوله اى كل حمد اه تفسير على كلا الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق فى افادة اختصاص جميع المحامد له تع انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معرفة معونة المقام الخطابى بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اى قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاغراض باعتبار محالها لا يعتبر فى العرف والا لكان هذا العموم داخلا فى عموم كل حمد قوله او القدر المشترك فى الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ فى مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول و اذا لم يعتبر شئ منهما فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد قوله الحاصل بالمصدر المعنى المصدرى من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سپاس ولبس المراد الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كالالم على الضرب قوله اى للحمد الجنسى اى فالضمير راجع الى الجنس ان كان اللام للجنس او للاستغراق وعموم

قوله اى كل حمد اه هذا تفسير للحمد على تقدير اللام فيه للاستغراق [illegible] بان الاولى هو الاستغراق [illegible] دون العرفى

قوله لو يته اه بمعنى المحب والضمير راجع الى الله تع فمعناه ان الحمد مختص لمحب الحمد وهو الحمد لا يختص فى الله تع فان [illegible] وفيه بحث لان محب الحمد اكثر الناس يحبون الحمد وجوابه ظاهر وقيل ان المراد منه صاحب الحمد وهو مناسب لمقام تخصيص الحمد وقصره الى الله تع كفاية الطالبين لان المحب بالحمد للناس حادث وصفة الله تع ليس بحادث وايضا صاحب الحمد من الله ولا فعل لله تع ليس معللة بالغرض خلافا للمعتزلة

وانما لم يصرح فى مقام الحمد باسمه سبحانه وتعالى اما للتعظيم كما هو الشائع فى محاوراتهم للدلالة على ان كمال العظمة يمنع من التعيين او لادعاء التعيين فان الوهم لا يذهب الى الغير او لغرابة الاسلوب التى تميل الطبايع او لتجديد الطريق الدال على الحمد لما فى كل جديد من اللذة او لينال المخاطب الملق بعد التأمل والتعب اذ النيل بعد التعب الذ وانما اختار لويه ولم يختار غيره لتوافق الفقرتين اعنى الصلوة والحمد وانما قدم الحمد على لويه مع ان المراد من الولى هاهنا ذات الله تع وهو اهم واقدم من حيث ذاته لان الحمد مبتدا ولويه خبره والاصل فى المبتدا التقديم كما سيجيء تحقيقه او للدلالة فى اول الامر على انه مقام الحمد والضمير فى قوله لويه يرجع الى الحمد فيكون التقدير الحمد لولى الحمد والضمير فى قوله على نبيه يعود الى ولى فيكون التقدير والصلوة على نبى ولى الحمد كفاية الطالبين

وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح به فى الكشاف فى قوله تع وبعولتهن احق بردهن وذلك ليفيد ان غيره تع ليس جديرا بالحمد اصلا ثم ان الولى بمعنى الحرى ليس من اسمائه تع وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واحرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره اذا صار اولى به د فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفى دون ذاته تع بخصوصه وعلى ان استعمال مبدء الاشتقاق كاف فى الاشتقاق فان تم والا فلا وتفسيره بالمحب والنصير او المتولى لا يساعده الذوق السليم كما ترى قوله وان الوهم عطف تفسيرى للتعيين قوله صريحا بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق بالمشتق قوله من النبوة على وزن المروة فى شمس العلوم النبوة الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبى مأخوذا منه اى شرف على سائر الخلق فاصله غير الهمز فعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبى والجمع انبياء وان جعلت مأخوذا من النبأ بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه فاصله الهمز وتصغيره نبيئ وجمعه نبآء على ما قال سيبويه ليس احد من العرب الا وهو يقول تنبأ مسيلمة بالهمز غير انهم تركوا الهمزة فى النبى كما تركوه فى الذرية والبرية والخابية الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف ولا يهمزون غيرها وانما جمع انبياء لان الهمز لما ابدل والزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف العلة كعيد واعياد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول من النبى بمعنى المعدم الطريق لانه طريق الى الله تع قوله انسى انما قال انسى ليشمل مريم ام عيسى عم فانه قال بعضهم بنبوتها قوله اهل بيته اولاده وان كما جاء فى الحديث سلمان من اهل البيت قوله كطاهر واطهار نظير لا

قوله قدس سره والصلوة على نبيه اه واضافة النبى الى الضمير عهدية كما هو الاصل فى الاضافة فيكون المراد منه نبينا عم لكن ترك التصريح لتركيبه بالله تع وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز قال الله تع ان الله وملئكته يصلون على النبى او للاشعار بانه عم يستحق بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى او لانه بين النبى والولى تع مناسبة لفظا و استعمالا ليست بين الولى والرسول او يجوز ان يكون الاضافة جنسية او استغراقية فيكون المعنى والصلوة على جنس النبى او على كل نبى كفاية

قوله وعلى اله واصحابه فان الآل بمعنى الاهل وعياله واقربائه فالنسبة بين الآل والاصحاب الاربعة عموم من وجه وان اريد اتباعه فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم كفاية الطالبين

بينه وبين الآل والاصحاب

قوله قدس سره المتادبين بآدابه الادب بالفارسية نكاه داشتن وقيل صرف العقل الى مواضع يستحسنه العقلاء
والادب اثنان ادب النفس وادب الدرس ولا شك ان اصحاب رسول الله عم متادبون باداب درسه ايضا وهو
تبليغ الكتاب والاحكام والقرينة الى هذين المعنيين صيغة الجمع لان الجمع يدل الكثرة ولا يخفى ان ذكر الادب براعة
الاستهلال لان النحو من علم الادب كفاية الطالبين

كانه قيل في عهد رسول الله عم الدرس المشهور ليس بموجود
لان الكتب المدونة دونت بعده فكيف يوجد الدرس فاجاب
بقوله وهو تبليغه اه

وهو تزكية النفس عن جميع الكدورات الدينية ووساوس
النفسانية والشيطانية والميل الى الدنيا الفانية و
غيره من الشهوات واللذائذ واصحابه منزهون
عنها

لانه يحتمل التاويل المذكور ايضا قال في شرح الكشاف انه جمع طاهر بمعنى
طاهر كعدل وعادل وفي المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب قوله او
جمع صحب بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع
قوله مخفف صاحب بحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما قوله بناء على ما
تبين يتعلق بكلا الوجهين من ان فاعلا اسما كان او صفة قوله اي الذين
ثبت اه لما كان ظاهر الفقرة يقتضي ان يكون كل صحابي متادبا بجميع آدابه
صلى الله تعالى عليه وسلم بناء على ان الجمع المعرف باللام والمضاف للاستغراق
اذ لم يكن للعهد الخارجي وذلك باطل في نفسه ومستدعي لاستواء جميع الصحابة
في الفضل اوله بحمل الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على عمومه
كما في قولهم بنو فلان قتلوا واليه اشار بقوله اي الذين ثبت فيما بينهم التادب
بادابه ويجعل الجمع الثاني مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من
الاضافة فيه اي جنس الادب من حيث انه مختص بذاته عم وقائم به واشار
اليه بقوله والاضافة بصيغته حيث اورده بصيغة المفرد ولما كان
الاتصاف بصفة الغير محالا علل بقوله للفناء في ذاته عم ومعنى الفناء
في اصطلاح الصوفية تبدل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون
الذات فكلما ارتفع صفة منها قامت صفة الهية مقامها فيكون الحق سمعه
وبصره كما نطق به الحديث كذلك حال الفناء في النبي عم والشيخ وهذا مبني
على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح رحمه الله ولعل المحشي منه سمعه منه والا
فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى السعي غاية السعي في التادب بادابه
بجعل صيغة التفعل على المبالغة والاضافة لمجرد الارتباط قوله اي ما سيلقى
عليك وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود الظلي اللفظي ان كانت الخطبة
الحاقية والاستقبال بالنظر الى المخاطب والى حضرة في الذهن ان كانت
ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها وعلى اي تقدير جعلها مشارا اليها بتنزيلها

مما اشتهر من جواز افعال
في جمع فاعل وذكر في الكشاف والمحشي ان
جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل ان
اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع
لكنه وانما او جمع صحب بالكسر مخفف
صاحب بحذف الالف كنمر وانمار
قاسم لينشي

قوله قدس سره اما بعد فهذه قيل دخول الفاء بعد بعد بناء على توهم اما قبل البعد اقول هذا التوهم توهم لان لفظ اما ههنا مذكور صريحا
فضلا عن التوهم قال سعد الدين في عقائد الاسلام وبعد فان مبنى علم الشرائع اه ثم قال الخيالي هذه الفاء اما على توهم اما او
تقديرها في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد الحذف انتهى ولك ان تجعل الظرف ههنا قائما مقام اما الشرطية
اه فاعلم ان مبنى اه
كفاية الطالبين

وانما قال مفردة لعدم دلالة اجزاء هذه الالفاظ على اجزاء معانيها والحاصل ان معنى الكلمة لابد ان يكون مفردا من
حيث انه معنى الكلمة وان كان مركبا من وجه آخر يعني ان هذه الالفاظ معان مفردة والالفاظ مركبة ولا محذور في ذلك
قوله قدس سره بالقياس الى معانيها مركبة اه اقول الجار والمجرور حيز كانت الى معانيها متعلق بالقياس والجملة حال وهذه
الالفاظ مبتداء قوله مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى قوله قدس سره كلفظ الاسم والفعل والحرف الاسم الموضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه
والفعل الموضوع لمفهوم قولنا ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة والحرف الموضوع لمفهوم قولنا ما
لا يدل على معنى في نفسه وهذا المفهوم
في كل واحد منها معنى لا لفظ وبهذا يندفع
الاشكال الوارد على تعريف الكلمة
كفاية الطالبين

الافراد فالمعتبر في مادة النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة
المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح الى الالفاظ خصوصية مفردة او مركبة
من تصحيف الناسخ قوله وذلك لانك اذا اعتبرت اه ذهب بعض الناظرين في
الشرح الى ان الفائدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة
قبل تعلق الفعل به ومفاد كلام المحشي هو انه يفهم منه زائد الاتصاف بمفهوم الصفة
خاص تعلق الفعل ومفاد كلام المحشي انه يفهم منه الى ان الاتصاف به حال
التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف سببا
للتعليق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو لفظ المنع الى الفهم واما
القبلية فقط لان قولنا جاءني الرجل الراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجيء
واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فلا في كلام الشارح انه لو جعل مفرد
صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان
تعلق الوضع لا بسببه وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله
بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض النسخ الشرح من لفظة قبل الوضع
بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من الناسخ ولعل هذا منشأ توهم القبلية قوله
لظهور المراد ههنا يعني ان وجود الصارف عما الحقيقة القاعدة فيما نحن فيه
ظاهر بحيث جعل مفاده امرا وهميا لا ينتقل اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس
الى الحقيقة المتروكة في لا ياكل من هذه النخلة وكما في قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه
قوله بطريق المشاركة المشاركة ببر چيزى ديوار ه بودن قوله المفهوم
من كلام الرضي اه كلامه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ
يقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود والفاظها بل الواجب استعمال
المشهور المتعارف فلان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المص بانه جعل الافراد
صفة المعنى وهو خلاف المتعارف مخل بالغرض من الحد ولا دلالة على ان الافراد
صفة للمعنى عند النحاة قوله وكانها النكتة في تقديم الوضع على الافراد في الكلام

قال البعض من قتل قتيلا اقول اي مشرفا على
القتل فهو مجاز باعتبار المال هذا هو
المشهور وقد يجاب في دفعه معنى آخر قرره
في شرح الكرماني للبخاري وعبارته هكذا او
يحتمل ان يكون حقيقة باه [illegible] او قتيلا بهذا
القتل لا بقتل سبق كما قال المتكلمون في
جواب المغالطة المشهورة الايجاد اما
حال العدم فيلزم الجمع بين النقيضين واما
حال الوجود فيلزم تحصيل الحاصل ان الايجاد
للموجود بهذا الوجود لا بوجود متقدم انتهى

قوله وامام فوع على انه صفة للفظ او خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اى هو معنى مفرد والجملة صفة لمعنى او حال منه ملا شكندى قوله على انه صفة للفظ او على انه خبر مبتدا محذوف تقدير الكلام وهو مفرد بارجاع الضمير الى المعنى او الى اللفظ لكنه لم يلتفت الى هذا الاحتمال لاستلزام الحذف فى التعريف ثم قوله اللفظ مرفوع بطريق الحكاية وجره بسبب اللام يقتضى لام التعريف ايضا قوله ما لا يدل جزئه على جزء معناه اى ما لا يدل جزؤه بالدلالة المقة على جزء معناه الموضوع له لئلا ينتقض جمعه بنحو الحيوان الناطق العلم للشخص الانسانى ومنعه بالالفاظ الدالة على المعنى بالدلالة الطبيعية او العقلية

قوله ولا بد حينئذ من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين اه وفى تقديم تلك الجملة ايضا

مع ان كون الاصل فى الصفة الافراد يقتضى تقديم مفرد قوله فاستعير له لا بد من ضم مقدمة وهى ان صيغة الماضى ههنا ليس للمضى عن زمان التكلم كما هو الشايع بل للمضى عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبق للوضع على الافراد زمانا فعلم انه مستعار لسبقه عنه رتبة قوله لكان بجنبه وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما فى ضربت زيدا قائما قوله فان بعضهم يزعمون اه ويقولون ان فى صورة التأخر عن المفعول يجوز ان يكون حالا عن الفاعل وعن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة قوله و لئن سلم اى لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به قوله مد فذلك اى لزوم كون الحال عن الفاعل بجنبه فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال واما اذا قامت قرينة كما فى نحن فيه فيجوز تأخر حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما فى قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملئكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حال من الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل قوله واذا تغير المعنى عطف اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد فى الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ودفع الالتباس عند عدم تغير المعنى قوله تبع الشارحين اه بناء على قول من جوز ذلك قوله من غير اشتراط قال ابو حيان فى النهر فى تفسير قوله تعالى قل تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وقرئ سواء الهمزة بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جائز نص سيبويه على ذلك قوله سيذكره وهو كونها مخصصة بالصفة او الاضافة او بوقوعها بعد النفى او النهى او الاستفهام او كون المعرفة مشاركا لها فى الحال قوله لان صاحب الحال نكرة والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها قوله مطلقا اى سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فى نحن فيه قوله عند اكثر البصريين خلافا لابن كيسان وابن على وابن برهان فانهم جوزوا التقديم فى المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك

قوله او عن المعنى ولم يقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور على الاصح كما سيأتى فى بحث الحال لكن وقوع صاحب الحال نكرة مشروط باحد الامور الخمسة كما سيجئ ولم يتحقق شئ منها ههنا فتأمل قوله فانه مفعول بواسطة اللام صرح به ليقع الحال عن المفعول وليتحد عامل الحال وصاحبها فلا يرد ما قيل ان عامل الحال وضع وعامل معنى حرف الجر فلم يتحد عامل الحال وصاحبها مع انه شرط فى وقوع الحال حالا عنه عصمه الله قوله ووجه صحته اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير المستكن فى وضع او من المعنى عصمه الله قوله ووجه صحته اى نصب

اى نصب المفرد على الحالية على التقديرين جواب سؤال مقدر يورد ههنا وهو ان مفردا لا يصح ان يكون حالا من المستكن فى وضع ولا من المعنى لان الحال مقارنة لذى الحال زمانا فيلزم ان يكون وضع اللفظ للمعنى فى زمان كون اللفظ مفردا اذا كان حالا من المعنى واياما كان لا يتقدم الوضع على افراد اللفظ وقد قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على الافراد بنفسه وتحصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات وهو لا ينافى المقارنة بالزمان الا يرى ان العلة التامة متقدمة على المعلول بالذات مع كونها مقارنة له بالزمان فعلى هذا يصح ان يكون حالا فاهم امير

او المعنى صح

وما ارسلناك الا كافة للناس قوله واللام واسطة اه فان حروف الجر لا فضاء معنى الفعل الى مفعولها قوله فالحكم اه فلا يرد ان عامل ذى الحال حرف الجر وعامل الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد قوله موضوعة بالوضع النوعى بيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصى ويحتاج فى معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعى وتلك الالفاظ قياسية يحتاج فى معرفتها الى علم التصريف والنحو قوله كما اشرنا اليه فى تعريف الوضع قوله ونحو رجل فانه يعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذى هو قسم الكلمة قوله تاء التانيث المتحركة احتراز عن التانيث الساكنة التى تلحق فعل الماضى فانهم عدوها من حروف المعانى وذكروا احوالها فى الحروف قوله وجماعة الى انها اه وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبنا فيكون من حروف المبانى بخلاف اللام والتنوين قوله كان المراد بالاعراب اه دفع لما يرد وهو انه من سياق كلام الشارح انه كان اللائق بحال الجزء وقائمة ان يعرب باعرابين الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان احد الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانتفاء التركيب الموجب للاعراب قوله لا يخفى ان هذا ظاهر اه وذلك لانه اجرى الاعراب فيهما على الجزء الثانى وزال عنه البناء الذى كان يستحقه فصار آخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذى كان يستحقه فيصح انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة قوله فان المعرب فى الاول ليس الا الجزء الثانى والجزء الاول باق على حاله البتة من السكون فمن اين يعلم انه اعرب المجموع باعراب كلمة واحدة وكذا الحال فى الثانى قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما اه فلا يصح انه اعرب المجموع باعراب واحد بل جعل احد الكلمتين اعراب الاخر قوله وفيه نظر وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب بغاية الحكم للكلمتين واما اذا كان بالحروف والحرف لا يحتاج الى حرف آخر لا يكون الاعراب

قوله قدس سره فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل اعترض عليه بعض الشارحين بان مثل مسلمين ومسلمون وبصرى وجميع الافعال المضارعية يدل جزء منها على جزء معناها اذ الواو تدل على الجمعة والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل من التكلم والخطاب والتذكير وكذا تاء التانيث فى قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا فلا يكون كلمة بل كلمتين واجاب بان الجميع كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وقال السيد قدس سره هذا فى نحو بصرى وقائمة وجبلى وحمراء ظاهر لان الاعراب على جزء لا يستحقه اصلا لانه

حرف واما النون والتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول لان العلامة في التثنية والجمع نفس الاعراب قائم
مقام الحركة فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول واما الاعراب في نحو الرجل فانما هو في الجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع
وايضا قد قيل ان الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التانيث المتحركة والف التانيث حروف المباني زيدت
في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المؤول كالف ضارب وميم مضروب وسين الاستفعال ونون الانفعال فان الاول
للسؤال والثاني للمطاوعة مع ان استفعل وانفعل كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في
اضرب ليست بكلمة بل هي مع ما بعدها كلمة
حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى هذا لكن

اعراب مثل
عبد الله

مغايرة للكلمتين بل احدى الكلمتين نفس الاعراب فتدبر قوله ولا تعدد له
للمقتضى اه لامتناع توارد العاملين كتوارد العاملين المستقلين قوله
الوضع الثاني على الوضع العلمي قوله وهو اي عبد الله باعتبار الوضع الثاني
على الوضع العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه والمضاف اليه معرب
بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل قوله و
الاول فارغ اه بخلاف تابط شرا فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة
البنائية فلا يكون شيء من جزئيه قابلا للاعراب تقديرا على مذهب صاحب
اللباب وجعل مبنيا على مذهب الجمهور فجعله الاعراب قوله فليس لعبد الله
الا اعراب واحد فعلى هذا المراد بقوله معرب باعرابين مكيف بحركتين على طبق
قوله اعرب باعراب واحد قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة بخلاف ما بعده
لشدة الامتزاج كلمة واحدة وبقاء الجزئين على حاله السابق مثل الرجل
ورجل فانه ليس فيه اهمال جانب اللفظ اصلا مع تحقق رعاية جانب المعنى با
با فراجه عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحد مضافا اليه
لا اعراب لا صفة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرابين آبيا
عنه وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ما سبق من انه يستفاد من العبارة
ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لشدة الامتزاج اعرب
باعراب واحد وليس كذلك لان تاء التانيث مبني الاصل من غير حاجة الى تاويل
الاعراب بما يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشيء لانه يرد عليه انه
يفهم من العبارة ح ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشدة
الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التانيث لم يستحق
الاعراب قوله ادنى ما يطلق عليه اللفظ اي اريد الوحدة بالحقيقة قوله
نزر بالنون المفتوحة وسكون الزاء المعجمة القليل قوله ولم يخرج عنه مثل عبد
الله لوجود وحدة العلمية فيه قوله وان اريد خصوص وحدة بان يكون لوحدة

قوله وما اورده صاحب المفصل اه فان قلت
ان اريد بالوحدة المفهومة من اللفظة الافراد
فذكر المفرد يكون مستدركا ويكون مثل عبد الله داخلا في المفرد وان اريد به المقابل للكثرة فلا يصدق على اكثر من حرف
واحد ويكون مثل الرجل خارجا عنه قلت المراد باللفظة ما لا يمكن ان يتلفظ مرتين باعتبار وضع من الاوضاع ومثل عبد الله
يمكن ان يتلفظ كذلك فيخرج عنه ثم ان المراد ان تعريف المص يشتمل على نقصانين احدهما دخول عبد الله وثانيهما
خروج مثل الرجل وتعريف صاحب المفصل يشتمل على نقصان واحد وهو خروج مثل الرجل ففيه ان في تعريف
المفصل عيبا آخر وهو خروج مثل بعلبك مع انه معرب باعراب واحد واما تعريف المص فلا يشتمل الا على هذا العيب
طاشكندي

بشهادة فهم معانيها بلا قرينة ولتصريح المص بالوضع فيها فان قيل يشكل ذلك بمثل شمر وضرب علمين غير منصرفين لانهما في الاصل
افعال نقلت الى معانيها الاسمية فالجواب ان المراد ان الاسم ما دل على معنى في نفسه باعتبار وضعه الحالي غير مقترن في ذلك المعنى
باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاصلي وان المعنى العلمي غير متحقق في المعنى الاصلي لكنه يشكل الامر اذا وضع الفعل للمعنى الحدثي الذي
هو معتبر في الوضع الاول فانه باعتبار معهوديته وتميزه يصير معنى علميا كاسامة فح يصدق عليه انه دال على معنى بحسب الوضع الحالي مقترن
بذلك المعنى بحسب الوضع الاول باحد الازمنة وايضا يشكل بمثل صلى فان المعنى الحدثي الحالي بل موجود في المعنى الاصلي الذي هو دعا
على ان ما ذكره المجيب يدل على اعتبار الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع
الحالي وعدم الاقتران بحسب وضعه الاصلي وذلك بعيد
على اعتباره فافهم طاشكندي

الوضع الاصلي دون العارض فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران
بكونه بحسب الوضع الاول مما لا دليل عليه سوى تصحيح الحد ولو جاز ذلك لجاز
كل تعريف للاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان يزيد وينكر علمين
واسماء الافعال اسميتها انما هو باعتبار الوضع فاللائق ان يعتبر عدم
الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الاول فان فيه اعتبار كل
واحد من الوضعين من وجه والقاؤه من وجه آخر قوله لان معانيها
اه يعني ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثاني لانشاء المعاني
الحدثية وهي غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعاني الحدثية المجردة
وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المستقر وهي المعاني الحدثية نفسها مع
قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهي معتبرة في الوضعين
فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول قوله ولك ان تقول في بيان قوله
غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة بحيث يطرد الحد وينعكس بحسب اصلي
الوضع اي الاصل الذي هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع
يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طارئ قوله اذ لا وضع لها بازاء المعاني
الفعلية بل استعملت فيها استعمالا شايعا بحيث صار المعاني
الوضعية متروكة قوله على التغليب فان اكثرها اسماء وان كان بعضها
ظروفا وبعضها جارا او مجرورا قوله لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية
بل استعملت فيها استعمالا شايعا قوله بعيد في نفسه لان المتبادر
الى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع قوله كما يقتضيه ظاهر عبارة
المص في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح
او ذم وافعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
واسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي وانما قال ظاهر لامكان ان تصرف
عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض وان المراد بما كان

في الاستعمال قوله لم يسلك اى الشيخ هذا الطريق اى اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول قوله ولهذا اى لاجل البعد وعدم رضاء المص لم يجب الشيخ ايضا قوله انها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال يعني انها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء الافعال باديء فى الملابسة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقض التوبيخ بها طردا وعكسا قوله ولا بانها اى لم يجب الشيخ ايضا بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات بصيغة بعد لا لمعانيها قوله قال الشيخ تأييد لضعف الجواب الاخير قوله لم يخطر بباله لفظا اسكت فعلم انه ليس موضوعا للفظ قوله الذى حمله مع تأديتها معانى الافعال قوله فانه قد يستعمل مصدرا فى الصحاح وله اربعة اوجه اسم لفعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرو اى امهله والصفة نحو قولك ساروا سيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما اتصل بالمعرفة صار حالا لها والمصدر نحو قولك رويد عمرو بالاضافة كقوله تع فضرب الرقاب قوله تصغير ترخيم اى بحذف الزوائد قوله لانه قام دليل وهو انها لها صيغة وتصرف قوله يدل للاهتمام لكون افادة الاختصاص الذى افاده لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا يصير سببا مالم يبين وجهه قوله او للقصر تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة فى الفعل والحرف على ما بين فى محله قوله او مبتدأ بتأويل من بلفظ بعض ولما كان وقوع الحرف مبتدأ بالتأويل غير شايع ايده بقول صاحب الكشاف لكن عبارة الكشاف ليس نصا فى ذلك فانه قال ومن فى من يقول موصوفة كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تع من المؤمنين رجال قوله ولا يبعد ان يقال بعضهم تع اى حين جعله مبتدأ ان الخواص

قوله فدخل فيه اسماء الافعال قال الفاضل المحشي عبد الغفور الذى حملهم على ان قالوا الى آخر قوله ولو قال وتنوين بعضها لما لا يقبله الفعل كالتنوين ولام التعريف لكان اولى لان اكثرها من المبنيات فلا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل اللام ايضا عصمه الله

قوله فلا يرد ان حاصل الايراد ان الاهتمام قد يكون بمعنى كثرة العناية التى هى مرجع نكات التقديم وحاصل الجواب ان الاهتمام هنا بمعنى نصب عين المتكلم وهى نكتة مستقلة للتقديم كما ذكره هذا المحشي فى حاشية المطول لمحرره يوسف

قوله مبينها بصيغة جمع الكثرة اه جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة وجمع القلة عليها وعلى ما دونها كما صرح به الشيخ هذا بحسب الوضع وقد يستعار احدهما مكان الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ولفظ الخواص جمع كثرة لانه غير الاوزان [redacted] الاربع وغير الجمع الصحيح فيدل على ان خواص الاسم كثيرة فوق العشرة وانما اورد كلمة من ليدل على ان المذكورة ههنا بعض الخواص فقوله ومن خواصه بمجموعه يدل على الكثرة والبعضية ونبه عليهما وانما لم يقل او رد كلمة من ليصح الكلام اذ لو قيل وخواصه كذا وكذا يرد عليه ان هذا المجموع ليس فوق العشرة حتى يصح القول لان اشخاص كل من الامور فوق العشرة فيصح القول المذكور فايراد كلمة من للتنبيه المذكور لا لصحة الكلام ان قلت الربط مقدم على

مقدم على العطف او مؤخر وعلى الاول لا يصح التنبيه اذ يفتح على كل من المذكورات انه بعض الخواص وان ورائه بعض آخر من المذكورات وعلى الثاني لا يصح الكلام لان المجموع لا يحصل فى الاسم لان اللام والتنوين لا يجتمعان فى اسم واحد ما قلت بعضية كل من المذكور اظهر من ان يخفى لا حاجة الى البيان فبيان البعضية انما هو لافادة انه امر آخر من خواص الاسم غير ما ذكر لا شك فيه فاضمحل المزخرفات التى خيلها بعض الشارحين طاشكندى قوله ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها اذ ليس استعمال من ههنا لازما حيث امكن ان يقول وخواصه كذا وكذا فان قيل يفهم منه انحصار الخواص فيها بناء على ان المتبادر من الجمع المضاف الاستغراق قلنا يمكن ان يقال دخول اللام اه خواص لم على ان لزوم لفظ من ههنا ليصح اصل المعنى لا ينافى ان يكون له مزية زائدة من الحاشية المسودة

ان الخواص المذكورة اقل من المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مؤولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص وان يعرف لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله فى القليل من المتروك بخلاف ما اذا جعل جزءا فانه ح يكون مفادة نفي المذكور كائنا من الخواص على وجه البعضية فتدبر قوله تبليغ قريبا من ثلاثين من جملتها تاء التانيث المتحركة وياء النسبة وكونها فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال وتمييز ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا ومكبرا او مستثنى منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت والتنكير والتعريف والتذكير والتانيث قوله لكانت ابتدائية اتصالية وهى ما يكون المجرور بها مبدأ الشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانبائها عن الاتصال نحو قوله عم انت منى بمنزلة هرون من موسى اى انت متصل بى ونازل منى منزلة هرون متصلا ونازلا من موسى قوله هذا من الناس او من الانسان فان الاولى تبعيضية لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزئى متصل بالكلى خارج عنه قوله لان مرتبة اقراه على ما هو المشهور من ان جمع القلة للثلثة الى العشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى قوله لا نم لزوم ذلك الا ان التنبيه على فائدة لا ينافى ان يكون له مدخل فى افادة اصل المعنى قوله اذ لا فرق اه على ما هو رأى المحققين من ان الاختلاف بينهما انما هو فى جانب الكثرة دون القلة فان اصل كل منهما ثلثة قوله تفسير لما يتضمنه يختص اه وفائدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشايع فى الاستعمال قوله وانما لم يفرداه حتى لا يتوهم الاشتراك ولا يحتاج الى التفسير قوله باخذه فيه اى باخذ المعنى اللغوى فى المعنى العرفى فانها فى اللغة ما يوجد فى الشيء ولا يوجد فى غيره والعرف اعتبر فيه قيد زائد وهو كونه خارجا محمولا قوله ولم يتجاسر اه دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف الخاصة

قلت نعم لكن ذلك التنبيه مبنى على ان يكون العطف فى هذه الخواص مقدما على ربطها بقوله من خواصه فتأمل قوله جمع خاصة هى صيغة مؤنث اسم الفاعل وتانيثها لكونها حال الشيء

قوله وهى جمع خاصة افاد قوله بصيغة جمع الكثرة كونها جمعا فلو حذف هذا الكلام وقال الخاصة لكفى من الحاشية المسودة عصمه الله

قوله جمع خاصة هى والخصيصة والعلامة اسم لشيء واحد وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد فى غيره محمولا او لا فمن حمله على المحمول احتمل التكلف فى هذه الخواص المذكورة وما هذا الا خلط اصطلاح النحو باصطلاح المنطق وهو باعتبار الجزء الاول منقسم الى

فى اللام وجعلها عوضا عن المضاف اليه وفيه انه لا يلايم بقرائن اللام من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا
عن المضاف اليه وايضا المضاف اليه غير منحصر فى التعريف اذ الاضافات الاخر ايضا مضاف لى امر كما ذكرت فلابد من قرينة
خارجية لارادة التعريف او بجعلها للعهد الخارجى بارادة اللام الشائع فيما بينهم وهى لام التعريف وفيه ان كون لام التعريف شائعا
فيما بينهم بحيث يتبادر من اللام مم ولو سلم فلا حاجة الى لام التعريف او بجعلها للعهد الذهنى والاشارة الى ان ذلك الفرد
فى الواقع هو لام التعريف وفيه ان العهد الذهنى فى حكم النكرة ويتم فيه المق فى اى فرد تحققها وههنا ليس كذلك وايضا لا يلايم هذا
المعنى بقرائنه من الجر والتنوين وغيرهما ولو قال دخول الالف واللام وجعل اللام فيها للجنس كما فى قرائنها يخرج لام الامر ولام الابتداء و

فانه مستعمل فى الفرد المبهم **قوله** لكنه لم يتعرض له اى لم يتعرض الشمول حرف
التعريف لحرف النداء لظهور اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعيا الى
اختياره على اللام **قوله** اى فى ضمن اختياره اه فتكون نكتة اخرى لاختيار اللام
على الالف على حرف التعريف مرجحة له وعلى الثانى كلام مبدأ والبيان نكتة اختيار
اللام على الالف واللام **قوله** ان اللام داخلة بكسر الهمزة لكونه مفعولا نافلا و
النقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء فى خبره ومفعول سمعت
محذوف فلا لالة عليه **قوله** ومنحصرة فى الجنس والعهد لانه ان اريد به معناه من حيث
هى او حيث التحقق فى ضمن كل الافراد او فرد منه فهى للجنس وان اريد به حصة
معينة من معناه فهى للعهد **قوله** كاللام الداخلة اه فان المراد منه اللفظ وقد
حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين وما قيل ان اللفظ اذا
اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخل على الموضوع المعرف
اللفظى لتعيين ان المراد به اللفظ دون معناه ففيه ان ذلك مستفاد
من خارج لا دلالة اللام عليه ولو كان للتعيين لكان للجنس او للعهد وقد انتفى
الامران ههنا **قوله** معناه الحقيقى وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزم
ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا فى معناه المجازى
لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازى غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين
ما وضع له **قوله** ولو اريد اه اى لو اريد بالمطابقة ما يكون قصدية لا فى ضمن
دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له وقالوا دلالة اللفظ
على المعنى المجازى مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتضمن و
الالتزام فهم الجزء واللازم فى ضمن الكل والملزوم **قوله** لزم جواز دخوله اه اى
لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل فى مجرد الحدث لكونه
معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى **قوله** لكن ابعدهن دخولها اه يعنى
ان الاستعمال المجازى فرع للاستعمال الحقيقى والاستعمال الحقيقى

اشذ اللهل واليتقصع بادخال اللام على الحرف والفعل فلم يكن من خواص الاسم الآن يقال بردادة هذا التركيب
او بشذوذه او يقال معنى اختصاص اللام بالاسم انه لا يدخل الفعل والحرف اذا اريد منهما معناهما وليس المراد منهما ههنا المعنى
بل اللفظ وقال بعض المحققين فى تعليل الاختصاص الاولى ان يقال التعريف والتنكير على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن فى الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام انتهى وظاهر ان الحرف ايضا كذلك فالمناسب ذكره ايضا مع الفعل
عصمة الله عليه الرحمة الله الرحمة وبعد

الى شاملة وغير شاملة وباعتبار الجزء الثانى الى اضافية وحقيقية فتامل فقول الشارح ما يختص بالشىء بمعنى ما يوجد فيه
على طريقة ذكر الخاص وارادة العام ولو حمل على الاخص لاستدرك قوله ولا يوجد فى غيره لاعتبار ذلك فى مفهوم الاخص
ولكان فيه شائبة من الدور ولا حاجة فى دفعه الى انه تفسير لفظى قصد به تحصيل التصديق فى انه لماذا وضع له وهذا
يتوقف على العلم بالمختص وهذا العلم لا يتوقف الا على ماهية المختص فلا دور وقيل قوله ولا يوجد فى غيره تفسير لقوله يختص به
على ان يعتبر النفى راجعا الى القيد كما هو الظ والاكثر الشائع والمصرح فى كتب الشيخ عبد القاهر والاظهر فى العبارة فى الحاصل ما ذكرنا
طاشكندى

بالمعنى العرفى يلزم عموم التعريف لشموله الفصل بالمعنى العرفى ويلزم فساد
التعريف لشموله لما يكون خارجا غير محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند
المحققين اذا كان المق امتياز المعرف عن بعض ما عداه وههنا كذلك اذ المق
تمييز الخاصة عن الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص
لا يضر اذ المق معرفة ما به تمييز الاسم عن الفعل والحرف فى كونه خارجا محمولا لا
مدخل له فى ذلك **قوله** كما هو ظ الامر لان الاصل فى الاطلاق الحقيقة والمعانى النحوية
معان مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف
النحاة ايضا كما يشعر فرق المص فى الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد
ومنعكس دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسها لجواز عدم شمولها **قوله** ويؤيده
لفظ الحد فان ذكرها مع الحد قرينة لكونها بمعنى العرفى كلفظ الحد **قوله** لكن عد المذكورات
او لعدم كونها على الاسم **قوله** وهى ذكر المبدأ اى المشتق منه وارادة المشتق
فالمراد محمولات دخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه **قوله** اى اللام باعتبار
دخولها فاندفع بذلك لان المتبادر من عبارة المص ان يكون الدخول المضاف الى
اللام خاصة للاسم دون اللام لان المضاف اليه خارج من المضاف مع ان
اللام والتنوين والجر من خواصه **قوله** وانما قال ذلك اى دخول اللام ولم يكتف على
قوله اللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شىء لشىء ان
يكون المختص وصفا للمختص به ناعتا له وليس اللام والتنوين والجر مما يتصف
به الاسم وان كانت حاصلة فيه **قوله** وكان اللام فيها اى فى لام التعريف فى قوله
اللام بدل من المضاف اليه كما هو رأى الكوفيين او للعهد الخارجى اشارة الى
اللام التى شاع فى العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف
ما عداه فانه يستعمل فيه بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب
القسم او العهد الذهنى اى فرد مبهم من جنس اللام فحينئذ تقدير الشارح بلام التعريف بيان
اللام الذى هو مختص بالاسم فى الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه

قوله قد تلحق اه اما شاملة اه فان قلت هذا التقسيم ظ فيما اذا كان ذو الخاصة كليا ذا افراد فى
الخارج او فى الذهن واما اذا كان حقيقيا فلا قلت نعم هذا التقسيم وقع فيمن قال المنطقيون
فى خاصة الماهية الكلية فان الخاصة عندهم ليست الا للماهية الكلية **قوله** اى
لام التعريف احترز به عن لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد فانها
يدخل على الفعل وكانه قصد هذا المعنى من اللام الداخلة على اللام فى

فان قلت اذا لم يرد بالفعل مثلا معناه بل لفظه مثل زيد مرفوع بقام وعمرو مجرور بمن يكون اسما كما هو المشهور بين الطلبة فيكون خواص حقيقية ويتم الانعكاس قلت ذهب سيد المحققين ان قام غير موضوع للفظه في ضمن وضعه لمعناه كما ادعاه النحرير التفتازاني وحققه في حاشية المختصر فلا يكون كلمة فضلا عن ان يكون اسما من الحاشية المسودة

قوله ومنها دخول الجر اشار الى ان قوله والجر عطف على مدخول الدخول لا على الدخول لان الجر هو الحركة او الحرف ولو اريد بالجر معناه المصدري اي كون الشيء مجرورا لكان عطفا على الدخول وكذلك التنوين فهو عطف على مدخوله او على الدخول ان كان مصدر نونته

طاشكندي

للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكن معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستقلال

المجازي بخلاف الاسم فان كلمتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي

مستقلا قوله او يقال اه يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض

عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب ان تكون متحققة قوله

ليس الكثير بها اه انما قال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بتقدير حرف

الجر خاصة حقيقة قوله اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد اللفظ فقط

نحو الام على كرز لو واشد اللبرا والقطامن حيث [redacted] دلالته على معنى

نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اي بهذا القول من حيث دلالته على معناه قوله ولذا

اي لعدم كونها حقيقة طوى بيان اطرادها بان يقول كلما وجد تلك الخواص وجد

الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقول كلما انتفى تلك الخواص

انتفى الاسم ففي كلامه لف ونشر على ترتيب اللف قوله لاختصاص كونه موصوفا اه

فان الموصوف ذو الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للفعل المبني للمفعول و

التمييز عن النسبة فراعن الفاعل او المفعول فلا يصلح لشيء منها الا ما يصلح ان

يكون مسندا اليه قوله وايضا لتلك الخواص اه اي لاكثرها وهي ما عدا الجر فان

للتعريف باللام والاضافة والتنكير الذي هو مدلول التنوين دوافع تقتضي

ايرادها وكذا الاسناد من كونه فاعلا او مبتدأ مذكورا او مستترا و كما مقدما او مؤخرا

الى غير ذلك على المزايا جميع مزية كيفية الفضيلة قوله اراد بالجر اه اي الجر

اما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا على

اللام اما مجرور احملا على لفظه او مرفوعا حملا على محله لكونه فاعلا للدخول

واما مصدر من الفعل المبني للمفعول اي كون الشيء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا

على الدخول قوله وقس عليه التنوين يعني هو اما اسم بمعنى النون الساكنة

التي تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء منونا

فهو عطف على الدخول قوله اي حرف اثره الجر اه يعني ان الجر اما بالمعنى الاسمي

والمفعولية الآن يقال انه دليل مع دليل تلك المسئلة لكنهم لم يذكروا دليل تلك المسئلة فكان عليه ان يذكره واستدل الشيخ بانهم ارادوا نقصان اعراب الفعل لانه فرع الاسم فنقصوا حركة لم تكن معمولة لبعده عنها ولما لم يجدوا حركة بقي السكون الاصلي فسمي جزما اقول فيه بعد اذ لم يبق للعامل اللفظي اي الجازم اثر ظاهر حقيقة فلا يناسب تسمية اعرابا لانه اثر العامل فالوجه ان يقال لم يريدوا مساواة الفرع الاصل فنقصوا حركة لئلا يتساويا في العدد والكيفية وان تساويا في العدد فلا يتساويا في تخصيص الجزم فانه دون الحركة

عيسى الصفوي

قوله لانه اثر حرف الجر اه حاصله ان الجر اثر حرف الجر تقديرا او تحقيقا وفي الاضافة اللفظية لا يكون الجر بتقدير حرف الجر فكيف تقول ان الجر

الجر اثر حرف الجر جوابه ان الاضافة اللفظية فرع للمعنوية والمعنوية مخصوصة بالاسم فان كان اللفظية غير مختصة بالاسم لزم زيادة الفرع على الاصل اما بيان زيادتها على الاصل بان يكون مختصة بالفعل او شاملة للاسم والفعل فاضل امير ۲ قوله واما الاضافة اللفظية اه لا يخفى عليك انه لابد في الوجه المذكور من دعوى انحصار الجرور بغير حرف الجر في الاضافة اللفظية فالاولى ان يقول واما الجر بغير حرف الجر فانما هي في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية الى اخر الكلام مير ابو الفتح قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال مقدر وهو ان المدعى ان الجر مطلقا اي سواء كان اثر حرف الجر اولا من خواص الاسم والدليل افاد ان الجر الذي هو اثر حرف الجر لفظا او تقديرا من خواص الاسم فبقي الجر الذي لم يكن اثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا كالجر في المضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه خاصة الاسم فاجاب

بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر كما ترى لا يخفى عليك ان كلامه هذا صريح في ان الجر في الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فيلزم منه ان لا يكون بتقدير حرف الجر وهذا مخالف لما سياتي في مباحث المجرورات فانه عرف فيه مطلق المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم قسم الاضافة بتقدير حرف الجر الى اللفظية والمعنوية فهذا صريح في ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر ولا يضر في ذلك عدم ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الاضافات اللفظية لحسن الوجه فان بعض الاضافات المعنوية ايضا كذلك كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك كما حقق في موضعه

عصمة الله

الاسمي او بالمعنى المصدري قوله حرف الجزم فانه حرف اثره الجزم واما الجزم

بالمعنى المصدري فهو بمعنى القطع قوله اي الجر الذي اه قدر ذلك

لان قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف

الجر من انه انما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا

مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان الجر الذي ليس اثر

حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص الاصل

يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل قوله بيان للمخالفة لا النفي المخالفة

قوله ان يختص اه فالمراد بما يخالف ما يقابله وبما يختص به الاصل الاسم لانه

الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل لان

الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح ان لا يكون مضافا اليه فضلا عن

ان يختص به نوع من الاضافة فلذا فسره بالفعل قوله كما يقتضيه سياق الكلام

فان سوق الكلام في حد الاسم وضمير خواصه راجع الى الاسم بخصوصه قوله و

الا لخلا الحكم اي وان لا يكون المراد كون الشيء مسندا اليه بل كون الاسم مسندا اليه

لخلا الحكم عليه بكونه من الخواص عن الفائدة ضرورة ان كون الاسم موصوفا

بصفة يختص به قوله وتوجيه ذلك اي كون المراد به كون الشيء مسندا اليه

مع ان الضمير يرجع الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشيء الواحد

يختلف بحسب اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية

كان لغوا وان كان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالا

بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه

بل باعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كالكلمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ملاحظة

الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى

ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتاكيد الحكم بالاختصاص

كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته قوله وبالجملة اي بمجمل الوجهين

راجع الى الاسم اذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة في المرجع شيء سواه بحسب الظاهر فيكون معناه كون الاسم مسندا اليه ولا خفاء في عدم فائدة الحكم باختصاصه بالاسم اذ لا خفاء فيه وايضا لا يصح جعل كون الاسم مسندا اليه علامة تعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم واما جعل الضمير راجعا الى الشيء فباعتبار ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور فيصح ارجاع الضمير اليه عصمة الله قوله والمراد به اه فضمير اليه راجع الى الشيء المطلق لتقرره في الذهن كانه مذكور ولم يفسره بكون الاسم مسندا اليه بارجاع ضمير اليه اليه لان الحكم يصير لغوا ولم يصلح لان يجعل علامة يعرف به الاسم ويرد عليه ضرب فعل ماض

ومن حرف جر و دفعه مامر طاشكندى
الاسناد و هو كما قال كون الشىء مسندا اليه لان كون الاسم مسندا اليه وان اختص به فى الواقع كما ان النطق كون الشىء ناطقا لا كون
الانسان ناطقا على نحو ما فى الصفات من ان المعتبر ذات ما لا خصوصية الذات على ان فى كون الاسم مسندا اليه شائبة اللغو و
ان يرد ظاهرا ان كون الاسم مسندا اليه انما يعرف بعد معرفة الاسم فلا حاجة لذكره فى خواصه التى بمنزلة التعريفات الناقصة وانما قلنا
شائبة اللغو وظاهرا لانه لو قال كون الاسم مسندا اليه امكن ان يقال خصوصية الاسم غير معتبرة فهو بمنزلة ارجاع ضمير اليه حاشية
قوله لان الفعل اه قيل هذا لا ينتهض دليلا على اختصاص الاسناد اليه بالاسم لانه لا بد [ع]لى انتفاء الاسناد اليه فى الحرف مسوده
وجيه الدين

وخلاصته انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم و نوعه لا الى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الحكم فى ملاحظة كما فى الوجه الثانى او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول **قوله** بعيد لانه خروج عن السوق **قوله** يعنى ان العرب لاحظت اه بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك **قوله** المراد بالتخصيص لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظروف و الحال وغيرها **قوله** الا الطبيعية اى المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئى الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانه فرع اعتبار التحقق لذا قال الفقهاء ان الاكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا اكل الاكل وقال المنطقيون ان القضية بمنزلة الشخصية **قوله** فلا يقبل التخصيص اى بالمعنى المذكور **قوله** وفيه تامل اى فى كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تامل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم افادته تخصيص تقليل بل الاشتراك اذ لا اشتراك فى الطبيعة مع انه لا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها يفيد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذى هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم مطلقا **قوله** ان قلت جريانه فيه اه اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل انما هو باعتبار معنى المصدرى لانه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معنى المطابقى وهو معنى اسمى لكونه مدلولا مطابقيا للمصدر تضمنيا للفعل لم يوجد هذا النوع الا فى الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب انا لا نم انه لم يوجد

طرفاها مضافا ومضافا اليه فلا حاجة الى هذا التقدير **قوله** اختصاص لوازمها من التعريف اه فى عدم جريان التعريف والتخصيص فى الحدث
هو العمدة المعنى المستقل فى الفعل بحث فانه كما يجوز حصول التعريف والتخصيص فى الحدث اذا عبر عنه بلفظ المصدر كقولنا ضرب
اليوم او ضرب يوم لم لا يجوز ان يحصل فيه فى ضمن الفعل ايضا بل حصل فى قولنا ضربت اليوم وضربت يوما واما التخفيف فهو وان
كان بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لا يجرى فى الفعل وان كان بترك الضمير من المضاف اليه واستتاره فى المضاف كما فى
قولنا الحسن الوجه فيجوز جريانه فى الفعل عصمة الله **قوله** من التعريف اه فيه ان تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى

وص
بمعنى تقليل الاشتراك متصور و وضعه لمطلق الحدث لا ينافى ذلك لان رجلا موضوع للمبهم ثم عين بدخول اللام عليه وهذا كالصفات فانه
لو دخل عليها حرف التعريف لتعيين الذات التى هى جزء معناه واما التخفيف فى الاضافة فقد يكون بحذف التنوين وقد يكون بحذف الضمير
كما سيصرح الشارح والاول وان كان غير متصور لكن الثانى متصور فتدبر طاشكندى
قوله من التعريف اه اما اختصاص التعريف بالاسم فقد اطال الرضى الكلام فى اثباته الا انه لا يتم واما التخصيص فقد يقال انه جاز
فى الفعل ايضا كالتقييد بالحال واما التخفيف التنوين والنون فسلم انه من خواص الاسم وجيه الدين

لم يوجد الا فى الاسم انما يتم ذلك لو لم يعتبر ذلك المعنى المصدرى التقييد بالظرف والحال الا فى قالب المصدرى وليس كذلك لانه قابل له فى قالب الفعل ايضا **قوله** كيف لا اى كيف لا يكون قليلا له فى الفعل والحال انه حال كونه مدلولا للفعل مقيد بالزمان الذى هو مدلوله **قوله** ليس الا بين المرور و زيد المرور معنى اسمى فلم يوجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا فى الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر **قوله** واما الحسن الوجه اه فان الاضافة فيه متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام **قوله** لا بمعنى الناعت اه اى لا بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوبا اليه **قوله** وانما جعلناه اه على صيغة المتكلم اى انما جعلنا كون الشىء مضافا فى عبارة الشارح فى مقابلة المعنى العام ولم نجعله فى مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المص لا يساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا دليل على تقديره **قوله** والعطف اه جواب ما يتوهم من انه [illegible] يجوز قوله والاضافة معطوفا على قوله والاسناد فيكون لفظة اليه متعلقا بهما وانما كان الا ان الظ حينئذ تاخير اليه عنهما **قوله** ولقوله قدس سره اه عطف على قوله اذ لا دليل عليه اى لا احتياج الى تقدير اليه ولقوله قدس سره حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه من خواص الاسم **قوله** ولان المص اه دليل ثالث على جعل فى مقابلة المعنى العام يعنى انه مرضى للمص حيث فسر عبارة المفصل على وجه الترديد بين هذين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل اراد كونه مضافا اليه **قوله** ان قلت كيف يصح ارادة الجميع اى كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد فى معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله

الاختصاص بالنظر الى الفعل والحرف فلا يضر كون الجملة مضافا اليها فتامل وقيل قولهم اتيتك يوم قدم
الحاج البارد او الحار يدل على ان المضاف اليه المصدر المعرف ليصير المضاف ايضا معرفة فيوصف بالمعرفة
وصاحب الرضى انكر وجود مثل ذلك فى كلام العرب المولوى طاشكندى **قوله** وانما فسرنا الاضافة بكون
الشىء مضافا مع ان الاضافة فيما سيأتى فى قوله والجر علم الاضافة بمعنى المضاف اليه عصمة الله

قوله كما في قوله تعالى قال الله تعالى هذا اليوم يوم ينفع الصادقين اى يستمر نفعهم صدقهم الكائن في الدنيا فا يوم خبر المبتدا لانه مرفوع عند الجمهور او منصوب على الظرفية عند نافع معرب عند البصرية لانه فقد الاضافة الى المانع وجعله عند الكوفية لانه وجد الاضافة الى الفعلية وانما خص استمرار النفع بيوم القيمة لان النفع لم يستمر في الدنيا
قوله كما في يوم ينفع اه ان جعل هذا المثال مثالا لكون كل واحد من الفعل والجملة مضافا اليه فهو موهم وان جعل مثالا لكون الفعل فقط مضافا اليه فمسلم اما وقوع الجملة مضافا اليه فم فكيف يصح جعل وقوع الجملة مضافا اليه على تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا ظهيرية رح
من الحاشية الواقعة على الشواهد والابيات

في معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه لفظ الاضافة قوله لا شبهة في انا نجد اذ لا شك ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة اى ارتباط بواسطة حرف الجر مقيدة تارة الى غلام ويعبر عنه بكونه مضافا ومقيدة تارة الى زيد ويعبر عنه بكونه مضافا اليه قوله فلعله يدعى اه اى فلعل المص يدعى ان تلك الحالة يمكن تصورها مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوبا ومنسوبا اليه واما قال يدعى لان تصورها مجردة فرع ان يكون الحالة المقيدة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيدة الى طرف اخر وهو ممنوع لجواز اختلافهما بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة قوله وان لفظ اه عطف على انها اى يدعى ان لفظ الاضافة موضوعة لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لحظ اليه الحالة المقيدة الى احد الطرفين اعني المضاف لا يشملهما والمتبادر علامة الحقيقة قوله او يدعى اه هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ في المعنى المجازى من غير قرينة له قوله وحمل الجميع اى حمل الجميع في عبارة المص على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكانه قال وانما اراد المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعيد اذ لفظ الجميع لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة جدا قوله نقلنا اى من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل قوله كان الاسمية اه فان المضاف اليه مجموع المبتدا والخبر لا المبتدا وهذا مبني على ان المعرب لا يكون له اعراب محلي وفي قولنا ان زيدا قائم في محل المبتدا مجموع ان مع اسمه قوله ينبغي ان يكون اه ولمن ينصر القول الاول ان يقول

قوله فالاضافة بتقدير اه قد يقال اختصاص المضاف بتقدير حرف الجر انما يصح على مذهب سيبويه من ان ما حذف منه حرف الجر قياسا كان نحو بشر الذين آمنوا بان لهم منصوب بالفعل واما من قال انه مجرور بالحرف المقدر فا الفعل مضاف بتقدير حرف الجر اى منسوب بان لهم فليس الخاصة الا كونه مضافا اليه على التحقيق وكما يجب اللفظ فلا اختصاص اصلا فتدبر عصى الصفوى قوله مطلقا اى سواء كان صفة المضاف او المضاف اليه قوله مختص بالاسم فينبغي ان يطلق الاضافة ههنا اى تعبر بالنسبة الى المضاف وبالنسبة الى المضاف اليه غاية ما في الباب انه يلزم تعميم الاسم للحقيقي و

والحكمي كما تجيء في تعريف المضاف اليه الذي تجيء في المتن اعلم ان الشيخ لم تحمل الاضافة ههنا على معنى كون الشيء مضافا اليه لكنه نحوها لما سيأتي من تعريف المص المضاف اليه بانه اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا كما لا يخفى على المتأمل في ذلك التعريف فان المراد بالشيء اعم من الاسم والفعل فكانه لم يلتفت الى هذه الملاحظة اقتفاء لاثر الجمهور في عد الاضافة من خواص الاسم فان مرادهم اى فان الاضافة المصطلح عليها عندهم كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر فتدبر
ثم كتب هذا المحشي على هذه الحاشية قوله مختص بالاسم ولو فسر الاضافة بكون الشيء مضافا كما فسره البعض يكون ذكر
اى الفاضل الامير

يقول ان المختص بالاسم الجر لفظا او تقديرا لا الاضافة والمضاف اليه فيما سيأتي المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب بل يراد انه في بيان المجرور الذي من اقسام المعرب قوله ولان معنى الفعل اعني الحدث فقط يابى عن كونه مضافا اليه لاعتباره في الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبته الى الفاعل فلا نم اباءه عنه كيف وهو يقع مسندا اليه ايضا في قولك تسمع بالمعيدي قوله نحو اتيتك يوم قدم زيد والحار والبارد فان الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلم يتعرف بالاضافة لما جاز توصيفه بهما قوله من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعرب الرجل اذا بين وافصح فالهمزة للتعدية قوله وازالة الفساد من عربت معدته اذا فسدت واعربت الجرح اذا عضضته وفسد فالهمزة للازالة كما في اشكيته قوله وهو محل اظهار المعاني اه فانه بصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان قوله او من اعربت الكلمة ومنه اعراب الحروف وهو تبيين حركاتها وسكونها قوله لا من الوقف اى ما اختلف آخره على رأي المص واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه بمعنى ان الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الآخر اسم جامد اما على الاول فظ لانه عبارة عن الحركة او الحرف واما على الثاني فلان الاختلاف في الاصل مصدر فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار تحققه فيه كما في قولهم لبن مقمر اى ذو قمر باعتبار تحققه فيه وح يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الثلاثي ايضا نحو مسبعة ومضيفة ومضعاة لانه مختص بالثلاثي كما نص عليه في المفصل وبما حررنا لك ظهر اندفاع بحث المحشي كما لا يخفى قوله وفيه انه لو جاز اه يعني انا لا نم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه المعرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به الفعل لا

من مبادي التصور

لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف مبني على ما اختاره الزمخشري من
ان الاعراب عبارة عن اختلاف الاخر وح يكون القياس معرب بكسر الراء لان
الاسم المعرب يختلف الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث فلا
يسمى باسم المكان وفيه بحث اما اولا فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه
يأبى عن هذا التوجيه فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف الاخر كما اعترف به
لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف صفة الاخر لا الاسم
المعرب وبعد التقييد بالاخر لا يبقى صفة للاسم كما حققه السيد الشريف في
تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف
اخره الا انه ليس معنى الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من
كون اختلاف الاخر معنى الاعراب مصدريا ان يكون اختلاف الاخر معنى مصدريا
حتى يكون الاعراب مصدرا ويصح الاشتقاق منه **قوله** من البنا اي المبني مأخوذ
من البناء بالمعنى المصدري بعد نقله من البناء من معناه الحقيقي الى صوغ
الكلمة في قالب هيئة لا تتغير لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من معناه
الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا بناء في قوله لانه شبه اه حيث يدل على انه مأخوذ
من البناء بمعنى الصوغ المذكور **قوله** والمصحح بمعنى ان الفاء موضوعة لكون
مضمون ما بعدها عقيب ما قبلها في الزمان لكنه يستعمل في كون المذكور بعدها
مرتبا في الذكر على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل والمفسر
على المبهم لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه
وقع في النسخ التي رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم
الاشارة **قوله** الداخلة على قيد القسم اه يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما
من الاسم لان القسم يكون اخص من المقسم مطلقا ولا شيء من المعرب و
المبني كذلك لشمول المعرب للفعل المضارع والمبني لمبني الاصل بل هما قيدان
لقسمي الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبني ولذا حمل اللام على العهد اذ

قوله المركب اي الكلام الذي ركب اه اراد الاسم بقرينة المقام
او قصد من اللام معنى الموصول وجعله كناية عن
الاسم وباعتبار قيد الاسم لم يدخل فيه فعل المضارع
ومبني الاصل وان جاز اخراج مبني الاصل لو لم يعتبر
هذا القيد بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق
معه عامله واعترض على تعريف المعرب باعتبار قيد
المركب بوجهين الاول ان المتبادر من المركب هو ان يدل جزؤه على جزء معناه وهو لا يصدق على شيء من المعربات اذ هي الفاظ
مفردة من افراد الاسم الذي هو قسم للكلمة ولا بد في التعريفات من حمل العبارة على ما هو المتبادر منها والثاني انه لو حمل على
معناه اللغوي الذي هو المنضم مع غيره فاما ان يحمل عليه على الحقيقة بان يكون مشتركا بين العرفي وبين هذا المعنى او على طريق المجاز
فيلزم استعمال اللفظ المشترك او المجاز في التعريف مع انه يجب الاحتراز عنه ويمكن ان يقال ان تقسيم الاسم الى المعرب والمبني
اولا وبعد ذلك بلا فصل تعريف المعرب بالمركب يجعل المعنى اللغوي متبادرا ويكون قرينة واضحة في ارادته فلا يتوجه الاشكال عصمه الله

قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق اه اشار بذلك الى امور ثلثة احدها ان المراد بالمركب هو الاسم المركب اذ هذا الحكم
انما يحكم به لنوع من الاسماء فلا يرد نحو قام في مثل قام زيد والثاني ان المراد بالمركب ليس مجموع الجزئين بل احدهما بالنظر الى الاخر
قال في الامالي توهم بعض الاصحاب ان المركب الاسمي الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقال ركبت
زيدا مع قائم فزيد مفعول ركبت وكل مفعول فعل يصح اطلاق صيغة المفعول عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كما يصح اطلاق مضروب
على زيد اذا قيل ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل واحد مفرد من اجزاء الجملة انتهى والثالث انه ليس المعتبر
مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على انه مركب
مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا
يستوي المشهور بعلامه

العهد اذ لو جعل للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل
للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب
قوله وذلك اه اي كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذكر
احوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذكر اقسام فالقسم الاسم المعرب **قوله**
بقرينة المقام وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه **قوله** اذ لا عامل
اه وان ركب مع غيره **قوله** فذكر الاسم ح اي حين اندفاع النقض بقوله تركيبا
يتحقق معه عامله لتحقق التعريف وتنبيه بتصريح ذكر الجنس **قوله** يشبه بعضها
بعضا في كون كل منهما مبني الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبني الاصل **قوله** و
فيه بحث اه يعني المنفي في تعريف المعرب ليس مطلق المشابهة اذ ما من كلمة
الا ولها مناسبة بوجه ما لمبني الاصل ولا اقل في كونه كلمة ولفظا بل المشابهة
المؤثرة في البناء وهذه المشابهة منتفية عن مبني الاصل ولا اقل في كونه
كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة مبني الاصل فيصدق
عليه انه لم يشبه مبني الاصل **قوله** والا لزم الدور لانه ح يكون بناء كل من اقسام
لاجل بناء اه فيلزم توقف كل منهما في البناء على الاخر **قوله** ومجموع المفهومين
هذا في نفس الاول كونه مركبا مع غيره **قوله** كما يقال الاصل الخفيين زوج للاخر والمجموع
زوج في نفسه **قوله** فانظر اه يعني ان النظر بناء على المعنى المتبادر صدق
التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كبعلبك فقط وعدم صدقه
على مثل زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المص والثاني
معرب **قوله** لم يقل تركيبا مع عامله بل مع عامله فقط مع انه اقل تقديرا للكلام
يخرج عن تعريف المعرب الاسم المعرب المركب الذي عامله معنوي نحو زيد في زيد
قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب مع اللفظ والمعنى **قوله** و
يبعد ان يراد اه اذ اطلاق التركيب مع الشيء على مجرد مقارنته في التحقق بعيد
قوله لا خصوصية الاول فانه المناسبة المؤثرة في البناء اما بتضمن معنى مبني

قوله كغلام في غلام زيد فانه مركب مع غيره الذي هو زيد لكن لا يتحقق عامله بل يتحقق عامل المضاف اليه وهو اما المضاف
او الحرف المقدر فالمضاف مبني والمضاف اليه معرب فظهر ان من قال المراد بالتركيب التركيب الاسنادي فقد اخطأ لانه يقتضي
ان يكون كلاهما غير معرب طاشكندي **قوله** في غلام زيد بسكون الميم وجر زيد فان الاول لم يتحقق معه عامله بخلاف
الثاني وجيه الدين **قوله** لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسب كأنه اشار بهذا التفسير الى الاعتراض على المص اذ
المناسب ان يقول لم يناسب بدل لم يشبه اذ المشابهة هي المشاركة في الكيفية والمناسب اعم منها فيجوز ان يتحقق

المناسبة لمبنى الاصل فى شئ ولم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشئ معربا مع انه مبنى كيومئذ فان يوم بسبب الاضافة بما يناسب لمبنى الاصل ناسب به وصار مبنيا وليس مشابها له وايضا المعتبر فى المبنى هو المناسبة لمبنى الاصل حيث كان المبنى ما ناسب مبنى الاصل فالمناسب ان يعتبر ما يقابله لعدم المناسبة لا لعدم المشابهة والازم الواسطة بين المعرب والمبنى ثم ان المناسبة بين جميع المعربات ومبنى الاصل متحققة فى كونه دالا وموضوعا ومفردا وكلمة ولفظا ونحو ذلك ولاجل هذا قال مناسبة مؤثرة وفيه نظر اما اولا فلانه يلزم فى تعريفه بالمجهول فلا بد ان تبين تلك المناسبة حتى يحصل مفهوم عصمة الله

الاصل نحو اين زيد او مشابهته اياه كالمبهمات او وقوعه موقعه كنزال مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه قوله فلا يلزم فى التعريف اه نعم يلزم توقف معرفة حد المعرب على معرفة المناسبة المعتبرة فى البناء ولا محذور فى ذلك لان الاعدام انما يتصور بما بملكاتها ولاجل هذا قدم بعضهم المبنى على المعرب والمص اخره لكثرة مباحث المعرب قوله ولم يتبين اى تلك القوة قوله ولم يفسره بما اصل البناء اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصل بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله او مبنى فى اصله او مبنى لاصل قوله لان اصل جميع الافعال البناء عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصيل فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه قوله لان المتبادر من مبنى الاصل اه بناء على ما تقرر من ان الطلاق المشتق على ما اتصف بمبدا الاشتقاق حقيقة وبما من شانه ان يتصف به مجاز فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء حاصلا له بالفعل بحسب الاصالة لا ان يكون من شانه البناء سواء حصل له اولا قوله من حيث هى جملة لا من حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل قوله الكنى فى تحقق المعرب اه افاد المحشى بهذه العناية فوائد الاولى انه ليس المراد من قوله اعتبر العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة فى مفهومه فانه عرف المعرب بما اختلف اخره باختلاف العوامل بل اعتبر فى تحقق المعرب فى الاسم اى فى كونه معربا الثانية انه ليس المراد من اعتبار مجرد الصلاحية المذكورة اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يترائى من ظاهر العبارة فانه يلزم ان لا يكون الاسم حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها من غير اعتبار امر اخر فيه جمع الى انه اكتفى بالصلاحية الثالث ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذى لا يجامع حصول الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق

قوله اعلم ان صاحب الكشف جعل منه الى قوله وهى معربة عبارة السيد كما فى حواشيه للرضى لا زيادة فيه ولا نقصان وتوضيحه ان يقال ان ههنا امران الاول صلاحية الاستحقاق يعنى ان ذات الاسم بحيث اذا ركب مع عامله يظهر الاعراب فيه سواء تحقق ذلك التركيب ويستحق الاعراب بالفعل او لم يتحقق فان اعتبر فى كون الاسم معربا مجرد ذلك يكون مثل زيد معربا قبل التركيب لثبوت تلك الحيثية له بالفعل والثانى المركب من الصلاحية المذكورة والاستحقاق بالفعل وهذا المجموع لا يتحقق الا بعد التركيب فاعتبر العلامة والشيخ عبد القاهر مجرد الصلاحية واعتبر المص المركب المذكور فاخذ التركيب فى تعريفه وبعبارة اخرى العلامة

العلامة اعتبر امكان ظهور الاعراب فيه والمص الامكان مع الفعل وهذا الكلام مما لا شك فيه واما قوله واما ظهور الاعراب اه فضعيف لان اعتبار الاعراب لفظا او تقديرا فى الاسم المركب مع العامل ضرورى اذ لو لم يعتبر فلا تركيب فيه قطعا بل قالوا اذا قيل زيد قائم بدون اعتبار الاعراب لا يكون كلاما عربيا الا ان يحمل وجود الاعراب بالفعل على الاعراب اللفظى وفى ايراد هذا الكلام يجرى مجرى العبث لان ذلك امر ظاهر لا يخفى ظهوره واما تركيب لم يعرب الكلمة وهى معربة فعلى تقدير وروده ممن يوثق بعربيته ومهارته فى علم الادب يحمل على عدم اجراء الاعراب فيه لفظا مع كونه معربا فى الاصطلاح او على ان هذا القائل تابع لما ذهب اليه العلامة والشيخ عبد القاهر من اعتبار مجرد الصلاحية كما وقع فى التعداد بدون التركيب تامل نقيه ما فيه طاشكندى

الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق الاعراب ومعنا غير ظاهر اخفائه باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التى بها يستحق الاعراب فاتضح الحق غاية الايضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب جميع الاسباب قابليته لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل فى الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعانى المعتورة لا يقبل التركيب الذى يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة قوله سواء وجدت اى جميع الاسباب بالفعل كزيد فى زيد قائم حيث تحقق التركيب والعامل وعدم المناسبة او لم يوجد الجميع بالفعل بل بعضه كزيد حين التعداد حيث انتفى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة قوله بل ذاد مع القابلية وجود الاسباب اه فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب فى تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت فائدته التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتفى فيه القابلية كهؤلاء وما انتفى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخرج كل منهما عن المعرب قصدا قوله كانهم وقعوا فى ذلك اى فى ذلك التوهم لامرين احدهما لفظ المعرب فان المعرب يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف الاخر والثانى ان افراد المعرب يوجد فى الكثر منها الاعراب فان الاسماء المعدودة وما اعرابه مقدر قليلة وتوهموا ان الحقيقة الاصطلاحية كذلك فاقاموا العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بدليل صحة قولهم لم تعرب الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء قوله على اختلاف فيه فان من قال العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل

قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية وذلك يتحقق بمجرد عدم المناسبة لمبنى الاصل فالمعرب عنده ما لم يشبه مبنى الاصل سواء كان مركبا مع غيره او لم يركب وسواء تحقق بعد التركيب معه عامله او لم يتحقق قوله واعتبر المص اه لا حاجة هنا الى ذكر الصلاحية اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحية او الى ذكر الاستحقاق فى قوليه قوله اخذ التركيب وبه يحصل الاستحقاق بالفعل عصمه الله قوله لم تعرب الكلمة اى لم يجر عليها ولم يوجد فيها بالفعل محمودى

قوله وانما عدل المصنف اه يمكن ان يقال المعتبر عند المصنف الصلاحية المذكورة مع الاستحقاق بالفعل فزيد اذا ركب مع عامله ابتداء يحدث فيه اثر الاعراب من تغير الاختلاف فهو معرب مع انه لم يصدق عليه انه اختلف اخره باختلاف العوامل فلا يصح تعريف المعرب به فتامل طاشكندى

العلم بالمسائل المجردة حكاية لسائر العلوم ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما قوله اشار به الى ان ليس له لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الاخر على معرفة مفهوم المعرب حتى يلزم الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في افراده على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتتبع لا يقدح في التعريف وبهذا ظهر فساد ما قيل في تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لا نسلم معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات المعرب قبل ان يعلم المعرب وفساد ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى المتتبع لكنه موقوفة عليها بالنظر الى غير المتتبع للمعرب وهو الذي دون النحو له فالدور لازم وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الاخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما اولا فلانا لا نسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة على معرفة معرب او معرفة ان هذا معرب على ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة عليها باعتبار انها مقدمة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي قوله بل الغرض في المقصود من التعريف اى في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفنا موضوعات مسائل العلوم ان نعلم تلك الموضوعات بوجه ليتعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف

يوهم الدور ضعيف لا يلتفت اليه ويهم اصلا والبحث الرابع ان التتبع على نوعين تام وناقص فاذا كان معرفة الاختلاف المذكور حاصلا من استعمالات العرب لا يلزم حصول التتبع التام لجواز اقتصاره على بعض المواضع دون بعض والاحوال التي سوى الاختلاف يكون معلومة بالقواعد النحوية ومعرفة المعرب اصطلاحا يجوز ان يكون لها في تلك القواعد نفع فالحاصل ان المقصود من معرفة المعرب تحصيل القواعد النحوية التي تشتمل على احوال الاخر لا تحصيل تلك القاعدة القائلة كل معرب مختلف الاخر طاشكندى

قوله فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه قوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب يعني هذا الحكم المصطلح مع الحكم الذي انه مما لا يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها فالمقصود من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخره ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني معرفة ان المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل مثله سائر الاحكام المعرب اذ الحكم لم ينحصر فيه كما سيأتي واعلم ان حاصل هذا الكلام على ما ذكره بعض المحققين ان يعلم الشارع في علم النحو من لم يعرف المعرب مما يختلف اخره بل يحصل له هذه المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبات هذا الحكم الحكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب اولا ليثبت له هذا الحكم واثبات هذا الحكم متوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور فعلى هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف بهذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي عبد الغفور فهو انه لو عرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المقصود من التعريف لا في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما صدقاته

من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا يتعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع قوله واختلاف آخره من جملة احكام المعرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة المعرب بوجه اخر يصير وسطا لتعدية ذلك الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب للزوم تقدم الشيء على نفسه وبما ذكرنا ظهر ان الفساد اللازم من التعريف في ترتب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتبع على ما وهم من قوله ان الغرض من تدوين علم النحو اه فقال يلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة لا يقال ويلزم انه لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكونه مفهوم الموسط عين نفس مفهوم الاكبر لانا نقول يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في حمل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما يجي قوله والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة ولا شك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فان قلنا انه توقف اخر بسبب عن توقف الواسطة كان تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول لانه ثبت للواسطة ابتداء ولما توقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه لكن في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل قوله وفيه اشارة الى قوله اخره تطبيق لعبارة الشارح على ما ذكره من البيان قوله اى معرفتنا ان هذا وذلك معرب اه اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضمير انه اليه اذ مفهوم المعرب ليس مما يختلف اخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التقريب لان الكلام في مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني لكن قيد الحيثية ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفتها ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اى من ان هذا وذلك معرب قوله فان التصديق اه بيان لكون المعرفة

بانه مما اختلف آخره باختلاف العوامل اذا لم يكن عارفا به بوجه آخر وهذا عين المدعى ولا يعني بالمصادرة الا هذا ولك ان تقول في وجه العدول ان المصنف لو عرف المعرب بما عرفه الجمهور لم يكن التعريف جامعا مانعا لصدقه على الاسماء الغير المركبة مثل زيد وعمرو مثلا

الظهيرية

المعرفة المتقدمة اعني التصديق بانه معرب مسببة عن معرفة مفهوم الاختلاف قوله فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والمتاخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن ما اختلف اخره به قوله لانا نقول لا مدخل له حاصله ان الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف انما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان للاعتبارين مدخل في التوقف فانه ح يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة متغايرين بتغاير الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه يؤثر في التوقف فالعلم بههنا كذلك اذ الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا وذلك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغرى قوله وهي اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورة الاجمال والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلا متوقفا على ملاحظته اجمالا حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه والعجب ممن نظر في كلامه ولم يتعمق فيه شنع عليه بعض

قوله تبدل ذات الدال اي الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة بالفرق واذا تبدل ذات الدال تبدل دلالته ايضا قوله تبدل دلالته الخ اي دلالته على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتحة في رأيت احمد ومررت باحمد باق على حاله وفي الاول دالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة قوله لان الحركة لا تقوم بالحرف لكونها متاخرة عنه في التلفظ ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة قوله بما يقوم به الحرف وهو المتكلم في متفاهم العرف والهواء المتموج في المنازع في التحقيق قوله لكنها تابعة اي لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق قوله ان قيل ان

قال المحمودي في حاشية عبد الغفور سمى الشيخ الحركة صفة مجازا لانها لو كانت صفة حقيقية لكانت قائمة بحركة وليس كذلك بل هي قائمة بما يقوم به الحرف وهو المتكلم فتامل انتهى قوله حالة شبيهة بالصفة اقول ان اراد بالصفة كونه ذا ضمة او فتحة او كسرة فلا حاجة الى تاويل المحشي والتبدل الحكمي لان الفتحة في النصب غير الفتحة التي في الجر تقديرا كما صرح به الشيخ ثم الظاهر ان المراد بالتعميم دخول ما كان نصبه تابعا للجر وبالعكس والاوجه ان يجعل بالنظر الى الآخر ايضا ليشمل التثنية والجمع فان النون بمنزلة التنوين وليشمل نحو اخ ودم فان المحذوف بمنزلة المعدوم وليشمل

عبد الغفور على الصفوي ... ما حذف آخره ثم اعرب بالحروف عند من يقول الآخر لا يعود فان القائم مقام الآخر بمنزلة الآخر قوله او صفة فان في الاعراب بالحركة ذات الاخير باق بحاله اما حقيقة فظ واما حكما فلانه لم يعتبر في ذاته دلالة على المعنى المقتضي حتى يتبدل حكما بتبدل دلالته المعتبرة بل تبدل صفة فان المضمومية والمفتوحية والمكسورية اوصاف للحرف الاخير وهذه ليست في الاعراب بالحركة حقيقة او حكما قوله باختلاف العوامل فان قيل لفظ انه جمع عامل مع ان العامل لا يجمع على فواعل قلت لا نم انه جمع عامل بل جمع عاملة فان موصوفه الكلمة غالبا ولو سلم فهذا الجمع جعله اسما للمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والاسم يجمع بهذا الوزن ولو سلم انه جمع عامل بمعناه الصفتي فلا نم ان لا يجمع فاعل على فواعل بالاتفاق بل هذا مذهب بعضهم منهم صاحب الكشف واما على مذهب بعض اخر منهم ...

ان قيل ان فاعلا اذا كان اسما مذكرا كان او مؤنثا يجمع على فواعل نحو كواهل وكواثب فاذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد شذ نحو فوارس وهوالك والمؤنثة سواء كان بالتاء او بدونه مثالا ان فواعل وفعل نحو ضوارب وخواص ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب يجوز ان يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله عوامل ليس في العوامل والخوامل صدقة لان العامل قل ان يكون غير كلمة لكن لما جري عاملة في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال قوله صار اسما اي صار في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب قوله به خرج الآخر اه قيل انه خرج بقوله اخره اي آخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير المعرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كما في قوله والاسناد اليه على ما مر كما ان تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ او الخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوي بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي وحده قوله اختلف منو ومناه في الرضي اذا استفهمت بمن عن ذكر منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامة تثنية وجمعه في لفظه من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال الاختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من اختلاف المستفهم منه اكتفى على المثال المفروض قوله كما ينبئ عنه العنوان اي التعبير بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه ملح الوصفية الاصلية فهو باعتبارها ينبئ عن الحيثية كانه باختلاف العوامل من حيث انها عوامل قوله اي صورة آخره في الرضي اذا قصدنا ان نرد التمييز والمنتصب عنه الى مركزهما الاصلي جعلنا المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول في نحو زيد رجلا رجل زيد وفي طاب زيد ابا طاب ابو زيد [illegible] وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له

قوله لئلا ينتقض ان قلت الانتقاض مدفوع لان تحقق السبب لا يستلزم تحقق المسبب فاختلاف العوامل سبب لاختلاف الآخر وغير مستلزم له قلت الاسباب التي اعتبرها النحوي ليست الا مستلزمة له كالشرط والاستلزام انما يتحقق في اختلاف العوامل في العلاقة دون الاختلاف مطلقا فتامل فان قلت الانتقاض اما بان زيدا معرب ولا يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا امر مدفوع بان الاختلاف ليس من الاحكام الشاملة لجميع افراد المعرب واما بان الاختلاف يوجد في زيد وهو غير معرب فهذا مما لا يقول به عاقل لان الاختلاف غير موجود وهو معرب كما لا يخفى واجيب بان السؤال يتوجه على كلية كلام

من قوله يختلف آخره باختلاف العوامل وهي انه كلما يختلف العوامل يختلف الآخر فان قلت هذه الكلية غير مفهومة حتى يتوجه السؤال قلت قد مر دفعه فلا تغفل **قوله** نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر ولما كان هذا القسم من التمييز فاعلا او مفعولا من حيث المعنى والثاني غير متصور فتعين الاول فيكون المعنى يختلف لفظ آخره او تقديره وفيه بعض الهجنة وقوله او على المصدرية اي بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واجراء اعرابه عليه وههنا اربع احتمالات الاول تفصيل لاختلاف الآخر اي يختلف آخره اختلافا لفظيا او تقديريا والثاني انه تفصيل لاختلاف العوامل والثالث انه تفصيل للآخر اي ملفوظا كان الآخر او مقدرا والرابع انه تفصيل للعوامل الا انه يبقى في العامل المعنوي اذ لا يطلق عليه اللفظي والتقديري الا ان يتكلف
طاشكندي

ولم يلتفت الشارح الى بعضها لما فيه من الهجنة كما في حاشية العصمة فارجع اليها ان كنت من اهل الجنة م

او غير وصف اضفنا التمييز الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد علما او دارا او
طاب علم زيد او دار زيد فعلى هذا لما بعد الشارح عن التمييز المراد الى الاضافة وجب
ان يكون اللفظ المختلف متعلقا لآخر المعرب ذاتا او صفة له او غير وصف وليس الامر
كذلك فغير المحشي في اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ
عبارة عن مجموع المادة والصورة ليكون متعلق الآخر المعرب وصفا له وانما
لم يجعل الوصف اللفظ مصدرا بمعنى التلفظ مع عدم الاحتياج الى التجريد لان
التلفظ ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف
بالاختلاف في نفسه بل باعتبار الملفوظ **قوله** اي يختلف آخره بحسب التقدير
اشارة الى ان التقدير مصدر وليس بمعنى المقدر على ما وهم اذ لا مقدر في نحو
حبلى مع كون اعرابه تقديريا **قوله** كمسلمي حالة الرفع فانه قدر ان الياء بدل
عن الواو **قوله** كعصى وقاضي فانه قدر ان اصلهما عصو وقاضي مع الحرف و
الحركة **قوله** كحبلى وغلامي فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف ففي
غلامي فقط واما في حبلى فلكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو و
الياء **قوله** فان اه يريد ان فرض اعراب آخرهما غير ممتنع لعدم المانع منه انما
الممتنع المفروض وهو وجود الاعراب فيهما في التلفظ لاشتغال محل الاعراب
بالحركة في غلامي وبالسكون اللازم في حبلى بخلاف هؤلاء في جاءني هؤلاء فان فرض
اعراب آخره ممتنع كالمفروض لوجود المانع وهو مشابهته مبني الاصل وان
كان واقعا في محل المعرب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديري في نحو حبلى
والاعراب المحلي في نحو هؤلاء فتدبر **قوله** لان الاختلاف اه يعني يحتاج في جعل
قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بحذف الموصوف الى ارتكاب التجوز
في كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوي ليس من مقولة الحرف و
الصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة بخلاف الآخر لكونه منصوبا على حذف المضاف
اما التجوز في قوله لفظا فمشترك بينهما بجعله مجازا من الصورة في الوجه الاول

قوله وتقدير كما في قولك اه والاختلاف التقديري قد يكون بتقدير الآخر والاعراب جميعا كما في مثل جاءني فتى وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما في قوله جاءني القاضي ومررت بالقاضي **قوله** لئلا ينتقض صورة النقض ان يقال هذا الحكم ينتقض ان يكون اختلاف العوامل الداخلة على المعرب سببا لاختلاف آخر المعرب وليس كذلك فان العامل اختلف في قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وفي قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مع ان الآخر لم يختلف لا لفظا ولا تقديرا وصورة الدفع ان يقال ان اختلاف آخر المعرب بسبب اختلاف العوامل اعم من ان يكون حقيقة او حكما ففي الامثلة المذكورة تحقق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل وهذا التعميم كما يجري في الاختلاف لفظا بانه قد يكون حقيقة وحكما يجري في التقديري ايضا فانه قد يكون حقيقة كما في جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد واما اختلاف الآخر لفظا حكما كما في رأيت احمد ومررت باحمد واما الاختلاف تقديرا حقيقة فكما في قولنا جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى واما الاختلاف تقديرا حكما فكما في قولنا رأيت حبلى ومررت بحبلى فان بعض المحققين لا انتقاض وان لم يجعل الاختلاف اعم فانا نقول المراد الآخر كلام من الاسماء وغيرها مختلفين في بعض الاخر لا من عاملين مختلفين في بعض اقل الجمع الثلثة عند البعض والانتقاض ان لم يتحقق اختلاف العوامل الثلثة في مواد النقض المذكورة بل اختلاف عاملين وكلما تحقق اختلاف العوامل الثلثة تحقق اختلاف آخر المعرب البتة لفظا او تقديرا
عصمة اه
وعلى ان يقال في دفع ... التكلف وعلى ان يقال في دفع [illegible]

قوله فانه قد اختلف العوامل اه فيه بحث من وجوه الاول ان العوامل جمع واقل الجمع ثلثة لا اثنين فالظاهر ان المراد باختلاف العوامل اختلاف جماعة من العامل وارادة ما فوق الواحد خلاف الاصل لا يقال اذ لا يتحقق اختلاف العوامل في والثاني ان اختلاف الآخر بحسب الوصف يتحقق لان حركة احمد بعد الناصب نصب فالحرف الاخير محل النصب وبعد الجار جر فهو محل الجر فيتبدل صفة محلية بصفة محلية والثالث انه لا يتحقق اختلاف العوامل في العلامة لان النصب والجر في هاتين المادتين على صورة واحدة **قوله** فان فتحة احمد يعني من حيث انها علامة النصب غيرها من حيث علامة الجر وتحقق الحيثيتين لتحقق الناصب والجار
من طاشكندي

الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني **قوله** لو جعلت اه متعلق بقوله مجازا
اختلفوا في ان الحركة لفظ او لا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعلها لفظا بل كجمع
ومن فسره بصوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا قال انها ليست بملفوظة
لانها ابعاض من حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة لانها كا
كالوقف والامالة والغنة **قوله** لان العامل اه فيكون التفصيل قاصرا مع عدم
احتياج بيان الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشايع
في استعماله في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا
فيشمل المعنوي ايضا لكنه خلاف الظاهر **قوله** لانه اي الجمع المذكور **قوله** وذلك
اي عدم الملايمة ثابت **قوله** لان الظ اي الظاهر بناء على ان الاصل في اللام
ان يكون للعهد **قوله** انه اي قوله الآتي اه قوله الى ما يشير وانما لم يجعل اشارة الى
قوله لفظا او تقديرا لان قوله الآتي بيان لاقسام الاعراب فهو عبارة عن
تقدير الاعراب والاعراب اللفظي وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة
والغرض لكنه يشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الآتي اشارة الى ما فهم من
قوله لفظا او تقديرا ههنا ولا يكون اشارة الى نفسه **قوله** ورأيت حبلى ومررت
بحبلى اشارة الى ان بيان الشارح قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف
التقديري حكما مع انه لخفائه احق بالبيان **قوله** اي مدلول هاتين الصورتين اه
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا يصح جعل قوله مثنى او مجموعا حالا من قولنا
رأيت مسلمين لانه ان قرئ بصيغة التثنية لا يكون مجموعا وان قرئ بصيغة
الجمع لا يكون تثنية وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فيرى
هذا ان النقش لينتقل الى الذهن مدلولهما ولا يقرأن وهذا الطريق
شايع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات يقال مثلا الزعم مثلثة الفاء اي مدلول
هذه الصورة مثلثة الفاء ولما ما قيل من ان قوله قولنا معطوف على قولنا فهو
في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى

قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف اه يعني ان الاختلاف بسبب اختلاف العوامل يقتضي تحقق الاختلافين وان احدهما سبب عن الآخر وذا لا يتحقق في هذه الصورة فان قلت الاختلاف بسبب اختلاف العوامل لا نم ان يقتضي تحقق الاختلافين بل يقتضي ان يكون المعرب بحيث اذا تحقق اختلاف العوامل تحقق اختلاف الآخر وهذا لا يقتضي تحقق شيء من الاختلافين وهذه الحيثية ثابتة للمعرب المذكور قلت هذه الحيثية ثابتة له قبل التركيب ايضا فلا يكون الاعراب اثرا للمعرب والكلام على هذا التقدير وكذا امكان الاختلاف والاختلاف الاختلاف ح
ه جواب عن السؤال المذكور
وقتا ما لان كلا منهما ثابت للمعرب قبل التركيب ومن زعم رد السؤال بهذين الجوابين فقد اخطاء طاشكندى

او مجموعا متعلق بالمثنى لا بهذا القول نعم كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلميه وبسلميه ان قرائح مثنى كان المراد من المثنى على ما هو المشهور الشايع سائر الفاظ المثنى وان قرا جمعا كان المراد منه سائر الالفاظ الجمع فلا يكون شاملا لهما وحمل المثنى على ما هو مما نحن لهما في الاقرآ بالمرفوعين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يقتضى منه العجب قوله اى علامة هي النصب اى الاضافة بيانية لا لامية فان فتحة غير المنصرف نصبه جر لا علامة لهما قوله ان قلت التركيب مع العامل اه لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كف المجيب الى منع شمول الحكم المذكور للمادة المذكورة مستندا بالجواز فلم اقال فيجوز ان يكون التركيب اه قوله الا اذا كان العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوى قوله بالتركيب الذي يتحقق معه اه اي بجنس التركيب خلا ير دانه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين في تركيب واحد قوله عاملا معنويا ثم عاملا في العمل للعامل اللفظي قوله فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب اي المعرب الذي جعل مادة النقض قوله اجيب اه اثبات للنقض بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف آخر المعرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملا معنويا وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا قوله لان عمل العامل المعنوي اه لان العامل المعنوي منحصر في عامل المبتدا او في عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر في اللباب العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما في هذا بعلي شيخا فكيف يصح قوله حصر عمل عامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب اللباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان عامل المعنوي عامل المبتدا او الفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل عامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب معه لا يكون التركيب

قوله فان قلت اه حاصله ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف آخره ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان بعض المعربات لم يتحقق فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت معربة اولا فانه فيها حدوث الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الآخر باختلاف العوامل فيه ان اختلاف العوامل في مواد النقض مسلم لكن انتفاء اختلاف الآخر ثم فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة وآخرها ساكن فاذا احدث الاعراب في آخرها الآن يقال لم يعتبر بهذا الاختلاف اذ المتبادر من الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل المختلفة ولم يتحقق في مواد النقض عصمة الله
مختلف آخره ط

قوله ان قلت التركيب مع العامل اه حاصل السؤال انا لا نم في هذه الصورة المفروضة عدم الاختلاف لجواز ان يركب اسم ما مع عامل لفظي بعد ان يكون معمولا لعاملين معنويين فاندرجت الصورة المفروضة في الحكم المذكور للمعرب في المتن ظاهرا وتلخيص الجواب كون اختلاف العوامل بسبق الآخر بين عمل المعنويين انما يتحقق اذا امكن الاختلاف رافعا والجار ان المراد باختلاف العوامل في العمل وذا لا يمكن اذ المعنوي لا يكون الاختلاف في العمل محمود على عبد الغفور

قوله اذا ركب بعض الاسماء اه الظاهر ان كلمة مع ظرف لقوله ركب وح يتوجه عليه ان التركيب مع العامل يقتضي ان يكون العامل لفظيا وبجرد ذلك التركيب اي التركيب مع العامل اللفظي لا يقتضي عدم الاختلاف في الآخر لجواز تحقق العامل المعنوي الناصب او الرافع في هذا المعرب قبل التركيب اذ العامل المعنوي قد يرفع وقد ينصب كما بين في محله الآن يحمل قوله ابتداء على انه من غير سبق العامل وورود عليه وهذا يستلزم انتفاء تحقق مطلق العامل بالنسبة الى هذا المعرب قبل التركيب وقيل المعنى اذا ركب بعض

بعض الاسماء تركيبا يتحقق معه عامله ابتداء وهذا لا يقتضي لفظية العامل فتأمل طاشكندى
قوله اذا ركب بعض اه فان قلت التركيب مع العامل انما يتحقق اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يقع بعض الاسماء المعدودة معربا بعوامل معنوية ثم ركب مع عامل لفظي ابتداء فيتحقق من اختلاف الآخر اختلاف العوامل ايضا مع ان المفهوم من كلام ان الاختلاف في الآخر والعوامل جميعا منتف في المعرب الذي ركب مع عامله ابتداء قلت لم يقل كلما ركب بعض الاسماء المعدودة مع عامله ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف لا في المعرب ولا في العوامل بل قال اذا ركب والمتبادر منه جزئية يعني قد يكون بعض الاسماء التي ركب مع عامله ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف لا في المعرب ولا في العوامل ولو سلم ان المراد الكلية فقوله مع عامله متعلق بمحذوف لا بركب ومعناه كلما ركب بعض الاسماء المعدودة ابتداء تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا لا يتحقق الاختلاف فهذه الكلية صحيحة وايضا المتبادر من تركيب الاسم المعدود مع عامله ابتداء ان يكون قبل هذا التركيب مع عامله معدودا مبنيا فالاسم الذي تحقق معه العامل المعنوي اولا ثم ركب مع عامله اللفظي خارج من هذا الحكم وان كان تركيبا مع عامله اولا عصمة الله

التركيب فيما فرض مع العامل ابتداء او معنى الفعل المستنبط من الجامد بما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه قوله لا يلزم ان يكون لازما له اي يمتنع مفارقته عنه فلا يكون الاختلاف المذكور كذلك يفارق المعرب حين التركيب مع العامل ابتداء او يعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا قوله الصفات يجوز ان يقيد اه اي يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب بان يقيد الاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف آخره باحد الازمنة ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخره في وقت ما اعني وقت التركيب ثانيا وثالثا قوله وان لم يكن اه والسر فيه ان لزوم الاختلاف المطلق يقتضي عدم انفكاكه عنه في شيء من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة فانه يقتضي عدم انفكاكه عنه في جميع الازمنة وهذا كالمتنفس المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف المتنفس في وقت ما قوله فيه صرف الكلام عن الظاه اه اي في هذا التوجيه صرف الكلام اعني قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل الحكم لازما لا بقاء المتبادر من القضية الحالية عن الجهة اطلاق النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية العامة وسيجيء في كلام المحشي ايضا لانا نقول فالك الاطلاق بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والوقوع في احد الازمنة والحق ههنا التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشي ره لفظ احد الازمنة دون وقت ما فمن قال بذلك ره فما للاختصار ذهل عن هذه الفائدة قوله مع انه بعد اه اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا غير لازم لان اللزوم معناه عدم الانفكاك والاختلاف في احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه الا عامل واحد او اثنان ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمنة فلا يكون مختلفا باختلاف العوامل في شيء من الازمنة فما قيل ان احتمال الصرف لا يدفع النقض

ان حاصل هذا الجواب ان هذا حكم بعض المعرب ولا يخفى انه لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه معرب هل يجري فيه هذا الحكم اولا وقد يجاب بوجهين آخرين احدهما ان المراد من قوله وحكمه ان يختلف اه ان حكم المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل في وقت من الاوقات و هي غير متحققة ... الوجود وثانيهما ان المراد من قوله و حكمه ان حكم المعرب ان يختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه لو دخلت ولا شك ان هذا الحكم شامل لجميع المعربات عصمة الله
وفيه ان هذا الحكم يجري في بعض المبنيات ايضا وهو الاسماء المعدودة اذ ان كن بهذا الحكم من آثار المعرب لجميع الاصل فلم ... بلغ

الاحكام الآذابية بعيد عن المعنى بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافى اللزوم قوله
نعم قابلية الاختلاف اه اللازم للمعرب والاختلاف فى احد الازمنة الذى هو مفاد
قوله ولما كان اه يعنى لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف فعلا
فى وقت وحمله على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض الشارح لهذا التوجيه وما
قيل ان المعنى بيان الحكم الكلى لينتفع به المتعلم وحينئذ الحمل على فعلية لا ينتج الحكم كليا
ففيه ان الحمل على فعلية النسبة انما يخل بلزوم الحكم المذكور للمعرب لا بكليته نعم
لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل فى شىء من الازمنة لاخل بكلية الحكم ودونه خرط
القتادة قوله قيد اه اى قيد فى توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لا زما ان المراد
بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذى حصل بعد الحالة
البنائية كما فى الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذى حصل بعد
الحالة الاعرابية كما فى المعربات المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور
ثانيا بقوله باختلاف العوامل معنى الوجود وبالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف
هو الوجود مع التغير الى آخره وعبر عن الوجود بالاختلاف للمشاكلة قوله والمراد
بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البنائية وهو الوقف
ويزول حالة الاعراب لوجود جنس العوامل وح يكون الحكم لازما للمعرب بلا شبهة
فان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهود فللاستغراق فان تعذر
الاستغراق نحو لا اتزوج النساء فهو مجاز عن الجنس قوله ولا يخفى بعد ذلك
كله اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اى آخر المعرب اتصافه به
بعد صيرورته معربا واما الثانى فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف
الى العوامل ينادى على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه قوله ولا يخفى اه يعنى ان
الظاهر ان يجعل الى صفة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفى اى ما يكون شاملا
لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواص الشاملة انما يصح لو لم
يتحقق فى الصورة المفروضة وهو ما اذا تركب الاسماء المعدودة مع عامله

قوله ولا يخفى بعد ذلك كله وجه البعد ان الاختلاف
بمعنى الوجود غير مشهور فلا يلائم مقام التعريف
وان ابطال اللام الجمعية مذهب ضعيف فلا يعتد
به وحديث المشاكلة فمثاله المشهور قوله [illegible] اطبخوا
لى لجاوخبة وقميصا وعدم مناسبة بهذا
المقام ظ ووجه آخر للبعد ان المتبادر من اطلاق
الاختلاف هو الانتقال من حركة الى حركة دون
الانتقال [illegible] من حركة الى سكون او من سكون الى حركة
كما هو مبنى هذا الكلام
محمودى على عبد الغفور

عامل ابتداء او عوامل فى شىء من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة المتعددة
كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم يكن متصفة به فى وقت ابتداء
التركيب قوله لكنها ليست شاملة اه استدراك لدفع توهم ناشئ من قوله
شاملة لكل معرب واشارة الى توجيه عبارة الشارح بان يراد بالشامل الشاملة
لكل وقت قوله كان القرينة اه لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازا لا بد له من
قرينة اما حالية او مقالية قوله بان النون فيهما اه حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة
ويسقط عند الاضافة قوله ولعلهم اه اى ليس مرادهم تشبيهه بالتنوين فى
جميع الاحكام فانه باطل لان التنوين كلمة برأسها بخلاف النون فانه جزء لها بل
مرادهم ان حيثية المشابهة بالتنوين لما وجدت فى النون حين خلوها عن اللام
جاز ان يجعل الحرف الذى هو قبل النون وهو الواو والياء فى حكم الآخر بالنظر الى ان
مشابهة النون بالتنوين الذى كلمة برأسها يجعل النون فى حكم كلمة برأسها من
هذه الحيثية وان كان جزء لها بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع قوله لامتناع
اجتماع اللام اه يعنى لو كان النون حين كونهما معرفين باللام بمنزلة التنوين
لزم اجتماع اللام والتنوين بعد هو ممتنع قوله اى تحوله اه فسر الاختلاف بالتحول
لان الاختلاف لا يكون ناشئا الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد فى ابتداء
التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى السكون البنائى كان لا زيد فى حال عدم
التركيب ايضا معربا لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان
الاسم فى احد طرفيه معربا لزم ان يكون فى الطرف الآخر كذلك دفعا للتحكم بخلاف
التحول فانه ناش من الحركة الثانية او الحرف الثانى وان كان تقدم حركة او
حرف شرطا له لان التحول لا يتصف ان يتصف له بشىء لم يكن لم يتم فتدبر قوله
وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب للاختلاف
قوله لكنه يشكل اه الوجه الاول اعنى تخصيص كلمة ما اختاره الفاضل الهندى و
الوجه الثانى اعنى الحمل على السببية القريبة نقله بقيل اشارة الى ضعفه فما

وتفصيل الاشكال انه لا يمكنك التفصى عن النقض بالعامل بجعل ما الموصولة
عبارة عن الحركة والحرف اذ يصدق التعريف على الباء فى مررت بزيد مع انها
ليست باعراب بل هى عامل ووصف الحرف بالواحد ظ على من تأمل فتأمل
ولك ان تقول المراد بالحرف حرف عوض عن الحركة فح لا يرد الاشكال فتأمل
محمودى

يتحقق احدهما فى بعض المعربات والآخر فى بعض آخر
كلاهما وذكر او للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل
ويجوز ان يكون او لمنع الخلو وذكره للتنبيه على ان التعريف بالحرف نادر وكان الاعراب بالحركة
لفظا ما حقه ان يكون هذا التعريف الاعراب بالحرف
للترديد والتخيير فى ارادة احد الامرين من
ذكر او فى قوله او حرف ليس
عصمه الله

قوله الاعراب ما اى حركة او حرف فيه انه استعمل ما
المشترك بين المعانى فى التعريف واراد الحركة او
الحرف من غير قرينة واضحة وليس هذا من دأب ارباب
التعريف بل يجب الاحتراز عن مثل هذا واجيب بان القرينة
ابهاما اشتهار كون الاعراب بالحركة او الحرف وفى كون هذا
قرينة واضحة فى ارادة المعنى للمتعلم المبتدى تأمل عصمه الله
فتأمل

قوله ولا يخفى بعده وجه البعد فيه انه لو كان امر الاعراب مشهورا
بكونه حركة او حرفا لما احتجنا الى تعريفه فتأمل
محمودى

قوله اختلف آخره فان قلت ذكر هذا القيد يوجب عدم
جامعية التعريف لخروج المثنى والمجموع به فان الحرف
الاعرابى فيهما هو ما قبل النون وليس سببا لاختلاف
الآخر الذى هو النون قلت النون فى المثنى والمجموع
لا يعتبر آخرا بل هى كالتنوين فلهذا تسقط فى الاضافة
فكما ان اعراب المفردات يجرى فيما قبل التنوين والتنوين
امر خارج من المعرب كذلك النون فى المثنى والمجموع امر
خارج عنهما من حيث انهما معربان ويؤيد ذلك ما نقل عن
النحاة القول بتركيبهما من الاحاد وعلامتيهما عصمه الله
لكن على هذا التقدير يلزم ان لا يكون الواو والالف والياء
التى قبل النون ايضا آخر المعرب لكونها علامة الجمع و
التثنية وما قبل تلك الحروف التى هى اواخرها كما
يختلف بالحركات فيلزم ان يكون اعرابها بالحركات اذ
يصدق تعريف الاعراب عليها

الظاهر من قوله لكنه يشكل انه حاول له لا يرد العامل و
المقتضى على رفع الايجاب الكلى اى لا يرد كل عامل وكل
مقتض دون السلب الكلى كما هو الظاهر من العبارة وانما كان
اولى ولم يقل الصواب لانه جاز اخراج بعض العوامل والمقتضى
بارادة الحرف والحركة كما حمله الشارح وما بقى من العامل
بالسببية القريبة المفهومة من الباء الجارة يخرج بالاولى
اخراج جميع العوامل والمقتضى بالسببية واحدة وهو
بقيد واحد فقط

وهو السببية القريبة من الباء الجارة وابقاؤها على عمومها كما هو المتبادر فلم يلزم حمل ما على معنى غير متبادر قيل يجوز ان يراد بالحرف حرف المبانى ويؤيد هذا مقابلته بالحركة فيخرج العوامل كلها فلا يشكل بما اذا كان العامل حرفا وفيه انه يخرج عن اعراب المثنى والمجموع عند من جعل علامتى التثنية من حروف المعانى وجعلهما من المركبات قوله فى الحاشية وابقاؤها والموصولة على عمومها الاولى ان يراد بما يفيد التعميم الموصوفة **قوله** ولو ابقيت اه كلمة لو يشعر على ترجيح الاحتمال الاول وهو تخصيص ما بالحركة والحرف كاستعمالها فيما يمتنع وقوعه مع ان هذا الاحتمال اولى كما صرح فى الحاشية بقوله فالاولى فالاولى ذكر اذ بدل لو

عصمة الله

ثم ان الشارح نقل لكلام الغير وما فى الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية مخالف له وما قيل فى جواب هذا الاشكال بان المراد من الحرف حرف علة ساكنة او حرف من المبانى بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركاكته لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز فى مجاز يحترز عنه فى المحاورات فكيف تركب فى التعريفات ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد باب نقض التعريفات جمعا ومنعا على انه يخرج من التعريف حرف الاعراب لانه من حروف المعانى ولذا جعلها بعضهم كلمة **قوله** والاولى انما قال الاولى ولم يقل الصواب اه اما تأدبا كما هو طريق الشارح قدس سره من هضم النفس وعدم الاعجاب واما للمنافاة التى ذكره المحشى فى الحاشية الاتية او لان ما لا يخرج بارادة السببية القريبة المفهوم ولا يرتكب فيه تكلف **قوله** ولك ان تجعل الباء للالة اه اى للاستعانة التى دخولها فى الالة اكثر منه فى الوجه كذا فى الرضى **قوله** فلان الة الشئ اه يعنى ان المقتضى سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والالة لا يكون الا سببا قريبا فلا يكون المقتضى الة **قوله** حتى يخرجا اى العامل والمقتضى **قوله** لكن المصنف اه اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لغرض المصنف **قوله** فانها سبب قريب له اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المسبب سبب آخر وهو السبب التام كذلك **قوله** قلنا ليس اه اى لا نسلم الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سببية الا سببية اجزائها المركبة من سببية سبب قريب وبعيد والسببية القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة اذ لو كان قريبة كان سببية اجزائها باسرها سببية بعيدة ثم يكن مركبة من القريبة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تخلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالمركب من الداخل والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والا فيمكن ان يقال ان العلة التامة ليست لها سببية اصلا بناء على ما قاله من ان العلة

قوله فان المتبادر من السبب القريب ولقائل ان يقول ان تعريف الاعراب مختل جمعا ومنعا اما جمعا فلانه لا يصدق على اعراب حرف شئ فى آخر المعرب اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشبهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء فانه لم يختلف بسبب آخر المعرب كما صرح به فى قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف اه الا ان يقال ليس المراد من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف ولم يتخلل بينه وبين الاختلاف شئ بل المراد بالسبب ان لا يكون ذلك يتوقف على سبب آخر بان لا يقتضى استلزام المسبب فيما علاقة العلية بلا واسطة وذلك لا يصدق التعريف على مجموع العامل والاعراب السبب سببا واما منعا فلانه يصدق التعريف على مجموع العامل والاعراب او المقتضى والاعراب او مجموع الثلثة فان السببية وكل من تلك هى التقدم بالذات كما تحقق بين اختلاف الآخر وكل من الثلثة تحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع ولا واحد منها مع الاعراب من تعريفه السبب بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بما يدخل بينه وبين الاختلاف سبب آخر فالاولى ان يخصص كلمة ما بحيث يخرج منه المجموع كما تخصص بحيث يخرج منه المتكلم فانه ايضا سبب فى اختلاف الآخر بل سبب اقرب وكان الشارح قدس سره بلا ذا رجح احتمال تخصيص كلمة بارادة الحركة او الحرف

عصمة الله

المركبة من ص

قوله والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة للاختلاف فان العامل يوجب المعنى المقتضى وهو يوجب الاعراب وذا يوجب الاختلاف بلا واسطة فيكون سببا قريبا بخلافهما

وجيه الدين

قوله وحين يراد بما الموصولة اه قد اعترض على تعريف الاعراب بانه يصدق على العوامل وعلى المقتضى للاعراب وعلى المجموع وليس شئ منها اعرابا واجيب بان كلمة ما عبارة عن الحركة او الحرف وشئ منها ليس حرفا ولا حركة ويرد عليه الحروف العاملة واجيب بان المراد بالحرف الحرف الاخير وبان المراد بالحرف الحرف المبانى لا الاعم منه ومن الدالة على المعانى وهى حروف المعانى ورد الجواب الاخير بانه يشكل بالحروف الاعرابية الدالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة والقول بانها ليست موضوعة لمعنى لا يلتفت اليه ولو نقض بالثلثة من الحروف الاعرابية او الثلثة من الحركات الاعرابية فالجواب بمنع كونها فردا من الحركة او من الحروف وبمنع كونها غير اعراب واجيب بوجه آخر عن اصل السؤال بان الباء فى قوله به للسببية والمتبادر من السبب السبب القريب اى لا واسطة بينه وبين المسبب والعوامل والمعانى من الاسباب البعيدة بل العوامل سبب البعد ويرد عليه ان المجموع المركب من العامل والمعنى المقتضى والاعراب سبب قريب ولا واسطة بين الاعراب والاختلاف فيصدق التعريف على المجموع مع انه ليس باعراب ولا يصدق على كل من الحركات وكل من الحروف الثلث فتضاعف الشبهة بهذا الجواب وايضا المتبادر من لفظ السبب القريب لا من كلمة الباء واجيب بوجه آخر وهو ان الاكثر فى الباء ان تدخل على الالة والعوامل المعتبرة فى اعتبار النحويين بمنزلة الالة الموجدة فتخرج العوامل بقوله به ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الالية تأمل واجيب بوجه آخر وهو ان قوله ليدل اه يخرج العوامل والمعانى المقتضية للاعراب اما العوامل فلانها ليست بدالة على المعانى المقتضية واما المعانى فلانها ليست بدالة على انفسها الا انه يلزم ان يكون قوله ليدل اه من تمام الحد وقد صرح المصنف بخلافه

طاشكندى

العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وليس لها تقديم على المعلول اللازم تقدم الشئ على نفسه فيما اذا كان العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذى هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ ولذا قالوا فى تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما فى زيد العالم ابوه **قوله** متركبة من قريب او بعيد وفى بعض النسخ المتركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية وعلى الثانى صفة لها وهو ظ **قوله** نعم لو ثبت تقرير لما سبق فاورد كلمة لو اشارة الى انتفائه واما المتكلم فالظ انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة فى وصول اثر المتكلم الى المعرب **قوله** لا يقال العوامل اه ابطال لان يراد بالباء السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سببا قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب فى المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه **قوله** لانا نقول اه حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ لا بينه وبين سببية اى لا يتخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول المسبب **قوله** لا يقال فالعبارة الصحيحة اه اورد الفاء بان منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب المسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود الاعراب كما فى المركب ابتداء يعنى فعلى هذه العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف ليشعر بتأخر الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لا ما اختلف الدالة على تحقق الاختلاف بسببه **قوله** ان قد يكون الايجاب ايضا اه اى عن المذكور بقوله لا يقال العوامل اه المراد السبب القريب

لزم ان لا يتحقق اه بمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
الحركة او الحرف حتى يقتضى سابقية احدهما فلا يتحقق فى المركب ابتداء بل
اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ولا شك فى تحقق هذا القسم ابتداء فى المركب
قوله ومن التحول الخ بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا اذ لا دخل له فى الجواب
قوله كلام الاسماء الستة فانه قبل التركيب مع العامل كان جزءا منها غير دالة على
معنى وبعد التركيب صار دالا على الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله ومن علامة
الى علامة كما فى التثنية والجمع فان اليا فيهما حال النصب علامة للمفعولية
وحالة الجر علامة الاضافة فيهما كالضمتين فى فلك مفردا وجمعا ولا يقدح ذلك
فى الالف والواو بان يقال ان الالف فى التثنية قبل الاعراب مغائرة
لما بعده وكذا الواو لا دائه الى تقدير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة
لا تحذف كذا فى الرضى قوله غير مرضى عند المص لما سيأتى فيما نقله المحشى عن
المص فى وجه اختيار هذا التعريف من الاختلاف هو التحول من حركة او حرف
قوله فان المتبادر اه يعنى ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما فى
حكمه ان يكون اتصافه بمبدا الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضى
رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد صيرورته
معربا فلا بد فى هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما فى قولهم ارضعت هذه المرأة
هذا الشاب قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة اعلم ان نحو غلامى اى
الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة
وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه
تحول من السكون الى الاعراب التقديرى وهو بهذا الاعتبار داخل فى المعرب
وكلام فيه وحركاته التقديرية فى الاعراب لانه ما اختلف آخره به من حيث
انه معرب تقديرا وتحول من الاعراب اللفظى الى الكسرة لانه لما لم يشبه
مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لاشتغال محله بالكسرة تحول

ثم ان فى المركب

قوله وبقيد الحيثية اه اراد بنحو غلامى كل اسم معرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فانه اذا قيل جاءنى غلامى ورأيت غلامى فيتبدل حركة آخر المعرب بحركة اخرى لكن ذلك الاختلاف ليس من حيث انه معرب ولو قيل المراد اختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل وهذا الاختلاف لم يوجد فى نحو غلامى لم يبعد لما شك فى ان يصدق عليها انه ما اختلف آخره به ولما قيد حرر عبد الكريم

تحول اعرابه الذى استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان ابقى الكسرة كما كان
قبل التركيب ولم يعرب لفظا واعتبر الاعراب تقديرا وهذا هو الحق فان كسرة
غلامى بعد التركيب بالعامل بانه تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى
استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل اليا ولذا كان
هذه الكسرة قبل التركيب موجودا وفى تفسير النحويين يقولون بان ابقى اه اشارة
الى دفع ما قيل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحول الاعراب
اليها وقد تحير الناظرون فى هذا المقام ولم يحوموا حول المرام قيل لو قال الشارح نحو
حركة غلامى لكان ارجح لشموله ما قبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى فى جاءنى مسلمى قوله
وكذا جر الجوارى اى جر حصل بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول
من النصب الذى استحقه بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فا
ختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم
وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل
والمقتضى ولذا اورده الشيخ السيوطى فى المغنى فى الخاتمة وقال اثبت الجمهور
من البصريين والكوفيين الجر فى المجاورة بالنعت نحو جحر ضب خرب وفى التو
التوكيد كقوله ما صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة وزاد قوم
وقوعه فى عطف النسق وخرجوا عليه قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم قال
ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه
فى عطف البيان اما البدل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا تخرج عليه احد
شا هد قوله واما حركات ما قبل هذه الادوات اه هذا خلاصة ما ذكره الرضى
بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل
تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر انتقى لاجل ياء الاضافة
من غير انتقال الى شى آخر وانتقى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء
والتاء لتركبهما مع الاسم وهذا انتقى فى الآخر فكذا الف المثنى وواوه وواو

قوله خرج حركة نحو غلامى اى فى قولنا جاءنى غلامى لا يقال ان قوله لانه معرب على اختيار المص مستدرك فى الاستدلال لان فى قوله لكن اختلاف هذه الحركة اه يثبت المدعى لانا نقول ان المدعى مركب من اجزاء ثلثة احدها ان غلامى معرب وثانيها انه اختلف آخره وثالثها ان اختلاف آخره ليس من حيث انه معرب فقوله لانه معرب اشارة الى دليل الجزء الاول وقوله لكن اختلاف اه الى دليل جزئيه الاخيرين

قوله ط بالمجاورة فى النعت كما صحح

وانت تعلم ان هذا الوهم بعيد عن الطبع غاية البعد ظاهرية

قوله لانه معرب هذا تعليل لخروج حركة نحو غلامى المعلوم التزاما من قوله خرج من تعريف الاعراب قبل اعتبار الحيثية قوله على اختيار اه متعلق بمعرب واشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى فلا حاجة حينئذ الى اخراجه بقيد الحيثية لخروجها بقيد المعرب ويحتمل ان يتعلق بايراد ان اخراجه حركة نحو غلامى مطلقا على اختيار المص لانه عند البعض اعرابه فى حالة الجر وفيه تامل احتمالا بعيدا صح

الجمع و ياؤه و ذلك لانه حال الاعراب ما اختلف اخر المعرب والمعرب كما ذكره
هو المركب مع عامله ولا يرد العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث
بالتاء والمثنى والمجموع الابعد الى ان الاحرف المذكورة لها لا كلمة اخرت خلافه
قولك جاءني مسلمان المثنى ولم يخبر عن مفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقيد الحاق
هذه الاحرف كالاسم مبنيا بعدم التركيب فلم اخر المعرب بهذه الاحرف **قوله** وان
ثبت ان ذلك اي عن خروجها بر جمع الضمير الى المعرب بناء على انها وان لم يكن معربة
قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلف
بها اخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات
ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات **قوله** لوجوده قبل
عامل الجر تعرض اولا بعامل الجر اهتماما بشانه ردا لما ذهب اليه البعض من ان
اعراب نحو غلامي حال الجر لفظي فيكون كسرته مما اختلف آخر المعرب من حيث انه
يعني ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به اخر
المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل مطلق
العامل لانه الحق يعني ان كسرة غلامي ليست من الاعراب في شيء من الاحوال
الثلث لوجوده قبل مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب
كما عرفت **قوله** وكذا الى اخر الصور راه اذا اخرجت بقيد الحيثية **قوله** جمع معنى
بمعنى ما يقوم بالغير هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم حيث قالوا الصفة
ما يدل على ذات باعتبار معنى قائم وانما حمله على هذا المعنى وان كان استعماله
بمعنى ما يقصد من الشيء اكثر ليكون قوله ليدل على المعاني المعتورة مشيرا الى
الدليل الذي بقوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب كما هو انه تتضمن لوجه
كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني بالمعتورة **قوله** معطوف على اسم ان او
يعني انه داخل تحت النفي مفعول لارادة المقدر بعد لا وليس جملة برأسها
معطوفة على النفي ثم العطف على اسم ان اعني الضمير اما على محله القريب

قال الفاضل المحشي لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل انتهى وفيه انه لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار قيد الحيثية بقوله آخره الآن يعلم اختلف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لا في زمان كونه معربا فيخرج بهذا الاعتبار بدون قيد الحيثية ويخرج به فتأمل

قوله اراد ان ينبه اه وايضا يفهم منه وجه ترجيح الاتيان به على تركه وفائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف كما افاد بعض المحققين وفيه انه وضع في الفعل المضارع ايضا فكيف يحسن قوله دون الافعال الآن يقال مراده ان هذه الفائدة ليست في الافعال لكن اكتفى بذكره الحروف مع الافعال بما يغني ذلك عصمة الله

قوله وكانه اراد بهذا المعنى اي كون حد الاعراب جامعا ومانعا بدون قوله ليدل فيكون التنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب ويحتمل ان يكون هذا المعنى اشارة الى المجموع الكونين اي وكان المص اراد كون حد الاعراب جامعا ومانعا بدون قوله ليدل او كون التنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب قوله لظهوره

قوله يعني وضع الاعراب المفهوم صفة وضع الاعراب اي هذا اللفظ لظهوره

القريب فيكون اللام منصوبا واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا
يحتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد واما ان يكون عطف جملة على جملة
قوله في الاسما قيد بذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني
قوله من غير استعانة الى العامل عدى الاستعانة بالى لتضمن معنى الاحتياج
قوله وذلك للاعتناء بشانها اي بشان المعاني لانه متعلق بافادتها وا
استفادتها نظام المعاش والمعاد وبشان الاسماء لكونها عمدة في المحاورات
التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الحروف والافعال **قوله** اذ لا نظر اه
فان المنظور هنا بيان المعنى العرفي للاعراب ولا تعلق له بالوضع اصلا وفي التصريح
بالتعميم بقوله لا قصدا ولا تبعا اشارة الى وجه كونه في غاية البعد **قوله** لكان
الاعراب هو الاختلاف لاتفاقهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله** و
وجه ذلك اه يعني ان محط الفائدة والمتعلق بالافادة في الكلام مثبتا كان او
منفيا هو القيد الاخير كيلا يكون ذكره لغوا فالمتعلق بالافادة هنا الاختلاف المدلول
عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعاني مستندا الى الاعراب من حيث
اختلافه لا من حيث ذاته نسب الدلالة على المعاني المختلفة الى اختلاف
الاعراب اشارة الى مدخلية الاعراب في اختلاف المعاني وبما ذكره المحشي
ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع لكون مرجع الضمير
حينئذ متقدم الذكر معنى لدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني فانه
لا يكون المرجع متقدم الذكر الا المرجع متقدم الذكر معنى ولا يكون محط الفائدة
القيد الاخير كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون القيد الاخير مجرد
بيان الواقع ولا يكون متعلقا بالافادة **قوله** اولى بان يجعل علامة لكونه مظنة الوجود
والدلالة **قوله** هو التحول من حرف او حركة لان الاختلاف من خواص المعرب وما
يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه يتحقق في المبني ايضا
حيث تحول نحو غلامي قبل التركيب من السكون الى الكسرة **قوله** يلزم ان لا يتحقق

قوله فانه بعيد غاية البعد اذ الظاهر انه من تتمة الحد وفي ايراده كشف ماهية الاعراب والاشارة الى وضعه واختلافه فوجه عنه بعيد وتعلقه بالمفهوم من فحوى الكلام من وضع الاعراب وان صح لان الظرف يكفيه مثل ذلك العامل لكنه قد وجد هنا ما يصح تعلقه به وهو اختلاف الاخر فتعلقه بالمفهوم من الفحوى بعيد جدا وايضا اصل الدلالة على المعاني يكفيه في العلية بوضع الاعراب ولا حاجة الى بيان تعاقب تلك المعاني وتبادله وتناوله وانما الحاجة اليه لبيان اختلاف الاواخر
ملا شكندي

قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف فعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا وعلى الثاني حقيقة عقلية ورجح لايراد ان الاختلاف لا يدل على المعاني لا دلالة وضعية ولا عقلية بل هي مدلول الاعراب اذ لا شك في سببية الاختلاف في الدلالة على المعاني المعتورة
ملا شكندي

قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف فان قلت لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال على هذه المعاني هو الاعراب الذي هو ما به الاختلاف عند المص وايضا الاعراب مذكور صريحا بخلاف الاختلاف فهو اولى بالمرجعية قلت نعم لكن لما جعل قوله ليدل متعلقا باختلف وكان الاختلاف يدخل في علية الدلالة ناسب الاشارة الى هذا الاختلاف ايضا على ان بين المص والسلف اختلافا في ان الاعراب الدال على تلك المعاني هو الاختلاف او ما به الاختلاف فاختار السلف انه هو الاختلاف واختار المص انه ما به الاختلاف لانه امر معين واضح فهذا اولى بالتعيين للمعنى بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي عصمة الله
لانه المستعمل في مقابلة البناء الذي هو عدم الاختلاف
محيي

الاعراب اه اذ لا تحول فيه من الحرف او الحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف
قوله ما يوضح المعاني ان كان منقولا من الاعراب من الاظهار قوله وما يزيل فساد
الالتباس ان كان منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد قوله لا يناسب اى على
الوجه الاول بل لا يصح اى على الوجه الثاني قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه اه
لان عدم الشئ يكفيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر لما تقرر من
ان عدم العلة علة لعدم المعلول قوله وليس الحركة والسكون اه جواب عن قوله
ولا يطلق البناء على الحركة والتقابل جواب عن قوله ان البناء ضده اه يعني ان
التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي ان يكون احدهما سلب الآخر بل يكفي في
ذلك ان لا يجتمعان في شئ واحد وهو حاصل ههنا لان سبب الاختلاف لاستلزامه
الاختلاف مناف لعدم الاختلاف باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا قوله هو كون
الاسم عمدة اه وجه لا حاجة الى تعميم على الفاعلية والمفعولية بما يكون علما له
حقيقة كما سيجئ قوله حتى يكون المعاني اه يعني الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي
بل مستعار لتعلق المعاني للاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعاني
آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر لما سيجئ فتعتبر على صيغة الفاعل
واما ان يعتبر ان الاسماء اتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على صيغة
المفعول لكن الاول ارجح والثاني بالنسبة اليه مرجوح متوهم اما معنى فلما ذكره
المحشي واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحد في الصحاح
اعتوروا الشئ اى تداولوه فيما بينهم وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما ظهر
الواو في اعتوروا لانه في معنى تعاوروه الشئ عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل
كان العبارة على ظاهره واذا قرئ على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال
المعتورة كل واحد منها على المعرب اى على الاسماء المعربة وبما ذكرنا ظهر ان
ما قاله الفاضل الهندي ان المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة
وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية ليكون المعنى

تفسير المعاني المعتورة بالفاعلية والمفعولية و
الاضافة اختيار بعضهم تبعهم المص وقال بعضهم آخر
هي كون الكلم عمدة وفضلة بواسطة حرف الجر و
بلا واسطة قوله المعتورة على صيغة اسم
الفاعل صرح به ردا على الفاضل الهندي حيث
رجح احتمال كونها على صيغة اسم المفعول فصرح بان
وذلك لان صيغة اسم الفاعل يدل على آخذية تلك
المعاني المعرب وطريانها عليه على طريق المناوبة و
واحدا بعد واحد وهي اعتبار هذا الوصف مما وضع
الاختلاف او ما به الاختلاف لو فذكر هذا الوصف
اولى في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول فيدل
على اخذ المعربات لتلك المعاني على سبيل المناوبة
بين المعربات بان اخذها معرب بعد معرب ولا يدل
هذا على طريان تلك المعاني بالمناوبة يوضع تلك
المعاني امر مختلف هو الاعراب وايضا لم يظهر ا
المناوبة في المعربات في اخذ المعاني
ثم اخذها معرب آخر لانها مع تحققها في معرب يتحقق
في معرب آخر بخلاف اخذ المعاني للمعربات فانها على
سبيل المناوبة لا محالة وقيل يجوز ان
يجعل اسم فاعل المتكلم لا المعرب
وفيه ما فيه
عصمه الله

هذا مسلم اذا كانت المناوبة معتبرة في الآخذ
واما اذا اعتبرت في المأخوذ فيصح ما قاله
الفاضل الهندي بلا اشتباه

المعنى على المعاني المعتورة مظهرا اياها العامل محل بحث لان الاعتوار بالمعنى
الحقيقي لا يصح اسناده حقيقة لا الى المعاني ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازي
بمعنى التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة
المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم قوله لا توصيف المعاني اه بمعنى
جعل العلة الغائية لاختلاف آخر المعرب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد ان
المعاني لاجل وصف الاعتوار يقتضي الاعراب الدال عليها والا لم يكن لذكر الوصف
فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني ابدا لا يكون احد
المعاني مطردا عليه ابدا فتعين ان يكون لفظ المعتورة بكسر الواو والدال على طريان ا
المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطردة قوله يرشدك الى ما ذكرنا من كون الوصف
المقتضي للاعراب كون احد المعاني طارية عليه ابدا التفسير الذي ذكره الشارح الرضي
فان ذلك التفسير يتضمن بيان تلك المعاني لكون احدها طارية عليه ابدا يقتضي
الاعراب ولو انتفى احد هذه القيود بان لم يكن المعاني المتعددة طارية او كانت
طارية غير لازمة او كانت وحدها منها على التعيين طارية لازمة لم يقتض الاعراب
قوله وهو ان المعاني قد يطرد بعضها على بعض انما قال قد لانه قد يكون في كلمة معنيان
او اكثر غير طار احدهما على الآخر كمعاني الكلمة المشتركة ولا يلزمها العلامة المميزة
لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله وضعها كان او مستعملا لم يرد فيه
المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما قوله ولا بد للطارى من علامة
اه دون المطرد عليه لكونه اصلا بخلاف الطارى فانه لطريانه لا يسبق الذهن
اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة قوله
لا يلزم ان يطلب اخف العلامة لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل له في بعض الاحيان
فلا يطلب كثير خفة قوله والتكسير في الفعل المسند الى المفعول قوله وقد يجلب له
حرف اى وقد يجلب لذلك المعنى الطارى الغير اللازم حرف دال عليه صار كاحد
حروف تلك الكلمة في المثنى والجمع السالم والمؤنث والمنسوب والمعرفة

قوله عليه اى على المعرب ويجوز ارجاع الضمير الى الاعراب
لاستيلاء المعاني على الاعراب ايضا بمعنى لان المعاني علية
الاعراب وعلة الشئ مستولية عليه ظهيرية

كالمضاف اليه وكالوصف الدال على معنى في موصوف قوله للتلبس بغيره ولا التباس فيما اذا كان الطارى واحدا فالحكمة ان يطلب اخف علامة يكون لازمة على صيغة التانيث صفة بعد صفة لعلامة اى اتقان العلم والاتيان على الاشياء على ما هو عليه يقتضى ان يطلب له اخف علامة لان طرو احدها في معينه يقتضى نصب العلامة دفعا للالتباس مع لزومه له يقتضى ان يكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة لئلا يثقل الكلمة قوله ومثل هذا المعنى اه لان الاسم عند التركيب لا يخلو عن احد المعانى اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله وجعلت في بعض الاسماء كما في الاسماء الستة والمثنى والمجموع فان اعرابها وان كانت بالحروف التى هى اثقل من الحركات لكن جرد ذلك الثقل بجعل تلك الحروف هى الحروف كانت قبل التركيب جزءا منها قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه سابق وهو ان الاسم يلزم طريان احد المعانى وهو يقتضى اخف علامة ولا اخف علامة تمكن من الاعراب التى هى الحركات او الحروف التى اجزاء الكلمة بخلاف فانه وان طرء عليه كونه مسندا ابدا الا ان الطارى وهو لازم فلا يطلب علامة فيه بل علامة ذكر الفاعل بعده قوله وبخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض المعانى على بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيه البناء وعدم العلامة الدالة على المعانى الطارية ابدا قوله استعار التعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة قوله او مجازا مرسلا باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة في المناوبة فالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه قوله وانما جعل الاعراب اه لما لم يكن الاعراب مطلقا في الآخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها بوجوه ثلثة اما الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول

ري

قوله على تضمين اه متعلق بقوله على صيغة اسم الفاعل يعنى المعتورة متعدية فلا يصح ان يكون صفة للمعانى لان المعانى معتورة على صيغة اسم المفعول لا معتورة على صيغة اسم الفاعل فلا بد ان يتضمن الاعتوار شيئا لازما يصح ان يكون مثل الورود ولو جعل المعتورة اسم مفعول كما جعل البعض يصح ان يكون صفة بلا تضمين ولعله انما يجعله اسم مفعول لاطلاعه على رواية من المصنف بكونه اسم فاعل قوله او الاستيلاء وعندى ان ورود المعانى الثلثة على المعرب لما كان على سبيل التناوب والتعاقب دون الاجتماع استعير له الاعتوار وذكر على نظرا الى المستعار له فيكون تجريدا وقرينة للمجاز والا فمعناه الحقيقى اخذ الشيء بالايدى على طريق التناوب وفي الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة وبالفارسية دست بدست كردن چيزى را فلا فتح لباب التضمين فانه يقتضى كونه حقيقة فاعلم قوله على الاسم وهى الاعراب وقوله كذلك اى متعاقبة متناوبة غير مجتمعة بالاصل

قوله ينبغى ان يكون اه اذ جعل الامر الواحد علامة لمعان متعددة خلاف الاصل خصوصا اذا كانت تلك المعانى متضادة غير مجتمعة كان اعتبار الامر الواحد لها اعتبار المتضادين فوجب الاختلاف في العلامة طاشكندى

قوله لان نفس الكلام يدل على المسمى والاعراب على صفته ان اريد ان نفس الكلام يدل على المسمى فقط والاعراب على صفته كذلك فهو ممنوع لجواز كون الكلام دالا على صفة المسمى ايضا ولجواز كون الاعراب دالا على المسمى ايضا وان اريد ان نفس الكلام يدل على المسمى وان دل على صفته والاعراب يدل على صفته وان دل على المسمى فالتقريب غير تام اجيب عنه بان نفس الكلام يدل مطابقة على المسمى فقط والاعراب يدل مطابقة على صفته فقط ظهيرية

الحلول والاتصاف والثانى ابقاء الاعراب على عمومه وتعميم الظرفية بحيث يشتمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئى للكل فان الجزئى لاشتماله على الكل كانه ظرف له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر او وصفا له قوله في الآخر لما مر من ان الاعراب مشبه بالصفة في كونه تبعا للآخر لا صفة له لتاخره عنه قوله وهو جانب السفل وهو بعد نصف الكلمة قوله وذلك اى كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول قوله وقد جعلها اى الفاعلية ومقابليها صفات للدال في نفسها لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة وفضلة بدون توسط حرف الجر وبتوسطه وما ذكره الشيخ الرضى انسب بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح قدس سره انسب بالنظر الى التحقيق لان المعانى المعتورة مدلول الاعراب ومفادها ولا شك ان المفاد في الحقيقة هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ قوله لان الدال على الموصوف بعد والدال على الوصف لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها قوله مع الاول فهم حيث يلفظ معا قوله لانا نقول تاخرها الذاتى اه يعنى لو اريد التاخر الذاتى لا يتم التقريب لان التاخر الذاتى للاعراب انما هو عن الحرف الذى يتبعه وهو لا يقتضى ان يوضع الاعراب في آخر الاسم فانه ان وضعت في الوسط والاول يكون متاخرا بالذات عن الحرف الذى يتبعه قوله وهى متاخرة بحسب الزمان عن الحرف فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاواخر قوله لكن من فرط اتصالها اه بيان لمنشأ غلط السائل قوله واذا اشبعها صارت حرف مد فظهر تاخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين قوله ويمكن ان يجاب بالتى آخره مبنى الجواب الاول تخصيص التاخر بقيد قدر الامكان وابقاء الدال على ظاهره ومبنى الجواب الثانى ابقاء التاخر على اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير فانه في حكم المستثنى بدلالة العقل لما ان ا

قوله والاعراب على صفته اى على صفة المسمى وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فانه يصح جعلها صفات للمدلول لغة وان صح جعلها صفات للكلام المعرب بحسب اصطلاح النحو لكن الضمير في صفته ليس للكلام بان يكون تلك المعانى صفات للكلام لان قوله فالانسب ان يكون الدال عليها متاخرا من الدال عليه يابى عن ذلك لان الكتاب في ان يقال فالانسب ان يكون الدال على الصفة متاخرا من الموصوف وقد جعل الشيخ الرضى مدلولات الاعراب صفات الكلام وفسرها بكونها عمدة وفضلة يقال جعل الاعراب في آخر الكلام لان الدال على الوصف يكون بعد الموصوف وقال بعض المحققين والاقرب ان يقال جعل الاعراب في آخر الكلام لان كلا الى آخر كلامه عصمة الله

ورات

قوله اى انواع اعراب الكلم لما عرف المص اعراب الكلم بين انواعه وانما صرح الشـ بالكلم ولم يكتف بارجاع الضمير الى الاعراب المعرف ايضا فانه اعراب الكلم لا محالة لئلا يتوهم انه بين انواع مطلق الاعراب حتى يرد ان الجزم ايضا من انواعه وانما قلنا ان المعرف اعراب الكلم المذكور في تعريفه بالضمير هو الاسم المعرب وايضا الدلالة على المعانى المعتورة فى اعراب الكلم لا غير عصمه الله

قوله اى انواع اعراب الكلم يشير الى وجه عدم ذكر الجزم

قوله وانواعه رفع هذا على ما اختاره من ان الاعراب هو الحركات والحروف وهو احد مذهبى النحاة فيكون الاعراب امرا لفظيا لا نفس الاختلاف الذى هو امر معنوى كما هو المذهب الاخر لهم من الكاسه المسودة

الاعراب يلزم مع الحرف الاخير قوله فان التاخر الخ يعنى عبر عن التاخر عما سوى الحرف الاخير بالتاخر عن الدال لانه يا حر عن اكثر الحروف بناء على ان الاصل فى بناء الاسم ان يكون على ثلثة احرف والتاخر عن الاكثر فى حكم التاخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر حكم الكل قوله خبر واحد اى من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدهما خبرا والاخر ان معطوفا عليه بناء على تعدد الالفاظ قوله فيكون العطف اه اى من حيث المعنى مقدما على الحمل واما من حيث اللفظ فهو متاخر
لكن فى تحقق مقتضى العطف ههنا تامل فاتامل عصمه
عنه والا لم يصح العطف لانه يقتضى كون الثانى تابعا للاول فى الاعراب قوله اعرابية كانت او غير اعرابية اه تعميم للحركة بعد تعميم لا تعميم لغير البنائية لا يشمل الثانى ايضا قوله يراد بها الغير الاعرابية سواء كانت بنائية كحيث واين او غير بنائية كحركة الاوائل والاواسط قوله ولا يختص بها اى لا يختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية قوله بل معناها او هو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها مشتركا معنويا بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا اشتراكا لفظيا قوله والنسبة اه لاجتماعهما فى حركات اواخر الاسماء المعربة وافتراق الضمة والفتحة والكسرة فى حركات الاوائل والاواسط و افتراق الرفع والنصب والجر فى الحركات الاعرابية قوله ويتبعه رفعهما الا لكن اذا ضمت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة قوله اى اقمته بفتحك اياه فكان النصب تابعا للفتح فلذا سمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا قوله فتحا وحركة الاعراب نصبا قوله لجر الفك الاسفل الى الاسفل قوله وهو كسر الشئ اى الجر لكسر الشئ فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المحوى من صورة الضم من الثالث قوله ولذلك سمى الجازم جازما لانه كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعراب جزما والبناء

فبين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والفتحة والكسرة عموم من وجه فانهما يجتمعان فى الحركات الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية ويصدق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية
كذا معلوم من العصمة

قوله ولا يطلق اه تاكيد للنفى المفهوم من قوله فقط ... ثم ان هذا الاختصاص عند البصرية واما عند الكوفية فيطلق على الحركات البنائية ايضا عصمه الله

حاشيه مسودة

قوله حركة كان او حرفا الحركة الضم لا غير والحرف يكون واوا والفا نحو جاءنى مسلم ومسلمون ومسلمان قوله اى علامة كون الشئ فاعلا واختار العلم على العلاقة لمزيد دلالة العلم على الشهرة ولاختصاره من الكاسه المسودة

والبناء سكونا ووقفا قوله للكل اى لكل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل فى كل واحد من الحركات البنائية والاعرابية قوله بل فى الحركات اه الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كانت كضمة فعل قوله وذلك اذ اى ان الاسم عمدة وانما كانت سائر المرفوعات فى حكم الفاعل مع اشتراك الكل فى كونها عمدة لكون الفاعل عمدة من كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات قوله لكنه قد يتخلف اه لان وجود المقتضى لا يكفى فى وجود الشئ بل لا بد من ارتفاع المانع ايضا قوله لعلة المشابهة بالفضلة كما فى اسم ان وخبر كان وما ولا المشبهتين بليس وكما فى اسم لا التى لنفى الجنس قوله ولا يخفى ان هذا التعميم اى تعميم الفاعل المدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقى والحكمى هو الحق لانه يكون الرفع علامة لهما على الاصالة كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعم ويقال الرفع علامة كون الشئ فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشئ مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصالة وفيما سواهما من الملحقات بطريق الاستعارة قوله نعم الرفع والنصب اه بيان لمنشأ غلط القائل يعنى ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول حق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضى ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة فى اصل النسخ وقد رأيت فى نسخة مصححة بنسخة المص انه خط عليها قوله ومن جعل الياء فيهما اى الفاعلية والمفعولية للنسبة وتاء التانيث للموصوف المقدر اى الخصلة فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى الشرح لان مؤداهما تعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشئ فاعلا حقيقة ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشئ عمدة وكذا الحال فى المفعولية قوله وتوجيه الشارح اقرب لان المصدرى يتبادر الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيدا له بخلاف المعنى النسبى فانه يحتاج الى تقدير المؤنث قوله لا لكون الشئ مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا قوله واما نحو بحسبك اه اى اما الجر الذى يوجد

قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه قيل الاولى ان يزاد لفظ اليه لان الاضافة شاملة للطرفين وقد يجاب بانه حذفه اعتمادا على قرينة المقابلة بالفاعلية والمفعولية فان المقابل لهما هو كون الشئ مضافا اليه لا مضافا وفيه ما عرفت من ان المراد منه تعليم المبتدى وهو لم يعلم ان المقابل للفاعلية والمفعولية هو الاضافة بمعنى كون الشئ مضافا اليه ... لا الاضافة بمعنى كونه مضافا هذا
من الكاسه المسودة

قوله وانما اختص الرفع اه الاختصاص اضافي بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه والا فالرفع غير مختص بالفاعل بل موجود في الملحقات بالفاعل ايضا وانما بين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب من حيث انه معمول لما هو اصل في العمل فان قلت المضاف اليه ايضا قليل فلم لم يعط الرفع اليه

قوله وانما اختصر اه والذي يدل عليه كلام على رضي الله تعالى عنه بل هو اولى مما ذكر لان الاجتهاد الاول في هذا الفن من كلامه خصوصا في المقام المذكور فيه بحث عز الدين

في المبتدا نحو بحسبك زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائدا في نحو هذا التركيب لم يعتدوا بهذا الجر فكانه ليس بموجود او يقال ان الجر وان كان موجودا فيه الا انه لما كان اثر الحرف الزائد كان زائدا فلا يكون علامة لشيء فلا ينافي قولنا الجر علم الاضافة او معناه انه علم مختص بالاضافة ليس علما لمعنى آخر قوله مبني على اصالة الرفع اه هذا التعليل مبني على ان الرفع المقيق للفاعل بالاصالة ولا يشبهه اعني المبتدا او الخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواجب في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب ما اختاره سابقا من تعميم الفاعل الى الفاعل الحقيقي والحكمي ولو كان كلها مرفوعين بالاصالة قوله بحسب الاقسام لانحصارها في الفاعل والمبتدا او الخبر قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله لم يكن مبنيا عليها اي على اصالة الرفع في الفاعل لكن يخدشه ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضي قلة افراده المستعملة في المحاورات حتى يصح النقل بالقلة ويحصل التعادل وكذا قوله وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف اه فانه ايضا مبني على اصالة النصب في المفاعيل وما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله لانها فضلة وفيه العمدة والمفاعيل فضلة او كالكثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها قوله فناسب العمدة بكون الاقوى للاقوى قوله اي جعل للتثقيل يعني جعل الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعني الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لاجل المناسبة قوله انما احتيج اه مع كونه منصوب المحل لكونه فضلة قوله اما كونه فضلة اه يعني ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضاء الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا قوله واما عمل الحرف ففي ظاهره اذ حصر بسبب كونه ذلك

قلت الاهتمام بشان الفاعل اكثر لكونه معمولا لما هو اصل في العمل او المراد ان الفاعل لو وجد في الكلام الواحد لا يكون الا واحدا بخلاف المضاف اليه والمفاعيل فيكون الفاعل قليلا في الكلام فاعطي الثقيل اياه عصمه الله

قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل ان اردتم انه قليل باعتبار الافراد فهو ممنوع وان اردتم انه قليل باعتبار الانواع فمسلم لكن التدليل بخبر مثبت لهذه ظهيريه

ثم وجه اعطاء الثقيل للقليل والخفيف للكثير شيئان احدهما ان يقل الثقل في كلامهم ويكثر الخفيف وثانيهما ان يحصل التعادل فيكون الثقل موازيا للقلة والخفة معادلا للكثرة مثلا من كلف رفع عشر ارطال خمس مرة ورفع خمسة ارطال عشر مرة فانهما جرى على منهاج الحكمة والعدل من الحاشية المسودة

ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل قوله ففي محله لكونه مشغولا بالجر قوله جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمروا ويظهر نصبه اي يظهر اعرابه المحلي اذا حذف حرف الجر نحو قوله تبع واختار موسى قومه ونحو والله لافعلن كذا قوله فان الفعل محذوف نسيا منسيا اي كان الاصل علام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ الغرض من التعريف والتخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار ومجروره ومعنى لافادة الاختصاص الذي هو معنى اللام قوله كمر بزيد على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صار عمدة بقيامها مقام الفاعل قوله لكن لما كان الواو في الاصل للعطف مطلقا لا اختصاص له بالفضلات قوله لم يروا اعمالها لان الاعمال يقتضي العامل بالمعمول قوله فيجي باحدهما منصوبا اي يجي ما بعد الواو التي بمعنى مع والا منصوبا بالفعل المتقدم عليه قوله مراده في تعريفه فان المراد من المركب الذي ركب تركيبا يتحقق معه عامله قوله وانما اخره اه يعني كان اللائق مع ان يذكر عقيب تعريف المعرب وحكمه مقدما على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فالاولى تاخير السبب البعيد عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع موافقا للطبع قوله واما الاستقصاء ذكر العلل الاربع لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مع معرفتها من تدوين علم النحو قوله كما قالوا في اللباب اعتناء النحو برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تقادير حاصلها يرجع الى انها اختلاف اواخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة من العوامل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب وعن ما به الاختلاف وهو العامل وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضي وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله مبينة في اربعة اقسام قوله وتاخيره عن المادة والصورة ظ لانهما علل

قوله العامل لما اعتبر العامل في تعريف المعرب وان لم يصرح به وذكر صريحا في كلام المعرب اراد ان يتبين توضيحه وقدم عليه الاعراب والاشارة الى المقتضي لانهما ماخوذان في تعريفه فالاولى تقديمهما عليه ولان بعد ذكر المعرب اراد ان يبين سبب الاختلاف فقدم الاعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف ثم اشار الى المعنى المقتضي الذي هو سبب متوسط بين العامل الذي هو سبب بعيد لم عصمه الله

قوله العامل قدم المعرب على الاعراب لان المقصود بيان حال المعربات ولان الاعراب كالصفة للمعرب قدم الاعراب على العامل لانه سبب قريب للاختلاف والعامل بعيد ولان معرفة مفهوم العامل تتوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب طاشكندي

الماهية والفاعل علة الموجود والماهية مقدمة على الوجود طبعا لكونه من
عوارضها قوله واما تاخره عن الغاية مع انها معلولة لمعلوله قوله فلان الغاية
مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف
آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعا من تقديم بيان الصورة
قوله او لانها سابقة بالذات يعني ان الغاية وان كانت متاخرة عن الفاعل معلولة
لمعلوله فلها جهة تقدم باعتبار كونها سابقة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل
ترتبها عليه فلكونها سابقة بالذات وكان الاعتناء بشانها اكثر والاهتمام
بذكرها اوفر فلذا قدمت على الفاعل قوله كما ذهب اليه البصرية فعل المضارع
معرب لمشابهته بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه
كما في الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة
عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين تلك
الحروف المشترك وتعيين لاحد المحتملات فتعيين المضارع تبعا لتعينه و
ذلك نحو قولك لا يضرب رفعه مختص لكون لا النفي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب
تشرب دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو لتضرب
جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود بتعيين المعنى
بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى
نحو ليضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما
لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان المواضع الملتبسة و
في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد
في الاكثر الحكم الذي ثبت في الاقل لبيان الاعراب كما في الواو في تعدوا
وتعوعد لما في يعد قوله ما اقتضاه اي من الوجوه المخصوصة التي
اقتضاها المقتضي كما في الاسم او اقتضاها الشبه التام بالاسم كما في الفعل

قوله ما به يقوم اي يحصل فسر التقوم بالحصول لانه لو ترك لتوهم ان يكون العامل ما به قام المعنى المقتضي لمناسبة التقوم بالحصول القيام واحد منه فلم يصدق التعريف على شيء من العامل لان المعنى المقتضي ليس قائما بالمعرب وانما اخر الجار والمجرور في تعريف الاعراب وقدم ههنا لان السببية للاختلاف ليست منحصرة في الاعراب ليفيد التقديم ذلك بخلاف العامل لان السببية في حصول المعنى المقتضي منحصرة فيه فقدم الجار والمجرور لافادة هذا الاختصاص فخرج من تعريف العامل بهذا التقديم الاسناد وما يقوم به المعنى

الفعل المضارع قوله للاهتمام اه معنى الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم
لكونه مهتما بالبيان لان مطلق الاهتمام اعني الاعتناء بالشان لا يصير سببا
للتقديم ما لم يتبين وجهه ولانه شامل للحصر ايضا قوله اذ لا مدخل له في التعريف
يعني ان الحصر وان كان صحيحا في نفسه لان التقوم المعنى الحقيقي للاعراب منحصر في
العامل لكن لا مدخل له في التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعقيبه
في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقية كان او اضافية و
بهذا ظهر ركاكة ما قيل اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببية للتقوم ليس
كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل قوله
لصدقه على كل من الاسناد اه اذ لكل من هذه الامور مدخل في حصول المعاني
المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة قوله الباء للالة اي بناء النقض المذكور
على حمل الباء للسببية وليس كذلك بل هي للالة اي للاستعانة لان استعمال
الباء للاستعانة اكثر ولذا جعل صاحب الكشاف معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف
المعاني الاخر على ما بين في كتب الاصول وليس المراد الالة الحقيقية لظهور انتفائها
ههنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعاني المذكورة في
الاسم واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعاني
المذكورة لاقتضاء العامل اياها فلا يرد النقوض المذكورة قوله وان لم يسموه
آلة اه دفع لما يقال انهم عدوه آلة وقد سموها عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع
ان عدم التسمية بالالة لا ينافي اعتقادهم الالية فانهم للتنبيه على كونه آلة
نسبوا التاثير اليه وسموه مؤثرا تمييزا له عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك
المعاني وذلك ان الالة ينسب اليه الفعل في العرف لمباشرتها بالفعل كالنار
بخلاف الشرط ولذا يقال قطع السكين فلذا سموه القوى التي هي آلات الادراك
والتحريك مدركة ومحركة قوله ويبطل ما قيل اه اي يبطل ما قيل في وجه العدول
من الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح بان يكون وسطا للاحكام

لان السببية في حصول المعنى المقتضي لا تخلو ان افراد العامل ايضا يخرج من تعريفه لان السببية في حصول المعنى المقتضي ليست منحصرة فيهما و فيها ايضا فان للاسناد دخل المجاز الذي قام به المعنى ايضا مدخلا في حصوله ولا ينفع في دفع ذلك حمل السببية المفهومة من الباء على التامة بل يصدق التوقف على مجموع العامل والمحل فاحد والاسناد وسائر ما له مدخل في حصول المعنى المقتضي فقد قيل في الجواب المراد الحصر في السبب الواحد اللغوي في اثنائه يخرج في حصول المعنى المقتضي وهو ليس الا العامل وقال المحشي تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر والباء للالة اي ما عدوه آلة لملاحظة حصول المعنى المقتضي وهو ليس الا العامل وفيه تامل عصمه الله

تفسير للالة الاصطلاحية

فلا يرد النقوض بالامور المذكورة لح

اخرا لح

الجارية عليه لمن تتبع لغة العرب وما عرف به المص صالح له بخلاف تعريف
الجمهور وذلك لان التعريف للمص متوقف على معرفة العامل لكونه ماخوذا في المركب
في المركب الماخوذ في تعريفه ومعرفة العامل يتوقف على تتبع ما يعدونه آلة فلا يكون
الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن يتتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم
تقدم الشيء على نفسه ح كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى قوله لانه نص في
الآلية لما عرفت ان الفعل ينسب في العرف الى الفاعل والآلة لمباشرتها الفعل و
لا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون آلة قوله واعلم ان افاد بهذا البيان احكاما
ثلثة للعامل احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها
انه لا يجوز انعقاد العاملية والمعمولية بين شيئين من جهة واحدة قوله
لا يتصور بدون تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة فلا
يمكن الانفصال بينهما قوله كما في كلمة الشرط الظ كما في اسم الشرط وفعل الشرط
قوله وافادته التعليق اى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
قوله في الفعل اى فعل الشرط قوله كان عاملا فيه ولذا سقط عنه النون الاعرابية
قوله ومن حيث وقوع الفعل اى الدعوة واقعة على اى واحد من الاسماء
كان مفعولا لتدعو فكان لان تقدم وتاخر من جهتين جهة تضمنه معنى
الحرف وجهة كونه اسما فظ قوله في التقويم بان جعل في به للآلة والتقوم
مشتقا من قام بمعنى ثبت كما في شمس العلوم وجميع البحار ولم يفسره بالقيام
بالغير اى الحصول فيه بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضي ليس حاصلا
في العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت قوله كما يقتضيه اصل اللغة الظ
ان يقول كما هو الظ على ما في الرضي لان القيام الموصول بالباء شائع استعماله
في العرف في الحصول في الغير بان يكون ناعتا له واما كونه اصل اللغة فمحل بحث
لانه معنى عرفي منقول من القيام بمعنى الانتصاب فان العرض لما كان
وجوده وتحيزه تابعا لتحيزه كان شبيها بالامر المنتصب بالغير قوله انما قيد المعنى

فان قلت تعريف العامل لا يصدق على العامل في مثل قولنا بحسبك درهم فانه لم يحصل بسببه المعنى المقتضي اعني الفاعلية و
المفعولية فقط واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافا اليه قلت الاضافة وان لم يتحقق فيه حقيقة لكن لا نم عدم
تحققها فيه حكما والمراد بالمعنى المقتضي اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولو سلم فالمراد من العامل المعرف ما له تاثير في
اللفظ والمعنى فخروج العوامل الزائدة لا يضر
عصمه الله

المعنى اه الظ ان يقول انما فسر المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد واراد
به معنى من المعاني المعتورة الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى و
صرفه عن المعنى الجنسي الظ فان قيده به قوله كما ذكرنا في التفسير الذي نقلنا عن شرح
الرضي في تحقيق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل قوله استدعاء للاسناد اليه
لان النسبة ماخوذة في مفهوم الفعل قوله لان له استدعاء التعليق قال لان
الفعل المتعدي يستدعي التعليق بالمفعول كاستدعاء الاسناد الى الفاعل و
المعنى المقتضي قوله لانه صار فضلة لمجموعهما يعني ان العامل ما به يتقوم المقتضي
والمعنى المقتضي النصب لكونه فضلة وهو انما يتقوم بمجموع الفاعل فيكون المجموع
عاملا قوله اي في لفظه انما جعل الباء عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم
في استحقاق العمل قوله فالعامل هو الفعل اذ الفعل بتوسط الحرف تعلق به و
وصل اليه قوله لوقوع المضاف موقعه اى ليس حرف الجر محذوفا نسيا منسيا
لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يعتبر عاملا وهذا كما ان نصب
ان المقدرة في نحو حضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع
جاز نصبها مطردا قوله ولذا ايت الآخر ولو كان الحرف مقدرا لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد لان المقدر كالمذكور قوله لما ذكر الاعراب اى تعريف الاعراب في
انواعه من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام فللرفع ثلثة
اقسام الضمة والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء
وللجر ثلثة الكسرة والفتحة والياء قوله بالغالب انها يعني ان الفا فصيحة و
الجزاء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه
ومحالها قوله فالمفرد المنصرف اه وترك العاطف ليشعر بكون كل منهما قسما
ومحلا باستقلاله ولم يرد ان الفاء للتفصيل ما اجمل سابقا اذ المجمل غير مذكور
فيما سبق ولا معول عليه بالكلام السابق قوله المفرد في المشهور اه وقد
استعمل المص في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثاني

قوله اي الكلام المفرد اه لو قال اي الكلام الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا لكان اولى ان اردتم بالمثنى والمجموع المنفيين ما هو المثنى و
المجموع في الاصطلاح لدخل في المفرد لفظ الو وكلا وعشرون واخواتها مع ان اعرابها لم يكن كذلك وان اردتم بهما ما هو
اعم من الاصطلاحي وما هو في حكمه لخرج عن المفرد لفظ كلا مع ان اعرابه كالمفرد المنصرف حال كونه مضافا الى المظهر
ظهيريه

قوله للاعراب فيه ان اعتبار الاعراب في تعريف العامل يوجب الدور لان المعرب ماخوذ في تعريف الاعراب والعامل ماخوذ في تعريف المعرب كما اشار اليه فافهم

قوله وفي رأيت زيدا رأيت عامل بهذا بظاهره موافق لمذهب الكوفيين حيث قالوا مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما واما عند البصريين فالمراد الفعل الذي في رأيت عامل فان العامل في المفعول عندهم هو الفعل عصمه الله

قوله فالمفرد المنصرف لما عرف الاعراب وبين انواعه اراد ان يبين ان الاعراب قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف ويبين انه في اي معرب بالحركة و في اي معرب بالحرف فادخل فاء التفصيل في قوله فالمفرد المنصرف وقال بعض المحققين اراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي الى آخر قوله ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا كان خصوص الحركة ايضا مقتضيا للمعاني المقتضية للاعراب وليس كذلك
عصمه الله

فان قلت المفرد المنصرف بهذا التفسير يتناول الاسماء الستة وملحقات المثنى والجمع مع ان اعرابها ليس كاعراب المفرد المنصرف فى كونها بالحركات قلت ذكرها بعد هذا الحكم كالاستثناء من هذا الحكم فكانه قال كل مفرد منصرف اعرابه بالحركات الثلث الا الاسماء الستة وملحقات المثنى والجمع فان قلت لم يكتف ببيان حكم غير المنصرف بعد هذا الحكم ولم يجعله مستثنى من القاعدة بل قيد هذه القاعدة بالمنصرف لاخراجه قلت لما كان غير المنصرف كثير الافراد اهتم بشانه واخرجه من موضوع هذا الحكم بقيد المنصرف اذ الاستثناء شائع فى اخراج القليل وقد

فى قوله والثانى عن مفرد مقدار غالبا وبالمعنى الثالث فى قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفردا معرفة لان المراد ما يقابل به ما لم يكن مفردا معرفة و بالمعنى الرابع ههنا **قوله** داخلة فى المفرد لان المراد به ما لم يكن مثنى والمجموعا **قوله** خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب ان يكون مساويا للمحكوم عليه ليحصل التميز بين اقسام الاعراب ومحالها عند من لم يتتبع لغة العرب **قوله** فلا يجاب اه اى لا ايجاب بمنع دخولها فى المفرد بناء على ان قولنا فالمفرد المنصرف بالضمة رفعا اه قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهنى والمهملة فى قوة الجزئية فكانه قيل بعض المفرد المنصرف حكمه كذا وكذا الايجاب بمنع خروجها عن الحكم لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع فيقتضى القضية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغراق شمول الحكم لجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها بالحركة الثلث فى الجملة وهو عند عدم الاضافة و كذا بعض ما الحق بالمثنى اعنى كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات الثلث تقديرا ولا يقتضى شمول الحكم لجميع الافراد فى جميع الاحوال حتى يرد النقض بها **قوله** لان مقام الضبط اه تعليل للنفى اى لا ايجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يابى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد فى جميع الاحوال حتى يرد النقض بها **قوله** مع ان ذكر المنصرف اى حين اذا جعل الحكم غير شامل لجميع الاحوال يكون قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المخصوص اعنى ما لم يضف ولم يعرف باللام لانه الذى لا يكون اعرابه بالحركات الثلث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحركات الثلث فى الجملة فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير المنصرف مطلقا **قوله** بل يجاب اه اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع الا انه مخصوص لما عداها بقرينة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام

الذى لم يضف ولم يعرف باللام لا اخراج غير المنصرف مطلقا وهو خلاف الظاهر **وثانيها** انا لا نسلم ان الاسماء الستة منصرفة بل هى كما انها ليست بغير منصرفة ليست بمنصرفة بل واسطة بينهما لان المنصرف اسم قابل للتنوين لم يمنع منه التنوين للمشابهة وغير المنصرف اسم قابل للتنوين منع منه التنوين بسبب المشابهة فقبول التنوين معتبر فيهما والاسماء الستة المضافة غير قابل للتنوين لاعتبار الاضافة معها ابدا فلا يكون منهما **اقول** هذا بعد تسليم الواسطة بينهما واعتبار قبول

قبول التنوين فى المقسم لا يخفى ان المعتبر قبول التنوين بحسب ذاته لا بحسب العارض مثل الاضافة و دخول اللام كيف وقد اختلف النحاة كما سيذكره الشارحون فى غير المنصرف المضاف او ذى اللام فقال بعضهم هو منصرف لزوال المشابهة و بعضهم الى انه غير منصرف الا انه يدخل عليه الجر و التنوين ولم ينقل عن احد منهم انه واسطة بينهما كما زعم هذا القائل فاذن خرق لاجماعهم من غير ضرورة فلا يلتفت اليه و اما النقض بغير المنصرف المضاف او المعرف باللام على مذهب من يقول بعدم انصرافه وغير المنصرف الواقع فى ضرورة الشعر ونحو ذلك انما يرد على عكس هذه القاعدة والعكس غير لازم لانه ليس بحد فلا يحتاج فيه الى التكلف المذكور

من الحاشية المسودة

بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا **قوله** فكان ينبغى اه فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء فى بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم **قوله** اجيب اه اى لا تحكم فى التصريح بالبعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد فى البعض بناء على الفرق بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار بغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط فى امور كثيرة فيجب التصريح باخراجه بخلاف المحصور **قوله** مع ان الاختصار اه ولولا ذلك لكان اللائق التصريح باخراجها **قوله** لانه قصد نوع تلقيب اى قصد ان يجعل كل واحد من المحال للاعراب بالحركات الثلث ملقبا ومعبرا باسم يختص به **قوله** ولانه يلزم الفصل اى يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعنى المنصرفان وبين موصوفها اعنى مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك وهو المكسر الذى هو صفة الجمع **قوله** ولتوهم التغليب بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشتراكهما معه فى الحكم **قوله** لان مقام اى مقام الفرق بينهما فى حكم الاعراب يابى عن توهم التغليب المذكور باق ايضا بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا وكذا فى قوله والجمع المكسر المنصرف **قوله** عن توهم المشاكلة فى المذكور اى لو لم يأب مقام الفرق عن توهم التغليب فى التعبير المتروك لم يأب عن توهم المشاكلة فى التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر الغير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحل وعند عدم الملاحظة يجوز توهم الوهم كليهما والمشاكلة ان يعبر عن شئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته **قوله** فيكون من قبيل قوله تع وساءت مرتفقا اه فان معنى موضع الارتفاق والارتفاق فى النار لانه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة والاستراحة فى النار عن مقام الكفار بالمرتفق لوقوعه فى مقابلة قوله تع وحسنت مرتفقا **قوله** ليظهر ضرره اه فيه اشارة الى ان مثل سنون وارضون خارج عن تعريف الشئ وان مثل فلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر اما خروج مثل فلان لان المراد ان لا يكون سالما فيه اذ جمع

قوله فالاعراب في هذين القسمين و انما جعل اعراب القسم الثاني كاعراب المفرد المنصرف لمشابهته للمفرد بكون صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ و ايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون   طاشكندى

كما سيصرح به المحشي قال الشيخ الرضي بعد ما عرف جمع التكسير بما يغير فيه مفرده واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين و في خطوات وسدرات بفتحها فيقدر حصول هذه التغيرات بعد سكون عينها تم الغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقهما لاجتماع التائين مجتمعها من باب جمع السلامة انتهى فعلى هذا يقدر ان تغيير السين في سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة والضمة بعد جمعها للتنبيه على انها ليست جمع سلامة في الحقيقة لكونه على خلاف القياس لفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال في بنون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به في الرضي واما دخول فلك بان يقال المراد ان لايكون الواحد فيه سالما اما حقيقة او تقديرا وعدم السلامة التقديري متحقق في مثل فلك لما تقرر ان ضمة المفرد ضمة نقل وضمة الجمع ضمة اسد وفيه انها ليست ابعاضا لها الا انه توهمها يعني ان البعضية انما يقتضي الاصالة اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما للكل والقوم اصل المتقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توهمها بناء على حصولها من اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات كيفيات متباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في الخارج قوله ولو سلم اه اي ولم سلم كون الحركات ابعاضا لها حقيقة فالبعضية يقتضي الاصالة بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا يقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا الاعتبار قوله ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام هذا على تقدير جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملها يجوز ان يكون معنويا بخلاف المصدر قوله قد اشار بقوله على معنى اه لانه يشعر بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة المتن هذا المعنى و ملاحظته قوله او لم يقدر هذا اذ المراد جعله مصدرا لما مر قوله لا للمصدرية فانه

قوله جمع المؤنث السالم لما ذكر الاسم المعرب بالحركات الثلث اراد ان يذكر الاسم المعرب بالحركتين وهو نوعان احدهما المعرب بالضمة والكسرة وهو جمع المؤنث السالم والثاني المعرب بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف اما لكونه اوضح من غير المنصرف اذ معرفته يحصل بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى تفصيل على التسع كما سيأتي او لان النصب فيه تابع للجر وهو شايع واقع في المثنى والمجموع ولملحقاته فيكون كالاصل بخلاف العكس كما في غير المنصرف او لان حكم جمع المؤنث السالم بان اعرابه بهذين الحركتين لا يتغير بخلاف غير

فانه على هذا التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس اعراب الرفع بناء على ان المصدرية يكون بمعنى الفعل قوله فان الاعراب به يعني ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية الاعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اي تلبس كان ولكون تلك الحركات الثلث مما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف على كون الملابسة العام للخاص فصح ان يجرد العبارة لا تغير قوله وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها فلا انحطاطه كان مستحقا للتاخر عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذي هو اشرف قوله للاصل اي لما هو الاصل في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف قوله بخلاف جمع المؤنث فانه لم يتركب فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذي هو خاصة الاصل قوله الكثر ارتباطا اه بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة قوله باعتبار الجزء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع اي مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعني الجمع ومناسب الجمع المكسر باعتباره ايضا قوله باعتبار الجزء الثاني اي باعتبار السالم سمي ثانيا مجازا باعتبار كون المضاف اليه تتمة المضاف فكان مجموع جمع المؤنث جزءا اولا قوله وليكون ذكرهما عطف على قوله لانحطاطه اي ليكون ذكر الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابلهما فان مقابل الجمع اعني المفرد مقدم في الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف قوله لا مجرور على انها صفة للمؤنث مع ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة وصف الجمع به لانه وصف بحال متعلقه اي سالم مفرده رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع السالم والمكسر وجعلوها من احواله قوله اذا جمع اعتبر هذا القيد ليدخل فيه سنون وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع قوله جمع سجل على وزن قمطر وهو الشيء الضخم قوله فدخل فيه عرفات فيه فان في الاصل جمع عرفة ثم صار علما

البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقا وذهب الاخفش الى انه حال نصبه مبني على الكسر ورد بانه لا يوجب البناء   قاسم عبادى

قوله وهو ما يكون بالالف والتاء يريد ان مراده بالجمع المؤنث السالم معنى اصطلاحي لا معنى اضافي وتوصيفي فلا يخرج نحو سجلات وسفرجلات من جموع المذكر ولا يدخل فيه نحو ثبون جمع ثبة ولا يبعد ان يكون فيه دفعا للايراد بلفظ ام لا اذ على هذا التفسير يدخلان في جمع المؤنث

السالم وانما لا يدخل اذا فسر بما لحق آخر مفرده الف وتاء ولا يخفى انه لا يمكن مثل ذلك في الواو اذ لا يدخل في قولنا ما يكون بالواو والنون اذ لا نون في الواو اصلا فظهر الفرق واندفع الايراد قوله واحترز به اي بقوله السالم وقوله يخرج المكسر اي جمع المؤنث المكسر واما جمع المذكر السالم فلم يدخل في جمع المؤنث حتى يحتاج الى الاحتراز فمن قال ويخرج الجمع المذكر فانه سيعلم لم يحسن من الحاشية المسودة

للجمع قوله سواء كان بحسب المعروف بان يقال جمع المؤنث موضوع في عرف النحاة لما يكون بالالف والتاء قوله او بعموم المجاز بان يراد باللفظ معنى مجازي يعم المعنى الحقيقي من افراده فالمعنى الحقيقي لجمع المؤنث السالم ما يكون جمعا لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي ما يكون على هيئة ولم يكن جمعا لمؤنث سلم عن التغير واريد هاهنا المعنى الاعم الشامل لهما اعني ما يكون بالالف والتاء قوله يخرج مثل ثبين لعدم كونه بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى اللغوي لانه جمع المؤنث السالم عن غير التغير اذ جمع قوله فلا حاجة اه على ما قيل من ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكر لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر قوله لم يحتج في اخراجه الى تقدير المضاف خصم تقدير المضاف بالذكر لان اخراج الثاني لان حذف المعطوف لا يخرجه لانه دخل في جموع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي قوله اذ الاصل وطبعه اذا خلي عن جميع العوارض متروكا بطبعه كان بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه اذا دخله اللام والاضافة ينجر بالكسر قوله اي لا بخصوصها اه يعني وصف اسم الاشارة بوصفها ولم يكتف على قوله فاعراب اه اشارة الى ان المراد بهذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها بل بعمومها اي باعتبار كونها اسماء ستة لان المراد الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او المضمر الغائب او المخاطب واما ما قيل من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو ولغوا او بالالف والياء ممتنعا فمحل بحث تدبر قوله اذ كثيرا اه تعليل لصحة الارادة بعمومها قوله ويراد الحكم على نوعه بناء على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء الستة للكثرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والياء ليكون الاسماء الستة مذكورة صريحا

فة

قوله واحترز به الظ ان ضميره راجع الى جمع المؤنث السالم كضمير هو في قوله وهو ما يكون اه ويرد عليه ان الاحتراز عنه فرع دخوله وكم يذكر شئ غير جمع المؤنث السالم لم يكن داخلا فيه خارجا عنه بقوله جمع المؤنث ايضا الا ان يقدر الكلام المعرب في نظم الكلام فيقال الاسم المعرب الذي هو جمع المؤنث السالم كذا وايضا لا وجه لتخصيص جمع المكسر بالاحتراز عنه الجمع المذكر السالم ايضا ويحتمل ان يرجع الضمير الى السالم ويؤيده الاحتراز من المكسر فقط لكنه خلاف الظ عصمة الله

قوله فانه قد علم يعني ان اعراب المكسر ليس كذلك والا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه عصمة الله

قوله فانه قد علم الاولى ان يقول فان حكمه مخالف لحكمه وذلك من وجهين احدهما ان الاحتراز ليس من جهة انه قد علم وثانيهما ان حكم كل جمع المكسر لم يعلم بل بعضه يعلم انتفاء الجمع المكسر المنصرف طاشكندي

قوله فانه قد علم يريد ان حكمه غير حكمه فلا ايراد قوله فان النصب فيه اه اورده بصورة التعليل لانه اول ما ذكر يخالف الاصل الممهد من كون كل حالة من الاحوال الثلث بحركة مغايرة لما عداها فاحتيج الى تقرير كون الجمع المذكور بالكسر نصبا وجرا وتعليله بكون النصب محمولا على الجر وكما تقرر هاهنا كون بعض الحالات محمولا على بعض آخر لم يحتج الى اعادة التعليل في غير المنصرف فجاء به في صورة التفريع حيث قال فالجر فيه تابع ويجوز ان يكون الفاء تعليلية نحو اه تدبر من الحاشية المسودة

قوله اجراء للفرع اه انما لم يجعل اعرابه بالحروف على وتيرة الاصل لانه ليس في آخره حرف صالح لان يجعل اعرابا بخلاف الجمع المذكر السالم لكن يلزم بسبب جعل اعرابه بالحركة مزية الفرع على الاصل عصمة الله قوله اجراء اه اذ لو لم يجر لزم مخالفة الفرع الاصل وهو غير جائز بلا ضرورة ولما كان في كونه معربا بالحركة مخالفة للاصل ضرورة لم يبالغ بها بل نقول اعراب الجمع المذكر السالم والتثنية على الوجه الذي ذكر بالحروف اخف من اعرابها بالحركات صار اعرابها بالحروف هو الاصل فلا مزية من هذه الجهة ايضا من طاشكندي

قوله غير المنصرف الظ ان المراد غير المنصرف الاصطلاحي فلا بد من التقييد بكونه غير واقع في ضرورة الشعر ولا في موضع رعاية التناسب ولا مع اللام والاضافة ولا جمع المؤنث السالم فان اعرابه ليس بالضمة والفتحة وان اريد معناه اللغوي ويراد بالمنصرف اعم من الحقيقي والحكمي كما ذكر في المفرد المنصرف فيخرج عنه ما سوى جمع المؤنث السالم الذي وقع غير منصرف عصمة الله وظهيرية فان قلت لو كان اعراب المذكورات من ما وقع في ضرورة وغيرها مثل اعراب غير المنصرف الذي لم يكن في ضرورة وغيرها لوجب ان يبين المص اعرابه على حدة قلت انه بين اعرابه على حدة حيث قال وجميع الباب باللام اه مفهوم ظهيرية

صريحا والحكم ضمنا للمثال او مبنيا بطريق لكن اعرابهم بالحروف وان فردا لا يستعمل الا مضافا الى مظهر قوله يكون علما لصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشئ بعينه ومن هنا ظهر لك ان هذا التوجيه مبنيا على كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله وفيه ما مر اه قد مر ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه قوله لا بالحركة التقديرية في الرضي عن سيبويه ان هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة والتزم ابتداء ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف ايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظ فهلا تجعلها مثلها في كونها اعلاما للمعاني قوله واللفظية في الرضي قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف قوله للزوم الاعراب في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركة اللفظية قوله والعدول اه على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية قوله مع الغنى عنه لما مر من انه يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركة التقديرية قوله لتشابه الحركة في كونها متولدة من اشباع الحركة قوله ويح يكون العبارة محمولة على التقديم قدم في الذكر لكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين المذكورين ضمنا قوله لا يتقدم على العامل المعنوي مبني على كون الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المص في شرحه قوله فلذا قدم ما اخره اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة على التقديم والتاخير قدم الشارح ما اخره المص قوله ولان الشعر غير النظم يعني ان الشعر

قوله لكن لا مطلقا لما اشار الى اطلاق هذه الاسماء وتجريدها من خصوصها كان مظنة ان يتوهم التجريد من التكبير والافراد ايضا فاستدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه ان خصوصية الافراد والتكبير مرعية من الحاشية المسودة

قوله اذ مصغرها اي ما يصغر منها فان ذو لا يصغر عصمة الله

قوله وموحدة هذا القيد بالنسبة الى الخمسة فان ذو لا يثنى ولا يجمع ظهيرية

قوله اذا المثنى اه يمكن ان يقال انما لم يصرح بقيد التوحيد اكتفاء بيانها بعد طاشكندي

قوله مضافة النسخ التي رأيناها ان هذا القول مقدم على قوله بالواو وقيل تحقيقا لقوله الاشتقاق اولا وان في نسخة وقعت هكذا وقيل اشار الى ان العبارة محمولة على التقديم والتاخير لان قوله مضافة حال من الضمير المستكن في قوله بالواو وهو عامل معنوي لا يتقدم الحال عليه وفيه انه يجوز ذلك بشرط تقدم المبتدأ مثل زيد قائما في الدار وعلى انه حال من الاسماء الستة فانها فاعل الاعراب معنى يهتدى اليه قوله فاعراب من طاشكندي

قوله فينبغي ان يكون مضافة الاولى ان يقال فيجب اذ اعرابها بالحروف ليس الا حال كونها مضافة الآن يقال المراد في فينبغي التصريح بكونها مضافة عصمه الله قوله فينبغي اي يجب ثم انه لما جعل الحكم على مطلق الاسماء الستة فينبغي ان يستثنى منها فم فانه اذا كان مع الميم لا يعرب بالحروف ثم اعلم ان ما ذكره ههنا من انها معربة بالحروف حكم الوجوب لكن في اللغة المشهورة وفيها لغات غير مشهورة وهو المستفاد من كلام المص في الشرحين وقيل الحكم على الجواز وان كان في غيره على الوجوب او الحكم في الكل على سبيل الامكان العام اي عدم الامتناع ولا يخفى ما فيه من البعد عن الفهم بل عن المو والوجه ما ذكرنا من محيي الصدوي

نزع عبارة الماتن بعبارته واعتبرها من كلام نفسه حيث نادى الواو العاطفة قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعني موحدة والمتمانع يغير نظم المزوج لانه اعتبر كلام نفسه قوله كالعناية كما في نحن فيه فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع الاعراب ومحالها كان العناية به اولى او الاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها قوله اي حسن الموقع فان حسن الموقع يقتضي ان يكون شرط الاعراب مذكورة معا قوله او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة الاسلوب ههنا يقتضي ان يكون الجزئين مذكورا بعد المبتدا بلا فصل قوله تفصيلة اي تفصيل الفرق بين الشرط والشرطية السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه اعني كونه ضمير المخاطب المذكر الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف اليه نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط اي دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائبة في غاية الخفاء اذ الاحتراز او الاستغناء من الاضافة المخصوصة الى نفي اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية البعد قوله وليس الاحتراز اه اذ لا احتراز من ذكر الضلال نفي الضد الآخر ظاهر غاية الظهور قوله لحركتين او اكثر لما كانت المدات حاصلة من اشباع الحركات الثلث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر ردد بين كونها لحركتين او اكثر قوله فكم هو الاحتراز لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قوله في كون معانيها اه اي لا الفاظها والا لكانت ملحقة بالمثنى وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى منبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ من الاخ والاب والابن والحم عن المرأة والفم والهن عن صاحبه وذو عن الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل مستلزمة للتعدية لان المتبادر منه امتناع الانفكاك في العقل وذلك غير متحقق في الفم والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف بما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ما قيل في انباء الفم عن التعدد بانه عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانتا على الوجه واما اذا نحي فلا يقال له الفم فالاضافة

قوله فحالها كسائر الاسماء وقطعه سع
فاعرابها ليس بالحروف اذ كون حالها كسائر الاسماء اه الاولى ان يقال المضافة الى ياء المتكلم بان يكون اعرابها تقديريا لا ينافي كون اعرابها بالحروف
عصمه الله

قوله ولم يكتف اه وذلك لان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبر لان اخوه وابوه ايضا كذلك و القصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به واما خصوصية المضاف فمعتبر فالقصد اليها ليس ببعيد وبهذا يندفع ما يقال من انه لا حاجة الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه اورد الامثلة مضافة الى غير ياء المتكلم

قوله لئلا يتوهم وهذا التوهم في غير ذي لان ذا مضاف الى الكاف في الامثلة

قوله انما جعلوا اعراب هذه اه اعلم ان المدعى في هذا المقام مركب من ثلثة اجزاء الاول جعل اعراب بعض الآحاد بالحروف وعلله بقوله لانهم جعلوا اه والثاني اختيار ستة اسم من الآحاد فعلله بقوله لان اعراب اه والثالث اختيار خصوص هذه الاسماء فعلله بقوله لمشابهتها اه فلما تضمن قوله وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف هذه الامور الثلثة فتركوا انما في الاخيرين اولى كما لا يخفى ثم ان قوله لما جعلوا اعراب المثنى و المجموع المذكر السالم بالحروف ليغير بتقديم اعراب المثنى والمجموع واستعمالها في كلام العرب من اشتغال هذه الآحاد مع ان هذا غير ظاهر فالمراد لما ارادوا ان يجعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في اخرهما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك
عصمة الله

قوله لانهم لما جعلوا اه هذا لا يتم الا اذا كان اعراب المثنى والجمع المذكر السالم مقدما على اعراب الآحاد وهو ممنوع بل الامر بالعكس ظاهر كما يحكم به بداهة العقل الآن يجاب عنه بان هذا نكتة بعد الوقوع فان قلت ان الدليل لا يدل على المدعى لان المدعى جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف والدليل يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف وهو اعم من المدعى قلت ان المدعى مركب من ثلثة اجزاء على ما فصله عصمة الله وانت تعلم ان هذه المقدمة لا تدل على جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف في الاحوال الثلث مع انه ايضا ماخوذ في المدعى
ظهيريه

م قال الاولى في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد ولان المنبئ هو اللفظ دون المعنى انتهى و فيه ان الانباء هو الاخبار والاشعار في اللغة ولا شك في جواز اسناد الانباء الى معنى من المعاني ثم الانباء من التعدد في اخوك وابوك وحموك باعتبار ان الاخ لا يتعقل ولا يتحقق الا بالاخ والاب لا يتحقق ولا يتعقل الا بابن والحم لا يتعقل ولا يتحقق الا بامرأة وزوجها وشخص آخر وفي ذو مال باعتبار انه لا يتعقل بدون جنس ومالكه واما في فوك وهنوك فالانباء من التعدد خفي والتعدد الذي يفهم من الاضافة مشترك في جميع الاسماء المضافة
عصمه الله

فالاضافة الى وجه ماخوذ في مفهومه والى ما قيل في الهن ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره قوله دون فم فانه وان كان في آخره حرف صالح للاعراب سماعا اذا جاء في غير الواو ولكن لا ينبئ عن التعدد في الصحيح الفم اصله فوه وحذفوا الواو وبلا عوض قال لبيد وما الناس الا كالديار و اهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فجاء به على اصله قوله فاستتر قوله وحصل المشابهة بينها وبين المثنى والمجموع لفظا في وجود حرف صالح في كل واحد منها قوله لانها كانت مبدلة منها الميم اه في الصحاح وانما فردوه لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما فقالوا فم وفمان وفموان ولو كان الميم عوضا من الواو لما اجتمعا انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة في الافراد فلم يرد الا للاعراب قوله قال الشيخ الرضي اه خلاصته ان هذه الحروف مع كونها جزء الكلمة جعلت اعرابا قوله مع كونها اي الالف والياء بدلا من لام الكلمة في الاربعة الاولى وعين الكلمة في الباقيين قوله وجعل اه يعني ما كان ما قبل اللام والعين في الاصل مفتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو وللتخفيف وليكون حرف من متشابه للحركة الاعرابية قوله لان دليل الاعراب اه اي دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف الشيء يكون متاخرا عن ذات الشيء ونسج الكلمة لا يكون متاخرا عنه والنسج بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة الاصل واستناخ الاسنان اصلها كذا في الصحاح قوله فهي بدل اي هذه الحروف بدل من الواو الذي هو نسج الكلمة قوله يفيد ما لم يفده اه اي يفيد هذه الحروف شيئا لم يفده لام الكلمة وعينها وهي الاعراب اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة كالتاء في بنت فانها مبدلة من الواو ويفيد ما لم يفده الواو وهي التانيث ولذا يجب طلوعه قوله ولا يبقى اه دفع لما يختلج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من نسج الكلمة يلزم ان يبقى فو وذو على حرف واحد مع انه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد

قوله في اواخرها صالحة للاعراب سماعا يعني في في اواخر هذه الاسماء بحسب الظاهر صالحة لها موجودة بحسب السماع من العرب بحسب للاعراب لمشابهتها الاعراب في الطرفين والتغير
عصمة الله

قوله بخلاف سائر المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند العرب اه هذا الكلام مشتمل على مصادرة اذ الكلام في انه لم يجعل اعراب هذه الاسماء بحروف باعادة اعجازها المحذوفة مع امكان ذلك في يد و دم لانهما محذوفتا الاعجاز فالتعليل بانه لم يجعل كذلك لان العرب لم يجعلها كذلك وهذا كما ترى باطل والصواب ان يقال كما يفهم من كلام الرضي انهم لم يخصصوا هذه الاسماء بالاعراب بالحروف من بين الآحاد الدالة على التعدد لكون اعجازها المحذوفة صالحة لكونها حروف اعراب لكونها حروف علة فاستحسن حذف كلفة اجلاب حروف اجنبية بقي السؤال بيد ودم لانه لا اصلهما ايضا حرف علة لان اصل يد يدي واصل دم دمو والجواب ان هذه الاسماء لا اصلها المحذوفة واو فيكون الاسماء باقية على اصالتها الرفع الذي هو سبق الاعراب بخلاف يد ودم فان اللازم فيهما ان تقلب لامهما ثم تجعل رفعا فيفقد فيها المناسبة من اكاسه [illegible]

قوله وهو كلا وانما قدم كلا على اثنان مع ان متناسبة صورة بالمثنى صورة ومعنى اما لكون اعراب كلا فى بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحروف لاصالة الاعراب بالحركة او لكونه مفردا صورة والمفرد مقدم على المثنى او لكونه اهم اذ فى لحوقه بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنان او لكونه اخف بالنسبة الى اثنان والاخف بالتقديم اليق وانسب عصمه الله

ولاجل ان كلا وكلتا مفرد اللفظ كانا ملحقا بالمثنى ولم يكن منه ولذا افرد المصنف بذكره ولم يكتف بذكر المثنى ولما كان اثنان وفرعاه من المفرد اللفظ وصورته ومعناه صورة للتثنية وكان مغايرة لكلا فى هذه الحالة اعنى فى صورة التثنية والمثنى فى المفرد اللفظ كان لا يقا بافراد المذكر قطعا كما لا يخفى فافهم

غرس الدين

قوله لكونه فرع كلا يتوجه عليه ان الفرع قد يخالف اعرابه عن اعراب الاصل كجمع المؤنث السالم فانه فرع جمع المذكر السالم واعرابه بالحروف واعراب الفرع بالحركة الا ان يتكلف

طاشكندى

قوله واعترض عليه اه بصيغة المعلوم اى الشيخ الرضى قوله لغرض التخفيف فيه

قوله ان التخفيف حاصل على تقدير الابدال ايضا قوله بل من حروف المعانى ملحقة

بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام

والعين فيهما فانهما من حروف المعانى لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما متقدمان

على الاعراب فكيف يجوز دليله قوله وهو ليس بمثنى على ما قال الكوفيون فى كلا

وكلتا للتثنية ولزوم حذف نونيهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد

للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان الموح

للاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قوله او للزوم الالف اه ولو كان علامة التثنية

لا تنقلب بالياء حالتى النصب والجر قوله فان المثنى لا يمكن لان العلامة لا تتغير

قوله ولم يتبدل التاء من الياء اه بخلاف ابدال التاء من الواو واذا كان لاما

فانه كثير نحو اخت وبنت وهنت وسنت فان الحمل على الاكثر الشائع اولى

قوله ولم يثبت ابدال التاء من الياء الا فى اثنتين فان قلت ذكر فى المطول ان ابدال

التاء من الياء فى نحو اتسر لا فى ايتسر وثنتا وكيت وذيت قلت مراد المحشى

ابدال التاء من الياء اذا كان لازما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر واما ثنت

وكيت وذيت فقد اختلف فيها ومراد المحشى الابدال المتفق عليه فى الصحاح

يقال استنى القوم يستنون استناء اذا الشتوا فى موضع سنة و

استنوا اذا اصابتهم الجدبة فقلبت الواو تاء للفرق بينهما ويقال

كان من الامر كيت وكيت اصل التاء فيهما هاء وانما صارت تاء للوصل وحكى ابو

عبيدة كان من الامر كيه كيه بالهاء وقولهم كانت ذيت وذيت اصله ذيو

على وزن فعل ساكنة العين فحذفت الواو وبقى على حرفين فشدد كما شدد

كى اذا جعلته اسما ثم عوض من التشديد تاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا

فى اثنتين فانه من قولك ثنيت ولامه ياء والتاء بدل منها وليست التاء

متمحضة للتانيث اذ لا يكون التانيث فى وسط الكلمة قوله ولا يبلون

قوله اى حاله كون كلا وكلتا مضافا فاشار بهذا الى ان قوله مضافا حال اما من الضمير المستكن فى الظرف المذكور بعد لتقدم المبتدأ واما من المبتدأ وهو كلا لكونه معطوفا على المبتداء او لانه فاعل الاعراب المفهوم من فحوى الكلام قوله لان كلا باعتبار لفظه مفرد يعنى انه مفرد ومشبه بالمثنى من جهة المعنى بل من جهة اللفظ ايضا لكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عن التثنية بالتجرد عن النون وهذه الجهة تقتضى الاعراب بالحروف ولا بد من ملاحظة الجهة بالمثنى لفظا حتى لا يتجه النقض بمثل قوم ورهط و اسماء الجمع فان قلت الكلام فى احوال اللفظ فينبغى ان يراعى جانب اللفظ قلت الكلام فى احوال اللفظ لا مطلقا بل بالنظر الى المعنى الآن يضبط النحاة

طاشكندى

وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للاضافة اللازمة لهما وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية ليعرف ان الموح للاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة فى الواحد [illegible] تلفظها كلفظ اثنين والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال

قال كلا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولو وجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر والمظهر واعلم ايضا ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوى الا المعارف كما يجئ فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز بغير المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها الآية ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا

طاشكندى

ولا يبدلون اسماء ثلاثيا على غير الشذوذ قيد بكونه اسما لانهم يبدلون الف

الاخيرة فى فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يبدلون الف الاخير من الاسم الرباعى

كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه ابدلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفه

واو لكنه شاذ قوله الا من ذوات الياء اى من الالفاظ التى الفها منقلبة من الياء

قوله لكونها بدلا من اللام لوقوعها موقع اللام ولو كانت الكلمة متمحضة للتانيث

لما كانت بعدها دليل لقوله لم يتمحض التانيث لا لقوله بل فيها شائبة رائحة منه كما

لا يخفى قوله ولهذا لم ينفتح ما قبلها اى لكونها بدلا من اللام او لعدم كونها متمحضة

للتانيث لم ينفتح ما قبلها مع ان تاء التانيث يجب انفتاح ما قبلها قوله ولم تقلب الاخر

اى ولاجل البدلية او عدم التمحض لم تقلب تاء اخت وبنت هاء لكونها بدلا من الواو

مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف قوله ولانها ليس لمحض التانيث علة لقوله

جاز الجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التانيث حصل بمجموعهما قوله وفى قوله فلذا

جاز توسطها رد على اللطم رحه اى فى قول الرضى فان ما ذكر منقول عن الشيخ الرضى المص ٢

لكن فى كونه ردا للمص نظر لانه رد بعدم التوسط على القائل بانه محط التانيث

حيث قال فى الايضاح واما كلتا ومنهم من يقول هى من الواو ومنهم من يقول

هى من الياء ومنهم من يقول ليست بدلا فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء

من الواو واكثر فحملها على الاكثر اولى ومنهم من قال انها من الياء فلان الاعلال

بالياء اكثر وهذا معتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها

لمجرد التانيث والالف بعدها هى اللام فيكون وزنه فعتل وليس بمستقيم لان تاء

التانيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس من ابنيتهم قوله

ولا يجوز تفريع المثنى بان يعبر عنه بمفردين قوله معرفة لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد

بالتاكيد المعنوى الا المعارف قوله قيل انه اه اى قيل فى الفرق بين اضافة كلا وكلتا

الى المظهر وبين حال اضافتهما الى المضمر قوله فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا

له نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئتهما كليهما وان جاز ان يقول كلاهما جاءنى بعد ذكر

قوله فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل يجب ان يكون ذلك المظهر معرفة قوله لان آخره الف تسقط اه لا دخل لهذا القول فى اثبات تقديرية الاعراب لان كون آخره الفا مستقل فى كون اعرابه تقديريا بل لدفع توهم ان يقال ليس فى آخره الف حال الاضافة الى المظهر قوله تسقط بالتقاء الساكنين فيه انه انما تسقط اذا كان المعرف باللام والا فلا يجوز نحو جاءنى كلا اخويك وسوى المضاف اليه

قوله لكونه فرع كلا لانه مؤنثه وشأن ذكر المذكر وتركه المؤنث على المقايسة عليه فى الاحوال المشتركة اعلم ان الظاهر ان التاء فى كلتا للتانيث مع ان تاء التانيث لا يكون فى وسط الكلمة وايضا لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولذا صرح بعضهم بان التاء ليست للتانيث بل عوض عن الف كلا والف كلتا الف التانيث وفيه انه اذا كان الف للتانيث يلزم ان يكون كلتا غير منصرف للتانيث بالالف فيختلف الحكم بان اعراب غير المنصرف بالضمة والفتحة الآن يجعل المنصرف و غير المنصرف من اقسام المعرب بالحركة كما صرحت الاشارة اليه قال الفاضل المحشى وانما يجى بالالف التانيث الى قوله جاز الجمع بينهما فعلم بهذا يمكن ان يقال لما لم يكن الالف لمحض التانيث لم يؤثر التانيث بالالف فى منع صرفه عصمه الله

قوله فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى اه نظرا لجانب اللفظ عبارة عن افراده او عبارة عن اقتضائه معناه هكذا اى روعى افراد لفظ كلا الذى هو الاصل او روعى اقتضاء لفظ كلا الذى هو الاصل اعلم ان الضمير فى قوله هو الاصل اما راجع الى اللفظ فى قوله لفظه مع قطع النظر عن الجانب واما راجع الى جانب اللفظ المطلق اى الى اللفظ المطلق الاضافة اى الى اللفظ سواء كان عبارة عن افراده او عن اقتضائه الاعراب بالحركات واما راجع الى جانب اللفظ الذى هو عبارة عن افراده واما راجع الى جانب اللفظ الذى هو عبارة عن اقتضائه الاعراب بالحركات واما راجع الى الرعاية المفهومة من روعى

[illegible]

كلام الشارح يقتضي اطراده ولو قال قد يسقط لكان له وجه مع انه لاحاجة اليه بالنظر الى اصل المتن عبد الرحيم الشرواني

ذكر سنين مبين فلا يكون تاكيدا قوله معنى ولفظا اما معنى فلكونه مثنى المعنى واما لفظا فلكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون قوله واصل المثنى ان يكون معربا لان الاصل في الاسماء الاعراب كما عرفت قوله فالاولى جعل كلا فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلثة التي اعرب المثنى بها قوله فانه لا يجري على المثنى لانه لا يكون تاكيدا فهو مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلث الا انه لما كان منقوصا جعل اعرابه تقديريا قوله اذ لم يستعمل مفرده فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب المثنى في شمس العلوم المذكور وان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة طرف الاليتين وليس لهما واحد وفي الصحاح ولا واحد لهما لانهما لو كان واحدا لما مذرى على ما زعم ابو عبيدة لقالوا في التثنية مذريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال قوله فان زعم اه اي ان زعم المص انه داخل في المثنى لان مفرده وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى معناه طرف الالية ثم يثنى لطرف الاليتين قوله لم يكنه يعني ان ثنايان بكسر الثاء المثلثة والنون والياء التحتانية معناهما طرف الحبل قوله وليس في الطرف الواحد معنى المثنى لانه في اللغة العطف يقال ثنيته اي عطفته ولا عطف في احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقديره مفرد الثنايين وفيه بحث لان الثناء عارض للطرف الواحد من الحبل وان لم يكن داخلا فيه وذلك كاف لاعتبار الاشتقاق منه في الصحاح الثناء بالمد عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء فيترك الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء ولقيل ثناءان بالهمزة كما تقول كساءان ورداءان انتهى فان قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء اه يشعر بان له واحدا مقدرا لكنه لم يفرد في الاستعمال قوله اذ ليس في المفرد معنى المثنى اي صورة المثنى ثانيا يقال ثناه اي صار له ثانيا وهذا الكلام حق لا

قوله والمراد ما سمي به اصطلاحا كما بيان المص في بحث المجموع يدل على ان هذا المجموع في الاصطلاح جمع لكن مفرده مذكرا لحق باخر مفرده واو او ياء فح ينتقض بسنين وارضين من وجهين احدهما ان مفرده ليس بمذكر بل مؤنث وثانيهما ان مفردهما ليس بسالم ولا ينتقض بمثل مرفوعات لان مفرده مذكر سالم كما زعم البعض فان الحاق الواو والياء معتبر في المفهوم الاصطلاحي واما ان الاصطلاحي فيه فعلى انه جمع الحق باخر مفرده واو ونون فكلا حقا والاولى ان يقال

حق لا شبهة فيه قوله فالثنايان اذ لم يكن مفرد والثنايان لفظ مفرد معناه طرفا الحبل المثنى فيكون المثنى مجموع الحبل حيث جعل المثنى صفة له لان في كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من انه كما يجوز ان يقال للحبل مثنى باعتبار اشتماله على الثني يقال لكل واحد من طرفيه انه مثني على الآخر اي معطوف والمثني على وزن مرمي من تثنيه اذا عطفته قوله لوجوب ان يكون مفرده من لفظه قال المص جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين قوله واما ذووار ذ باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده قوله لانه جمع اه بخلاف عشرين لانتفاء الامرين قوله كما هو مقتضى الجمع تشبيه بالنفي لا بالمنفي قوله قال الشيخ الرضي جعلت الالف في هذا النقض بناء وجود ما يصلح للاعراب فيهما وتعيين ذلك اي جعلت الالف قبل الاعراب ليحصل بناء التثنية والواو ليحصل بناء الجمع لان الالف لكونه خفيفا ناسب قلة عدد المثنى فان القلة يوجب الخفة ولكن الواو ولكونه ثقيلا يناسب كثرة الجمع لكون الكثرة موجبا للثقل قوله وهذا الحكم اي جعل الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد لكونهما علامتي التثنية والجمع في جميع المثنى والمجموع سواء كانا مضمرين او مظهرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجرورين قوله لان كلا من المثنى والمجموع متقدم اه لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامة التثنية والجمع المتقدمين على الاعراب قوله والجر اولى بهما اي الجر احق بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجر قوله فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب الجر اي جعل النصب تابعا للجر قوله قال الشيخ الرضي اه اشارة الى وجه اخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره قوله ابقاء على الحركة الثانية اه فان الالف لما جعلت علامة التثنية والالف يقتضي فتح ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المثنى فابقي المثنى على ما كان عليه لعدم المغير قوله واما الضم اه اي الضم الذي اقتضته الواو التي جعلت علامة الجمع فقلبت كسرا حيث قلبت

قوله والاصح اه ان اريد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفيا من المعنى الجمعي الى هذا العدد المخصوص المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان التالي ممنوع لجواز استعمال عشرين في ثلثين على المجاز وقس على ذلك اخواتها ظهيرية قوله هذه الالفاظ تدل اي دلالة مفتقرة لا تحتاج الى قرينة دالة على المراد وذلك دليل الوضع وفيه طاشكندي

قوله وانما جعل اعراب اه الاولى ترك ملحقاتهما لان قوله لانهما فرع للواحد مخصوص بالمثنى والجمع وجعل ملحقات المثنى والجمع ايضا فرع الواحد بواسطة فرعية المثنى والجمع وجعل ملحقات المثنى والمجموع بعيد غاية البعد وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان منظوره في الاستدلال هو التثنية والجمع لا الملحق بهما
عصمة الله

الواو ياء لاستثقال الضم قبل الياء الساكنة لو ابقيت الياء على حالها
وللزوم الالتباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا تقطع النظر عن العامل
وبطلان السعي في قلبه في الجمع بالياء اولا لو قلبت الياء بالواو قوله لضمة
ما قبلها مع تغيير الحركة وهي الضمة الى الكسرة اولى من تغيير الحرف او الياء الى الواو
لابقاء الضم قوله ان حذف نوناهما بالاضافة قيد بذلك اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان دفع الالتباس حاصل بكسر النون في المثنى وفتحها في الجمع فلا حاجة الى الفرق
بفتح ما قبل الآخر وكسره قوله وكسر النون اه عطف على قوله ترك فتحه اه قوله لكونه
تنوينا كما في الاصل يعني انه لما الحق في آخر المفرد المنصرف الذي هو الاصل في
الاسماء الالف التي هي علامة التثنية او الواو التي هي علامة الجمع اجتمع الساكنان
المدة والتنوين فحركت لتنوين بالكسر في التثنية لانه الاصل في تحريك الساكن
على ما بين في التصريف ولكون المثنى اسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق ذهابا
على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع تنوين حركة لالتقاء الساكنين
والمختار انه كالتنوين في كونه علامة التمام قوله واما الياء اه دفع لما يتوهم من
ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع قوله فلم يحصل الاعتدال بالفتح في المثنى و
بالكسر في المجموع حالتي النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارية للاعراب والطا
لا يغير بخلاف والواو فانها التحصيل البناء قوله من تقسيم الاختلاف فان انقسام
الاختلاف هو الاختلاف انما هو باعتبار ما به اليهما انقسام قوله وانما قال ذلك
اي قوله اللذين اه من اللفظ تركه قوله ليصح تفسير قوله التقديري واللفظي الموصوف
بلام العهد فان اللام للعهد لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل
تقديري فيما تعذر لتقدير العام والمعهود والحمل على الجنس او العهد الذهني يوجب
جهالة الحكم قوله ليصح ان الشارح اراد ان يفسر قوله التقدير واللفظي الموصوف
بلام العهد الخارجي المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الاعراب بتقديم الاعراب
والاعراب الملفوظ كما بينه فيما سيأتي فزاد قوله اللذين اشير الى تقسيمه

قوله ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف لا يقال ان المصنف لم يقسم الاعراب الى الحركة والحرف فكيف يصح قوله من تقسيم الاعراب اه لانا نقول ان المراد من التقسيم ههنا التقسيم الضمني ولا شك ان المصنف قسمه اليهما ضمنا لانه بين اعراب انواع الاسماء حيث قال فالمفرد المنصرف اه و يعلم في ضمنه تقسيم اليهما والحصار فيهما قوله اللذين اشير الى تقسيم اليهما اي الى تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري

قوله فيما سبق وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا والاشارة الى التقسيم في هذا القول على تقدير جعل قوله لفظا او تقديرا قيدا لقوله آخره او لاختلاف الآخر وكونهما قيدا لهما لجواز كونهما قيدين للعوامل لاختلاف العوامل ظهرية قوله اشير الى تقسيم اليهما فيما سبق كانه قيل كان الانسب ان يقسم الاعراب الى اللفظي والتقديري ثم يبين مواضعهما فدفع بان المصنف قد اشار الى التقسيم فيما سبق حيث قال لفظا او تقديرا
طاشكندى

الى تقسيمه اليهما بيانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التفسير قوله كما بين في بعض
النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضي بالنظر الى تقدم تبيين الشارح
على زمان تحرير المحشي والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح وكلمة ما مصدرية اي
ارادة مما تمته للبيان او موصولة اي حال كونه ما اراده مما تمته لما بينه وانما لم يقل
ليصح تفسيره كما بينه لان الباعث على زيادة قوله اللذين ارادة ذلك التفسير لا
نفسه قوله وليتصل لاحق الكلام بسابقه فان سابق الكلام اعني قوله فالمفرد
المنصرف الى ههنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحروف وهذا الكلام لبيان
محال الاعراب التقديري واللفظي فيتصل الكلام ما حق الاتصال ويكون مجموعهما
تفصيلا للمجمل المفهوم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر قوله كما فعل وقع في بعض
النسخ ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر
للاعراب الى الحركات والحروف باعتبار ظهوره ولا ظهوره قوله اسهل الضبط
اشارة الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار لازمه وهو سهولة الضبط قوله
لان من حق العلامة الظهور فاللفظي اصل في الاعراب حقيق بالتقديم نظرا
الى ذاته قوله ان لم يقدر الوقت اه وان قدرت الوقت او جعل المصدر حينيا
ليكون في بعضها او على التقادير بين ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى الموضع
حتى يحتاج الى تقدير المضاف بين اي حين تعذر تلفظ اعرابه على ما في الهندية
قوله في الامثلة اي في قوله وغلامي وفي قوله كالقاضي ونحو مسلمي قوله لما سبق من
بيان محال الاعراب من قوله فالمفرد المنصرف الى قوله التقدير قوله لا يخفى
فساده اذ الاعراب اللفظي ليس لا في كل ما يغاير التعذر والاستثقال بل
العام وانتفاء التعذر والاستثقال قوله ولك ان تقول واليه ذهب الشيخ
الرضي وتركه الشارح لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة قوله اي في موضع
آخره اه بهذا الوجه يكون مصحح لذكر كلمة في واللفظ تركها قوله لانها ممة من الحركة
مطلقا بخلاف ياء القاضي فانها ممة من الحركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة

قوله ولما كان التقديري اقل نوقش بان قلة التقديري وكثرة اللفظي لا يكون سببا لتقديم التقديري على اللفظي اذ القلة لا يكون سببا للتقديم الا اذا كان الكثير غير منضبط وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يقال اللفظي في الاسم الذي اعرابه غير التقديري والتقديري في كذا و كذا او يقال ان اللفظي فيما لا يتعذر ولا يستثقل والتقديري فيهما قوله اي تقدير الاعراب اي تقدير

المتکلم الاعراب او لکون الاعراب مقدراً و یمکن جعل قول المص التقدیر بمعنی المقدر وصفة للمبتدا المحذوف ای الاعراب
المقدر وهذا التوجیه اولی مما ذکره الشـ وفسره البعض بقوله ای الاعراب التقدیری ظهره
قوله وکان فی الاسم المعرب بالحرکة سواء کان مفرداً او جمعاً مکسراً منصرفاً او غیر منصرف او جمع المؤنث السالم کاحدی و
عبادی ومساجدی ومسلماتی قال الفاضل المحشی ولو قیل بالحرکة لفظاً لکان اولی لیخرج مثل عصای فان تعذر الاعراب
الاعراب فیه قبل الاضافة انتهی واعترض
علیه بعض المحققین بان اصل عصای عصوی
فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فیکون القلب
بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة وفیه
ان الباعث الذی ذکرنا فی القلب بالالف موجود
قبل الاضافة فالمناسب ان یعتبر الاعلال قبل
جعله مضافاً ایضاً فالاولی ان یقید بکون
المعرب بالحرکة لفظاً لکن یتوجه علیه انه یخرج
عنه نحو قاض مضافاً الی یاء المتکلم مع انه داخل
فیه عصمه الله

علیها منقوصاً لانه نقص حرکتین قوله لتحققه فی مثل غلامی فانه مم ممیز من الحرکة
الاعرابیة ایضاً مع انه لا یسمی مقصوراً وانما قال اولی اذ اطراد الالقاب
مستحسن ولیس بواجب قوله ولخفاء امر هذا القسم ای لخفاء تعذر الاعراب
فیما حذف منه الالف لسقوط الالف الذی هو سبب التعذر وظهور
التعذر فیما وجد فیه الالف المقصورة مثل المص بالاول تعرض للخفی وترک
الثانی رومًا للاختصار لکونه معلوماً بطریق الاولی قوله وان جعلت الکاف
اسمیة بخلاف ما اذا جعلت حرفیة فانه لا یجوز ابدال الحرف من اسم ولا بیانه
به قوله والمعنی لتعذره فی زمان مطلق ای غیر مقید بکونه زمان الرفع والنصب
والجر هذا علی تقدیر کونه ظرفاً قوله او تعذراً مطلقاً غیر مقید بحال کونه
مرفوعاً او منصوباً او مجروراً وهذا علی تقدیر کونه مصدراً للتعذر المحذوف
قوله حال مع قوله کعصا وغلامی ای من الکاف الاسمیة وهو مفعول من
حیث المعنی لعامل الظرف المستقر لکونه بدلاً من ما فی قوله فیما تعذر او
بیاناً له والعامل فیه ما هو عامل فی الظرف المستقر لیتحد عامل الحال وصاحبه
قوله او ظرف لذلک العامل عطف علی قوله حال قوله ما دامت الفاقید بذلک
لان الالف اذا انقلب همزة تقبل الحرکة کما فی قائل وبائع قوله لیدخل فیه
الجمع المکسر نحو مسلماتی وعبادی فان الاعراب فیهما متعذر لاشتغال
ما قبل الیاء بالکسرة قوله ولو قیل اه یعنی ان مثل عصای داخل فیما ذکره الشـ
لانه اسم معرب بالحرکة مضاف الی یاء المتکلم مع ان تعذر اعرابه لیس لاجل
الاضافة بل لکونه مقصوراً فلو قید الحرکة باللفظیة لیخرج عنه لکان اولی
قوله فان تعذر الاعراب فیه قبل الاضافة لا بعدها حتی یکون من قبیل غلامی
وانما کان التعذر فیه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم علی الاضافة لما قالوا
ان الواضع اعتبر فی الکلم الحالات التی تقتضی الاعلال فیها بحسب کل ترکیب
فاعلها قبل الوقوع فی الترکیب لیسهل علی المتکلم ترکیبه ولا یتوقف له

یتوقف له مثلاً علم ان عصوا اذا وقع فی الترکیب یتحرک واوه فیقلب
الفاً فوضعها متحرکاً وقلبه الفاً وکذا علم ان قاضیاً اذا وقع فی الترکیب یتحرک
بالضم فی حال الرفع وبالکسر فی حال الجر ویلزم الثقل فحرکت بالضم والکسر ثم
حذفها کذا فی بعض الشروح وبما ذکرنا ظهر فساد ما قیل ان اصل عصای عصوی
فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فیکون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة
ولا یکون تعذر الاعراب قبل الاضافة ویشهد علی ذلک قول المص فی بحث الاضافة
الی یاء المتکلم فان کان آخره الفاً تثبت وکذا فساد ما قیل ان التقیید باللفظیة لا
یخرج منه نحو قاض مضافاً الی یاء المتکلم مع انه داخل فیه لان الاعراب فی الناقص
المضاف الی یاء المتکلم متعذر لان المحذوف من آخره حرکة الکسرة التی اقتضتها
الیاء لا حرکة الاعراب حتی یکون تقدیرها للاشتغال لانا لا نسلم ان الاعراب فی
الناقص المضاف الی یاء المتکلم متعذر لانه عند الاضافة یعاد الیاء الساکنة التی
حذفت لالتقاء الساکنین ثم یدغم الیاء فی الیاء فیکون الاعراب فیه مستثقلاً لبقاء
الساکنین نعم لو کان العائد بعد الاضافة الیاء المتحرکة لکان الاعراب فیه
متعذراً لاشتغال ما قبل الیاء بالحرکة التی لاجل الیاء ویدل علی ذلک ما سیاتی
فی بحث الاضافة الی یاء المتکلم من قوله وان کان فی آخره یاء ادغمت وفتحت الیاء
لالتقاء الساکنین ای للزوم التقاء الساکنین علی تقدیر السکون قوله واعلم ان الاکثر
النحاة اه ای الاشهر بین النحاة ان المضاف الی یاء المتکلم مبنی علی الکسرة لا
لاضافته الی یاء المتکلم المبنی کذا فی العباب قوله لان غلامای معرب لثبوت
الالف فی حالة الرفع وقلبها یاء فی حالة النصب والجر فالاضافة الی یاء
المتکلم لو کانت سبباً للبناء مطلقاً لما تخلف الحکم عنها کذا فی العباب لکن الخصم
یقول ان علة البناء هو المجموع المرکب من ثلثة اجزاء الاضافة الی المبنی واتصال الضمیر
وسکون حرف العلة فلا یرد غلام هذا ولا غلامای کذا فی غایة التحقیق قوله الا
بشرط سنذکره خلاصته ان ظهور الاضافة ترجح جانب الاسمیة لاختصاصها

قوله فانه لما اشتغل اه هذا اذا كان الياء متلفظا بخصوصه واما اذا قلب بالالف او التاء نحو يا غلاما ويا ابت ويا ابتا فالاولى ان يقال لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم الكسرة او الفتحة في صورة قلب الياء فتأمل عصمة الله

قوله فانه لما اشتغل اه هذا انما يتم اذا كان اضافة اسم المعرب الى ياء المتكلم مقدما على دخول العامل عليه و هو مم اذ يجوز ان يكون دخول العامل على ذلك الاسم مقدما على اضافته الى ياء المتكلم الا ان يجاب عنه بان اضافة الاسم الى غيره مقدم على دخول العامل عليه لان الاسم المضاف الى غيره مركب تقييدي ودخول العامل على المركب التقييدي انما هو بعد العلم بالنسبة التقييدية وكان الاضافة على دخول العامل على الاسم المضاف مقدما ظهيرية

بالاسما انما توجب البناء اذا كانت كالاضافة ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف اليه محذوفا فاشبه الحروف في الاحتياج الى اعتبار ضميره ولما ابدل في بعضها كل التنوين من المضاف اليه لم يبن اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله قوله وهو ههنا مضاف الى الياء اذ المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى ياء المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسب الى المتكلم قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية فان كلمة لما لما كانت لوقوع امر لوقوع آخر كانت دالة على مقدمتين الشرطية و هو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في غلامي بالكسرة قبل دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديريا مطلقا واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فما ذهب اليه البعض غير مرضي لامتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر فالتفريع المذكور لكونه مبنيا على امتناع كون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى قوله توضيحه اي توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية قوله ان قلت لم لا يجوز اه يعني ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون الكسرة كسرة الاعراب لفظا حالة الجر لجواز زوال الكسرة الملايمة بعروض الثانية بعد دخول العامل قوله لا وجه لزوالها يعني ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر قوله مع ان الاصل اه يعني مع انه لا دليل عليه الا خلاف الاصل قوله وان المناسبة اه اي مع ان المناسبة بالكسرة الملايمة اكثر من كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لاجل العامل قوله خصوصا اذا لم يفت اه بخلاف ما اذا قيل بزوال الكسرة

قوله فما ذهب اليه البعض في تفريع هذا الكلام على ما سبق نظر اذ المفهوم مما سبق عدم جواز ادخال الحركة مع وجود الكسرة المناسبة لليا لا عدم جواز اعتبار نفس تلك الكسرة من كونه عوضا اعرابيا في صورة الجر كما ذهب اليه البعض بل وجه كونه غير مرضي انه لو اعتبر تلك الكسرة مع كونها للياء لزم توارد العلتين المستقلتين اصطلاحا على معلول واحد هو ادخال وان المقتضي لاعراب الجر امر حادث فلا بد ان يحدث علامة عند حدوثه ليدل عليه فلا يناسب ان يعتبر ما كان موجودا قبل حدوثه علامة له فان قلت فكيف جعل علامتي التثنية والجمع الموجودين قبل حدوث المعنى المقتضي اعرابا دالا على المعنى المقتضي بعد حدوثه قلت خصوص الالف والياء في المثنى والواو والياء في المجموع اعراب فهي حادث حدوث المعنى المقتضي وما هو علامة التثنية والجمع مقدم على مقتضى الاعراب واحد منهما لا على التعيين مع النون فتأمل قوله يعني كون الاعراب اه اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التعميم لم يظهر في عصا وفائدته رد من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر او ان المضاف الى ياء المتكلم اعم من ان يكون مقصورا او ناقصا او صحيحا او الى حسن المقابلة بمثالي الاعراب المستقل فان كلا منهما مقيد ويمكن ان يبين وجه الاطلاق في كليهما بان يراد بعصا مطلقا ما كان الفه ملفوظا وما كان الفه محذوفا وما كان ياؤه مذكورا وبغلامي وما كان ياؤه محذوفا عصمه الله

الكسرة الملايمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكلية قوله ان قلت لم لا يجوز اه اي ما ذكرتم يدل على انها ليست كسرة اعراب يعني لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لمجرد الملايمة للياء وبعد دخول العامل له للملايمة وحركة الاعراب ايضا كما يجعل الالف والواو والياء في المثنى والجمع لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حرف الاعراب ايضا قوله وكما يستحيل توارده لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ في زمان واحد من جهة واحدة ولكفاية كل واحدة منهما في وجود الاثر الحقيقي او الاصطلاحي قوله ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه فان الياء والعامل كل واحد منهما مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحا وان كان المؤثر حقيقة بلفظ المتكلم قوله دون صورة التثنية او الجمع لان المؤثر في كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه في الحقيقة يفيد احدهما للاثر وجود اعتباريا اصطلاحيا والاخر وجودا حقيقيا مثلا قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدالة على معنى التثنية والجمع والحاقها والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافية قوله مستند الى العامل اذ به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب قوله الى قصد المتكلم فان المتكلم قصد بايرادها الدلالة على المعنى المذكور قوله وقت مرفوعيته او مجروريته على ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول قوله او وقت رفع العامل اه على تقدير كونه رفعا وجرا مصدر المعلوم قوله و لك ان يجعل مصدر اي مفعولا مطلقا للاشتغال المقدر اي كاشتغال فاعل اشتغال رفع او جر قوله او حالا مما اضيف اه اعني قاض لكونه فاعلا للاشتغال المقدر قوله الى غير ذلك من الاحتمالات احدها ان يكون حالا من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التشبيه والتقدير او الاشتغال المفهوم مما تقدم وذلك على تقدير كون قوله كقاض خبر مبتدا محذوف وثانيها ان يكون حالا من قوله كقاض

قوله غير مختص ببعضها يختص بالاعراب بالحركة وهذا لا يتم على مذهب من جوز الحكاية في التثنية والجمع كما قيل في لغة دعني من تمرتان فانه متعذر مع ان اعرابه بالحرف وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا في المحكي نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا متعذر الاعراب لاشتغال محله بحركة الحكاية ومنه الحكاية في لغة اهل الحجاز ومختصة بالاعلام
مقدر الاعراب نسخة ظ

واما قولهم في الاحوال الثلث فهو معرب بالحركة تقديرا داخل في باب غلامي كما ان اخواته وهي اخي وابي وحمي كذلك وان ذهب السيد السند الى احتمال كون اعرابه بالواو تقديرا حال الرفع وبالياء لفظا حال النصب والجر على قياس مسلمي
طاشكندي

وذلك على تقدير ان يكون الكاف اسمية بدلا او بيانا لما في قوله فيما اشتغل والعامل فيه عامل الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفا لذلك العامل قوله مرفوعا او منصوبا يحتمل ان يكون المعنى حال كونه مرفوعا بان يكون خبر المبتدأ محذوف وان يكون منصوبا بان يكون المصدر محذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال كونه كقاض مرفوعا او منصوبا على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامي مطلقا مع انه اخصر قلت فائدته ما اشار اليه الشارح بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة اه وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين اشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامي فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخولا حرف واحد قوله لم يحتج ايضا اي كما لم يحتج الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدرك لكونه تصريحا لما علم ضمنا من ذكر التمثيل بخلاف الاول قوله ونحوها اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير قوله قال الفاضل الهندي اه حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمي في جعل اعراب احدهما متعذرا واعراب الآخر مستثقلا قوله متعذر لامتناع التلفظ بالواو بعد انقلابه ياء قوله وقبله اي قبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا ان التلفظ بالحركة ثقيل قوله لكن المؤثر في التقدير فالمعتبر في عصا حاله بعد الاعلال وفي مسلمي حاله قبل الاعلال قوله لان اعرابه بالواو اي لان اعراب مسلمي بالواو وتقدر ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو تقدير الواو فالاستثقال صار موجبا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف وذا ليس تقدير الحركة بل وقع تقدير الحركة بعد الابدال لامتناع الالف عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون التعذر موجبا للتقدير في عصا قوله لا الاسكان اه اي ليس ثقل الاعراب في عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا للاستثقال

الا انه يجب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيلا قوله كما في عصا فانه بعد الاعلال متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود صح

قوله وكسر ما قبل الياء فيه ان ضم ما قبل الياء في حالتي الضم نقل الى الواو المبدلة لسلامة الواو والكسرة لمناسبة الياء فاذا كان حالة الرفع فرأيت بالضم لان اصله مسلمون واذا كان حالة النصب فرأيت بالكسر لان اصله مسلمين والقاعدة مضبوطة والكلمات محمولة بالقاعدة وكان فيكم الذي في نحو جاء قبل الياء بمنزلة حي بالكسر اصله مرمويٌ فهو سهو من القاعدة لان مثل هذا الواو ليس علامة بخلافه فانه علامة لا تحذف العلامة الا بقرينة مثبتة بالعلامة والضم هي القرينة وتبديل العلامة في مثل هذا مقيس على حذف العلامة ومن اراد الاطلاع على حقيقته فليتتبع القاعدة وظهور الضمة فيما قبله وكونه علامة للواو ليس بحاجة من التقديري ما دام الواو لم يتلفظ للاستثقال عرس الدين

قوله وقد يكون الاعراب اه اقول اي يكون امثلته هذه داخلة في علة التقدير هو الاستثقال في التلفظ وان كان ممكنا في اللفظ حاشية عرس الدين
قوله جاء في ابو القوم الظاهر ان تقدير الاعراب هنا للتعذر فيهدم بناء شرحي قول المص ونحو مسلمي فاضل امير

قوله وقد يكون الاعراب تقديرا اه انما لم يختص بعد ذلك لان الحق ان المستثقل مطلقا لا يختص بجميع الاحوال كالمتعذر وذلك حاصل في لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واعلم انه لا شك في تقدير الاعراب حالة الوقف في نحو جاء في زيد ولا تعذر ولا استثقال حيث ظهور الحركة ليس بثقيل فضلا عن تعذره
طاشكندي

للاستثقال كما في قاض فان استثقال الضمة والكسرة على الياء يوجب اسكانها وهو تقدير الحركة فان الاعراب فيه تقديري للاستثقال وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاض لان بعد الاعلال محل الاعراب في عصا هو الواو وغير باق فاعرابه متعذر وفي قاض محل الاعراب هو الياء باق الا انه لضعفه يثقل التلفظ بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمي لبقاء الواو فيهما وعدم بقائه قبل الاعلال وبعد الاعلال فمن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يات بشيء قوله فيما اذا كان اعرابه بالحرف اه متعلق بيكون بعد تقييده بقوله في الاحوال الثلث او بعضها اي يكون الاعراب بالحرف تقديريا في اسم كان او سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى او مجموعا فانه اذا لاقى مدة آخره ساكن بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب تقديريا اما في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم او في بعض الاحوال كما في المثنى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في آخره مدة كالمثنى حالتي النصب والجر فانه تحرك تلك المدة بحركة موافقة لها ولا تحذف لعدم الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا قوله لئلا ينتقض اه فانه معرب بالحرف ولاقى آخره ساكن بعده مع ان اعرابه لفظي فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة قوله وهذا انما لم يعده المص اي لم يعد المص هذا الموضع في مواضع الاعراب التقديري مع انه في صدد ضبط مواضع الاعراب التقديري واللفظي ليعرف به من لم يتتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعددة من المتعذر والمستثقل اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديريا
بر
فمن قال ان ليس المراد ها الحصر بل مجرد التمثيل فلا يأتي بوجه وموضع آخر للاعراب التقديري وان الضمير في قوله واللفظي فيما عداه راجع الى ما الموصولة ويجوز افراد الضمير الراجع الى الاسمين المعطوفين بكلمة او اي اللفظي فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يات بشيء لانه حينئذ لا ينضبط مواضع الاعراب التقديري ما لم ينضبط

مواضع المتعذر والمستثقل فلو لم يبين الملحق من الامثلة حصر المواضع يفوت
غرض المص من هذا الكلام ولذا رجع الشارح ضمير فيما عداه الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور
فتدبر والله الموفق قوله لا باعتبار عارض وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار
عارض التقاء الساكنين قوله وكان الياء في مثل غلامى اه اشارة الى دفع ما يرد من
غلامى ومسلمى من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملاقاة يا الكلمة فلا يصح
انه بعد وبيان الاعراب التقديرى للاسم فى ذاته ووجه الدفع ظ قوله لشدة
الامتزاج لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلالا بخلاف ما نحن فيه فان كلا
منهما كلمة مستقلة قوله ان قلت فلم لم يعده اه اذا كان اليا لشدة الامتزاج
كالجزء من الكلمة فلم لم يعده المص فى حالة الرفع فى مواضع التقديرى المستثقل فان
اصله قوى قلبت الواو يا وادغمت اليا فى اليا فصار الاعراب حال الرفع بعد
القلب تقديريا كما فى مسلمى بخلاف النصب والجر قوله بطل قوله اه لان الضمير راجع
الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور لما عرفت فيدخل فيما عدا الامثلة لانه
ليس مقصورا ولا اسما معربا بالحركة مضافا الى يا المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو
والنون مضافا الى يا المتكلم قوله اجيب عنه بان جعله داخلا فى باب غلامى اه يعنى
ان فى الاضافة الى يا المتكلم معرب بالحركات التقديرية كما ان اخى وابى وحمى و
هنى وفى كذلك فهو داخل فى غلامى فكان اصله فوى نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم
ادغمت فلما اشتغل ما قبل اليا بالكسرة جعل اعرابه فى الاحوال الثلث تقديريا
وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديريا وحالتى النصب والجر لفظيا قوله
نعم بقى الاشكال اه فان مذهبهم فى العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق فيقولون
فى استعلام من يقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من زيد ومن
زيدا ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بالحركات المحكية قوله
اذا جوز الحركة فيه ومنه قول من قال دعنى من تمرتان فى جواب من قال ها تان تمرتان
تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف الحكية مانعة للانحصار ولمثل ما سبق تأمل

بنا ويرد

قوله يعنى فيما عدا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور فاعتبر بعض المحققين التعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او ويجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه فى الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله مما تعذر فيه اه يعنى ان ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمى الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الصور الاربعة والامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب فى بعض مما عدا المواد المذكورة تقديرى ايضا كما ذكر فكيف قوله واللفظى فيما عداه اه تأمل عصمه الله

من ظهور الاعراب الى اللفظى فيكون تمرتان بالتقدير قوله وذلك اى العدول للاختصار

قوله عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه اعلم ان الاسم المعرب اذا لم ينحصر فى المنصرف وغير المنصرف كما هو رأى الجمهور لا يصح تعريف احدهما واحالة معرفة الاخر عليه فان الجمهور عرفوا المنصرف بما يقبل التنوين والحركات الثلث وغير المنصرف بما يقبل الضم والفتح ولم يقبل الكسر والتنوين وانما يفتح فى موضع الكسر فالمعرب بالحرف والمعرب بالضم والكسر واسطة عندهم فلا يعلم من تعريف احدهما تعريف الاخر واما على رأى المص فالمقسم المعرب بالحركة وهو منحصر فيما كان فيه علتان او واحدة وهو غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف وقيل مطلق الاسم المعرب سواء كان بالحركات او بالحرف منحصر عنده فيما كان فيه علتان او واحدة وهو غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف ولكن لا يظهر اثر الصرف فى بعض انواعه فعلى التقديرين يجوز تعريف احدهما واحالة الاخر بالمقايسة كما فعله المص عصمه الله

نابت قوله لاستلزامه اى تعريف النحاة قوله فيما هو الملحق من التعريف فان الملحق
من تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرف من لم يتبع لغة العرب فيجرى عليه حكمه من عدم
دخول الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف به لزم ان يعرف اولا
عدم دخول الجر والتنوين فيلزم تقدم الشئ على نفسه قوله وعدم انحصار المعرب
عطف على قوله توقف الشئ على نفسه اى لاستلزام تعريف النحاة عدم انحصار
المعرب فى المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهى الاسماء الستة
والمثنى وما الحق به والجمع السالم وما الحق به عن القسمين اما عن المنصرف فلعدم
كونه معربا بالحركات الثلث واما عن غير المنصرف فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلا
لانه يخرج عن القسمين ما اعرب بالضمة والكسرة ايضا قوله من الصرف وهو
الفضل والزيادة كتب المحشى فى الحاشية يقال لهذا على هذا الدرهم صرف اى فضل و
فى الحديث من طلب صرف الحديث وهو ترتبه بالزيادة انتهى فى النهاية فى
حديث الى ادريس الاطولانى من طلب صرف الحديث يبتغى به اقبال وجوه الناس
اليه اراد بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما
ذكره وذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالطه من الكذب وقيل
من الانصراف فى جهات الحركات وقيل من الصرف والصريف وهو اللبن الذى لانه
خلص عن شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل
كذا فى شرح التسهيل قوله اعنى علامته اى علامة المنصرف وهى تنوين التمكن
قوله ولذا يقال له الامكن لزيادة تمكنه وقوته فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل
ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين قوله لان غير الاكتساب اه اذا كان المضاف اليه
ضد واحد كما فى عليك بالحركة غير السكون يتعرف بالاضافة وهنا كذلك وفيه انه ليس المنصرف
ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يتعرف غير بالاضافة قوله وهو مفهوم محصل
اى معين لا ابهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهما بابهام الغير قوله لانه
اسم جنس فى اسم يصدق على كثيرين فى حكم النكرة فيه انه انما يكون فى حكم النكرة

سى ٤

قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف اما بمعنى التحويل والتغيير فيه عن حالته الاصلية اكثر بسبب قبوله الحركات الثلث والتنوين منصرفا وما ليس كذلك غير المنصرف لانه لم ينصرف بالنسبة الى القسم الاول فسمى غير المنصرف واما بمعنى الزيادة فسمى المشتمل على زيادة الجر والتنوين منصرفا عصمه الله

موقوفة على الارادة فهو قوله بط فظهر ان الدلالة على امر لا تنافي الدلالة على امر آخر انما تنافي لو كانت الدلالة
موقوفة على الارادة لان ارادة امر لا تجامع ارادة امر آخر اذ من المعلوم امتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من
معنى واحد في زمان واحد واين التوقف وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة وقد
زعم بعض ان الدلالة متأخرة عن الفهم اذ هو متحقق في ضمن تذكر الوضع والدلالة متأخرة عنه اذ هي تتسبب
عنه فلا بد للدلالة من امر آخر هو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ وفيه ان دليله يقتضي ان
يكون الدلالة غير العلم بالمعنى بل امر آخر هو الالتفات ولا يقتضي ان يكون الالتفات من هذه الحيثية وذلك ظاهر

طاشكندي

قوله وخرج عنه المضارع الظاهر ان هذا القول معطوف على قوله خرج عنه الافعال المنسلخة او على قوله
فدخل فيه اسماء الافعال والمعطوف على التقديرين متفرع على قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول مع ان المعطوف لا يتفرع عليه اذ لا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع الاول في الدلالة على الزمان
الواحد من الزمانين فلا يخفى ما في هذا العطف فما فتأمل عصمة الله قوله على زمانين معينين
اقول يعني من شأنه ان ايراد كلا المعنيين ظاهر مشكل اقول يعني ان المضارع لا يدل على المعنيين الا بحسب اشتراكه
من حيث الاستعمال فبهذا الاشتراك قابل بارادة دلالته بهما وحق الاداء في المقام ان يقول بدلالته بهما ولا يورد بمثله
لان التحقيق في الاشتراك ان يكون قابل الاستعمال بهما بمنع الجمع فالمص ارتكب به لا يجر ان كلام الشيخ في التقديم المورد فافهم قوله
في ضمنها لا المراد منه الدلالة باحدهما بالتضمن كما هو المتبادر لان الدلالة باحدهما بدون الآخر مطابقة والا فان كان الدلالة
بهما معا لجاز ارادتهما معا دفعة واحدة يعني نفسهما والا امتنع اجتماع زمانين نقيضين بل الضمن في اطلاق الاشتراك

من الحاشية المنسوبة الى عرس الدين

قوله فيدل على واحد معين في ضمنها ظاهر سياق كلامه انه لا احتياج في ادخال المضارع الى اعتبار اصل الوضع والظ
من سياق كلام الرضي انه باعتباره خرج الافعال المنسلخة عن الزمان لانه قال ويدخل المضارع ان قلنا باشتراكه في الحال
والاستقبال لان اللفظ المشترك في المعنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة
معينا انتهى وفي قوله باشتراكه في الحال اه ركاكة والاشد عبارة الشيخ بين الحال من الحاشية المسودة
قوله واين الدلالة من الارادة هذا صحيح على ما هو المشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه ولا يراد شيء
منها الا مع القرينة واما على ما نقل عن الشيخ الرئيس من ان الارادة شرط الدلالة فالدلالة ح موقوفة على الارادة
التي هي موقوفة على القرينة عصمة الله قوله واين الدلالة اه يعني ان بينهما فرقا فان الدلالة فهم
المعنى من اللفظ سواء كان مرادا او لا بخلاف الارادة فان معناها كون المعنى مرادا ومقصودا من اللفظ كلفظ العين المشترك
اذا اريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد واحد معين منها وجيه الدين قوله ليفيد زيادة معرفة
به يعني ان تحديد الاسم يفيد المعرفة وبيان الخواص يفيد زيادتها فكانه من تتمته فايراد الخواص بين التعريف والتقسيم ليس من قبيل
الفصل بالاجنبي ولك ان تقول انما فصل لعدم اختصاص الخواص باحد القسمين طاشكندي قوله ليفيد زيادة
معرفة به لمن فهم الحد المذكور ومن لم يفهمه لصعوبته كما علم من التحقيقات والتدقيقات السابقة فيفيد له معرفة الاسم وانما لم
يشر اليه لان دعوى المص فهم قارئي كتابه اياه ولولا ذلك لما احتاج به في ان الشيء كلامه على وفقه ومن قال يمكن ان
يقال هذه احكام مشتركة بين المعرب والمبني قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل شركه مع ما ذكر في الاختصاص فقد
ابعد فان ذكره بعنوان كونها خاصة وذكر الجر الغير المشترك والتنوين يأبى عنه كل الاباء من الحاشية المسودة قوله
ليفيد زيادة معرفة اي ليفيد بعض الخواص او ذكره معرفة الاسم او ليفيد المص زيادة معرفة الاسم بسبب ذكر بعض الخواص وذلك
لان خاصة الشيء يكون سبب معرفة ذلك الشيء بامتيازه عما عداه ويمكن ان يقال لما كان تأليف هذا الكتاب للمبتدئين
ووقع في تعريف الاسم خفاء بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه بحيث يكاد ان لا يستقل فهم كثير من المخاطبين اراد ان
يذكر ما يفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اضداده بعد تعريفه حتى يحصل معرفته بالخاصة لمن لم يعرفه بحده ولم يبق احد
من شارحي هذا الكتاب خاليا عن معرفة الاسم في الجملة وقال بعض المحققين ولك ان تقول هذه احكام الى قوله في
الاختصاص وفيه ان اكثر ما ذكره من الخواص الخمسة مختص بالمعرب فان اللام والتنوين ايضا كالجر مختصان بالمعرب فذكر
هذه الخمسة من الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار اثنين منها من تلك الاحوال بعيد قوله منها بصيغة
جمع الكثرة على كثرتها قيل عدد هذه تنتهي الى قريب من ثلاثين عصمة الله

قوله لان جميعها اما منقولة عن المصادر يعني ان جميعها لايخ عن ان يكون بعضها منقولة عن المصادر وبعضها
منقولة عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء وقوله منقولة عن المصادر معناه انه
في الاصل مصادر موضوعة لمعنى مصدري نقل الى معنى الفعل وهذا المعنى متبادر من تلك العبارة من غير مسامحة
كما قيل عصمة الله قوله اما منقولة الكلمة اما منقولة او مرتجلة فالمنقول ما يكون قبل وضعه بالمعنى العلمية
موضوعا لمعنى آخر فهو منقول عن معناه الاول الى معناه الثاني والمرتجل ما لا يكون كذلك قوله عن المصادر الاصلية
اراد بالمصدر الاصلي ما يكون مصدرا في اصل وضعه كرويد فانه تصغير رود وهو مصدر راد وبغير الاصلي ما لم يكن مصدرا
في اصل وضعه بل نقل اليه مثل صه فانه ليس في اصل وضعه مصدرا بل اسم صوت ثم نقل الى معنى المصدر ثم نقل
منه الى معنى الفعل من الحاشية المسودة قوله اما منقولة يعني منقولة معانيها عن معاني المصادر لان
المراد ههنا نقل لفظ عن معنى الى معنى آخر لا عن لفظ الى لفظ آخر وقوله او عن المصادر اه يعني او عن معانيها ويريد بان
صه كان في الاصل صوتا كويه ثم استعمل بمعنى السكت او سكوت ثم نقل الى معنى اسكت من تنوير ضيائية
قوله سواء كان النقل فيه صريحا بان ثبت استعماله في المعنى المصدري اولا ثم نقل نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا قيل هو
مصغر ارواد مصدر أرود بمعنى ارفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف واستعمل له ورد رويدا بمعنى ارفق رفقا صغيرا
قليلا عصمة الله قوله سواء كان النقل فيه صريحا اراد بالصريح ما لا شبهة في انه منقول لاستعماله في معنى المصدر
وبغير الصريح ما فيه نوع شبهة اذ لم يستعمل هيهات بمعنى المصدر اصلا وانما حكم بنقله لان الدليل قام على مطلق النقل فالنقل
عن المصدر اشبه واولى للمناسبة بينهما وزنا ومعنى وليلحق باخواتها وهذا هو التحقيق واما ظاهر ما ذكره الشارح فيشعر بان مجرد
اتحاد الوزن موجب للنقل وليس كذلك بل بانضمام ما ذكرنا من الحاشية المسودة قوله فانه قد يستعمل مصدرا
بمعنى ارواد مضافا كقولك رويد زيد وسمع عن بعض العرب رويد نفسه جعل مصدرا كضرب الرقاب والارواد بمعنى
الامهال فاضل امير قوله او غير صريح بان لم يثبت استعماله مصدرا لانه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات
على وزن قوقاة كتب في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاة على فعللة وفعلالا انتهى عصمة الله
قوله او غير صريح والمراد بكون النقل عن المصدر الغير الصريح هو النقل الذي كان المنقول غير مستعمل مصدرا لكن كان
على وزن مصدر فيكون مصدريته حكمية قوله او عن المصادر التي كانت في الاصل اه اي او لان جميع اسماء الافعال
باعتبار البعض منقولة عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فتأنيث الضمير باعتبار المضاف اليه لا يقال يفهم
من هذه العبارة كون اللفظ منقولا عنه وهو غير جائز لانا نقول اجرى صفة المعنى على اللفظ مجازا فلفظ صه في
الاصل من اسماء الاصوات ثم وضع للمعنى المصدري وهو السكوت ثم نقل عنه الى معنى اسكت ظهيرية
قوله او عن الظرف لو قال او عن الظرف مع ما اضيف اليه لكان اولى لان المعنى الاول لامامك ودونك لم يكن الا مع الاضافة
لا بمعنى المضاف فقط وقوله او الجار والمجرور وفي بعض النسخ او عن الجار والمجرور وهو اولى اذ هو اشارة الى مثل
عليك وهو قسم آخر من الاقسام عصمة الله قوله او عن الظرف او عن الجار والمجرور فيه بحث لان
الجار والمجرور ليس كلمة لانه مركب فلا يكون اسم الفعل المنقول منه اسما اذ ليس بحسب اصل الوضع كلمة دالة على معنى
غير مقترن ولا يمكن التفصي الا بان يلتزم ان جميع اسماء الافعال ليست اسماء حقيقة وانما قيل لبعضها اسم الفعل تغليبا
وتسامحا وعلى هذا كان الاولى للشارح ان لا يذكر المنقول عن الجار والمجرور ههنا من الحاشية المسودة
قوله نحو امامك زيدا امامك ظرف مكان له معنيان احدهما ان يكون معناه احذر مما يوذيك من بين يديك وثانيهما
ان معناه تقدم فاضل امير قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان ودخل فيه اسماء الفاعل والمفعول العاملان
لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلولها العارض بواسطة القرينة لا مدلولها
وضعا قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة اي بحسب اصل الوضع المفهوم من شرح المفصل انه لم يثبت وضع عسى للزمان
لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقي او التقديري و
هي مسئلة مهمة عيسى الصفوي قوله وخرج عنه المضارع ايضا الظاهر انه عطف على خرج عنه او
دخل فيه ولا يخفى انه لا مدخل للوضع الاول في خروجه فلا بد ان يجعل الواو ابتدائية او اعتراضية وفيه ثلثة مذاهب الاول
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والثاني عكسه والثالث وعلى المذهبين الاولين لا شك في خروجه وقوله
على تقدير الاشتراك اشارة اليه وتوضيح ما ذكره هو ان اللفظ اذا وضع لمعان متعددة تفاهم منه تلك المعاني اذا اطلق
اطلاقا صحيحا على تقدير العلم بالوضع لها سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا لمن تاكر الدلالة موقوفة

وانما قيد الكلام بالموجب احترازا عن المبنيات التي فيها علتان قوله مؤثرتان باجتماعهما هذا القيد اشارة الى ان مثل حبلى ومصابيح خارج عن هذا الجزء من التعريف داخل في الجزء الاخر منه وقوله او واحدة منها تقوم مقامهما لانهما وان كان فيهما علتان لكن المؤثر العلة الواحدة وهي التانيث في الاول والجمعية في الثاني لا العلمية ولذا لو نكرا لم ينصرفا ايضا عصمة الله
قوله باجتماعهما اي بسبب او باستعانة اجتماعهما والاولى ان يكون للاستعانة فاضل امير

واعلم ان علميتها تقديرية لضرورة الاحكام فان اسامة مثلا لم يدخله الكسر والتنوين وليس ذلك الا لمنع الصرف وليس فيه الا التانيث فقدر فيه انه علم للحقيقة لتوجد فيه علتان كذا قالوا وفيه انه قال المرتضى الشريف قدس سره ان اسماء العلوم مثل النحو والفقه وعلم النحو وعلم المنطق وامثالها اعلام جنسية ولا ضرورة تدعوا اليه تامل كازرونى

اذ اريد فرد من افراده واما اذا اريد به المفهوم في ضمن اي فرد فليلاحظ قوله لا علم جنس بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع قوله لانه اي علم الجنس ضروري حيث وجد بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه احكام المعرفة ولا تعريف فيها فقدروه انه علم لذلك المفهوم الكلي قوله والقول بانه خبراه اي القول بان غير المنصرف فيجعلها الموصولة مقدم عليه قوله عارض غير طبيعي احترز بغير طبيعي عن العارض الطبيعي كالصحة للانسان ويقول يستدعي حالة مما لا يستدعي حالة وتغيرا اصلا كصغر الرجل ومما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من دواء حفظا للصحة قوله ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير آخر الكلمة هو اللفظ لا المتكلم قوله بل بمعنى ما ينبغي اه لم يقل ما يختاره المتكلم لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب قوله فعلى هذا يجوز اه لان كلا منهما ليس مما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول الحكم اعني عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشارح تؤثران باجتماعهما قوله لكن صريح كلام المص ان المراد بالسبب العلة حيث قال مؤثر في اختيار الحكم قوله ويمنع ذلك اي كون الاطلاق على كل واحد حقيقة قوله سمي السبب يكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة ولا يخفى ان هذا الوجه الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو انه تسمى العلة قوله لزيادة الاختصاص لهما او اللام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوي في جانب الاسمية وضعف مشابهته للفعل في الفرعيتين قوله ان قلت يتوجه النقض اه يقال النقض بما ذكره مبني على ان المراد بالشرائط في قوله باستجماع شرائطها الشرائط المذكورة في باب العدل والافيمكن ان يقال لا نم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة او التناسب لان من جملتها انتفاء التناسب والضرورة قوله لصدق التعريف لوجود العلتين فيه العلمية والتانيث مع شرائطها قوله لما سيجيء في تحقيق قوله اه من ان المراد بعد رفعه جعله في حكم المنصرف والمعنى اللغوي والضمير يرجع للحكم واطلق الصرف عليه بناء على تعريف القدماء

قوله اي اسم موجب فيه علتان فخرج عنه نحو طهار وحضار لان فيهما علتين لكنهما مبنيان والمراد بالعلة في اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم الموجب للشيء فيظهر ان اطلاق العلة على كل واحد من العلل بطريق المجاز اذ تحقق واحد منها كما ينبغي ان يختار المتكلم اياه دون وهي التعريف وخرج عنه مثل زيد علما لان فيه علة علم لان فيه التانيث والصفة لكن مثل قائمة غير لعدم العلمية ومثل قائم اذا جعل علما لان فيه صفة وعلمية لكنهما لتضادهما لا يجتمعان فلا يؤثران وقوله باجتماعهما اشارة اليه وقوله باستجماع شرائطها اشارة الى الاول وقوله اثر يجيء بعده مفعول لقوله يؤثران وهو الكسر والتنوين وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالتاثير اما وجوب التاثير فيشكل بالمذكر غير منصرف لان تاثير العلتين اعني التانيث والعلمية غير واجب واما الاعم فيشكل بالمنصرف فا واما ثانيا فلان اعتبار تاثير العلتين في الاثر المذكور في مفهوم غير المنصرف يوجب الدور واما ثالثا فلان ما يضاف وما دخل عليه اللام والتنوين او الكسر لضرورة او التناسب غير منصرف عند المص ولا يصدق التعريف عليه لعدم التاثير المذكور واما رابعا فلانه لا يصدق التعريف على لفظ اشياء فانه لا ينصرف بلا علة كما هو المشهور وقد يجاب عن الاسولة كلها بارتكاب تكلفات لا ينبغي ان يلتفت اليها ط سعدي

معنى العلة والسبب عند عرف النحاة

القدماء لغير المنصرف هو ما لا يدخله الكسر والتنوين قوله وعن الثاني بان يمنع اي المص وجود السببين بشرائطهما في مسلمات لان التانيث المؤثر في منع الصرف اما التانيث اللفظي او التقديري ولا يوجد شيء منهما في مسلمات اما اللفظي فلان التاء لو لالته على الجمعية ليست خالصة للتانيث واما التقديري فلان وجود التاء فيه يمنع عن تقدير تاء اخرى فهو كتاء بنت واخت حال كونهما علمين فانهما منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو ليست للتانيث او لوجودها في اللفظ يمتنع تقدير اخرى وحاصل هذا الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهذا اختيار الزمخشري قوله او يقول اه عطف على ان يمنع اه بان يقول المص سلمنا صدق التعريف عليه لكن لا نم انه منصرف وقولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة بتنوين الجمع المذكر السالم والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل يكون في حال النصب ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرفين انما الممنوع تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوع لانه لو منع منه الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة في حال النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكر السالم النصب تابعا للجر فلزم مخالفة الفرع للاصل قوله وان قد جوز اه عطف على ان يمنع اي اجيب بان يحذف المص الكسرة والتنوين عن مسلمات ويقول لا نم دخول الكسر والتنوين على حال العلمية كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار بدون الكسر والتنوين قوله حتى يلزم اه غاية للمنفي لا للنفي قوله والمص استقرأ في تتبع الاسماء الغير المنصرفة فلم يجد فيها غير العلل التسع المذكورة قوله او من تسع علل على حذف الصفة على ما قاله الرضي اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون ان تميز العدد في اي درجة كان بصفة لان الموضوع من التمييز التخفيف وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل وقال في بحث النعت اذ ربما يؤنث الصفة ولم تذكر للعلم بها

قوله باستجماع شرائطها فيه بحث لانه يتوهم ان مجرد اجتماع العلتين كاف في التاثير مع انه لم يكن منه نوع وانه غير منصرف مع انه منصرف عصمة الله

معدوم ح

والتصويب النزول اى بعد اجتماع العلتين لايزول حكم المنصرف ويجوز ان يكون التصويب من الصواب اى لم يكن الصرف حين اجتماعهما صوابا عصمة الله قوله علم او وصف البيت اى الصفية والتعريف والجمعية فان الوصف و المعرفة والجمع لم يكن الا الفاظا مخصوصة فليس من النسبة فى شىء وثم للترتيب الذكرى دون الرتبى كما ظن العصام وقوله والنون زائدة من قبلها الف اى زيادة الالف ثم النون فى الآخر فان اللام للعهد فيفيد الاخرية وزائدة حال من النون لانه فاعل النسبة وضميره للنون فاعل له لفظى كما ان الالف فاعل له معنوى فزائدة من قبيل صنعة التجاذب المورثة للكلام حسنا فاندفع ما ظنوا

بما انتهى لا على حذف المضاف اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه
وتعويض التنوين منه مختص بلفظ كل وبعض واذ واذا على ما صرح به فى الرضى
قوله والاول انه الخ قوله لتعيين حذف الموصوف فيه قوله وبما نے اول البيت الخ
لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة للعلل قوله فالصرف تصويب
كلمة ما نافية فى التاج التصويب بنشيب فرود اوردن وكسى را دره
كارى بصواب نسبت كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل التصويب
النزول فوهم قوله لان ثبوت العلة اه وما قيل ان كلمة ثم يستعار للتراخى
فى الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى
رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة توهم
لانه انما يصح ذلك لو كان الجميع اعلى مرتبة باعتبار الحكم المنسوب اليهما اعنى كونه
واحدا من التسع وليس كذلك قوله فيه مساهلة بجعل جزء العلة شرطا لها قوله
او صفة موصوف محذوف اه والتقدير والنون الخ نونا زائدا قوله لان
اللام للعهد الذهنى وهو فى حكم النكرة لاشتراكهما فى الدلالة على فرد غير معين
فيجوز اجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها قوله زيدت اه اللام للعهد الذهنى
عند النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام واما عند علماء المعانى فهى لام
الجنس ومع قرينة البعضية فى حكم النكرة قوله والجملة معترضة بين الخبر اعنى
النون وبين متعلقها اعنى من قبلها لبيان حالها اعنا مبنا على صفة الزيادة فانها
مدار منع الصرف قوله والعامل هو المنوى اه فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال
الشارح اذ المعنى وهو لم يقل اذ التقدير قوله وقيل يجعل ان يكون عاملها اه اى اعرف
النون من موانع الصرف حال كونها زائدة وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة
غير مستقيم انما المستقيم تقييد النون بها وكذلك قوله تعالى والارض جميعا قبضته و
لذا قال المحشى قيل الفرق بين اه المنع من هذا الوجه بيان فائدة التقييد بقوله
والظرف متعلقا بالزيادة يعنى انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الوقت

المورثة

انه لم يدل على زيادة الالف وفيه دلالة على ان المختار عند المصنف تأثيرهما لوصف الزيادة كما قال الكوفية دون مشابهتها لالفى التأنيث كما قال البصرية ولذا اختار بيتى ابن الانبارى الكوفى وقوله وهذا القول تقريب اى اختيارهم التسع يوجب ان يقال فى حقهم حياكم الله تعالى فى القاموس التقريب ان يقال حياكم الله وصدر البيتين موانع الصرف الخ قوله تصويب اى نسبة الى الصواب وقوله شتان ولو حكما فيشمل نحو حبلى ومساجد فلم يكن قاصرا كما ظن من الحاشية الواقعة على الشواهد

اى النون التى هى زائدة او صفة النون بحرف الموصول او نصب بانه حال نحو كونه

المراد من التقدم المفهوم من قبلها التقدم المكانى عصمة الله

لان النكرة المحضة لا بد لها من الموفقة كما ذكرنا

قال ثم جمع ثم تركيب
اقول فى تخصيص ايراد ثم من العلل التسع بالجمع والتركيب مناسبة معنى لما فيهما من التراخى فى الوضع وكذلك لفظ ثم فى انه موضوع للتراخى فى الرتبة ثم كلام الشارح ان ثم لمجرد المحافظة على الوزن غير مانع بالمناسبة التى فيها وفى ثم كما لا يخفى غرس الدين

ولا يبعد ان يجعل لام الموصوف عاملا فى الحال لما فيه من معنى الاشارة ليتخى تأمل

قوله ولا يخفى انه لا يفهم اه يمكن ان يقال لا يلزم فى بيان اتصاف الالف بالزيادة بعد اتصاف النون بالزيادة لان الاتصاف الشايع شاهد باتصاف الالف بها لان الالف والنون معا علة واحدة فقيد الزيادة باحدهما قيد الآخر فلذلك التحقيق اكتفى سائر الشارحين بالتوجيهين يعنى لم يمنعوه ولكن لما كان توسعا فى اللفظ استحسن الشارح ان يعم اللفظ بهما غرس الدين
قوله من هذا التوجيه ولو قال من هذين التوجيهين لكان اولى ظهيرية

ده

قوله ولا يخفى انه لا يفهم اه هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف من افعال العموم واما اذا قدر ما يدل على الزيادة كقولنا مزيدة او زيد فيفهم زيادة الالف بلا اشتباه ولم يلتفت الى هذا التوجيه لان الشائع عندهم تقدير متعلق الظرف بلا قرينة واضحة من افعال العموم ولا يخفى انه كما لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه علية النون فقط مع ان العلة مجموعهما وكذا لا يفهم هذا من التوجيه الثانى ايضا فتأمل عصمة الله
قوله ولو جعل الالف فاعلا اه فيه ان زيادة الالف قبل النون لا تدل على زيادة النون فضلا عن ان يكون الالف زائدة قبلها نعم يدل لو قيل قبل زيادة النون واين هذا القول طاشكندى

الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله
ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد اعنى الفا لاستتره فيه فانه على الاول يصير المعنى
والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكهما بالزيادة مع
تقدم الالف عليها بالذكر وعلى الثانى حال كون الالف موصوفا بالزيادة كائنا
قبلها فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة النون والمص
زيادتهما فلذا جعل الشارح الظرف لغوا قوله او لنفس الزائد اى ظرفا مستقرا
حالا من الزائد اعنى الالف قوله من فسر التقريب اه لما كان تفسير التقريب اى جعل
الشىء قريبا بالاقرب اى الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب اللفظ وجهه المحشى
بان معنى الاقربية اما مفهوم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على ذات
اتصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين الذات فيفيد ان
هذا القول كامل فى القرب وهو معنى الاقرب فى صيغة التفعيل بمعنى اصل
الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فان كثرة
القرب هو الاقربية قوله وفيه انه اذا كان متعديا اه نحو غلقت الابواب
قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجىء التكثير فى نفس الفعل نحو جولت وطوفت
والتكثير فى الفاعل نحو موتت المال واما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى الكثرة
جراحته وقطاعاته فهو ايضا تكثير المفعول قوله لعله اراد اه فيه انه لو اراد
ضم النشر لا دراج وزن الفعل ايضا فى التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر
تكلفا من اعتباره فى البواقى قوله كما علم اه فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
الفعلية يعنى كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى
الاسمية لم يدخل عليهما بعد النقل ايضا كذا فى بعض الشروح قوله ولا يخفى انه
لا يتناول افكل فى الصحاح الافكل على وزن الافعل الرعدة ولا يبنى منه فعل
يقال اخذه افكل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت رجلا لم
تصرفه فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفه فى النكرة انتهى فانه لا

وما قيل ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادتها قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما فهو وان كان دقيقا لكن ليس للعرف فيقال لان زيادة حرف قبل حرف تعارف فى تعيين مكان الزائدة لا فى جعلها مشتركا بينهما عصام على الكافية

قوله واريد بزيادة الالف اه لا يخفى ان هذه الارادة بعيدة من اللفظ لا يقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد يتبع اذ يدعى ان هذا المعنى نفهوم فلا بد لنا ان هذا المعنى مفهوم من نظيره وهو قولك جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه وفيه انه لو سلم ان المفاد من هذا النظير هذا المعنى لكن لا نسلم انه باعتبار الحمل الثانى اعنى جعل اخوه فاعل راكبا ومن قبله متعلقا بمقدر واخوه فاعلا او مبتدا جزء من قبله عصمة الله

قوله فانه يدل وجه الدلالة انه يحمل على حذف المضاف فالتقدير هنا جاءنى زيد راكبا اخوه من قبل ركوبه اى ركوبه زيد هذا البين الظاهر من كلام الشارح وتقريره عدم التقدير فتدبر فاضل امير

قوله قول تقريب فيكون ياء النسبة محذوفا عنه كما يقال العوض المفارق بمعنى العوض المفارق عصمة الله

لايلزم القول فيه بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل قوله بل نحو اعلم
ايضا اى ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه لكنه غير
منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد من الحكاية في وزن هذا الوزن لما كان
في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما
كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم
ان يكون افكل قبل العلمية غير منصرف وكذا فسر انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط
في تأثيره اجتماعه مع الوصف والعلمية قوله وقد تكلف اه في بعض النسخ
واما التركيب ففي البواقي في تركيب التأنيث باللفظة او مقدرة او بالالف
وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب
العوال في عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل
منه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثمث فانه بمنزلة ثمنة ثمنة وتركيب الجمع فانه
بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع
الاسم او مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب العجمة وهو
اما تكريرها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية انتهى واثار التكليف
فيه ظ لا يحتاج الى البيان قوله سواء كانت للالحاق في الايضاح معنى الالحاق
ان يوجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس من الاصول مما تمتها فيزاد
على الناقص حروف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثل تلك بنية المخصوصة
قوله كارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والف للالحاق بجعفر في الاكثر لان
الواحدة ارطاة ولقولهم اديم ماروط فلما حذف الالف من مفعوله دل
على زيادتها واصالة الهمزة في الايضاح ويجوز ان يكون الف اصلية ويكون
وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على
زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها قوله او كقبعثرى اذ ليس في الاصول
سداسى حتى يلحق به في الصحاح قال المبرد كقبعثرى العظيم الشديد والانثى

والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة
ولانك تقول كقبعثرات فلو كانت الالف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى
وقد خطاء الجوهري في هذا الحكم بالحاق كذا قال السيد في حواشيه قوله لانها بالعلمية
يمتنع من التاء اه فيه ان امتناعه من التاء لاجل العلمية لا للالف وجميع الاعلام
مشاركة في هذا الوصف فكيف يصير سببا لمشابهتها بالف التأنيث قوله و
اما الالف الالحاق الممدودة كعلباء فانه يلحق بسرداح العلباء عصب العنق وهما
علباوان والسرداح بكسر العين والحاء المهملة الناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء
العظيمة قوله فلم يلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة في الرضى لاجتماع الشيئين
احدهما ضعف ما يشبه الالف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في باب التأنيث
دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاول القلب والثاني لكون همزة الالحاق في
مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون نحو سكران بمشابهة الف التأنيث
الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان
كانت في مقابلة الحرف الاصلي لكنها يشبه علامة التأنيث اى الف التأنيث
الممدودة قوله اشبه اه لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء قوله يعني ان
التأنيث اه اى ليس مراده الاشارة الى ~~اعتبار القسمين~~ انقسام التأنيث
الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين في منع الصرف قوله وان كان
مع التذكير اه اشار بان الوصلية الى انه اذا كان معه التأنيث المعنوي فالغيره
اولا يكون خاليا من التذكير والتأنيث الحقيقي فاعتباره اولى قوله وكذا المعنوي
الذي يخفى فيه علامة التأنيث اشار بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوي ما يكون
تأنيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التأنيث
مقدرا غير ملفوظ قوله انما قال كذلك اه قيد الحيثية يجيء للاطلاق وانه لا قيد
هناك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس من قبيل الاول والثاني ذلك انما يستفاد
اذا كان القيد في الحيثية نفس المقيد كما في قولك الانسان من حيث هو انسان

قوله ثم ذكر امثلة العلل يعني اراد المص توضيح العلل
بالامثلة ليتضح في الجملة قبل بيان شرائطها قوله
مثال العدل يعني انه غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر
باجتماع العلة الاخرى وهي العلمية وهذا العدل هو
كونه مخرجا عن صيغة الاصلية الى هذه الصيغة المخصوصة
لان نفس هذا المثال عدل وكذا الحال في الامثلة الباقية
فان نفس الاسماء ليست علل بل هي غير منصرفة تحقق
فيها العلل فتأمل
عصمة الله

قيد الحيثية

ان الحكم لان لا
والا تنوين

قوله من حيث اشتماله انما قال ذلك لان الحكم انما هو حكم الاشتمال المخصوص المذكور واثره المترتب عليه حقيقة لا لاحكام ذات غير المنصرف
واثره المترتب عليه يعرف بالتأمل والمراد بالاشتمال المخصوص وجود احد الامرين في غير المنصرف وهو المراد بعدم الانصراف
فاضل امير
قوله من حيث اشتماله اه كلمة حيث تعليلية لا تقييدية فان غير المنصرف لا يكون الا بهذا الوصف فلا فائدة في التقييد به وانما

وانما علل به لان لغير المنصرف اوصافا اخر ليست علة لترتب هذا الحكم فانه من حيث انه معرب له حكم اخر من اختلاف آخره باختلاف العوامل ومن حيث انه فاعل حكمه انه مرفوع وعلى هذا القياس وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف مع افادته ما افاده هذا القول على وجه الاختصار للتصريح الى منشأ هذا الحكم بحيث يرتبط اليه تعليله بقوله وذلك لان لكل علة فرعية اه واعلم ان جمع المؤنث السالم والمثنى والمجموع لو تحقق فيها علتان بان جعلت علما لمؤنث مثلا غير منصرف عند المص بمقتضى ظاهر تعريفه مع عدم ترتب شئ من هذين الحكمين عليها فلم يكن علة ترتب هذا الحكم مجرد اشتماله على علتين او واحدة بل لا بد من التقييد بعدم المانع وقد لا يكون صورة الضرورة والتناسب من الحكم كما لا يخفى عصمة الله

والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذ الاشتمال على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المص فلا فائدة في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله على العلتين كذا ففائدة اه التقييد في الاشارة الى ان نسبة هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة با باعتبار اشتماله على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معنى الاثر المترتب على الشئ وعلة عدم دخول الجر والتنوين انما هي الاشتمال على العلتين لا ذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة الى ان لغير المنصرف احكاما آخر لا من هذه الحيثية ففيه انه انما يتم لو كان الحيثية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافي وجود احكام آخر له حتى يقيد بالحيثية نعم ان دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى عن هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب كانه قيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحيثية في قوله وحكمه ان يختلف اه حيث قال اي حكم المعرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق وانه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فانه باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك له احكام آخر

قوله ورجع الضمير الخ ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد الامرين المذكورين ليكون نسبة الحكم الى علته صرف العبارة من الظاهر المتبادر فان المتبادر الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وبيان حكمه قوله ولا يخفى ان ذلك الحكم اصح الرضي انما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم بجمعهما سيان نحو احمدان ومسلمون علمين لمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا ان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب قوله الا اذا اعرب اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب نحو جيد وجود ومنع صرفهما للعلتين لانه اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضي قوله

ع

قوله ان لا كسر ولا تنوين هذا تعريف الجمهور وقد عدل المص عنه الى تعريف يقرب من تعريف ابي سعيد النحوي لما عرفت في وجه العدول في تعريف المعرب نفي جعله حكما من احكام غير المنصرف اشارة الى نقصان تعريفهم ولذا ذكر الكسر فيه مع انه علم في بيان الاعراب عدم دخول الكسر في غير المنصرف من ط شكنده

ان لا كسر اي انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد لا لنفي الجنس وانما هو مع الفتح

ص

واعلم ان مشابهة الاسم للفعل ثلثة انواع اقواها ان يضمن الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله له كما اذا كانت نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فيبنى مثله ويعمل كعمله كونه اوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصلية ويشابه في شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر ويأخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم يؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادناها ان لا يشبه الاسم الفعل ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة الا من وجه بعيد

بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا فلكونه مشتقا من المصدر قوله ففيه كما يشهد به بيان الفرعية قوله فلم يكتف بهذا هو بصورة اعادة لمضمون قوله ولم يقتنع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وهو مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب لاعتوار المعاني عليه فيحتاج الى علامات يتميز بعض المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الا معنى واحد طار وهو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره قوله يبنى اي الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء قوله فيعطى عمله لاشتماله على معناه الذي يقتضي الفاعل والمفعول كما قوله ولهذا يعرب كما ولو كان له حظ في البناء لما خرج عنه بسبب مشابهته بالاسم قوله بل ينزع عنه علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة الاعراب قوله او منع التنوين اولا لانها علامة التمكن اي علامة اعرابه هي التنوين قوله وعدم ضرورة عوده كما في قوله اعز ذكر نعمان لنا اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسرة حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة قوله صورة الكسرة التي لا يدخل الفعل ولذا يؤتى بنون الوقاية في نحو ضربني ويضربني وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر هو الجر في صورة الفتحة يدخله قوله لان الاصل اه اشارة الى فرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل اي الراجح المطابق للقياس قوله ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء قوله لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء والا لزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها قوله والمذكر هو هذا اه اي المذكر هو المجرد عن التاء كقائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق توفيق فلسفي واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرع الوحدان هذا البحث مطرد في جميع ذلك قوله لمعارضتها بالخ

و هو كونه فرعا للاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل حكمه ان لا كسر ولا تنوين واعلم انا جمع لك هذه القاعدة بادني تركيب حتى يتيسر لك الضبط وهو ان المشابهة الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء واوسطها يوجب عدم الانصراف وادناها يوجب كون الاسم عاملا صح
كفاية الطالبين على الجامي رحمه الله

قوله فرع العدد واعلم قيل ان المراد على هذا من العدل الكلام المعدول لا المصدر فيكون الشئ عاملا في نفسه ومؤثرا في نفسه واجيب بان المراد المعدول من حيث انه معدول فهو من حيث انه معدول مؤثر ومن حيث الذات مؤثر فيه وجيه الدين قوله فرع التذكير اه لا يخفى انه انما يتم لو حمل على المذكور بعد تجريده عن التذكير كيلا يلزم اجتماع التذكير والتأنيث واما اذا حمل على المطلق فلا يتم الا ان يبنى الكلام على الظ وايضا لا يتم ذلك فيما لا الحاق ط شكنده

ص

ثم اعلم ان الفرعية التي اثبت في التعريف انما هو في بعض انواعه وهو التعريف باللام وما هو علة غير المنصرف هو بعض اخر من انواعه اعني التعريف العلمي ففرعية تعريف العلم باعتبار ان لمطلق التعريف فرعية في ضمن بعض انواعه ولهذا التعريف علة غير المنصرف في تعداد العلل وجعل العلمية شرطه ولم يجعل نفس العلمية علة عصمة الله

اقول الفرعية ثابتة لبعض افراد العلم ايضا وهو المنقول فيكون مطلق العلمية فرعا في ضمن بعض افراده فلا يظهر وجه عدم جعلهم نفس العلمية علة ويتوجه على الشارح عدم التعرض لبيان فرعية العلمية ويمكن ان يدفع بادعاء ظهور فرعية التعريف كما صرح به الشارح في بحث المعرفة عارف چلبی

التانيث المراد بالف التانيث الهمزة المنقلبة عن الف التانيث في نحو صحراء والالف المزيدة قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها لانها في الاصل صحرا فزيدت من قبيل هذا الالف الف للمدة والبناء وقلبت الف التانيث همزة الا انهما لما زيدتا معا ولم يفارق احديهما صاحبتها سميتا معا الف التانيث على طريق التغليب كذا في العباب والموصوف بالممدودة بناؤه بين العلامتين قوله والثانية حرفان فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال كحرف العلة قوله ولا يخفى انه لا بد من اثبات الفرعية لان يقال الاصل للمشبه فيما قصد من التشبيه قوله لا القسم الاخر لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الاخر ان الحرف الزائد في الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصلا للاسم الذي فيه الزيادة لا للمعنى لان الاصل في الالفاظ ان يكون لافادة المعنى قوله ولذا جاز قصر الممدود لان المقصور اصل الممدود كما عرفت قوله لشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد بالقول فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل اي للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبا فسلب ضرورة الوجود قوله ويقيد بجانب الوجود اي بقيد الجواز بجانب الوجود اي يجوز وجود صرفه فيكون معناه ان عدم صرفه ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسره بلا يمتنع قوله فان ما لا يترتب اه دليل الحكم مطوي اي عجز عن جعله في حكم المنصرف بالصرف لان ما لا يترتب اه قوله والتوجيه الآتي في الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحمل الصرف على المعنى اللغوي قوله من عدم مانعية التعريف اي تعريف غير المنصرف فعنده بدليل قوله ويجوز صرفه يصدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما اندفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب حكم للضرورة فهو من افراد المحدود قوله والقوافي

قوله عند المص ما فيه علتان اه واما عند غيره فهو ما لم يدخله الكسر والتنوين فعنده ادخال احدهما يجعل منصرفا حقيقة فان قلت المنصرف عند غيره ما يدخله التنوين والحركات الثلث فبادخال احدهما فقط لم يجعل منصرفا ما لم يدخل عليه الاخر التغيير الذي بادخال الكسر فقط او بادخال التنوين فقط كما في المثالين المذكورين لم يجعل منصرفا عند غير المص قلت جواز ادخال احدهما يوجب جواز دخول الاخر وكيف في المنصرف جواز الدخول وفيه تامل عصمة الله

قوله فانه لو فتح نون نعمان اه فان قلت الضرورة في نعمان يستدعي التنوين لا الكسر فلم كسر قلت لما لم يكن الواسطة بين المنصرف وغير المنصرف فبعد صرفه بادخال التنوين كسر ايضا ولان الكسر منع من غير المنصرف بتبعية التنوين كما بين في موضعه فلما جوز دخول التنوين جوز الكسر ايضا ولان التنوين لما كان للتمكن ومعناها الحقيقة الكلية للاعرابات الثلث فلا بد من ادخال الكسر حال الجر لتحقق معنى التمكن والا يلزم الكذب فتامل قال قاضي حسين ميبدي من الشراحين هذا البيت مع التنوين طويل مقبوض ومع حذفه طويل مقبوض مكفوف وهو لا يخرج الطويل السالم عن الوزن انتهى ملخصا عصمة الله

والقوافي اي القوافي عطف على دفع عدم المانعية بان المص وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخله الجر والتنوين للضرورة وخالفهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرف المص بما فيه علتان قوله بعيد جدا اذ لا حاجة باعتبار ما هو مزيف عنده قوله والمعنى ما الذي او اي شيء او يجوز كلمة ما استفهامية وذا اما موصولة او زائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان الشم منصوب بنزع الخافض او مجرور بحذفه وخلاصة المعنى انه لا حرج على من شم تربة احمد صلى الله عليه وسلم في ترك الشم الغوالي لعدم احتياجه اليه قوله والجملة استينافية جواب سوال نشأ من الجملة التي قبلها اي لم اعد ذكر نعمان قوله هنأني الشيء ومرأني بالحركات الثلث في العين قوله عنه من لم يثبت مرأني قال الاخفش يقال مرأني الطعام وقال بعضهم امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا اتبعوها هنأني قالوها بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأني كذا في الصحاح قوله ثم قال السيد الامام اليسرى اسقطت الياء واكتفي بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراء المكسورة قوله لموافقة فلي فان امالته قياسية لكون الالف منقلبة عن الياء واميل الف سجى مع كونه منقلبة عن الواو لموافقة قوله افصح لما سيجيء من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى برأسه قوله لانه بيان لما ابهم اه يعني انه ابهم في حد غير المنصرف قيديه من تسع وما يقوم مقامها وقد بين الاول بقوله وهي عدل الخ فكان المناسب ان يبين الثاني ايضا في جنبه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل اه بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم في تفسير ما ابهم في الحد فانه فيه ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة لا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله لكونه نهاية جمع التكسير فان الشيء اذا بلغ نهايته وكماله قوى غاية القوة قوله لتكرار الجمعية وتكرير الشيء يوجب قوته قوله واما لكونه لا نظير له فانه اذا لم يكن له نظير في الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قويا في جمعيته قوله

اعلم ان في قيام الجمع مقام العلتين اقوالا الاول تكرر الجمعية حقيقة او حكما والى هذا ذهب المص ولهذا اختاره الشارح والثاني ان الجمعية فيه واصل الى حد التناهي بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكانه له كمال في الجمعية والثالث انه لا نظير لهذا الجمع في الآحاد بخلاف سائر الجموع فله قوة في الجمعية يصح ان يقوم مقام العلتين وبعض الجمع القلة كاكلب واجمال وان لم يكن لها نظير في الآحاد كما قيل لكن كونها جمع قلة مناسب للآحاد فلا يقوى قوة يقوم بها مقام السببين عصمة الله

واما نحو ثماني اه لما كان بعض الآحاد واردا على وزن صيغة منتهى الجموع فلا
يصح انه لا نظير له في الآحاد اعتذر من ذلك والمراد بنحو ثمان واشاله من نحو
رباع لمن القى رباعيته وشناح بمعنى طويل وجراب اى غليظ قصير ومعنى قوله
شاذ انه قليل في حكم العدم قوله واما نحو التراقي اى المصادر المنقوصة من باب
التفاعل قوله واما نحو هوازن اى شراحيل اسم رجل وبراقيش اسم كلب ومعافر
اسم حي من اليمن قوله فالالف فيهما اه والوصل يمني وشامي قوله وكذا تهامي اه
اصله تهمي او تهامي عوض الالف عن احدى يا النسبة فصار تهامي ثم سقط اليا
للتنوين قوله وانما لم يعد اه حيث جعل غير منصرف وارد منها عوارى وقمارى
ونجاتى وكراسي ودباسى في جمع قمرى وكرسى ودبسى قوله جمع عارية بالتشديد
منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب قوله لانها يثبت اه لان تلك اليا لم
تثبت في واحده فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت عارضية في الواحد
قوله وثمان ثمانيا اه اى فيما في الاعتذار عن مجى ثمان انه مثل ثمانى والاصل ثمنى
عوض الالف عن احدى الياءين فصار ثمانى قوله الذي هو الثمن وابدال الضم الذي
كان في المنسوب اليه بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل في تهامى في النسبة الى
التهامى قوله ولا يخفى بعده اه اذ لا معنى للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كا
كالاربع والخمس بالنسبة الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذه العدد
الى جزئها كذا في الرضي قوله في الاصل عدد اى لا معدود قوله والثاني هو المعدود
اى الثمان لا يستعمل الا في المعدود لا العدد قوله فان اه اى اذا كان ثمان منسوبا
الى ثمانية فالالف التي في ثمان غير الالف التي في ثمانية وكذا الياء التي في ثمان غير
الياء التي في ثمانية ليصح كونه منسوبا اليه وان الفه عوض عن احدى الياءين
وهذا كما قيل في يماني وشامي قوله واما نحو الكلاب اه جواب عما يقال انه لو كانت
هذه الصيغة سبب الجمع لانه لا نظير له في الآحاد فكذلك الكلاب ونجار لا نظير له في الآ حاد
فلم لم يعد هذا الوزن ايضا قوله بدليل تصغيره على لفظه فيقال كليب ونجيمر

واجيمر قوله ولا يصح الاعتذار اه اى لا يصح الاعتذار عن نحو الكلاب بان له نظير
في الآحاد لمجيء ادرج واجر والكث واشد لان الاول منقول والآخران الجبان
والآجر وقد يشد راه قال في الصحاح الاثك الاسرب وهو افعل من صيغ
الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا الاثك واشد قوله بدليل تانيث الفعل المسند اليه
قال بلغتها واجتمعت اشدى قوله السراويل بالياء المثناة التحتية والراى
لفظ فارسي معناه دست برنجين قوله التكسير فقط دون المفرد بالمخافة
قوله وقد اشار اه بقوله كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات و
السكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق الوهم ان المراد الموافقة في الوزن
الصرفي قوله الهمزة في الممدودة اه الالف الممدودة عند سيبويه في الاصل
مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم صار كلام الفصل
فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما
لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع المد فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى ليبقى على مدها وانما قلبت بهمزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف
العلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في
كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما قوله نسبا اى الالفين الى التانيث حيث
قيل الممدودة للتانيث فان الممدودة مجموعهما قوله تغليبا للالف التانيث على الالف
الزائدة قوله اى لبنائها المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن
ان يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار
الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه وانما لم يكن التاء لازمة لبناء الكلمة لانها
فارقة بين المذكر والمؤنث قوله وان انفتح اه بان صارت داخلة في مادتها قوله
او شرطا تاثيرها الكلمة او لمنع الحكم قوله وهو في اللغة الصرف في الرضي لو قال
اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اه والظاهر ان مقصوده
بيان المعنى العرفي للعدول كما وقع في شرح الشهير العدل صرفك اللفظ بمعنى
فيصح الحمل فاجاب الشارح الفاضل بان العدل ههنا مصدر مجهول اى كون الكلم مخرجا فيستقيم الحمل وهذا مثل ما قاله الخطيب
والتعقيد ثم فسر سعد الدين التفتازاني اى كون الكلام معقدا بناء على ان المصدر من المبني للمفعول وقال الشارحون
وانما جعل التعقيد مصدرا من المبني للمفعول لان التعقيد فعل المتكلم ولا يصح جعل الكلام محمولا عليه الا ان يجعل مصدرا من
المبني للمفعول ومن اراد ان يعلم هذا التاويل مفصلا فليطالع المطول او حواشيه فانه بحر عميق والطالبون غرقى وحاصل
الدفع انه اذا كان العدل مصدرا للمبني الفاعل فهو بمعنى الاخراج والمناسب جعله ههنا مصدرا للمبني للمفعول لان المناسب

قوله قد يسمع اى كون الاسم معدولا ان هذا
دفع الاعتراض اى اعتراض الشارح الرضي
حيث قال ان العدل مصدر متعد صفة المتكلم
والخروج مصدر لازم صفة الاسم فلا
يصح الحمل فالواجب ان يقال اخراجه لا خروجه

قوله وهو الف التانيث فيه مسامحة والمراد التانيث الواقع بسبب احديهما المقصورة و
الممدودة قوله اى ان الهمزة في الممدودة منقلبة من الالف هي التانيث دون الالف التي قبلها كما يتوهم من
الاسم قوله فانها ليست لازمة للكلمة اه وان انفقت في بعض الاسماء لزومها كالحجارة والتجارة لكن لما لم يكن في نوعها لم يعتبر عصمه الله

قوله فانها وضعت فارقة اه دفع لهذا الكلام بما يقال من ان التاء قد يكون لازمة كالقدرة والرحمة والبركة
والشبهة والحرمة فينبغي ان يكون غير منصرفة وحاصل الدفع
ان هذا اللزوم عرضي للتاء فليس فيه قوة اللزوم كذا سعد

وما يقوم مقامها الجمع والفا التانيث الصواب
والتانيث بالالف وفسر الفا التانيث بالمقصورة
والممدودة وفيه ان علامة التانيث الهمزة لا غير
منقلبة عن الف التانيث والالف قبلها زائدة
الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هي الهمزة
سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال
ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة ذلك
اما اسم للالف او للمتحرك فقط واسم الف كن
فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى انه
اطلق لان الهمزة في الاصل الف عصام الدين على الكافية

لان العدل مصدر المصدر لا الخروج ... صيغة اخرى ... الشي ... ن نفر

قف

قوله فالعدل لما ذكر العلل التسع مجملا في تعريف غير المنصرف اراد بيانها فادخلنا التفسير في قوله فالعدل وبين مفهوم ما كان مفهوم محتاجا الى البيان وبين شرط ما كان له شرط وهو في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال اعدل الجمال الفحل اى نحاه كذا في القاموس قوله مصدر مبني للمفعول الخ منه دفع اعتراض الرضي من ان العدل اخراج الكلام لا الخروج فتعريفه بالخروج ليس على ما ينبغي ويؤيد ذلك ما سيأتي من قوله لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما اعتبار وجود اصل للكلام المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل وحاصل الدفع انه اذا كان العدل مصدر المبني للفاعل فهو بمعنى الاخراج والمناسب جعله صفة للمتكلم ههنا مصدر المبني للمفعول لان المناسب جعله صفة لكلام الغير المنصرف قائما لا للمتكلم عفا الله

نع ان العدل في عرفهم بمعنى الصرف يقال الاسم معدول ان فالاولى ان يفسر بالاخراج ليكون التعريف باللازم المحمول وانما قال اولى لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول اولى لما ان الادباء جوزوا التعريف باللازم غير المحمول وليس مقتضيا في المعنى اللغوي والا لم يتوجه الاعتراض اذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لا توافقهما في التعدية واللزوم ولا شك في تحققها ههنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط في اللغة او ان يقال وهو في اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفي اصطلاح النحويين صرف الاسم عن بنيته يقال الاسم معدول ان فما قيل لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال اعدل الجمال الفحل اى نحاه وكذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه بعيد عن الحق بمراحل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي فكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور في القاموس ان العدل الموصول بعن معناه الميل على ان المذكور في القاموس عدل عنه يعدل عدلا وعدولا حاد والى رجع وهو يدل على ان الموصول بمعنى الرجوع فلا يصح ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه قوله فيصح تفسيره بالخروج الخ بمعنى ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان المتبادر عند اطلاق الخروج بنفسه فان العام قد يصير اطلاقه في فرد منه شايعا لا لشيوعه يتبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارجي والذهني وان المتبادر منه الخارجي واذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية فيصح تفسير العدل المبني للمفعول بمعنى المعدولية بمعنى المصروفية لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضي وبما ذكرناه ظهر وجه صحة تفسيره الخروج بكونه مخرجا ثم انه ذكر الشيخ الرضي في بحث

قوله مصدر مبني الخ بمعنى تفسير العدل بالخروج خارج عن العدل للزوم تعديته وعدم تعدية اللازم لان العدل الاخراج والعدول الخروج والاخراج الخروج من العدل خروج عن دأب التعريف ووجه صحته ان المراد بالعدل كون الكلام معدولا على ان يكون مصدرا مبنيا للمفعول لا على ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل ويرد عليه انه لا يصدق على هذا الكون الخروج فدفعه بقوله اى كون الكلام مخرجا بمعنى ان المراد من لفظ الخروج ذلك ويرد عليه ان الاخراج المبني للمفعول معناه الكون مخرجا لا الخروج لا الخروج وارادة ذلك من لفظ الخروج بعيدة عن الفهم والاولى ان يجعل العدل في اصطلاح النحاة الخروج المذكور والمناسبة المصحح للنقل هي ان الخروج لازم للاخراج وانما اعتبر النحاة ذلك الخروج لا الاخراج ليظهر كونه صفة الاسم فيكون الفرعية حاصلة فيه واما دلالة الاخراج على صفة الكلام ففيه غلظة طاشكندي

في بحث المصدر اسم المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لازم له في الوجود فان اضيف الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا للمفعول وان لم يذكر شيء منهما كان محتملا للمعنيين كما في نحن فيه فقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم يوضع الا لما قام به ولو نها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من دليل كلام لا طائل تحته قوله الا ضمنا اى تبعا فان الاخراج يستلزم المخرجية قوله اى فرعيتها مادته اما على حذف المضاف او على التجوز بذكر الكل وارادة الجزء قوله اذ لا يتصور الخ تعليل لمقدر اى انما فسرنا بالمادة اذ لا يتصور خروج الكل اى الاسم الذي عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذي هو الصيغة قوله فان خروج سحر يعني ان لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم ان لا يكون سحر اذا اريد به سحر معين لا معدولا عن السحر الموصوف باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام كونها كلمة برأسها لا دخل لها في الصورة بل انهم صرحوا بانه معدول منه فلا بد من تعميم الصورة قوله لانها غير متناولة له لان من والمضاف اليه ليس داخلا في الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا في صورة الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه في الشعر قوله ولهذا اى لعدم تناول قوله صيغة للصورة الحالة لاسم التفضيل بمن او الاضافة يغير تفسير العدل اليه فخرج فيه نحو آخر على جميع التقادير قوله وفيه اى في هذا التفسير انه يلزم ان لا يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في معدولا عن المجرور بلفظ في لانه يصدق عليه انه خرج عما قوله خرجت المشتقات اى خرجت خروج المشتقات كلها ظهريه فيكون تأنيث الفعل من قبيل اعجبني حسن هند فافهم لجامع الكرخي قوله والتغيير انما وقع الخ قيل على هذا يرد النقض بثلث ومثلث وعمر لانهما معدولان عن ثلثة ثلثة وعن عامر فلا يكون المادة باقية ويمكن الجواب عن الاول بان التاء في ثلثة زائدة يترك في بعض الاوقات عبد الله

قوله كالاسماء المحذوفة اه وكذا محذوفة الاوائل نحو عدة اصله وعد ومحذوفة الاواسط كقول الشاعر او الظاهر ان يكون كل ما غير بابدال حرف بحرف من هذا القبيل لانه لم يبق مادته بحسب اللفظ كالمقام والايلاء وح لم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات والمقلوبات وما تغير فيه الحركة فقط ويجوز ان يجعل ما تغير بابدال حرف بحرف من قبيل ما بقي مادته من المغيرات القياسية بسبب وجودها بل الحرف الاصلي وهو الحرف المبدل اليه عصمة الله

كما هو حقه من استلزام نفي ويمكن الجواب بانه لا نم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول فيه كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا قوله لجواز الفصل بينهما اولم اجد له مثالا في الكتب المتداولة قوله ان ذلك الخروج اي خروج يوم الجمعة منصوبا عن في يوم الجمعة خروج ناقص لان في مقدر حالة النصب والمقدر كالملفوظ كانه لم يخرج قوله فيلم يدخل قائله السيد الشريف في حواشي الرضي واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج كما في قولك خرج زيد الى بلد وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم ونقطه وهذا امر بديهي فالمراد من خروجه ان يكون مستندا الى خروج العلة فخرجت المغيرات القياسية لان لها عللا تخرجها عن هيآتها بخلاف المعدول فان خروجها غير مستند الى علة وان كان مستندا الى اخراج المتكلم وح اندفع عنه لضعفه كما لا يخفى قوله فانه امر اعتباري فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتباري داخلا في الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا قوله واللفظ اه فالمراد بالخروج التام قوله على تقدير كون تغيره غير قياسي واما على تقدير كونه قياسيا فهما خارجان بما خرج به المغيرات القياسية قوله كان وجهه اي وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح بين الامور الثلثة اعني وجدان هذه الامثلة غير منصرفة واتباع العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها قوله والمشهور اه نقل بعض الشارحين ان المصنف قال في شرح المنظومة واعني بالتحقيقي ما ثبت معونته حرفا او ما يحرف ونعني بالتقديري ما يتوقف معرفته على منع الصرف قوله ولعل وجهه له خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع ليس فرعيته الا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه لان اعتبار العدل في نظر النحوي مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون الدليل المثبت

قوله ان يعتبر جمعهما اه كيف ولو اعتبر ذلك فلم يكن شاذا ان قلت لا شك في جريان هذا الاحتمال في الاسماء المعدولة قلت ضرورة منع الصرف يقتضي اعتبار الاخراج وسيجيء ما ينفعك طاشكندي
قوله قال بعض الشارحين هذا مسلم لكنه ضعيف في هذا المقام وفي تأخيره اشارة الى ضعفه لانه يلزم مخالفته بجال سائر العلماء الذين تفارقهم مكمل يعني جامع مانع من غير ضرورة نجم الدين لا سيما قال الشارح ولا يخفى اه وان المتبادر اه

قوله الخ ولم يصلح هذا الى قوله اعتبروه فيها عطف على مجموع الشرط والجزاء المتقدمين فيكون من توابع لما فتامل
قوله اعتبروه فيها لا يقال ان عدم انصراف هذه الامثلة موقوف على العدل وما يفهم من العبارة هو انه موقوف على عدم الانصراف فيلزم الدور لانا نقول ان العدل موقوف على وجدان الامثلة المذكورة غير منصرف لا على عدم انصرافها او نقول ان عدم الانصراف وان كان موقوفا على العدل لكن العدل ليس بموقوف عليه بل اعتباره موقوف عليه فيسقط الدور
قوله لانهم اه اعلم ان التنبه على ذات السبب في غير العدل والجمع التقديري مقدم على منع الصرف ولا يتوقف على معرفة منع الصرف اصلا واما علية الاسباب فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما في العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس ظهيرية

المثبت للاصل مثبتا للعدل في نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا قوله فكيف يصح اه اي اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل اولا وبالذات في نظر النحاة فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتا له ثانيا وبالعرض او ضرورة مثله كالبناء في نحو امس وحضار وقطام قوله واما ثبوت العدل اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان العدل قد يثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوت العدل في نحو قطام انما هو بالعرض طردا للباب والكلام في ثبوت العدل قصدا او ذلك لا يكون الا لمنع الصرف او الضرورة مثله قوله وهذا احضر اه كلام الشارح وكلام الرضي منحه ان في ان معنى ثلث ومثلث مكررا والفرق انه اثبت كون القياس في نحو ثلث التكرار اللفظي بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا وان الرضي بان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي اجزاء على هذا العدد المطرد في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح احضر من طريقته لكن طريقة الرضي لتشتمل على فوائد بيان فائدة ذكره في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية كانه قيل منقسمة على هذا العدد وكما في قولك قرأت الكتاب جزءا جزءا الا انه اجري الاعراب فيه على الجزء الثاني لتعدد اللفظ وبيان كون الاصل فيه التكرار بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثل اثنين لكونه دالا على معنى واحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلثة واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما في نحو فيه لا يجب تكرار اللفظ اذا قصد به تقرير المعنى الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار

قوله والدليل على اصلهما اه وانت خبير بان كون المعنى مكررا دون اللفظ اه لا يستلزم ان يكون اصل ثلث ومثلث لفظا مكررا لجواز كونهما شاذين ولو سلم ان اصلهما لفظ مكرر لا يلزم ان يكون اصلهما ثلثة ثلثة اذ يجوز ان يكون اصلهما ثلاثا ثلاثا على ان الظاهر ان اصلهما ثلث ثلث لان ثلث ومثلث لوقوعهما صفة المؤنث في القرآن والظاهر ان يكون المؤنث معدولا عن المؤنث ظهيريه قوله اذا كان المعنى مكررا اه اي ملحوظا مرتين لا يقال ان المعنى في المثنى مكرر مع عدم تكرر اللفظ لانا نقول المعنى غير مكرر في المثنى بل اريد منه فردين من مفهوم واحد لا تكرر ذلك المفهوم تحصيريه

فالغاية ههنا داخل تحت المغيا كما دخل الغاية تحت المغيا في قوله تع اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية فان المرفقين داخل تحت الغسل والتفصيل مذكور في صدر الشريعة في اوائل مسئلة الوضوء لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية لحكم المغيا او يحكم بكون الى بمعنى مع مثل قوله تع ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم كفاية الطالبين

اللفظ قوله مكررا اي على الاطراد على ما نص عليه الرضي ليتم التقريب فالاولى التنصيص عليه قوله كذلك اي يكون اللفظ مكررا على الاطراد ولا يجوز ان يقال ذلك المعنى في باب العدد لمكرر كلفظ جاءني القوم ثلثة ثلثة ولغير مكرر كلفظ جاءني القوم ثمث قوله الحاق للفرد الشائع فيه اعني لفظ ثمث حيث يوزع فيه بانه مكرر الاصل قوله بالاعم الاغلب اعني المكرر لشتركهما في المعنى المفاد لهما قوله اراد بالى كلمة الى لمجرد الانتهاء لا انتهاء الغاية فالاظهر الواو لعدم الواسطة بين ثمث ورباع قوله قال الشيخ الرضي اه اشارة الى ان ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره الرضي وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري والصحيح ان البناءين مسموعان من وحد الى عشرة حكى البناءين الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة من لم يحفظ قوله من عشرة اي من لفظ عشرة قوله في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا اعشارا قوله وعن مكرر الى لفظ غير مكرر اي عن لفظ مكرر حيث قال ثمث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل من ثمنية الى ثمث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى وثمث وهذا قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرار العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جاءت الخيل مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جاؤا من زوجين وكذلك جميع معدول العدد قوله وهي موضوعة للوحدات اه فمعنى اسماء العدد الوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا الوحدات المكررة قوله حتى يكون اوصافا فان الوصف ما دل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها قوله صارت الوصفية اصلية وان كانت عارضية بالقياس الى وضع ثمنية قوله والقائل اه يعني لم لا يجوز ان يكون ثمنية ثمنية باعتبار الوضع التركيبي موضوعة للمعنى الوصفي وان كان باعتبار الوضع الافرادي موضوعة للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلث قوله الا انها في الاصل والوصف في هذه الامثلة عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف اه وقال السيد السند في حاشيته على المتوسط الوصف في ثمث اصلية لانه معدول عن ثلثة ثلثة وهو المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اعني ثمث من اراد تفصيل هذا فليطالع الضوء فان فيه سؤالا وجوابا كفاية الطالبين فان قيل فاذا كان ثلثة ثلثة مكررا وصفها اصليا لم يكن غير منصرف قلت الصرف وغير الصرف يقع على كلمة واحدة ولم يتصور في كلمتين واللزوم الوصفية ليس الا في كلمتين لا الواحد

معينة م

العارضية

قوله قدس سره لان الوصفية اه اي الوصفية التي حصلت لها بالتركيب لان ثمنية نحو وضعت بمرتبة من مراتب العدد من غير ملاحظة الوصفية فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه اضافة المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فيكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض عارض فالوصفية عارضة فالحاصل يشير الشيخ الفاضل الى دفع سؤال من ان شرط الوصف ان يكون في الاصل والوصف في هذه الامثلة عارضة فكيف يؤثر في منع الصرف فاجاب بقوله لان الوصفية العارضية اه

قوله قدس سره ثم نقل الى معنى غيره اه ولا يستعمل في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد واخر بمعنى حمار مثلا بل رجل آخر فان قلت ان معناه اشد تاخرا لا يستلزم كونه اسم تفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في صيغ المبالغة ايضا قلت كونه اسم تفضيل لا يثبت بهذا بل بصيغته التي مر تعريفه انفا كفاية الطالبين

الا فيما هو من جنس المذكور اه المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المنافع وعدمه فالرجل والمرأة في الانسان جنسان مختلفان قوله ان قلت ان اريد اه يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال آخر اسم التفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ويرد انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسلم لان آخر موضوع للزيادة لكن لا نم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر احد الامور الثلثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد به ما استعمل منه في معنى الزيادة فالكبرى مسلم لكن الصغرى مم لان آخر مستعمل بمعنى الاغيار قوله قلنا اه حاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات التفصيل الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور ولكن يجب التعرض بكون آخر معدولا عن ولحد بعينه اذ الوضع لا يقتضي الاحد لا الامور الثلثة مطلقا لا ولحد بعينه كما يجب ان يغير تفسير العدل على ما ذكره المص الى ما ذكره سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى ليظهر صدق تعريف العدل على آخر على جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام فلخروجه عن صورته الحكمية لما مر من ان اللام بمنزلة الجزء واما على التقدير الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من قوله يؤيده لزوم المطابقة اه يقال جاءني زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من انه لما غير صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها قوله لزوم تخالف المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تع فعدة من ايام اخر قوله

و هو آخر من آخر ان آخر و ان آخر و ا ه

قوله قدس سره وقياس اسم التفضيل ان اه واعلم ان استعمال اسم التفضيل باحد هذه الامور الثلثة كحكم استقرائي وفيه بحث لان المراد بالاسم التفضيل كما هنا ان كان الاسم التفضيل المستعمل في معناه التفضيلي فنسلم ان القياس ذلك لكن ما نحن ليس كذلك بل منقول عن معناه التفضيلي الى معنى غير فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها وان كان اعم من ان يكون مستعملا في المعنى التفضيلي او غيره فلا نم ان القياس فيه الاستعمال باحد هذه الوجوه فان معنى التفضيل يقتضي ذلك لا معنى آخر وفيه نظر لانا نمنع قوله فلا نم ان القياس فيه الاستعمال باحد هذه الوجوه بل يجري القياس فيه قوله قدس سره فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام لا يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا او غيرها اذ ذلك شان افعل التفضيل المستعمل باللام لكن يابى عنه ان افعل التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث مع ان آخر جمع اخرى مؤنث آخر وجوابه ظ على الفطن العارف كفاية الطالبين

كأنه نزل منزلة المصدر بسبب ذكر من معه كما ان المصدر لا يثنى ولا يجمع كذلك هو

الفارسي

قال ابو علي في مقدمته لو كان معدولا عن الآخر لوجب ان يكون معرفة ليطابق اصله قلنا لا يجب الموافقة بين المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا على انا نقول انه معدول عن المعرف باللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير كفاية الطالبين

ط واجب ايضا بان هذا الحكم اي كون قياس اسم التفضيل مطلقا ان يستعمل باحدها حكم استقرائي لا بد في التقصي عنه من تحقق مادة في غير صورة العدل وفيه انه قد تخلف في آخر واخواته وسائر اسماء التفضيل اذا سمي بها وايضا بالاستقراء يستدل من حال الجزئي على حال الكل لا على جزئي آخر وايضا قوله قياس اسم التفضيل ان يكون كذا يابى كون الحكم استقرائيا قوله وحيث لم يستعمل اه وفيه انه كيف يعلم هذا من ذكر آخر فقط من غير عصمه الله

انضمام مع امر آخر وادخاله في التراكيب فالاولى ان يذكر في التمثيل تركيبا من تراكيب البلغاء وقع فيه اخر بدون واحد
من الامور الثلثة ليعلم انه لم يستعمل بواحد منها الا ان يقال اخر ههنا اشارة الى اخر الواقع في التراكيب التي يعلم
المخاطب تلك المواقع فان قلت هذا القياس يستدعي ان يكون آخر ايضا معدولا من الآخر المستعمل احدها مع
ان فيه وزن الفعل وسيجيء ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة قلت قد سبق انه لا يكفي

لجواز عدول اه بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلي ايضا كما مر له
نقلا عن الجوهري في ثمث ومثلث قوله اذا اردت به سحر بعينه اه اي قصدت
الظرفية مع التعيين كان في قولك جئت يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية
دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى ونجيناهم بسحر او التعيين دون الظرفية
عرف باللام والاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا قوله لفظا اه ومعنى خلاصته
بيان العدل فيه بالاعتبار ان الطريق تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجري
مجراه في الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق اخرى وهو تعريفه بالعلمية
ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده
عن التعريف اللامي واعتبار العلمي قوله فلا بد من اللام او الاضافة على ما
صرح به في الرضي في بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده
المعين بادنى التعريف وهما اللام والاضافة قوله سواء صار بالعلمية كان
اللام في الاصل في الاعلام الغالبة لتعريف العهد قوله في المشهور فان الجمهور
على ان فتحه اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته قوله وليس تعريف سحر عندهم لكونه
معدولا عن اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمنه معنى حرف
التعريف كامس ورد بثلثة اوجه الاول منع الصرف خروج عن الاصل من وجه
دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه الثاني انه لو كان مبنيا لكان غير
الفتحة به اولى لئلا يوهم الاعراب الثالث وانه لو كان مبنيا لكان جائز
الاعراب جواز اعراب حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
لت ورد الثاني ضعف سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن
معنى الحرف سبب موجبة للبناء فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح التسهيل
للفاضل المصري وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التو
والتنكير فالمعدول عن المعرف باللام اذا لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة كآخر
وان قصد به تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمنه معنى الحرف

في تحقق العدل مجرد كون القياس ان يكون
صيغة الاسم كذا بل لا بد من اعتبار خروجه
عنه بدليل منع الصرف ولا حاجة الى هذا
الاعتبار في آخر لتحقق العلتين احدهما وزن
الفعل والآخر الصفة ولا بد في اخر فافترقا
محمد عصمة الله

قال الفاضل المحشي الى قوله والعلمية المقدرة واجيب عنه بجواز عدول
يصح اذا استعمل معرفة وفيه ان هذا انما
نكرة فلا كما في قوله تعالى فعدة من ايام اخر
حيث وقع صفة للنكرة واما اذا استعمل
عصمة الله
التعريف

قوله اي عن الآخر بضم الهمزة وفتح الخاء يعني
انه على صيغة الجمع المحلى باللام فيكون جمع اخرى
وقيل يحتمل ان يكون مذكر اخرى ويحتمل ان يكون جمع
اخرى وهذا اولى فان الكلام في اخر جمع اخرى
وكذا قوله عن آخر من يحتمل الامرين والثاني
اولى فلا يتوجه انه لا يصح ان يكون اخر معدولا عن
اخر من لان اخر جمع و اخر من مفرد فكيف يعدل
الجمع عن المفرد
لبعض الفضلاء ملخصا

يف

قوله واما معنى فلانه اه
اقول يؤيده ما نقل عن
المص من انه لا بد في العدول
من اعتبار الخروج ايضا الخ
ان في عموم تأمل تأمل
عبد الصمدى
عبد الغفور

الحرف كامس وان قصد به تلك المعرفة بتقديره علما بعد العدل كان غير
منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر قوله والعلمية المقدرة اي علمية الجنس كما
صرح به في المنهل قوله فكامس اه عطف على قوله كان في سحر قوله حالة الرفع عند
بني تميم اه اي في لغتهم فانهم يقولون مضى امس بالضم ورأيت امس وخرجت
اول من امس بالكسر على ما نقل سيبويه واللغة العليا بناؤه على الكسر في الاحوال كلها
وهو مذهب الحجازيين ونقل الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب
عند بني تميم في جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر في امس علة البناء
كما ذهب اليه اهل الحجاز وان يعتبر فيه علة منع الصرف فاعتبروا باعتبار الاعراب
اذ هو اشرف واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار
في حال الرفع غير منصرف والحالتان الباقيتان ان سوى بينهما في الفتح لم يتبين
بناؤها لكونها اعراب غير المنصرف وان سوى بينهما في الرفع كمثل لم يتبين
اعرابها فلم يبق الا الكسر فسوى بينهما فيهما قوله وكضحى اه عطف على كما في سحر
قوله عند الجوهري فانه حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر
ويفهم منه انه معرب غير منصرف قوله والقياس له اي القياس الذي سبق من
ان كل اسم جنس اطلق واريد به فرد غير معين اه يقتضي ان يكون صباح ومساء
اذا اردت به صباح يومك ومساء يومك كامس وسحر مبنيا او غير منصرفين
مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا
انهما لم يوجدا مبنيين او غير منصرفين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمنهما معنى
اللام وتقدير العلمية واليه يشير كلام الرضي في بعض الظروف حيث قال
لم يبن صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان
التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره قوله وعدول
ظواهر المشتق اه عطف على المطابقة اي بنوا عن القول بكونه معدولا عن آخر من
لزوم عدم ظهور له وانما اورد لفظ الظاهر في الموضعين لانه لا عدول الا في

قوله وقال بعضهم اه يؤيده موافقة المعدول
والمعدول عنه في التنكير لكن يأبى عنه ان اسم التفضيل
المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث مع
ان اخر جمع اخرى مؤنث آخر الا ان يقال ان هذا
الحكم مخصوص باستعماله في المعنى التفضيلي وان كان الحكم
السابق وهو كونه مستعملا باحد الامور الثلثة اعم او
المراد من الجمع المنفي هو الجمع الاسمي كما يفهم من تعليله
في بحث اسم التفضيل قوله واعلم انه لا دخل اللام ومن في جوهر
حروف اخر المستعمل باحدها بل جوهره حروف الهمزة والخاء
والراء والعارض من اللام ومن كلمة اخرى وايضا لو جعل
داخلا فيه يلزم عدم بقاء المادة في المعدول ولا شك ان
الهيئة الحاصلة لتلك الحروف لم يتغير فلا بد فيه من
ارتكاب ان خروجه عن صيغته الاصلية حكمي كما ذكرنا
في تعريف العدل اذ القول بان هيئته مغايرة معارضة مع
اللام او من مغايرة بالهيئة مخرجة عنها
عصمة الله
محمد

قوله قد سبق مما ذكر معه من اي عن اخر من اه اي
فانا اردنا اعتبار خروج اخر عن اخر من فقد
اعتبر حينئذ اولا ان اخر من جمع مؤنث ثم اعتبر
خروج اخر من فلا اشكال ولا خفاء في صحة
اعتبار كون اخر معدولا عن اخر من لان اخر من
يستوي المفرد والجمع فان قلت كيف يكون
الصيغة المعدولة جمعا والمعدول عنها مفردا وهو اخر
قلت لان اخر من يستوي الجمع والمفرد كما مر انفا
كفاية الطالبين

واخر بضم الهمزة كصرد جمع اخرى مؤنث آخر بالمد والفتح على وزن افعل نحو الاول جمع اولى مؤنث الاول ونحو الطولى جمع الطولى مؤنث الاطول واخر في الاصل اسم تفضيل لانه موضوع للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات يعني ان معنى اخر في الاصل اشد تاخرا فمعنى قولك جائني زيد ورجل اخر معناه في الاصل رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر غير زيد

فاخر اسم معدول اي مصروف عن اصله لانه خرج عن معنى التفضيل وقد استعمل غير منصرف فلا بد من اعتبار العدل فيه فاصله المعدول عنه اما افعل من كما ذهب اليه البعض او الافعل المعرف باللام على ما ذهب اليه بعض آخر تقول آخر آخران آخرون او اخر اخرى اخريان اخريات و اخر نحو الافضل الافضلان الافضلون والافاضل الفضلى الفضليان الفضليات والفضل

تعليقات اسماعيل حقي على اول القاضي البيضاوي عفى الله عنهما

معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لاتحادهما في المعنى لما ان ذلك الواحد يستوي فيه الجميع قوله ولا يخلو عن بعد اي لا في القول بان المثنى والجمع والمؤنث معدول لا عن الواحد عن بعد لانها مغيرات قياسية وان كان العدل فيها باعتبار استلزام كلمة من قوله وعلى هذا يتحقق اه اي على تقدير كون آخر معدولا عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريفه الا صيغة الواحد المذكر اذ لا فرق بين المعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول ومع ذلك لا يوجب العدول عن تغيير المص لما ذكرنا من عدم دخول من في الصورة الحقيقية ولا في الصورة الحكمية قوله وعلى كلا التقديرين اي تقدير العدل عن المعرف باللام او من المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا في آخر لعدم احتياج اخرى واخرى الى اعتبار العدل مع وجود سبب منع الصرف فيهما اعني الف التانيث والجمع المنتهى وعدم اعراب منع الصرف فيهما اعني الف التانيث والجمع المنتهى وعدم اعراب منع الصرف وهو الفتح في البواقي اعني آخران وآخرون واخريان في المثنى والجمع المذكر السالم فلكون اعرابها بالحروف واما في الجمع المؤنث السالم فلان اعرابه في الحالتين بالجر لما ان النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكر السالم كما يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت في مسائل هذا حال كونه علم المؤنث قوله لما ذهب اليه الخليل من كونها معرفات بتعريف الاضافة مع عرضها عن تلك الوجوه فان الاصل في جاء في القوم اجمعهم اجمعون وفرات الكتابات اجمع اجمعه قوله سواء كان المضاف الثاني في تكرار الاول كما في تيم تيم عدي او لا كما في بين زري وجبهة الاسد والبيت الآتي قوله نعم يشترط له اي يشترط ان يكون المضاف الثاني تابعا للمضاف الاول قوله ولذا اي لاجل الاشتراط المذكور قوله او لانها اضيف تابع ذلك المضاف عليه تابع مفعول ما لم يسم فاعله لاضيف وعليه متعلق بدلالة اي بدلالة اللفظة التي اضيف اليه تابع ذلك المضاف على المضاف اليه المحذوف قوله نحو الاعلالة او بداهة سابح

حذف المضاف اليه واوقع لفظ عليه الصفوي عليه المقرر

يمكن استناد المنع بمعض صور قبل وبعد كما اذا

فاعلم

قوله وقياس فعلاء افعل اه ان اردتم بقولكم هذا ان قياس فعلاء افعل ان كان صفة ان يجمع او لا على فعل كحمر او على حمر وان كان اسما ان يجمع او لا على فعالى او فعلاوات ثم عدل عن واحدة منها الى جمع فلو هم جواز ان يجمع جمعا او لا على جمع على خلاف القياس وان اردتم به ان قياس فعلاء افعل ان كانت صفة يريد على ان يجمع على فعل بسكون العين وان كان اسما يريد على ان يجمع على فعالى او فعلاوات فمسلم لكن لا يلزم منه ان يكون جمع معدولا عن واحدة منها فليتدبر

سابح من قول الاعشى تمامه لهذه الجزارة ولا تقاتن بالعصى ولا ترمى الجبارة الا عرف استشهادا من الجبح والعلالة بالضم بقية جري الفرس والبداهة بضم اليا اول جري الفرس والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والزاء المعجمة والراء المهملة المفتوحة القوائم الاربع والتقدير الا علالة سابح او بداهة سابح يعني في حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جري قوله اذا كان مجموعا نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء قوله لا على جمع فلا يكون قياسه ان يجمع على جمع قوله انه علم جنس فانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف لم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه تعريف الاضافة كلهم ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف والاضافة وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجي واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره كذا في الرضي قوله واليه ذهب المص فهو عنده كاسود وارقم قوله فان كان اللون اه يعني لا جمع حال الوصفية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على اجمعون على كلا الحالين قوله انه اتم جمعا اه اي الكتاب اتم من حيث جمعه للالفاظ والحركات والسكنات والتجويد في قراته من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا الى التعميم كما في الله اكبر قوله من لوازم اسم التفضيل من الاضافة واللام وكلمة من لانتفاء معنى الزيادة وهو كافر في حق التجرد عن معنى الزيادة والعدول من اللوازم الا انه معرفة واخر نكرة قوله بل لا يصح حسنا وحسنى اه يعني اذ صح ان يكون مؤنث حسن وحسنى على وزن فعلى المجرد بناء لا احمر في الاستعمال على المعنى الوصفي فكان صحة في جمعه بعد تجريده من معنى الزيادة اولى لمشابهته لاحمر لفظا ومعنى قوله وفيه بحث اه حاصله انه اذا كان اسما بمعنى

قوله وياكم فعلاء اه لا يخفى ان جمعاء وكذا مذكره وتثنيتها وجمعها صفة في الاصل اسم في الحال كما اشار اليه الشارح في بيان سبب عدم انصراف جمع واجمع فقوله فاصلها اه معناه ان اصلها جمع ان كانت جمعا لجمعاء في حال الوصفية اي وصفية جمعاء دون حال اسميتها او جماعى اي كانت جمعا لها بعد صيرورتها اسما في باب التوكيد هكذا يجب ان يعلم المقام

فاصل امير

قوله فاصلها اه قال بعض المحققين لا يخفى ان القياس في جمع التكسير هو جمع او جماعى لا جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها انتهى ويمكن ان يقال لا مانع من اعتبار عدوله من الجمع السالم وان كان صورته تشبه الجمع المكسر عصمة الله

قوله قدس سره والآخر الصفة الاصلية وان صارت اه قيل ان الوصفية فيه اما باعتبار انه افعل الصفة كاحمر او باعتبار انه افعل التفضيل كافضل فان كان الاول يلزم ان لا يصح جمعه على اجمعون لان افعل الصفة يجمع على فعل كحمر ولم يشترط صيغة جمع السالم فيه وان كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤنثه على وزن جمعاء بل يجب ان يكون جمعى كفضلى اجيب بان اسم التفضيل في الاصل جرد عن الزيادة فعدل عن لوازم اسم التفضيل ايضا فجعل مؤنثه على وزن فعلاء كافعل الصفة

كفاية الطالبين

قوله قدس سره وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع اى على الاصل الذى ذكرناه وهو اعتبار اخراج المعدول عن الاصل وفيه اشارة الى رد قول الهندى ويرد عليه جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس انياب واقواس واجيب بجواب آخر وهو انه ليست باوزان العدل المشهور فيحمل على الشذوذ دون العدل والحاصل لما توجه اليهما سؤال بعد تحقق العدل فى جمع من ان الجموع

جمعه لم يبق فيه معنى الوصفية فليف يكون فى حكم جمع مغنى والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية فى تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان سجوا انهم كان على سبيل الاجتماع ولفظ اجمعون وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم يتجرد عنها بالكلية كما صرح به فى التلويح قوله من تغيير جمعها الموصول الجموع الا به تغيير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر خروجه عنها وتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ما ذكر سابقا بقوله واما المغيرات الشاذة اه كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن صيغة الاصلية وهنا استدلال على عدم دخولها فى تفسير العدل بناء على تفسير الخروج وتنبيه بالامثلة فانه قد اتضح بالامر به المذكور به غاية الاتضاح فانه ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر فى الامثلة المذكورة والا فلا يكون وفى المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والا لم يكن شاذة فلم يكن معدولة وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل انه كان على الشارح ان يذكر قوله كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب اه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج الى التكرار مندفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن الصيغة الاصلية باعتبار الخروج عنها فالشارح سلك طريق الترتيب فى الجواب اولا بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانيا بالاستدلال بعد ان وضح ان المراد منه ذلك قوله اذ الجمع ليس الا مغير اللواحد ابتداء فعلى تقدير كونهما مغيرى اقواس وانياب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغير الواحد ابتداء فضلا عن ان جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع ثم لا يخفى ان ما فى المحشى يخالف ما فى الشرح فان لفظ ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ فى هذه الجمعية جمعية اقواس وانياب وهو يخرج مؤدى كلامه اذ لو اعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ فى هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ اصلهما وعدم جمعيتهما

الشاذة بعضها مثل جمع فيلزم تحقق العدل فيها ايضا كرر هذا الكلام لدفعه وادرج فيه فائدة اخرى لم يعلم سابقا كيف ولو اعتبر اه فلا يرد حينئذ ان الشارح كرر كلامه بغير فائدة كما لا يخفى على المتامل كفاية الطالبين

والحاصل ان الجمع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة وقوله لا يرد الجموع الشاذة اى التى وجد اصولها لا وجود لاصولها واما الجموع الشاذة التى وجد اصولها فلا يتوهم ورودها اصلا فالمراد الناظر ان تخصيص الجموع الشاذة على انه لا بد للعدل من التحقيق من المعدول عنه اما هو بناء المحقق وهو فى حيز المنع اذ اللازم لم اقتضاء دليل غير منع الصرف او يكون اصل المعدول اشياء آخر ولا يلزم وجود ذلك الشىء فى نفس الامر فاضل ام

قوله بوجود الانصراف فانه لم يعتبر اه لان سبب الاعتبار كما عرفت انما هو وجود اعتبار

قوله فى هذه الجمعية اى فى كونهما جمعين على جمعهما اقواس وانيب وفى الجموع الشاذة ليس علم فاضل ام

قوله ولو اعتبر كان استعماله قابلا للضبط والشاذ خلافه كما ابيناه ان القياس فى لسان العرب اعتبرت مثلا الجمعية القياسية اولا من باب الجموع فى وزن مخصوص فلا يدخل فيه الشاذة فاذا وجب ما النقيضين ولم يوجد قاعدة غير القاعدة القياسية حتى يلزم من مخالفتها الشاذية للتنافى بين الشاذية فضلا عن التحكم

قوله ومن هذا تبين الفرق اه لان المعدول لابد فيه اعتبار اخراجه عن اصل محقق او مقدر بخلاف الشاذ عبد الله افندى

قوله يكون الداعى الى تقديره اه فيه ان الداعى الى التقدير امور ثلثة احدها منع الصرف وثانيها عدم وجدان علة اخرى سوى العلمية وثالثها عدم صلاحية علة اخرى للاعتبار سوى العدل والجواب ان الداعى يكون امرا وجوديا وهو منع الصرف اما لا غير واما الامرين الاخرين العدميين فهما لارتفاع المانع ولا يقال لهما الداعى وفيه ايضا ان الداعى ايضا غير منحصر فى منع الصرف اذ قد يكون الداعى فى تقدير العدل البناء كما فى خضار وبوار وقد يكون الحمل على النظائر كما فى باب قطام عند بنى تميم عصمه الله

قوله قدس سره علما للاعيان المؤنثة اه احترز بقوله علما عن فساق المناسب ان يقول كل ما هو على فعال علما للعين المؤنث بالافراد لا الجمع لان كل فرد مما هو وزن فعال علم لمفرد من الاعيان المؤنثة العين المؤنث القائم بنفسه كالمرأة والناقة والارض والكواكب وفى مقابلة المعنى المؤنث وهو القائم بغيره كالكتابة والظرافة والقراءة وسلم ان سبب بناء قطام لتضمنه بمعنى الحرف الذى هو التاء التانيث فى فاطمة لان الاسم اذا تضمن معنى بنى وليس كثرة العلة موجبة للبناء الايرى

جمعيتهما مع لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعيتهما فى نفسهما ولك ان تجعل المشار اليه جمعية اقوس وانيب ويكون معنى الكلام ولو اعتبر جمعيتهما اولا على اقواس وانياب فلا شذوذ فى جمعية اقوس وانيب لعدم الجمعية فيتحد البيانان قوله اسم جنس كان المراد من اسم الجنس ما يقابل العلم وهو ما دل على شىء سواء كان اسم عين كرجل او معنى كهدى واراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض المعانى قوله فلا عدل فيه حتى لو سمى به مذكر اكان منصرفا قوله الآخر وجمع واتباعه قوله وهى فى المذكر كفعال فى المؤنث قال الرضى فى بحث المنادى ومن ذلك اى مما لا يستعمل فى غير النداء الا ما هو على وزن فعل فى سب المذكر وعلى فعال فى سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع ورد فعال بهذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها قوله حتى لو سمى لهما مذكر اه اى ثمرة اعتبار العدل فيهما انه لو سمى بهما مذكر امتنع صرفهما للعلمية والعدل والا فهما حال النداء مبنيان اما فسق لكونه منادى لتنزله مفردا معرفة واما فساق فلمشابهته نزال وانما قيد بقوله مذكر لانه لو سمى بها مؤنث كان منع صرفها للتانيث والعلمية فلا عبرة لاعتبار العدل فيه قوله وتمسكوا اى على اعتبار العدل فيهما بان الاصل فيهما ان يكونا منصرفين لما اى للصيغ التى هما المبالغة لهما نحو فاسق وفاسقة مثلا فى الاستعمال وعدم الاختصاص بباب دون باب كما هو الشائع فى صيغ المبالغة فلما اختصا بباب النداء علم انهما معدولان عما هما المبالغة قوله اذ لا دليل له فان نقصان استعمال الكلمة واختصاصه بباب لا يدل على ان صورتها الاصلية ما هو شائع الاستعمال قوله ثبوت فاعل فى شرح التسهيل ان نقل عدول عن افعل ونقل هذا شرط الكثرى والمراد ثبوت صيغة يكون اعتباره معدولا عنه قوله وعدم نقل قبل العلمية اى لا يكون فعل اسم جنس مستعملا لانه حينئذ يكون علما منقولا عن اسم الجنس كما هو الشائع فى الاعلام قوله الا اذا ثبت اه فانه حينئذ مع جمعه

ازريجان ونحوه فيه التعريف والتانيث والتركيب والعجمة والالف والنون فهذه خمسة علل مع ان هذا لم يبن اجيب بان هذا اليس الا بسبب الندرة والنادر عند العرب كالعدم لا اعتبار له اصلا كفاية الطالبين

قوله كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة او رد الاعيان ولم يرد العين لان ما الموصولة جنس يشمل القليل والكثير واذا دخل عليه كلمة كل يفيد استغراق الافراد فيكون جمعا فاذا فى جمع يكون مقابلا بالجمع فيكون من قبيل انقسام الاحاد المتغايرة الى الاحاد المتغايرة فتامل فانه دقيق تحرير

قوله قدس سره كعمر وزفر فان قلت اعتبار العدل فى الامثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور فى جعل امثلة العدل غير منصرف اذ لا شك ان منع الصرف موقوف على علية هى العدل فاذا كان اعتباره وتقديره موقوفا على منع الصرف يلزم الدور والدور باطل لتوقف الشىء على نفسه ولكون الشىء مقدما على وجود نفسه قلت تعتبر العدل مقدما على منع الصرف بالذات بالصرف والحاصل ان منع الصرف موقوف على ذات العدل وهو مقدم بالذات على منع الصرف كفاية الطالبين

والحوظ لكن العلة ليس العدل وحده بل العدل والعلمية فلا دور اصلا فلا حاجة الى الجواب المذكور فتامل محرر

قوله وكذلك زفر وكذلك ايضا قثم قالوا الاسماء التى على وزن فعل ثلثة اقسام احدها ما استعمل جنسا فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف وثانيها ما استعمل علما ففى اكثرها العدل كعمر وزفر وقثم وليس فى بعضها كادد ابى قبيلة فانه ثبت استعماله علما منصرفا وثالثها ما كان صفة فهو متبعض تحقق العدل فى بعضها كجمع واخواته واخر وفسق فى مبالغة يا فاسق او يا فاسقة ولم يتحقق فى بعض آخر كحتع فى مبالغة خاتع اى ذاهب فى الارض عصمه الله

قوله قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية لايستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامر من العمارة وزافر بمعنى السيد لاغير عصمة الله قوله عدل عنهما اه ذكر المص وغيره لانهم قصدوا ان يجعلوا عامر وهو وصف علما ثم عدلوا عنه الى عمر ففيه تقديران تقدير عامر علما وتقدير خروج عمر عنه لكن في كلام الشيخ انه معدول عن اسم الجنس وهو ينافي عامر ويمكن الجمع لانه حكم بعدوله عن اسم الجنس بعد تقديره ايضا علما فتدبر

عيسى الصفوي

للشرطين ليس فيه العدل لعدم الاحتياج الى اعتباره قوله كما ذكره في الصحاح اودت الناقة تؤد اد ارجعت الحنين في جوفها والاد والاد الداهية والامر القطيع وكذلك الاد لانه على مثال فاعل وادد ابو قبيلة تصرفه العرب جعلوه كثقب ولم يجعلوه كعمر قوله بالعدل فيه اي في فعل الجامع للشرطين قوله لكثرة كونه نعلم به الظ لكثرة كونه وضع الظ موضع المضمرات اعتناء بشان الحكم عليه بعدم الصرف قوله واضطرادي اي حين كثرة عدم الصرف فيه لان القول بعدم صرفه للعلمية فقط يهدم القاعدة الممهدة وغير المعدول لايكون اعتباره قوله لانه ثبت قاثم وعدم قثم الاول مسلم والثاني ممنوع في الاساس يقال قثم له من ماله شيا اذا اعطاه فاكثر له ورجل قثم اي معطي وقيل للقثم بن عباس رضي ما قبل لك قثم والا لانك قثم ومالح وفي الصحاح القثم الجموع للخير ويقال للشر ايضا وغاية ما يقال هنا انه ذكر في النهاية في الحديث اتاني ملك فقال انت قثم القثم المجتمع وقيل الجامع الكامل وقيل الجموع للخير وبه سمي الرجل قثم وقيل قثم معدول عن قاثم وهو الكثير العطا انتهى فانه يدل على اختلاف في ثبوت قثم اسم جنس فمن قال انه معدول عن قاثم وكلام الشارح مبني على الغير على انه مثال والمناقشة في المثال ليس من داب المحصلين قوله وان انتفى احد الشرطين اما بانتفاء الاول فقط بان لايجيء له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال او بانتفاء الثاني فقط بان وجد له فعل او فاعل قبلها كختع وقطم علمين او بانتفاء كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يوجد له مثال ايضا قوله انصرف لعدم تحقق الاول العلة الاولى فلانتفاء المعدول عنه واما في الثاني والثالث فلخلوه عن كونه منقولا عن فعل جنس قوله ينبغي هذا اي على ما ذكر من ان الضابط المذكور وان كان يقتضي كونهما منقولين لا معدولين فيكون ان منصرفين الا انهما اسمان غير منصرفين اضطرارا نا على اعتبارهما معدولين لا منقولين فهما في حكم المستثنى قوله

ثامنة

قوله فلنا ضابطا عدم صرف نعل لاسيما اه حاصل الجواب ص

قوله قدس سره مثل حضار وطمار اه طمار المكان المرتفع يقال سقط من طمار اي سقط من مكان مرتفع وقيل طمار بالكسر والفتح وحضار لم يعرب بالوجود والحرف الشديد في آخرها وهو الراء فبني لطلب الخفة وفيه نظر لان النهار معرب يقال نهار مضي مع ان في اخره راء شديدة وكذلك عمرو معرب وحضار اسم كوكب وقيل هي الجبل بين اليمامة والبصرة وبوار ارض في اليمن كفاية الطالبين

قوله قلنا قوله هذا اه اي قول المص ان الشرط الاول ثابت فيما قاله الشيخ قدس سره انما يصح اذا كان المعدول عنه في العدل التقديري فاعل اسم جنس وهو اي لكون المعدول عنه فاعلا اسم جنس مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما قوله والظ ان الحق هذا اي هذا القول المشهور ليكون المعدول والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشايع فيما لايكون المعدول ثابتا في العدل التقديري بل بمائلته في الصورة اوخلاصة الجواب ان ما ذكره الرضي يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضي ثبوت اصالته حتى ينافي ما ذكره الشيخ هذا لكن عبارة الرضي ناطق على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس ليكون معدولا عنه حيث واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية نحو غير منصرف كقثم وجحي لثبوت قاثم كجاحي وعدم قثم وجحة قبل العلمية فحكم بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل الجنسي فالتنافي بين ما قاله الرضي وبين ما قاله الشيخ ثابت قوله على زعم النحاة دفع لما قيل انه كيف يصح ان بني تميم وهو من العرب القح اعتبروا العدل الذي هو من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا انهم اعتبروه في لغتهم ومحاوراتهم قوله اي لينضم اه وقال صاحب العباب لينضم سبب ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث توجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي اولى لانه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا لا على الكسر قوله اذ لا كسر اه دليل لمقدمة مطوية اي انما عنوا حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره قوله ولان الراء اه عطف على قوله ليحصل الكسر قوله والبناء اخف من الاعراب لكون الكلمة في البناء على حالة واحدة فيخف دربها المتكلم بخلاف الاعراب قوله لحقاء

قوله وراد ببابها اه فيه انه يجوز ان يكون مراد المص كلما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة سواء كان من ذوات الراء او من غيرها لا يقال هذا لايصح لان ذوات الراء عند من قدر فيها العدل مبنى والكلام في المعرب لانا نقول كون الكلام في المعرب يقتضي ان لايبحث عنه اصالة ولا يلزم منه ان لايبحث عنه تبعا على ان هذا لا بحث عنه وانما هو التمثيل ظهرية

قوله وراد ببابها اه العلم فعال بر اراب قطام وكلام الشارح يعني تميم يبنون ذوات الراء حمل كلامه على هذه الارادة كما يظهر من ذيل هذا البحث ط ومن هذا يفهم الجواب عما ذكر في الظهيرية كما لايخفى لبعض الفضلاء

الأن يقال ان في طمار الطاء حرف تشديد فيكون في اوله وآخره حرف تشديد كان الراء حرف شديدة فيهما في طرف واحد فليس في قوه طمار بخلاف نهار وعمرو فان

قوله قدس سره ليس فيها الا السببان العلمية اه فيه بحث لان الحصر ان كان باعتبار جميع الاوصاف فمحفوظ البطلان فان فيها اوصافا آخر كوزن فعال وان كان باعتبار الامور الباعثة للبناء فالحصر ايضا ممنوع فان الامور الباعثة هو كونه على وزن فعال بل جعل السببين باعث البناء غير مناسب لان باعث البناء هو المناسبة لمبني الاصل واسباب منع الصرف ليست باعثة للمناسبة لمبني الاصل الذي هو خصوص الفعل الماضي والامر والحرف وايضا قد صرح فيما سيأتي ان الباعث في بناء مثل حضار وبوار وزن فعال والعدل لا اسباب منع الصرف فالصواب ان يقول ليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء لانه يلزم ان يكون كلام وسلام مبنيا مع انه معرب

كفاية الطالبين

قوله قدس سره اعتبر فيما عدا ها مما جعلوه غير منصرف اه يعني اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء بعينه والحاصل فيه بحث لان ما عدا ذوات الراء كقطام اذا اعتبر فيه العدل يكون كذوات الراء بعينه وفي تحقق السببين فيها وتقدير العدل حكما اوجب ذلك البناء في ذوات الراء يوجب في غيرها ايضا

كفاية الطالبين

و المراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي يدل على ذات و معنى فيها غير الشمول و بينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم و صدق الصفة المعنوية بدون النعت في قولنا العلم حسن و صدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل و كذا بين النعت و الصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم و صدقها بدونه في قولنا العالم مكرم و بالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل مفصول في باب العصر

قوله و المراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير اقول الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات و بالمعنيين الآخرين يستعملها النحويون فالنعت في باب التوابع و الآخر في باب منع الصرف مقابلا للاسم سيد السند

قوله على ذات اي مبهمة من غير اعتبار تعينها بوجه فخرج اسماء الزمان و المكان و الآلة قوله هو المقصود اي يكون المعنى الملحوظ ذلك المعنى من حيث انتسابه الى الشيء فالذات انما يقصد لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه فخرج اسماء الاجناس فان لفظ رجل و ان دل على ذات باعتبار معنى الرجولية لكنه ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما مقصودان معا سيالكوتي على مطول

قوله قد سبق الوصف و هو كون الاسم دالا على ذات الخ نتلو عليك مما اعطاني الله يا طالب خذ الكتاب بقوة و هو انما عرف المصنف العدل و لم يعرف سائر العلل لاختلاف واقع في تعريف العدل بينه و بين القوم بخلاف سائر العلل لعدم الاختلاف في تعريفها قوله قد سبق الوصف هو كون الاسم دالا شامل لجميع الانواع يعني المعرفة و النكرة و كون الاسم صفة و بقوله على ذات يخرج كون الاسم دالا على الصفة كالكاتب و قائم و بقوله مبهمة يخرج كون المعرفة لعدم دلالته على ذات مبهمة و بقوله ماخوذة مع بعض صفاتها يخرج اسماء النكرة كرجل و فرس و امرأة لانها لا تكون ماخوذة مع بعض صفاتها و باضافة الصفات الى ضمير الذات يخرج اسم المكان و الزمان و الآلة لان مضرب مثلا معناه مكان الضرب فيدل على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لكن على صفات نفسه

لان الوصف يقال بمعنى النعت و بمعنى الامر القائم بالغير و بما يقابل الاسم و هو المراد ههنا قوله لم يتعين الا ببعض الصفات اي اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان و المكان و الآلة عن الوصف لدلالتها على تعين الذات باعتبار كونها مكانا و زمانا و آلة و هو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات الماخوذة في مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة اي من المشتق و وضع المشتق نوعي كما تقرر في محله فمعنى التعريف كون الاسم و الاعتبار هيئته على ذات مبهمة لم يتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة الا بالصفة التي اخذت معها و لا ينافي ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته او بوجه آخر فاندفع النقض الذي ذكره المحشي لان القيام لا يدل باعتبار هيئته الا على ذات مبهمة غير متعينة باعتبار اتصافه بالقيام كسائر ما يوازنه لكن القيام لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونه ماء و كذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتقليل و استفادة كونه رجلا او حمارا او دارا باعتبار خصوص المادة قوله لان الاوصاف المراد بالاوصاف ههنا المدلولات المعاني القائمة بالغير و بكونها منسوبة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات ماخوذة خارجة عنها و المراد بكون الاوصاف ماخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات و بالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق و الاظهر ان يقال الاوصاف المشتقة من المصادر التي اخذت في مفهومها النسبة الى الذوات المعينة قوله فانه بعيد لعدم سبق الذهن اليه قوله الا يخل بالوزن فيها اولى في الرضي نختم بالصغر وزن الفعل ان لم يكن في اوله زيادة كزيادة الفعل كحسيسم في خصم و اما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كاحيمر و يرحيس و بشيكر و يغيب لانه على وزن مضارع فعل قوله فكيف يصح ان كان الوصفية ينافي العلمية قوله كما هي طارية على بعض لان بعضه للمذكر و بعضه للمؤنث فالحاء طارية

و اعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة و هو الاسم الدال على ذات ماخوذة مع بعض صفاتها و قد يطلق بمعنى الوصفية و هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة و ما هو علة منع الصرف هو الوصفية لا انها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين الاسم الغير المنصرف لا علته فلهذا اختار المعنى الثاني في تفسيره و الوصف و الوصفية مصدران كالوعد و العدة بمعنى واحد و ان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف و الصفة بالموصوف كفاية الطالبين

قوله و اعلم ان الزمان و المكان و الآلة تخرج بقوله و بعض صفاتها فان هذه الامور و ان دلت على الذات و بعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات بل على صفة غير تلك الذات كاسم المكان مثلا يدل على صفة الفاعل لا على صفة المكان الذي هو الذات المدلول

قوله قدس سره مررت بنسوة موصوفة بالاربعية النسوة بكسر النون و ضمها النساء و النسوان جمع امرأة لا من لفظها و تصغيره نسية اربع بالجر و التنوين و الحاصل يكون اربع هنا دالا على ذوات مبهمة بمعنى نسوة ماخوذة اي مقصودة مع بعض صفاتها يعني الاربعية فان قيل لم فسر الشارح معنى الاربع بان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية اي ذوات الاربع مع ان معناه في نحو ذلك اربع من غير ذوات لانه وقع صفة النحوي و الصفة النحوي ينبغي ان يكون محمولا على الموصوف و الاربع لا يمكن ان يحمل على النسوة لانها جوهر و الاربع عرض و العرض لا يمكن ان يحمل على الجوهر فاحتاج الى تفسير هذا المعنى كفاية الطالبين

طارية فصدق على بعض انه قابل للتاء قوله و المذكر اه فيكون اربعة مقدما على اربع فصدق على اربع انه غير قابل للتاء او لانه حصل من اسقاط التاء قوله لانه اذا جاز يعني ان وزن الفعل في يعمل كان في الاصل بسبب لحوق التاء فخرج عنه و لم يكن ذلك الوزن حاصلا في اربع في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيهما في الحال و المخرج و هو عروض التاء سابق في اربع و في يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض المخرج اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض الحاصل في اربع بسبب سقوط التاء و يمكن ان يقال التاء قبوله للتاء من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوي المشابهة فلذا لم يعتبر بالوزن في يعمل و اعتد في اربع قوله فان قولك اه تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة ايضا للتانيث و لتوصيف الجمع المذكر سواء كان مكسرا لما بتأويل الجماعة قوله و التذكير موهوم اه جواب دخل مقدر و هو انه لو كان اجراء اربعة على الجمع المذكر بتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة المذكور قوله و عدم انصراف اربعة اه في شرح الرضي قال ابن جني في سر الصناعة و كذا في بعض النسخ المفصل معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود و كانت اعلاما فلا ينصرف اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرف و ثلثة ضعف خمسة ايضا انتهى و الظاهر انها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين من التعدد في المعدودات و لذا صح وقوعها مبتدأ و ما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس و هم قوله لتنوع الدلالات الثلث اي المطابقة و التضمن و الالتزام و في توصيفها بالمعتبرة احتراز بالدلالة العقلية و الطبيعية فانهما لعدم انضباطها غير معتبرة في باب الافادة و الاستفادة قوله يتوهم ان استعمال اه يعني عدم الخروج قوله و لك ان تقدر اه فيكون كلمة في مستعملا في الظرفية الحقيقية قوله اي معنى غلبة الاسمية فعلى الاول اللام في الغلبة و على الثاني للجنس

و الوصفية التي توضح بحسب الاستعمال غير اصلي الآن الاستعمال لما كان باعتبار احدى الدلالات الثلث اثبت الاصالة بالنسبة الى الدلالات ليظهر منشأ اصالة الوضع على الاستعمال عصمه الله قوله الذي هو الوضع فذكر الاطلاق اراد الوضع لان الوضع اصل يتفرع عليه الاستعمال و الاطلاقات في محاوراتهم طاشكندي

و الفرق بين الصفات ... في الصفات ... و المكان و الآلة ... [illegible]

و اذا كانت ... معتبرة في الافادة و الاستفادة ... ذات اه يعني في قوله ان يكون ... الوصف الذي هو ... ثم المناسب ههنا ان يجعل ... الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال ... الوصفية التي بمقتضى الوضع اصلية ... عصمه الله [illegible]

قوله فلذلك المذكور من اشتراط اه يعنى ان ذلك اشارة الى امرين بتأويل المذكور وبهنا فرعان لذينك الامرين صرف اربع وامتناع اسود ويرد الفرع الاول على الاصل الاول الذى هو اصالة الوصفية والثانى على الثانى فظهور تعلق الاول بالاول والثانى بالثانى وبلا واسطة وان تعلق الثانى بالاول بواسطة الاصل الثانى ولو قيل ذلك اشارة الى الاصل الاول وكل منهما يتفرع عليه لان الشرط غير متحقق فى اربع ومتحقق فى اسود فينصرف الاول ويمتنع الثانى لم يحتج الى التأويل المذكور ولا حاجة الى ملاحظة عدم مضرة الغلبة فى امتناع الثانى الا ان سوق كلام المص يدل عليه فافهم وهذا هو المراد بقول الرضى تقدير الكلام شرط ان يكون فى الاصل فلذلك صرف اربع فى مررت بنسوة اربع فلا تضره غلبة الاسمية فلذلك امتنع طاشكندى

قوله عن كونه وصفا لفظا اى لايتبع الموصوف لفظا قوله وهو ظاهر لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة فى مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره قوله ولا عليه اى لعدم صحة اجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبرا فى مفهومه فلا يقال قيد ادهم قوله يقتضى عدم الاشتراط اى عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى الغلبة قوله لعدم تقييد الحيثية اى لعدم تقييد الحية بالسواد وبما فيه سواد وبياض والقيد بما فيه بهمة قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق اى حمل كلام المص على ان اسود وارقم اسم للحية مطلقا مخالف اللغة قوله فالاولى ان يقال انه بصدد اه اى الاولى ان يقال ان المص بصدد تعيين الذات التى غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل فى ذلك التعيين للتقييد بالصفة ولذا ترك تقييد الحية والقيد وفيه بحث لان المص استدل بمنع صرف هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فى شرحه قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها انتهى فان عبارته هذه تنادى بان هذه الاسماء زال عنه معنى الوصف بالكلية قوله الفاء للنتيجة اه دفع لما يتوهم من استدراك الفاء واللام قوله فيفيد ترتب العلم بالاول اى بان العلم سبب للعلم بالثانى سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما قوله فيفيد ترتب المعلوم اى لان الاول علة للثانى فى نفسه فيستقيد العلم بالثانى منه اولا قوله ليصح اه يعنى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على ما تفرع عليه صرفه فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف المبنى المذكور فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويجاز رد الاول الى الاول والثانى الى الثانى على ذهن المتكلم لكونه ظاهرا غاية الظهور قوله فهو عطف على صرف فهو فرع الاصل الاول وليس كذلك فى المجموع المتفرع على المجموع قوله الى الكلام اى كل المثال لانه صفة لجزئه الذى هو اربع قوله

قوله فلذلك يفيد علية اشتراط الوصف بكونه فى الاصل للامور المذكورة وهى صرف اربع وامتناع صرف اسود وارقم اسمين للحية وضعف منع صرف افعى واجدل واخيل بناء على توهم الوصف فيها فاللام افادت ان اشتراط الوصف بكونه اصليا علة لكون اربع منصرفا لانتفاء الشرط وعلة لكون اسود وارقم ممتنعين من الصرف لوجود الشرط وعلة منع كون صرف افعى واجدل واخيل ضعيفا لعدم تحقق الشرط يقينا والفاء دلت على ان صرف اربع نتيجة للاشتراط المذكور ويتفرع على الاشتراط المذكور عماد الاسلام فنارى

اذ لا اجدل لعدم مضرة الغلبة فى ضعف طاشكندى ع

حه فان قلت ما الوجه فى اعتبار الوصفية فى افعى واخواته مع ان جواز اصالتها يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل فى عمر وامثاله مع الجزم بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انه اولى بالضعف قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف فى استعمال العرب لا يوجب ضعفه ط كفاية الطالبين

وانما يوجب الضعف منع الصرف لتقدير السبب وفى افعى وامثاله كذلك لكن على هذا يلزم ان يكون منع صرف بعض الكلمات

قوله فلذلك فان قلت يغنى فاء التفريع عن قوله لذلك فما فائدته قلت الفاء لتفرع علية اشتراط الوصف فى الاصل للامور المذكورة من صرف اربع ومنع صرف اسود واخواته وضعف منع افعى واخواته الامور المذكورة على اشتراط الاصالة حتى لا يحتاج الى قوله لذلك فتأمل عصمة الله

ثم ان قوله فلذلك صرف يدل على ان انصراف اربع يدل على عدم اعتبار الوصف العرضى يعنى لو اعتبر لكان هو غير منصرف لتحقق الوصف ووزن الفعل وفيه منع ظاهر لجواز ان يكون منصرفا لفوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء اذ يقال اربعة واجيب بان المذكر اصل رتبة والمؤنث فرع فاربعة اصل لانه مذكر واربع فرع لا يقبل التاء ولا لكان اصلا ورده الرضى بانه يلزم ح ان يكون وزن الاصل مثل يعمل القابل للتاء غير معتبر ووزن الفرع اعنى وزن اربع معتبرا مع كونه على حالة قبل هو بها غير معتبر وهذا خلاف القبول وما اجيب عنه بان المراد عدم قبول التأنيث وتاء اربعة للتذكير فرده السيد السند قدس سره بان التاء فى اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار تأنيث جمع المذكر وكذا الحال فى الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة وهذا بناء على ان لا يجوز توصيف الجمع المذكر مكسرا او سالما الا بالمؤنث وفيه بحث سيأتى فى بحث التذكير والتأنيث على ان مراد المجيب عدم قبول التأنيث المختصة للتأنيث والاحسن فى الجواب ما قيل من ان المراد عدم قبول التاء باعتبار اصل الوضع ولذا امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة والاعداد لا يقبل التاء باعتبار الوضع العددى بل بعد عروض الوصفية وهذا الجواب فى غاية اللطافة طاشكندى رح

قوله المذكور من اشتراط اه جعل ذلك اشارة الى المتعدد من اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة بتأويل المذكور لئلا يخل الافراد فى ذلك ورتب على ذلك الامرين احدهما صرف اربع والآخر منع صرف اسود واخواته بطريق اللف والنشر المرتب كما صرح بذلك فى قوله صرف لعدم اصالة الوصفية وفى قوله امتنع لعدم مضرة الغلبة ثم جعل قوله وضعف منع افعى عطفا على جملة فلذلك صرف وجوز جعله معطوفا على صرف بان يكون المتفرع على هذين الامرين امورا ثلثة ثالثها ضعف منع افعى واخواته بان يكون الاول والثالث متفرعا على الاول والثانى على الثانى والانسب ان يجعل قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه لا امرا مقصودا بالذات ويجعل ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة من غير تأويل ويجعل كل واحد من الامور الثلثة مرتبا عليه كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فلذلك وقع كذا الواقع فى هذا الكتاب هو ان المشار اليه بذلك يوجب العلم بوقوع كذا لكن بحسب التحقق وقوع كذا باعث لتحقق المشار اليه بذلك فتأمل قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع اه فان قلت من اين علم ان صرفه لانتفاء اصالة الوصفية التى هى شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لانتفاء شرط وزن الفعل وعدم قبوله التاء فان اربع يقبل التاء فلم يكن صرف اربع باعث هذا الاشتراط

الكلمة معلوما باستعمال العرب وبعضها ليس كذلك بل يعلم بصدق التعريف عليه عصمة الله
فان قيل كيف يشتق اخيل من الخال وهو جامد واشتقاقه فقط بالاتفاق لما بين في شرح التسهيل على
الشافية من ان اشتقاق الجامد غير مسموع من العرب قلت الاشتقاق نوعان اشتقاق الصفات
من المصادر واشتقاقها من الجوامد بمعنى النسبة كتامر بمعنى ذو تمر
كفاية الطالبين

قوله اى صرف اه احتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس
اسود قوله هو الشقراق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وتشديد الراء
المهملة والقاف قوله وهى تاء زائدة اه احترز بقوله زائدة عن التاء
التى هى جزء الكلمة كتخت وبقوله فى اخر الاسم مما يكون فى الوسط
كتاء افتعال وعما يكون فى اخر الفعل كضربت وبقوله بفتح ما قبلها عن تاء اخت
وبنت وهنت وقوله تنقلب فى الوقف لتميزها كال التميز وفيه رد على الكوفية
حيث قالوا الهاء اصل التاء ولو قال زائدة فى اخر الكلمة لكان اولى لان تاء ما
قد تدخل الحرف نحو ربه وثمه ولعله ولات قوله فلو سمى بها مذكر صرف لعدم
وجود سبب فيها سوى العلمية قوله كانت كهند فى جواز الصرف وعدمه
لكون تأنيثه معنويا وانتفاء شرط تحتم تأثيره قوله ليست متمحضة للتأنيث
فلا يكون تأنيثها لفظيا قوله ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها حتى يكون تأنيثها
مقدرا وهو الذى سمى المص معنويا قوله للزوم الالف لكونها جزء الكلمة
قوله وهى يكون لازمة للكلمة اى قد يكون لازمة للكلمة وقد فصل الش الرضى
معانى التاء وبين ما يكون لازمة وما لا يكون لازمة قوله كحجارة فان دخول التاء فيها
لا لمعنى من المعانى بل هى تأنيث لفظى وهى لازمة كذا فى الرضى قوله لم يعتبروا
هذا اللزوم لكونه عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلمية فان العلمية وضع
ثان قوله تصرف على صيغة المضارع المعلوم بحذف احدى التائين قوله فالمراد
بالاعلام اى فى قول الش لان الاعلام محفوظة عن التصرف فلا وجه لكون قيد بقدر
الامكان احترازا عن الوقوع فى الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط قوله
اى ما يكون تاء مقدرة اى ليس المراد بالتأنيث المعنوى ما يكون اسما للمؤنث حقيقى
ما يكون التأنيث فيه مقدرة سواء كان اسما للمؤنث حقيقى كهند وزينب او للمذكر
حقيقى كقدم اذا سمى به مذكر اولا هذا ولا ذاك كحلب ومصر قوله ولا مجال للحكم
لتقديره اه بيان الوجه لكون التاء فقط مقدرة فى التأنيث المعنوى قوله وشرط

فى نفس الامر قلت المراد من التاء فى شرط وزن الفعل هو تاء التأنيث وتاء اربع ليست للتأنيث ولهذا يقال
مررت بنسوة اربع فى صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد فى شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل
الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل فى اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء فانه يقال للحية الانثى اسودة واربع
لا تقبل التاء بحسب الوضع للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال فى المعنى الوصفى عصمة الله
قال لما فيه من الدهمة اقول اراد به الوجه لصيرورة ادهم اسما قال وان خرجت عن الوصفية اقول يعنى عن الوصفية
المذكورة وهى كون ادهم عاما لمن له دهمة لان عموم المشتق منه يفيد العموم فى المشتق لا عن الوصفية مطلقا لانه مستعمل
فى افراد نوع الدهمة حتى اشعر هذا المعنى بقوله لم يجر بالكلية فتفكر فمراد الش بتغيير اسلوبه فى باب الوصف و
فى تحقيق معنى الغلبة عن سائر الشروح رعاية للمناسبة محضا بين الامثلة والتعريف حتى خص التعريف بالابهام
والغلبة بالاستعمال فى نوعه كما حقق الآن وسائر اكثر الشروح لم يقيدوا عرس الدين
قوله لم يجر استعمالها اه هذا القول وما بعده من قوله واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية وان كان لا دخل له
فى المنع لكنه اشارة الى دليل اصالة وصفيتها كما يستدل فى افعى واخواته بعدم الجزم بوصفيتها من عدم استعمالها
فى المعانى الاصلية اصلا عصمة الله قوله لم يجر استعمالها بالكلية كما يقال عندى اسود
من الرجال وحمار اسود واتان اسود والحاصل فى الاستعمال انه يكون بحسب الوضع فهو موضوع لمعنى عام اجرى فى ذلك
التركيب على الموصوف المخصوص وكونه موضوعا للحية لا ينافى وضعه عاما فاعلم ذلك طاشكندى
يعنى كما يستعمل كل منها فى نوع مخصوص بحسب الغلبة كذلك يستعمل فى معانيها الموضوعة لها كما يقال عندى اسود من الرجال
اه فلم يجر استعمالها فى معانيها الاصلية بالكلية بخلاف افعى واخواته فان استعمالها فى معانيها الاصلية غير معلوم
فافهم قوله فالمانع اه وانت خبير بعدم توقف قوله ووزن الفعل على ما سبق قوله واما عند استعمالها
اه لا فائدة فى هذا الكلام اذ لا شبهة فى منع صرفها عند استعمالها فى معانيها الاصلية ظهيرية
قوله وضعف يوهم جواز منع الصرف على ضعف والمراد انه لما لم يتحقق وصفيتها الاصلية ضعف منع الصرف فلذا
صرف عند الاكثرين فلا يجوز منعها عندهم ومنعت فى لغة ضعيفة فلا تغلط عيسى الصفوى قوله على زعم متعلق
بقوله منع افعى لا بقوله ضعف قوله لتوهم اه لقائل ان يقول ان الزعم ادراك جانب الراجح كالظن والتوهم اما
ادراك جانب المرجوح واما اعتقاد غير مطابق للواقع فان كان الاول فالدليل لا يثبت المدعى لجواز ان يكون اشتقاق
افعى من الفعوة متوهما ولا يكون وصفيته مظنونا وان كان الثانى فالمقدمة ممنوعة لجواز ان يكون اشتقاقه مطابقا للواقع اجيب
عنه بارادة الشق الاول وجعل الزعم بمعنى ادراك المرجوح ظهيرية
قوله لتوهم اشتقاقه من الخال بتخييل انه مصدر لاخيل عصمة الله

الظ العلمية فما يكون تانيثه مقدرا اولى بهذا الشرط قوله يستلزم اه اندفع
بهذا القيد ما يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح لان العلمية كما انها شرط
لوجوب تاثير التانيث المعنوي وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرطا للوجوب
الشرط المستلزم بمعنى انه كلما تحقق تحقق الوجوب ولا شك انها ليست
كذلك في التانيث المعنوي وان كانت شرطا له بمعنى انه يتوقف عليها قوله
فداوكهند في جواز الصرف وعدمه قوله يجب الامر لان اصلها دور قوله
بهذا الثقل فيوجب اه لان هذا الثقل يوجب زوال الخفة التي تعارض من احد
السببين لا على التعيين فيكون شرطا لتاثيرهما عند اجتماعهما وليس المراد بشرط
كونه شرطا للعلمية مطلقا حتى يرد ان العلمية مؤثرة من غير هذا الاشتراط
اذا كانت مجامعا لسبب آخر قوله قلت لان الكلام اه يعني ان الامر كما ذكرنا الا
ان المص انما خص التانيث المعنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام مسبوق
ببيان شرطه ولا يلزم من التخصيص الذكري التخصيص الثبوتي حتى يرد ما ذكر
قوله لان الكلام المسبوق للتانيث ولهذا لم يشترط ذلك في التانيث
اللفظي قوله دون العلمية فانها قوية ولذا كان سببا برأسها وشرطا
لتاثير سبب آخر موجبا لقوته قوله او لان اه اي لانه لتحتم تاثير كل منهما بل
للمعنوي فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظ تقديم هذا الجواب على
الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح قدس سره
قوله لا يلايم البيان اه حيث جعل المخففة معارضا لاحد السببين مطلقا من غير
تعيين وانما قال لا يلايم اذ يمكن ان يقال المراد باحد السببين قوله ممتنع
صرفه اه يعني ان اسناده ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
وكان الظ ممتنعة بتاويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفة بالواو لا يجوز
افراده والبه اشار الشارح بتانيث ضمير صرفها الا ان المص قال ممتنع باعتبار
كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يجوز تذكيره العائد

الى هذه المؤنثات لا التاويل وكم يشر الى وجه التاويل لظهوره اه و
هو انه علم منها معاملة اللفظ والاسم ففيه ان المراد من هذه الاسماء لفظها
والاسم اذا اريد به لفظه يستوي فيه الامران التذكير والتانيث لا يرجح احدهما
على الآخر ولذا قال الرضي ان اسماء الكلم المبنية نحو ان تضرب وضرب ماض والا كثر
الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة
قوله او ممتنع كل منها يعني ان الاسناد على معنيه والمتعلق محذوف قوله و
الاول اوفق اه فان الجواز فيه مسند الى الصرف فيكون الامتناع ايضا مسندا
اليه قوله وههنا شرط تركها يعني ان بيان المص لشروط تحتم تاثير التانيث
المعنوي قاصر لان ههنا شروطا اخر تركها فاقيم المراد ان شرطه حين تسمية
المذكر به من بين الثلثة المذكورة بنفع الشرطان الآخران لا يدفع القصة
في البيان نعم لو قرر الاعتراض بان شرط التحتم غير منحصر فيما ذكر بل ههنا شروط اخر
لكان الجواب نافعا قوله ان لا يكون ذلك المؤنث اه كرباب اسم امرأة فانه
قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب قوله كحائض اي ما كانت نعتا بغير التاء
لمؤنث قوله لان الاصل اه فلم نعت بغير التاء المؤنث فهو صفة موضوعة للمذكر
استعملت للمؤنث قوله كرجال اي كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونسوة دون نسوة
قوله يجوز تاويله بالجمع فيكون مذكرا قوله وان لا يغلب استعماله اي قبل تسمية
المذكر به قوله ان تساوي استعماله اي قبل التسمية بمذكر تساوي الصرف و
منعه بعد تسمية المذكر به وكذا الحال في الشرطين الباقيين قوله في الاول
اي فيما كان ذلك المؤنث مذكرا في الاصل قوله بتسمية اي بتسمية الاسم او الصفة
قوله طاريه على الوضع الاصلي قوله وفي الثاني اي فيما تانيثه بتاويل غير لازم
قوله وقد زال بالعلمية اي بالعلمية المذكر ما طرأ في الاول او ما عرض في الثاني قوله
ان الحكم للغالب يعني ان المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية
اذ لا تانيث حال التسمية والحكم للغالب فاتفق الى ان كان غالبا يعتبر حكمه وان

الزيادة على الثلثة ولا يحـ

اعترض ههنا شروط اخر تركها المص احدها
ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب اسم امرأة
فانه في الاصل بمعنى السحاب الابيض و
كحائض فانه في الاصل موضوع لشخص المذكر
لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد من
التاء منها صفة المذكر فاذا سميا بها رجل
انصرفا وثانيها ان لا يكون تانيثها بتاويل
كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة فاذا سمي
به مذكر ينصرف اجيب بان المراد بالمؤنث
المعنوي في قوله فان سمي بالمؤنث المعنوي
مذكر الاسم الذي هو مؤنث معنوي لا بغيره فلا حاجة
ح في شيء من هذه الشروط المذكورة
كفاية الطالبين

قوله ومع العلمية وحدها لا تمنع الصرف اه
فيه بحث لان هذا بالنظر الى المثال المذكور يعني
قدم صحيح واما بالنظر في غيره فيجوز ان يكون التا
التانيث المعنوي بسبب آخر كالعجمة ووزن
الفعل فاذا زال التانيث المعنوي بالعلمية
المذكورة بقي تلك السبب مؤثرا مع العلمية
بلا حاجة الى اشتراط الزيادة على الثلثة ليتحقق
التانيث الحكمي فيؤثر والجواب ان
المراد اذا اجتمع في منع الصرف اعتبار التانيث فشرطه الزيادة على الثلثة وصورة عدم الاحتياج الى اعتبار التانيث
خارج عن البحث واعلم ان الحرف الاخير في الزائد على الثلثة بمنزلة التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة فلا
يجد موضع التاء دون الثلثة اصلا وبنت ان كانت بمعنى الجماعة محذوفة اللام واصلها بنيي وان كان بمعنى وسط
الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب فاحفظه فانه حري بالحفظ
كفاية

وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمها قوله يظهر وجه ترك الشروط وهو ان قوله فان
سمي به مذكر يبطل الحكم التانيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التانيث
في الاقسام الثلثة لم يبق التانيث قوله وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلها
شاهة ووعدة قوله ويجوز ايضا اه يعني ان الشارح جعل المعرفة بمعنى التعريف اما با
بالاشتراك او المجاز كلفظ الوصف والعجمة ويجوز ان يكون المعرفة بمعنى الاسم
المشتمل على التعريف مثلا على ما هو الشايع ويقدر المضاف الجنسية والاخفى ا
اولوية ما ذكره الشارح لموافقته لساير الاسباب قوله لان المراد بالمعرفة التعريف
لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما والتعريف ليس بعلم
بل هو جزء في العلم قوله يجوز ان يراد اه يعني ان ما ذكر انما يتجه لو كان المراد س
شرطها علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف قوله هناك لام ابدال
الخ يعني ان في قوله التانيث شرط العلمية لام التعريف وهي بدل اي مؤدى
المضاف اليه اي علمية المؤنث لانه يدل على ان المراد بها علمية معينة وهي
علمية ما فيه والتانيث ليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان
حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او بالاضافة مثلها او بالتنوين و
القول بان المراد هناك لام ابدال عن الضمير المضاف اليه فان البصريين و
الكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض اللام عنه
والقول كما يجي في ارجاعه الى المؤنث الخ تكلف قوله وليس هناك لام اي ليس في
قوله ان يكون علمية لام حتى يعتبر بدلا عن المضاف اليه ومؤديا معناه فلو قيل س
شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والمتبادر منه كون التعريف علما وهو
غير صحيح قوله قلت للزوم التكرار لفظا اي يفوت التفنن في الكلام الذي
هو طريق البلغاء وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى قوله فيلزم التكرار اي
يلزم التكرار لفظا في اشتراط العجمة شرطها ان يكون علمية قوله قلت لا للزيادة
قوله في العجمة اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط العجمة وهو

قوله قدس سره المعرفة اي التعريف يحتمل
لوجهين احدهما ان يكون مجازا من قبيل
ذكر الموصوف وارادة الصفة وثانيهما
ان يكون المعرفة مصدرا بمعنى التعريف
في عرف هذا الفن ويجوز ايضا ان يقدر
المضاف اي تعريف المعرفة كفاية
الطالبين

وهو قوله في العجمة يعني ان التفنن انما يرعى في الجملة التامة دون المفردات
وما في حكمها انه لا يمكن التجرد عن تكرار المفردات وما في حكمها وليس اشتراط العجمة
تكرار الجملة التامة التي في المعرفة لزيادة القيد ههنا قوله الا ان الاظهر اه ليتضح
الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما اذ على تقدير المصدرية حصول الكل في
الجزء وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف فان قلت العلم عبارة
عن ذات موصوفة بالعلمية فالمحصول فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة
في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا
شك في كونها صفة له قوله ولا يخفى اه بيان للفرق بين اشتراط المعرفة
بالعلمية واشتراط ساير الاسباب بها حتى لا يتوهم كونهما على نسق واحد
قوله الا لتحقق العلمية لان الجنس لا تحقق له سوى تحقق النوع قوله فان تحققها
مغاير لتحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية قوله اي في حكم المنصرف اي
على تعريف المص قوله الصفة الاصلية كما ذهب اليه المص قوله او العلمية كي
العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلا انه يجي لن كيع المعرفة ولا يكون ع
كاكيع المعرفة الا معرفة الا نادرا فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه
فيكون علما قوله لا التعريف بالاضافة واللام فانه لا يكون التعريف الذي هو
سبب منع الصرف منحصرا في العلمية بل التعريف بالاضافة او اللام ايضا
يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا قوله كما ذهب اليه جميع
قالوا ان اصل قولنا جاء القوم كلهم اجمع اجمعهم او الاجمع قوله جزء في قولنا
او حيث وصف العلمية بالمؤثر مع ان المؤثر عنده التعريف قوله اي بارادة العا
اعني التعريف من الخاص اعني العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر يتحقق في ضمن
العلمية على تقدير المصدرية قوله اي ثبوته في العلم على تقدير النسبة قوله راجع
الى ان المؤثر اه اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية فمؤثريته قوله لا العلمية فمؤثريتها
انما هو باعتبار كونها من التعريف الذي هو فرع لا غير اي لا غير الوجه احترز به
قوله

قوله قدس سره حقيقة كابراهيم او حكاه اشارة الى دفع ما اورده الشيخ الرضي من ان اشتراط العلمية في العجمية
ليس بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية وحاصله ان يقال اشتراط المصنف
ذلك لتضمنه بيان الواجب على ابلغ وجه وآكده على انه لو حاول شرطه ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا
مع العلمية كان قاصرا في تادية المراد منقوضا

بما كان كذلك بعد التصرف فيه لذا لا ينافيه الاولية لكونه قيدا للاستعمال وما قيل من ان التعميم الى الحقيقي و الحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز مما لا ينبغي ان يلتفت اليه بسنوى على الجامي

عن الالفاظ المشتركة من العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها
مما وضعها غير العرب مع انها ليست بعجمية من هذه الحيثية والاظهر اعتبار الحيثية
بان يقال اللفظ مما وضعه غير العرب من انه كذلك **قوله** يسمى به نافع رواية عن
عيسى يسمى على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راوية ويسمى بل ابلغ منه او عطف
بيان **قوله** ان العجمية في الاعجمي اي وصف العجمية في لفظ الاعجمي في الصحاح الاعجم
الذي في لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال لسان اعجمي وكتاب اعجمي فالحاصل ان
اللفظ الاعجمي المستعمل في كلام العرب فيه وصفان العجمة ووقوعه في كلام العرب
وبينهما تناف في الاقتضاء فاذا وجد ما فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية يجعلها
مانعا من الجر والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلامهم
قوله ان يتصرف فيه بهذا الضمير وسائر الضمائر الموافق لها في المرجع وقعت
في نسخة الرضي التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمي وفي النسخ
التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتانيث ولعل وجهه تاويل الاعجمي بالكلمة
وارجاعها الى العجمة بان يراد منه اللفظ العجمية ومن الاعجمي اللسان الاعجمي
تعسف لاشتماله على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستلزام استدراك
قوله في الاعجمي والاسناد المجازي في يتقضي وعدم موافقة لقوله واما اذا لم يقع
الاعجمي **قوله** اذا وقعت فيه اولا الا مع العلمية اي في اول الاستعمال مقارنة
مع العلمية سواء كانت علما في العربية او الاستعمال **قوله** وبهما ان العلمية
منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر لا يمكن تعريفه باللام
او الاضافة **قوله** فامتنعتا معها اي امتنعت اللام والاضافة مع العلمية و
دخول اللام في بعض الاعلام التي فيها معنى الوصف باعتبار الاصل **قوله** جاز ان
يمنع لهجواب اذا وقعت اي جاز ان يمنع مع العلمية ما يعاقب اللام و
الاضافة **قوله** رعاية مفعول له لجاز وضمير لمكنت راجع اليها **قوله** ولا اعتبار
لتحرك الاوسط في تاثير العجمة **قوله** لان الاختلاف سواء كان تحرك الاوسط

الاوسط او ساكنة **قوله** ووضع كلام اه اي اكثر كلامهم على الطول **قوله** اي ان
نوحا كهندا اي يجوز صرفه وعدم صرفه **قوله** كانه قاس الخ فكان التانيث المعنوي
تؤثر وان لم يوجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة **قوله** وغيره اي غير
الزمخشري وجوب صرف نحو ماه وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب
منع الصرف مع سكون الاوسط فليكن مؤثرة في جواز الصرف في نحو نوح
قوله ولا يخفى انه فاعده اي انه قاطع كل واحد من القياس مع ما غيره مما يذكر الشارح
من الفرق بين التانيث والعجمة وبعده لكون العجمة شرطا وسببا **قوله** في شيء من
كلامهم اي لا في كلام فصيح ولا في غير فصيح لتاويلها بالبقعة فيكون عدم صرفها
للتانيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة مؤثرة ومع تحرك الاوسط **قوله**
وللمناقشة فيه مجال اذ النفي لا يعتبر فيما لا يمكن ضبطه **قوله** بلمك بتقديم اللام
على الميم بتحركه **قوله** لكن لا اسلم لو ثبت امتناع صرفه وقد نوقش فيه **قوله** فما نحن
النزاع فيه من نوح وشتر اه حيث جوز الزمخشري عدم صرف نوح والاكثر
النحاة قالوا بعدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمية وشتر امتناعه لاجل
التانيث **قوله** وتقديم اه مع تفرعه على انتفاء الشرط **قوله** مما لا ينبغي ان يتنازع
فيه كما مر من انه لم يسمع في شيء من كلامهم عدم انصراف نحو نوح **قوله** فانه
ليس بهذا المثابة بفتح الميم والثاء المثلثة وبالباء الموحدة مجتمع الناس بعد
تفرقهم اي ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع من الناس فان اكثر النحاة
ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمية وامتناع صرف شتر للتانيث
المعنوي **قوله** للعهد لتقدم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامها الجمع
والف التانيث **قوله** جمع التكسير المراد من الجموع ما فوق الواحد **قوله** من حيث انها
هي اي من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة **قوله** بناء على
انه اي تعليل للمنفي **قوله** فان وزنه فعال تعليل للمنفي **قوله** على ما هو في بعض النسخ
على وزن زنيف وفي بعضها على فعم وكلاهما جمع حمار **قوله** كالات والقول

قوله قدس سره الجمع وهو سبب قائم مقام السببين اه والمراد منه الجمعية واللام فيه للعهد
اي جمع يقوم مقام سببين ليظهر تغير الضمير
في قوله شرطه بما ذكره قدس سره **واعلم** ان الجمع
ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الالف حرفان
متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده
حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دواب و
الثالث كمصابيح كفاية الطالبين

قيل يرد عليه صحاري لانه يصدق عليه
التعريف وليس بمنتهى الجموع اصطلاحا فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا ليخرج بهذا
القيد صحاري بحذف التعريف **اقول** لم يتحاش الشارح من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع الصرف وهو غير
منصرف لا محالة لالف التانيث او نقول لو كان بعد الالف حرفان لا بد ان يكونا متحركين الا او ادغم في الثاني وصحاري
ليس كذلك او نقول الحركة الحرف التي بعد الالف بحركة الكسرة في الحال او الاصل يعتبر في صيغة منتهى الجموع

قوله قدس سره ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع اى لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث
انتهى تكسيرها المتغير للصيغة واضافة منتهى الجموع من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل واللام للعهد اذ
المعنى صيغة ينتهى بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكسير لان هذا الجمع
منتهى جموع مفرده حتى قيل ان المراد بالجموع ما فوق الواحد والحاصل المراد من المنتهى الانتهاء ومن الجموع
ما فوق الواحد هكذا افاده بعض المحققين لكن يجوز ان يراد من المنتهى معنى اسم المفعول او المكان اى صيغة اى منتهى جموع التكسير

بان المراد بالجمع التكسير فكلمات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق
ما يدل عليه ان المعتبر فى منع الصرف جمع التكسير دون السالم قوله اى لانها صيغة
جمع جمع باضافة جمع الى الجمع لا بالوصف على ما يوهم اى المراد بقوله لانها
جمعت فى بعض الصورة مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يوهم من ظاهر العبارة من
لو تلك الصيغة مجموعة فى الصورة مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير
لانها جمعت مفردها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما فى واسئل القرية
او يقال بمعنى جمعت حصلت بالجمع مرتين على التجوز قوله وهو تعليل للتعليل اه
دفع لما يتراأى من قوله ولهذا ايدل على علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ماهو
المشار اليه بهذا وهو انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله
لانها جمعت اه وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة لل
للتسمية المذكورة يعنى انما كان عدم جمعها جمع التكسير مرة اخرى علة لهذا الـ
التسمية فى بعض الصور صيغة جمع الجمع انتهى تكسيرها فصدق انه انتهى بها
الجموع اعنى ما فوق الواحد قوله والغير بمعنى النفى وليس المعنى تلبسه بلا مغاير
للهاء قوله والمعنى بلا هاء بل لا بهاء اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اى لا
يكون معه هاء قوله او صفة لقوله صيغة اه ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام
كما قرر فى قول صاحب التلخيص فالفصاحة فى المفرد اى الكائنة فى المفرد قوله
فعلى الاول يكون تحقيقا اه يعنى على تقدير ان يكون الهاء بمعنى الحقيقى يكون قوله بغير هاء
مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحال الوصل
وذلك لان مفاد قوله بغير هاء سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابى متعلق محموله
سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون محمولا بلا هاء فى وقت ما لانه المتبادر من القضية
المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحال الوقف انتقض بفرازنة حالة الوصل
ولو لم يقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرازنة حال الوقف وليس مفاده الحكم
السلبى حتى يقال ان المراد لا يكون بهاء اصلا فلا حاجة الى التقييد فتدبر قوله

البياء للملابسة فيكون المعنى ملابسا بغير هاء وهو ليس بمعنى بل المعنى ان لا يكون بهاء
فالاظهر فيه لا بهاء الا انه يقصد بتلك العبارة هذا المعنى عرفا كما يقال كنت بغير
مال بمعنى لا مال وهو خبر آخر لشرطه او حال عن صيغة منتهى الجموع وبما
نقلنا فلا يرد انه يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء ومن
جعله صفة لصيغة فقد ارتكب شططا لانه متعلق بنكرة اى كائنة وتقدير
المعرفة اى الكائنة تكلف لا يروج عند الناقدين الا لضرورة الشعر
كفاية الطالبين

واعلم ان لفظ غير ههنا بمعنى لا وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه يقال كنت بغير مال
اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء
يعنى يوجد حرف من غير هاء هو ليس بمقصود

فالفصاحة

وجه التكلف لانه يلزم على تقدير المعرفة حذف الموصول مع بعض صلته مع
ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان صلته اسم فاعل او المفعول مع فاعله واذا
حذف اسم الفاعل انتقل ضميره من تحته الى الظرف كذا فهمت هذا التكلف من اهل
المطالعة والمفاكرة رب الهرلى

قوله قدس سره منقلبة عن تاء التأنيث اه فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة
الوقف وعلى الثانى يكون مقيدا بخلافه قال الرضى فى شرحه انما اشترط فى هذه
الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية
فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان يقوم مقام السببين الى هنا كلامه قال الشارح جمع فارهة ولم يقل جمع فاره لان
فاعلا لا يجمع على فواعل كما هو المشهور فى العوامل وفى بعض الكتب الموثوق فاره مرة زيرك كفاية الطالبين

قوله قدس سره لانها لو كانت اه قيل الظاهر ان لا يعتبر التاء فى تغيير الوزن لانها غير لازمة للكلمة واجيب بانها لها اثر فى
تغيير الوزن وان كانت زائدة غير لازمة كما فى وزن الفعل ولهذا شرط فيه كونه غير قابل للتاء كفاية الطالبين

قوله ويقال للبغال اه اورد الواو اشارة الى انه معنى آخر للفارة فى تاج
البيهقى الفراهة والفروهة سخت برزك شد اسب ونيك دويدن واستعت
هنا فاعل ولا يقال للفرس فارة ولكن رابع وجواد قوله فينبغى ان لا يعتبر اه لان
العارض فى موضع الزوال كما فى وزن الفعل فان عروض التاء لا يخرجه عن وزن
الفعل الى وزن الاسم قوله على ان التاء فلا يكون التاء فى هذا الوزن غير لازمة قوله
لان الى انما يكون اه كما جمع اقضى واحدة كجوارب ومنسوب كاشعثى فانهم
يلحقون آخره التاء املفا الاو الاغلب لان الاعجمى فرع العربى فزيد فيه
امارة الفرعية كجوارية وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع العربى كما جد وافى
التاء فى نحو جمل ما شاعثه لان ياء النسبة كالتاء من حيث انها يجيئان للفرق بين
المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجى وزنج فناسب ان يقوم التاء مقام الياء فى الجمع
قوله فى جمع اشعثى منسوب الى اشعث اسم رجل واما فى جمع اشعث فيقال
اشاعث قوله وايضا عدم الاستعمال اه ويعنى ان التقريب غير تام وبرد انهم
قالوا الجمع لعدل آخره التاء قوله بزيادة ولا بياء النسبة اى بهم بزيادة هذا
القيد معطوفا على قوله بغير هاء فان قلت مدائنى ليس صيغة منتهى الجموع على
ما مر من تفسيره بكونه بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المعنى افرخ
مرائنى فى مدائنى لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليه ياء النسبة وتاء
التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائنى
غير منصرف قوله يكون نحو كراسى فيه بحث اما اولا فلان الياء فيه ليست للنسبة
فى شرح الرضى للشهلى ان الياء التى لحقت لا لمعنى كبدوى وكرسى لا يقال لهذه
الاسماء انها منسوبة ولا الياء انها ياء النسبة واما ثانيا فلان معنى قوله ولا
بياء النسبة ان يكون صيغة الجمع بياء النسبة والياء فى كراسى لم يلحق الجمع بل
مفرده قوله لا يصح الا بمعاملة المفردية تفسير كونه مفردا كما لا يعنى ان مدائنى
فى مدائنى مفرد فى كلمة برأسها اذ لو كان جمعا لعوملت مدائنى معاملة الجمع
القياس فرقا بين النسب الثلث واعلم ان قاعدة اذا نسب الجمع رد الى واحده مكتوب فى متن الشافية
والمذكور بعينه منقول عن سعد الدين نور الحجج واليقين ابرد الله مضجعه وجعل البراح مركبه من اراد
تفصيله فليرجع الى فن المعانى كفاية الطالبين

قوله قدس سره ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى الى منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى
وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابة والثانى علم للعلم يبتنى فيه
التركة والميراث واعلم ان هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المص ان يخرج
نحو مدائنى من شرطه ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب
عنه بقوله ولا حاجة اه فان قيل كيف يقال مدائنى والحال انه اذا نسب الجمع رد الى
واحده كفرضى فى فرائض فالجواب عنه انه اذا نسب الى مدينة الرسول عم يقال
مدنى قرينة على القياس والى مدينة منصور يقال مدينى باثبات الياء على
خلاف القياس والى مدينة كسرى يقال مدائنى بدون الرد الى واحده على خلاف
يعنى اذا نسب الفرائض برد الى مفرده فيقال فرضى

قوله رحمه الله واما فرازنة فمنصرف اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك تجاب بالفاء فاصل اما فرازنة فمنصرف مهما يكن من شيء فاقول فرازنة منصرف فحذف مهما من شيء فصار اما فاقول فرازنة منصرف ثم حذف ما حذف فصار اما فرازنة فمنصرف ثم اخر الفاء الى الجملة المشهورة فصار اما فرازنة فمنصرف فمنصرف خبر المبتدا او هو فرازنة والكلام استيناف او عطف فان قيل لم قال فمنصرف ولم يقل منصرفة والمطابقة شرط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر مشتقا وهنا كذلك قلنا لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسمية او المراد نحو فرازنة بتقدير المضاف او المراد به اللفظ اي لفظ فرازنة ينصرف كفاية الطالبين

لما علمت سابقا من ان ياء النسبة وتاء التانيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة في فرازنة فانه جمع محض فلا بد من اخراجه فما قيل ان المراد اخراج مدائني في مدائني من المكروه من جمع في الحاد وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائني توهم محض منشأ توهم اتحاد مدائن جمع مدينة ومدائني في مدائني قوله الا ان يقال الاستيناف اه نقل الفاضل الهندي من بعض الشراح انه يكفي لاحالة الاستيناف فيه عدم سبق الاجمال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا قوله وانما لم يقل فمنصرفة مع ان الخبر مشتق يجب مطابقته بالمبتداء قوله لان المنصرف اه اي المنصرف في اصطلاح النحو صار اسما لما لم يكن فيه علتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم مطابقته قوله او ان المراد اه يعني ان الكلام على حذف المضاف واشار اليه بقوله وامثاله قوله او ان المراد اه يعني ان المراد من فرازنة في اما فرازنة هذا اللفظ فيكون المبتداء مذكرا معنى ومؤنثا لفظا كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد اليه قوله وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه قوله بالعلمية لما تقرر من ان الالفاظ موضوعة لا لنفسها وضعا شخصيا وان خالف فيه السيد قدس سره كما مر قوله تنوينه للمناسبة كتنوين سلاسل لمناسبة اغلالا ومن هذا تبين ان تنوين التناسب قد يدخل في غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه قوله مع انه يجوز اه جواب ثان يعني يجوز ان لا يكون فرازنة في عبارة المتن منونا وما قيل انه ح يكون اختلال في احضارها مستعملا في معناها مع ان المراد ذلك ففيه ان اختلاف الكلمة بالتنوين لا يوجب الاختلاف في ذاتها حتى يكون اختلال في احضارها مستعملا في معناها قوله جاز ان يتقدم ما اضيف اليه غير وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف قوله اذا كان بمعنى النفي وههنا كذلك اذ ليس المضاف ما اضيف اليه غير فان حكمه حكم كلمة لا فكما يجوز انا زيدا لا ضارب يجوز انا زيدا غير ضارب انتهى كلامه وجدت في اطراف حاشية السيد فاحفظ قول الجيد فانه لؤلؤ يتنا ثر من فم السيد كفاية الطالبين

قوله رحمه الله وحضاجر علما اه علما منصوب على الحالية عن حضاجر مع انه مبتداء وجوز ذلك ابن مالك وكان الشيخ اختار هذا حيث قال وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع فحينئذ اما يكون صفة لحضاجر او خبر مبتداء محذوف اي هو علم والجملة صفة او اعتراض وقد رايت في حاشية السيد عليه رحمة الابد بالنصب وقال علما ليس منصوبا بتقدير اعني لان المنصوب لا يخرج عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم شيء من هذه المعاني هنا بل هو منصوب على الحالية من المستكن في غير منصرف فان قيل معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلم تقدم ههنا قلنا جاز ان يتقدم معمول

قوله ينبغي ان يكون منصرفا هذا التفريع بالنظر الى ظهور انتفاء سائر الاسباب في حضاجر كما لا يخفى عصمه الله

اذ ليس المعنى انه مغاير للمنصرف بل انه ليس منصرفا قوله من تقديم معمول اه بيان لما فالمراد من المعمول الخ الموضعين معمول الا قوله وزيادة لا اه كما في لا زيد ولا زيد في الدار ولا عمرو قوله من ايهام ان امتناع صرفه اه لان الحال قيد لعامل وانما قال ايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التنكير بطريق الاولى لتحقق الجمعية ح بلا معارض فالتقييد لافادة ان ورود الاشكال على ذلك التقدير قوله على انه خبر مبتداء محذوف اي هو علم ولم يجعله خبرا لحضاجر لعدم كون هذا الحكم مقالا للنحوي قوله اعتراضية فائدتها بيان منشأ الاشكال قوله ذلك الايهام اذ ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه بحال العلمية لان الجمعية مقتضي الاطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الاطلاق على معين قوله كالوصفية فان الوصف يقتضي ابهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات قوله لكن اعتبار كل منهما مع اعتبار العلمية اي اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وان كان معه موجودا الا ان المعتبر فيه الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية اعتبار المتضادين في حكم كما يلزم من منع صرف قائم علما بسبعة قوله ومن قال اه قائلم الشارح الرضي حيث قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكلاب مثلا وان لم يثبت منكرا في الواقع فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذه اللفظة فيكون الجمعية باقية مع العلمية كما سمي بابانين جبلان فرقي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكن يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية ومعناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية قوله لان نوع ابهام اه يعني ان عدم تعيين الجماعة التي هو مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية كما ان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما منافيان للعلمية قوله نعم يجوز اه بيان لمنشأ غلط القائل يعني يجوز ان يبقى ساسه معنى الجمعية في العلم بان يعتبر معنى التعدد فيه كما الجمع ح

قلت الممتنع اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار الضدين عند وجود الآخر وههنا اعتبر الجمعية وحده علة لمنع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه عصمه الله

قوله علم جنس للضبع وهو ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الافراد من حيث انها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للطبيعة من غير اعتبار فيه قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا ينافي جمعيته عصمه الله

قوله رحمه الله ليست من اسباب منع الصرف فان قلت شرط السبب ايضا سبب لتاثيره فكيف منع سببيته واثبت شرطيته قلت المراد نفي السبب العرفي المعدود في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب كفاية الطالبين

قوله وان كان منافية للعلمية له

قوله رحمه الله لا للجمعية الحالية اه لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد الجمعية فيه كفاية الطالبين

قوله بل للجمعية الاصلية نبه الشارح قدس سره على ان قوله لانه منقول عن الجمع ليس علة لمنع الصرف بل علة لوجود الجمعية الاصلية التي هي سبب لمنع صرف حضاجر والجمعية المانعة من الصرف اعم من ان يكون حالية او اصلية ويمكن تقرير الجواب عن النقض بحضاجر بان حضاجر لفظ له معنيان احدهما المعنى الجمعي الاصلي والثاني المعنى العلمي الحالي وعلة منع صرفه كونه جمعا صيغته صيغة منتهى الجموع وهي غير منفكة عنه حال كونه علما ايضا كما كان مصابيح حال علميته لكتاب ايضا غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع فان قلت الجمعية مع العلمية تضاد للجمعية فكيف يعتبر الجمعية الاصلية مع العلمية قلت

قوله قدس سره لان الضبع هي انثى الضبعان اه فيكون علما للمؤنث المعنوي كزينب والضبعان بالكسر على وزن الغلمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التانيث المعنوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف والحاصل الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين واعلم ان الجنس يطلق على ما وضع للماهية الكلية الصادقة على الافراد من

يجوز ان يبقى شائبة مع الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم من بقاء شائبة الجمعية والوصفية بقاء الجمعية والوصفية قوله فعلى هذا اندفع السؤال اى على ما نقل الرضى من كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للمذكر والانثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله فان قلت لا حاجة لان مبنى على كون حضاجر بمعنى الانثى قوله الملازمة ممنوعة اى لا نسلم انه لو كانت العلمية في حضاجر مؤثرة لكان بعد التنكير منصرفا لجواز عود الجمعية بعد التنكير لزوال ما ينافيها اعنى العلمية كما في احمر على ان التركيب فيه يعود الوصفية فيه بعد زوال العلمية قوله فعلى هذا اى على تقدير كونه علما لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا قوله وقد عرفت ما فيه من ان الضبع شامل للمذكر والانثى قوله ولا يمكن اعتبار الجمعية المطلقة اى الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون في الاصل لافادة عدم اعتبار الجمعية الحالية قوله او مذهب الاكثر يعني ان قول المصنف في الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح او على حذف المضاف قوله خبر مبتدأ محذوف اي هو اعجمي قوله والضمير بميل الى الجمع بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للجمع على موازنة لان الاصل لا يتبع الاصل قوله آجر المعرب فخفف آجر فارسي معرب قد يشدد راؤه وقد يخفف كذا في الصحاح قوله حملا على موازنة كآزدي اسم بلدة قوله لان جميع ما يوازنه اه بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ثم جميعه من الصرف بحمل عليه سراويل اطراد الباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب منع الصرف قوله لانه سبب على سبيل الاحتمال لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب قوله قال المصنف تأييدا لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير حيث صرح المصنف بلزوم ذكره في قران الجمع وانه قد فسر به البعض به قوله قدر تقديرا والجملة صفة لسراولة قوله وانما لم يجعل جمعا لها اى لم يجعل جمعا لسروالة بمعنى قطعة الخرقة كما نقله الرضى

حيث انها ماهية معينة من الماهيات بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للماهية من غير اعتبار التعيين فيه
كفاية الطالبين

وهو بالفتح لا بالكسر لانه بالكسر يكون في وزن غلمان وهو جمع غلام واما ضبعان فوزنه فعلان كسكران فيكون بالفتح لا بالكسر تحرير

اقول من لم يتبع لغة العرب يعرب الكلام كيف يشاء فيحكم كلام بالاصوات الحيوانات فلا يعتبر قوله لان الضبعان بالكسر كذا قيده في القاموس

على وزن بفعالل لا يكون ان يكون

قوله قدس سره قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا اي يكون منصرفا كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سيأتي وليس كذلك لانه يمتنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علما لشخص وحاصل معنى قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المصنف في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان فيه اختلاف قوله قدس سره والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع واعلم ان قول الشارح مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه وهي ان الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين لان يشمل الذكر والانثى على ما صرح به
كفاية الطالبين

قوله على موازنه بضم الميم لا بفتحها كما هو المشهور ولو كان مفتوح الميم لقيل على موازينه بالياء لانه جمع موزون

قال استادي عليه رحمة الباري يعني على هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس الضبع سواء كان مذكرا او مؤنثا لا لجنس يعني الانثى من الضبع والمولود

قوله قدس سره قد تفصيت عن الاشكال اه بالخطاب من تفصى متفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح قدس سره الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل والحاصل ان هذا السؤال من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم لان يكون في الحال و في الاصل قوله وهو الاكثر اى اكثر استعمالا او في الاستعمال او لاستعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه
كفاية الطالبين

الرضى حيث قال قال المبرد اعرابه بانه جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة فالشارح عليه من اللزوم سروالة قوله فلا يصح ان يكون اه اذ لا يصح اطلاق السراويل بمعنى اقطاع الخرقة على الازار قوله ولقائل ان يقول اه يعني انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى اقطاع الخرقة على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على التعدد الى هذا الجنس اعني الازار ولم يلاحظ فيه الان ذلك المعنى الاقطاع لا اقطاع الازار والاقطاع الخرقة اي لم يلاحظ فيه معنى الجمع الصلا حيث لا يعامل معه الا معاملة المفرد فجاز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى اقطاع الخرقة لوجود المناسبة المصححة للنقل فيكون مفرده محققا لا من اقطاع الازار قوله ان قيل اه اي ان قيل في جواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا من المعنى الجمعي الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجئ في كلامهم فلا يقال رجل رجال نعم جاء ذلك في الاشخاص كما انه لمدينة معينة واعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام بدل الاشخاص لما وقع في شرح الرضى اذ نقل الجمع الى الواحد جاء في الاعلام الجنسية كحضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس سواء بان المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصيا او جنسيا او بان المعاني الجنسية اذا اخذت من حيث هي مع قطع النظر عن الصدق على الاشخاص تكلف قوله اجيب بان ذلك اه اي عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع الذي ثبت جمعيته بان استعمل في اطلاقاتهم بمعنى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة كعدل عمر وذلك لان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا يمتنع الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لا له مفرد فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة الممهدة قوله وبان المفرد اه جواب ثان بالتغيير يعني لا نا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد في الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع يطلق على الازار

قوله قدس سره حملا على موازنه اعلم ان هذا الحمل ليس بمطرد حتى يلزم حمل مقبرة على طلحة في منع الصرف بل هذا الحمل يقع في العجمي لانه لم يعلم حقيقة كلام العجمية واما حقيقة كلام العرب فمعلوم
كفاية الطالبين

قوله ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف اه فيه نظر لانه لو صح هذا الزم عدم صحة الجواب السابق على تقدير الجمعية المنع لعدم جمعية هذا الوزن مع انصرافه الا ان يقال بنى الجواب السابق ايضا على جمعية لكن حكما او تخصيص الحكم بان هذا الوزن في العربي بدون الجمعية لم يمنع الصرف كفاية

قوله على جر بعد جر او صفة اعجمي فعلى الاول ارجع ضميره الى سراويل وعلى الثاني الى اعجمي المراد به اكثر او بل وكلام الشارح مائل الى الاول والثاني محتمل فافهم

قوله فكأن كل قطعة اه كلام الشارح يشعر بان سروالة ايضا لفظ مفروض في قطعة اي في معنى القطعة من الثوب كما ان جمعه على سراويل مفروض يقال بالفارسية ان سروالة بمعنى پار پاره از جامه جامه
كفاية الطالبين

قوله قدس سره واذا صرف فلا اشكال اه لما كان عدم التصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول
واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان لان كلمة قوله فلا اشكال لفظ لا لنفي الجنس واشكال مبني على الفتح
اسمها والخبر قوله اشكال وهو قوله على قاعدتهم يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك
القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به
السؤال على قاعدة الجمع واعلم ان المنفي هو الاشكال المقيد بالنقض لا نفي جنس الاشكال فلا يرد ما قيل وهو ان

نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه حيء اي على
تقدير كون سراويل مفردا منصرفا انه وجد
مفرد على وزن الجموع التي على وزن نحو
مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا
يصح كون الجمع على هذا الوزن اي مصابيح
مانعا عن الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة
لكونها على وزن طواعية وكراهية وحاصل
السؤال ان مصابيح وقناديل ينبغي مثل
ذلك ان ينصرف لموازنتها مفردا وهو
سراويل وحاصل الجواب ليس المراد بالاشكال
الاشكال المطلق بل المراد منه الاشكال
الخاص اي المقيد بالنقض على قاعدة الجمع
فالجميع قيد الاشكال تنبه في هذا المقام
كفاية الطالبين

على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه
وفيه بحث لان هذا انما يصح اذا كان معنى السراويل مطلقة القطعة لا
قطعة خرقة قوله ان ذلك اي ذلك القول من قبيل الاجزاء الجعلية صفة للواحد
او خبر له لا من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه
قوله اذ صح الاجزاء اه لانه اذ صح التوصيف صح التعبير به قوله كان لفظ اذا في الاول
واقعا موقعه اه فان اذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع
قوله وان في الثاني اه اي لفظ اذا في الثاني واقعا موقع ان لان كلمة ان تستعمل
في المشكوك والمغلوب لندرته مشكوك الوقوع لقلته وهو التعبير عن
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وراعي المثال كلمة مع انه خلاف اسلوب
قوله تبوءوا جاء تمام المسئلة اه لانه صرح بمغلوبيته بقوله وهو الاكثر ا
اهتماما بشانه فابرادكلمة ان يكون تكرارا قوله بهذا المعنى اي بالنقض لسراويل
على قاعدة الجمع قوله مفردا وهو سراويل قوله لا اخص اه انما اعتبر هو زنة
الوجه فانه يحصل بما اعتبر بمعنى الجمعية قوله اولها لتنوين اه اي يمكن الايراد فيه
بان سراويل عليه عربية نادر لم يجيء اصلا والنادر كالمعدوم فكانه لا نظير
مفرد المصابيح في العربية قوله وفي نظر اه رفع لما يتوهم من انه على تقدير
الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم صرفه قوله وكذا كل اه اي
منه كل جمع منقوص حالة الرفع والجر كل مفرد غير منصرف واو ياء او ياءها تحتية
الرفع والجر في حذف الياء وتعويض التنوين كقاض اذا سمي به امرأة في
قولنا جاءتني قاض فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضي بالرفع و
التنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذفت الضمة للاستثقال
ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقط عنه تنوين الصرف
لكونه غير منصرف عوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين لاستثقال الياء
المكسورة ما قبلها لفظا مع كونه مستثقلا معنى للفرعيتين فصار قاض وكذا

قوله بالنقض على قاعدة اه في تقييد الاشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع اشارة الى ان المراد
ليس نفي جنس الاشكال مطلقا حتى يرد انه اذا
كان سراويل مفردا منصرفا يكون مثل مصابيح
واناعيم من موازنة فيلزم الفتور في جمعية
كما ذكرتم في نحو فرازنة وحكمتم بانصرافه فكانه
قدس سره سلم الاشكال بهذا الوجه ويمكن ان
يدفع هذا الاشكال ايضا بان سراويل القلة و
ندرته واحتمال كونه اعجميا وكان جمعا حكما او عربيا
وكان جمعا تقديرا لا يصلح لان يعتد به ويقاس
عليه شيء آخر عصمه الله

قوله قدس سره والدواعي مثال الجمع المنقوص
الواوي فانه جمع داعية هي في الاصل
داعوة من الدعوة والذي لم يدرك
العلم بالدعوة قال من الدعاء وهذا غلط
فاحش يهدي به من يشاء ويضل به
من يشاء وما نقلنا مذكور في نعوز
وشرحه الفلاح والتسهيل مع متن
المراح
كفاية الطالبين
الضمير راجع الى المراح
لتقدمه رتبة

قوله ونحو جوار اي كل جمع اه الظاهر ان المراد بالمنقوص ما كان المعتل في مقابلة اللام
سواء كان في مقابلة غير اللام معتلا او لم يكن لا ما هو مصطلح الصرفيين قال بعض المحققين
لو فسر نحو جوار الى قوله اجمع فائدة وفيه انه لم يناسب بيان الجمع الا من جهة بعض الامثلة ولم يناسب ايضا تشبيهه بقاض
فانه داخل في المشبه على ما ذكره فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لكن لو قال على فواعل او فواعيل ليشمل جميع الجموع المنقوصة ط

قوله قدس سره رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف فان الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي قيل يحتمل ان يكونا منصوبين بالحالية
بمعنى مرفوعا ومجرورا او على المصدرية اي رفع رفعا وجر جرا والاول اولى لمن له العقل الادنى كفاية
لكان اولى الا ان يقال لم يوجد مادة الجمع المنقوص على وزن فواعيل عصمه الله

قوله رفعا وجرا منصوب
من حيث الرفع والجر او على التمييز بمعنى
المحذوفة اي اذا كان مرفوعا ومجرورا او على
المصدرية اي رفع رفعا وجر جرا والجواب في
ذكرنا في الرسالة
وان احتملا الحالية بمعنى
مرفوعا ومجرورا
عصمه الله

وكذا الحال في حالة الجر وكذا اعيم اصله اعيمي فانه غير منصرف لوزن الفعل
والوصفية فعمر به ما عمر بقاض وجوار قوله لا مقصورا بالجر عطف على منقوصا
فانه لا يحذف عنه الالف ولا يدخل التنوين كاعلى فان اصله اعلى ابدلت الياء
بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسقط عنه تنوين الصرف والياء الاتي
على حالها الخفتها بخلاف قاض واعيمي فانه بعد حذف تنوين الصرف عنه عوض
عن الياء او الحركة التنوينية سد الباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف
عنه كيلا يثقل اللفظ بعودها قوله منصوبان اه فكان الاصل حالة الرفع و
الجر حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قوله والعامل اه والمعنى تشبيه
جوار في حالتي الرفع والجر بقاض اي بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة فيه
الى التقييد بحالة الرفع والجر قوله لان الاعلال المتعلق اه معنى تعلقه
بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او التسكين يحصل به
التغير في جوهر الكلمة وليس معناه ان الاعلال يتعلق بالكلمة في حد ذاتها
حتى يرد ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل
قوله سببه قوي فالاعتبار بشانه اهم قوله يفهم منه اه حيث صرح بانه بعد
الاعلال غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدر قوله سواء كان عوضا عن
التنوين كما هو المشهور من ان سيبويه والخليل قالا ان التنوين عوض
عن الياء قوله او عن الحركة كما هو الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان
حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون
التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب ان لا يكون منافيا له كذا في بعض
الشروح قوله ان يكون كذلك اي يكون الاعلال مقدما على منع الصرف على
التقديرين قوله لوجب الفتح في حالة الجر لان منع الصرف يقتضي سقوط
التنوين او الكسرة كما في حالة النصب قوله والقول اي القول في دفع هذا
الاعتراض بان الفتح في جواري في حالة الجر في حكم الكسر لانه في غير المنصرف

قوله قدس سره اي حكمه حكم قاض في الصورة و
اعلم ان هذا الحكم وان كان صحيحا في نفسه
لكن لا يناسب بباب غير المنصرف والصواب
ان يبين انه في هاتين الحالتين منصرف او
غير منصرف قوله فانه قد اختلف فيه والحق
عندي انه منصرف لان صيغة منتهى الجموع
مفقود بحسب اللفظ ونحن نحكم بالظواهر الا
اذا اقتضى الضرورة فحينئذ نحكم بالبواطن و
ههنا لا يقتضي الضرورة خذ ما صفا ودع
ما كدر كفاية الطالبين

قوله قدس سره لان الاعلال المتعلق بجوهر
الكلمة اه يعني ان الاعلال بحروف الكلمة
متعلق بذواتها وما يتعلق بذواتها مقدم اه
ولان هذا الجمع منصرف لانه خرج عن وزن
الجمع فدخل في اوزان المفردات يقال جوار
مثل سلام وكلام فيكون منصرفا وفي اطلاق
الجوهر على الكلمة محل بحث لان الجوهر ما هو
قائم بذاته كالاعيان الموجودة والالفاظ
اعراض كيفيات والاعراض لا يكون جوهرا و
تمام ان الالفاظ عرض لا جوهر مذكور في
شرح العبري على طوالع الانوار فليطلب
منه بالافكار كفاية الطالبين

واعلم ان هذه اللغة قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة المولى السيد والناصر الحليف وهو العبد العاجز ومعنى مولى المواليا انه حليف لقوم هم خلفاء لقوم آخر فلا شرف له لنفسه لانه مولى ولا للذين هم مواليه لانهم خلفاء لقوم و الاستشهاد على انه منع صرف مواليا لانه فتحت
الشاهد
وحذفت تنوينه كما يجوز ان يقال مررت بجواري بالفتح تخفيفا ومن الناس من يقول يحتمل ان يكون للمتكلم والالف للاشباع ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما كفاية الطالبين

يعني انه لا يصلح للهجو المدح لمن يصلح الزوم لان الهجو انما يكون والهجو حقير

بمعناه فيكون تثقيلا على الياء كالكسر فحذف التنوين للتخفيف فصار بجواري ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين لتخفيف الثقل بحذف الياء الساكنة فان الياء المكسور ما قبلها في الثقل الجموع ثقيل جدا قوله بعيد جدا لان الثقل انما هو في الكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في حكمها قوله لكون اه استدراك عن التعميم المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء او عن الحركة اي هذا التعميم غير صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقدم منع الصرف على الاعلال كما ذكره الرضي والجواب ان حصر القول بالتعويض عن الحركة على المبرد لا ينفي كونه احتمالا عقليا على القول بتقدم الاعلال على منع الصرف قوله ثم جواري باثبات الياء الساكنة من غير التنوين قوله ليخف اه اي عوض التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان الياء والتنوين ويخفف الثقل بحذف الياء الالتقاء الساكنين قوله موالي بتشديد الياء كان الاصل موالي فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء المحذوفة واجتمع اليا فان ادغمت احديها في الاخرى فصار موالي بالتشديد قوله حذفت الياء الاولى في الرضي وربما ورد في الندرة الحذف اي حذف الياء والقلب قلبها الفا في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج فهنا يجوز ان يقال حذفت الياء الاولى اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الفا لكن لما كان الحذف اكثر اختاره المحشي قوله ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله مولى نفسه قوله لا لمطلق التركيب فحينئذ يرد انه يخرج جامع انواع التراكيب من الاسنادية والاضافية والتوصيفية لما لم تعرفيها الكل لا كلمة واحدة بل الموف التركيب الذي يوجد في الاسماء فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد الموف قوله فاذن اه اي اذا كان الموف التركيب الذي يوجد في الاسماء قوله ولو سلم الحصر اي لو سلم الحصر فنقول العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلا يقتضي وجود فرد آخر

قوله قدس سره التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة اه كلمة بالنصب لانه خبر ثان لقوله صيرورة لانه من صار يصير افعال تكون واسمها قوله كلمتين قوله واحدة صفة الكلمة للتاكيد لان التاء فيها للوحدة قوله من غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة اي من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يعلم بهذا الشرط من المثال لان الجزء اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا في المعربات وصيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة بحيث لم يقصد منه الدلالة على جزء معناه قد يكون بالعلمية وقد يكون بغيرها بان يجعل مجموع الكلمتين اسم جنس مثلا فلا يرد ما قيل ان تعريف التركيب يغني عن شرط العلمية بزعم ان صيرورة الكلمتين كلمة واحدة لا يكون الا في العلمية وفيه نظر لان جعل مجموع الكلمتين اسم جنس مثلا غير متحقق في الخارج واللازم هو في علم النحو والمادة الفرضية لا يكفي فيه بخلاف علم الميزان فان فيه يكفي المادة الفرضية لانهم قالوا لولا الفرضيات لبطل المنطق والحكميات كفاية الطالبين

قوله قدس سره فلا يرد النجم وبعدى علمين اه لان الجزء الاول في الاول والثاني في الثاني حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا والحاصل اخرج مثل النجم وبعدى باشتراط عدم حرفية جزء كفاية الطالبين ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء

قوله فلا يرد النجم وبعدى ووجه الورود ان الشروط المذكورة مع التركيب متحقق فيه فيكون غير منصرف وليس كذلك وانما اعتبر في مفهوم التركيب عدم جزئية الحرف فيما خارجا عن التركيب
ملا شكندى

فرد آخر سوى العلم قوله لا اشتراطا اي ليس العلمية تقييدا له بالشرطية بل يقتضي وجوده بدونها قوله فان قلت اعتباره اه يعني ان هذه القيود الثلثة العدمية متساوية الاقدام في ان التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعني حرفية جزء في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الاخريين في مفهومه وجعلها شرط تاثيره في منع الصرف تحكم اي حكم من غير دليل فارق بينها قوله قلنا اه حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذي احد جزئيه حرف اثر في اللفظ حتى اعرب المجموع كاعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبته اياه لكونه مانحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف التركيب الاسنادي والاضافي فان لهما تاثيرا في اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فجعل من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبته اياه في التاثير واخرج بالاشتراط قوله ولما لم يوجد اه دفع توهم ان يقال كان على الشارح ان يقول ومن غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر في منع الصرف قوله او ليتحقق اه اذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين الا انه اورد او تنبيها على استقلال كل منهما في العلية قوله اي اللزوم اي ليس المراد بالقوة معناه المتبادر اعني مقابل الضعف اذ التركيب لا يقبلها قوله الباء للملابسة لم يجعل الباء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليس سببا لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملابس لها حيث وضع المركب على هذه الهيئة قوله وكذا ذلك لان اه اي الاشتراط المذكور ثابت لان اه وفيه اشارة الى ان دليل الشارح قاصر لانه انما يدل على المركب الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حالة الاضافة والاسناد ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمي الطاري قوله نقلت عن مركب اه بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فاثبت له حكم العلمية كالمفردات لانه مدلول مفرد قوله

قوله من غير حرفية جزء لا يخفى ان هذا التعريف مفهوم التركيب الامتزاجي وهو لا يقتضي عدم حرفية جزء فالاولى ان لا يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخراج مثل النجم وبعدى باشتراط عدم حرفية جزء كالتركيب الاضافي والاسنادي او يقال من غير اضافة ولا اسناد ايضا في تعريفه من غير اشتراطهما من الخارج والا لما افرق عصمة الله

قوله صيرورة كلمتين اه قصد به تعريف التركيب المعتبر في هذا الباب اعني التركيب المزجي الذي هو نوع من مطلق التركيب اذ اقسامه ستة اسنادي واضافي وتوصيفي ومزجي وتعدادي وصوتي فافهم لبعض الافاضل

قوله قدس سره ليامن اه او ليتحقق سبب آخر حتى يترتب اثر المنع اولان كلمتين حينئذ يدخلان في موضع العلم فيؤمن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما علم من ان العلمية وضع ثان والكلمة التي وضعت عليها ينبغي مصونة لا تقبل الزوال كفاية الطالبين

قوله او ليتحقق سبب آخر اه فيه بحث عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والالف والنون في حال الكلمة في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب ليتحقق السبب الآخر دون اخواته تحكم
متعلق بالآخر
ان اراد صح

قوله لان الاضافة اه اي التركيب الاضافي فعلى هذا لا يرد المناقشة في قوله فكيف تؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قيل ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافي فمسلم لكن بسبب العلمية فات عنه المعنى الاضافي وان اراد الاضافة مطلقا تخرجه فممنوع والجواب بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه يفهم من موارد استعماله ان التركيب الاضافي مطلقا ينافي منع الصرف فتامل
عصمة الله

قوله قدس سره لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المص ومبنيا حكيا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في المعربات وانما بني لان الجملة لا يوجب بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية مبنية كما كانت قبلها انا اقول بعون الله الواهب ان ماذكره الش الفاضل يخالف ما نقل الشيخ الرضي عن المص في بحث المركبات ان التركيب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبني فظهر فساد قول الش من قوله ونقله كفاية الطالبين

اعرابا المعين كما في المضاف اليه في بعلبك او اعرابها المطلق كما في المضاف منع وفي الجزئين كما في من وجهه وسيضرب زيدا او في احدهما كما في ضرب زيد قوله باعتبار المنقول عنه لثبوته بكونه منقولا قوله ومعناه اه اعتبار للوضع الطارى بالنقل قوله لما عرفت في الث من الاضافة تجعل المضاف منصرفا او في حكمه فلو اثر في منع صرفه يلزم اجتماع المتنافيين قوله لانه مشغول باعراب الحكاية بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية قوله اي اذا كان اه انما قيد بذلك لما يختلج في الوهم من انه يجوز ان يكون مؤثرا في المضاف لصرفه وفي المضاف اليه لعدمه قوله في حكم كلمة واحدة ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة قوله عند جماعة منهم المص ان كانت هذه الحاشية منوطة على قوله من قبيل المبني المقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادى فيرد عليه انه مخالف لما نقل الشيخ الرضي عن المص في بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبني اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فلانه محكي اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب في اللفظ او مبني لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التي كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الش فانها من قبيل المبني على رأي المص فلا يتم التعليل قلت يمكن ان يكون مراده انه من اعداد المبني وفي حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد اليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي عليه لانه جعله مقابلا لقوله ومن قبيل المعربات المحكية عند جميع لانه فيه عندهم ايضا في اعداد المبني من جهة عدم التغير لكونه محكيا وان كانت منوطة على قوله من قبيل المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه ويجوز تقديمه على قوله وكانه اه من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبني عند جماعة منهم المص يكون صحيحا اما الجزء الاول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فلتضمنه الحرف او لمراعاة الاصل لكونه مبنيا قبل التركيب ومع يكون قول المص فيما بعده بعد فان تضمن الثاني

قوله لان الاعلام المشتملة قال الفاضل المحشي هذا عند جماعة منهم المص ومن المعربات المحكية بحالها عند جمع آخر فلا يبعد ان يحكم عليه بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا وفيه انه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند عدم ظهور الاثر قال بعض المحققين ماذكره يخالف ما نقله الرضي عن المص في بحث المركبات ان التركيب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبني نخصة ايه

قوله قدس سره ومثل خمسة عشر علمين اه قيدهما بكونهما علمين مع ان العلمية لا بد في كلها الا انهما التبع لكون سيبويه ونفطويه مشهورين بالعلمية كفاية الطالبين

[illegible]

الثاني حرفا اسم من ان يكون جزءا ثانيا بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح في قوله والاعراب الجزء الثاني وبني الاول على الاصح متعلقا بكلا الجملتين كما هو الظاهر ويكون الشرط والاعتبار باذا لم يكن الجزء الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه فانه مبني على الاصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيد الش وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه مذكور فيما سيأتي بطريق الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير مذكور فيما سيأتي الا ان بنائه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره واما قوله ومن قبيل المعربات المحكية عند جميع فلا يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادى يجب ان يحكى على ما كان حاله قبل العلمية نص عليه في التسهيل والرضي والاقليد كيف وانه لا يكون معربا لفظا ولا تقديرا او هو ظاهر ولا محلا اذ معنى انه لو وقع معرب في محله لظهر الاعراب فيه وقد قال انه معرب في نفسه المركب الذي الجزء الثاني منه صوت او متضمن للحرف معرب اعراب غير المنصرف او باضافة المصدر الى العجز ففي شرح التسهيل وذا لم يختم فيسمى احدهما مختوم بغير ويه نحو معد يكرب فهذا فيه ثلث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يجعل تشبيها له بخمسة عشر القسم الثاني ما ختم بويه ففيه لغتان الفصحى بناؤه على الكسر ولم يذكر سيبويه غيرها والثانية ان يعرب غير منصرف فتقول قام سيبويه وحيث وارايت سيبويه ومررت بسيبويه قيل هذا وجه اجازه الجرمي فان كان سماعا فيعوان كان قياسا فالقياس منعه لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفي الرضي ما يكون تركيبه للعلمية مخرج اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاشهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخر تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جازت في معدكرب فحيي في المضاف اليه الصرف والمنع وفيه ايضا وان حذف حرف العطف قبل العلمية ده

فبنائهما اولى بعدها ويجوز اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز
فيه ايضا اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه ولكن الكل ما يحفظ
الثاني جرا يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وفي التسهيل المتضمن
للوف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول معرب غير منصرف
ولذا في الايضاح والافليد قوله ولا يبعد اه كالحكم بعدم انصراف مسميات
حال العلمية مع عدم ظهور اثره قوله وان لم يظهر اثره لفظا لكون آخره مشغولا
بالحركة الحكية قوله مع بعده اي في الذكر فالقرينة على الاكتفاء خفية قوله
حكم لما يتضمنه اي يجوز ان يكون المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثاني حرفا
بنيا حكما لما يتضمن الحرف بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمن الحرف
بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما بعد حتى يكون قرينة على الاكتفا
ولذا يجوز ان يجرى قوله والا اعرب الثاني على اطلاقه اي سواء كان قبل التركيب
معربا او مبنيا ولا يكون مقيدا بما قيد به الشارح فيما سيأتي من قوله ان لم يكن قبل التركيب
مبنيا قبل التركيب يكون قول المص على الاصح قيد القوله وبني الاول فقط فيكون شاملا
لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف قوله وجه الجائز
اي من الجائز المخالف في الحكم بين المتضمنين في الحال والمتضمن في الاصل
كذا بين حال الافراد وحال التركيب قال الرضي وانما جاز اعراب الثاني مع
كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية قوله ولذا ذهب
اي لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا سيبويه غير
منصرف للعلمية والتركيب بما قررنا لك فعلم ان بناء المخفي تام فلا يكون من
القاصرين قوله جواب آخر لاعتراض الشارح بقوله فان قلت كان على المص
ان يقول المص وافق البعض في عدم صرف خمسة عشر وسيبويه فلذا لم يجز
والي هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال التركيب الذي يعتبر في منع
الصرف ما ليس باضافي ولا اسنادي كقولك بعلبك ولا يكون الا مع العلمية

قوله قدس سره كانه اكتفى في ذلك اه قال
عصام الدين اعظم الله يوم الدين
انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع
صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب
بعضهم فح لا بد من ادخالها الاخراجها
فان قلت مثل سيبويه ونفطويه حا
خارجان عن تعريف التركيب بان
الصوت ليس بكلمة فليس هناضروره
كلمتين او اكثر كلمة واحدة ومثل خمسة
عشر خارج بقوله من غير حرفية جزء
وحرف العطف جزء من خمسة عشر
فلا حاجة الى قيد آخر لاخراجها
كفاية الطالبين

منع العلمية لان المركب من هذا الباب لا يجامع الا العلمية وانما جاء في خمسة
عشر وياسين اذا سمي بهما البناء ايضا بناء على حكاية حالهما قوله بل من غير نقل اه
لما كان عبارة الشارح موهما لحصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد
اضرب المحشي عنه بقوله بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى لان المركب فيه لا يجامع
العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية فاثبت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه
مفرد قوله على الارتجال اي من غير نقل من ارتجال الخطبة والشعر ابتداء من غير
تهيئة قبل ذلك واصله القيام على الرجل قوله قبل العلم وبمعنى مع لما كان الواو
لمطلق الجمع فلا يفيد قوله الالف والنون ان كانا في اسم اجتماعهما فيه فبين
ان الواو بمعنى مع او العطف مقدم على الحكم ليكون الحكم على المجموع وقيل التو
التوجيه المذكور ان لاجل تصحيح ارجاع ضمير التثنية وفيه ان الاصل في المعطوف
بالواو تثنية الضمير وجمعه لا افراده تقول زيد وعمرو وجاءا قوله بالفعل لانهما
فانه قد يكون اصلية ارمن قوله فلو احتمل لفظ نونه الاصالة اه اكتفى بدلالة الاحتمال
عن ذكر الزيادة صريحا وكذا اعرض ذكر منع الصرف بدلالة الجواز قوله من الحسن بفتح
الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من الحس الجراد البرد فقتله كذا في
الصحاح قوله دائر عليه اي على منع دخول التاء وجد منعها للصرف وكلما انتفى انتفى
قوله جعله وجه الشبه لان الدوران امارة العلية قوله ولا يدخل عليها اه في بعض
النسخ بلا واو فهو خبر وقوله تساوى الوزنين صدر مع ما عطف عليه عطف
بيان لوجوه آخر او بدل منه وفي بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوى الوزنين
خبر بعد خبر قوله مع تحقق تلك الوجوه سوى الوجه الثالث قوله مع عدمها اي
تلك الوجوه لاختلاف الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما قوله ان
المجرد عن التاء اه كان الكلام ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق فيهما جهة الا
الاصالة بالقياس اليه التاء فيضعف فيهما جهة الفرعية التي تؤثران بسببها
وما قيل انه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية

قوله المعدود ان اه فان قلت كونه معدودا
من اسباب منع الصرف وصف مشترك بين جميع
الاسباب فما وجه تخصيص الالف والنون بهذا الوصف
قلت لما ذكر سابقا في تعداد الاسباب بعبارة
والنون زائدة من قبلها ولا يفهم من ذلك صريحا
ان مجموع الالف والنون سبب واحد بل يتوهم منه
ان السبب هو النون حال كون الالف زائدة من قبلها
صرح ههنا بان المراد من تلك العبارة هو مجموع
الالف والنون سببا ولا يقع هذا التوهم في غير الالف
والنون فلهذا خصصه بهذا الوصف
عصمه الله

قوله على الثالث باعتبار المعنى انسب لان وجه الشبه
على هذا التقدير يكون وصفا للمشبه والمشبه به وعلى
التقديرين الاولين لا يكون وصفا الا
لاحدهما والكلام ان وجه الشبه
يكون وصفا لهما
ظهيريه

قوله قدس سره لانهما من الحروف الزوائد اه
يعني باعتبار كونهما زائدتين في آخر الكلمة
مؤثرتان او المراد انهما من الحروف الزوائد
التي يجمعها هويت السمان كفاية الطالبين
وعصمة الله

قوله قدس سره في منع دخول تاء التأنيث عليهما
ضمير التثنية في عليهما يحتمل ثلث احتمالات
في المرجع الاول ان يرجع الى الفعلى التأنيث
والثاني ان يرجع الى الالف والنون الزا
الزائدتين والثالث ان يرجع الى مجموع
المشبه والمشبه به وعلى التقادير المراد
اشتراك المشبه والمشبه به في هذه
الصفة كما لا يخفى كفاية الطالبين
عصمه الله

قوله قدس سره المعدودان اه والصواب
ان يقال المعدود بصيغة المفرد فان
مجموع الالف والنون سبب واحد بل

معدود واحد من اسباب منع الصرف فان قلت كونه معدودا من اسباب منع الصرف وصف مشترك
بين جميع الاسباب فما وجه تخصيص الالف والنون بهذا الوصف قلت لما ذكر سابقا في تعداد الاسباب
بعبارة والنون زائدة من قبلها الف ولا يفهم من ذلك صريحا ان مجموع الالف والنون سبب واحد بل
يتوهم منه ان السبب هو النون حال كون الالف زائدة من قبلها صرح ههنا بان المراد هو مجموع الالف والنون

سبيا وهذا التوهم مخصوص لهما دون غيرهما ولهذا اخصص بهذا الوصف وفيه نظر لان فيما سبق علم ان
الالف والنون لمجموعهما سبب منع الصرف من تقرير الشارح والغافل عنه يتكلف ويتعسف كما ترى و
الجواب الصحيح لان في سبب منع الصرف ضعف لهما دون غيرهما ولهذا اخصصه بهذا الوصف تامل حق
التامل كفاية الطالبين

فان اراد به انه لضعف الفرعية فيما فيه الالف والنون بزيادة في تثنية
كعثمانان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقق الفرعية في التثنية لعدم صرفهما
وان اراد انه لضعف الفرعية التي في التثنية بالقياس الى المؤذن بزيادة
علامة التثنية ففيه ان الضعف والقوة انما تعتبر بعد تحقق الفرعية و
لا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدها وان
اراد معنى آخر فليبين حتى يتصور ثم يتكلم عليه وفي بعض الشروح لا شك ان
للالف والنون فرعية لفظية وليست العلة مجرد انهما زائدتان في آخر
الاسم اذ يلزم ح منع صرف حمله وجبروت اذا سمي بهما بل بهما مع انهما علامة
التذكر علة وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تا التانيث واليه ذهب الكوفيون
حيث قالوا الالف والنون للتذكر علة اذا كانا مع العلم او الصفة قوله وهو
لان النسبة فرع الطرفين وجودا وتعقلا قوله لتوقفه على المشابهة فانما
لا تلحق التانيث شرط والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه
قوله فلا حاجة الى الاثبات اه بل فرعية المشابهة المشبه به اعني الف التانيث
لتذكيره وفرعية المشبه اعني الالف والنون قوله والاسم المقابل اه قيل لا
حاجة الى نفيها اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل
والحرف اقول ان اراد انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم فهذا
ضرورة شيوع استعماله في جميع تلك المعاني وان اراد بالنظر الى المقام
ووقوعه في مقابلة الصفة فكما لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل
الفعل والحرف ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون
المعدودين من اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف
فتقييدهما بالمعدول فيه يصير لغوا بخلاف ما اذا اريد به واحد من تلك المعاني
فانه اخص منه فيفيد تقييدهما بالمعدود فيه بقي ههنا كلام وهو ان لو كان مراد
المص بالاسم ما يقابل الصفة ظهر لوقوعه في مقابلتها فلا حاجة الى اثباته

قوله قدس سره والراجح هو القول الثاني ا
الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو
كان كونهما مزيدتين وفرعيتين على ما
زيدا عليه سببا واحدا لكان نحو شيحى
وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف
وليس كذلك ولانه يلزم ح ان يكون
مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف
للصفة والالف والنون المزيدتين
وليس كذلك كفاية الطالبين

قوله قدس سره يعني به ما يقابل اه لا ما يقابل
الفعل والحرف والحاصل لم يكن ذلك
الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل
الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل
وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة
على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين
ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه
فافهم فانه ادق قوله اما ان لا يدل على
ذات اه قدم المفهوم العدمي على الوجودي
مع شرف الوجودي لان مفهوم العدمي
مفهوم الاسم ومفهوم الوجودي مفهوم
الصفة والاسم مقدم على الصفة في
نفسه وفي كلام المص ايضا
كفاية الطالبين

قوله قدس سره وافراد الضمير اه ط فان قلت ما وجه ايراد ضمير التثنية في قوله ان كانا في اسم وايراد ضمير الواحد في
شرطه وعدم جعلهما موافقتين افرادا او تثنية قلت الالف والنون باعتبار الوجود الخارجي امران و با
باعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى الوجود هما اورد ضمير التثنية وبالنظر الى سببيتهما اورد ضمير الواحد وقال
عصام الدين واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كالشيئين فتفاخر وقال هذا من
فوائد من هو استادي وجدي وبه طلع آثار جدي و
ظهر اذهار جدي انتهى كلامه وهذا الى
التفاخر لهذه النكتة تشبه السخرية
بل استهزاء وسخرية لنفسه لان اعتبار
هذه الفائدة ينافي بقوله والاولى ان
يقول الشارح بدل قوله المعدود ان المعدود
بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
خذ هذا كفاية الطالبين

الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك فقوله
والمراد ههنا هو هذا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الارادة
ومع الشارح لبيان اللمي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا ان المراد في مقام
بيان شرط الالف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى المقابل للصفة فلذا
اراد المص ذلك قوله ولا الاسم المقابل للقب والكنية كما يقال العلم اما اسم او
لقب او كنية قوله والمقابل للمسمى كما في قوله تع وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ
الموضوعة قوله والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي الذي لا يستعمل الا ظرفا
في الرضي قال ابو علي حيث يضاف ظرفا للاسماء كما في قوله تع الله اعلم حيث يجعل
رسالته فان ما بعده صفة والمعنى حيث يجعله اي مكانا يجعل فيه قوله باعتبار
تعددهما في انفسهما وان كان الاولى افراد الضمير ليشعر بان المراد حصولهما بطريق
الاجتماع قوله بخلاف الشروط السابقة لانها شروط للاسباب قوله يعني لزوم
تنافيه اه اعتبار الوحدة والتعدد في شيء واحد في جملة واحدة موجب لتحير
المبتدي وان تضمن نكتة ايهام الجمع بين المتنافيين قوله يقوم مقام علتين
والاولى اولى لضعفهما اذ ليس المشبه في مرتبة المشبه به قوله لكن المؤنث
حينئذ اي حين الضم قوله مع التاء نحو عريان وعريانة بخلاف المفتوح فان مؤنثه
يجيء مع التانيث وبدونها كسكران اه قوله فيه انه عطف باو اه فانه عطف في صفة
على معمولها وعطف انتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ قوله و
ليس على شرطه وهو تقدم المجرور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما
ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الى رفيكون الشرط محققا اذ ليس وجود الجار
الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني
لام لفظي كما في المال بيني وبينك ثم ان كان الشارح وقع في هذا المحذور حيث قدر كان
وفي شرطه اشارة الى انه بتقدير فعل الشرط والمبتدأ اعطف على ما قبله عطف شرطية
على شرطية فالجواب على المحشي ان يقول فلذا قدر الشارح فعل الشرط قوله نفس الطبيعة

ط فعلى هذا كان المناسب ان يقول في منعه من الصرف
بافراد الضمير موافقا للمتن عصمة الله

قوله او كانا في صفة اه فهذا التركيب من قبيل عطف
الشرط والجزاء على الشرط والجزاء بعطف
واحد وهذا جائز فكلمة كان مقدر ههنا لانه يحصل
من عطف الصفة على الاسم ليلزم عطف الشرط
على جزء الشرط والجزاء وعلى الجزاء ولا يخفى
عليك انه على تقدير ان يكون ان كانا في صفة فانتفاء
فعلانة فلا انسب الواو لا او الا انه اشار الى الانفكاك
بين الشرطين او الجزاءين فتدبر فاضمحل ما ذكره
الرضي في هذا المقام ط سكندى
قلت نعم لكنه اشار الى عدم اجتماع الشرطين
في كلمة واحدة وان تحققهما في الكلمة على البدلية
عصمة الله

قوله قدس سره او شرط ذلك الاسم اه فيه سر
اضافة الشرط الى ذلك الاسم ان السبب
الآخر فيه هو العلمية لا غير وهو ظاهر بخلاف
ما اضيف الى الالف والنون حيث يعلم
منه ذلك كفاية الطالبين

قوله يعني امتناع دخول اه اشار بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلانة بفتح الفاء غير مقصود حتى يرد
ان في عريانة بضم العين تحقق انتفاء فعلانة بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانيث عصمة الله
وقوله ليسقي مناسبتهما هذا التعليل بالنظر الى مذهب البصريين لا الى مذهب الكوفيين فانه قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له
في تحقق الفرعية لما زيدا عليه وعدمها عصمة الله اجمالا

قوله قد سبق ان لانه مبنى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة اه فعلى هذا وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فلا وجه لتخصيص وجود فعلى بالاشتراط قوله وقيل وجود فعلى اى شرطه وجود فعلى والفعلية مجزوم المحل او لا محل لها معطوفة على قيل المقدر تقدير الكلام اوان كان في صفة فقيل شرطه فانتفاء فعلانة وقيل شرطه وجود فعلى والحاصل ان قول القيل انسب بعدم قبول التاء لانه لا يلزم من انتفاء فعلانة عدم قبول التاء لانه يمكن ان يكون الانتفاء بالنظر لانه لا يكون لشيء واحد تانيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر

الى الاختصاص الاستعمالى كما رحمن و قد اعترض عليه بانه اذا كان المؤنث من وجود فعلى انتفاء فعلانة وقد حصل هذا المؤنث في رحمن لا بواسطة رحمى بل لانهم خصصوا هذا الاسم للبارى تعالى فيجب ان يكون غير منصرف عند من يشترط وجود فعلى قوله اختلف في انه اه فان قلت قواعد العرب النحو مستنبطة من استعمال العرب فكيف اشتبه على علماء النحو استعمال كلمة رحمن اختلفوا في منع صرفه وعدمه قلت يجوز ان يكون استعمال كلمة رحمن دائما معرفا باللام او مضافا او منادى فلم يعلم النحاة حاله بانه منصرف او غير منصرف باستعمال العرب كما اختلفوا فيه قيل على الشيء والمص لا معنى للاختلاف في هذا المفهوم المتردد بل هذا المفهوم المتردد متفق عليه بمعنى ان احدهما متحقق قلت مراده ان صاحبى هذين القولين اختلفا فقال احدهما منصرف والاخر غير منصرف قوله دون سكران اه اى من اجل المخالفة في الشرط لم يختلفوا في سكران و هذا التركيب تركيب اضافى والمضاف اليه لكونه غير منصرف كان مفتوحا في موضع الجر و المضاف اما ظرف لغو متعلق باختلف على ما صرح المصرحون واما ظرف مستقر حال من الفاعل مقامه فاعله اى اختلف في رحمن متجاوزا عن سكران او مغايرا له على ما حققه المحققون في مثله كالشريف الفاضل ونظراه من ارباب البيان والمعانى قوله لان مؤنثه ندمى فعلى هذا يقرأ ندمان بفتح النون مثل سكران ويكون كلا المثالين من نوع واحد واعلم ان تصريفهما يجىء كذلك سكران سكرانان سكارى سكارى سكريان سكرى سكريات ندمان ندمانان ندامى ندامى ندمانة ندمانتان ندمانات كفاية الطالبين

اى الالف والنون التى هى مفهوم كلى قوله بل باعتبار فردها اى الالف والنون المخصوص وذلك لان الحصول والتحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما يتصف به في ضمنها قوله للتنويع اى للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم والثانى ما يكون في الصفة ولا اختلاف فيهما بالنوع اختلف شرطهما في ظهور التاثير وكان شرط احدهما منافيا للثانى فان العلمية لا تجامع الصفة قوله عند الكوفيين من اهل اللغة قوله وجوز بعضهم وهو بعض بنى اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا كسكرانة وغضبانة فهم فهو اذا فعلان فعلى ومن هذا يبين ان وجود فعلى ليس له تاثير في منع الصرف فالمدار انتفاء فعلانة قوله بغير وجود فعلى كما في رحمن قوله قلنا كما لا يخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالف التانيث تتحقق بمجرد انتفاء قبول التاء فالحاجة الى الا الانتفاء المذكور ولو سلم فالحاجة الى تاكيده بدليل لفظى فان الدليل العقلى قد يكون اقوى من اللفظى كما في رحمن ولو سلم فحصر الدليل اللفظى في وجود فعلى مم قوله الا ان يقال اه اى وجود التانيث بالتاء قياسا لا يعتبر في منع الصرف وجود التانيث بالالف قياسا لا يكفى في منع الصرف انما الضار والكافى الثابت الاستعمالى اذ به يتحقق المشابهة بينه وبين الف التانيث وتنتفى قوله كان على غير منصرف لوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية قوله الا المشاكلة المسماة وهو نوع ما صنعة قوله يعد من اوزان الفعل لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد النسبة بمعنى الحصول له الا الزيادة النسبة والا ينبغى ان يقول لكون الاسم على وزن الفعل فالمعنى لكون الاسم على وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فانه يوضح ما قيل ان علم الوزن المشترك من اوزان الفعل بشرط يزيد اختصاص له بالفعل فالاولى لكون الاسم على وزن يثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى للوزن الفعل بالمعنى الاضافى في صفة الفعل فلا بد من القول بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى لكون الاسم على وزن الفعل

قوله لقائل ان يقول اه جوابه من وجهين بعد التنزل عن انه قد لا يكون له مؤنث اصلا كجبل لوضع كلحيان احدهما ان النظر الى الاستعمال عند الفريقين فالشرط عدم استعمال فعلانة فيكون غير منصرف او استعمال فعلى فيكون منصرفا وثانيهما انه لما لم يثبت احدهما بخصوصه والشرط عند بعض عدم ثبوت فعلانة بخصوصها وعند البعض ثبوت فعلى حصل الاختلاف
الصلكوتى على عبد الغفور

قوله وهو كون الكلم اه لا شك ان الوزن هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات فوزن الفعل هو الهيئة الكائنة ولها زيادة نسبة الى الفعل وهى غير الكون بل الكون هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة الا انه لما عبر عن اكثر الاسباب بالمعنى المصدرى الدال على تلك الاتصاف فيكون حالة قائمة بالكلم الغير المنصرف فاختار ههنا ايضا هذا الاسلوب فتامل عصمة الله

الفعل ليصير صفة للاسم قوله محمولة على النسبة مجازا شايعا كما في قولهم زيد اخو عمرو قوله لا على زيادة النسبة اما بالاختصاص او بالاستحقاق او غيرهما كما هو الوكو الاضافة وضعا قوله والاول يحتج اه اى يكون لفظة شرطه مستدركة اذ يكفى ان يقال وزن الفعل ما يختص به او يكون في اوله زيادة اه فان زيادة النسبة لما كان ماخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا في نفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط قوله ولكن ان يحمل اه اى يحمل الاضافة على زيادة النسبة قوله على شرط التحقق اى لانه لا يتحقق الوزن الذى له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين القسمين قوله لا على الاشتراط اى جعلهما شرطا في تاثيره باحد الامرين حتى يستدعى عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبنى على تسليم ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على تقدير تحقق اخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما سيجىء في كلامه فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية قوله لان السببية اه اى وذلك ان الحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا في الوزن الذى له زيادة اختصاص اى ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له قوله والضمير راجع اه اى ضمير به تطبيقا بين النسختين وقد تكون الباء داخلة على المقصور عليه كما هو الاستعمال القليل قوله او بالعكس اى الضمير المجرور راجع الى الوزن وضمير يختص الى الفعل فتكون الباء داخلة على المقصور كما هو الشايع الكثير المشهور قوله واذا عرب بالراء المهملة وافصح اى ابين واوضح في النهاية الجزرية ومن الاعراب بمعنى الابانة والايضاح حديث الشقيقة الايام احبابا اى ابيناها واوضحناها قوله من بذر الماء اى منقول منه قوله من فتح الثاء بالثاء والضاد المعجمتين قوله الكلمة يجيء فيه نقل في الصحاح عن الاصمعى بهذا المعنى للثلاثى المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لما ادى شمس العلوم الخضم الاكل بجميع

قوله وقد سمى من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة اه اى من معنى هذه الصيغة فجعل علما للفرس فنقل وزن الفعل الى الاسم ان نقل لفظ الفعل الكائن على وزن المخصوص من معناه الفعلى الى المعنى الاسمى فمعنى شمر بالفارسية دامن بر چيد فنقل من هذا المعنى وجعل علما للفرس بسبب سرعة جريه وجودته فيه كفاية الطالبين وتمنيه عصمة الله

قوله فلا يقدح اه يعنى لا يوجد في كلام الا منقولا عن الفعل في الاسماء العربية وفى الاسماء العجمية يكفى المشابهة بالوزن العربى المنقول عن الفعل غرس الدين

قوله فلا يقدح اه اذ يصدق على وزن بقم انه وزن لا يوجد ذلك الوزن في الاسم العربى الا منقولا من الفعل وتحقق ذلك الوزن في العربى لا يستلزم كون الاعجمى عربيا فظهر فائدة قيد العربى في تفسير الاختصاص طاشكندى

قوله فلا يقدح اه الصواب ان يقال في ذلك عدم الاختصاص كما لا يخفى ماضى ابو

قوله قدس سره فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لمجيئه في الكلام ايضا كفرس وبحر ورمح ورجل ونفس فلا يكون قوله وضرب غير منصرف لعدم وجود شرطه قوله وضرب على صيغة المجهول والتخفيف والتشديد معطوف على شمر لعدم انصرافهما كانا في موقع الجر مفتوحين وتقديم الاول على الثاني مع كون الثاني ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وبشمر على تحقق اسميته فلذا قدم ما قدم واخر ما اخر وانما لم يمثل

بضرب ودخرج بدل شمر وضرب لان وزن ضرب ودحرج مشترك بين الاسم والفعل نحو احمد وجعفر وان سميا رجل بضرب ودحرج كانا منصرفا والى هذا اشرنا فتذكر فان قلت قول الشارح فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول منقوض بقولك وعل ودئل على وزن المجهول وكذا قيل شمس بالضم هذا كله على وزن مجهول ضرب فثبت من هذا فساد اختصاص وزن ضرب المجهول بالفعل لانه قد وجد في الكلام قلت هذه الالفاظ قليلة ملحقة بالعدم ومن الغرائب من لم يفهم في هذا المقام فغلط وقال والصواب تعميم الصيغة الى المعلوم والمجهول كفاية الطالبين

الاسنان قوله نهى اه في النهاية وفي الحديث انه نهى عن قيل وقال اي نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون من قولهم قال كذا وقال فلان كذا وبناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما مجرى الاسماء خاليين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما في قولهم لا اعرف القيل من القال قوله منقول منه اي من وزن المجهول بمعنى اسرع قوله والتنوين بضم الفاء وكسر العين قوله للدلالة على العلمية وانه انسلخ عنه معنى الفعل قوله في الوعل بفتح الواو وسكون العين يذكر بعد قوله والرائم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم قوله الاست بكسر الهمزة وسكون السين المهملة المقعد قوله ذهب يونس اه فمنع صرف نحو جبر وعضد وكتف ^{خلقة القدر} وجعفر وخاتم اعلاما قوله اذا كان منقولا اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم قوله لولا ذلك اي لولا كون وزن جلا منقولا عن الفعل لنون جلا قوله ويرد اه اي لا نم الملازمة المذكورة بقوله ولا لولا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية او غير محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يحكم بانه منقولا قوله فمحكي مع الضمير بناء على ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه قوله اي كاشف امره اه اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وطلاع الثنايا اي ركاب صعاب الامور عطف على ابن جلا وتمامه متى اضع العمامة تعرفوني قوله او يغلب اي يغلب هذا الوزن في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم قوله مع انه غالب في الافعال لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى قوله ولم يجئ في الاسماء اه الصواب لم يجئ في الاسماء الا كلمات معدودة كما في العباب ليس فيه نحو طابع وقالب وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجيء في الاسم للالة التي يفعل بها الشيء كالطابع والخاتم والقالب

والقالب قوله سام سم بالشينين بالسينين المهملتين قوله زيادة مؤنة بالنسبة الى ما قاله المص فانه مع مؤنة تتبع لفظ ولعل هذا هو قابل لئلا يلزم الاختلاف ما قالوا فان فيه مؤنة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كلي ليعلم انه غالب في الافعال ام في الاسماء قوله لا يقال اي يعني زيادة المؤنة وان لم يلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنه يلزم في القسم الاول لان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها قوله لعله لم يرد اه يعني لعل المص لم يكن في الاختصاص ام الاخير يحترز بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعني لزوم زيادة المؤنة فبالضرورة التزمه ولا ضرورة في القسم الثاني لوجدان ما يؤدي مؤداه عن غير لزوم المحذور قوله ان قلت هذا الوزن اه استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار الغلبة لازم لتحقق الفرعية قوله زيادة اختصاص اي ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص والغلبة قوله حتى تظهر فرعية اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا لا يمنع الصرف قوله زيادة اي سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير منحصر في الاختصاص والغلبة لجواز ان تكون بوجه اخر لكون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء لكون زيادتها في الافعال لمعنى بخلاف الاسماء فانها قد تكون لمعنى كما في احمر وقد تكون لا لمعنى كارنب وافكل قوله الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم قوله واجتماعهما اه في يزيد ويشكر من حيث اختصاصهما لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث ان في اولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فاعتبار المختص هما في اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلذا لم يجعل الشارح قدس سره او لمنع المذكور عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فمم وان اراد انه من حيث الاختصاص لا يحتاج فغير مضر قوله واستبرق اعجمي جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر وهو ان وزن استخرج غير مختص بالفعل لمجيء استبرق

اوتخ

قوله او يكون غير مختص قيل الاولى ان لا يقيد القسم بكونه غير مختص بل يحمل على منع الخلو اذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصا ايضا بالفعل ولم يوجد في الاسم الا بطريق النقل مثل يزيد ويشكر علمين قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فقيد هذا القسم بكونه غير مختص بناء على اشتراط عدم قبول التاء فيه فتأمل عصمه الله

قوله قدس سره اى اول وزن الفعل اه فيكون مجازاً عقلياً واعلم ان المجاز العقلى اسناد الفعل الى غير ما هو له مثل انبت الربيع البقل فان المنبت في الحقيقة هو الله الذى انبت واوجد كل شئ وهو على كل شئ قدير فاسناد الزيادة الى اول وزن الفعل اسناد الى غير ما هو له لان الوزن الهيئة الحاصلة الحادثة فلكل فليس الزيادة في الهيئة بل فيما فيه الهيئة قوله او اول ما كان على وزن الفعل وما عبارة عن الاسم فيكون الاسناد حقيقة والحاصل ان الضمير في اوله يحتمل ان يكون راجعا الى وزن الفعل اى المستعمل في الاسم لانه ذكر سابقا او الى الاسم الذى فيه وزن الفعل والمال واحد ولو لم يعاب لفصلت الاسناد العقلى واللغوى الحقيقى والمجازى كما فصله سعد الدين الفاضل التفتازانى

كفاية الطالبين

قوله اى زيادة حرف او حرف زائد الاول بناء على ظاهر العبارة والثانى بناء على المعنى لان الاول او الوزن متصف بصفة الزيادة الا ان يقال اذا كان حرف الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه منه

قوله قدس سره اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف اه قوله اى زيادة حرف مناسب لقوله اول وزن الفعل وقوله او حرف زائد مناسب لقوله او اول ما كان على وزن الفعل واعلم انا نقرر لك بلغة تركى حتى يكون فهمه سهلا قوله زيادة حرف اشار تدرشو كا كه متنده ا اولان زيادة قولى جائز دركه اوّ يكون تنك اسمى اوله و تنوينى مضاف اليه دن عوض اوله او حرف زائد شوكه اشار تدركه او يكون تنك اسمى محذوف اوله و زيادة اول محذوفه صفت اوله

كفاية الطالبين

قوله قدس سره قياسا اه قيد لاخراج اربع وقوله بالاعتبار الذى امتنع من الصرف قيد لاخراج اسود كفاية

قوله لما كان المراد اه اى ليس المراد من وزن الفعل معناه الاضافى حتى يرد ان في قوله زيادة كزيادته تشبيه الشئ بنفسه فان ما في اول وزن الفعل زيادة الفعل لا زيادة تشبيه بزيادته قوله الى الوزن اجراء اللفظ على الظاهر وحمل الظرفية على التوسيع فان الزيادة وصف زائد في اول الموزون جعل حاصلا في اول الوزن تجوزا قوله والى الموزون اجراء للظرفية على الحقيقة وصرفا للتعبير عن الظاهر قوله لان الصفة اه اى الزيادة صفة للحرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها يعنى يقال السواد في الجسم قوله ويصح نسبة العارض الى الى م يعنى تشبيها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف قوله وبالعكس اى يصح نسبة الخاص الى العام يعنى تشبيها لشمول العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف قوله او لان المراد اه يعنى ان الكلام على حذف المضاف قوله لم يعتبر في كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال اراق واراق قوله ولذا لو تصرف في الوزن اى كذا الايضر لو تصرف بقاء الحروف الزائدة لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه قوله جاء بقول واختيغ غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل و بيع وخف فانك تقول جاء قول وبيع وخاف منصرفا لعدم بقاء الزيادة المعتبرة قوله حال من ضمير اوله والحال من المضاف اليه جائز اذا امكن اقامة المضاف اليه مقام المضاف كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله كانه اراد اه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله فلا يرد النقض باسود واما النقض باربع فباق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذى امتنع من الصرف كاف في عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسى وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشارح قدس سره زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربع اليه لما قالوا ان وزن الفعل في اربع في قولنا كانه سائل اربع اذا سمى به رجل ممتنع للعلمية ووزن الفعل مع انه يجئ اربعة فهو قابل للتاء مع انه ليس بمنصرف فلم انصرف بعد علما لمجئ يعلمة منه

قوله قدس سره لم يرد عليه اربع اذا سمي به اه فانه يكون غير منصرف مع قبوله التاء والحاصل ان اربعا غير قابل للتاء القياسي وهو تاء التأنيث فصار منصرفا قوله قدس سره غير منصرف للوزن والعلمية بخلاف يعمل فانه كمن التاء به للتأنيث فكان قابلا للتأنيث القياسي فصار منصرفا فافهم لا اسود فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يقبلها باعتبار الوصف الاصلي بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة فان مؤنث اسود باعتبار الوصف الاصلي سوداء مثل احمر حمراء كفاية الطالبين

في قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم القبول قياسا وانصرافه لانتفاء الوصف الاصلي فانه فيه قبل الخ اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء اصلا فمم وان اراد انه لا يقبل التاء بالاعتبار الذي امتنع صرفه فمسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثاني لا عدم الاحتياج اليه مطلقا قوله في جعل وجود الشرط اه يعني قوله ومن ثم امتنع احمر معناه لاجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع احمر وفي ذلك جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما هو شرط تأثير السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب قوله لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير ان يكون مؤثرا فيه كاللمس للاحراق وما قيل ان الشرط النحوي يستلزم الحكم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان المعنى المتعارف للشرط النحوي ما يذكر بعد حرف الشرط وهو هنا مفقود وان اراد معنى اخر فلا بد من بيانه لننظر في صحته وفساده قوله جعل اشتراط هذا الشرط اي جعل المص اشتراط هذا الشرط لا وجود الشرط علة للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين ولا خفاء ان الحكم فيهما بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناش من الاشتراط المذكور دائر معه وجودا وعدما قوله عند الجمهور اه اي انحصار تأثير العلية بالسببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا لجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال قوله اي بمفهوم صالح اه هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والا فالتنكير يحصل بالتأويل بواحد مبهم من الجماعة

مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه مع الاعتبار الثاني صح

قوله وما فيه علمية مؤثرة لما كان المراد من المعرفة التي عدها من العلل وهو العلمية والتعبير بالمعرفة واشتراط العلمية فيها النكتة سبقت ذكرها الى العلمية فقال وما فيه علمية مؤثرة عصمة الله

المزيد تان ليس الا للتحقق المشابهة بالالف الممدودة صح

قوله قدس سره اذا نكر اه اذا نكر اي استعمل في غير معين بان يؤول بواحد من اثنين اذا كان مشتركا بين اثنين وليس المراد ان يجعل نكرة حقيقة لانها ما وضع لشيء لا بعينه ومن التأويل المذكور لا يلزم الوضع لشيء لا بعينه ولا يجوز ان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة واعلم ان العلم الذي كان في الاصل وصفا واشتهر مسماه بهذه الصفة الاصلية فاذا نكر بارادة هذه الصفة لا شك انه يعود فيه الوصفية فلا يلزم بهذا النوع من التنكير ان يكون منصرفا فتامل كفاية الطالبين عصمة الله

قوله قدس سره ومن ثم امتنع احمر اه ومن العوام من يقول وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط مثلا اذا وجد الوضوء لم يوجد الصلوة استلزاما وهذا الرجل تواخذ هذا السؤال من كتاب مشهور اعني العصام واسند كلامه الى نفسه وظن ان هذا السؤال وارد في نفس الامر ومتحقق لوجدانه في العصام وتفخر بايراده وقال فوق كل ذي علم عليم مع انه اجيب ورود السؤال وهو ان شرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم ووجود الملزوم بدون اللازم محال كذا في المطول وقال علامة البسنوي في حاشيته انت خبير بان هذا الاعتراض لا يرد على ما ذكره المص حتى يحتاج الى مثل هذا الجواب السقيم المؤيد لذلك الاعتراض نعم يتجه عليه الشرط والمشروط وبينهما وله جواب انتهى كلامه لو تم الكلام وحصل المرام بقوله وفرق بينهما وله جواب لتبلغ كلام الجهلاء مبلغ العلماء واستووا في مراتبهم كفاية الطالبين

هذا القول لمن احسن القول وتفرد فيه تحرر فرح صح

يعني يبين جوابه وسؤاله لو كان عالما يليق ان ليس الا في الظواهر واما في البواطن فعلم الوجدان ليس بصواب بل ناش منه

وتفخره ليس بالحق لان قوله الشرط لو اراد السبب وبالمشروط المسبب يلزم خلاف مراده لان وجود السبب يستلزم وجود المسبب ووجود المسبب لا يستلزم وجود السبب لاحتمال وجوده بسبب اخر لجواز السببين لمسبب واحد وما نحن بصدده هو هذا المراد لان عدم قبول التاء في وزن الفعل سبب لتأثيره في منع الصرف فاذا وجد السبب وجد المسبب وهو تأثير وزن الفعل في منع الصرف فح يستلزم عدم قبول التاء في احمر كونه غير منصرف لكن الس لم يفهم مراد الشارح فاورده ولم يفهم الجيب فاجاب بان المراد بالشرط الشرط النحوي وهو غالبا يكون ملزوما وليس التحقيق في هذا البحث الا ما قلنا فح لا وجه لهذه الاقوال الغير السديدة فافهم وتأمل فانه دقيق جدا تحرر

قوله قدس سره الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول يعني لما استثنى ما هي شرط فيه
وهي الاسباب الاربعة من التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون عن الحكم بان العلمية لا تجامع
مؤثرة بسبب من الاسباب بقي بعض آخر لا بد من استثنائه ايضا وهو العدل ووزن الفعل قوله لما تبين
اي حين بين اه يعني من بيانه في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين

قوله لما تبين اي لم يظهر فيما يكون موصوفا لا موصولا بهذا التفسير او كلمة لم الذي ظهر في ضمن بيان شرائط الاسباب فيما يكون موصولا لا موصوفا

كفاية الطالبين

بدليل ظهر بالالتزام فانه ظهر من قوله وما يقوم مقامها الجمع والف التانيث ان العلمية غير مؤثرة معهما ومن قوله فلا تضره الغلبة انها لا تجامع الوصف ومن اشتراط التانيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم تجامع ما هي شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعهما من غير اشتراط ومن مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وانهما متضادان قوله اي استثناء بعد تقييده اه اي استثناء من المستثنى منه المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول والمستثنى منه المقدر لفظ سببا مطلقا استثنى منه ما هي لفظ ما هي شرط فيه ثم استثنى من لفظ سببا المقيد بقوله الا ما هي شرط فيه الموبقولنا سببا غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثاني من المقيد قوله ما يقال في توجيه ظرفيه اه قالوا لا يجوز تعلق ظرفين اي جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد بعمرو الا ان يعتبر تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالاول نحو رأيت زيدا في المسجد في الطاق قوله ولو جعل اه بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل قوله اختلاف تاثير العلمية اه فان تاثيرها في المعطوف عليه اعني ما هي شرط فيه بالسببية مع الشرطية وفي المعطوف اعني وزن الفعل والعدل بالسببية المحضة قوله وغرابة الاسلوب اراد سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلا يتنفر عنه السامع وليس فيه تعقيد لفظي ولا معنوي حتى يخل بالبلاغة قوله اتفق النحاة اه الحق منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار خصوص نحو عمر فيما يجامع فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانه مما اتفق على منع صرفه

قوله فهم يلزم تعدد الاستثناء اه هذا يرد على ان هذا التعدد ممتنع وفيه نظر فقد صح ابن مالك واتباعه بجوازه فرجعه القيم الان يدعى المحشي ان ما اجازه محمول على هذا الاعتبار وفيه نظر فليتامل

لبعض الافاضل

صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما منقولا فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمد بانه اذا كان غير منصرف قبل العلمية يكون تاثيرها فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التاثير فيه للعلمية ظاهر قوله فذهب اكثر النحاة الى قال قلت هذا اختلاف في تاثير العدل الخ هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام لا لا في تاثير العلمية قلت لا بل اختلاف في ان العلمية هل توجب زوال العدل بناء على ايجابه لزوال متبوعه الذي هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه او لا توجب زواله بناء على ان المعتبر العدل الاصلي اي الثابت بحسب الوضع ابدا او هو لا يزول وان زال المعنى الوصفي بعارض العلمية فيجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير اليه عبارة الرضي حيث قال هو نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت قوله واما اخر وجمع واخواته فصله عما تقدم مع اندراجه فيما تقدم لكونه غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلي الخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء ولذا اختلف في جمع واخواته فقال بعضهم ان علة انصرافها العدل والتعريف اللامي او الاضافي وقال بعضهم للعدل وشبه العلمية قوله دفع لما يتوهم اه يعني ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه قوله لعدم صحة الحكم اذ ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما قوله للزوم استثناء الشيء من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم قوله بل مفهوما مرددا يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضي ان لا يوجد مجموعهما في اسم وعلى تقدير الموجود يقتضي ان يوجد احدهما الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له شمول العام لافراده قوله او مفهوما ما اه عطف على قوله مفهوما مرددا والمتغاير بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان ما في قوله من الامر الدائر

العدل ووزن الفعل مؤثرة في كلمة لم ينصرف هذه الكلمة بعد التنكير لبقاء السببين فيها وهما العدل ووزن الفعل العدم اشتراط العلمية في شيء منهما حتى لم يؤثر ابزوال العلمية والحاصل وجودها وعدمها سواء فاجاب بان هذه المادة غير متحققة لان العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون معهما الا احدهما وهذا التوجيه الثاني مذكور في المتوسط

كفاية الطالبين

قوله قدس سره وهما متضادان لان الاسماء المعدولة اه يعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب مفهومهما كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار الواقع في كلام العرب لم يوجد كلمة فيه العدل ووزن الفعل فان النحاة تتبعوا فوجدوا العدل منحصرة في ستة اوزان قد نظم بعض الافاضل بالفارسية هكذا شعر اوزان عدل شش شمر اي صاحب جمال فُعَلُ فُعَلَ وفَعالِ وفُعَل مَفعَل فُعال

كفاية الطالبين

قوله قدس سره ليس شيء منها من اوزان الفعل واعلم ان هذا القول يجوز ان يكون مقدمة من مقدمات ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف ويجوز ان يكون اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان العلمية اذا اجتمع مع

قوله قدس سره لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط اه اشار الى ان كلمة كان تامة والمستثنى منه مجموع الامرين من اجتماع مجموع العدل ووزن الفعل مع العلمية واجتماع احدهما معها حتى لا يلزم الاتحاد بين المستثنى والمستثنى منه والحاصل من الامر الدائر اي من الامر المحتمل بين المجموع من حيث المجموع وبين العلمية وان بين احدهما وبينها الا احدهما فيكون المستثنى والمستثنى منه متغايرين لان المستثنى قوله الا احدهما والمستثنى منه قوله شيء من الامر الدائر فلا يلزم الاتحاد بينهما كما قال الهندي والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كفاية الطالبين

قوله والتخصيص لا التخصيص قوله وان كان منحصرا في احدهما بحسب الاستقراء قوله بحسب التصور اذ العقل يجوز وجود ما يجامع العلمية المؤثرة وان لم يكن مؤثرا بها سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه ثبت بالاستقراء انهما متضادان اه

قوله وهذا القدر اي العموم من حيث التصور كاف كما صرحوا به في الاصول في مباحث الاستثناء قوله كما قالوا في كلمة التوحيد في دفع ما قيل ان اريد بلفظ الاله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه انا نختار الشق الثاني ولا نم لزوم استثناء الشيء من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوما من الله تعالى وان كان مساويا له في الصدق قوله كما في ارزنجان فان فيه التانيث بتاويل البلدة والعلمية والعجمة والالف والنون المزيدتين بناء على ان المعرب ملحق بالعجمي في زيادة الحروف وعدمها

قوله به يندفع اي بهذا الجواب الثاني بالجواب الاول ايضا يندفع النقض باخر بانه اجتمع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية اذا سمي به قوله يبعد انه يجعل اه ردا على من قرأ الاخفش فاعلا خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التلميذ اصلا وقول الاستاذ فرعا قوله اذ يلزم حينئذ المخالفة انما تحقق بعد تقرر الاصل

قوله للقاعدة الحقة عنده اي عند المصنف وهي ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله وامتناع اه عطف على جعل اي يلزم حينئذ امتناع نصب اعتبارا لان شرط نصب المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل به واحدا

قوله والقول اه اي في دفع لزوم امتناع نصب اعتبارا بانه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اي وقت اعتبار الصفة الاصلية او على الحالية اي حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل الاشتمال من سيبويه اي خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية بعيد اذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وليس في شيء من الوجوه المذكورة نص في افادته قوله لانه مفعول له لما ثبت كانه قيل فيما يماثل احمر علما قوله وكذلك هذا يشعر بانه منصرف بالاتفاق لكن في الرفع

قوله قدس سره وقيل على قوله متضادان اه هذا البحث لسند لا على عدم صحة الحكم استقرائي بان العدل ووزن الفعل متضادان في اصمت بكسر الهمزة والميم فعلى هذا يصح قوله والجواب بطريق في مقابلته واما اذا قرر هذا البحث بطريق المنع بانا لا نم تضاد العدل ووزن الفعل فانهما يجتمعان في اصمت فح لا يصح الجواب المنع اذ منع السند غير موجه كما بين في الاداب سيما في مسعود الرومي

كفاية الطالبين وعصمة الله

قوله قدس سره وخالف سيبويه الاخفش اه سيب فارسي هو التفاح ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي انما كان لقبا لانه لو رأى التفاح صدر منه بلا اختيار صوت فسيبويه مركب من الاسم والصوت لان ويه صوت كما لا يخفى قوله وجعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ اه فان قلت قوله اعتبارا للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرط نصبه بتقدير اللام ان يكون فعل الفاعل الفعل المعلل ولا شك ان المعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه فيكون فاعل الخالف ايضا سيبويه قلت لا نم ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا منصوبا على الظرفية او المصدرية اي في وقت اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر سيبويه واعلم ان هذا السؤال يرد اذا جعل الاخفش فاعل خالف وسيبويه مفعوله كما قرر واما اذا جعل الامر على العكس لم يرد كما قال عبد الغفور يبعد ان يجعل الاخفش فاعلا اذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المقررة

كفاية الطالبين

قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول تعين التلفظ يجب جعل المقدم فاعلا

قوله قدس سره وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف يعني ان محل النزاع ما كان معنى الوصفية فيه كذلك قبل العلمية فلا يرد ان مثل افضل الناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغي ان يعتبر او الوصفية فيه كما يعتبر الوصفية في احمر بعد زواله لانه لا يكون صفة بدون من واما اذا كان معه من فيكون غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المعتبرة فيه وثبوته فلا يكون من امثال احمر في شيء على ما عليه بكلام الايضاح ومن لم يفهم المعنى بل ساقه وهمه الى عكس ما هو الحق قال اشار الشارح بذلك الى انه بعد تنكير نحو بما فسر يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه ثم قال فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من بستوى

في الرفع خلافه حيث قال ان اعتبر العلمية كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي القي لاجل العلمية فكما في ثمث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وباب احمر بان قال ان الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثمث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا مانع من ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة قوله بخلاف افعل فعلاء فان الوصفية فيه ظاهرة قوله دون افعل فعلاء فانه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة قوله اي صار ملحقا به يعني لتجرده من من التفضيلية صار ملحقا بالافعل الاسمي الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف قوله بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت اي ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعل مع زواله كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضاده حتى لو اريد منه المعنى الوصفي لجاز نظرا الى زوال المانع الاصلي قوله ولذلك تراها اي ترى الاعلام في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فان زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد لا زيدا وزيادة وعمرو بالكسر عمرو اي عاش زمانا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصلي في حال العلمية وانما قلنا في الاغلب لان بعض الاعلام يلمح ذلك قوله واما السماعي فهو على منع الصرف فلا خلاف بينهما في الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند سيبويه قوله لا يؤثر بمجرد كونه موجودا في وقت من الاوقات قوله علة للنفي اي لنفي اللزوم فان علة اللزوم اعتباره الوصف الاصلي في احمر قوله يعني انه اراد اه اي في تعليل التضاد بقوله فان العلم اه اشارة

الى اوجه احدها انه اراد المص بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص و العموم ههنا بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيها انه لم يرد التقابل بالذات لانه اثبت التضاد بين العلمية و الوصفية باعتبار كون موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمين لتعين المدلول وعدم تعينه اللذين هما من صفات معانيهما قوله اى في بيان او بعض الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا فيه فافهم قوله منعا شخصيا فالمراد بقوله واحد في حكم واحد بالشخص كما هو المتبادر قوله فلا يرد اعتبار المتضادين في منع اه اى اذا قيد الش منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ قوله وهو واحد اى بالنوع جملة معترضة لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ واحد قوله ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية اى اذا قلنا منعا شخصيا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف احمر حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع الذي لاجل وزن الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص ولو بسبيل التعاقب وما قيل انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس بشيء لانه ان لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق ففي كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معا في حكم واحد متحقق بلا شبهة قوله بل نقول الخ اضراب عما يستفاد من الجواب من تسليم ما قاله المعترض من تحقق المتضادين الو الوصفية المحققة والعلمية وليس اضرابا عن جواب الشارح الى جواب آخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بحقيقته قوله في هذا المقام اى مقام اجتماع الوصفية والعلمية قوله وهذا لا لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول

قوله قدس سره فان العلم للخصوص و الوصف للعموم اه يعني تضاد العلمية والوصفية بحسب مفهوميهما فان في مفهوم العلمية اعتبر فيه الخصوص والتعين مع عدم اخذه بصفة ما ومفهوم الوصف اعتبر فيه العموم والابهام مع اعتبار اخذه بصفة ما كفاية الطالبين عصمة الله

قوله اى في منع صرف لفظ واحد لا في منع صرف مطلق لكونه حكما من احكام اللفظ لظهور اعتبارهما في منع صرف لفظين كما في نحو احمر وعمر كما شك قوله وهو منع اه لو قال منع صرف لفظ واحد وحدة فردية كما في الهندي لكان اصوب لئلا يرد الحكم ممتنعا باعتبار الوصف والعلم فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة نوعية

قوله تقدير احد الضدين قال المحشي عبد الغفور بل نقول ليس في هذا المقام الى قوله تدقيق فليتأمل اقول في الاشكال نظر لان المراد التضاد بالنظر الى معنى واحد اى كما يمكن ان يكون اللفظ بالنظر الى معنى واحد علما وصفة ويجوز ان يكون بالنظر الى معنى واحد يجتمع فيه سببان آخران فظهر معنى التدافع وح فنقول المراد انه يلزم اعتبار امرين بينهما تدافع بالنظر الى معنى واحد في حكم واحد اى جعل امرين كذلك مؤثرين في حكم وذلك وان لم يكونا على وجه بينهما تضاد لان التضاد بين المحققين بالنظر الى معنى واحد لكنهم كرهوا ذلك ايضا لمشابهة اجتماع الضدين في محل في الجملة وذلك لان الوصفية الاصلية تشبه الوصفية المحققة والاجتماع في التأثير يشبه الاجتماع في محل او نقول لما لم يمكن ان تجتمع العلمية والوصفية بالنظر الى معنى واحد لم يجوزوا ان يكون اللفظ غير منصرف للعلمية والوصفية المحققتين فهما متضادان

متضادان بمعنى انهما لا تجتمعان محققتين على حكم واحد ولما لم يجوزوا ذلك لم يجوزوا اعتبارهما ايضا وان لم يكونا محققتين لمشابهة ذلك للاشتراك في كون الوصفية والعلمية مؤثرين وان كان احدهما حقيقيا والآخر اصليا و هذا اقرب عيسى الصفوي قوله غير مستحسن لا يخفى عليك ان سوق الدليل قبل ايراد السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللازم اى اعتبار المتضادين في حكم واحد بط ويقتضي جوابه ان اعتبار الوصفية حال العلمية غير مستحسن عصمة الله

المدلول المطابقي والتضمني والالتزامي ولو تدافعت في نفسها لما اجتمعت قوله ولا بين العموم والخصوص اه يعني لو ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد بأحمر المعنى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما على مورد واحد لان محل العموم المعنى الوصفي اى ذات لها الحمرة ومحل الخصوص اعني العلمي هو ذات المعينة قوله ولا بين ارادة اه اى لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفي العام وبين ارادة المعنى العلمي الخاص قوله ان جوزه فان من جوز استعمال المشترك من الاضداد كالجون والبيع و بين ان لا يكون كذلك قوله وان لم يجوزه اى وان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اى عدم التجويز ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك بينهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوئه بل لاجل عدم وروده في الاستعمال قوله ولكن ان تقرر الكلام اى كلام المتن قوله للشبهة اى الشبهة المذكورة بقوله فان قلت اه قوله الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور قوله في بادي النظر اى في ظاهر النظر او اول النظر قوله سواء كان اه اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين قوله كالكيفيات اه اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التي يتركب منها المواليد الثلث اى المعادن والنبات والحيوان قوله المؤثرة في المزاج فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربع اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع متشابهة في جميع الاجزاء وهي فالمؤثر في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربع شروط وآلات والمزاج مصدر مازج يمازج اى خالط اطلق على تلك الكيفية المخصوصة لكونها حاصلة

اجزا ۸۸

قوله فان العلم للخصوص بهذا فی علم الجنس غیر مسلم بل نقول معنى العلم لا يقتضي تعين المعنى بحيث يمنع الشركة بل يقتضي ملاحظة تميزه في الجملة غير متناول لغيره بوضع واحد حافظ طاشكندى

قوله اى بدخول لام التعريف الاولى اطلاق اللام ليشمل لام التعريف والزائدة والتى للمح والموصولة كما صرح بهذا التعميم ابن مالك واتباعه احمد بن قاسم العبادى

هذا الرد مردود بان المقام لا يقتضي الكلية كما لا يخفى على ذوى الافهام فاضل امير

وفى شموله للموصولة وكذا للمح بحث فتدبر

وقد يقيد ماذكره الشارح بالغلبة فى صورة الجامعة كما لا فضل ينبغى ان تبقى العلتان فليتامل احمد بن قاسم عبادى

بسبب المخالطة قوله وذلك تدقيق فلسفى فى التابع التدقيق باريك كردن ونيك بكونتن اى هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اى الحكماء واما العلماء والمليون فينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التى لا تتجزى المماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما ينبغى على ما يشاء قوله يعنى ان اللام للعهد اى مراد الشارح من هذا التفسير بيان ان اللام فى الباب للعهد قوله بطريق الاستعارة اى استعمال لفظ المشبه به فى المشبه ووجه الشبه اتحادهما فى الصورة والهيئة قوله فالظاهر كيلا يحتاج الى مؤنة ارتكاب المجاز لكن التسامح فى العبارات من دأب الفصحاء قوله دون سائر الخواص فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل

قوله مغيرتان لمدلول الاسم من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة قوله كالثابت فاذا كان المتبوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا قوله لوجود خلفه اى ما هو كالخلف من حيث ان بينهما وبين التنوين تعاقبا قوله او انه محذوف اه اى التنوين حين دخول اللام او الاضافة محذوف لا لمنع الصرف والكسر انما يتبع التنوين فى السقوط اذا كان ساقطا لمنع الصرف قوله بل للاضافة اه لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة منشؤه بعد تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير قوله وفيه انهم اه اى فى الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدر بل على ان سقوط التنوين فى هو ابح لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق

قوله وفيه ان اللام اه وذلك للمح الى المعنى الاصلى وما قيل ان المراد انما تزول بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فالافضل فما لا تزول العلمية عنه باللام وهو غير منصرف ففيه انه يقتضى ان يجوز ان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت علتان على حالهما قوله ودلالة الجمع على الجنس

قوله قدس سره وجميع الباب اى باب غير المنصرف اه وانما صرح الشارح بباب غير المنصرف لئلا يتوهم ان المراد باب ما فيه علية مؤثرة كفاية الطالبين وعصمة الله

قوله قدس سره اى بصورة الكسرة فان قلت ما الفرق بين الكسرة بالتاء والكسر بغير التاء قلت الكسر بلا تاء من القاب البناء والكسرة مع التاء فى الاعرابية والبنائية فالمناسب بهذا ان يقول المصنف يجر بالكسرة مع التاء فاصلحه الشارح بقوله اى بصورة الكسرة كفاية الطالبين وعصمة الله

قوله قدس سره فلما ضعف بدخول ما هو خواص الاسم اه فيه بحث لان الاسناد اليه مثلا ايضا من خواص الاسم فبتقدير حصول الاسناد اليه فى غير المنصرف يلزم ضعف مشابهته للفعل وقوة جهة الاسمية مع انه لم ينصرف قلت ان اللام والاضافة خاصتان مؤثرتان فى اللفظ والمعنى بخلاف الاسناد اليه فيجوز اعتبار ضعف المشابهة بسببهما لا بسببه قوله قدس سره والمبهم بالاصالة هو التنوين وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل بسبب الفرعيتين منع منه التنوين الذى منع من الفعل مطلقا اى سواء كان ماضيا او مضارعا فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا بخلاف الكسرة فانه قد يكسر الفعل لكن لما منع التنوين من غير المنصرف ناسب ان يمنع منه احدى الحركات ليكون لمنع التنوين فائدة فاختاروا الكسرة التى هى علامة الجر الذى فى الفعل وتمامه مذكور فى الضوء الذى هو كالبحر فى فن النحو من غرق فيه يجد اسرار النحو اللهم احفظنى من العلل الجرية بحرمة الثمن فى الدين كفاية الطالبين

قوله قدس سره المرفوعات اقول انما جمع ولم يات بصيغة المفرد مع انه الملائم بمقام التعريف وبارجاع الضمير اليه لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا بقوله ما اشتمل على علم الفاعلية يوهم انحصار المرفوع فى نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك التوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع واللام احتمالات كثيرة والاولى ان يكون للعهد الخارجى اى المرفوعات المعهودة المفهومة فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب وجر والمبتدا المحذوف تقديره هذا الباب المرفوعات وفيه احتمالات من اراد تفصيلها فليطلب فى شروح الكافية سيما فى كتاب الوافية قوله قدس سره جمع المرفوع اه لما ذهب الوهم من جهة تعريف صيغة اسم المفعول الى ان يكون المرفوعات جمع مرفوعة لا مرفوع حكم سلطان الشارحين ورئيس العارفين واكمل الكاملين بعكس ذلك لدفع ذلك التوهم قوله قدس سره لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل اه وانما قال الاسم على الوجه بتقديره لان المراد بالمرفوعات مرفوعات الاسم لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة يستدعى بموصوف فان قلت يجوز ان يكون موصوفه الكلمة فمن اين جزم بان موصوفه الاسم مع ان فعل المضارع ايضا يكون مرفوعا قلت لما كان البحث فى الاسم وبيان احوال اقسامه قدر الاسم ولو قدر الكلمة يتناول الفعل المضارع فحينئذ لم يصح تعريفه بما اشتمل على علم الفاعلية اذ رفع المضارع ليس علم الفاعلية ومن هذا يعلم فائدة اختيار علم الفاعلية على الرفع فى تعريف المرفوع كفاية

على الجنس فان الجمع يدل على الجنس مع التعدد وكان المرجع مذكورا صريحا قوله لا على فرده كيلا يلزم الوقوع فيما هرب عنه زعمه وهو التوهم للقول فى التعريف قوله فعلى هذا التفسير اى تفسيره بالمرفوع واما على تفسيره بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر فتكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات قوله مذكور للفصل بين المباحث السابقة والآتية كالباب والفصل قوله واللام اه اى على جميع التقادير للاستغراق اذ لا عهد واما الحمل على استغراق الانواع فبمعونة المقام اذ البيان فيما بعد انواع المرفوع لا اشخاصه قوله ويحتمل على التقدير الاول ان يحتمل اللام على تقدير ان يكون الجمع موقوفا كونها للعهد والاشارة الى ما يفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر فانه يفهم من كونها انواعا للاعراب الذى هو صفة الاسم انه مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوعات اشارة اليها وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع لا الخصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها و

فانه

لئن قيل بطلان الجمعية يكون اللام للجنس فالمبطل للجمعية الا ان يقال على مذهب السكاكى ان كونه للجنس لا ينافى كونه للعهد فانه للجنس نظرا الى كونه مفهوما كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والى ما ذكرنا اشار المحشى بقوله وفيه تامل وبما ذكرنا ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثانى لان المراد من المرفوعات الخصص المتعددة ولم يسبق العلم بها قوله فمن جعل الخ اى فى ايراد كلمة انما المفيدة للقصر اشارة الى الرد على هذا الجاعل قوله فيجوز مطابقته له بل رعاية مطابقته اولى لانه الحق بالاثبات قوله ولم يأت بلفظ لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد قوله الا ان يقال ان اللام اى يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يابى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الا انه اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس

قوله لان موصوفه الاسم اه فالاولى ان يجعل الموصوف الكلمة لان الكلام فى الاسماء وانما لو جعل موصوف الاسماء لم يصح قوله ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة تشمل الفعل المضارع المرفوع فيكون تعريف المرفوع غير جامع لافراد المعرف وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية

ای العهد والفردی لا یلائم المقام عصمه

قوله قدس سره كالصافنات للذكور من الخيل اه الذكور جمع ذكر على وزن فعول وهو الفحل من الحيوان مطلقا ولذا بين بقوله من الخيل لتعيين الذكور من اى نوع قوله صافنات جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من ايد ورجل ويطأ الثلث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا يكاد يوجد الا فى الدواب الخالص كما شاهدنا فى بلاد المصر والبغداد والشام الشريف قوله وجاء جمع

لم يصلح للمثالية وما يصح ايرادها عصمة

سجلات اه جمع جمل بالفارسية اشتر برزگ وانما ترک کاف التمثيل في هذا المثال لان لفظ الجمال الذي موصوف السجلات لم يصح ايرادها على صفته فترك واكتفى بالعطف وفيه بحث لانه لا يلزم ان لا يذكر الكاف في قوله وكالايام الخاليا اللهم الا ان يقال الكاف فيه زائدة قوله قدس سره وهو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات اه لا دلالة للجمع الذي هو مأخذه والظاهر ان المراد بتعيين مرجع الضمير وقال بعض الفضلاء دلالة الجمع على الجنس بسبب ابطال اللام الجمعية وبقاء الجنسية وفيه نظر لان بين الجنس والجمع تباين اذ المراد بالجنس الحقيقة وبالجمع الافراد لان الجمع يدل على الواحد والا لا عصمة

كفاية الطالبين

قوله او يقال اه اي يقال على تقدير كون الضمير راجعا الى الكل واحد ان ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كون التعريف جامعا لجميع افراده والتعريف للجنس دون الافراد قوله لان الخفاء اه بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع افراده ولا خفاء فيه باعتبار ذلك المعنى في شيء من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء في المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع في تعريفه صار كانه اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله والنوع تنزل الى وجه التنزل ان المرفوع كانه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شيء من الاجزاء بل باعتبار المجموع من حيث المجموع قوله في ايهام الدور اه اي تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على ما يتوقف عليه لعدم ايهام توقف الرفع على المرفوع والايهام المذكور بناء على ما هو الشايع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار ما خذه قوله الى اصالة الرفع في الفاعل المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات لكن الشارح ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتداء والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل في جميع العمد قوله وهو زيادة الايضاح فان علم الفاعلية لكونه مفصلا اوضح من لفظ الرفع لاجماله وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح قوله وان لم تكن اوصافا فالعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر الحروف والاسماء قوله لعدم استقلالها بالتلفظ اما الحروف فلكونها متولدة من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف قوله ملابسة الكل لجزئه ان كانت تلك العلامة حرفا قوله او ملابسة المظروف للظارف عليه ان كانت تلك العلامة حركة قوله الظاهر اي من عبارة الشارح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وانما قال الظاهر اذ يمكن ان يقال ان هذه الحيثية

[illegible]

قوله قدس سره لان التعريف اه اقول الماهية والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا يطلق الا على الفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان كذا نقل عن السيد الشريف عليه رحمة اللطيف وقوله لان التعريف جواب دخل مقدر كانه قيل لم لم يرجع الضمير الى المرفوعات مع كونه مفردا بتأويل المذكور او بتأويل ان خبره مفرد مذكر وهو ما اشتمل فدفعه بان يرجع الضمير ههنا الى المعرف بقوله لان التعريف انما يكون اه فان قلت لم لم يكن التعريف للافراد بل للحقيقة قلت لان التعريف لازالة الجهالة والازالة تحصل بما يمكن ضبطه والافراد لا يمكن ضبطه لكثرتها كذا نقل عن قاضيجوق الواقع على الضوء وايضا قيل التعريف انما يكون بالجنس والفصل والخاصة وكل منها كليات والافراد من حيث هو افراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة وانما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص آخر كذا اخذ حاشية محي الدين

كفاية الطالبين

٥ دلالة الجمع على المفرد الذي هو مأخذه وفي ضمنه دلالة الجمع على الجنس بسبب ابطال اه عصمة

٥ فدفعه بان مرجع الضمير ههنا معرف والتعريف انما هو اه عصمة

قوله قدس سره اي اسم اشتمل اه فسر بالاسم لانه لو بقي على عمومه لصدق التعريف على الحروف الاواخر كدال زيد في جاءني زيد مثلا مع ان المرفوع عندهم هو زيد فان قيل تفسيرها بالاسم في تعريف المرفوع يخرج الخبر الجملة عن التعريف مع انه من المرفوعات اجيب بان

وهذا التمسك من قبيل ما لا يعتبر لان المحي الدين لا يكون حاشية بل ذلك الكلام من محدث الطلاب من ممارسته بكون الواقع كذلك في اللايح بالتمسك البداهة الذهنية محرر

بان الكلام اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما سيذكر **قوله قدس سره** اى علامة كون الكلام الشئ فاعلا او اشار الى ان اليا مصدرية فان قلت اذا كان الرفع علامة فكيف يصح ايراده فيما ليس بفاعل من المرفوعات قلت لما وجد فاعلية ما فى سائر المرفوعات اورد الرفع الذى هو علامة الفاعلية فيها اشعارا بهذا المعنى **قوله** قدس سره وهى الضمة او الواو او الالف اه فان قلت الالف قد يقع علامة النصب كما فى الاسماء الستة فكيف يمتاز الرفع عن النصب والمرفوعات عن المنصوبات قلت بقيد الحيثية فان ما اشتمل على واحد من هذه

الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلى حملها عليه اتساعا **قوله** ليست علم الفاعلية لان علم الفاعلية الضمة والالف والواو على ما مر سابقا **قوله** لتوهم رفعه بالحركات والحروف بسبب وقوعه موقع المرفوع **قوله** او لاعتباره لان هذه الحيثية انما يتحقق بعد اعتبار رفعه لما هو فى محله **قوله** وان الاشتمال اعم اه الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب **قوله** لكن الامر ظاهر اى امر كون الرفع المحلى علم الفاعلية **قوله** على التخصيص اى على تخصيص المرفوعات بما عدى الرفع المحلى **قوله** عدم ظهور اسم اى الاسم المرفوع محلا على علم الفاعلية **قوله** او جعل اللام اى جعل اللام فى المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع اللفظى والتقديرى حيث قسم الاعراب اليهما وبين محلهما **قوله** فان الكلام مسوق له فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه واحوال الافراد **قوله** ومن ابتدائية اتصالية اى قصد بها مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج عنه لا لكونه مبدا الشئ ممتد وههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت وليست تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئى له **قوله** وما به عنه قوله ومنها المبتدا لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات ومن تبعيضية **قوله** لقربه مع ان تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما **قوله** بعض من التاويل كالمذكور والقسم الاول والجميع والقبيل **قوله** بدون المسند فى بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفى بعضها بلفظ المصدر الميمى من السد اى بدون سد شئ مسده **قوله** غير مطرد اشارة الى ان المراد بكون الشئ نادرا فى الفاعل انه غير مطرد اى ليس قياسا جاريا فى كل فاعل بل سماعى بخلاف نسخ المبتدا فانه قياسى فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ما جاءنى من احد **قوله** والحرف زائد بالنصب عطف على اسم ان اى يدفع بان الحرف فى الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدا فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية **قوله** على ما هو موضوع للاسناد

الامور من حيث انه الفاعلية مرفوع ومن حيث انه علم المنصوبات منصوب **قوله** قدس سره ولا شك ان الكلام اه رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل اى فى مكان لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه ولقد زيف وط شنع الشارح الفاضل تشنيعا عظيما بان دليله يثبت نقيض دعواه وعكس مطلوبه لان الكلام مرفوع وموصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع المحلى كما انه اى الكلام باعتبار اتصافه بالرفع اللفظى مشتمل على الرفع اللفظى والحاصل كانه ان دليله هذا مما لا يصح ان يستدل به لتخلف الحكم عنه فيكون نقضا على طريق الاجمال كذا فهمت عن تقرير استاذى الكامل بالعلم المشهور بالحلم والمكمل بالجد المنجل خفف الله وستر ظله فى الدنيا والآخرة **واعلم** ان البحث كما يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبنى ايضا ولما كان المبنى يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا **قوله قدس سره** او مما اشتمل اه لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل اى المذكور ويوافقه قوله ومنها المبتدا والراجح ان يعود الضمير الى ما اشتمل لقربه **قوله قدس سره** لانه جزء الجملة الفعلية **واعلم** ان لها وجهان اخران الاول ان معنى الفاعلية فى الفاعل بالاصالة

فاشتماله على علم الفاعلية الذى هو المرفوعية بالاصالة وفيما سواه **ليس** معنى الفاعلية تحقيقا وبالاصالة بل تشبيها بالمعنى الذى فى الفاعل فيكون الرفع فيه علامة لما هو شبيه بالفاعلية وفرع لها فلم يكن مرفوعيته بالاصالة والثانى انه نقل عن امير المؤمنين رضى الله عنه انه قال قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف اليه مجرور وما سواهن فرع عليهن كفاية الطالبين

ليس هذا الكلام كلاما وانتم علمتم التشنيع فى الاسناد الى الفاضل الشارح لان الشناعة للشارح الهندى لانه جعل التحقيق خلاف ما من المصنف وزيفه بما لا يليق وهو ان المرفوعات قسم من اقسام المعرف والتعريف مخصوص له واما ذكر المصنف فى بحث المرفوعات الفاعل المبنى مع عدم التعريف عليه بناء على تطفل المصنف هذا مفهوم كلام الهندى واما الشارح فقد صرف همته على تحقيق كلام المصنف بمراده فقال ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليس اقسام المعرف بل كل واحد منها قيد القسم اى المعرف ثلثة اقسام المقيد بالمرفوع والثانى بالمنصوب والثالث بالمجرور والمعنى ان القسم الاول من اقسام المعرف من جنس المرفوع فالمقيد مخصوص والقيد اعم فى يكون تحقيق الشارح الافضل من قبيل قضية لا باحسن لها فالتعريف صادق للمرفوع المبنى على الفاعلية مع ان الكلام موصوف بالرفع المحلى بالدليل المذكور فقد تقرر فى هذا التحقيق وصدق لان الواقع كذلك ومن المصنف هو ذكر ما مر ولا تغافل على ان الشارح كيف حل
تحرير

هذا وهم وليس سديد لان علامة الفاعلية الرفع والمبتدا والخبر مشتمل على الرفع بالاصالة لان التوابع مذكورة بانواعه بعدها وكلام الضيائية ادق واحسن توجيها
تحرير

ليس هذا قول على رضى الله عنه بل مفهوم قوله رضى الله عنه الفاعل مرفوع وما سواه فرع والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه كما هو المذكور فى محله
تحرير

قوله قدس سره التي هي اصل الجمل اه لان التركيب في الجملة الفعلية اشد واكبر وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الجملة الاسمية مثل زيد قائم ومعنى قولنا من غير حاجة يعني من غير حاجة من جوهر الكلمة كهل والهمزة مثل هل زيد قائم وازيد قائم لان الفاعل لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه واما اذا قام فيجوز حذفه كاضربن بالنون الثقيلة جمعا كذا اضربن مخاطبة فان منها حذف الفاعل

الذي هو الواو في الجمع والياء في المخاطبة وقام الضمة والكسرة اللتين فيما قبلها مقامها فاني كنت في اثناء المطالعة في هذا المحل ملاقيا بواحد من فضلاء الدهر وسئلت عن بيان حذف الفاعل وما يقوم مقامه فاجاب وقال فانظر الى شرح العزي المسمى بسعد الدين فرأيت هذا المذكور طيب الله قلبه ونور روحه قوله ولان عامله اقوى اه لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي والفاعل ايضا لفظي وقوة المؤثر يقتضي الاثر الذي هو الرفع فيكون الفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ فان قلت لم حكمت ان عامل اللفظي اقوى من المعنوي ما الدليل على الحكم قلت لان اللفظي محسوس وانه غالب على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ نسخ عمل عامله المعنوي ولا يدخل عليه عامل آخر نسخ فاعليته كما نسخ ابتدائيته بعامل آخر ولان في العامل المعنوي اختلاف في المبتدأ والخبر دون في عامل الفاعل ولان عوامل اللفظي كثيرة والمعنوي محدودان قوله لانه لا يحكم عليه اه وفيه بحثان الاول ان الجامد مؤول بالمشتق وبهذين الوجهين لا يثبت اصالة المبتدأ في المرفوعية كفاية الطالبين

وهو الفعل لانه وضع مسند الاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهوم قوله محسوس اي مسموع قوله فانه عدمي لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية قوله ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات الفضلة ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك قوله فنوا سخ المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء راجع الى اصله قوله لقيامها مقام كلماته فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا الهمزة فان بعضها لا يقوم مقام بعض آخر قوله ولانه يحكم عليه بمتعدد اي يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدده لفاعل واحد قوله فله استيعاب اي للمبتدأ استيعاب للاخبار وشمول لها قوله حقيقة او حكما هذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد التام اي الذي يصح السكوت عليه كما اريد في قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشي اذ الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل ببعض وهو الفعل والصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم قوله ناقصة كانت او تامة ليدخل في التعريف فاعل المصدر والصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر قوله او للتنويع يعني ان المحدود نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل والثاني ما اسند اليه شبهه قوله او مفروضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء اه

قوله قدس سره اسند اليه الفعل بالاصالة لا للتشكيك اه اي لا لتشكيك المتكلم او تشكيك السامع يعني ليس معناه ان الفاعل اه الاسناد ههنا بمعنى النسبة الواقعة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة وانما لم يقل ما اخبر بالفعل ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضربت زيد وتحوهما كذا حقق المحقق السيد فان قلت كما ان قيد بالاصالة معتبر في اسناد الفعل لاخراج توابع الفاعل كذلك لا بد فيه في اسناد شبه الفعل ايضا لاخراج توابع فاعل شبه الفعل فلم خصصه باسناد الفعل قلت مراده التعميم فلا تحذور وقد

وقد يقال المراد من الفعل ههنا اما الفعل اللغوي وهو المصدر الدال على الحدث المستقل بالمفهومية في ضمن الفعل فعلى هذا لا حاجة الى ذكر قوله او شبهه وهو ظاهر وايضا يلزم ح ارجاع ضمير شبهه الى الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات للفعل الاصطلاحي دون اللغوي قوله قدس سره او شبهه فان قلت ذكر او التي هي للترديد والشك لا يجوز في التعريف الذي هو للتعيين والتحقيق قلت كلمة او ههنا للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان الاول ما اسند اليه الفعل والثاني او شبهه كفاية الطالبين

ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى ينافي مقام التعريف قوله لان فاعل العامل حقيقة اعني مصدرا او حاصلا هو دال على الحدث قوله الجملة حالية بناء على ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند فلو جعل قوله عطفا عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة القيام به ففيه ما سيجيء من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقديم الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا لا يخلو عن الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية الواقعة قيودا يتبادر منها مضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب في الماضي المثبت الواقع حالا ايراد قد ليقرب الماضي من زمان الحال الذي وقع فيه عامله وهو يدل على اتصاله فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قوله حالا افاد ان التقديم حاصل في الزمان السابق على الاسناد والمقصود وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة في التعريفات لا يعتبر في مفهومها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه للفعل او شبهه مقدما عليه وتقدير قد لمجرد رعاية الضابط قوله لانه بعد مقرر الاسناد فلولا ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقررا له ولذا افاد زيد قام تقوى الحكم دون قام زيد قوله ولو اريد الاسناد اه قال المص في شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمسند المجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية ونحن باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي المقرر دل على ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليس هذه دلالة مستفادة من اللغة بل

والماضي المثبت اذا وقع حالا لا بد من قد لفظة او مقدرة للتنافي بحسب الظاهر بين لفظ الماضي والحالية واذا اضمر قد جعل الماضي قريبا الى الحال فيرتفع التنافي والقباحة وفي مثله يجوز ترك العاطف اسماعيل حقي في سورة والنازعات

تمت

ط

اي لان الاسناد بحسب الدلالة لا يكون الى شيئين ولهذا قال صاحب اللباب لا يكون الفاعل الا واحدا اذ المسند لا يسند وذلك لانه اذا اسند الفعل الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند معه الى شيء آخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما ولان نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبة الى المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق يختلف جهاته اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وعلى انه الذي فعل به وهو المفعول به او على انه الذي فعل معه وهو المفعول معه او على انه الذي فعل لاجله وهو المفعول له انتهى تم

فالجواب عن سؤال يرد على ان الفاعل لا يتعدد وقولهم قام الزيدان فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما واما قوله تواهق اي تساير رجلاها اي الاتان يداها اي العير ورجله لها قتب خلف الزميلة رادف فيمن روى اي يداها بالالف فقد قيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات في باب المفاعلة يعني ان الفاعل منه مفعول في المعنى كما ان المفعول منه فاعل بالوضع اي في اللفظ لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس على سواء رفع الاسمين بعده على توهم فاعليتهما معا لما كانت تصح في كل واحد منهما على البدل والمعدول به اي بالبيت الى غير ذلك اي الرفع على التوهم المذكور مندوحة اي سعة للمصانع اي الجواز مجموعة على عبد الغفور

قوله قدس سره والمراد تقديمه عليه اه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين زيد ضرب فجعلوا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى قيد قدم في تعريف الفاعل بل يجب تركه واما عند البصريين زيد مبتدأ وضرب جملة خبره يعني ان عنده الجملة الفعلية مسند الى الاسم فالفعل ليس بمسند الى الاسم والاسم ليس بفاعل بل مبتدأ فلا حاجة الى اخراجه عن تعريف الفاعل بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه وفيه بحث فليتأمل كفاية الطالبين

المستفاد منها ان الفعل مسند الى الضمير والمجموع مسند الى زيد والكلام ان يكون زيد معمولا للفعل وان لا يكون معمولا له قوله لانه الفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الاصول قوله من لوازم المعرف اي من توابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولو اجرى وجوب التقديم على اطلاقه كان اعم من المعرف فلا يكون من روادفه وبما ذكرنا من حمل اللزوم على المعنى اللغوي اندفع محذوران احدهما منع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة وانما الواجب المساوات والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للفاعل كان وجوب مطلق التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرف واجزائه ايضا من لوازم المعرف فلا يتم التقريب قوله لم يحتج الى الاضمار بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا له قوله وتغيير محل الموجود بان اعتبر زيد المقدم مؤخرا اهون من اثبات الضمير المعدوم لفظا قوله الا النصب لاحتياج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم في بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الموجود قوله ولا يلزم عليهم اه جواب سؤال مقدر وهو ان يقال فيجب نصب كله في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع مع ان الرواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعني لم اصنع لم يقع على كله حتى ينصب به على المفعولية بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا انتفى رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع ذا ذلك الذنب لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على ان النفي توجه الى القيد قوله ولذا حكم اخواته مما لزم فيه الرفع وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه قوله اشارة اه يعني ان قوله اسنادا واقعا اه بيان حاصل المعنى واما من حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفا لغوا متعلقا باسند ويحتمل ان يكون مستقرا صفة لمصدر

قوله قدس سره اسنادا واقعا على طريقة اه يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لا اسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة الامام والخطيب اي طريقة وطرزه لا ما هو معروف بين الناس وهو الثمن والاجرة في الاوقاف والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ومن جعل الجار والمجرور اعني على طريقة حالا من ضمير قدم فقد وهم طريقة الحال وقال بعض من الناس يجوز ان يتعلق قوله على جهة اه باسند فقد اخطأ لانه ح يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه كفاية الطالبين

لمصدر محذوف وليس نعتا في الاحتمال الثاني وان كان ظاهر فيه قوله لان الا الفعل لا يكون اه لان القيام وطريقته امر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالا من احوال الفعل اللهم الا ان يحمل على التجوز قوله اي قيامه مدلوله اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القيام للمعنى الحدثي لا الفعل الاصطلاحي قوله اي على طرزه اه الطرز والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي على حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا اشكل بفلان اي اشبه به فعطف بعضها على بعض قريب من التفسير قوله اي ذلك علامتها او من لوازمها لما كان طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا للفعل لم يصح الحكم باتحادهما اوله بان الحمل على سبيل المبالغة والمراد ان ذلك من علاماتها او من لوازمها وكلمة او للتخيير في التعبير قوله وذلك اي كونه علامة للقيام ثابت قوله لان القيام ثبوت موجود اي يعتبر في مفهوم القيام كون القائم امرا موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم قوله والتحقيق اه اشارة الى ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعبر بثبوت موجود لامر وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعبر باتصاف الامر بالموجود قوله والتعبير عنه اي عن ثبوت الموجود لامر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم قوله لان مصدر المجهول اه اي مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول يعرض عليه حصول وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي يعبر عنه

والوجه يجيء بمعنى السبيل المقصود والطريق تقول عملت هذا العمل على وجه كذا وعلى جهته اي على طرزه وطريقته ويجيء بمعنى نفس الشيء فوجه الانسان ووجه كل شيء حقيقته وذاته وعينه يقال وجه الشيء ووجه المسئلة ووجه الحكم تعليقات سمعيل حقي على القاضي

لم

بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فانه لو
قد يكون امرا موجودا كالضرب والعلم وقد يكون امرا اعتباريا كالموت والبعد
والقرب فيمكن التعبير به عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان
التعبير به علامة طريقة القيام لا علامة القيام قوله يمكن فيه تامل اى في كون
القيام عبارة عن ثبوت الموجود تامل وهو ان القيام قد يكون حقيقيا كاتصاف
الجسم بالبياض وقد يكون القائم موجودا وقد يكون انتزاعيا بان يكون الموصوف
في الخارج بحالة يمكن ان ينتزع العقل منه هذا الوصف نحو زيد اعمى وقد لا يكون
الوصف موجودا والجواب ان هذا مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية
واهل العرف فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي ونحو زيد اعمى عندهم
معناه سلب الاتصاف بالبصر فمعناه سلب القيام لا قيام السلب قوله في المعنى
بان يكون ثبوت موجود لامر قوله او في التعبير بان يكون ثبوت امر اعتباري ا
لاخر بصيغة قوله فتعبيره تعبير القيام الفاعل التعبير بمعنى المشاركة في التعبير معناه
ان يكون تعبيره تعبير القيام لا ان يكون شبيها به بوجه ما قوله فعلى هذا اى على
ان يكون المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد الذي هو نفي
القيام عن المراد لامتناع مماثلة الشيء لنفسه فيكون الفاعل الذي اسناده
نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف قوله قلنا للقيام اى لا نسلم خروجه
لان للقيام افرادا متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات يماثل فردا
آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم اسنادا على طريقة
القيام وشبيها به قوله لانه في قوة ان يقال الفعل المجهول فلا يكون على صيغة
المعلوم ولا على ما في حكمها قوله لكان نقضا فيما قصده وهو ايراد مثال الفاعل
شبه الفعل لان ابوه لا يمكن ان يكون مبتدا او قائم خبره لكونه مفردا بخلاف
ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدا قدم عليه خبره قوله وفيه انه لو كان ابوه كيلا
يلتبس بالفاعل لا عتماد اسم الفاعل على موصوفه كلا اذا كان الخبر فعلا مسندا

مسند الى المبتدا يجب تقديم المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام
اقول في مواضع عديدة من مغني اللبيب الخ زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر ابوه
مبتدا وان يقدر فاعل القائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس منقوض بما
ذكر في شرح التلخيص في خاتم باب المسند المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر
الفعلي نحو زيد قام هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية
والاسمية ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف ففيه ارتكاب الالتباس
المخل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم
افادة التقوى فتدبر قوله كما في زيد قائم الصواب زيد قام لان اسم الفاعل
لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد قائم عند التأخر بالفاعل الا ان يحمل
على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله قوله ما يبتنى عليه شيء سواء كان
حسيا كابتناء الجدار على اساسه او عقليا كابتناء الحكم على دليله قوله وفي
العرف اى عرف اهل العرف قوله القاعدة اى الحكم الكلي الذي يستخرج احكام
جزئياته قوله وهو انه اوضح بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا لمعان
كثيرة اعني المبتنى عليه شيء والقاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظرا الى ذاته
قوله لم يتحقق الاشتقاق بين اولى وبلى لكونهما مشتقين من الولي قوله كما
كالمفعول الاول فان المفعول الاول آخذ والثاني مأخوذ قوله وكذا الحال في
المفعول الخ فان مرتبته مقدمة على مرتبة المفعول بواسطة شدة اقتضاء ا
الفعل اياه قوله المراد يعني ان اقتضاء الفاعل التقديم ليس اقتضاء تاما واصلا
حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخيره او ترجيحه ولا يحتاج الى امر آخر
لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحانيا يصير واجبا لعروض امر وممتنعا لعروض الآخر
فالمراد بالابتناء في عبارة الشارح الاولوية الغير الواصلة حد الوجوب ليكون بيان
مواقع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على
الاصل قوله لشموله شبه الفعل اذ لكون الضمير راجعا الى اعم مما المدلول عليه بالقول

وهو في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي العرف
بمعنى القاعدة والضابطة وقد يطلق
بمعنى الاولى في العرف ايضا وكذا بمعنى
ينبغي والشارح حمله على هذا الاخير لانه لو
اريد منه القاعدة يلزم من مخالفته مخا
لفة القاعدة وهي غير جائزة مع
جواز المخالفة ههنا فخذ هذا ولا تنظر الى
التكلفات كفاية الطالبين
وعصمة الله

ثم الاصل بمعنى الاولى اما عام
من ان يبلغ حد الوجوب او دونه
فيكون صور وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت
الاصل واما ان يراد منه الاولى الصرف المنفك عن
الوجوب فصور وجوب تقديم الفاعل يكون خلاف
الاصل
عصمة الله

كامر في قدم عليه قوله فوضع اه عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل
المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول وفي
في تقييد الثاني الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى قول
المصنف والاصل فيه ان يلي الفعل ان وليه بغير الفعل خلاف الاصل كما في قولهم
الاصل في الحال ان يكون نكرة بل معناه ان الاصل ان يلي الفعل المسند اليه فمحط
الفائدة نفس الولي دون الجزء الاخير اعني الفعل قوله لزيادة التمكن لان
اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم بشأنه قوله لان
ان الفعل اصله كما يدل عليه الاستدلال لانه كالجزء وباسكان اللام قوله
لان النسبة الى الفاعل مقوم اه فان النسبة الى الفاعل المعين داخل في مفهوم
الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم له خارج عن
مدلوله ولتوقف فهمه على فهم المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة
يدل على ذلك جواز تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى
الفاعل قوله داخل في قوام النسبة القوام بكسر القاف نظام الشيء وعماده الصحاح
والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرف النسبة مقوم للنسبة في الوجود
والتعقل اذ لا يمكن وجودها وتعقلها بدون الطرفين وان كان خارجا عن
حقيقتها قوله ومقوم المقوم اه فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في العقل
والوجود فيكون احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وسائر المفاعيل لاحتياجه
اليها في الوجود فقط قوله كان في عداد جزئه وان لم يكن جزءا له لكونه كلمة
برأسها قوله بل على ذلك دلالة ان اي دلالة برهان ان وهو يدل على التصديق
بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان
اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علية في الواقع فما
قيل ان معنى قوله بل عليه انه يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام
فهو تعليل المعلل ليس بشيء قوله كان الشيخ دل عليه دلالة لم اي دلالة برهان

قوله قدس سره ان لم يمنع مانع اه الصواب
تركه فانه يوهم انه اذا منع مانع عن ان
يقع الفاعل يلي الفعل فلم يكن الاصل ان
يلي الفعل والصواب ان يقال ان الاصل
ان يلي الفعل مطلقا سواء منع مانع او
لم يمنع ففي قولنا ما ضرب غلامه الا زيد
قصر الحكم مانع عن ان يقع الفاعل يلي
الفعل فلم يكن الاصل ان يلي الفاعل
الفعل فلم يكن يجب ان يكون رتبته مقدما
على المفعول في هذه الصورة فيلزم
الاضمار قبل الذكر قوله قدس سره وامتنع
ضرب غلامه زيدا فان قلت مرجع الضمير
مفعول الفعل فالمناسب ان يكون مقدما
رتبة على الضمير الذي هو مضاف اليه لا
للفاعل وليس بمفعول للفعل فيكون
غلامه مقدما على الضمير فلم يلزم الاضمار قبل
الذكر رتبة قلت الضمير مضاف اليه
للفاعل وليس رتبة زيد ينبغي ان يكون بين
المضاف والمضاف اليه فلما كان المضاف
فاعلا مقدما على المضاف اليه المفعول
رتبة يلزم ان يكون الضمير الذي هو
المضاف اليه للفاعل ايضا مقدما على
المفعول رتبة فيلزم اضمار قبل الذكر
في المثال المذكور لفظا ورتبة
كفاية الطالبين
وعصمة الله

برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا
وههنا كذلك كما لا يخفى قوله تلك الدلالة اي دلالة ان فان وضع الاعراب
الذي محله اخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد
التصديق بكونه كالجزء من الفعل قوله اللام للتعليل اي لبيان كون مدخول اللام
علة لما يتعلق به قوله فيفيد ترتب العلم لان التفريع استخراج الفرع من
الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل فنعلم لاجل العلم بالعلة
التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران قوله او التعليل اه فيفيد كون
مدخول الفاء اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال اي
الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في
نفس الامر قوله وان كان يترتب على الاصل المذكور لانه اذا كان الاصل تقدم
الفاعل على سائر المعمولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار
قبل الذكر قوله لكنه لا يتوقف اي ليس لما انه لولا الاصل المذكور انتفى الامتناع
المذكور قوله لثبوته على تقدير ثبوت وبرهانا فيه بحث لانه على تقدير الثبوت
يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول
ايضا مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير
الثبوت وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبته فعلى
تقدير الثبوت يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم
المرجع على الضمير ففيه ان معنى كونه كالجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما باجنبي
لا انه في مرتبته لتأخره عنه لفظا ورتبة لكونه قيدا له قوله لكون الشيء اه اي ليس
المراد بالتقدم الرتبي ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب
الحسي او العقلي سابقا على آخر اذ لا ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا
بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حالة تقتضي التقدم في الذكر سواء قدم او لم
يقدم في العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة

قوله لشدة اقتضاء الفعل يعني ان الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافهما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومرجعه مفعول مؤخر واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار او كان الضمير متصلا بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المغني قوله وفيه انه لا يقتضي اه اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل والا فالفعل لكون النسبة الى الفاعل ماخوذا في مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به قوله انه لا يقتضي تقدمه اه فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما في المرتبة لا تقدمه على الفاعل قوله تجويز ذلك اي الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة المذكورة قوله مع قولهم في باب التنازع فانهم يضمرون الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيد ويلزم الاضمار قبل الذكر قوله تجويزه فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل منسوبا به يشتد الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة قوله وقد يقال اه اي في الفرق بين ما نحن فيه وباب التنازع او في بيان الضرورة في باب التنازع قوله لم يظهر كونه ملتفتا فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار في المثال المذكور بان يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الاضمار فيه من غير ضرورة قوله عوى الكلب اه في التاج العواء بضم العين بانك كردن سك وگرگ و شغال من حد ضرب قوله اي اذا انتفى لفظ الاعراب اي تلفظه دون تقديره قوله مع ان التعميم اه فيجوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه للاهتمام بنفي الاعراب لكونه قرينة شايعة ذكرا ولا تم عموم قوله اتصال علامة الفاعل اه يعني اتصال التاء التي هي علامة التأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبلى فاعل في المثال المذكور فلا يرد ان الحاق التاء بالفعل

قوله قدس سره جزاه الكلاب العاويات اه البيت دعاء عليه او اخبار باجابة دعائه تفألا ومعناه قتل الله تعالى فقتلا به هدرا لا ثؤر له اي لا قصاص فان كلب غير الماشية وغير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له نفع الا العواء فيقتل من غير مبالات بقتله ولا اشتر عند العرب من القتل هدرا فان طلب الثور عندهم مما لا بد منه وهذا المعنى بديع للبيت ينبغي ان لا يجاوز الى غيره قوله قدس سره واذا انتفى الاعراب اه اللفظية الدالة اه فيه بحث لانه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني المقتضية بالوضع ولا شك ان الحركة الاعرابية والحرف الاعرابي من جملة الالفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيكون كلمة فيلزم ان يكون مثل زيد ومسلمون في قام زيد وامن المسلمون مركبا ولم يكن كلمة والجواب سلمنا ان الاعراب اللفظي كلمة لكن لا نم ان مجموع المعرب والاعراب مركب فان اجزاء المركب لا بد ان يكون مرتبا في السمع كما صرح في موضعه والاعراب يسمع مع آخر المعرب ان كان بالحركة ونفس الآخر ان كان بالحرف كفاية الطالبين

مع حاشية الفناري لمولانا قرا احمد

قوله هو الامر الدال لا بالوضع ان اراد ان القرينة الغير الموضوع لما هي له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في معناه المجازي

قرينة ولم يقل به احد وايضا لا شك ان التاء في قوله ضربت موسى حبلى يدل على تانيث الفاعل بالوضع مع انه قرينة فلا يشمل تعريف القرينة عليه اذ دلالته عليه ليس بطبيعية ولا عقلية وايضا يلزم ان لا يكون اللفظ بالنسبة الى معناه التضمني والالتزامي قرينة مع انه قد يكون اللفظ قرينة لهما وان اراد اعم يلزم الامر الثاني وايضا قوله اذ لم يعهد لا يدل على نفي الاعم فالاولى ان يقال قرينة الشيء عبارة عن امر دال على كونه مرادا من لفظ آخر مستعمل فيه وفيه بحث فتدبر حافظ طاشكندي

بالفعل كيف يكون قرينة وهي دالة على تانيث الفاعل بالوضع قوله وانفصال ضمير الثاني اه فانه قرينة على ان الثاني فاعل والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله اي بعد الا الواقعة اشار بتوصيف الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور اعني بشرط قيد للفظة الا بان يكون حالا منها او صفة لها وليس قيدا لقوله مفعوله توسط الا بينهما من احوال الا لا التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح لظهوره تقديره قوله المخفي اي التقديم الثابت في الاستعمال مشروطا ثبوته بشرط توسط الا اذ لو قدم الا مع تقدم الفاعل لزم الفصل بين الا والمستثنى اعني المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمتنع التقديم فضلا عن ثبوته قوله لما سبق ذكره ان من جواز تاخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الامن انقلاب المعنى المطلوب قوله للضمير بالمفعول وقيد الاتصال بذلك اذ لو لم يتصل بالمفعول لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان كما يجوز الوجهان في نحو قائم زيد قوله مع رعاية النظم الطبيعي اي مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضي طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه قوله ولقائل ان يقول اه لكن ان تلزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازه وان تدخل في ضابطة المخفي فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا على عامله ولذا لم يقيد النفي بهما بشرط كون المفعول متاخرا عن الفعل كما قيد به في قوله او كان مضمرا متصلا قال الرضي ويجب تاخير منصوب الفعل عنه لو اشبه المنصب بغيره كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدأ انتهى قوله لا التباسه بالاسمية التي تكون بالمعنى فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى ويجعل مفعولا له فيختل المعنى وفي تقييد الاسمية بالصفة احتراز عن التباسه بالاسمية التي لا تخل بالمعنى بان يكون ضرب مسندا الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوف فانه لا يقتضي امتناع التقديم بل على تقدير كون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية قوله اي اللزوم خلاف المفروض يعني ان الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية

لا من احوال المفعول قوله يعني ان التقديم اه لما كان والا اشترط

قوله قد يشكل مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر اه قوله مع متعلق بالجر اي مصاحبا وملابسا ومحصول التركيب ان الاختصار في الفاعل دون المفعول يعني ليس زيد ضاربا بالاحد الا عمرو واما مضروبية عمرو في زيد فعلى الاحتمال وقيل الانقلاب انما يلزم اذا كان الفاعل خاصا كالمثال المذكور واما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يقال زيد مضروب له قلنا على تقدير التسليم يلزم الانقلاب فان معنى ما ضرب احد الا زيدا الاختصار ضاربية احد في زيد مع عدم

هو لزوم اخلاف المفروض على تقدير التأخير لا المنافات الا ان الشارح اقام دليل الاولى مقام اختصار قوله بهذا ظاهره بهذا الكلام ذكره الشيخ الرضي حيث قال وانما تقع في اول هذه المسئلة اذا ذكرت تبعا للاستثناء معه لا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا لكان فيما ضرب زيد الا عمرو والممكن ان يضرب عمرو غير زيد وهو اورد على دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا انه لا يصح قطعا في نحو ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المعنى حصر خالقية تع وتقدس في يوسف مع جواز ان يكون مخلوقا لغيره وعلى عدم صحته فيما اذا كان عاما بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما بل هو ابدا كذب ضاربية كل احد في زيد فلا ينتهض نقضا على القواعد الادبية فان مدارها على ما يقع في المحاورات وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان المثال المفروض ليس معناه حصر خالقية تع مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره بل خالقيته تع على احسن الصورة فاللازم جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقا له تع وهو حق فان له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمرو قصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضروبيته له بشئ آخر والجملة الاصل ان محط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضرب احد الا زيدا نفي الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربية واحد مبهم فان نقض النفي بالا يقتضي ثبوت الحكم لواحد على سبيل البدل في لا العموم للنكرة في الاثبات واذا انحصرت ضاربية واحد مبهم في زيد بقي المضروبية ايضا مقصورا عليه اذ لم يبق شئ بعد واحد ما من الآحاد ويمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر ضاربية كل واحد في زيد حتى يكون كاذبا
قوله الا ان يكون تابعا له لكونه في حكم المتبوع نحو ما جاءني الا زيد الظريف قوله او معمولا لغير عامله نحو رأيتك

جواز ضاربية احد لغير زيد ومعنى ما ضرب زيد الا احد الاختصار مضروبية زيد في احد مع جواز ضاربية احد لغير زيد فيلزم الانقلاب المعنى بلا شبهة كفاية الطالبين وعصمة الله

قوله يصح ان [illegible] ... خارج الاول لطاشكندي

قوله قد يشكل لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقها على عمرو فلو قيل الا عمرو قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها وهو قبيح عند الجمهور وغير جائز عند صاحب المفتاح كفاية الطالبين وعصمة الله طاشكندي
قوله من قبيل قصر الصفة اه وذلك لان المراد حصر ضاربية زيد في عمرو وضاربيته لا يتم الا بعد ذكر زيد والقصر متحقق قبل ذكره فيلزم قصر الصفة قبل تمامها ظهيرية

رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيتك كان اذ لم يبق معمول له فليس ضاحكا في حيز الاجنبي عن عامله قوله او مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد قوله فكانه حمل كلامه على المتفق عليه اي اذا لم يكن تقديم المفعول مع الا جائز عند الاكثرين فتقييد الشارح وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما اما لحمل كلام المصنف على وجوب التقديم المتفق عليه بين النحاة او لميلانه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع الا قوله واما عند الشارحين بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى به بدلا منه جاز والا فلا قوله اي ما نزلك آه فالذين وبادي الرأي مستثنيان مفرغان استثنا من الفاعل والظرف المحذوفين بأداة واحدة قوله او بان الظرف اه يعني ان بادي الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لاتبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها اذا كان ظرفا لانه يكفيه رائحة من الفعل قوله عند من لم يجوز آه ولو قيل بجواز اكرم رجل هند اضرب غلاما لجاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة اذ الاتصال بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله مقام الفعل في الدلالة على ما هو المراد قيد بذلك لان القرينة في المثال الذي تأتي مذكورة في السؤال والفعل مقدر في الجواب فلا يكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي اعني الايجاد والصواب جعله مجازا عن الحصول لئلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك قوله لا باعث فان الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر الى غير ذلك قوله فالجواب المنطبق آه لا يخفى ان كون المراد تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور فالحق ان يقدر زيد قام لانه لو

قوله وايضا اي كما يتأخر الفاعل عن المفعول [illegible] ظاهرية طاشكندي

قوله [illegible] ... طاشكندي

قوله قد يقع وانما قدر الفعل ... الفاعل ... مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال ... جملة اسمية ... الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه يعني

قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوي بتكرير الاسناد فلا يطابق السؤال لان المقام خال عن التقوي لا مقتضى له فاذا عرفت هذا فيلزم ما ذكره الشارح الفاضل الجامي في دفعه من تقليل المحذوف على تقدير حذف الخبر دافعا لهذا القول لمحل بحث فان مطابقة الجواب للسؤال اهم عندهم ط كفاية الطالبين وعصمة الله

قوله قدس سره لان تقدير الخبر اه ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل فيسال عنه فالجواب المطابق على السؤال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل الشيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ولان السائل غير متردد في الحكم و زيد قام يفيد تقوى الحكم ولا مقتضى له فلا يطابق السؤال معنى من تفصيله قبيل هذا كفاية الطالبين

الفعل ايضا وهو زائد على المقصود قوله لانه المقصود في الجملة الاسمية اى المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شيء على المبتدا لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدا فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل وفيه ان اسناد الحدث الى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وضعا وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره فكانت الجملتان مستويتين في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعا وانفهامه من ذكره فيهما قوله ولان الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه ان اراد ان صيغة الفعل مذكور فيه فمسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اراد انه موضوع بطريق الاسناد الى شيء فمسلم لانه مذكور بطريق الحمل قوله ولان السائل غير متردد اه كان السائل غير متردد في الحكم بل خالى الذهن عنه بل عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الاسناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل قوله فانه جملة اسمية قال السيد قدس سره الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار وردت بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب الجملة الاسمية ففي الجواب روعى التنبيه على الاصل السؤال وقد بينا هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولى اذا كان المسؤل عنه الفعل اما اذا كان المسؤل عنه تعيين الفاعل فالاستفهام بالاسم اولى لما تقرر ان المسؤل عنه يلي الهمزة فاصل من قام ازيد ام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد قوله يحذف لكثرة الاستعمال اى ليس بقياس قوله والجملة النداء معترضة بين الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله فائدتها بيان طريق البكاء قوله فانه منع الالتباس اى منع التباس الفاعل والتردد فيه قوله فنزل السبب اى نزل سبب السؤال وهو لفظ المبنى للمفعول منزلة المسبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر قوله ويراد بالخصومة خصومة غيره اى خصومة الغير موجبة لاخصومته

في باب المسند عند قول الخطيب ولا بد للحذف من قرينة دالة

قوله قدس سره يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم اه والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى بمعنى الاصل وليبك على يزيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما في واختار موسى قومه اى اختار من قومه وهو في الكلام الفصيح سماعي وهذا البحث مذكور في المطول مطولا ومفصلا على وجوه كفاية الطالبين

[illegible]

قوله قدس سره كلواقح جمع ملقحة اه الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل يعني انه يجوز ان يجمع هذا الجمع وزن مُفعِل لان الملقح هو الفحل من الابل فاللواقح جمع ملقح لا ملقحة لانه الاصل كذا نقل وقوله من غير قياس في القياس مطيحات واعترض عليه الفضول العلماء بانه سهو من علمه التتبع فان الملقح لم يجمع على لواقح بل على ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح ولواقح المخالف للقياس كفاية

قوله متعلق بضارع اما بتقدير الموصوف اى شخص ضارع فيعتمد على الموصوف ويعمل في المعمول او نقول الظرف يكفيه رائحة من الفعل فلا حاجة الى الاعتماد ويحتمل ان يتعلق بيبكى المقدر لكنه ليس بقوى من جهة المعنى كما صرح به التفتازاني لطف شكوى

قوله والمختبط السائل اه وقيل السائل الذى يمنعه الحياء من السؤال يوما فيسأل في الليل عصمة الله

قوله تعلقه بيبكي المقدر لا يلائم لمرثية يزيد عصمة الله

قوله على غير القياس والقياس المطيحات عصمة الله

خصومته قوله لان هذا البكاء بكاء فوته الخ اى هذا البكاء المأمور بكاء على فوت يزيد لا بكاء الخصومة فلا يصح تعليله بها قوله مع انها اى الخصومة ليست سببا قريبا للبكاء بل سبب للفزعة بخلاف الفزعة فانها سبب قريب له قوله حكاية ماضية لان الاطاحة متقدمة على الاختباط في الحصول فكان مقتضى الظاهر مما اطاح الطوائح واورد صيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية اما بفرضها في زمان التكلم اى بفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي قوله قد يورد اه استئناف لبيان الحكاية قوله اذا كان الامر مما يستغرب فانه اذا كان غريبا قد يورد ايضا بصورة الحال نحو الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا قوله لاستقراره اه فكانه حاضر واقع في الحال قوله بغير علقة اه بفتح العين المهملة وسكون اللام والقاف شجر يبقى في الشتاء يتعلق به الابل فتستغني به حتى يدرك الربيع ويقال له سابقة في هذا الامر اى السبق كذا في شمس العلوم قوله يقال اختبطني فلان اذا جاءك يطلب معروفك من غير اصرة رحم او قرابة او صرة او معروف كذا في الصحاح قوله على حذف الزوائد اى حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمعه جمعه قوله كما يقال اعشب فهو عاشبة في الصحاح العشب الكلاء الرطب تقول فيه بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشب الارض اذا نبت العشب وبعير عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عشبا وارض معشبة انتهى والتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم الفاعل المزيد منه قوله مثل ماء دافق اى ذى دفق فان الدافق الرجل دون الماء قوله يقال رياح لواقح اه فيه اشارة الى وجه تانيث مفرده وهو انه صفة الرياح والريح مؤنث واما الملقح الذى هو صفة الفحل من قولهم القح الفحل الناقة فيقال في جمعه ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح قوله ولا يقال ملقحات في الصحاح رياح لواقح ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملحقة ولكنها لا تلحق الا وهي في نفسها لاقح كان الرياح لقحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه قوله لانها امكن اه في التاج المكانة

قوله متعلق بضارع اه يفهم من ظاهر العبارة انه جعل اللام في لخصومة بمعنى عن وجعله صلة للعجز والذى يفهم من ضارع وانما قلنا من ظاهر العبارة لجواز ان يجعل اللام لام الاجل ويبين حاصل المعنى لاثبات معنى اللام اذا عرفت هذا فاعلم ان لخصومة اذا كان متعلقا بيبكي المقدر لم يكن المستفاد من المصراع ملائما للمقام وذلك لان المقام مقام التعريف للميت فان كان متعلقا بيبكي لزم ان يكون علة البكاء حقيقة الخصام للباكي وهو ضارع ويكون ذات الباكي منظورا وملحوظا بالذات وذات الميت منظورا وملحوظا بالتطفل وان كان متعلقا بضارع وكان اللام بمعنى عن وصلة العجز والذل الذى يفهم من ضارع او كان للاجل وكان بعضه له عليه على العجز والذل احتمل ان يكون علة البكاء وهي فوت يزيد يكون على هذا التقدير ذات الميت وهو يزيد منظورا وملحوظا بالذات فيكون هذا ملائما للمقام دون ذلك ظهيريه

قوله وكان اعتبار عدم الوسيلة في المدح لان الاحتياج لمن لا وسيلة له ادل على الكرم بخلافه مع الوسيلة فقدم الوسيلة واما للاشارة الى ان الحاجة الى السؤال عند عدم الوسيلة اتم اذ قد تغنى الوسيلة عن السؤال قاسم عبادي

قوله واللواقح الرياح التي تهب في الربيع وتحمل الاشجار بها وتزهر عصمة الله

اعلم ان من في قوله مما للاجل ومدخوله علة السؤال من غير وسيلة الذى يفهم من قوله الشعر ومختبط اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مما ان كان متعلقا بيبكي المقدر لم يكن معنى ملائما للمقام لما قلنا فيما سبق ظهيريه

قوله وما مصدرية ويجوز حملها على الموصولة لكن حينئذ لا بد من القول بحذف العائد في تطيح وقوله ماله يحتمل التحليل وقوله فانه كان معطى للسائلين علة لبكاء المختبط في موت يزيد عصمة الله

قوله او ما يتوسل به عطف على قوله ماله مفردا او مركبا والمراد به ما يعبر عنه بالفارسية سرمايه عبد الله

لقيام قرينة تعين للفظ المحذوف قال الرضي لا حذف الا مع قرينة اقول يكذبه حذف المفعول نسيا وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف احترازا عن الحذف بلا قرينة كما يكون في المفعول اذ لا يكون في المفعول وقيل اللام للوقت لا للاجراء وقت قيام قرينة وحصولها اذ قيام القرينة شرط لا علة انتهى

عصام الدين على الكافية

في مثل متعلق بقوله يحذف لا بحذف فاجائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله قد يحذف ايضا يوجب استدراك قوله جوازا لان قد تفيد عدم الحذف في مثله وعدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد للتحقيق

عصام الكافية

ط فالاولى في الجواب ان يقال ان السائل بقوله من قام يعلم صدور القيام عن فاعل ولم يعلم خصوص الفاعل من هو فاراد ان يسأل عن الفاعل بقوله اقام زيد ام قام بكر ام قام عمرو الى غير ذلك من الذين احتمل عنده صدور القيام عنهم لكن اختصر في السؤال فعبر عنهم بمن الاستفهامية ولما كان الاستفهام يقتضي صدر الكلام قدم كلمة الاستفهام على قام فقال من قام فصار الجملة اسمية صورة وهي فعلية معنى فالجواب المطابق للسؤال بحسب المعنى ان يقال قام زيد بالجملة الفعلية لا زيد قام فتأمل

عصمة الله

ولم يلتفتوا الى احتمال كون التقدير زيد قام مع ان مطابقة السؤال في الاسمية تستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف في تقدير الفعل وحده لان السلامة عن الحذف لا يعارض رعاية التناسب كما ستعرفه في باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم نعم ينقل الكلام الى انه كيف فات المطابقة مع الاهتمام البليغ بشأنه ويجاب عنه بان من قام اختصار اقام زيد او عمرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالفعلية في الجواب ادخل في رعاية المطابقة فان قلت لا بد في جوابه التردد من التأكيد وزيد قام مشتمل على تأكيد الحكم كما بين في محله دون قام زيد قلت قام زيد اذا لم يتردد المخاطب في خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا يعد خالي الذهن ولا يؤكد فان السؤال عن المسند اليه يقتضي تقديمه للاهتمام بحاله ومن قام استكشف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه في سؤال السائل يكون اهم اذ المستكشف فيه اما اذا كان مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لا يستكشف فيه الفاعل تأمل فتحمل

عصام الدين على الكافية

قوله ورد بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجانا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم الآية

قوله لان اظهار المحذوف تعليل لعدم الالتفات

الخ يحث السؤال بانه كيف فات المطابقة

يؤيده قول ابن مالك في المصباح الهمزة اصل ادوات الاستفهام وما عدا الهمزة نائب عنها

ط شلنده

بحال الحروف

ليبك البيت معطوف على المثال الاول بين مثلا اولا بالكلام المستفيض في الالسنة وثانيا بشعر البلغاء ليقرر حسن الحذف الذي هو خلاف الاصل او مثلا اولا بما لا مانع من ذكره وثانيا بما يمتنع ذكره لانه يخل بالشعر وتنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لايجاب الحذف في خصوص مادة بل الواجب الحكم ما لا يصح الذكر في نوعه اينما وقع وقيل نبه على ان القرينة قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرا وذلك ان نقول القرينة على تعيين المحذوف قوله ليبك فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فعله معروف ذلك الفعل المجهول

عصام الدين على متن الكافية

قوله على البناء للمفعول وفي البيت احتمالان آخران لم يتعرض لهما الشارح احدهما ان قول الشاعر منادى محذوف حرف ندائه وقوله ضارع مفعول ما لم يسم فاعله وثانيهما ان قوله يزيد مفعول ما لم يسم فاعله وقوله ضارع منادى محذوف حرف ندائه وثالثهما ان قوله ضارع بدل الغلط من قوله يزيد ظهيرية

قوله فليس مما نحن فيه واما على البناء للمفعول ايضا لو جعل يزيد منادى حذف حرف ندائه وجعل ضارع مفعول ما لم يسم فاعل ليبك لا يكون مما نحن فيه نقل هذا التوجيه من المولى الرومي

عصمة الله

قوله واما على رواية اه والفضل للمتقدم لتكرار الاسناد ووقوع يزيد غير فضلة وهو المناسب لمقام المدح وحصول معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام ليس بمطمع في ذكره فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي يدا ذا ينبغي للفاعل بخلاف ف

ط شلندي

قوله في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا اعلم ان الضمير المجرور في به عائد الى حرف الجر وقوله لفظا وتقديرا قيد الضمير ولا يجوز ان يكون قيد المجرور لان المجرور لا ينحصر في اللفظي والتقديري اذ قد يكون محليا

ظهيرية

قوله في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا لم يقل في المجرور به لفظا او تقديرا مع انه اخصر لانه على يفهم منه المجرور لفظا كزيد والمجرور تقديرا كعصا وكغلامي وليس المراد ذلك بل ما يكون الحرف ملفوظا او مقدرا وهو ظ وبعضهم غفل عن هذا فقال الاولى او تقديرا

من الحاشية المسودة

قوله فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه لا شك ان حرف الجر واسطة في تعلق معنى الفعل بالمجرور فليس معناه الافضاء المعبر عنه بالفارسية برسانيدن اذ لا يتصور ذلك المعنى الحدثي بمعنى قولهم ان حرف الجر ما وضع لافضاء معنى الفعل ان حروف الجر تدل على تعلق معنى الى مجرورها وهذا لا يقتضي دخولها على الاسم كما لا يخفى

قوله لانه للافضاء اه هذا بحسب اصل الوضع وقد خرج بعض حروف الجر عنه فلا يفضي معنى الفعل الى الاسم كالباء الزائدة وكاف التشبيه وتحقيقه في تعريف حرف الجر ان شاء الله تعالى

من الحاشية المسودة

قوله فينبغي ان يدخل الاسم ههنا بحث وهو ان كون حرف الجر للافضاء معنى الفعل الى الاسم لا يقتضي اختصاصه بالاسم لجواز ان يدخل الفعل ويفضي معناه الى الاسم بل ان يدخل الحرف المتعلق باحدهما ويفضي معنى الفعل اليه والجواب ان الافضاء المذكور وان امكن عقلا بدخوله الفعل او الحرف لكن المناسب اللائق ان يكون الافضاء بدخوله الاسم ضرورة ان ايصال شيء الى ما لم يصل الموصل نفسه اليه غير مناسب ولا يخفى ان مجرد المناسبة كاف في وجه الاختصاص كما يدل عليه قوله فينبغي ويمكن ان يقال ان المراد بقوله الى الاسم الذي دخل عليه اي حرف الجر موضوع لافضاء معنى الفعل الى مدخوله الاسم فلو دخل غيره لزم خلاف وضعه على وزان ما سيجيء في وجه عدم كون الفعل مسندا اليه فعلى هذا قوله فينبغي بمعنى يجب مير ابو الفتح

قوله فينبغي ان يدخل الاسم لعلك تقول كون حرف الجر للافضاء المذكور لا يقتضي دخوله على الاسم فلم لا يجوز دخوله على الفعل ويفضي معناه الى الاسم كالهمزة للافعال المتعدية الى المفعول به والجواب ان المطلب خطابي ومدار الامر على المناسبة فما ذكرت وان امكن عقلا لكن المناسبة اللائق على محاذاة الافضاء الحسي ان يكون المفضي في جانب المفضى اليه لا في جانب المفضي بل لا معنى لايصال شيء الى ما لم يصل الموصل نفسه اليه وقصة الهمزة لا اصل لها لان الفعل المجرد بعد دخولها ينقلب الى معنى يقتضي بذاته الافضاء الى المفعول به بواسطة الهيئة الحادثة بزيادة الهمزة

قوله وإذا اتصل به ضمير مفعول فان قيل هذا يعلم من قوله السابق وامتنع ضرب غلامه زيداً لان امتناع ذلك يقتضي وجوب تقديم المفعول وتأخير الفاعل ليخرج عن المحذور وهو ما ذكره هنا قلت علم هذا من ذلك مم لان امتناع ذلك صادق مع امتناع هذا ايضا اذ لا منافاة بين الامتناعين ولو سلم فهو تصريح بالمفهوم لدفع التوهم فليتأمل قاسم عبادي

وإذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول من المفاعيل نحو ضرب زيداً غلامه وتأديباً لمحبته وضرباً شديداً من يعتاده واحسن يوم الجمعة من لا يترك الاصلاح فيه و لا يصح اتصال ضمير مفعول معه به فلا تقول جاء وزيداً غلامه لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلله در تنكير مفعول عصام الدين على الكافية

قوله وفائدة هذا القيد اه مقتضاه انه لو قيل في ما ضرب عمرواً الا زيد ما ضرب الا زيد عمرواً ان يكون فيه الخلاف السابق وهو الظ اذ لا انقلاب اصلا الآن ايا حيان وغيره ذكروا انه يجب التقديم هنا بلا خلاف يعتد به فلا بد من تدقيق للتحقيق فعليك بالتصفح والتأمل عصى الصفوى اقول صرحوا بالخلاف فيه قال السيوطي في شرح جمع الجوامع له واجاز الكسائي تقديم المحصور بالا فاعلا كان او مفعولا من اللبس فيه بخلاف انما انتهى وهكذا في التسهيل ابن القاسم

قوله او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا اي كان الفاعل بعد ملاحظة معنى الا و ارادة دخوله عليه بمعنى انه اذا اريد التعبير عن المراد يكون الفاعل بعد الا فالحاصل انه اذا وقع الفاعل بعد انما وهي بمعنى ما والا واريد تقدير الا المفهومة من انما على الفاعل يجب تأخيره واذا اريد تقديرها وملاحظة معناها على المفعول وجب تقديم الفاعل وتوضيح ذلك المقام كما تجده فاحفظه عصى الصفوى

او اتصل مفعوله اي صار ضميرا متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد فلا خراج الاول اي وهو اي الفاعل غير متصل ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان وقوله وجب تأخيره الاولى وجب ان لا يليه فتنبه عصام على الكافية

قوله اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم اه يرد عليه انه يجب الفاء في جواب اما فكان ينبغي ان يقول فلئلا يلزم الا ان يقدر القول فليتأمل قاسم عبادي

قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر اه ينبغي ان يكون في وجوب تأخير الفاعل في هذه الصورة خلاف الاخفش وابن جني اما على ما ذكره الشارح فلجواز الاضمار قبل الذكر عندهما واما على ما نقلنا ههنا فلان رتبة المفعول عندهما ان يلي الفعل ويكون في موضع الفاعل فلم يلزم من تأخير الفاعل الاضمار قبل الذكر رتبة فتأمل عصمة الله

وقد يحذف الفعل المسند الى الفاعل وقيل الرافع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان معا عصام الدين على الكافية

قوله الرافع للفاعل اشارة الى جواب اعتراض وهو ان المبحث مبحث الفاعل وهو يقتضي بيان احواله وكون الفعل محذوفا من احوال الفعل فلم يكن بيانه في هذا المقام مناسبا وجوابه ان هذا وان كان من احوال الفعل ظاهرا لكن يرجع الى بحث الفاعل بان الفاعل اما فاعل يجوز حذف فعله جوازا واما فاعل يحذف فعله وجوبا ظهرية قوله الرافع للفاعل في توصيف الفعل فوائد احدها التعميم الى الفعل وشبهه وثانيها ان العامل يرفعه لفظا وتقديرا وثالثها اشارة الى ان العامل في الفاعل المرفوع هو مسنده عصمة الله ملخصا

والهمزة ليست بداخلة على الفعل بل داخلة مع ان مجرد الاولوية والمناسبة كاف فيما ذكره كما يدل عليه قوله فينبغي على انه يمكن ان يقال المراد بالاسم في قوله الى الاسم هو الذي دخل عليه حرف الجر كما يدل عليه تعريف حرف الجر في باب الحرف بما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه فالمراد ان حرف الجر لافضاء معنى الفعل الى مدخوله فلو دخل غيره يلزم خلاف وضعه على وزان ما سيجيء في وجه علام كون الفعل مسنداً اليه فعلى هذا فلا ينبغي بل يجب فيجب قوله واما الاضافة اللفظية هذا انما يحتاج اليه على ما ذهب اليه القوم حيث ليسوا بقائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وزعموا انحصار المجرور بغير حرف الجر فيها واما على ما زعمه المص فلا حاجة اليه لانه يعد ما حرف المضاف اليه بقوله كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا قسم الاضافة بتقدير حرف الجر الى معنوية ولفظية وصرح به في شرحه ايضا لصدر الدين زاده محمد امين شروانی

قوله واما الاضافة اللفظية اه لما توجه النقض على ما ذكره بالاضافة اللفظية بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المط عنه في الاضافة اللفظية اذ الجر فيها ليس اثر حرف الجر لاختصاصه بالاضافة المعنوية اجاب بان الكلام فيما عداها ولا ضير فيه لان الحكم الثابت بهذا الدليل لا يتخلف عنها فرع المعنوية فلا بد ان لا يخالفها بان يختص بالفعل المخالف للاسم المختص به الجر او يكون زائدا عليه بان يعم كل واحد منهما وهذا السؤال والجواب على رأي الشارح وقد تبع في ذلك الرضي والتحقيق ان الجر اثر حرف الجر مطلقا اي في الاضافة المعنوية واللفظية جميعا وهو مذهب المص كما يجيء بسنوى الشهير بعلامك

واعلم ان حاصل هذا السؤال ان الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المط عنه في الاضافة والجواب ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر واما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك كما في الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فلا بد ان لا يخالفها كفاية الطالبين ملخصا

قوله بقرينة دالة على تعيينه فيه ان القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف فى هذه الصورة لم يلزم الابهام فى حذفه ولم يحتج الى ذكر المفسر بل القرينة فى هذه الصورة يدل على اصل الفعل مطلقا لا على تعيينه فان حرف الشرط فى هذا المثال قرينة اصل الفعل لا بخصوص استجارك الا ان يقال مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف وهى المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر فتامل عصمة الله

والمكن كالبر دجالك شاان من جد كرم اى المكن فى الذهن لا الاسباب لا الاختباط الاهلاك وسيبة الاموال انما هى بواسطة اهلاكها الحوادث قوله وتعلقه بسكيه المقدر اه بان يكون مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير ان يكون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم فى الخصومة وهو ان هذا الكلام يكافؤه لا بكاء الاهلاك قوله سليقة الشواعر التى فى جنب البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اى بالطبيعة لا عن تعلم قوله فائدة ذكر زيداه لما كان الحذف ثم الاظهار عبثا بحسب بادى الراى توضح لبيان فائدته رفعا لذلك الابهام قوله او ومقع من الوقوع بمعنى فروتعشق على ما فى التاج قوله فانها خبرها اه لانها مشوة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضى فيكون ان معا كالفعل الصريح المفسر قوله وذلك اى لو ان مع خبرها الماضى مفسر الثبت المحذوف مختص فى الاستعمال بما بعد كلمة لو فكانه لو قرينة على حذف الفعل مطلقا وان خبرها قرينة على تعيين المحذوف قوله لو ان ذات سوار لطمتنى فى المهذب السوار دست برنجن الجمع اسورة وذات سوار كناية عن الحرة لانها قلما تلبس الاماء السوار فى التاج اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة قوله ويحتمل ان يكون للتمنى فلا حاجة لها الى الجواب قوله واصله ان رجلا اه يحكى ان حاتما صار فى بلاد عنزة فامرته ام المنزلة ان يقصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل القصدة فى المخمصة فنحرها فعوتب عليه فى ذلك فقال هكذا فزدى انه فلطمة جارية بما فعل فقال لو ان ذات سوار لطمتنى يعنى لو لطمتنى من كان كفاء لى لهان ذلك على قوله لانا نفهم اه اى نفهم منه الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها حرف اى بغير مستقر بالمفهومية كسائر الحروف بل على ما قيل نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعد نعم انحو فيه قوله من قبيل جاذبنا الثوب فى ان بناء فاعل من كل واحد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب فاذا بنى منه تفاعل يقال تنازع الفعلان ولم يقل العاملان بناء على ان الفعل هو الاصل فى العمل وبانه تنازع العاملين لا ينافى تنازع اكثر من عاملين كفاية الطالبين

قوله هما حشواه وعنزلة الحشو كما فى الصورة الثانية طاشكندى

قوله اى يقع الابهام بذكر المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فان الابهام يقع فيه بخلاف المفسر دون حذفه بخلاف الاول

قوله ولا يجوز ان يكون احد اه صحة كونه مبتدا باعتبار تقييده بالمشركين او باعتبار قصد العموم مثل تمرة خير من جرادة تامل عصمة الله

قوله لامتناع دخوله اه يعلم ذلك بالتتبع والكفوء اذ كلام فى جواز وقوع الجملة الانشائية بعد ها بشرط ان يكون الخبر فعله وفى ان نسبت الى الاخفش جواز وقوع الجملة الطلبية اليه لوجوب النصب فى ان زيدا فاضربه وتحقيق ذلك يطلب من الرضى

قوله او حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز طاشكندى قلت كما يجوز ان يقال نعم فى جواب اقام زيد بحذف الفعل والفاعل معا وان يقال نعم قام زيد بذكرهما يجوز حذف الفاعل وحده قلت اذا قيل فى جواب قام زيد نعم قام كان الفاعل ضميرا مستترا راجعا الى زيد المذكور فى السؤال لا المحذوف فلا يلزم حذف الفاعل وحده

قوله قدس سره بل العاملان اذ التنازع يجرى اه بهذا اشارة الى انه لو قال اذا تنازع العاملان او اكثر اسما كان اصوب ليدخل فيه مثلا زيد ضارب ومكرم عمروا او بقوله او اكثر قوله عليه الصلوة والسلام كما صليت وسلمت وباركت وارحمت على ابراهيم فان هذه الافعال تنازع عملا فى ابراهيم ويمكن ان يجاب عنه

قوله قدس سره معمول للفعل الاول اه اى يستحقه قبل وجود الثانى يعنى قبل تكلم الثانى فلا يكون فيه له مجال تنازع فلا يكون من هذا الباب والفعل الثانى قبل وجود الاول لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لو منع التنازع لتعين اعمال الاول

قوله اذ المتقدم والمتوسط اه هذا رد لقول بعض الشارحين من ان التنازع متصور فى صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع فى المفعولية وفى صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع فى المفعولية اذ الاول يقتضى الفاعل والثانى المفعول كفاية الطالبين

يبنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر فى الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو وان كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل متعديا الى مفعول واحد قوله يكون الاخير كالثانى اى الاخير من الاكثر من اثنين يكون كالثانى من الاثنين فى ان العمل له والبواقى كالاول من الاثنين فى اضمار الفاعل وحذف المفعول واظهاره قوله والاول كالاول اى الاول من الاكثر كالاول من الاثنين فى الاعمال والبواقى كالثانى فى الاضمار والحذف والاظهار قوله فلا يجرى فيه التنازع باختيار اعمال الاول او الثانى قوله سواء اعتبر التنازع اه شرط بعضهم فى التنازع ان يكون الفعلان متغايرين احترازا عن ضرب ضرب زيد اذ التاكيد لا يقاوم المؤكد لكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما او متوسطا لان الفعل المؤخر لا يقاوم المتقدم فى العمل وبعضهم اكتفى بمجرد الصحة كونه فى موقعه مع لاكل منهما على البدل فاعتبر التنازع فى صورتى التقدم والتوسط والتاكيد فلكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان قوله اذ هو طالب له بخلاف صورة تاخر الاسم عنهما فانه حين تحقق الاول الطلب مفقود وحين تحقق الطلب المزاحم موجود وكذا الحال فى التعليل الثانى قوله والمؤثر اه هذا على تقدير تنزيل التاثير الاصطلاحى بمنزلة التاثير الحقيقى قوله لو توجه اه اى لو توجه لوله لوجب بخصوصه من الافراد والتثنية او بعمومه مع قطع النظر عنهما كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقان فانه منطلقين او منطلقان يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه الا احدهما قوله اما يجب الاصل والطبع الاصل ما يبتنى عليه الشئ والطبع السجية التى جبل عليها الانسان والمراد الحالة التى وقع عليها الفعلان كما فى قولهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه الفعلين الى معمول الاسم اما يجب ما يبتنى عليه تحققهما اى تلفظهما والحالة التى وقعا عليها فانهما لما وقعا على شئ واحد صار ذلك الشئ طرف النسبتهما وهذا

فقطعت التنازع على الاضمار فيما لم يعلم كما قرره الشارح من التنازع ولكن الاضمار لا ينشأ من الف والحذف من حيث هو حذف لا ينافى التنازع هذا اما قيل انت فان قائما وقاعدا تنازعا فى انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على المذهبين لئن سلم هذا الكون لا تنازع فيه كما لا يخفى على من له ادنى تامل وعدم الخفاء ان كلمة اولا احد الامرين

التقديم عليهما اذا كان النزاع فى المفعولية وفى صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع فى المفعولية اذ الاول يقتضى الفاعل والثانى المفعول

قوله اذ هو يستحقه قبل الثانى فان قلت فى صورة التاخير عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثانى فيلزم عدم التنازع فى هذه الصورة قلت فى صورة التقدم والتوسط استحقاق الاول لنفس هذا المعمول قبل وجود الثانى فرجح هذا الاستحقاق لقوله فيعمل الاول واما فى صورة تاخير المعمول عنهما فليس استحقاق الاول لنفس هذا المعمول قبل وجود الثانى بل استحقاقهما يتعلق معا بنفس هذا المعمول وان كان اصل الاستحقاق مقدما فى الاول عصمة الله

قوله ان يكون معمولا لكل واحد منهما على البدل سواء كان عند التعبير بصيغة حاضرة كما فى حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقان عصمة الله

قوله قدس سره واما المضمر المنفصل الواقع بعدهما اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا وانما قلنا ان كان مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا نحو ما ضرب واكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك اذا اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول وان استغنى وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز فيه الا عند الكسائى واعلم انهم اختلفوا فى نحو ما ضرب واكرم الا اياك ونحو ما ضرب واكرم الا انا هل هو من باب التنازع ام لا فقيل انه ليس من التنازع لفساد المعنى لو اجريت على قاعدة التنازع ولكن للضرورة الجائزة هنا الى الحذف فامتنع التنازع هذا ما قيل قيل هذا منقوض بمثل ما قائما ام قاعد قلنا هذا المثال غير موجود فى كلامهم كفاية الطالبين

قوله قدس سره ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اه على سبيل البدل لا لهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل كذا نقل عن سيد السند رح كفاية الطالبين

فاذا قلت رميت واكلت بحجر فلا تنازع فيه لان فعل الثاني اي الحجر كما ان الحجر لا يصح ان يكون مفعولا لاكلت بل هو متعين للفعل الاول وقس عليه البواقي

لا يتوجه ص

بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على ما هو المشهور قوله او يجب التصور الخ اه اي يتوجه الفعلين بحسب المعنى الى معمول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين الخ على تحققهما بمرتبتين وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب الكلام وتحققها على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور تلك المعاني على نوعين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ ودلالتها عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأ له كما ان التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول العام لتعدد متعلقهما فيه لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقهما في الحالتين قوله ليتصور التنازع لان تنازع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه معمولا لكل منهما في ذلك الموقع فما قيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور في حد التنازع لان منطلق ومنطلقين يصح وقوع معمولا لكل منهما على البدل لان الافراد والتثنية لا يغير مادة الكلمة يمنع منه صحة وقوعه معمولا لما ينافيه نحو زيد عن مكل التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبه مع عامله فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية قوله ان منطلقا اه هذا على تقدير ان يكون التنازع في منطلقا واعمل فيه حسبني على رأي الكوفية واظهر منطلقين مفعول حسبتهما واما على تقدير ان يكون التنازع في منطلقين فتقدير ان منطلقين لا يأبى عنه افراد معموله والتخالف بين معموليه قوله يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل لان المتصل لا يكون معمولا الا لما يتصل به قوله فظهر الفرق بينهما اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور التنازع في الاول دون الثاني قوله اي استتاره اه لما كان الاضمار يطلق في الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا

عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل يأباه صح

بارزا مع الامكان ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضمار الا ايضا حمله على المعنى اللغوي اعني الاستتار قوله وفيه ان الفاعل اه فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا ان المدعى نفي الاضمار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم وهو اعم من الاستتار والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب قوله لو كان بدل الخ هو بان يقال ما ضرب واكرم الا هو قوله او كان الواجب اه اي كان الواجب عند اضمار الفاعل في احد الفعلين الاتيان بالضمير الغائب قوله لكان الامر كذلك اي يصح قوله استتاره كاستتار الضمير لان الضمير الغائب يستتر في الماضي قوله فالانسب اي في بيان امتناع اضماره مع الا انما قال فالانسب لان المناقشة في المثال لا يجري كثير نفعه فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح على ان المراد بالاضمار التعبير عنه بالضمير الغائب عن الا انا كما هو طريق القطع عند التنازع في الفاعلية حيث يورد الضمير نائبا عن الاسم الظاهر نحو ضرباني واكرمني الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص بالاسماء ولا بد من الا بان يعبر عن المنفصل بالمتصل لف والمعنى لتم البيان بلا كلفة قوله الا بعامله كضربت او بما هو كجزء له نحو ضربتك قوله والا ليس عاملا له ولا جزء له فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده قوله فلانه في صورة المتنازع فيه اي فلان الضمير المنفصل الذي يؤتى به في احد الفعلين للفاعل المتكلم مع الا كانا في صورة الفاعل المتنازع فيه متحد معه صيغة اذ الضمير المرفوع المنفصل للمتكلم منحصر في انا نحو ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت واكرم زيدا او بايراده ضميرا كما في الفاعل في الصورة التنازع فيه نائبا عنه كما في ضرباني واكرمني الزيدان اذ لو ذكر المعمول المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا واكرمت زيدا

قوله ولا بد وانه اه يفهم ان الاضمار بدون الا ممكن لكن يفسد المعنى لافادته نفي الفعل عن الفاعل والمعنى اثباته له مع انه غير ممكن لانه لا يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي واضماره بالابراز ليس مذهب الفريقين عصمة الله

قوله لا يمكن قطعه بما هو اه وكذا لا يمكن طريق القطع في نحو ما ضرب واكرم الا زيد وما ضربت واكرمت الا زيدا بعين ما ذكره وكذا لا يمكن في نحو الاضمار في القسم الثاني من الصفة في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لانه في المصدر غير مقصور وكذا في نحو اضارب وقاتل عمرو اذ الاستتار في المبتدأ غير جائز فلا بد للمص من ايراد قيود يخرج بها تلك الموارد كما يظهر بالتدبر

قوله الدليل ان ما قلت في نحو ما ضرب واكرم الا انا فان الضمير المذكور لا يجري في نحو ما ضرب واكرم الا اياه وما ضربت اذ ليس يلزم اضمار بها فلت فصل الضمير غير مقصور على ضابط قواعد الانفصال ولهذا لا يصح تركيب ضرب انا كما صرح به الرضي في بحث الضمائر لكنه يجة انه ما تقول في نحو ما ضارب ومكرم انا فان الانفصال فيه جائز لجوازه فيما اذا اعتمد الصفة المذكورة على همزة الاستفهام او حرف النفي صرح به الرضي وعليه قوله تعالى اراغب انت وطريق قطعه ايضا جائز على المذهبين فانه يقطع التنازع بايراد الضمير المنفصل نحو ما ضارب هو ومكرم انا وح رافعا كل من الصفتين بمنزلة من القسم الثاني وظهر انه نظائرهما وما يجري مجراه من الضمير المنفصل وحبهم البعض ويجيء لا اشكال في حد البناء كما زعم البعض فقطعا تذكرى ما يتعلق في هذا المقام

قوله لانه لا يمكن اضماره مع الا اه ان هذا الدليل انما يفيد ما هو اخص من المدعى فان المدعى عدم امكان قطع التنازع على ما هو رأي البصري والكوفي في مطلق التنازع في الضمير المتصل والدليل يفيد عدم امكانه اذا كان الضمير بعد الا فالضمير المنفصل الذي لم يقع بعد الا لم يعلم حاله بل يمكن التنازع وقطعه على رأي الفريقين مثل زيد عمرو ضاربه وضاربه هو وفي مثل انا قائم او قاعد انت عصمة الله

واورد الضمير في الصورة المتنازع فيه كان الكلام منهما معمولا غير معمول الآخر فيلزم
السؤال فلا يظهر كون احدهما ملغى والآخر معملا ولا شك ان كلا طريقي الالغاء فيما نحن
فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا قوله الا في المفعول اه كما في حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قوله هذا اذا كان الفعلان اه اي عدم امكان
ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء
الرفع لامتناع الحذف والاضمار المخالف للمتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين
في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المحشي قوله ولا يخفى
ان عدم اه رفع لما يتوهم ظاهرا من ان في بعض صور التنازع في الضمير المنفصل
يمكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع في
الضمير مطلقا عن قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا قوله في بعض الصور وهو
الضمير المتصل والمنفصل المرفوع قوله في عدم صحة التعميم اي تعميم الاسم وعدم تخصيصه
بالظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما قوله لانه المناسب للظاهر ان
يقال لان المص بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذي يجوز في الفاعلية و
يجوز طريق قطعه اضمار الفاعل من احكامه بخلاف مطلق التنازع فانه من احكام
الفعلين واما ما ذكره المحشي فبعيد لان مبحث التنازع مسئلة برأسها ليس من
تتمة الاصول السبع والآن ذكر عقيبه قوله لانه يخالف اه اي ما يجوز قطعه بطريق
اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصول السبع المذكور بقوله والاصل ان يلي
الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه زيدا على رأي البصرية حيث جوزوا الاضمار
قبل الذكر في الفاعل قوله ويوافقه على رأي الكوفية فان اضمار الفاعل في الفعل
الثاني مع تأخر مرجعه لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور قوله حكم
الاسم الظاهر الواقع بعد الا نحو ما ضرب واكرم الا زيد حكم الضمير المنفصل الواقع
بعد الا في امتناع قطع التنازع بحيث الغاء احد الفعلين العاملين اذ
الحذف والاضمار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر الا

أي اذا كانا متفقين في تعين القطع بالاضمار المخالف للمتنازع فيه صح ٤

لا يظهر الالغاء فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الا نحو
قوله لعل المراد اه اي مراد الشارح بقوله ما يجوز طريق قطعه اضمار الفاعل ان
يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن في الاسم الظاهر الواقع بعد الا بايراد
الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا في احد العاملين نحو ما ضرب
الا هو وما اكرم الا زيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور للاخراج قوله بانا نرى
القضية المهملة اه اي لا يجاب عن الاعتراض المذكور بانا نرى ان الاسم الظاهر
اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضمار الفاعل ويكفي في صدقه تحقق ذلك
الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر فلا حاجة الى التخصيص لان كل
اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض
بالاسم الظاهر الواقع بعد الا فيحتاج الى التخصيص قوله لصحة المهملة اه تعليل
للنفي اي لا يجاب بان المهملة يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان
يقال اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يجوز طريق قطعه الاضمار
ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء الظاهرة فلا حاجة الى تقييد
الظاهر لاخراج التنازع الواقع في الضمير قوله قال الشيخ تأييد لما ذكره الشيخ من
امتناع القطع على طريق غيرهما قوله اي في مقام اه اي في مقام التنازع في
المرفوع الواقع بعده قوله في مذهبه وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل في الاول
تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر قوله من باب الحذف اي حذف الفاعل عن الاول
قوله اذ لا يستعمل الا كذلك اي بالحذف قوله الظاهر اه لقربه من الشرط والترتيب
اما باعتبار العلم او التبادر فلا يخرج عن هذه الاقسام اذ لا ترتيب لتحقق اقسام
الشيء على تحققه اذ تحققها واحد وهي قوله ويختار عطف على الجزاء وقوله كان
اعملت عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية قوله ويجوز اي
اذا جعل بيانا لاقسام التنازع ويجوز قوله فقد يلزم ما عطف عليه معترضة بالفاء
كانه قوله فاعلم ان الجملة بنفسه قوله هو جاز اعمال كل منهما المدلول عليه

قوله قدس سره وليس هذه قسما ثالثا من التنازع اه هذا دفع لما يتوهم ان هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره وذلك ان التنازع على ثلثة اقسام احدها ان يتفقا في الفاعلية والثاني ان يتفقا في اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا فيهما بان يقتضي احدهما الفاعلية والثاني المفعولية وهذا القسم اجتماع القسمين لا قسم آخر لانه اجتمع فيه قسمان الاولان وما اجتمع فيه اياهما ليس قسما آخر وانما قال في الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول ليكون شاملا للفاعل الحكمي مثل مفعول ما لم يسم فاعله ومفعول الحكمي كالمفاعيل التي يكون ذلك المفاعيل بالواسطة

كفاية الطالبين

بقوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول فيقدر قبله ويكون يختار معطوفا عليه قوله في بعض النسخ اي بالفاء لا يخفى ركاكة اجتماع الفاءات الثلث قوله لانه تنازع اي التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهو تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل لان وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قسمة مما نوقش فيه في محله قوله كما يدل عليه الظاهر اسقاط لفظة كما قوله والعامل فيه معنى نعلي بستقاداه وقال الشيخ الرضي ان قوله تعالى بلوغ في الفاعلية في قوة قولنا فقد بينا زمانه في الفاعلية وما ذكره المحشي اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل قوله لان العامل نفس الضمير لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيكون اه متفرع على قوله والعامل فيه معنى نعلي وليس داخلا تحت النفي قوله فعلى توهمي اي لا فعل محقق بل متوهم من اسم جامد قوله لان القسم اقوى اه ليس معناه ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء الفعل لما صرح به الرضي ان القسم ضعيف في نفسه لان تأثيره في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان المقسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى في اقتضاء الجواب فلا يكون في المثال المذكور في مرتبة الشرط في اقتضاء الجواب ولذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يؤتى بجوابه ايضا كما نص عليه في الرضي بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول الآخر المعمول عنهما وترجيح الثاني لقربه قوله اعلم اه اشار بيان الضابط لا فائدة قيد في العمدة ولان المراد بالتقديم ما يكون مفسرا في الجملة

قوله قدس سره قد يكون تنازع الفعلان وقعا اه هذا تنبيه على ثلثة اشياء حالية مختلفين وذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام والحاصل يشير الى ان قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وهيهنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا واليه اشرت فيما سبق اعني قوله بحل الكافية فتذكر والحرفه

كفاية الطا

قوله قدس سره وذلك يتصور على وجوه كثيرة اه وهذه ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة من الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وفي هذه الثمانية الفعل الاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول وثمانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثاني للفاعل

كفاية الطالبين

قوله على وفق الظاهر قال بعض المحققين هذا فيما لم يستوفيه اه وفيه انه يجوز ان يكون المضمر في جرحى مؤنثا الا انه لم يورد في الصفة علامة التأنيث اذا كان فعيلا بمعنى المفعول وذلك لا يوجب ان لا يكون الضمير موافقا للظاهر فتأمل

عصمه الله

في الجملة قوله في جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة والفضلة نحو قوله تعالى فقضيهن سبع سموات قوله لان المفسر نص فاسح للالتباس والحيرة في المرجع قوله لانه جاء بعده اه يعني في صورة حذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره في الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره قوله ظرف اي باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من فاعل اضمرت اي متجاوزا اعني الحذف قوله قد ينزل منزلة الجوامد لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه وان كان لازما له في الخارج يمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه قوله فليس له اه قال المص في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله قوله فانها من باب تقدير الفاعل فنحو ما ضرب واكرم الا انا ليس من باب التنازع قوله لا من باب حذفه نسيا والمراد بقولنا الفاعل لا يحذف عدم الحذف نسيا قوله والمحذوف من باب باب التنازع اه واذا كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لو لوجدان كل منهما معمولا مثل معمول الآخر قوله لو كان كذلك اي محذوفا نسيا قوله لزم ان يكون اه لما في المفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان يجعل نسيا منسيا وكان نعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصرح به اصلا انه نحو هذا البحث فان المحذوف في التنازع اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما في المثالين الاولين فقط واما في المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا قوله في مثل ما ضرب واكرم زيد اي في صورة يكون الا

قوله قدس سره على وفق الظاهر والمعنى اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونه ثابتا على موافقة الاسم الظاهر تقول ضربت واكرمت زيدا مثال المفرد وضرباني واكرمت الزيدين مثال التثنية وضربوني واكرمت الزيدين مثال الجمع واكرمت هندا وضربتاني مثال التثنية وضربتني واكرمت الهندات مثال الجمع وغير ذلك كفاية الطا

دون الحذف ظرف
ملكان متخلفا عن الشيء قليلا شاع
في كل تجاوز حده وهو ههنا حال اما من
الضمير في قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل
كقوله على وفق الظاهر اي اضمرت الفاعل متجاوزا عن
الحذف عصمه عليه الكافية
به ليرد بطلانه قوله خلافا للكسائي
لانه لم يذهب اليه احد
قوله دون الحذف صرح
وكهذا لم يذكر دون الاظهار
عصمه الله

قوله قدس سره وجاز اى اعمال الفعل الثانى اه يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت وانما قيد الفعل بالثانى لان البحث قرينة له لكاته الطالبين

بعد الاسم ظ فانه من باب التنازع الذى يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول والثانى بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لو سلم المجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم الا انا فى ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل على ما قاله الرضى من ان المفصول والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذى التزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل فى قوله والاقرب اشارة الى ما ذكرنا من وجه انه فاع البحثين المذكورين قوله فانه فى علاد المستثنى اه خلاصة الاعتذار عن الاول بين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته والا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفى المثالين مشابهة للفضلة اما فى الاول فلكونه فى ذى المستثنى ولباسه واما فى الثانى فلكونه من دخول الجار لزوما وكونه فعله على صورة الفعل الذى كان الفاعل مستترا فيه وخلاصة الاعتذار من المثالين الاخيرين انهما دخلان فى سد شئ مسده قوله اصله يخالف قول الاضمار اه برفع الاول ونصب الثانى اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل فى الكل فى داخلة على المفعول وهو الظ لتكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذى فيه الكلام صريحا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل مع الفاعل ايجازا واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله تخالف الكسائى فى على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من فاعل اضرت ولم يرض المحشى وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة القول بين بالذات والقائل موصوف بها تبعا قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم فى دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر

واجيب توارد العلتين المستقلتين محال اذا كان توارد هما فى آن واحد واما اذا كان على سبيل البدل ليس بمحال ثبوته فتحقق

خلافا للكسائى فانه لا اضمار عنده بل الحذف فيختار عند الاضطرار لرجحانه وخطئ حتى قيل انه كالهارب من المطر الى الميزاب وهذه تخطئة له فى القليم والتخطئة التى لا مدفع لها هى ان الورب بعضهم ولا يحذف فيقول الكرمانى وضربنى الزيدان ولا يقول الكرمنى عصام على الكافية

لفظ خلافا

قوله تحرزا عن الاضمار قبل الذكر مثل الكسائى كمثل الذى صار على الاسم وقد فر من المطر وقام بالميزاب وكمثل الذى استقر من العصم وباء عن النقد طاشكندى

ثم انه يفهم من اثبات المص خلاف الكسائى فى القليم انه تخطئة له فى القليم لبعض الفضلا البصريين فى كون اعمال الثانى مختارا ومخالفة لهم فى طريق القطع والذا انتصر الشارح فيه وانه وافق ظهور اثر الخلاف على ما ذكره من المثال فافهم لبعض الفضلا

قوله قدس سره قيل روى عنه تشريك اه اعترض عليه بان تشريك الرافعين يوجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص هو رفع ذلك الاسم الظ كفاية

قوله وجاز خلافا للفراء لم يقل خلافا للكسائى والفراء لانه يدل على ان خلافهما على نهج واحد وليس كذلك وقوله اضمرت الفاعل فى الاول خلافا للفراء ودون الحذف خلافا للكسائى لا يفهم منه عدم جواز اعمال الثانى على تقدير اقتضاء الاول الفاعل لجواز ان يكون مع الكوفيين فلهذا قال وجاز خلافا للفراء ليفهم منه عدم الجواز عنده كما قال الرضى والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ايضا ان طلب للفاعلية جاز ان يعمل العاملان فى المتنازع فيه فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وجاز ان يأتى بفاعل الفعل الاول ضميرا بعد المتنازع فيه وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الاول لاجل الفاعلية تعين الاتيان بالضمير بعد المتنازع فيه على هذا النقل سائغ ولكنه بعيد جدا وحمل عبارة المص طاشكندى

وجاز اى اعمالهما شئت خلافا للفراء فانه لا يجيز اعمال الثانى عند طلب الاول لهما من الحذف والاضمار قبل ويوجب الاول هكذا فسر عبارة المتن وزيف بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظ فيقول ضربنى واكرمنى الزيدان هما او يعملهما معا اذا كانا متوافقين ويزيفه ايضا انه لو كان مراده هذا لينبغى ان يقول البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او يضمر بعد الظ ويزيف اعمالهما امتناع تأثير المؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه عصام الدين على الكافية

قوله وجاز اى اعمال الثانى اه الاولى ان يضم هذا الكلام قولنا واضمر الفاعل فى الفعل الاول عند الجمهور وحذف الفاعل من الفعل الاول عند الكسائى ثم يقول خلافا للفراء فان خلافا يتعلق بجميعها ولا يرتبط دليله اعنى قوله لانه يلزم على تقدير اعمال اما الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل الا بملاحظة ما ذكرنا فان بمجرد اعمال الثانى لا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الاول او حذف الفاعل فيه فلا بد من تقييد اعمال الثانى بهذين القيدين عصمة الله

قوله خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى اه اقول هذا تفسير بما لا يرضى صاحبه فانه بنفسه صرح فى شرح المفصل بانه يقول يجب اعمال الاول ايضا وهو فاعلها فهو صريح فى ان المعنى انه جاز ولم يمتنع اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول او حذفه خلافا للفراء فانه يقول ان اعملت الثانى وهما طالبان للفاعل اعملت الاول ايضا وان طلب الثانى المفعول والاول الفاعل تعين الاضمار بعد الظ وان اعملت الاول فعلى ما سيجئ هذا هو التحقيق بعد التصفح فلا قصور فى المتن فدع ما فى المصنفات من الخبط والتقصير عصى الصفوى

قوله وقيل روى عنه تشريك الرافعين اعترض عليه بان تشريك الرافعين يوجب توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص وهو رفع ذلك الاسم الظ والجواب انه يجوز ان يكون العلة المستقلة لرفع الاسم الظ عند اجتماع الفعلين هو مجموعها لا كل واحد منهما وان كان كل واحد منهما عند انفراد علة مستقلة كما ان عدم الجزئين ايضا علة لعدم الكل عند اجتماع العدمين كما حقق فى موضعه عصمة الله

قوله او اضماره بعد الظ يعنى روى عنه ايضا عند اقتضائهما اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول بعد الاسم الظ عصمة الله

قوله كما فى صورة تأخر الناصب يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل روى عنه اعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظ ومثل صورتى اعمال الثانى واضمار الفاعل للاول بعد الاسم الظ بمثالين مذكورين بقوله نقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو عصمة الله

قوله كما فى صورة تأخر الناصب اى كما روى عن الفراء اضمار الفاعل بعد الظ فى صورة تأخر الفعل الناصب قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه هذا على تقدير ما حمل الشارح عبارة المتن ويمكن حملها على الوجه الذى يوافق احدى الروايتين المشهورتين عن الفراء وهما المذكوران فى الشرح بان معنى قول المص وجاز خلافا للفراء اى جاز اعمال الفعل الثانى فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط عنده بل يجب عنده اعمالهما تشريك الرافعين فى الظ هذا على رواية او جاز اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعلين الفاعل واضماره للاول فى الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز اضمار الفاعل للاول فى الاول عنده بل يجب عنده اضمار الفاعل للاول بعد الظ هذا على رواية اخرى ظهيرية

قوله ورواية المتن اه فيه بحث وهو ان الماتن لم يورد مذهب الفراء اصلا فيجوز ان يكون بل قال وجاز خلافا للفراء فيجوز ان يكون مراده بقوله خلافا للفراء هو خلافه لمذهب الجمهور والكسائى بتشريك الرافعين او باعمال الثانى واضمار الفاعل للاول بعد الاسم الظ فمن اين تقول رواية المتن غير مشهورة عنه مع عدم تصريح الرواية فى المتن واحتمال ارادة المشهورة ويمكن ان يجاب عنه بانه يجوز ان يكون قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قول صاحب القيل ومراده ان الرواية التى حمل الشارح قول الماتن اعنى خلافا للفراء عليها وهى ما ذكر اولا فى شرح قوله خلافا للفراء غير مشهورة فلا اشكال عصمة الله

قوله وحذفت المفعول قصدا به تعلق الفعل بالمفعول بمعونة القرائن لا تنزيلا له منزلة اللازم اذ لا بد بعد قطع التنازع ان يكون المعنى على ما كان عليه حين التنازع ان قلت اذا كان تعلقه بالمفعول مقصودا فكيف يستغنى عنه قلت اذا كان القرينة عليه ظاهرة فلا حاجة الى ذكره بل يكون ذكره عبثا

من طاشكندى

قوله وحذفت المفعول اى وجوبا اقول مقتضى الوجوب فى الباب ان لا يصح الاظهار ولا الاضمار بعد الظاهر فى الفاعل والمفعول فلا يجوز ضربت واكرمت زيدا اياه وفيه تأمل قال ابو حيان الاكثر ضربنى زيد وضربت زيدا ولا يجوز الا على قلة فليتصفح تحقيق المقام

عيسى الصفوى

قوله تحرزا عن التكرار وعن الاضمار قبل الذكر اى لفظا ورتبة قال عصام الدين فى الشرح فان كلا منهما اصعب من الحذف فان قلت فلا ينبغى التكرار فى مفعول لم يستغن عنه بل ينبغى ان يختار الاضمار كما فى الفاعل او الحذف كما فى سائر المفاعيل قلت لما تحقق فى المفعول الالجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو من جنس الفضلة هان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء العيب ما امكن واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب الا بعد معرفته فكانه مذكور بعده انتهى

قوله تحرزا عن التكرار اى تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا فى احدى المرتبتين ومفعولا فى الاخرى قوله وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة اعترض عليه بان الاضمار قبل الذكر فى الفضلة جائز وواقع فى مثل ربه رجلا وفى قوله تعالى فقضيهن سبع سموات فالاولى ان يقال وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير فانه غير جائز و فى المثالين المذكورين ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر المرجع ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكون معمولا للفعل الثانى عند اعماله وقد يقال الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة انما يلزم اذا اضمر المفعول قبل الاسم الظاهر واما اذا اضمر بعد الاسم الظاهر فلا ومن الفصل الكثير بين العامل والمعمول لو اضمر بعد الاسم الظاهر قوله ان استغنى عنه اى عن ذكر المفعول واظهاره لا عن نفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء من المفعول فى الفعل المتعدى غير متصور

عصمة الله

قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت والمراد بباب حسبت ما هو متعد بمفعولين ثانيهما محمول على الاول وانما لا يجوز حذف احد مفعوليه مع الاخر لكونهما بمنزلة امر واحد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فلو حذف يكون كحذف بعض اجزاء الكلمة وفيه بحث اما اولا فلان العلم بمعنى التصديق يقتضى الطرفين فكيف يكون كلاهما بمنزلة امر واحد اذ التعدد لازم له واما ثانيا فلانه يجوز حذف كلا المفعولين بالقرينة فيمكن قطع التنازع فى المثال المذكور بحذفهما واما ثالثا فلانه يجوز قطع التنازع بطريق الاضمار ولكن بعد الاسم الظاهر وقد نقل عن السيرافى ذلك فى المثال المذكور ولكن حقق فى موضعه ان الفصل بين المبتدأ والخبر وما فى معناهما بالاجنبى قبيح واما رابعا فلانه يجوز حذف احدهما فى السعة وان كان قليلا عند قيام القرينة فقد جاء ذلك فى القرآن قال الله سبحانه وتعالى ولا يحسبن الذين الاية على قراءة اى بخلهم هو خيرا لهم بحذف المفعول الاول الذى هو بخلهم وقيل المرفوع اى كلمة هو من قبيل وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب فلا حذف وانما وضع موضعه لكون المفعولين مرفوعين فى الاصل كانت فى قولك انك انت العليم الحكيم

عصمة الله

طاشكندى

قوله على المذهب المختار الاولى ان يقال على الاستعمال المختار فانه لا مذهب ولا اختلاف بينهم بعد اعمال الاول فى الفعل الثانى اعلم انه اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول عند اعمال الفعل الاول اربع احتمالات الاول جواز الاضمار والحذف والاظهار والثانى تعين الاضمار والثالث تعين الحذف والرابع تعين الاظهار فانه جاز اضمار المفعول فى الفعل الثانى مع جواز الحذف والاظهار فى المختار اضمار المفعول فى الثانى بحسب الاستعمال وجاز حذفه ايضا بحسب الاستعمال بطريق المرجوح فاشار الى هذا بقوله والمفعول على المختار ولم يظهر المفعول فى الاستعمال وان لم يجز الحذف مع جواز الاضمار تعين الاضمار وان لم يجز الحذف فى الاضمار تعين الاظهار واشار الى هذا الاحتمال الاخر بقوله الا ان يمنع مانع فتظهر وترك الاحتمال الثانى والثالث لظهورهما

عصمة الله

قوله على المذهب المختار لان الفعل الثانى اقرب الطالبين فالاولى ان يشتغل بما يقوم مقام الاسم الظاهر اذ لم ينل مطلوبه مع امكانه لئلا يظن بسبب عدم عمل فيه انه ليس مطلوبه فظهر ان الاضمار مختار والحذف جائز وهذا فى السعة واما فى ضرورة الشعر فقد يجب حذفه

من طاشكندى

اى فى اختيار الاضمار بلا ترجيح ولذا ساغ البصريون الاستدلال

اى بحسب الوقوع والقبول والا فالاحتمالات العقلية سبعة

قوله قدس سره كما فى صورة تأخير الناصب اه يعنى اذا اقتضى الفعل الثانى المفعول والاول الفاعل مذهبه اعمال الثانى واضمار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر ومثل صورتى اعمال الثانى واضمار الفاعل للاول بعد الاسم الظاهر بمثالين المذكورين بقوله تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو قوله قدس سره لانه لا يجوز حذف احد مفعولى اه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول مضافا الى الاول اذ تقديره علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كلا منهما مفعول به برأسه فاعرفه

كفاية الطالبين

المؤثر الحقيقى وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه فى حالة واحدة قوله اتصاله بقرينة قوله فى الاول فانه ظاهر فى ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابراز نحو اكرمانى وضربنى الزيدان فيراد منه الاتصال الذى هو قريب منه قوله او بقوله بما نقلنا عنه من الشرح او بانفصال الضمير عن الاول وبايراده بعد الظاهر قوله او بقوله جاز اعمال الثانى فقط فيه فقط مستفاد من ترتب الجزاء اعنى اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من اطلاقه قوله شرط استغنى اه على رأى البصريين واما عند الكوفيين فالمقدم هو الجزاء قوله بالياء اى على ان يكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول او يكون المفعول الاول الذين يبخلون على حذف المضاف اى بخل الذين يبخلون كما فى تقرير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالاية بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ضمير هو الراجع الى البخل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا يخفى انه تكلف لا ينافى الاستدلال بظاهر الاية قوله هى امتناع حذفه ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه لا يبعد عن الذهن لكونه مفسرا بما ذكر بعده لا لمحض التفسير قوله لجواز الاضمار بعد الذكر نحو حسبنى وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله وهو قبيح والاستعمال اذا كان فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا فى الحقيقة كما فى باب علمت قوله على الوجه المختار ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثانى اذا كان مختار الكثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان اعملت الاول اضمرت المفعول فى الثانى على الاستعمال المختار قوله على اتفاق الطائفتين اى البصريين والكوفيين على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان الثانى اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه

قوله قدس سره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة اه اى فى المفعول لانه فضلة فى الكلام قيل وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثانى نحو حسبنى بعد ذكر منطلقا نحو حسبنى وحسبت زيدا منطلقا اياه

قوله قدس سره على المذهب المختار متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا حاجة لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير والكثير فاحفظ

كفاية الطالبين

قوله فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء المفعول الواحد

كفاية الطالبين

الا ان يجب العصام القائل وجهوا

قوله الا ان يمنع مانع استثناء من مدلول الكلام السابق اى اضمرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يمنع مانع من الاضمار والحذف ولهذا قال فتظهر اشارة الى ان الاستثناء متعلق بالامرين فتظهر اى فتجعل مفعول الثانى ظاهرا مذكورا وتقول حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا وفى العبارة ما عرفت

طاشكندى

عصام الدين على متن الكافية

قوله قدس سره الا ان يمنع مانع من الاضمار اه اى اضمرت المفعول فى الفعل الثانى لو اقتضاه على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار تقدير الكلام اضمرت المفعول على الوجه المختار فى جميع الاوقات الا وقت منع مانع من اضماره وقيل جاز ان يكون الاستثناء منقطعا بمعنى لكن قوله قدس سره ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه تحقيق لتصوير التنازع فى مثل هذه الصورة وهو كون العاملين متوجها الى المفعول الثانى من الجهة العامة وهو كون احدهما مثنى والاخر مفردا لا يضر ورد عليه

بانا لا نسلم انهما متوجهان اليه من الجهة العامة لكونهما من نواسخ الابتداء فيقتضيان مفعولا يكون محمولا على الاول ومطابقا له لا مجرد الذات المتصفة بالانطلاق

لكفاية الطالبين

قوله والا لزم اه اى ان لم يحمل على اضمار الثانى بان يكون كتابيه مفعول موجه الى الغير قوله ما هو لزم حذف المفعول فى الثانى اعنى اقرؤوا فيلزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا فهذه الاية دليل البصرية على اختيار اعمال الثانى وكذا قوله آتونى افرغ عليه قطرا قوله اى اخرت اه يعنى ان قوله الا ان يمنع مستثنى مفرغ بحذف المضاف او بجعل المصدر حينا كما فى آتيك خفوق النجم قوله اذا لم يلتبس من التلبيس قوله و الضمير للاو للاداى فى كون وكانت للاول لا دفع كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع قوله للفرق البين بين الاصل والفرع فان فى الاصل اعنى الاية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع والاشكال فى جوازه لتضمن الجمع المفرد وفى الفرع اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن معنى التثنية قوله لا يقال الظاهر ان يقول لحج نقضا لدليل الكوفيين يعنى ان استدلالكم بالبيت على ان اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثانى وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما تقول ولذا استدل البصريون بقوله تع هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثانى حيث لم يقل اقرؤه فما قبل الا لما الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثانى او اضمر فيه بتثنيه او به معارضة فى المقدمة اعنى قوله وامرؤ القيس اعمل الاول يعنى دليلك وان دل على اعمال الاول اعنى رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق قوله لانا نقول اه حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله والا لزم حمل كلامه اه يعنى على تقدير اعمال الاول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم يكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة الشعر والوزن عن الاضمار فى الثانى داع الى الحذف فالحاصل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول اليه فيبقى للا منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه قضية الملازمة قوله هذا اى لزوم الفساد قوله حالية من فاعل كفانى او معترضة بين كفانى وفاعله يتبع

قوله قدس سره ولما استدل الكوفيون اه فيه نظر بل انما اورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين كما قال المص فى الايضاح كذا قيل قوله قدس سره لاستلزام عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل اه هذا تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كلاه او الى تنازع الفعلين وناصب مفعوله وهو قوله عدم السعى قوله لادنى بمعنى العلة اللام متعلق بالسعى

لكفاية الطالبين

قوله وامرؤ القيس الذى هو اه فيلزم كلام الشاعر على خلاف المختار وهو حذف المفعول فى الثانى فلم اطلب اجيب بانه قد جوز ان مرجوحية حذف المفعول انما هو فى السعة والحذف ههنا لضرورة الشعر فلا فساد طاشكندى

قوله اذ لا فائدة اه دفع لما قيل من انه يحتمل ان يكون اختياره له من قبيل اختيار احد المتساويين فلا يكون دليلا على الاولوية وتقرير الدفع ان المراد انما اختار ذلك لتساويه او لرجحانه والاول فاسد وفاقا فتعين الثانى فقوله اذ لا فائدة اه لاثبات الملازمة بقى انه يحتمل ان يكونا متساويين عند ان عمر الا ان اثبات مذهب جديد لاحد بمجرد الاحتمال بعيد جدا وكذلك احتمال انه اشار بذلك الى جوازه الثانى يح

وعدم الاخلال بالفصاحة وان كان غيره احسن بعيد ويكفى هذا القدر فى الاستدلال فى الجملة فتدبر عيسى الصفوى
قوله المنافى لكل منهما اما منافاته للاول فظ واما للثانى فلان السعى مستلزم لثبوت الكفاية والسعى والطلب واحد وح يلزم فساد المعنى من جهة الطلب وعدم الطلب لقليل من المال ومن جهة لزوم الكفاية وعدم الكفاية طاشكندى
الطلب منفهم من لم اطلب وعدم الطلب منفهم من انما اسعى ولزوم الكفاية منفهم من الطلب وعدم الكفاية من كفانى كل ذلك بمقتضى كلمة لو ٤٣

لبيان حال الشاعر قوله او معطوفة على الشرطية اى مجموع الشرط والجزاء كما فى قوله تع اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قوله فلا يلزم هذا الفساد لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت طلبه المنافى لعدم السعى وفيه انه على التقدير الاخير به لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال فى المغنى انه لا بد من ارتباطهما بعاطف او عمل او لهما فى ثانيهما نحو انه كان يقول سفيهنا او لكون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك والا يجوز قام قعد زيد قوله للزوم اه وهو يستلزم تقييد الجزاء بنقيضين بناء على ان الشرط ايضا قيد كالحال قوله ينبوا عنه ذلك اما واو العطف فلانه يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة سوى رفع الابهام ففى بنوه بحث لانه صرح فى المطول بان قوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل لها من الاعراب فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته فى المطول بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا ان يقال ان الاكثر فى الاعتراض ان يجئ بغير التاكيد قوله وذلك اى لزوم حمل الكلام على التاكيد قوله لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب لم يقل انه عينه كما يدل عليه اخر كلامه لان الاستلزام كاف فى اثبات المدعى فالزيادة عليه زيادة قوله لان الكفاية اه اى كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على طلب البليغ له كما لا يخفى له قوله وجعل نقيضه اه اى جعل نقيض بناء على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليلا من المال قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية فان مفادها لزوم الكفاية للسعى الذى هو عبارة عن الطلب قوله يلزم ح اى اذا قدر مفعول لم اطلب المجد يلزم عدم صحة استدراك لانه عبارة عن حفظ الحكم الذى يتوهم نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين اثباتا ونفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب بقية مضمون لكن ما اسعى اعنى ثبوت

قال الفاضل المحشى عبد الغفور ان قلت هذا انما يلزم الى آخر قوله اقول قد قصر فى نفى الحالية وتفصيله انه اما حال من السعى المقدر فيكون مقارنا لعدم طلب القليل فيعود المحذور او من الكفاية المقدرة ففيه ان الكفاية على تقدير السعى فكيف يقترن بعدم الطلب او من انتفاء السعى اى لا اسعى حال عدم الطلب فيلزم تقييد الشرط بنقيضه او من عدم الكفاية ففيه ان مقارنته له فهم من الشرطية فلا يفيد الا مجرد تاكيد وهو خلاف الظاهر ٤٣ كله على

على تقدير اتحاد السعي والطلب او التلازم وقد يمنع بان يراد بالطلب الترضي وعدم الكراهة الا انه بعيد وخلاف الظ والاقرب منه ان السعي بمعنى الكسب والعمل والطلب اعم فنفي الكسب حال كونه لا يطلبه ايضا واثبت طلبا ما ولا محذور وتحقيق المقام ان الكون في مستند بالنظم ويكفي في ابطاله المنع وهو انا لا نم انه من الباب بل يجوز ان يكون الطلب متوجها الى محذوف ومما ذكر سند للمنع والاعتراض عليه سيما بالمنع والاحتمال لا ينفع الكون في صحة المستند لا اصلا وغاية ما يلزم من الاعتراض ان السند لا يصلح كونه سندا والجواب ان الاحتمال المذكورة لتصحيح التنازع لا يخرج عن مخالفة الظ بوجه ما فالسند على الظ وذلك يكفي في صحته فان قلت الظ توجه الطلب الى قليل فالسند لا على الظ قلت ان سلم فالظ معارض بظاهر فلا سند لا فتامل بعد عيسى الصفوي

طلب المجد قوله قلنا لا نم اه يعني عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا كان لم الطلب معطوفة على الجزاء والخلاف ثمت لو فيكون معناه ثبوت طلب المجد وهو لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفاني مقيد التقييد الكفاية بحال طلب عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية على معنى السلب مقيدة بعدم طلب المجد وفي الزمان الماضي ويكون قوله ولكنا استدراكا وحفظا لدخول الطلب في الزمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي قوله ولو سلم اه اي لو سلم كونه معطوفا على الجزاء مقيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعني طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بالمؤثل او الاستقرار المستفاد من صيغة المضارع اعني ولكنما اسعى بذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف كذا فيما قيل انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان ان يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة بل مع وللمجد لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجد او ادنى معيشة بل هو له وللمجد فاستدرك بجعله المجد والمجد والاظهر ان يقال ان المنفي هنا المجد الكبير كما في قوله لو جاءني زيد اكرمته لكنه لم يجئ فالكوت ما افاده لو من الامتناع كذا في المغني اللبيب والاتقان قوله ان المنظور اه لانه بيان ماهية الشيء وكشفه من غير ملاحظة الافراد قوله افحم للاشعار بالطرد اي يجوز الحدث ملاجميع افراد المحدود فهو تصريح بما علم ضمنا احتياجا بناء على انه قد يجوز التعريف بالاعم والاخص اذا كان ان المراد التمييز في الجملة لا افادة در اوردن جيزي درجيز بعني قوله اراد بالعلم اشهر اوصافه يعني ان المراد بفعل لفظه فان قلت بوضع الالفاظ لا نفس وضعا فيما يجوز على النفس والمراد منه اشهر اوصافه اي ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين اوصافه فافعل التفضيل ههنا للزيادة مطلقا كما في قولك الناقص والاشج اعدلا بني فلان مروان فلا يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضي

السعي الطلب والعيشة ما يعاش به من نحو الماكل والمشرب والملبس والمعنى لو كان طلبي لاجل تحصيل ادنى ما يعاش به كفاني قليل من المال لاجله ولم اكن اطلب المجد اي السعي في الكرم ولكن اطلب المجد الموصل المدخر وانما يفتخر به فالواو للعطف على كفاني كما هو رأي البصرية والترجيح على كلام من مفعول كفاني كما هو رأي الكوفية فانهم قالوا ان المعنى كفاني ذلك القليل حال كوني غير طالب لذلك ورد ايضا بان الكفاية مقيدة بالطلب فلا يجوز ان يقيد بغير الطلب وقال ناصر مذهبهم ان المعنى ولم اطلب القليل لان الاعتراف بنفيه مع عدم الطلب وهذا فاسد لان عاطفية تحالفه في النفي سوى ما ذكرنا كما لا يخفى وانه بعيد عن دلالة اللفظ وقريب من التكلف وهو من مشاهير ملوك العرب ويدعى انه من الخوف لكن في الوزنا الاخير قال عليه السلام هو مذكور مخولا في لو العقبى هو والشعراء الى صهنم في شرح الابيات والنحاة

قوله اي مفعول فعلا او شبهه الاخصر ان يقول مفعول عامل الا انه فصله بانه فعل او شبهه عصمة الله نعل

قوله اي مفعول فعل اه هذا بحسب المفهوم اعم من المفعول الاصطلاحي لاعتبار قيامه مقامه فيه طاشكندي قوله لم يذكر فاعله اي لم يذكر اسم فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير عصام الدين

قوله وانما لم يفصله اه اعلم ان الفصل هو ترك العطف ودأب المصنف في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع ههنا ايضا واما ايراده منه او منها في اول عنوانات المرفوعات والمنصوبات فليس دأبه حتى يحتاج في تركه الى نكتة بل يحتاج في ايراده على خلاف الاسلوب في قوله ومنها المبتدأ والخبر الى نكتة عصمة الله

قوله حذف فاعله قيل هذا التعريف يصدق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي للانبات والربيع والبقل هو الله سبحانه فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجيب بان المراد بالفاعل هو الفاعل النحوي وبالمفعول ما يعقل مفعوليته عند اقامته مقامه عصمة الله

قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فيخرج انبت الربيع البقل ولو جعل اعم لخرج عنه بالقيد الاخير طاشكندي

قوله وانما اضيف الى المفعول اي الى ضمير يرجع الى المفعول فهذا التعبير ايضا لادنى ملابسة والضمير في كونه راجعا الى الفاعل وفي به الى المفعول قال في الظهيرية قوله به متعلق بكل من الملابسة والمتعلق على سبيل التنازع اي بملابسة كون الفاعل فاعل الفعل المتعلق بالمفعول ملابس بالمفعول انتهى فافهم فحاصل ما افاده الشارح قدس سره ان هذه الاضافة لادنى ملابسة لبعض الفضلاء

قوله واقيم هو قال عصام الدين في الشرح قوله كل مفعول حذف فاعله متناول لجميع المفاعيل في قولنا ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تاديبا مع انه ليس شيء منها سوى زيد من المحدود ولمفعول قولنا ما ضرب عمرو الا زيد وقولنا اضربوا القوم واضرب القوم فاخرجها بقوله واقيم هو اي ذلك المفعول وقوله هو تاكيد الفاعل المستتر ولذا الفصل وانما اكد تنبيها على مكانه وقيل دفعا لتوهم جعل مقامه مقامه والوهم ضعيف او عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ثم قال ولا اخفاء في ما في التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولا ينتقض التعريف بصام نهاره حيث فاعل صام واقيم النهار مقامه لا لما قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشمل مفعول ما لم يسم فاعله والا لتوقف على معرفته قيد ورفتامل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية انتهى

قوله واقيم هو لما كان في قيام المفعول وهو فضلة مقام الفاعل وهو عمدة غرابة اكد الضمير المستتر الراجع الى المفعول ثم ان قيام المفعول مقام الفاعل في الاسناد والاعراب ووجوب التقديم والذكر وعدم التعدد ونحو ذلك من الاحكام اللفظية والمعنوية فاقتصار الشارح على الاسناد ليس بحسن فتدبر عيسى الصفوي

قوله مقام الفاعل اه لا يخفى ان مقام الفاعل هو مقام اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقم المفعول في هذا المقام بل اسند الفعل المجهول اليه وليس هذا مقام الفاعل الا ان يقال ان مقام المسند اليه للحدث المذكور مقام الفاعل ولم يتغير المقام بالتغير من الفعل بصيغة المعلوم او المجهول فتامل عصمة الله

قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغته الى اسم المفعول وكون مقامه مقام الاسناد الى الفاعل بالمعنى الذي ذكرناه فتامل عصمة الله

قوله اذا كان عامله فعلا لئلا يتجه عليه مثل زيد مضروب غلامه ولك ان تقول ذلك في قوة زيد يضرب غلامه طاشكندي

الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا او ارادا اي على
تقدير عدم القول بالوضع الضمني قال واه وهذا كما يجوز الشي مضافا و
مضافا اليه بالنسبة الى شيئين مع اختصاره لعدم الاحتياج الى
قوله كذلك للتنبيه على صحة اه بناء على ان المشبه به في الاغلب يكون اقوى
من المشبه في وجه الشبه وان اتفق الكل فيه اي كل النحاة في امتناع
وقوع المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة
في الامتناع ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل يكون بلا غرض لكونه عبثا
كذا في الرضي وفيه بحث حكمي وكذا المفعول معه اي ليس من ضروريات الفعل
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب ولا يصح السؤال عنه يعني لو
اقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جوابا لم يقتضي تقدير
السؤال قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح انه ليس جوابا الا حتى يتحقق
السؤال قبله فيلزم المحذور بالنصب اي بنصب القرآن واقامة عليه مقام
الفاعل وقراة ابي حفص بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل
على اضمار المصدر اعني نجي المؤمنين تنجية لبناء الفعل المجهول له فيه
بحث لما ذكره الشارح الرضي في بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث
وصيغة المجهول صيغة مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان
المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك وكون اسناده الى غيره كما صرح به في
المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجاز او في اقامة غير المفعول
به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة
كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد مجازيا وبما ذكرنا
تبين عدم ظهور الاظهر ايضا وان سمي تحقيقيا ليس له حقيقة قوله اذا دار
بين الحقيقة والمجاز اي يمكن حمله على المعنى الحقيقي والمجازي قوله فالحمل الخ
لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند تعذر الاصل قوله

مجاز انما هو على تقدير قصد النسبة
الايقاعية الى غيره م

لان التكلم اه حتى يفيد في اثبات تعين اقامة المفعول مقام الفاعل عند
وجود غيره قوله والاظهر اه انما قال ذلك لانه يجوز حمل قوله ولا يصار اه على هذا
بان يقال اه انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلي عند امكان الحقيقة ا
العقلية لوجود ما هو له قوله ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له منتقض
بقوله تعالى فهو في عيشة راضية فانه مجاز عقلي مع وجود ما هو له والجواب ان المراد
وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة
غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به قوله قلنا النسبة اه
لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي مشابهة الغير لما هو له في ملابسة الفعل حيث
فرده باسناد الفعل الى غير ما هو له للملابسة اي لاجل ان ذلك الغير شابه
ما هو له في ملابسة الفعل واما مشابهته اياه في نوع الملابسة كما يشعر به
بيان المحشي فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي
قوله فلان اه اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة و
هي كونهما شبيهين بالمفعول به في المحلية وتاثير الفعل وان اختلف جهة
المحلية والتاثير فان محلية المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية
وتاثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتاثيره فيهما باعتبار
الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تاثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال
زمان الضرب ومكان الضرب قوله لان اثر الفعل اي يتعلق به الفعل ا
المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل قوله هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة
بين المفعول به وبين الزمان والمكان قوله والمصدر يقتضي نقل النسبة
الايقاعية اه فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل
المجهول الى سائر المفاعيل لعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة
اليها ايقاعية فان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز في الاسناد
قوله هذا النقل اه اي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان

اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان
حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط بينهما حقيقي كما كان قبل الاقامة
لا مجازي لا يخفى ان المحشي اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون
حقيقيا فقد انهدم ما سبق من اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان
نسبة الفعل اليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به بجعل الفعل واقعا عليه تجوزا
بل كونه من ملابسات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور والقول
بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة يقتضي نقل
النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة
تحكم قوله ما ذكرنا من نقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم
النقل في المفعول بواسطة قوله فينبغي ان يتعين اه لكون النسبة اليه الى ما هو
له والى غيره مجازا ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار
الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وبكونه متعلقا به
مما تعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة اليه حقيقية او مجازية
قال الشيخ الرضي كلما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به
فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره قوله مع ان النص يخالفه فان
الاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن
وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين
والمصدر لانهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل
عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعين المفعول بالواسطة قوله وجب في قيامها
كيلا يحتاج الى اعتبار تشبيهه بالمفعول او نقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا
كان المقصود ان تعلقه بالتعلق للمفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول
الواسطة عليها قوله في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة قوله
ولذا لا يخفى اه في شرح الرضي يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن

عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او في موضع
او في آن لان هذه الاشيا معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها
قوله بما سنذكره من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد
والمفعول بالواسطة والمراد تقييده به او بما يؤدي مؤداه كان يقال في الجميع سواء
اذا كان الاسناد اليه مفيد الفائدة متجددة واذا صح نيابته قوله بلا واسطة
الح هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف
في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم وايده بان القائم مقام
الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فمعنى قوله شبيه بالمفاعيل مجرور
شبيه بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو
ظاهر الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وكلام الشارح وكلام ابن مالك في التسهيل
ويؤيده ما قاله ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلي مشروط بان لا يكون ذلك
الموضع اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزيد وعمرو ان عمروا
معطوف على محل زيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مع الشارح ان مجموع الجار و
المجرور شبيه بالمفاعيل لفظا في كون كل واحد منها من متعلقات الفعل ومعنى
في اداء معناها الا ان المجرور اما مفعول به او فيه او له ثم المحشي لم يتعرض لبيان
غرض الشارح من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اورده الفاضل
الهندي من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه
عند المص فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة
وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار
انه مفعول فيه ومعنى قوله تقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء
مقامه مثل المفاعيل والتنصيص به للاشارة الى انه مختلف فيه ويحتمل ان يكون
معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بواسطة
تعين للاقامة وان لم يكن في الجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء

واقتضاء الفعل اياه واشد اقتضاء تقول مر بزيد يوم الجمعة في امام
الامير مرور بزيد هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا قوله فلا يظهر الح
لانه يلزم تشبيه الشئ بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال
ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور قوله لكان احضر لعدم ذكر الشرط
واظهر لعدم الاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح نيابته و
فيه ان هذا الاستدراك انما يلزم اذا كان المعنى بما يصح نيابته وفي قوله
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل كجواز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به
وبامتناع وقوعها اذا وجد المفعول به اما اذا اجري المعنى والجواز والامتناع
على الطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة
وامتناعها فما يجوز نيابته لا رجحان لشئ منها في النيابة وما يمتنع نيابته لا
رجحان لشئ منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى قوله مع انه اراد الح
الشارح نجاه عن الكلام بالشرط كما في قوله واذا وجد المفعول به الح والى
فالاحضر والمفعول به متعين والباقي سواء قوله صورة المراد فالمفعول
بالواسطة اشد شبها بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا
واسطة اتم مشابهة بالفاعل من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة بينا
عنه قوله حتى لا يلزم ان لا يكون الح لان استواء ما يصح منازعته في الصحة وما
لا يصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام
او لم يوجد قوله يجوز بان يقال اعطي زيد عمرو فلا يتعين اقامة الاول مقام
الفاعل قوله امكن وقوع الحيرة الح بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية
للتأخير قوله عطف على قوله الح للتناسب بين الجملتين في المسند اليه و
المسند لا على قوله مفعول ما لم يسم فاعله الح فهو اعتراض بين المعطوفين لشدة
اتصاله بالمعطوف عليه قوله بيان لحاصل المعنى اي من الجملة التي يصدق عليها المرفوع
هذا فمن ابتدائية لجر لكون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج عنه قوله

قوله ومنها المبتدا والخبر قال في منه وفي المبتدا منها لان المرفوع مذكور ضمنا والمرفوع صريحا ويمكن الغفلة من الضمنيات
بطول العهد المتحقق ههنا دون الفاعل على ان ضمير منها يجوز ان يرجع الى المرفوع وتغيير الاسلوب للتفنن الموجب
اللذة طاشكندي قوله او من جملة المرفوع ويجوز ان يكون من جملة الفاعل وفائدة التنبيه على انه
من الملحقات عصمة الله

قوله للتلازم الواقع بينهما اذ لا بد لكل خبر من مبتداء
وكذا لكل مبتداء من خبر كما هو الاصل اذ الاصل ان
يكون المبتداء مسند اليه واما اذا كان مسند كما هو القسم الثاني
من المبتداء فلا حاجة الى الخبر اذ يتم بفاعله كلاما ولذا قالوا ان فاعله
ساد مسد الخبر فاضل امير

لا ان من للتبعيض لانه يستلزم ان يكون المبتداء او الخبر جزئيين للمرفوع و
ليس كذلك اى في المبتداء والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسند اليه
اصل في المبتداء ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد الضمير وحاصل الدفع ان
الكلام على حذف المضاف اى الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتداء
مسند اليه وكونه مسندا يصار اليه ضرورة وانما لم يجمع على ان الاصل فيهما
ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم محقق على تقدير حذف احدهما
ايضا لانه مقدر في الكلام لاحتمال صحة التجوز او الجواز المقابل للامتناع
المجامع للوجوب ههنا انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع
تجرده عن الناصب والجازم او وقوعه موقع الاسم مع ان الحد اى
حد الحد في المحدود والمحدود في الحد للزوم اطراده وانعكاسه الاطراد
التلازم في الوجود اى كلما وجد الحد وجد المحدود والانعكاس التلازم
في الانتفاء اى كلما انتفى الحد انتفى المحدود ولمجموعهما يتحقق المساواة
المستلزم لحصر كل منهما في الآخر لانه انتفى اه واما تخصيص هذه الصورة
بالتصريح فبمجرد الارادة على ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة
بنفسها من غير حاجة الى داع بدلالة صورة التخصيص التصريح اى
التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله مع ان الحصر مستفاد اه وهو ان
الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس
صريحا فيه لجواز ان التعريف بالاعم والاخص اذا اريد التمييز عن بعض ما عدا
المعرف فاورد ضمير الفصل للتصريح به لان صيغة اه كما نص عليه في المطول
ففيهما نحو ففيه تخصيص حصر القسمين على المبتداء لا حصر المبتداء على القسمين حتى يكون
ردا على من جوز قسما آخر اعني اسم الفعل ولو سلم اى كونها لحصر المسند اليه
فهي لتاكيد اى هي لتاكيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا
من شيء آخر يكون الفصل لمجرد التاكيد وههنا كذلك لان المسند اليه اعني

اعني المبتداء معرف باللام فيفيد حصره على القسمين نحو الحسب هو المال
اى لا حسب الا المال ولو سلم انها الاصل لحصر اى فيما نحن فيه فنقول زاد
نقول لكن هذا البحث من نتايج افكاره بخلاف الوجه الذي ان يقال فانها من
الفاضل الهندي مبتداء عند المص قال في الايضاح وهذه الاسماء كلها اعني
اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها
من الاعراب وقال الاخرون معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب فلذلك يثبت
فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب
لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من اعراب اذ علة الاعراب التركيب
وقد وجد وما ذكر من العلة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب
لجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كانت مبنية
على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء الرفع بالابتداء لانه
وما بعده اسمان جردا من العوامل اللفظية اسند احدهما الى الآخر كقولك
اقائم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقائم
فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم يبنى لوقوعه
موقع المبني وهذا هو الوجه انتهى فكيف يصح الحصر اى حصر المبتداء في
القسمين ليصح التعريف اى لا يكون التعريف بالاخص ولا يخفى اى اذا
كان المراد حصر المبتداء المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او
التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتداء لان المحصور المبتداء المتفق
عليه واسم الفعل ليس كذلك لم يرد اه بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف
ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة
لظاهره مثل ضارب فانه لم يرد لفظ ضارب كما في ضرب فعل ماض حتى
يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذ المحمول على زيد ضارب من حيث دلالته على
معنى الوصف فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند اليه وانما وقع المبتداء

قال المحشي عبد الغفور لم يرد بالكلم ١٥١ اقول فيه انه ح اريد به اللفظ فيخرج عن الوصفية
فالاولى ان يمثل بقولنا الحسن مسند بزيد فتامل محيي الصفوي ورده المحشي السيالكوتي بجرده

نكرة لتخصصه بالصفة   وتاويلا اى ليس التقدير بمعنى التقدير فى الكلام ٢
بان يكون محذوفا   وسواء عليهم اه فانه بتاويل انذارك وعدمه سيان
يعنى ان العبارة اه اى قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة
فى سلب العموم اى السلب الداخل على الايجاب الكلى بناء على ان التجرد عدم
الوجود والجمع الموصوف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فا
فالمعنى الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظى   لكن المراد عموم السلب اى لا يوجد فيه
شئ من العوامل اللفظية   ان اللام ابطلت معنى الجمعية اه بناء على ان الجمع
الموصوف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعله مجازا عن الجنس كما فى قوله تع لا
تحل لك النساء وههنا كذلك اذ لا شئ فى نفى دخول كل عامل لفظى لعدم
امكانه   وان كان اعم لانه قد يتحقق فى ضمن السلب الكلى و فى ضمن الايجاب
للبعض والسلب عن البعض   بقرينة المقام فان المبتدأ ما لا يوجد فيه عامل
لفظى اصلا   واما القول اه اى القول فى بيان ارادة عموم السلب من قوله
المجرد عن العوامل اه بان عبارة المتن ان حملت على العدول بان يجعل النفى المستفاد
من قوله المجرد جزءا من المحمول و يكون الحكم بطريق الايجاب افادت عموم السلب
لعدم دخول العموم تحت النفى وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما
عليه بالمحمول العدمى كما فى قولنا كل انسان لم يقم بخلاف ما اذا حملت على
السلب فانه ح يكون العموم داخلا تحت النفى فيفيد سلب العموم كما فى قولنا
لم يقم كل انسان   فغير ظ لان الحمل على العدول فى صورة تقديم النفى على
السور بكل وما يؤدى معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك فى كل انسان لم يقم
ولم يقم كل انسان بان الاول لعموم السلب والثانى لسلب العموم   لان ا
الذهن اه فالحمل عليه تخصيص بلا مخصص فلا يجوز الحمل عليه سيما فى مقام التوصيف
لان الظ اه لان المطلق ينصرف الى الكامل   كالمعدوم لعدم افادته
معنى زائد   اعم من ان يكون اه فنحو بحسبك مجرد حكما والا لم يكن مجردا

وقد يحذفان معا اى جميعا فى القاموس كنا معا اى جميعا و هو اصل مع و مع اسم و قد يسكن و ينون
او حرف خفض او كلمة تضم الشئ الى الشئ وهى للمصاحبة و يكون بمعنى عند هذا   عصام الدين على الكافية
قوله دون الفاعل وحده و توقف الحكم بعدم حذف الفاعل بمواضع اقواها ما قام و قعد الا انا و فاقا نص عليه
الشيخ و اجاب السيد بان المثال لم يثبت فى كلام من يعتد به من العرب فلا اعتداد و لا خفاء فى ان اتفاق النحاة
على جواز الحذف فى مثله ينافى الحكم المذكور و لا يدفعه ما ذكره فتامل   عيسى الصفوى
و انما قال معا احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لا يجوز فى غير باب التنازع اتفاقا و فيه ايضا عند الكثيرين ولهذا
يؤول كل فعل لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات فانه اول بان التقدير بدا
بدا اى ظهر لهم رأى و منها ما هو من مصنوعات المصنفين دار و تسلسل فانه بمعنى دار الدور و تسلسل التسلسل اى
وقعا فان قلت ينبغى ان يقول و قد يحذفان معا لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه
الفاعل وحده لكن نسيا لا لقيام قرينة قلت لا نم انه حذف فيه الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لنائب فان الفعل
المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل و فيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده فى مثل ما ضرب
و ما اكرمنى الا زيد بالاتفاق و فى قلما و طالما فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما على
الفعل و تحقيقه فى شروح الكشاف فى شرح خطبته بل حذف الفاعل كثير شائع بحيث لا يمكن ان ينكره احد
اطلع على معرفة تصريف اضربن و اضربن و اضربا القوم و اضربوا القوم فيا عجبا كيف خفى الشمس فى نصف النهار
على ذوى الابصار و كيف بقوا عطاشا فى البحار و كيف حكموا بعدم الماء و قد جرى عليهم الانهار سبحانك
لا علم لنا الا ما علمتنا هذا   عصام الدين على الكافية   و مما حذف فيه الفاعل وجوبا او جوازا على اختلاف فيه فاعل
فعل التعجب نحو ما احسن ان اكرم عمروا زيدا او احسن ان اكرم عمرو بزيد فان عمروا مسؤل اكرم و الفاعل ههنا محذوف
الفعل فى الجملة الشرطية الفاصلة بين احسن و معموله فى ما احسن زيدا او بين احسن و فاعله فى احسن بزيد
جوازا او وجوبا كيره زيدا و زيد فاحفظه   جمال الدين
قوله فحذفت الجملة اه و هذه من المواضع التى يجوز حذف متعلق الحرف مطلقا فاشتهر من ان متعلق الحرف
لا يحذف غالبى   عيسى الصفوى
قوله و ذكر نعم فى مقامها فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد
الجملة يكون مذكورا فى مقام الجملة بعد حذفها و اذا كان قبل الجملة فهى مذكورة فى مقام نفسها سواء ذكر الجملة او
حذفت و ههنا ليس كذلك الا ان يقال المراد بذكر نعم مقام الجملة الاكتفاء بها من ذكر لفظ الجملة **قوله** لعدم قيام
ما يؤدى مؤداه فان قلت قد ذكر آنفا انه ذكر نعم مقام الجملة فيؤدى مؤداه قلت نعم ذكر فى مقام الجملة لكن لا يؤدى
مؤداه بل هى قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة ثم ان هذا الكلام يدل على ان فى وجوب الحذف لا بد من قيام
ما يؤدى مؤداه مقامه و ليس كذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ فى المواضع الاربعة التى سيذكرها لم يقم ما
يؤدى مؤداه مقام الخبر المحذوف وجوبا و ان التزم فى موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا ط   عصمة الله
قوله فيلزم فى الكلام الفاء بمعنى حتى و فى هذا الكلام ام محذوف اى فيلزم فى الكلام استدراك بسبب ذكر
المحذوف فيرد ان هذا الدليل لم يثبت المدعى لجواز ان يكون وجوب الحذف غير قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه
من حاشية ظهيرية
قوله فيلزم اه تفريع للنفى اى لا يتحقق هنا ما يؤدى مؤدى الجملة ان يقع كما يتحقق فى الآية المذكورة
حتى يلزم الاستدراك فيجب الحذف ان قلت نعم ههنا كذلك قلت معناه الافرادى لا يفيده الا بانضمامها الى غيره
فلو افاد وحده لا فاد معنى الكلام المستقل و ليس فليس ان قلت كيف جوز ثم ذلك فى ان كما سبق قلت لا يجوز
هنا ايضا و لهذا اشترط ان يكون الخبر فعلا فتامل **قوله** ليكون الجواب اه و فيه انه ينبغى ان يكون الجواب على السؤال
السابق و هو قوله من قام جملة اسمية ليحصل التطابق التطابق فليتامل و ايضا فى جواب المتردد حسن التاكيد
و هذا انما حصلت من الجملة الاسمية دون الفعلية   طاشكندى
قوله ليكون الجواب اه و ايضا يلزم تكثر الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى و الفعلية الصغرى عصمة الله
ط
اللهم الا ان يفرق بين حذف الفعل وجوبا و حذف الخبر وجوبا بانه لا بد فى الاول من قيام ما يؤدى مؤداه مقامه
بخلاف الثانى فانه يكفى فيه التزام غيره فى موضعه و قد يقال لا بد لهذا الفرق من دليل كيف و قد يكون الخبر
جملة فعلية   مم

واذا تنازع الفعلان ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده انه لابد من حذفه وحده في
صورة التنازع واعمال الثاني اذ لاسبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه
بحث التنازع تنبيها على انه يعفى فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال واذا تنازع الفعلان على طبق
وقد يحذف الفعل والآن فالتنازع يكون في شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيد واضارب ومكرم
زيد ومن هذا ظهر ان المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لمضمر مستتر اذ لاوجه
لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ودايعنا عندك وستطلبه منك في تعريف المبتدأ ان شاء الله
سنه عصام الدين على الكافية

قوله اذ التنازع يجرى اه فيه ان مجرد جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل العنوان شاملا له كما انه يجرى
في ضمير المنفصل لكن ليس طريق قطع النزاع فيه ما هو رأى البصري والكوفي فلهذا قال ظاهر بعدها ليخرج التنازع في
الضمير فلابد ان يقال اذ التنازع يجرى في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه وجريان رأى البصري والكوفي فيه الآن يقال
المراد من لام التنازع لام العهد اى التنازع المذكور باحكامه يجرى في غير الفعل ايضا فتأمل عصمة الله
قوله مع ان التنازع قد يقع اه فان قلت في صورة تنازع ثلثة مثلا كيف يقطع النزاع بمذهب البصري والكوفي
قلت على مذهب البصري يعمل الفعل الاخير ويضمر الفاعل في الاولين وعلى مذهب الكوفي يعمل الفعل الاول ويضمر في الاخيرين
فيكون المراد من الثاني على مذهب البصري ما هو المذكور آخرا ومن الاول اما قبله ويكون المراد من الاول على مذهب الكوفي
ما هو المذكور اولا ومن الثاني ما هو غير الاول فعلى هذا لا يلزم انه لم يذهب احد الى اعمال الفعل المتوسط بين الاول
والاخير من حاشية عصمة الله
قوله مع ان التنازع اه نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا فان قلت تحقق فيه ثلث تنازعات والكلام في التنازع
الواحد قلت بل فيه تنازع واحد فقطعه بالاضمار في الاولين وعمل الاخير في الاسم الظاهر ولو كان فيه ثلثة من
افراد التنازع لزم التشريك البتة وبهذا يندفع ما يقال وقت تنازع الافعال الثلثة وقت تنازع
الفعلين فالكلية المعتبرة في الوقت يشمل الجميع فتدبر طاشكندى
قوله بل العامل قال بعض المحققين ثم ان الاولى ان يشار الى ان المراد بالفعل العامل في قوله وقد يحذف الفعل
من حاشية عصمة الله وانت خبير بانه قد صرح هذا المحشى بان قول الشيخ الرافع للفعل في تفسير قوله وقد يحذف
الفعل اشارة الى ان المراد بالفعل العامل فما اجمل نسيانه لبعض الفضلاء
بعدها احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما فان الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني في النزاع وان
توهم الرضى انه لاوجه للتقييد لانه يتحقق النزاع في ~~[illegible]~~ المفعول المتحقق قبلهما فان قلت قوله ظاهرا بعدهما
لا ينافى التنازع في ظاهريه قلت لا يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من
التنازع في المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عما تقول هو من قبيل الاقتصار
على اقل مراتب التنازع عصام الدين
قوله اقتصار على اقل مراتب التنازع او اكتفاء على ما هو الاكثر وقوعا اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو
الاقل ولا شك ان الاكثر ~~[illegible]~~ موارد التنازع في العاملين بل في فعلين عصمة الله

مجرداً حقيقة   ان قلت ينبغى ان اى ينبغى على هذا التعريف ان لا يجوز
العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع ان البعض جوزه
وذلك لان الجواز المذكور يبتنى على كون اسم ان مرفوع المحل بالابتداء وهو
وحده ليس بمبتدإ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم يصح
ذلك على رأى من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها   لعل ذلك ان بعض انه
مبنى على توهم رفع اسم ان اعتبارا انه كان مبتدأ قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو
كان مجرد توهم انه كان مبتدأ كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا
ولا يجاب ان بهذا الجواب من الشارح الرضى وحاصله ان لعدم تغييره معنى
الجملة كان كالحرف الزائد فدخول ان كلا دخولها فيبقى مرفوعا كما كان لكن محلا لا
لاشتغال اللفظ بالنصب   فلدخول اسمها ان فيه بحث لانه ان اراد دخولها
فيه باعتبار المحل فمسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فمم لعدم تجرده عن
العوامل اللفظية   مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفى فلا يكون اسمها مجردا عن
العوامل اللفظية لا حقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مرفوعا بالابتداء محلا
لان القضية سالبة اى القضية المركبة من اسم لا وخبرها نحو لا غلام رجل فى
الدار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها وليست كلمة لا جزءا
من مدخولها مخبرا عنه حتى يكون المجموع فى محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن
التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسما   اشار به ان اى بالتعبير ما
بالقسم فان القسم تقتضى وجود المقسم المشترك بين القسمين   مشترك
معنوى بذلك على هذا جعلهم الابتداء عاملا فى كلا النوعين وتفسيره بتجريد
الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شئ اليه او لاسناده الى شئ فان قال
قلت فلم لم يعرف المص المبتدأ بالمعنى المشترك بينهما قلت تبيينا للقسمين بخصوصهما
لاختصاص كل منهما باحكام مختلفة   كما ذهب اليه حيث قال المبتدأ هو الاسم
مشترك بين ما هيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد   والالزم استعمال اللفظ

المشترك وهو لفظ المبتدا في قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد ومن قال
انها لمنع الخلو اه قال الفاضل الهندي في حواشيه كلمة او لتقسيم المحدود دون
الحد حيث يتناول صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلو دون
الجمع فليست للشك او التشكيك فلا ينافي التعريف انتهى وبقي دفع
سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولا للقسمين كيف يصح العطف
عليه بكلمة او فاجاب بانه لمنع الخلو دون الجمع يعني ان كلمة او
بالنظر الى نفس مفهومي المعطوف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية
هنا لمنع الخلو فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها تحته وهذا لا ينافي
كونها للانفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معهما فاندفع اعتراض المحشي
لان الاستحالة اه لان القسم الاول يكون ابدا مسندا اليه الثاني يكون مسندا
والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء الواحد يمتنع ان يكون مسندا او مسندا اليه
فلو ثبت اشار بكلمة لو الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف من كون
اسم الفعل مبتدا كان بالاستقراء اي تتبعنا فما وجدنا في كلام العرب مبتدا
سوى هذين القسمين لصدق التعريف عليه فانه صفة واقعة بعد الالف
الاستفهام رافعة لظاهر كما ذكرنا من ان هذا القسم من المبتدا
ثبت ضرورة ولا ضرورة في هذا المثال على ذلك اي التقييد المذكور
قيد اتفاقي وغيره نحو انما قائم الزيدان وغير قائم الزيدان بالنظر الى حذف الحرف
وهل وغيرها بالنظر الى حذف الالف من كلمة الاستفهام نحو اين جالس القوم كرد
ومتى ذاهب زيد وكيف تصبح انت وكم جالس في يوم ايان ذاهب عمرو
للاصالة اي لكونها اصلا في الاستفهام لا يناسب مقام التعريف لان
المقصود منه كشف الماهية وايضاحها بحيث لا يوهم خلاف المراد نعم ذلك الاكتفاء
صحيح في الخطابيات والمحاورات على انه مفعول ضارب وهو لا يصح كونه مبتدا
فيكون ضارب مبتدا وزيد فاعله ساد مسد الخبر ومن مفعوله قدم لتضمنه

لتضمنه معنى الاستفهام او من باب عموم المجاز وهو ان يراد باللفظ
معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي داخلا فيه فالمراد باللفظ ههنا الملفوظ سواء كان
مظهرا او مضمرا ولكن لا تريد لا يخفى ان المعنى اللغوي معنى مجازي بالنسبة
الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى المجازي الشامل للمعنى الحقيقي الا ان طريقة
الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبني على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي
والمجازي الشامل له سواء كان معنى لغويا اولا والثاني موقوف على تحقق الوضع
اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي اولا قيل لم يجوزوا اه فجوزوا كون زيد مبتدا
مع تاخيره ولم يجوزوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقديم
الخبر في زيد قائم حتى ترتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه
الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذ المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لان كون تقديم قائم ضروريا لا يقتضي تجويز كون زيد مبتدا لم لا يتعين كونه
فاعلا ليس الا فيما اذا كان اه فانه يجوز الالتباس احد الوجهين بالاخر ولا يختص
به ليس الا فيما اذا كان اه فان احد الوجهين لتبادره الى الذهن يوجب
التباس الوجه الاخر واختفائه المخفي بعضهم اقول ما ذكره المجيب ضابطة الالتباس
وجواز الامرين منقوض بنحو امر او نفي فانه يجوز فيه الامران مع ان الاصل في الواو
العطف وبالوجوه المذكورة في التفاسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة
في نظم القران وبعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها ما
فالوجه ان جواز الامرين فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما
اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا لانه ليس مرفوعا اه فان المضارع مرفوع
لكن لا بمعنى ما اشتمل على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع وفيه ان
المرفوع صفة مبهمة تحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا
فسر ما فسر الشارح لفظة ما في قوله ما اشتمل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر
وانما يعرف الخبر ليرفع فتعريفه به دور فمدفوع بان هذا الحكم معلوم من قوله فمنها

قوله اى الكلام المجرد فان قلت ان اريد الكلام الحقيقي يلزم خروج الاخبار المركبة من التعريف كزيد المنطلق وزيد قائم ابوه و
وخروج مثل قولنا بعض فعل الماضي ضرب و بعض حروف الجر من وان اريد الكلام الاعم من الحقيقي والحكمي يتناول الخبر الجملة ايضا
فلا يصح قوله فيما سياتي ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا اه قلت المراد من الكلام الاعم من الحقيقي والحكمي والجملة بمعرفة كونها
جملة بدون حكميا يقع خبرا فلم يتناوله تعريف الخبر فلهذا قال فيما سياتي ولما كان الخبر المعرف مختصا اه ولكن هذا مخالف

قوله جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها وكون الصفة خبرا قدم لان [illegible] لتضمنها معنى مقتضيا صدر الكلام وهو الاستفهام ونقض هذه القاعدة بقوله [illegible] انت عن الهتي فان الصفة فيه طابقت مفردا وانت [illegible] انه لم يجز الامران بل الصفة متعينة لانها مبتدا وانت فاعلها ولا يجوز جعل انت مبتدا والصفة خبره [illegible] الا يلزم الفاصلة بين الصفة وبين معمولها الذي هو عن الهتي باجنبي وذا لا يجوز وبقوله [illegible] رجل فانه يصح جعل رجلا فاعلا لا مبتدا لكونه نكرة لم تخصص بتقديم الحكم لان الحكم ليس [illegible] الطالع الشمس فانه لا يجوز فيه جعل الشمس مبتدا [illegible] خبره فان اطالع [illegible] فلا يجوز [illegible]

قوله اى الكلام المجرد [illegible]

لما سبق من ان الكلام لا يتأتى الا في اسمين او في فعل واسم فان الكلام الذي جزؤه جملة يخرج من القسمين
عند عدم تأويل الجملة بالكلم وايضا مخالف لما نقل من المص انه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة مؤول بالكلم
فلا يكون التعريف لمطلق الخبر بل للخبر الكلمي فاضل امير عصمة الله

قوله لان الكلام في مرفوعات الاسم

قوله فلا يصدق اه تفريع على التفسير المذكور يعني لو لم يفسر بما ذكر يلزم دخول يضرب في يضرب زيد في تعريف
الخبر واجيب ايضا بانه اراد المسند الى المبتدأ او قيل كلا الجوابين ليس بشيء لانه يلزم على الاول خروج الخبر الجملة
وعلى الثاني استدراك قوله المغاير للصفة
المذكورة ولا يبعد ان يراد المسند الى
ما هو مبتدأ اما بالفعل واما بالقوة

المبتدأ او الخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من التعريف وهذا
الوجه اسلم اي تقدير المرفوع اسلم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث المذكور
عليه لكن تقدير الاسم اظهر لاطراده وقال الرضي في قوله فالمعرب المركب الذي اه هذا
حد معرب الاسم لا لمطلق المعرب لانه في تقسيم الاسم فلا يذكر فيه الا ما هو من
تمامه فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في وصف
الاسم وهو ما اذا كان مركبا امتزاجيا اما من حروف واسم نحو زيد لا الماء
لا عادل ولا اجانة او من فعل وحرف نحو زيد ما اكل ولا شرب او من اسمين
نحو هذا خمسة عشر لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد والتوصيفي نحو زيد
رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج عن هذا
التعريف عند الشيخ كما سيصرح به او لفظا اه فانه ليس اسما لعدم اعتبار
الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال المهمل او حكما بان يصح وضع الاسم
موضعه المثال المذكور اي يضرب في يضرب زيد مع ان الشارح خرجه بقيد
الاسم والجملة ايضا فان قولنا زيد يضرب في قوة زيد ضارب
مع انه مصرح بخلافه اي الشارح مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيجيء
في شرح قوله والخبر قد يكون جملة ليس بمعنى هو هو بل هو بمعنى القيام والاتصاف
وربط الاسم الذي اقيم مقامه نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب خبر زيد
وربطه الى زيد بمعنى هو هو فان الضارب وزيد متحدان في الوجود
نعم يجوز ان يكون الجملة فان اسناد الجملة الى المبتدأ في نحو زيد يضرب ليس كاسناد
الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو هو بتأويل
ضارب اذ الاسناد منحصر في القسمين لفظا يعم واحدا والجملة لا تعد
لفظا واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم متعلقة بالايقاع المتضمن اه
في الاصطلاح ان تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي وتلاحظ معه معنى فعل
آخر يدل عليه بذكر شيء من متعلقات الاخر او بحذف متعلقات الاول

قوله اي ما يوقع به الاسناد
بالامر الذي يوقع به الاسناد لا يخفى ان المراد
بحسب المعنى بين المسند به والمسند فلا فرق
انه ذكر ليكون محتملا للاحتمال الآخر الذي يذكره بدون به الا

قوله اي ما يوقع اه اشارة الى ان القائم عصمة الله
مقام الفاعل في المسند هو المصدر وان
الضمير المجرور في به راجع الى الموصول
فالباء اما للاستعانة او السببية فاضل امير

قوله اي ما يوقع به الاسناد اعلم ان الشارح جعل به متعلقا بالايقاع المضمن
لا بالاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار متعلق بقوله المسند
ومفعول لما لم يسم فاعله فلا حاجة الى الباء ويمكن ان يجعل اللام في قول المص المسند عبارة عن الاسم وجعل الباء صلة له
والضمير المجرور راجعا الى اللام المذكور ولوحظ في تحت المسند ضمير راجع الى اللام المذكور واريد به المعنى اي الاسم

اي الاسم الذي اسند معناه بهذا الاسم فان قيل هذا التعريف على تقرير الشارح ليس بمانع لانه يصدق على زيد في زيد
قائم انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية اوقع بسببه الاسناد قلنا المراد بالسبب السبب القريب لان لفظ قائم
في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر لان معناه محكوم
عليه ظهيرية قوله ولك ان تقول المراد اه بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا في نظم الكلام ويكون
المراد من المسند به ما يوقع به الاسناد عصمة الله

الاول لا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شيء من متعلقاته
فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني بالباء معناه الحمل في شمس العلوم يقال
اوقع فلان بفلان ما يكره اي حمله عليه وفي التاج الايقاع افكندن وشيء
فرو كردن وهذا لا يعدى بالباء فالمراد بالتضمين معناه اللغوي يعني ان
الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره بتأويله بما يوقع كما في قولهم
لقد حيل بين العير والنزوان والباء متعلقة بالايقاع المفهوم ضمنا على
انها للسببية وكون الخبر سببا للايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات
من الجملة وهو محط الفائدة لانه بنفسه يتعلق بالمسند اي الاسناد
لكونه متعديا يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعني المسند فلا حاجة
في تعلقه الى الباء بل الوجه المسند باستتار الضمير الراجع الى الموصول
ان لا يشتبه اه اي بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في
تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اي الذي
اسند اليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول
اي الذي اسند الى المبتدأ ومع يظهر اي حين جعلت الباء بمعنى الى
يظهر لايراده فائدة وهو اخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب
قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه وهو ان المراد المرفوع المجرد ويضرب
ليس مرفوعا بالمعنى المذكور لكن فيه اه يعني باعتبار الاسناد الى المبتدأ
وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع لان المبتدأ اذا الشيء الواحد
لا يسند الى شيئين مع انه خبر ولذا اعرب بالرفع على الخبرية اللام
الا ان يقال اه اي لا نسلم ان ضارب خبر حتى يخل بالجمع بل الخبر المجموع كما في زيد
قائم لكن لما لم يكن اه دفع للتوهم الناشئ من البيان اي اذا كان الخبر
هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن المجموع قابلا للاعراب

بيرد في قوله المسند به
اي على تقدير الى المبتدأ او تقدير ارادة الى المبتدأ من الكلام عصمة الله

قوله وعلى التقدير ين يخرج اه وكذا يخرج يضرب في يضرب زيد فلا يحتاج لاخراجه الى قيد الاسم وفيه
بحث اما اولا فلانه يشكل بنحو زيد قائم ابوه لان قائم خبر وليس بمسند الى المبتدأ بل الى متعلقه ودفعه ما مر مرارا
من ان الخبر هو المجموع انما اجرى اعرابه على جزئه القابل واما ثانيا فلانه يلزم استدراك قوله المغاير للصفة المذكورة
ودفعه بانه للتأكيد الا خراج لا للاخراج كما اشار اليه الشارح وبه ينكشف ماهية الخبر زيادة انكشاف واما ثالثا فلانه

يصدق تعريف الخبر على مجرد يضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شئ مسند اليه بالحقيقة كما اعترف به في تعريف الفاعل وكذا يشكل بزيد قائم لان الضمير راجع اليه ودفعه لا يتيسر الا باعتبار قيد الاسم ولذا لم يقل انه يخرج به القسم الثاني ايضا ومن زعم ان الاولى ذكره ايضا فقد زعم بعض الزعم طاشكندى

لكون الجزء الاول وسط المجموع والجزء الثاني هو اخر المجموع مشغولا باعراب الفاعلية اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب بخلاف ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شئ من جزئيه لاشتغالها بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان فاعل الصفة في حكم العدم لشبهها بالخالي عن الضمير لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب او يقال المراد منع لقوله لا الى المبتداء يعني لانم ان ضارب ليس مسندا الى المبتداء لان المراد بالاسناد في قولنا المسند الى المبتداء المعنى الاعم الشامل للاقسام الثلثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذي هو ضمير المبتداء متعلقا اسنادا الى المبتداء وفيه نظر اذ ليس المقصود من النظر ايراد النقض على الحد التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا الى شئ اصلا اما الى المبتداء فظ لانتفاء النسبة اليه واما الى فاعله فلعدم كون النسبة تامة لانه لا اختصاص للنقض بارادة الاسناد الى المبتداء بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثاني بان فيه اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتداء باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك فاسد اذ ضارب لم يسند الى شئ اصلا فالجواب منع كونه خبرا لا تسليم اسناده الى الفاعل وجعل اسناده اسنادا الى المبتداء لان الاسناد هو النسبة التامة فيلم جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة تكلف والجواب ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما لم يعرف صارف وفي تعريف الفاعل عطف او شبهه صارف عنه فلذا حمل على المعنى المجازي عدمي اي معدوم لدخول السلب في مفهومه فلا يؤثر لان التاثير صفة ثبوتية فلا يتصف به العدمي اذ لا يؤثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي

قوله يعني الابتداء عامل اه الظاهر ان الابتداء العامل في المبتدا هو تجريده عن العوامل اللفظية ليسند اليه شئ ومعنى الابتداء العامل في الخبر هو تجريد الخبر عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ فالابتداء العامل في المبتداء مغاير للابتداء العامل في الخبر ويحتمل ان يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك بينهما اي التجريد للاسناد مطلقا عصمة الله

الوجودي لا يكون اثر العدمي او تقديرا لكان في صورة تاخر المبتداء لفظا علامات لتاثير المتكلم فالمؤثر في الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات مفهم منها تاثيره بالاعراب المخصوص يجوز ان يكون علامة بخصوصيته امر اعتباري اي غير موجود في الخارج كما في القسم الثاني من المبتداء لفظ تركه كما في الموضعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتداء يوجد في الخبر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شئ او يسند اليه شئ يشعر بتقدم ذلك الاسم على الشئ المسند اي المسند اليه حيث جعل اسناده الى شئ واسناد شئ اليه غاية التجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد كون المبتداء اولا وثانيا وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب والاظهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله او يسند الخبر اليه كما في العباب لئلا يخرج عنه التجريد العرفي لان الاسماء المعدودة مجردة عن العوامل اللفظية لكن لا للاسناد لطلبه لهما على السواء فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني مرفوعا بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا قالوا انه مبتداء لا خبر له لقيام الفاعل مقامه بهذا الوجه قوي اه وذلك لاقتضاء كل واحد منهما عاملا ومعمولا اذ لا يكون احدهما بدون انضمام الاخر اليه قالوا ولا يمتنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بنصب ايا بتدعوا وجزم تدعوا بايا وهكذا قولان اخران اه في الرضي قال بعضهم المبتداء الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتداء يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتماله على الضمير في الخبر الجامد ايضا غالبا متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحيثية معتبر في الحكمين اي المبتداء من حيث انه مبتداء ذات والخبر من حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتداء في كلامهم يصير جزءا في كلام

قوله ... والتحقيق فقولنا هذا زيد ... التحقيق لا بجماعات ... والمنطقي ... قد يجعل بعض الاوصاف مبتداء ويثبت عليه حال كقولنا الانسان نوع والناطق فصل فكيف يكون كل مبتداء ذاتا قلت المراد من الذات ما جعل موضوعا ليثبت عليه شئ وان كان هذا الموضوع في نفسه من الاوصاف لكن من حيث انه موضوع ذات والخبر حال ثابت عليه فان قلت هذا الدليل منقوض بالفاعل اذ هو ذات والفعل حال من احوالها فينبغي ان يتقدم على الفعل مع انه يجب تقديم الفعل عليه قلت هذا مقيد بما اذا لم يمنع مانع وفي الفاعل مانع من تقديمه وهو كون الفعل عاملا في الفاعل وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده عصمة الله واما وجوب تقدم الحكم في اقام الزيدان فلكون الصفة كالفعل في العمل طاشكندى

قوله اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه سواء جعل هذا في ضمن الوجوب او الوجه متلازما ذكرنا في الفاعل فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتداء ما يطلق المبتداء مثلا بقسميه فان القسم الثاني من المبتداء يجب تقديمه علما هو مبتداء ثم الخبر اه في الكلام التام ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب عصمة الله

قوله ان لم يمنع مانع الاولى ترك هذا القيد اذ عند وجود المانع اذا لم يكن الاصل تقديم المبتداء ولم يكن رتبة المبتداء التقديم فيلزم الاضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما في بحث الفاعل محمد عصمة الله

قوله ان لم يمنع مانع يفهم منه ان الشارح اراد بقوله ما ينبغي ان يكون اه انه ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه في نفس الامر وان اراد بهذا انه نقول ان ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه باعتبار ذاته ونفس الامر فلا حاجة الى قوله اذا لم يمنع مانع ظهيرية

قوله اذا لم يمنع مانع فيه اشارة الى ان هذا الحكم مقيد بذلك حتى لا يرد النقض بالفاعل فانه ذات والفعل حال له فينبغي جريان هذا الحكم في الفاعل مع ان الحكم فيه بالعكس لانه وجد في الفاعل مانع هو كون الفعل عاملا فيه وداعيا الى ذكر الفاعل بعد ايراده هكذا سمع لبعض الفضلاء وقد اعتبرت في كونه اصلا قيد عدم المانع طاشكندى

قوله لان المبتدأ ذات اه اى لان مدلول المبتدأ ذات ومدلول الخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها فالاولى ان يكون الدال على ذاتها مقدما فكان اصل المبتدأ التقديم فان قيل ان اريد بقولكم لان مدلول المبتدأ ذات اه ان مدلول كل مبتدأ ذات ومدلول كل خبر حال من احوالها فمم بل فاسد لان مدلول القسم الثانى من المبتدأ ليس بذات بل حال من الاحوال وان اريد به ان مدلول بعض المبتدأ ذات ومدلول بعض الخبر حال من احوالها فمسلم لكن الدليل لا يثبت المدعى قلنا المراد لان مدلول المبتدأ ذات غالبا ومدلول الخبر حال من احوالها غالبا او لان مدلول كل مبتدأ فى الكلام الذى وجد المبتدأ والخبر فيه ومدلول كل خبر حال من الاحوال فاندفع المحذور بالقسم الثانى من المبتدأ لانه ليس فى الكلام الذى وجد فيه المبتدأ والخبر ولان اصل المبتدأ ان يكون ذاتا والخبر ان يكون حالا من الاحوال اعترض على الجواب الثانى بانه لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لان مدلول الخبر فى قولك المنطلق زيد ليس حالا من الاحوال فلم يصح قوله ولان مدلول كل مبتدأ فى الكلام الذى اه ظهيرية

انظر ان الاول باختيار الشق الثانى والثانى باختيار الاول لبعض الفضلاء

لان الطارى

قوله جاز فى داره يرد عليه ان جوازه لا يقتضى تقدمه عليه رتبة اذ هو على تقدير المساواة ايضا جائز و ذلك ظ طاشكندى

قوله وهو غير جائز فيه نظر لان تقدم المبتدأ رتبة لا يقتضى تقدم الضمير المتصل به رتبة وينبغى ان يكون خلاف الاخفش وابن جنى جاريا فيه تامل طاشكندى

اخر واعلم انه ذكر السيد قدس سره فى حاشية شرح التلخيص فى بحث ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك فى عدم صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء فى كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة فى الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية فلا يرد النقض اه فان الخبر ههنا ذات متشخصة كما ان المبتدأ كذلك اذ المحكم باتحاد المنطلق المعهود بالذات المتشخصة المسماة بزيد فما قيل ان الخبر ههنا مؤول بمسمى بزيد فيكون حالا غفول عن المقصود من الكلام اجيب بان تقدم اه خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم فى الفاعل لكن عارضه دليل آخر قوى منه وهو كونه عاملا واحتياج الفعل الى الاسم اكثر وانما اعتبر الامر اللفظى وهو كونه عاملا دون الامر المعنوى اعنى كونه ذاتا والاعتبار بالطارى اه لان الطارى والمطرو عليه كالشريعة المنسوخة بالقياس الى الطارى والطارى كالناسخ له قوله اشار بطريق الاستعارة اى اشار بكلمة ثمة الموضوعة للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل فى المبتدأ التقديم باعتبار تشبيه بالمكان باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج الشيء من المكان لو جوب تأخيره لكون تقديم الخبر مصححا للابتداء اختلفوا اه فى المغنى لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره المحشى من تخصيص الاخفش موافقا لما فى التسهيل وظ ان بقية البصريين يمنعون ذلك فى جواز فى داره قيام زيد اى فى مثل يكون الضمير فى الخبر المقدم راجعا الى ما يضاف اليه المبتدأ وقد جاء اه يعنى ان السماع ثبت بما جوزه الاخفش ودارج بدال المهملة مفتوحة وراء ساكنة وجيم مع انه المناسب اه يعنى ان المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم فى جنب اصالة التقديم

مهملة ح

التقديم لئلا يلزم الانتشار اه اى لرعاية المناسبة بين الامور الثلاثة قيل عدم لزوم الانتشار يحصل من تاخير هذا الاصل من الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجواب ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا احق ان تذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وافراد الخبر ولئلا يلزم تقديم اه يعنى لو قدم مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل يلزم تقديم المبتنى على المبنى عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون مصححا له نحو فى الدار رجل فانه مبنى على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير محضة ابتناء ما هو ابتناء الحكم على الدليل فانه لاستفادته منه كانه مبنى عليه القول يعنى ان الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة يقتضى القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مط دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق بينهما تحكم لان الفرق بينهما ليس باعتبار الحضور فى ذهن السامع فى الاول دون الثانى وذا لا يؤثر فى الفرق المذكور اذا كانت مستفادة من النكرة ولو مجازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشرة فكيف تستفاد الطبيعة منه على انه نص فى المفتاح على ان المصدر لا يدل الا على الحقيقة المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها لفظة ما زائدة اه اختلفوا فى ما التى تلى النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير نقل بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما وقال بعضهم زائدة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها تثبت فى نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت فى مواضع اولى لذا فى الرضى فائدة ما ههنا التصريح بالتنويع نحو اضرب ضربا ما لما كان التخصيص منحصرا اه كما يشعر به كلام المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لاكتفى بمثال واحد اللهم الا ان

والاصل فى المبتدأ التعريف قال المص لانه المحكوم عليه والحكم على الشيء بعد معرفته وتعقيبه الرضى بان القائل ونحن نعقبه بالمحكوم به والاقرب ما ذكر ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل فى الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع هذا الالتباس بضمير الفصل عصام على الكافية

قال الفاضل عبد الغفور القول بان الحكم اه اقول المهم الغالب الحكم على غير الطبيعة والذى كانت القضايا الطبيعية مهجورة فى العلوم الا ان الطبيعة عرفت صارت فى حكم الامور المعينة فجعلت كغيرها دون ما لم يتعين ولم يعرف فصار كالنكرات فافهم عصى الصفوى

قوله لان المعرفة معنى معينا اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها نوع تخصيص قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته هذا وضعفه ظ لان النكرة ايضا معلوم والحكم على الشيء يستدعى معلوميته بوجه ما واما النقض عليه بالفاعل ففيه نوع

حصول التخصيص بتقديم الحكم اى المحكوم به فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام نعم يتجه عليه ان هذا التخصيص بعد الحكم يقع قبل معرفته اذ معرفته لا يكون بعد التخصيص كما يدل عليه تعليل المص ودفعه بان المعرفة والحكم يحصلان معا او القول بان معرفة المحكوم عليه قبل الحكم زمانا على سبيل الوجوب غير مسلم لا بد له من دليل طاشكندى

قوله ولكنه لا يكون نكرة على الاطلاق فيه انه قد يكون نكرة على الاطلاق اذا كان مفيدا كما سيجئ وايضا لا فرق بين المعرف بلام العهد الذهني والنكرة في مثل ادخل السوق وادخل سوقا فتجويز الابتدا باحدهما دون الآخر تحكم وايضا لا فرق بين قولنا انسان خير من فرس وقولنا حيوان ناطق خير من فرس فالحكم بكون احدهما مبتدأ دون الآخر تحكم والجواب انهم لما وجدوا في اكثر المواد الفائدة في المعرفة والنكرة المخصصة ولم يجدوا في النكرة حكموا بذلك والحكمة تراعى في الجنس عصمة الله

ان يقال ذكر امثلة الانواع الغالب الوقوع واحتمالا تمانفي اشتراك النكرة بالاحتمال اذ لا اشتراك فيها لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعة لفرد ما يحتمل على سبيل البدل كل واحد من الافراد او يرتفع بقوله يفيد ذكر لما هو الواجب التخصيص الفردي اي ما يصير به النوع فردا مصحح للابتداية لصيرورة النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين واما التخصيص النوعي اي ما يصير به الجنس نوعا كالعبد صار بسبب صفة الايمان نوعا الآن يخرج اه بان الاول مصحح لكون التخصيص به حاضر في ذهن السامع على وجه يمنع اشتراكه فيكون الحكم عليه مفيد بخلاف الثاني فانه لا ينحصر التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم في نفسه قوله اذ لم يكن اي المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعي غير مصحح فمن اي باب هذا المثال حيث وقع المبتدا فيه نكرة هو اي هذا المثال اذ لا يشذ فرداه بناء على ان النكرة الموصوفة تعم على ما تبين في الاصول المودود منه على صيغة اسم المفعول من التودد بكرم فتادان ازطعام ان قلت او اثبات لكون التخصيص المصحح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالخيرية عن المشترك قلنا فرق او يعني لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافتراق بينهما في قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونه معرفة دون الحكم لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبني على الافادة صادقا كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبني على الصدق فيكون نظيرا احد ان مصحح الابتداء في كل من المثالين العموم ومصحح الحكم الصفة ان قلت فرق بينهما اي لانم كون لعبد مؤمن نظير لكل رجل كافر انما جاء من قبل الصفة فهي المصححة للحكم والابتداء فصح ان التخصيص بالصفة مصحح

مصحح فيه الصفة اه يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة اي مثبتة للمصحح الذي هو العموم ولا يكون الصفة للتصحيح فانه اذ الحال التقليل في الاشتراك الحاصل من الصفة مصححا كانت الصفة للتصحيح فيه ان هذا التخصيص اه هذا الاعتراض اورده الشارح الرضي وانما هو يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون احدهما في الدار والشارح قدس سره تصرف في الاستدلال فراد ان النكرة تخصص بهما عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كانه قيل اي من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار من كائن فيها فلا وجه لايراده على عبارة الشارح وفيه ان هذا التخصيص في مثل ارجل في الدار اي فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم فينبغي ان يمتنع الابتداء العدم شئ آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص آخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جائز مع جواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا بوقوعه بعد الاستفهام لانه يكون الحق منه اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة فكانه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس الحق افادة الحكم بل استفادته لان التخصيص ان يجعل او وههنا ليس كذلك لشمول الحكم لكل فرد فلا تخصيص فيما اذا اريد بالنكرة الطبيعة ولو مجازا لان الطبيعة اه حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة ولا شك انه لا دخل للوحدة في التقصير فيكون الحكم على الطبيعة فيعم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما الكلي لا لخصوصه بل باعتبار اندراجه تحت الجنس فيعم كل فرد وحاصل الثالث ان الحكم على فرد معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق فانهم قالوا لام الجنس الا انه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقق افاد العموم

قوله وما احد خير منك ايراد هذا المثال في امثلة التخصيص ليس على ما ينبغي اذ وقوع النكرة في سياق النفي يفيد كمال الشمول والعموم وهذا ينافي التخصيص الذي هو تقليل الاشتراك وهذا اعتراض الرضي ويحتمل معه ولكن دفع بعض من له الدرجة العليا بان المراد احد غير المخاطب كما يدل عليه قوله منك لانه

لانه لا يتم في ما رجل في الدار ولزم صحة تركيب احد خير منك من غير قصد العموم وهو ظ بل صحة هذا التركيب من جملة رفع الاحتمال كالمعرفة من جهة افادة التعميم ولذا صح تمرة خير من جرادة لقصد العموم وذلك في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نص عليه التفتازاني واما قولهم من صمت نجا فقصد فيه العموم فقد اختلف فيه فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له وقيل الشرط والاستفهام محذوف من كلمات الشرط اما فاعل لفعل مقدر او مفعول له فقولك من قام قمت اي اي انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقوله من ضربته ضربت اي من ضربت اي انسان ما ضربت وقس عليه كلمات الاستفهام طاشكندي

لان ارادة فرد دون فرد ترجيح بلا مرجح يعني ان الكلام محمول على التقديم او يريد الشارح بقوله او يستعمل ان هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من ارادة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتاخير اي كان في الاصل موخرا على انه فاعل معنى ثم قدم للحصر هذا على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه موخرا على انه فاعل معنى اما بدلا او تاكيدا كما قالوا في اسروا النجوى الذين ظلموا واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتاخير فالاظهر ان يحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطريقين ويقال ان هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما اهر ذا ناب الا شر الا انه لما كان شبيها بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي خص المحشي البيان بها كما قالوا في انا عرفت ان اصله عرفت انا على انه تاكيد ثم قدم لافادة الحصر فلا يخل النكرة بالافهام انما يتم ذلك لو كان اخلال النكرة بالافهام لاجل عدم اضافة المسند الى المحكوم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة مخل قدمت او اخرت لا بالنسبة الى الكلب فان المراد بالجيب والعدو في عبارة الشارح غير الكلب وعدوه واليه يشير قوله فيشام به فان المتشام غير الكلب اما بالنسبة اليه فلانه لا ينتج الاعتداء الذي كما هو المعتاد واما ما قيل انه سيح عند مجيء جيب له لما راه غير اجنبي فخلاف الواقع انما الواقع تعلقه به واظهار المحبة له بجوز ان يكون اه اي اذا قدر الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتاخير سواء كان بالحصر فيكون موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما اهر ذا ناب الا شر على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها اولا فلا حاجة الى التقدير لو حمل التقدير في عبارة الشارح على الغموض والاعتبار يشمل التقدير حذف الصفة ولو للتنوين للتعظيم فالمراد ان قد سبق في كلام المحشي ان

قوله فانه اذا قيل في الدار اه فان قيل فعلى هذا يلزم ان يصح قائم رجل وتخصص النكرة بتقدم الحكم مطلقا فانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة كونه مسندا اليه بالقيام مع انهم صرحوا بان تقدم الحكم الظرف يوجب تخصيص المبتدأ النكرة لا تقدم مطلق الحكم قلنا السر في ذلك ان الظرف لما كان اتساعا اينما وقع فهو موقعه ويقتضي الارتباط بشيء فلما سمعه المخاطب يتخيل في ذهنه ان المسند اليه شيء يصح ان يرتبط به هذا الظرف واما اذا لم يكن الخبر المتقدم ظرفا مثل قائم رجل فليس فيه اتساع فيتحير ذهن السامع في وقوعه مقدما فلم يرتبط بشيء حتى يتخصص ذلك الشيء بصحة ارتباطه بشيء فلا يوجب تقدم ما ليس بظرف التخصيص بتقدم الحكم فتامل عصمة الله

المحشي ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقبيح ذكر رجل يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المص في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين للخبرية عند قولك قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ التخصيص اه اي تخصيص كون الخبر مصححا بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال احق بان يتسع فيه فيه انه لا يجري اه يعني ان وقوع النكرة مبتدأ في الدعاء شايع نحو ويل لك وويح لك وجنية لك وهذا الوجه لا يجري فيها لان الويل هو الهلاك ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لاخر لعدم الفائدة في هذا الدعاء لان هلاك يكون له البتة الهلاك لك فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم و القول بان المراد بالويل اه اي القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك الطلاق اه دعاء الشارح غاية مرتبة على ويل لك متاخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلف النسخ الشيخ هاهنا ففي بعضها بتقديم السبب بالمسبب على السبب وفي بعضها بالعكس تنكير سلام لرعاية اصله اه وهو في الرفع على الابتداء المغني وقد كان متعين كونه مصدرا منصوبا متخصصا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع ايضا تخصص بنسبة اليه ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك المعنى كل مصدر نكرة وقع نكرة مبتدأ في مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشارح بطريق التمثيل والمراد نسبته الى فاعل الفعل المقدر لانه الملح وانما اخر الجار والمجرور اه يعني كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل لتقديم الاهم فانه لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احدى جزئي الجملة اهم من اخر وان كان كل منهما ركنا اذ لو قدم اه اي لو ذكر عليك قبل سلام لربما يذهب الوهم الى اللغة فيظن ان المراد عليك اللغة ولذا اخذ ابو تمام و

قوله اي سلام من قبلي انما فسر سلامي بهذا التفسير اشارة الى ان المنع بالنسبة الى المتكلم تخصيصه لا تعريفه وليس المراد من سلامي تعريف السلام بل تخصيصه وايضا فائدة هذا التفسير ان يعم هذا الوجه من التخصيص قوله سلام عليك مثل قولنا ويل لك فانه لا يناسب ان يكون معناه ويلي لك بل ذكر الويل من قبل المتكلم لك فتامل عصمة الله

وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال على مثلها من اربع
وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملئكة والناس اجمعين
لا يجوز ان يكون اه اى لا يجوز ان سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر
سلمت لان سلمت اه فى شرح الرضى للشافية وقد يجئ القول الدعائى على
المفعول باصل الفعل نحو جدعته وعقرته اى قلت له جدعا لك وعقرا لك و
الدعائى نحو سقيته اى قلت له سقيا لك فان يكون اه اى اذا كان معنى سلاما
سلام عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الجزء معه يكون معنى قولى سلام
عليك عليك وانه يدل لتكرار عليك من غير فائدة بل بمعنى اه عطف على
قوله بمعنى مصدر سلمت اى سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلمك الله نحو
بمعنى جعلك سالما بل بالغائب اى ذاته تع المعبر عنه بلفظة الجلالة
يرد على اختياره وهو كونه مصدر سلمك انه يكون عليك مستدركا لاستيفاء
سلم مفعوله الذى كاف الخطاب زيد لفظ عليك ليصير جملة اسمية معدولة
عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت وسلام عليك بيانا او بدلا ان
كان القول بمعنى المقول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مقول له
وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول جزءا من المقول و
الثانى خبرا عنه فيه تكرار الخطاب بمعنى وان اندفع بما ذكر تكرار عليك
لكن فيه تكرار الخطاب الخطاب الثانى اه خلاصته ان الخطاب الاول عام
والثانى مخصص بالمخاطب المعين فلا تكرار فى الخطاب ايضا غير وارد
لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قولى سلام عليك كائن
عليك لكن يمكن اه اى فلا تزييف بلزوم التكرار لكن يمكن اه لزوم
افراده حينئذ فى سلام عليك بقولى سلام عليك عليك فيه دور لتوقف
كل واحد من المفسر والمفسر على آخر وهو فى المفسر كما يحتاج الى التفسير اه بناء على
كون المبتدا نكرة مخصصة بالنسبة الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى

مفسر الى التفسير فيتسلسل اى يلزم تفسيرات ومفسرات غير متناهية بان
معنى سلمت اه يعنى يعتبر المبتدا فى التفسير معرفة فلا دور ولا تسلسل
وبان سلمت اه اى اجيب بان سلمت اه اى لا نم ان معنى سلمت المقدر
قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اى بمعنى جعلك سالما فلا دور
ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تاخير الجواب بمنع عنه لكونه مبنيا على تسليم
ان سلمت بمعنى سلام عليك ان السلام الماخوذ اه يعنى ان سلام عليك
بمعنى مصدر قلت سلام عليك لكن السلام الماخوذ فى التفسير مصدر سلمت
بمعنى سلمك الله فلا دور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وتطويل المسافة
مصدر سبح اه فى الصحاح سبحان الله معناه تنزيه الله نصب على المصدر كانه
براه الله من السوء براءة والفعل على الحدوث لو لا انه على الزمان المقتضى
حدوث ما يقارنه فى التعجب تامل لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك يكون التقدير قولى سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير
من قبلى والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولى سلام عليك
عليك ان هذا الدعاء من قبلى عليك بالنسبة اى نسبة الخبر الى المبتدا او
وهل من زيد فان من زائدة وزيد مصدر والتقدير هل زيادة لى
فيوم علينا ويوم لنا اخره ويوم نساء ويوم نسر تكلف بان يقال
فى الاول التنوين للتعظيم او يقدر الصفة بدلالة سياق الآية اى وجوه
من الوجوه الى ضرة فى الموقف وفى الثانى بانه مزيد ليس بمصدر بل اسم
مفعول او الموصوف محذوف اى هل من شئ مزيد او الخبر المقدر مقدم اى هل لى
من زيادة وفى الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم
منها ان الخبر المعرف يجوز اه بان يقدر المرفوع دون الاسم
لاشارة اه فان كلمة قد المفيدة للتقليل يشعر بوجود غير الجملة كثيرا و
والكثرة دليل الاصالة ولو كانت قسمية انما تعرض للقسمية بخصوصها

[illegible]

قوله لكونه ... كونه خبرا من كلام فان الكلام معتبر فى تعريف الخبر ايضا كما سبق فهو ايضا اعم من الحقيقة والحكمى ولو سلم

والحكمى فيشمل الخبر الجملة ايضا فما معنى قوله فلم يكن الجملة داخلة فيه قلت التحقيق ان الجملة على صرافة الحقيقة
كونها جملة بلا تاويلها الى مفرد يكون خبر المبتدا فتعميم الاسم من الحقيقى والحكمى ايضا لا يشمل التعريف الخبر الجملة فيصح ما ذكره
الش وفيه ان قول المص فى بحث الكلام ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين يستدعى ان يكون الجملة التى وقعت مسندا فى
الكلام اسما حكميا فيكون منافيا لما نحن فيه الا ان يخص الحكم المذكور بطريق الحصر فى بحث الكلام الثانى فتامل عصمة الله

واعلم ان الجملة التي تقع ضربًا سبع الاول الخبر مثاله تقول زيد ابوه قائم والحال نحو جاء زيد ابوه قائم والمفعول نحو علمت ان العالم فان والمضاف اى مضاف اليها نحو يوم يجمع الله يوم هم بارزون فالجملتان في محل الجر للاضافة اليوم اليها او جزاء الشرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد نحو من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه في موقع الرفع لارتفاع موصوفها بالفاعلية ونحو زيد ظريف وكريم ابوه فان هذه الجملة معطوفة على المفرد

متحالفيه تأويلا والتابع لجملة لها محل من الاعراب ومثاله ظ والجملة التي لها ليس محل ايضا حصرت في سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية والمعترضة والتفسيرية والجابة بها القسم والواقعة جوابا للشرط غير جازم والواقعة صلة اسم او حرف والتابع التابعة بما لا محل لها من الاعراب كفاية الطالبين

لما قال ثعلب انه لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه قوله متمكين بما لا احتمال كتبه قال ابن الانباري وبعض الكوفيون لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا به من ايهام لفظ الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب قوله والانشائية حالا من احواله لان الانشاء اعلام عن حال غرض المتكلم من الاستفهام والتمني والترجي والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك قوله بان الخبر يجب اه اى مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ وفيه انه ان اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد قدس سره في بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح والضمني فلا شك ان قولنا زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر قوله واستحقاقه اه عطف تفسيري لكونه مقولا في حقه لدفع ما يتوهم من ان الناويل يقول في حقه يستدعي تقدم هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه قوله ولو بالاخرة اى بالتقدير كما في قوله ومن لم يجد فصيام ثلثة ايام اى فعليه صيام ثلثة ايام او فيجب الصيام جاء فلان في اخرة بفتح الخاء اى اخيرا قوله لاشتمالها على الفائدة اى المسند لانه الملحق بالافادة اى ما يقوم به وهو المسند اليه قوله اصلا باعتبار الفائدة التي اشتمل عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما تضمنه الرابطة لعدم النقض قوله فانه وان لم يكن اه اى وان لم يكن المبتدأ محلا للفائدة التي اشتمل عليها الجملة اه لكنه محل للفائدة من احواله ولا باعتبار ما يتضمنها الرابطة لعدم النقض قوله فانه وان لم يكن اه المبتدأ محلا للفائدة التي اشتمل عليها اه لكنه محل الفائدة التي تضمنها الجملة باعتبار الرابطة

قوله واذا كان اه اشارة الى ان قوله فلا بد من عائد جواب شرط محذوف والفاء فاء جزاء عبد الله

ذهب الى ان اقسام الجملة اربعة فان الاعتذار بقوله ولم يمثل الشرطية مناف له لان حاصله ان الحكم ثابت في الجزاء فان بدئ بالفعل فعلية وان بالاسم اسمية واما الشرط قيد من القيود وبما قررنا ظهر ضعف الاعتذار المشار اليه بقوله يمكن من وجهين لبعض الفضلاء

قال الرضي والاولى الجواز اذ لا منع هذا والاية الكريمة والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا يدل على الجواز تقديره والله لنهدينهم طاشكبري

فلا بد من عائد الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجاب العائد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلا بد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير رابطة وبتطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كتطلب الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به فالمختلف في ذلك الاتحاد كالمشتقات وما في حكمها كبصري ورومي وجامد اريد به معنى مشتق

الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث منطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشي من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة عليه واطراده في كل مسند سببي وكذا لا بد اما في المشتق المسند الى متعلق المبتدأ فلا جل ان يصير المبتدأ محلا للفائدة واما في المسند اليه فلئلا يبقى بلا فاعل العرفج بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وبفتح الفاء والجيم واحدة عرفجة السهل زمين لزم الغليظ سنگ تاكيد للضمير لا للمبتدأ والا لزم الفصل بين المؤكد والمؤكد فصار بمعنى الفعل لدلالته مع كان على معنى مقترن بالزمان الماضي فتقدير قولنا زيد اخاك زيد اخاك والا انتصب اى لو كان من عائد متعلقا بالاسم والجر محذوفا اى لا بد من عائد كان منصوبا منونا لكونه مشابها بالمضاف في عدم تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها به ينصب وفي الاكتفاء على المانع اللفظي اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان اليد في اللغة الفراق في الصحاح قولهم لا بد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان يقال من العائد للجملة وبين لا فراق للجملة من العائد في افادة كل منهما اشتراطها بالعائد ولزومه اياها لانه للعهد اختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل يجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس بجعله بمنزلته مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوضع والمختار هذا لان الابهام يناسب الكلام والتعظيم ويؤيده تثنية وجمعه نحو نعم الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائدا انقد قيل على الاولين له لشموله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وزيفه الرضي بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل مطابق لكونه فردا وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر على ما توهم كيف وقد صرح الشيخ في التلخيص بان من وضع المضمر موضع المظهر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظ

قوله كالكلام في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح وهو زيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبرا عنه مقدما عليه وفيه انه جملة انشائية فلا بد من تأويله بمقول في حقه نعم الرجل كما هو المشهور فيكون الخبر مفردا و يكون العائد ايضا ضميرا في حقه قال بعض المحققين لا يخفى ان نعم الرجل اه عصمة الله

قوله تعالى الحاقة فيه وجهان ان يكون مصدرا كالعاقبة وصفة من حق الشئ يحق بالكسر اى ثبت او بالضم اى جعل حقيقا اى الساعة الثابتة المجئ ما الحاقة اى اى شئ هى فالجملة خبر عن الاولى وقيل هى خبر مبتدأ محذوف اى هذه سورة الحاقة وقوله تعالى قل هو الله احد ايراد قل فى مثله وان لم يكن فى المتعارف الا انه ذكر مبالغة فى كمال تبليغ جميع الاحكام والضمير للشأن او له تعالى ويدل عليه سبب النزول انهم قالوا صف لنا ربك وانسبه فاحد خبر عن الجلالة والجملة خبر عن الضمير ويجوز ان يكون الجلالة بدلا اوخبرا اول

شرح الشواهد والابيات

الاول صح

فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه جاز قياسا فى الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة ا اى هى عند الاخفش يجوز مطلقا اى فى الشعر وغيره وبعضها اوقع غيره والآية مثال لها لا حاجة الى العائد اه يعنى انه انما يحتاج الى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنا للفائدة التى يكون محلها المبتدأ واذا كان الخبر نفس المبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التى يشتملها من غير حاجة الى الرابطة عين المبتدأ اى معنى وهو صفة اى مجموع الجار والمجرور صفة مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبى معرفا باللام اى لام العهد الذهنى لانه فى المعنى كالنكرة ولقد امر على اللئيم يسبنى آخره فمضيت ثم قلت لا يعنينى فان يسبنى صفة اللئيم و ليس حالا لعدم افادته المعنى وهو القدح فى الحلم والمعنى استمر منى المرور على لئيم لحاله وصفته السب لى فمضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصد فى بل غيرى وكلمة ثم التى هى العاطفة قد تجئ لمجرد التأكيد فى عطف الجمل والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كان منه اذا كان ظرفا اى اذا كان الحال ظرفا والعامل ظرفا وسماعى فى غير ذلك اما فى الجار فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بالفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا فى الرضى لان الضمير المرفوع لكونه عمدة قوله الكر اثنى عشر الخ لما كان ما فى الحاشية غير واف بتفسير الكر بينه المحشى فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا حمل البعير على ما فى الصحاح نقلا عن الخليل قوله والمد بضم الميم وتشديد الدال المهملة كيل يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنى عشر اوقية والاوقية اربعون درهما كذا فى القاموس قوله

قوله او كونه الاول مفسرا للمبتدأ هذا ليس بعائد يدل عليه كلام الرضى فى هذا المقام و كلام التفتازانى فى بيان المسند اليه فى المطول طاشكندى

قوله اذا كان ضميرا فان الفراء يحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل كقوله قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع اى لم اصنعه واما السماعى ففى غير ذلك مثل قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه وهذا فى المجرور واما المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا مثل ثوب لبست او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف ...

قوله اوجارا ومجرورا اى هذا جار مجرى الظرف الذى هو الزمان والمكان فلهذا اعده من الظرف وقد سمى بعضهم ظرفا اصطلاحا طاشكندى

وما وقع ظرفا اى منصوبا بتقدير فى اوجارا ومجرورا تاما نحو انا من النصرة بخلاف انا به بتقدير ممرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر ممرور والظرف حقيقة فى المنصوب بتقدير فى مجاز فى الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز فى الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابى على لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وكذا الخلاف فى عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقعا عصام على الكافية

فالاكثر اى اكثر النحويين انه مقدر بجملة اى على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة اى مؤول بجملة بجملة لان التقدير يستلزم التأويل وفرق بينه وبين قولنا المقدر بجملة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه

ان المقدر عند ابى على وهو الاصح بجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافى فاحتاج الى تغيير العبارة فقال بفعل مقدر ولم يعرف انه فاسد والصحيح المقدر فعل عصام الدين على المتن

فى التقدير بالتأويل لان يوهم ان تقدير الجملة فى نظم الكلام فيلزم ان يكون محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف و اعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتأويل هذه الجملة ويجوز ان يراد به التعيين كما يقال الفروض المقدرة فى كتاب الله اى المعينة فى كتاب الله عصمة الله

قوله قالوا ان ظرف الزمان اه فى شرح الالفية للشيخ السيوطى لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطها بان يشبه اسم العين اسم المعنى فى الحدوث وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع او يضاف اليه اسم معنى عام نحو اكل يوم ثوب اى لبس او يعم والزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا او مسؤل به عن خاص نحو فى اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء وقع فى جميعه نحو حمله وفصاله ثلثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات او بعضه نحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفى شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصب او جر بفى يعنى من غير تفصيل وتأول ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفى العباب ظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر اى لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة و ذلك لان زيدا لا يختص بيوم او ينقطع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله المحشى من اطلاق الحكم المذهب الجمهور المشهور والتفصيل الذى ذكره الشارح الرضى موافقا لابن مالك مذهبه واعترض المحشى على المشهور بما قيل ومن العجائب ما وقع لبعضهم فى هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الجثية بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجثية دون جثية بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لا يعرف ان الزمان يحدث فى الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشئ لا نحو

الاخبار عن د

جارياه اى لا يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا قوله لان العين

الخ وذلك لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة قوله وفيه

ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالمصول ظرف له والحصول

معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان

قوله وان المعنى الخ يعنى ان اسم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل

باعتبار حدوثه ومقارنته اياه وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا

فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل

مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد

الاخبار به لحصوله فى جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق

لعدم جريانه فى الاعيان المتجددة وجريانه فى المعانى المستمرة قوله لان

الازمنة الجزئية اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريانه ظرف

الزمان على اسم المعنى ايضا لان المخلوقات شاملة للمعانى ايضا والقول

بانه مقيد بما وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم ولما ذكر اسم العين

فلا حاجة الى اختلاف حكم ظرف الزمان والمكان انما يجرى فيه لعدم المكان لاسم

المعنى وليس للاحتراز عن اسم المعنى بعيد لانهم صرحوا بان ظرف الزمان

يقع جاريا على اسم المعنى قوله معها اشار بذلك ان ظرفية الزمان التى

معناه المقارنة بينهما فى الحدوث قوله بعضها بها اى بعض المخلوقات

بالازمنة الجزئية قوله الا بعضها لان ظرفية المكان على الحقيقة

وهو شغله اياه قوله خلافا للكوفيين فى شرح التسهيل منع الكوفيون

النصب والجر فى ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما

يقصد به الاستغراق وفى الرفع خلافا للكوفيين لان عندهم يوجب

التبعيض صمت فى يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف فى الجزئى قوله

وان لم يستغرق اى لم يستغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره بل وقع

بل وقع الفعل لا فى اكثر الزمان قوله فالاغلب اوجره سواء كان الزمان

معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او فى يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم

الجمعة وربما وقع بالاتفاق بين البصريين والكوفيين قوله واما

قوله تعالى الحج اشهر معلومات حيث لم يستغرق افعال الحج بجميع ازمنة الاشهر

الثلثة اعنى شوالا وذا القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثره قوله مستغرقة

بجميع الاشهر وليس تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الحج فان كان غير

متصرف وهو ما لا يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن والمتصرف ما لا

يلزم انتصابه بمعنى فى او انجراره بمن كذا فى الرضى فلا كلام انه يجب

نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن مكان نحو دارى خلفك

ومنزلى امامك فانهم جوزوا رفعه فى السعة اى مكانك انه يعنى

انه باق على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدا او من الخبر وهذا

عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف

فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان الاصل

فى الخبر التنكير ومع ذلك فرفع الموقتة لا يختص بالشعر متصرفا احترازا

عن غير المتصرف نحو ضحوة معينا نحو جئتك ضحوة فانه يلزم النصب على

الظرفية موقتا محدودا الموقت المعين واحترز به عن المعين المبهم

والمحدود ما ضرب له حد واحترز به عما اذا كان غير محدود اى مختصا فانه

لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد دارك وبيتك الا فيما سمع زيد

جنبك ولا يقاس عليه زيد يدك ولا نحوه كذا فى شرح التسهيل

سرى على وزن هدى مصدر سرى يسرى واما انتصاب نحو

دارى اه اى انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونها محدودة

الجزئية مجريها على اسم العين لارادة تقدير المسافة ويجوز رفعها

وخلف ظرف للجار اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران

فالنحو سبحان منه ان يعني ان التمييز في الاصل فاعل اذا جعلته متعديا
كما ان الماء فاعل امتلاء اذا جعلته متعديا وقيل اه قال المبرد انه حال عنه
الضمير في الظرف اي ذات مسافة فرسخين لم يصح نسبة التقدير
لان الظرف مذكور لا مقدر وذكر الباء في بجملة لان الجملة مقدرة لا يقدر
بها من حيث ان له جملة فالتعبير لما انتصب عنه اي مفروض اه اي كونه
جملة باعتبار نيابته عن الجملة لان الظرف مفروض يتصف بالجملة والفرض
راجع الى وصف الاتصاف بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يخفى تكلفه
الحاق الجزئي بالكلي يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء بالكل
اذ اركان الجملة المسند اليه والمسند فقط واحسن التوجيهات اه لا يخفى
ركاكة ما سواه غالبا ولذا اشتهر منهم ان الظرف المستقر ما يكون عامله
محذوفا من الافعال العامة والتحقيق ما حذف عامله واستقر مكان عامله
قوله فمعناه ساكنا غير متحرك لا حاصلا وكائنا فالفعل العامل من الافعال الخاصة
فلهذا اجاز اظهاره انفق النحاة على ذلك ذكر في شرح التسهيل قال
بعض المتاخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب
احدها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثاني انهما من
قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهذا اختيار البصريين
والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفردات وان يكونا من قبيل الجمل و
هو اختيار بعض المتاخرين الرابع انهما قسم برأسه واليه ذهب ابن
السراج ولا حاجة الى اعتبار امر آخر لان ذات زيد مظروف للدار
من غير اعتبار امر آخر فما قبل الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه
او حصوله فلا بد له من تقديره ليس بشيء الا بالتأويل بان يقال معنى
زيد مصروف الدار زيد موصوف بالحصول في الدار وللقياس على نحو
اه فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدأ

قوله بتقدير الفعل اي بسبب تقدير الفعل العامل في الظرف وقوله يصير جملة اي يصير الخبر جملة فهي الفعل المقدر مع فاعله ظهرية
قوله فاذا وجب التقدير فالاظهر اولى فان قلت ان المراد الاكثر من تقدير الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل على الاولوية قلت لما كان تقدير الفعل اولى فاختاروا ما هو الاولى فقدروا الفعل له ولم يقدروا غيره وهذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا بالوجوب عصمه الله

قوله والاصل في الخبر الافراد ليوافق التركنا و لانه اسرع قبولا للربط فان قلت دليلهم لا يثبت تقدير خصوص اسم الفاعل قلت نعم ذكر اسم الفاعل لا لخصوصه بل لاستلزام ما هو الواجب قوله مشتملا على ماله صدر الكلام سواء كان المعنى الذي له صدر الكلام معنى تضمنيا لنفس المبتدأ نحو من المتضمن للاستفهام نحو من ابوك او معنى لما هو مقارن للمبتدأ نحو معنى همزة الاستفهام في ازيد قائم والمشهور ان المعنى الذي يقتضي صدر الكلام ستة نظمها بعضهم بالفارسية حفظا للمبتدي وهو قوله شش خبر بود مقتضي صدر الكلام در طبع فصيحي شده ابن نظم تمام شرط قسم تعجب استفهام نفي امر لام گشت تمام لكن عند بعضهم التمني و الترجي ايضا منها عصمه الله

قوله المبتدأ النكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفة الا جملة
المتبادر الى الذهن اه التبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع
خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ ولا يخفى اه يعني ان عدم
افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادته تقوى الحكم يقوى عدم كون
متعلقه الفعل لافادة الزمان بسبب الصيغة ولافادة التقوى باعتبار
تكرار الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ و
لا يخفى ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف للضمير والا فاد التقوى الاحكام
الخمسة اه اي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون في
الشرع باعتبار لزوم الفعل والترك او رجحان احدهما وتساويهما تكون
في النحو بالاعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون
عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف و
عن الاباحة بجواز الامرين اشتمال الدال على المدلول بقرينة ان المبتدأ
لفظ وماله صدر الكلام معنى نحو غلام من جائك فان استفهام المضاف
اليه يسري الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشف في
منهياته امر في حواشيه على تفسيره المسمى بالكشف في تفسير قوله تعالى وما علمتم
من الجوارح ان تقدير المضاف لا يبطل كونه شرطية لان المضاف الى الاسم
الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف اليه تقول غلام من تضرب اضرب كما
تقول من تضرب اضرب مسامحة اجراء الصفة الدال على المدلول ولو بنوع
تضمن اي ولو كان الشرط بنوع تضمن كما في المثال المذكور فان تقديم
المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية
لما بعده وبالجملة ما يغير اصل الكلام اه فان قيل هذا الدليل لا يجري
في ضمير الشأن ولام الابتداء قلت معنى المغير الذي يحدث في الكلام معنى زائدا
على اصله ولا شك ان ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسرا له ولام الابتداء

قوله فان معناه اهذا ابوك ام ذاك اشار بهذا الى ان من معرفة في قوة اهذا ابوك ام ذاك لكنه اجمل واختصر في العبارة فصار منهما واما على ما ذهب اليه بعض النحاة من انه نكرة فالمناسب ان يكون خبرا وابوك مبتدأ عصمه الله محمد

فان قلت ينبغي ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما سيقيد فان المبتدأ الذي هو جملة اذا اشتمل على ماله صدر الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون قال جار الله

[illegible] في هذا التقرير اشارة الى دفع [illegible] وارد على قوله مشتملا تأمل عبد الله
عصم الكافية

قيل انما كان لمعنى الصدارة [illegible]

[illegible]

سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما وصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبر ان والجملة في موضع الرفع على الفاعلية او الجملة في موضع الابتداء وسواء خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء في علم المستفهم اي سواء في عدم النفع الانذار وعدمه المستويين في علمك كذا ذكره جار الله ولكن تقوية ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه الا يرى ان وجب تقديم من في قوله تعالى من فرعون مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم في قوله تعالى كم دعوتكم مع ان القصد الى الاستبطاء عصام الدين على الكتاب

يحدث معنى التأكيد فيما بعده انه المختار اي كونه من مبتدأ وابوك خبره بالمثال المتفق عليه اي على كونه من فيه مبتدأ وما بعده خبره نحو من جاءك فان الجملة الفعلية لعدم صلاحيتها للابتداء تعين كونه من مبتدأ بل غير سيبويه على ما صرح به في الرضي ومن قال لم يقل وذهب غير سيبويه لئلا يدخل فيه تابعه لم ياتنه (?) لان الكلام في اصحاب المذاهب دون اتباعهم لان من زيد معناه التجار او الذات المشخصة بهذا الوصف لانه من سوائح العوارض المشخصة لذوي العلم فاذا قيل من جبرئيل يجاب بما يفيد تعينه وتشخصه من انه ملك كذا او كذا وا المقدمة الاولى اي من زيد معناه التجار ام الخياط غير مسلم لصحة الاخبار بالكنى والالقاب في الجواب عن قولك من زيد بان يقال هو ابو عمرو او بطة مع عدم كونها اوصافا لانها من اقسام العلم والجواب انه انما يجاب في السؤال عنه بالالقاب والكنى لانها في معنى الذات المعينة المسمى بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفة معينة وكذا الثانية اي الوصف متعين للخبرية ايضا لانه لما كان المراد به الذات المعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اريد بزيد الذات ويحكم بالاتحاد بينهما او يؤول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف متعلق للخبرية في جواب السؤال بمن لما مر من ان السؤال عن العارض المشخص وتأويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد و تطرق الابهام اي تطرق الابهام في هذه المسألة على المتكلم لا يوجب تنكير اسمائها وانما نشأ من قبح حمل المتكلم للاستفهام لا من حيث الوضع قوله ولا يخفى ضعفه لان كلمة من دال على واحد مبهم من ذوي العلم صالح لكل واحد منها على سبيل البدل كرجل ولو كان لعدد من المسميات التي هي

قوله الدليل لكونه معرفة لا يقال ان جزء فقط يكون الخبر لكونه معرفة والخبر لكونه نكرة يثبت المدعى كما كانت معرفة ثمة وان جزء زيادة لكونه معرفة و الدليل دليلا على صحة ... لانا نقول المختار في الشق الثاني لكن الدليل لا جعل ابوك مبتدأ ادعى صحة كون ابوك مبتدأ لان من ظهرية

او كانا معرفتين بخلاف ما اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ الا في الصورتين عند سيبويه عصام على الكافية

قوله مت وبين اشار بهذا الى عدم الاكتفاء بقوله في التعريف او التخصيص لان فائدة ذكر معرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين في التعريف وبين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة في التعريف عصمة الله

قوله ولا قرينة على كون احدهما اه كلام المص ليس على اطلاقه اذ يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين او مت وبين مع القرينة الدالة على تعيين المبتدأ كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وقوله لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته وقوله ابو يوسف ابو حنيفة اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي القاتلات وقوله زيد المنطلق ان اريد بالمنطلق مفهوم تعين زيد بالابتدائية وان اريد به الذات الذي له الانطلاق لا يتعين بل كل منهما يصح وقوعه مبتدأ ولكن المنطلق لتضمنه المعنى الوصفي بالخبرية اولى طاشكندي

قوله نحو زيد المنطلق الظاهر انه مثال لمعرفتين لا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فوجب تقديم المبتدأ عصمة الله

قوله في اصل التخصيص لا في قدره فالمراد التساوي في صحة وقوعه مبتدأ عصمة الله قوله في اصل التخصيص لم يقل انهما ... لا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا كما قال سابقا مع ان صحة قوله وجب تقديم موقوف عليه في هذه الصورة لظهوره ظهيرية قوله في اصل التخصيص لا في قدره ولا مطلقا في التعريف او التخصيص اما الاول فلئلا ينتقض بالمثال المذكور واما الثاني فلئلا يستدرك قوله معرفتين لدخول ذلك في المتساويين ولو قال او كانا متساويين و اراد اعم من ان يكون التساوي في اصل التعريف او التخصيص لكفى طاشكندي

التي هي مدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة الضابط اه فيه اشارة الى كونهما معرفتين اي معلومتين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين في الخارج فيكون مفيدا للسامع الحكم باتحادهما في الخارج بكونه وصفا اي امرا قائما بالآخر تجعله خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من شخص الانطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرف ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه اي لعابه مثل لعاب الافاعي جمع افعى آخره واري الجنى اشتارته ايدي عواسل قاله في صفة القلم والمقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الا ترى العسل والجنى ما يجتنى ويؤخذ طريا اشتارته اي جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه بالطيب والنظافة اذا لم تمسه الايدي من اجتنائه كذا في شرح المفتاح الشريفي وفيه ان هذا الوهم لا يخفى ان القائل بما ... الفاضل الهندي وهو فسر التساوي بكونهما متساويين في رتبة التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره المحشي ولعل مسئلة التساوي في التخصيص مختلف فيها ففي شرح التسهيل للفاضل البصري المعتبر المرجح في اصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الشارح وفي العباب او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول لفوات التفسير المطلوب في المقام فيه ان الخبر لا يكون فعلا اي المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحملا الضمير فيرد ان الخبر لا يكون فعلا مفردا بل جملة وليس الفعل بالمعنى اللغوي لانه يحتاج الى التأويل بكونه مدلول الخبر

قوله ايضا اي كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص [illegible]

قوله افضل منك اه لا يخفى ما في ايراد المثال بعد قوله ايضا من اللطافة حيث كان كالتأكيد له فافهم لبعض الفضلاء

قال في شرح العباب فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص بالمعمول فانه يجب تقديم المبتدأ على الخبر لانهما لا يتميز المبتدأ من الخبر الا باستقرار كل واحد منهما في موضعه انتهى قوله افضل منك اه لكونهما متساويين في العموم او في التخصيص فافهم قوله رفعا للاشتباه مع رعاية الاصل عصمة الله قوله رفعا للاشتباه فيه اشارة الى انه لو لم يشتبه لا يجب تقديمه كقوله بنونا بنو ابنائنا اه اذ لو جعل بنونا مبتدأ لزم ان لا يكون لهم بنون الا بنو ابنائهم وليس كذلك حيدر زاده

قوله فعلا له اى فعلا مسندا الى المبتدأ فانه لا اسناد الى ضمير الشىء اسناد اليه فى الحقيقة فيكون فعلا فالمراد من كون الخبر فعلا له ان يكون جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان فى مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا بل جملة فتامل عصمه الله
قوله فعلا له فيه مسامحة اذ المراد جملة فعلية يكون الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ ولو لم يكن جملة مثل قائم لا يجب تقديم بجواز قائم زيد ولو لم يكن الفعل مسندا الى ضمير اصلا لم يجب تقديمه نحو زيد قائم ابوه طاهر كما ذكرنا او مسندا الى الضمير لكن ليس الى ضمير المبتدأ نحو زيد قائم فى داره على ان يكون ضمير قائم الى غير زيد ولو حمل المعنى على ان الخبر الفعل صورة لا حاجة الى قوله له لان الخبر فى زيد قام ابوه ليس قام صورة بل المجموع فاعلم بذلك طاشكندى

فعلا له وينتقض بمثل قائم زيد فان فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر بان المراد فعل صورة والخبر وان كان جملة فى الحقيقة فعل صورة لاستتار الفاعل وكونه امر معنويا وفيه انه لا حاجة الى لفظة له يعنى اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظة له مع ان المص صرح فى شرحه بانه احتراز منه قوله ذلك المبتدأ استعماله فهو داخل فى قوله اذا كان المبتدأ استعماله على ماله صدر الكلام لوجوب تقديم المبتدأ لانه ان قدم الخبر يخرج الاسم انعكس المعنى كما مر فى تقديم الفاعل وتأخيره وان قدم بدون الالتزام فيحصل الحكم قبل تمامه لتكرار العلم فى وجوب تقديم الفاعل وتأخيره من لم يقم او يعنى بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ ان كان الضمير بارزا حتى قيل الى قوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأن مقدم الخبر عنه ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل لانه مندفع بادنى تامل وهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الواو ضميرا لا مجرد علامة غلام زيد راكب اى على ما قال الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر منحصر فى الاستفهام سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد واما جوازه اه مع ان الموصول مع صلته كلمة واحدة لا تؤثر فى صلته معنى فلم يختص صدارته بوقوعه صلة قوله بسبب الجر اى حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور قوله ليس الا فى الظرف المستقر فان الظرف الملغى يجوز تقدمه على عامل الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده متوكل قوله بان يتوسط اه بان زيد على التمرة مثلها قوله لعدم طرده فى مثل غلام رجل مثله فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحملا

قوله لتصدره فى جملة الظ ان الضمير يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره فى جملة والالزم تصدره الشىء على نفسه فتدبر ثم ان قولنا اين ابوه مفرد صورة اذ الظرف مع فاعله ليس بجملة وان جعلنا الظرف خبرا لابوه مقدما عليه فالخبر جملة قطعا طاشكندى

قوله او بالبدل ... فيجوز ان يكون داخلا فى مراد المص فراد بقوله الفاعل من هذه الصورة التقديم تخالف فيه او كان الخبر فعلا له صورة بحيث لم يظهر اسناد الفعل الى شىء اخر فى اللفظ فيخرج ما قاما الزيدان وقاموا الزيدون من هذه القاعدة فيجوز ان يكون الزيدان والزيدون مبتدأ والفعل مع فاعله خبرهما عصمه الله
قوله او بالبدل ... عن الفاعل احتمال البدل مندفع بلزوم الفاعل قبل الذكر لفظا ورتبة لان المتبوع مقدم رتبة مع ان وجوب التقديم فى هذه ... قيل فى قوله تع واسروا ... مبتدأ ...

متحملا لضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع ليس تعلق رجل بغلام تعلق المعمول بالعامل بناء على ان العامل فى المضاف اليه هو حرف الجر المقدر اما على رأى من قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر اذا جعلته مبتدأ بان تنصب قرينة على كونه مبتدأ والا فغلام رجل متعين للابتداء لكونهما متساويين فى التخصص بالاضافة بشرط ان لا يكون ان بعد اما قيل اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ لم يشتمل نحو لولا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر لصدارتها اى صدارة ان فلا يجوز تقديم ما فى خبره عليه لانها موصولة اى حرف موصولة لانها لا تتم جزءا من الكلام الا بصلتها اعنى الجملة التى بعدها لانها جملة تامة اى ان المكسورة مع اسمها وخبرها جملة تامة غير مؤولة بمفرد والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظا او تأويلا لجوازه اى لا يرتفع مجى الخبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف تعلقه بخبر ان وجوازه اى لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المفتوحة قوله للتقليل مع ان التحقيق لان التحقيق لا ينفك عن قد اصلا كما سيجى بناء على انه الاغلب اذا دخلت قد على المضارع والتقليل بالنسبة الى موضع عدم التعدد وان كان التعدد فى نفسه او التحقيق اى لمجرد التحقيق نظرا الى كثرة موقع التعدد فى نفسها كما فى قوله تع قد نرى تقلب وجهك فى السماء اما غير واجب بان يصح جعل كل واحد منهما خبرا للمبتدأ بدون الاخر او واجب اه لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم بدون ضم جاهل ويجب العطف لان ترك العطف يوهم ان كلا واحد خبر برأسه ولتوجيهه دفع لما يرد من ان العطف يقتضى شركة المعطوف بالمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع الحمل له بالنظر الى ما قبله فالواو بغير شركة جاهل بعالم فى كونه واحد خبرا لما قبله وهو فاسد اى لتوجيه العطف

واعلم ان تعدد الخبر ... امر ظاهر لا حاجة الى بيانه ... فلا يناسب كلمة المفيدة للتقليل

بالعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وقولهم هما عالم وجاهل ليس من هذا الباب لان الكلام على تقدير وحدة المخبر عنه والمخبر منه احدهما عالم والاخر جاهل والثانى على ضربين احدهما ان يكون الاخبار المتعددة متضادة وثانيهما ان لا يكون متضادة فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا وان كان متضادة فهى على قسمين

احدهما ان يتصف جزء المبتدأ بواحد من الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر وثانيهما ان يتصف المجموع بكل واحد منها
فالاول مثل قولك هذا ابيض واسود الابلق وفي كل ضمير يعود الى المبتدأ والثاني مثل قولك هذا حلو حامض وفي كل
ضمير يرجع اليه هذا هو تحقيق القوم وفيه بحث اما اولا فلان قولك هذا ابيض واسود ليس مما تعدد فيه الخبر فكيف
يكون قسما منه وذلك لان المراد ان بعضه ابيض وبعضه اسود فهو مثل قولك هما عالم وجاهل كما عرفت الجواب ان

بينهما فرقا وهو ان الضمير في كل منهما يرجع الى هذا
بخلاف هما عالم وجاهل اذ هو في تقدير هما رجل
عالم ورجل جاهل فالضمير في كل منهما لا يرجع الى
المبتدأ فان قلت لم لا يجوز مثل ذلك في القول
الاخر قلت ذلك لاتصال الابعاض لجواز ان
يقال هذا ابيض وهذا اسود ولا اتصال في تركيب
الاخر فيدخل فيما تعدد الخبر فان قلت من اين تعلم
رجوع الضمير الى المبتدأ مع كون الابعاض متصلة
قلت هذا مذكور والبعض غير مذكور فرجوعه الى

ان يعتبر العطف سابقا على الحمل ثم يحمل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة
التفصيل بين جزئي المبتدأ او توزيع الخبرين عليهما بان يكون احد الخبرين لاحد
والاخر للاخر اعتمادا على فهم السامع يعني ان السامع يفهم ان الخبرين منفصلان
فلا يمكن الاخبار بهما عنه الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ
وليس في المعطوف اه والا لكان كل واحد منهما مرتبطا برأسه لان
المبتدأ اي هما مغلوطة تقديرا اذ الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ
بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مغلوطا تقديرا بان يكون بين الجزئين اتصال كما في قولك
للابلق هذا اسود وابيض فان في كل من الجزئين ضميرا راجعا الى المبتدأ لانه
اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه متعلق به كما في قولك زيد حسن
الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى كما يقال التاريخ اصوله فقره
وسيجيء تفصيله جاز ان يكون قوله اه بان يكون يراد من غير تعدد الخبر عنه
حقيقة ويؤيده اه فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا في صورة التعدد
لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذ استعماله بالعطف
واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله يستعمل على وجهين
اعم من جواز الوجهين او تعيين احدهما لان المق اي مق المتكلم بقوله
هذا حلو حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعمين في جميع اجزائه
لانه الطعم المدرك فيه لا اثبات كل واحد من الطعمين ويستفاد
من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم بناء على ان
للطعمين امتزاجا واختلاطا في جميع الاجزاء اذ لو انفرد احدهما بالاخر وحصلت
الكيفية المتوسطة نعم على هذا القول يكون المق باثبات الطعمين
وعلى ما قلنا من ان المق اثبات الكيفية المتوسطة قلنا جاز اه يعني
انما يلزم الضمير في الصفة اذا كانت مستندة الى شيء ليس يرتبط به اما اذا لم تكن
مستندة الى شيء كما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفتين وكل واحدة

فلان قولك هذا ابيض واسود لم يجعلا مطابقتهما المذكور او في و ايضا
بكل واحد من الجزئين ... وكونه مما يتصف بالمجموع
بحلو ولا حامض ... ولا شك ان المجموع ليس
دون معنى وجوابه ان امتزاج الطعمين انه يتعدد فيه الخبر لفظا
يقتضي ان يكون كل من الاجزاء حلوا لكن دون الحلو فلا
الامتزاج والحلو والخامض من الكليات المشككة فلا بد من اعتبار
ضمير في كل منهما لان المجموع جزء واحد وخلو المشتق عن الضمير كما قيل فان
كل واحد دفعا للتحكم ... اي الكيفية المتوسطة والاثبات ما ذكرنا لانه اذا انعقد
قلت المق اثبات الكيفية المتوسطة في ... يلزم الكيفية المتوسطة
بحسب المعنى قلت هذا الاثبات ... وتوضيحه ان ماهية الموضوع
لمجموع كل واحد من الجزئين ... الكاملة وكيفية الملحوظة
لكل واحد من الاجزاء ... بينهما فاذا حصل من
يصح كيفيات ثلث كيفية الحلوية الكاملة وكيفية متوسطة
الكاملة وكيفية متوسطة بينهما ... لم يلزم
الامتزاج انتفاء تلك الكيفية المتوسطة
فيتصف الماهية بها بالفعل

فظهر ضعف ما ذكره الشارح وان العطف في قولك حلو وخامض ليس من جهة تعدده صورة ان يدعى تلك
الكيفية ليست من مقولة الحلو المطلق ولا من مقولة الخامض المطلق دون اثباتها خرط القتاد ثم اعلم انه قد حقق
في موضعه ان الضمير في كل واحد من الخبرين ان رجع الى المبتدأ جاز العطف كقولك هو اسود وابيض وحلو و
خامض وجائز تركه وان لم يرجع لا بد من العطف نحو هما عالم وجاهل لان المبتدأ متعدد معنى كما عرفت فان قلت

اذا كان من قبيل عطف المفردات وجب تشارك المفردين في الاسناد الى شيء واحد وهو بط قطعا فلا بد من عطف

قوله كالاستفهام قال بعض المحققين المعنى المقتضي للصدارة الذي تضمنه الخبر لا يكون غير الاستفهام والنفي بما النافية
دون لا الناهية فانه لا يجوز ان يقال زيد ما قائم ويجوز زيد لا قائم
عصمة الله

او كان مصححا له قال عصام الدين اي كان الخبر مصححا للمبتدأ اي جعل المبتدأ مصححا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط
التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اي كان تقديمه مصححا كما يشعر به تقرير الشروح ولا حاجة ايضا الى
اعتبار الحيثية في المبتدأ اي مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ كما في بعض الشروح لانه كان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدأ
مصحح للمبتدأ انتهى

قوله او كان الخبر بتقديمه اه اعلم ان الشارح زاد قوله بتقديمه وقوله من حيث
انه مبتدأ لانه لو لم يزد كل من القولين لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر مصححا لذات المبتدأ مثل في الدار رجل
وجب تقديمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان ذات الخبر ليس مصححا لذات المبتدأ لان ذات المبتدأ في قوله
في الدار رجل متحقق في جاءني رجل ولو كان ذات في الدار مصححا لذات رجل لم يجز تحققه بدونه والتالي باطل
والمقدم مثله وثانيهما ان الحكم بوجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة غير صحيح لان ذات الخبر على تقدير
تأخره في الدار عن رجل متحقق ايضا ولو لم يزد القول الاول لكان معنى العبارة او كان ذات الخبر مصححا للمبتدأ من حيث
انه مبتدأ مثل في الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد من وجهين احدهما ان في الدار على تقدير تأخره عن رجل لم يكن
مصححا لمبتدئية رجل مع ان ذات الخبر متحقق على هذا التقدير ايضا ولو لم يزد القول الثاني لكان معنى العبارة او
كان الخبر بتقديمه مصححا لذات المبتدأ مثل في الدار رجل وجب تقديمه وهذا فاسد لان ذات المبتدأ في قوله في الدار رجل
متحقق في جاء رجل بدون تقديم الخبر وان كان تقديم الخبر مصححا لذات المبتدأ لم يجز تحققه بدونه والتالي بط وكذا المقدم
ظهيرية

قوله بتقديمه مصححا يعني ذات الخبر ليس مصححا للمبتدأ بل باعتبار تقديمه فان تقديمه في الدار على رجل مصحح له لا ذات
في الدار والا لصح رجل في الدار وقيل احتراز عما اذا كان بتأخيره مصححا له نحو زيد قام اذ لو قدم لم يصح كونه زيد
مبتدأ طاشكندي قوله من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه اسم او كلمة او غيرهما وجيه الدين

قوله من حيث انه مبتدأ اشارة الى ان تقديم الخبر ليس مصححا لذات المبتدأ لان المبتدأ لفظ موضوع لمعنى
مفيد له فكيف يصح تقديم الخبر له وانما صفة المبتدائية فانما يصح على تقدير تقديم الخبر الظرف وايضا لو اخر الظرف
لالتبس الظرف بالصفة لكنه بعيد ولو قيل خيف الالتباس لتم ويشكل ما ذكره بقولنا امة في حجر لا فيك ولا
يرد مثل ويل لك لانه من قبيل سلام عليك وتصحيح كونه مبتدأ من وجه اخر فلا حاجة الى التقديم طاشكندي

قوله او كان الخبر بتقديمه اه حاصل الكلام ان يكون تقديم الخبر مصححا لكن لما كان الضمير في السابق واللاحق الى
الخبر اراد الشارح ارجاع الضمير ههنا الى الخبر فلذا قال الخبر بتقديمه ولم يقل تقديم الخبر ولان تقديم الخبر لم يسبق
له ذكر ليكون مرجعا فهو احتراز عما اذا لم يكن التقديم مصححا ومنه يظهر ضعف ما في الحاشية العصامية من انه احتراز
عن كون تأخير الخبر مصححا نحو زيد قام فانه لو قدم وجب ان يكون فاعلا
عيسى الصفوي

قوله من حيث انه مبتدأ يمكن ان يقال اشار الشارح بهذا القيد الى احتمال كونه فاعل الظرف على مذهب البعض
ولا التباس ههنا كما مر لان المصر ممن لم يجعل فاعلا وقد رجح كونه مبتدأ مع ارادة دفع الالتباس المذكور لانه عند
الحمل على المبتدأ يكون كلاما تاما خبريا وعلى الفاعلية يحتمل ان يقدر متعلق الظرف اسم فاعل فلا يكون كلاما تاما
فافهم لبعض الفضلاء

قوله فانه لو اخر لبقي المبتدأ نكرة اه فان قلت لو قدم الخبر وقيل
في الدار رجل لالتبس المبتدأ بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور فما وجه ترجيح احدهما على الاخر
قلت الوجه ان في صورة تقديم المبتدأ يكون نكرة صرفة غير مفيد للمعنى بخلاف تأخيره فانه عند التأخير تخصص ويفيد
الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس ايضا ليس على السوية بل عند الحمل على المبتدأ يكون كلاما تاما جزما وعند
الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدرا باسم الفاعل وح لم يكن كلاما فيترجح جانب المبتدائية فكانه
لم يلتبس على من حمل كلام المتكلم على التام
عصمة الله

قوله او المتعلق بكسر اللام قال الامام الحديثي ان
فتح لام المتعلق يراد به مجموع الخبر لفظا وهو على التمرة في مثالها نظرا الى ان الخبر استقر وان كسرت يراد به
المرجوع اليه اي التمرة نظرا الى انه جزء الخبر وهذا يدل على جواز الامرين فلم يتعين الكسر تأمل عيسى الصفوي

قوله التابع صفة لقوله متعلق لا لقوله الخبر قيل ان اريد بالمتعلق المتعلق بلا واسطة فلا يرد نحو على الله عبده متوكل لان لفظة الله متعلق بمتوكل بالواسطة فلا حاجة الى تقدير كثير وارتكاب خلاف ظاهر كما قدره الشارح ظهيرية

قوله تبعية يمتنع اه فاراد بالمتعلق التابع المخصوص لئلا يرد عليه المثال المذكور ولو اريد بالمتعلق جزء الخبر لم يرد ذلك كما قال الرضي الا انه يرد قرين كل رجل ضيعته فانه يجب تقديم الخبر مع ان كل رجل ليس جزء الخبر ولو اريد بالمتعلق مثل تعلق الكل بالجزء او العكس لم يرد ذلك لان تعلق كل رجل بالقرين كتعلق الجزء بالكل في عدم الانفكاك عنه لان المراد القرين الخاص لكنه يرد مثل على الله عبده متوكل لان المراد التوكل على الله لا مطلقا ولو اريد تعلق المعمول بالعامل يشكل بالامرين احدهما على التمرة مثلها زبدا لان التمرة ليس معمولا على التمرة وثانيهما على الله عبده متوكل لان على الله مفعول به بالواسطة للمتوكل ولو جعل الخبر بالحقيقة العامل المقدر لم يتجه الاول طاش كبرى

ونقل عن الشارح انها حاشية هي هذه المراد بالتابع التابع الكامل وهو ان يمتنع تقديمه على المتبوع كالجزء بالنسبة الى الكل انتهى والظاهر انها ليست من الشارح وقيل في تفسير قوله لمتعلقه اي لمتعلق الخبر السادّ مسدّه فلا يرد نحو على الله عبده متوكل عبد الله

والظاهر من متعلق الخبر ما له تعلق المعمولية له وفيه امور احدها شموله لنحو على الله عبده متوكلا وعلى الله عبده يتوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائي في المثال الثاني دون الاول لشدة اقتضاء الفعل المعمول له دون الصفة فكانه متاخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر في الفعل دون الصفة وليس شيء منهما بشيء لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظي وثانيها عدم شموله لنحو قرين كل رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم ما يتعلق به قوله على التمرة في المثال المذكور دون تقديم على التمرة وهو المط وما يعلم منه مم وقد يحمل على تعلق الجزء بالكل فيندفع عنه ما سوى الثاني عصام الدين على الكافية

قوله في جانب المبتدأ انما قال ذلك لان ظاهر كلامه يدل على ان ضمير خبر المبتدأ في المثال المذكور ليس كذلك ولان المبتدأ المثل المضاف الا ان المضاف اليه من تتمة المضاف واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبدا جاز تاخير جزء الخبر عن المبتدأ بان توسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز واما نحو ما كلها في الدار قائم فجائز عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافا للباقين طاشكندي

قوله اذ لو اخر لزم الاضمار اه ان اريد به الكلية فلا نم لجواز ان يكون الضمير الكائن في جانب المبتدأ الخبر متصلا غير مقدم رتبة وان اريد الجزئية فلا يفيد اي لا يثبت الدليل المدعى فالاولى ان يجعل لفظة في لظرفية ما هو بمنزلة الكل لما هو بمنزلة الجزء فيندفع لا غير المذكور فلا حاجة الى تقدير لفظ جانب في كلام المص لان المضاف والمضاف اليه اللتين هما بمنزلة الكل مبتدأ فيصح قوله او لمتعلق الخبر ضمير في المبتدأ بدون تقدير لفظ جانب ظهيرية

قوله نحو على التمرة مثلها زبدا فمثلها مبتدأ وزبدا مرفوع على البدلية من مثلها او عطف بيان او منصوب على التمييز ويجوز رفع زبد على الابتداء ونصب مثلها على الحال او يكون الحال على التمرة زبد مثلها ويجوز ان يكون فتحة اللام بنائية لاضافته الى غير متمكن فعلى هذا يجوز ان يكون منصوب المحل على الحالية ومرفوع المحل على الابتداء وزبد بدل منه ذكره في الكافي حيدر زاده

قوله الواقعة مع اسمها اه لما لم خبر المبتدأ خبر ان اصطلاحا اشار به الى المسامحة وصرف العبارة عن ظاهرها وجعل مبتدأ هذا الخبر مجموع ان مع اسمها وخبرها فلكون المجموع في تاويل المفرد يصح جعله مبتدأ عصمة الله

قوله اذ في تاخيره خوف اه اي اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة عند المخاطب في تلفظ المتكلم باعتبار تلفظه يعني ان المتكلم اذا تلفظ بالفتحة احتمل ان لا يسمع المخاطب فتحة وغفل عنها لامكان الذهول اي الغفلة لخفائها اي لخفاء الفتحة في اللفظ بالنسبة الى الضمة والكسرة وقوله او في الكتابة عطف على قوله في التلفظ اي اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة عند القاري بالمكسورة باعتبار كتابة الكاتب ظهيرية

قوله خوف لبس اه وضرر اللبس اشتباه الغرض المرجع اعني اثبات محمول على مضمون اسم ان وخبرها اعني الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع بغير المرجع فانك اذا قلت انك قائم عندي بالكسر يحتمل ان يتعلق الظرف بقائم وان يتعلق بالحكم ايضا وعلى التقديرين معناه غير الذي قصد من المفتوحة اما على التقدير الاول فظ واما على التقدير الثاني فلان معناه مع افادة مضمون اسم ان وخبرها مقيدا فاضل امير

قوله لامكان الذهول وايضا في تاخيره ربما يمكن ان يحمل على خطأ المتكلم لكونها في اول الكلام وقوله او في الكتابة الاولى تركه اذ الكلام في الملفوظات لا في المكتوبات تدبر ولا بد ان يستثنى عن هذه القاعدة مثل اما انك خارج فلا اصدقه ولو انك خارج لكان كذا وخرجت فاذا انك خارج وواقع واعلم انه يجب تقديم الخبر في مثل ما قائم الا زيد اذ في تاخيره يلزم الانقلاب فتامل طاشكندي

في موضع معنا المضمون وذلك لا يخفى بل يغير المعلوم فافهم

اذا كان من قبيل عطف المفردات وجب تشارك المفردين في الاسناد الى شيء واحد وهو بط قطعا فلا بد من عطف الجمل ولا شك في خلافه قلت ربما يعتبر العطف بينهما صحة يصير الشيئان كشيء واحد فيسند المجموع الى المجموع المبتدأ او على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع كذا حقق السيد السند في بعض تصانيفه وفيه بحث طاشكندي

قوله واما بحسب اللفظ فقط اه واما كون التعدد بحسب المعنى فقط دون اللفظ فليس له مادة وقد يقال في مثل قولنا هذا الماء فاتر بمعنى لا حار ولا بارد تحقق التعدد معنى فقط وهذا محل تامل فان القائل له كيفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى كالمز عصمة الله

واحدة منهما جزء المسند فيجوز خلوهما عن الضمير لانهما ح تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شيء لم ار ابدا من شاهد وقد نص الشارح الرضي في بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظ لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ان الانسب بالقواعد العربية ان في كل منهما ضميرا يعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه المحشي فتدبر وقال ابن يعيش الا ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف ان قلت فينبغي اه اي اذا لم يكن ضمير المبتدأ في شيء من الجزئين فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تثنية المبتدأ او جمعه وتانيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهي حلوات حامضات وهي حلوة حامضة لكن لما لم يكن المجموع اه وذلك لان المجموع انما يعتبر الاعراب اللفظي او المحلي اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا اما الاسنادي والاضافي والتوصيفي فظ واما الامتزاجي فلان المركب الامتزاجي من الاثنين اما يتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت او لا يتضمن الحرف وهو لا يكون الا علما اعلم انه اه لما بين احوال الجزئين فيما اذا اتصف مجموع المبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام الى بيان احوال الجزئين فيما اذا اتصف خبره من المبتدأ باحدهما وجزء باخر لانهما متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال واعلم اه فحكمه حكم حلو حامض في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى وخلو الجزئين عن ضمير المبتدأ قيل هذا التوجيه فان الشارح الرضي وهو الموافق للقواعد العربية بشهادة مطابقتهما اه يقال هما ابيضان واسودان وهم اسود وبيض كالمطابقة في المثال المذكور اي هذا حلو حامض في انه لما اجرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال ولان الضمير اه هذا البحث مما اورده السيد

قدس سره

قوله وفي هذه الصورة يترك العطف اولى لشدة الاتصال بينهما لانهما كشيء واحد فاضل امير

قوله وايضا المتعدد بالعطف اه فيه ان المتعدد بالعطف في بعض المواد مثل هما عالم وجاهل وان كان متعددا بحسب اللفظ في صورة العطف عصمة الله

قوله فالاقتصار عليه لذلك اشارة الى قوله لان العطف لا خفاء فيه لا في الجزء ولا في المبتدأ ولا في تعدد الخبر بل لان التعدد قوله وايضا اوليهما جميعا يعرف بالتامل فاضل امير

ظهرت

في حواشي الرضي وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وابيض انما هو باعتبار
اتصاف بعض المبتدا بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من
الجزئين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكلام فاذا كان بعض من شيء و
واحد اسود وبعض آخر ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان الابعاض كذلك
يجمع واذا كان البعض مونثا يؤنث لا الى نفسه اي لا يكون راجعا الى الكل
نفسه حتى يكون مطابقته له دليلا على ان في كل منهما ضمير المبتدا فيكون من قبيل هما
عالم وجاهل في ان المبتدا متعدد في الحقيقة اعني الجزئين الآان الجزئين متصلان
فيما نحن فيه مختلفان في هذا المثال ويرفع الاخير اه اي يدفع البحث
الآخر بانه لو كان الضمير فيهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تثنية الضمير
وجمعه في الجزئين مع افراد المبتدا لجميع تبعيض الابعاض بان يتصف البعضان
او الابعاض منه بالسواد والبعضان الآخران او الابعاض منه بالبياض
للمز الجامع بين الحلاوة والحموضة لا يخفى ان المناسب لما اختاره من المعنى
اثبات الكيفية المتوسطة ان يفسر المز بما بين الحلو والحامض على ما في الصحاح
شراب مز ورمان مز بين الحلو والحامض لهذه الصورة اي ما يكون التعدد
فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى لا يجوز العطف فيه اصلا فكيف يصح الطلاق
قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى مثل هذا حامض حلو ان يكون
ان في اتباع ابي علي واما على زعم بعضهم من ان النوع العطف فهو من قبيل
من قبيل تعدد الخبر لفظا الخبر ومعنى مثل زيد عالم وعاقل يجوز فيه الافراد من
غير اولوية انه باب التاكيد حقيقة قال الرضي التاكيد اللفظي على
ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد او تقويه
بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخر ويسمى اتباعا في الحرف الاخر فليس من
باب تعدد الخبر فهو خارج عن المقسم فلا اشكال في صحة اطلاق قوله وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى من امتناع تعدد الفاعل فان المراد منه

الابعاض نخ

المراد منه بغير العطف اذ لا شك في جوازه مع العطف قوله الاضافة
بيانية ان كان المراد بالشرط المعنى المصدري اعني الاشتراط او لامية
ان اريد به حرف الشرط قوله ليس معنى الشرط اه فان الشرط قد يكون سببا
عن الجزاء نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين
لامر ثالث نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة قوله فلا يرد اه لان الصوت
النعمة بهم ملزوم لصدورها من الله تعالى قوله بما يوافق كلام المتن اه حيث
قال وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني
قوله فان الجملة الخبرية اه دفع لما يتوهم من ان مدخول الفاء بمنزلة الجزاء
فيجب ان يكون مضمون الجملة الخبرية مسببا عما قبلها وحاصله ان الجمل الخبرية
قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها كالاخبار بما في قولك ان اكرمتني امس
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس اي ان اكرمتني اليوم فقد اعلمتك باني ا
اكرمتك امس فان الجملة الخبرية كثيرا ما يورد لاغراض آخر سوى فائدة
الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك كما فان المشركين لما جهلوا امكان النعم ولم
يشكروا النعم لها صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى قوله وذلك
ظاهر اذ الصوت متاخر عن الصدور فكيف يكون سببا له قوله لانه من المعلوم
الح اي من المعلوم استناد الصوت الى ما هو صفته تعالى اعني الايجاد والاعطاء
واما كونه مستندا الى الصدور المعلولية الذي هو صفة النعم فغير معلوم
وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس سره في تعريف الدلالة بفهم المعنى
من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى او السامع ولا يضر بالتقييد بقوله من
اللفظ صفة اللفظ فلا يرد ان الصدور وان كان صفة النعمة لكنه بعد
التقييد بقوله منه يشتق صفة له تعالى وهو بعينه معنى الايجاد والاعطاء الا انه
مركب فلا يشتق منه بخلاف الايجاد والاعطاء كما ذهب اليه المحقق التفتازاني
قوله دخيلا في هذا المعنى اي معنى السببية لانه ليس من كلمات الشرط كمن وما قوله

عند قوله لا شك ان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب الحكم او لازمه

من الاغراض سواء كان مطابقا للواقع ام لا الا ترى الى قولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم ليس
سببا حقيقيا للاكرام بل المتكلم اعتبر تلك السببية بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق فتامل تم اعلم ان دخول الفاء على
خبر المبتدا واجب بعد اما نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول
كقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وجائز اذا تضمن المبتدا معنى الشرط وذلك

في موضعين الاول الموصول بفعل او ظرف او اللام الموصولة نحو الزانية والزاني الاية ويجئ والاكثر الاغلب في ذلك الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة لفظا او معنى كما في اسماء الشرط وقد يكون خاصة ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لان سوق الاية جماعة مخصوصة وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع ان الموت الذي الاية اذ ليس المعنى كل موت تفرون منه بل المعنى هذه الماهية التي تفرون منها فانه ملاقيكم طاشكندى

قوله خالف الشرط اه مع كون خبره كالجزء الذي يجب فيه الفاء اعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط فلا يرد ان الشرط ايضا قد يجوز فيه ترك الفاء في جزائه بان كان الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدرا بلا قوله في جواز ترك الفاء في خبره وان قصد السببية على ما نص عليه الشيخ الرضي فما قيل ان قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها وعدم ابقاء الفائدة بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشيء قوله وفي جواز كون الظرف له يعني انه لم يكن المبتدا المتضمن للشرط شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون ما بعده صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا في جواز ان لا يكون مبهما وان لا يكون ما بعده مستقبل المعنى كاسماء الشرط نحو قوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية قوله تعريف الجزئين اه لا دخل لتعريف الجزء الثاني في حصر المسند اليه على المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الاخر فكان الاولى ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الاخر وكلا الحصرين غير مستقيم اما حصر المسند في المسند اليه فقط لان الموصول بفعل او ظرف لا ينحصر في المبتدا المتضمن واما حصر المسند اليه في المسند فلان المبتدا الا نحو اه وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف الجزئين للحصر قوله من هذا الباب اي من باب المبتدا المتضمن لمعنى الشرط قوله لا التعريف باسم الاشارة فلا يكون ذلك مفيد الحصر قوله فنقول انه اه اي التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقا في جميع المواد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول قوله الكلام محمول على التشبيه والكاف محذوف كما في قولنا زيد الاسد قوله والحق ان التعريف باسم الاشارة اذا اشير به الى الجنس بمعونة كونه في مقام ضبط مبتدا المتضمن يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين والا لم يحصل الضبط قوله ان لا يكون ذلك التضمن

قوله اعلم انه اذا لم يذكر قوله اوللحكم به فلا يرد اه على القاعدة نحو وما بكم الاية من وجهين احدهما انه يفهم من سياق الكلام لا من منطوقه ان صحة دخول الفاء في خبر المبتدا على تقدير تضمن المبتدا معنى الشرط وفي غير هذه الصورة لا يصح دخوله فيه وهو غير صحيح لان المبتدا في الاية ليس بمتضمن معنى الشرط مع ان الفاء داخلة في خبره اذ معنى الشرط هو سببية الاول للثاني وكما زاد قوله اوللحكم به فلا يرد ذلك وثانيهما انه دخل الفاء على الخبر في الاية المذكورة وهو غير صحيح اذ لم يتضمن المبتدا معنى الشرط ههنا لحرره ظهيرية

قوله فلا يرد عليه اه ولا يخفى عليك ان هذا الورود انما يتم اذا ادعى انحصار صحة الدخول في صورة التضمن المذكور وهو غير مفهوم من كلام المص وان صرح صاحب اللب انحصارها في صورة تصور المبتدا ابهاما وتضمن معنى الشرط فلا الورود والله الموفق فاضل امير

قوله وذلك المبتدا المتضمن لمعنى الشرط اما الاسم الموصول اه فان قيل هذا الكلام يدل على انحصار المبتدا المتضمن معنى الشرط الذي يصح دخول الفاء في خبره في الكلم الموصول بفعل او ظرف وفي النكرة الموصوفة بهما وليس كذلك فان المبتدا الذي دخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق والاسماء التي فيها معنى الشرط كما ومن واي واين واذا نحو وما بكم من نعمة فمن الله ومثل من كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وغير ذلك قلت مراد المص ان مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط على وجه يصح ان يقصد

وان لا يقصد ويصح دخول الفاء وعدمه في الخبر منحصر في الصورة المذكورة واما ايراد الكلام لافادة الشرط وقصد السببية وادخال الفاء في الخبر فغير منحصر فيها كما اذا دخل حرف الشرط على المبتدا نحو اما زيد فمنطلق على ان بعضها من المواد المذكورة كمن وما واي من قبيل الموصول بفعل او ظرف فلا نقض بها قوله اي الذي فيه لطيفة لا يخفى قوله جعلت صلته جملة فعلية لفظا او معنى كما اذا كان المبتدا الم الموصول اسم الفاعل او المفعول كما في قوله تع الزانية

قوله فيشبه المبتدا الشرط اه فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط لا يستدعي هذا التفريع لجواز ان يكون تضمن المبتدا معنى الشرط باعتبار سببية لشيء اخر غير الخبر فلا بد ان يقال قد يتضمن المبتدا والخبر معنى الشرط والجزاء وهو سببية الاول ومسببية الثاني حتى يصح هذا التفريع ويرتبط عليه قوله فيصح دخول الفاء في الخبر

قوله فيصح دخول الفاء في الخبر فان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة بل دخيل فيه جاز تجريده منها مع قصد السببية كذا حقق الرضي فكلمة يصح على ظاهرها ولا حاجة الى قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط بل لا يصح قوله وليت شعري من اين اخذه القائل بهذا القول وعند سيبويه لا يدخل الفاء على غير الموضعين والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وسيبويه يؤول عصمة الله طاشكندى

فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء كذا شرح الرضي وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فاد رابع الصحة لعدم لزوم الفاء مع القصد عصام الدين على الكافية

قوله ويصح عدم دخوله فيه لافادة المبتدا والخبر فائدة تامة بغير السببية فلا حاجة الى الفاء واما عند قصد السببية فلا بد من الفاء لافادته واما عند عدم القصد السببية فلا حاجة الى الفاء فذكره يكون لغوا فيجب تركه وفيه ان الاحتمال عند استعمال هذا المبتدا في التراكيب منحصر في قصد السببية وعدمه ففي الاستعمال ايراد الفاء او تركه واجب فصحة دخول الفاء الخالي من الوجوب والامتناع كما ذكره الشارح لم يكن في استعماله

قوله نظرا الى مجرد اه كانه توجيه لقول المص فيصح دخوله المشعر بالجواز وبعدم الوجوب فيكون محمولا على انه باعتبار النظر المذكور فلا ينافي الوجوب والامتناع اللذين بينهما الشارح على انه يمكن شموله للوجوب بان يراد بالصحة عدم الامتناع هذا ولقائل ان يقول الوجه اجراء كلام المص على ظاهره من التخيير مطلقا لان النحوي انما يبحث عن صحة التركيب لغة وهو صحيح مع الفاء وتركها مطلقا واما وجوبها وامتناعها فيما ذكره الشارح فليس لصحة التركيب او عدم صحته بل لمطابقة مقتضى الحال وهذا انما يبحث عنه اهل المعاني دون النحويين فتأمل قاسم عبادى

قوله نظرا الى مجرد اه لانه ليس بشرط بل متضمن لمعنى الشرط قوله واما اذا لم يقصد اه اي لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ بل قصد عدم الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ وبهذا لا تناقض فيه فتدبر عبد الله

ان يقول واما اذا قصد عدم الدلالة انتهى قوله واما اذا لم يقصد الدلالة اه اي واما اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى بل يقصد عدم الدلالة عليه فلم يجب دخوله بل يجب عدم قوله واما اذا لم يقصد اه قيل يحتمل ان يقصد اه قيل حق العبارة ظهيرية

قوله واما اذا لم يقصده اه ان قيل يحتمل ان يقصد عدم الدلالة وان لا يقصد ووجوب عدم دخوله فيه انما يكون في الاحتمال الثاني لا الاول اذا لم يقصده اه على الاطلاق ليس على ما ينبغي فالصواب ان يقال واما اذا قصد عدم الدلالة اه قلنا يحتمل ان يكون معنى الكلام اما اذا لم يقصد لم يجب دخوله فيه اذا يقصد عدم الدلالة ايضا بل يجب عدمه اذا قصد فلا خلل او نقول اذا لم يقصد الدلالة يحتمل ان لا يقصد عدم الدلالة وان تقصد وكما كان المراد في قوله فيصح دخول الفاء في الخبر الاحتمال الاول تعين ان يكون المراد من قوله اذا لم يقصده اه الاحتمال الثاني لان العام اذا قوبل بالخاص يكون المراد منه ما وراء الخاص فلا خلل فيه اصلا فتأمل في هذا المقام حتى ينكشف لك الخلل عبد النافع شرفية

قوله واما اذا لم يقصده اه يشمل صورتين ما اذا قصد عدم الدلالة وما اذا لم تقصد الدلالة ولا عدمها وقوله بل يجب عدمها ظاهر في الصورة الاولى دون الثانية وقد يوجه فيها بان الاحوال ومقتضياتها انما تعتبر مع القصد فمع عدم القصد لا اثر لها فيمتنع الفاء اي بلاغة كما يمتنع التأكيد اذا لم يقصد دفع التردد او الانكار مثلا وقد فهم مما ذكرناه ان قول الشارح واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى اه انما هو باعتبار البلاغة فالوجوب او الامتناع المذكور فيه انما هو من حيث البلاغة لا من حيث صحة التركيب او عدمها اللذين هما محط نظر النحوي وهذا هو الظ فان قلت كلام الشارح لا يفهم منه هذا المقدار قلت لعله اتكل على ظهور ذلك مع التأمل في ان المتعلق بالنحوي انما هو البحث عن صحة التركيب وعدمها قاسم عبادى

الزانية والزاني الاية فان معناه التي تزني والذي زني عصمة الله قوله ههنا اي في موضع الصلة للموصول فاعرابه
قوله او الذي في الدار يجوز ان يكون كلمة او في المتن للترديد فيكون الجميع مثالا واحدا عصمة الله
قوله ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للموصوف بفعل فان قلت الموصوف بفعل هو رجل لا كل فيكون مثالا للمضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل قلت لا نم ذلك بل الموصوف في هذا المثال هو كل رجل عصمة الله

التضمن بواسطة كلمات الشرط بدليل نحا الفقهاء في الاحكام فان التضمن الذي بواسطة كلمة الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب الماضي مضارعا وجزم الجزاء اذا كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا قوله او ان ذلك اشارة الى المبتدأ اي لفظ ذلك اشارة الى مجموع ما يستفاد وما قبله من الشرط والجزاء اعني المبتدأ الشرط المتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء لا الى ما يستفاد من الشرط فقط اعني المبتدأ المتضمن قوله والاخوان مواد النقض ليست مندرجة الخ اما على التوجيه الاول فلان التضمن في المواد المذكورة بواسطة كلمة الشرط واما على التوجيه الثاني فلانتفاء تفريع صحة دخول الفاء في الخبر في تلك المواد لان دخول الفاء واجبة فيها قوله كاسمي الفاعل والمفعول فانهما في الحقيقة فعل فان الصلة لا تكون الا جملة خبرية غير ان صيغة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف قوله لانهما في حكم لفظ واحد لاتحادهما في الصدق قوله وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه اي المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكم لكون المضاف اليه من تتمة المضاف قوله ينبغي ان يقول الخ واما قال ينبغي لما في الرضي من انه لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة في الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقوله الخ اي باحدهما بيان للمراد لا تقدير لفظه للمضاف كما يتوهم قوله وهو غير نادر بخلاف الماضي الباقي على مضيه فانه نادر قوله ليست لفظة او للترديد اي لاحد الامرين مبهما على ما هو الاصل وضعه لعدم التردد في وقوعها صلة او صفة قوله بل للتخيير فان قلت كلمة او انما يجيء للتخيير اذا كان في الامر نص عليه في الرضي قلت او ههنا واقعة في الامر تقديرا

الظرف ما

قوله اما مثال الكلام المضاف الى النكرة الموصوفة باحد بهما فقولك كل غلام اه هذا مبنى على ان يأتينى صفة لرجل او لغلام لا لكل غلام رجل اذ حينئذ يكون مثالا للقسم الاول مثل كل رجل يأتينى عصمه الله قوله تنزيلا لتلك المشابهة وهى سببية الاول للثانى او للحكم به قوله لانها تخرجانه الكلام اه هذا الدليل لا يثبت المدعى ظهيرية

قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار فيه ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا مثل قوله زيد فاضرب به ولا تضرب الا ان يقال الجملة الشرطية كما قيل ويرد قوله تعالى اذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون ائذا كنا ترابا واباؤنا ائنا لمخرجون ونحو ذلك طاشكندى

قوله والشرط والجزاء اه فيه ان جزاء الشرط قد يكون امرا نحو ان زنى زيد فاضرب به وقوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا الآية ايضا من هذا القبيل وايضا جاز دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن الجواب من الاول بان المراد من الشرط والجزاء مجموع القضية الشرطية لا مقدمها على حدة ولا تاليها على حدة ولا شك ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها ... [illegible]

اى قل للذى يأتينى او فى الدار اه كما فى خصال الكفارة قوله فالمراد الجنس وهو امر متعين لا عموم ولا ابهام فيه قوله فيكون الفاء زائدة فى فانه ملاقيكم زائدة كما ذهب اليه الاخفش من جواز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد قوله او يكون الموصول خبرا اى يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبرا لان فى يكون الضمير ان فى منه وانه للذى بخلاف ما اذا كان صفة للموصوف فى الخبر فانه ملاقيكم فان الخبر راجع الى الموت قوله لما ذكرنا فى وجه المخالفة وهو كونه دخيلا فى معنى الشرط قوله ومقتضاه امتناع اه فبدخول النواسخ يضعف مشابهة المبتدأ بكلمة الشرط فلا يصح دخول الفاء فى خبره قوله لانها لا تغير معنى الكلام بل تؤكده وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة قوله هذا مبنى الخ اى المراد بقوله الشرط والجزاء مجموعهما كما هو المناسب لما قبله من ان ليت ولعل يخرجان الكلام وهو مبنى على انعقاد الربط الاتصالى بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد قدس سره فى حواشى المطول وليس الحكم فى الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازانى ولا نسلم ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالى من قبيل الاخبار وان كان الجزاء فى بعض الصور خبرا انشائيا وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشائيا نحو ان جاءك زيد فاضربه وهذا الايراد مبنى على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما حققه المحقق التفتازانى وذهب اليه كثير من الرضى واما على ما حققه السيد السند قدس سره من انه لابد من التأويل فلا ايراد قوله لابد ان يؤدى الخ يجوز ان يكون تتميما للكلام الشرطى ويجوز ان يكون على الدليل الذى نقله من القوم قوله نقلا عن المص نقله السيد السند قدس سره فى حواشى الرضى قوله منع سيبويه اى ما نقل الزمخشرى من منع سيبويه قوله فقد استشهد اه اى استشهد

قوله قدس سره فان قلت فلم باب كان اه اقول القائل هو صاحب الوافية حيث قال واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق الى هنا كلامه كفاية الطالبين قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف اه ضمير فيها راجع الى الحروف المشبهة ووجه الاهتمام انها ممتاز عن اخواتها بكون المنع مخصوصا بها دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانها مشتركة فى ذلك المنع كفاية الطالبين

قوله باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية كليت ولعل فعلم من هذا ان علة المنع لم ينحصر فى اخراج الكلام من الخبرية الى الانشائية عصمه الله وان ولكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا تلك انه لم يبين حكم مع سائر النواسخ لانه لم جعل الحكم مخصوصا بليت ولعل حتى يجاب بان التخصيص اضافى كيف لا والتخصيص بالذكر وقيل جميع النواسخ سوى ان ...

[illegible]

استشهد بصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت الذى اه فكيف يمنع صحة الدخول قوله فى مخالفة الواضحات يعنى مجئ الفاء فى ان واضح لكثرة وقوعه فى القرآن المجيد وكلام الشعراء وبعد من وقوعه فى مخالفة الواضحات قوله القلاء بالفتح والمد اه فى تاج الاسامى القلاء والقلية والقلى دشمن فوا ستن وفى الصحاح والقاموس وشمس العلوم ما معناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالمد والفتح وتفسيره بدشمن ليس بسديد قوله والدواعى مذكورة فى علم البلاغة من تعينه او ادعاء تعينه او تعظيمه او تحقيره او ما لنبى الانكار لدى الحاجة وغير ذلك قوله لانه ركن بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها قوله اصلى اى مع لذاته بخلاف الخ فانه مع لاجل الخبر المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقا بين الاصيل والدخيل فى الركنية قوله مما لا يعتد به فى الرضى دخول النواسخ المبتدأ او الخبر على المخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ قوله لان فى الافتنان فى الكلام افتنانا اخذ فى فنون من القول والفن الضرب من الشئ والتربيع قوله وتغيير المالوف اى الاعراب المالوف قوله زيادة تنبيه لتوجه الخواطر الى الحوادث قوله وايقاظ للاصغاء اليه متعلق بالاصغاء على تضمين معنى الحب والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء قوله وذلك اى زيادة التنبيه قوله يعتنى به زيادة اعتناء انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجرائه على موصوفه قوله فكانه اراد اى القاطع للوصف انه اى الوصف امتاز من بين صفات الممدوح قوله فلم يتبين فلا يطلب نكتة الفرق ويمكن ان يقال فى القطع دلالة على انه جعل التابع مع الثبوت فى نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على اعتناء المتكلم به فيفيد زيادة المدح والذم او الترحم من اجرائه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه لا يفهم ح كونه تابعا مقطوعا عن التابعية قوله وكلاهما مستقيم

قوله ليعلم اه والحاصل انه صفة لما قبله فى المعنى لكن قطع النعت وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله بان رفع وهذا فى صورة كان النعت منصوبا او مجرورا وهذا الجعل للتنبيه وايقاظ السامع للاصغاء اليه للاهتمام ولافادة المدح او الذم او الترحم فانه لو لم يقطع لم يفهم الاهتمام ولو ذكر المبتدأ لم يفهم كونه نعتا فى الاصل فتأمل عصمه الله

[illegible]

اى كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح بين المعنيين اشارة الى بيان معنى اللغوى وان كل واحد منهما يصح ارادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين قوله لا تعيين اه يعنى قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطمح الثبوت يجعل خبرا وههنا المطلوب باثبات الهلالية لشئ تعيين شئ بالهلالية لا تعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه قوله وذلك اى الوقف عند عدم ذكر القسم الثابت لان الاصل في المفردات اى الكلمات التى لا تركيب مع ما بعدها الوقف قوله الفاء للعطف في الرضى وهو قريب قوله حملا على المعنى فان في اذا المفاجات قوله ولعله اراد اه والا فلا شرط ههنا ولا جواب قوله وفيه انه لا يجوز حذفه اه قال السيد قدس سره في جواز الحذف ليس من لوازم الزائد صرح به ابن هشام في مغنى اللبيب قوله خبر عن السبع اى فبالمكان السبع ولا يجوز على هذا القول ان تكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يجوز اضافة شئ من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا في الرضى قوله وفيه انه لا يطرد اه اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب قوله وجعله بدلا تعسف اى جعل بالباب بدلا عن اذا تعسف اما معنى فلعدم انسباق الذهن اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظا قوله لان الزمان اه قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه قوله وفيه انه ح يلزم اه وفيه تكلف لان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح قوله ان يقال فاجأت الخ فالمعنى خرجت فحصل مفاجاة وقوف السبع في وقت خروجى قوله تكلف الوجوه الاخر وهى الوجوه الثلثة المذكورة واحد منها في الشرح و اثنان منها في الحاشية قوله اى قبل ملازمة فالمعنى فيما التزم اى قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه قوله الاظهر اه انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا في تركيب

واصل السبع بسكون الباء العدد وهو عدد تام كامل عند العرب كالاربعين والسبعين ومنه السبع بضم الباء للاسد لتمام قوته وكمال شجاعته

علقه حفظه اسمعيل

في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله جواز في خرجت فاذا السبع فيكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهذا اظهر والشايع بخلاف ما اذا فسر بالخبر فانه ح يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف وجوبا فيكون ظرفية الموصوف للصفة فائدة فيه ما قيل لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر قوله فيغنى غناء الفراى يغنى كونه واقعا في التركيب عن الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة لموصوف بقاى ما يغنى عنك هذا من باب الافعال اى ما ينفعك به ينفعك والغناء بالفتح النفع كذا في الصحاح قوله لان الذهن ينساق اه فكانه قيل في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر قوله ليس الا الظرف لان المع ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله قوله والتقدير اه وهو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق الفعل او شبهه قوله الا اذا وجد امنه في نحو ان لا يظهر ح لا دخل الباء فائدة والاظهر ما في الثانى فورد وفود الشى وتعدى بالباء وفي القاموس ازرى باخيه ادخل عليه عيبا قوله كما يترك اى الشيا ما شم التيام بين له ويظهر في بادى النظر في الرضى ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت على لا ومعناها مع لا باقيا على ما كان كما يبقى مع غير لان حروف النفى في مثل قولك لو لم تشتمنى لما شتمتك قوله واليه ذهب الكسائى اى الى كونها مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولهذا اوجب تقدير الفعل بعدها قوله اى الرافعة في شرح التسهيل للفاضل المعرى قال الفراء لما استغنى الاسم بلولا ارتفع كما يرتفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاكة ما قيل لا يخفى انه لا بد من القول بحذف المسند من الكلام فح ان كان الخبر ح يلزم كون المسند اليه معه لا لعامل لفظى دون الخبر قوله ولا يخفى قصوره في شرح التسهيل يبطل قول الفراء انه لو كانت لولا عاملة لكان الجر اولى بها من الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه ان يعمل الجر قوله قال الرضى اه وما ذكره الشارح موافق لما في تسهيل ابن مالك حيث قال وقبح حال ان كان المبتدا او معموله

مصدرا عاملا في مفسر صاحبها او مؤولا بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر
عاملا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون
المبتدأ مصدرا او افعل التفضيل مضافا الى مصدر او مؤول بمصدر ثم
اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ليس الا باعتبار ان ضربي زيدا
قائما داخل فيهما لانكليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضي وما
قيل ان ما ذكره الشارح يدخل فيه ضرب زيد عمروا قائما ليس بشيء لان المصدر
المذكور لابد ان يكون مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدأ قوله نحو
تضاربنا فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه و
مفعول من وجه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع الضمير اضافة الى
الفاعل والمفعول معا ولا يخفى ان تضارب بالازم لما تقرر ان تفاعل اذا
بني من متعد الى مفعول واحد لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذي هو فاعل في
الحقيقة فالظ ما ذكره الشارح قوله اسمية كانت نحو قوله عم اقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد قوله او فعلية نحو علمي زيدا كان ذا مال ويقال
تسمع اذني يقول ذلك اي سمع اذني كلام زيد حاصل اذا كان هو يقول
كذا وفيه خلاف الفراء قوله على الاصح اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع
العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ لو وقعت غير موقعه ينكر وجوز الكسائي
تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في كلمة
فوه الى في قوله لست السويق من حر نفر وكذا ابن قوله فصاح مصابيح في
لغة الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره معنى اللت منه قوله لما قالوا
اه ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قدر الزمان
اي لفظ اذا كان
يكون اخطب بعضا منه فيلزم كون الزمان محلا للزمان قوله او عبارة عنه اي
يكون بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كذا في الرضي وفي شرح التسهيل نقلا عن الايضاح هذا الباب معتبر

قوله قدس سره منسوبا الى الفاعل اي
انما قال منسوبا ولم يقل مضافا بدله
ليدخل فيه ضربي زيدا قائما فانه ليس
بمضاف اليهما بل منسوب اليهما
كفاية الطالبين

معتبر عند النحويين في كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض الكل او كل الجميع
والمعنى ان يكون المضاف مصدرا في المعنى نحو اكثر شربي والسويق شربي السويق
ملتوتا واكثر ركوبي الفرس قارحا قوله لو رفع قائم اه فعلى هذا لا يكون هذا
المثال مما نحن فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر قوله جاز هذا التقدير
اي تقدير الزمان مع المصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير فقول الرضي يجوز رفع
الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمانيا لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز ان
يقدر زمانه اه بيانا لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك منصوص في الرضي
فما قيل جوز الرضي جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير قائما حينا اي اخطب اوقات كونه
فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم والمضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ليس بشيء
كيف وقد نص الرضي بكون افعل التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر كما
مر قوله فلا تقول ضربي زيدا قائم وكذا لا تقول اكثر شربي السويق ملتوت
اذ لا مجاز في اول الكلام حتى يؤنس به مجاز آخر قوله لان نسبة الاخطب
الى الكون مجاز لان معنى اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل منه
خطيبا على جهة المجاز لكونه خطيبا لعله تلبسه بتلك الاكوان قوله وللمجاز
يؤنس بالمجاز في شمس العلوم انس نقيض اوحش اي المجاز في اسناد قائم
الى اخطب الذي هو بعض الاكوان يؤنس بالمجاز الذي هو في اول الكلام وهو
جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قائم الى اخطب مجازا لان الخطابة صفة
الاعيان دون المعنى قوله ويجوز ان يقدر زمانا مضافا لانه على ليس مما وجب
فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا معنى ويكون التقدير اخطب اوقات
كون الامير قائم لان افعل التفضيل يكون بعضا مما اضيف اليه ويكون اسناد
قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا قوله نحو نهاره صائم اي جعل زمان
كون الامير اخطب وقائما لكون الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما
فيه قوله لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولا يلزم من

اذ لا مجاز

فالكون بمعنى الاكوان لان افعل اللزوم كونه بعض
المضاف اليه لا يضاف الا الى المتعدد فكان كل
كون منه خطيب لكن كونه قائما اخطب
الطوى على الامتحان

قوله قائما او قائمين فالاول حال عن احدهما والثاني عن
كليهما
عصمة الله

قوله واخطب ما يكون اه اي اخطب اكوان الامير حاصل
اذا كان الامير قائما ففيه اسناد الفعل الى وجود الفاعل
مجازا او اخطب اوقات وجود الامير اذا كان قائما وفيه
اسناده الى ظرف الفاعل بل الى ظرف وجوده فخبره
الخبر هو اذا المضافة الى كان حين كونها اسما ولا يحتاج
الى تقدير لفظ ليكون خبرا اعني حاصلا مثلا بل لا يجوز
وإلا يلزم ان يكون للظرف ظرف يعني ان اذا في
اذا كان مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ فاضل امير

قوله واخطب كون اه اي كون الامير بمعنى وجوده اذا كان
قائما وانما جعل وجوده خطيبا مبالغة او اخطب اوقات
كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب بمعنى الزمان فعلى
التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا الى المصدر
من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
كفاية الطالبين

قوله ضرب زيداً حاصلا اذا كان قائما انما قدر اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر لان المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه واعلم ان هذا التقدير اذا كان حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيداً حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيداً قائمين ضربى زيداً حاصل اذا كنا قائمين نقس على هذا التقدير غيرها
كفاية الطالبين وفاضل امير

من اسناد قائم الى الزمان الذى هو اخطب قوله ويؤيده اى يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذى هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح فى كون اخطب عبارة عن الزمان قوله لان الاخبار عن ضرب زيد بيان للقرينة الدالة على الخبر المحذوف قوله يكون حالا من معمول المصدر اى عن ياء المتكلم او عن زيد لا عن ضمير حاصل لانه عائد الى ضرب وهو ليس بقائم قوله فان كان عاملا اى عامل قائما قوله كان بعينه مذهب الكوفيين لانه ح يكون قائما قيدا للمبتدأ او الخبر المحذوف مطلقا ولا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حال مقدما على قائما فى هذا الوجه وخبرا على مذهب الكوفيين قوله لزم اختلاف عامله لان عامل ذى الحال هو المصدر لم يلزم شىء من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل قوله حال من ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما كان قوله ومن تتمة الخبر فيكون الحال قيد الخبر لا للمبتدأ قوله وقد نوقش فى لزوم الاتحاد اى اتحاد عاملهما ليس بلازم واليه ذهب ابن مالك قوله فثبت على هذا وجه آخر اى ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجوه التى ذكر اصالة وهو ان تقدير الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير اذا كان و يكون عاملا فى الحال مع كونه حالا من فاعل ضربى او مفعوله قوله لتركيبه معنى الشرط وهو كون ضربى مقيداً بذلك الوقت كتعلق الجزاء بالشرط قوله واذا هذه للاستمرار لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر اذا اذا اريد المضى قوله مع الجملة المضاف اليها قيد الواجب لمضاف هو اليها صفة جرت على غير من هى له وليس بشىء لان المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا قوله ولم يثبت فى غير هذا المكان اى حذف اذا الظرفية الحاكية عن معنى الشرط مع المضاف اليه فلا يرد ما قيل انه فى موضع الفاء الفصيحة تحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير قوله وقيام الحال مقام الظرف ولا النظير والكلام الى لم مؤد بالمعنى الظرف اذ معنى جاءنى زيد راكبا

قوله فعلى هذا يكون نون مستريحين اه فيه انه كم من فساد واحد يعدل المفاسد لقوته فى الفساد وذلك لان المعنى الذى ذكره الرضى لم يفهم من العبارة قطعا و لم يعتبر ذلك فى المجازات وبيان المقاصد قوله ويلزمهم حذف الخبر اه رد ذلك بان المنع انهم جعلوا قائما من متعلقات المبتدأ وان كان فى اللفظ اذا استعمل ولم تقم

قوله وفيه تكلفات كثيرة هذا بيان التكلفات الكثيرة ولا يخفى ان ما ذكر فى حيز البيان لا يدل على وجود التكلفات وانما يدل على وجود التكلفين اللهم الا ان يعد حذف اذا مع الجملة المضاف اليها تكلفين هذا والمراد اعنى كثرة التكلفات لم تثبت بعد اللهم الا ان يعد المذكور هنا بعض من التكلفات على ان فى كون الاخير تكلفا بحثا اذ شاع كان واخواته اذا كان متعلقا للظرف المستقر ان يكون تامة مطردة
فاضل امير

والاول ساقط والدليل عليه فاء الفصيحة التى فى جواب شرط محذوف نحو حرسان ... يراد بنا ثم الغفول فقد جئنا ... المذكور ... ايضا ساقط لما ذكرنا من ... قائما حالا لانها من اسلوب واحد فيكون تامة والثالث ساقط ايضا لكثرة الامثلة المذكورة فى هذا الباب
طاشكندى

ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فى اللفظ لاستغراق الجنس وذلك مأخوذ من استقراء كلامهم ولذا قيل اذا قيل النوم ينقض الطهارة ولا ينقض مع الجلوس لكان القولان متناقضين من حيث اللفظ واذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان اشتراء الجميع وشربه ممتنع اذا عرفت هذا فنقول التقييد لا يلزم على تقدير البصرية اذ الحال قيد الخبر عندهم فيبقى الجنس على عمومه فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى موافق للحصر المفهوم منه اتفاقا فانه معنى ما ضربت زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالخبر عندهم مقيد بالحال المخصوص هو به فيكون ضربى زيدا بحال القيام حاصلا وهو غير مطابق للحصر المذكور اذ ما مع ذلك ضرب به وقت القعود
طاشكندى

راكبا جاء وقت ركوبه قوله وانما عدلوا عنه اى عن معنى الناقصة الى التامة قوله لان مثل هذا المنصوب اى الذى يقع بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة قوله وذلك اى كون المعنى عموم المبتدأ ثابت قوله لان اسم الجنس المعرف باللام او بالاضافة فمعنى ضربى زيدا قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد وحصر قائما قوله وهو الترجيح بلا مرجح من ارادة بعض ما يقع عليه دون بعض قوله ولا يجوز حذف الموصول اه الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابسك زيدا قوله اى ما ضربى اياه الح وكذا اكثر شربى السويق ملتوتا تقديره اكثر شربى السويق شربه ملتوتا اى ما اكثر شربى اياه الى شربه ملتوتا قوله امتناع تأكيده اه جوز الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع تقول ضربى زيداً كله وضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه كذا فى الرضى قوله لا يخفى ان استقامة الخ بيان لضعف ما ذهب اليه البعض بانه لا يستفاد منه الحصر المتوهم من هذا التركيب اذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر قوله قال الشيخ الرضى اه وتمسك عليه بما فى نهج البلاغة وانتم والساعة فى قرن قوله ولو اتى بمع بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع مع ما بعدها خبرا فكذا الواو التى بمعنى مع ان يكون خبرا مع ما بعدها قوله وفيه ان المعطوف اه يعنى ان الواو وان كانت بمعنى مع يكون فى اللفظ للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان ضيعته معطوفا على المبتدأ ولم يكن خبرا قوله ولا يجوز اه عطف على قوله لا يصح وابدال المانع المعنوى من كون الواو مع ما بعدها خبرا حاصله انه ح لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو منقول عن العامل قابلية له لكونها فى الاصل حرفا كما قيل فى نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطى ما بعدها عاريته كما

قوله قدس سره اى ضربى زيدا ضربه قائما هذا اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه
كفاية الطالبين

قوله قدس سره لكونه بمعنى الفعل اورد عليه بان المبتدأ الذى لا خبر له كاقائم الزيدان يستقل بفاعله كلاما وهذا لا يستقل بفاعله المضاف اليه وهو الياء كلاما بل لا بد من ضميمة اخرى
كفاية الطالبين

قوله قدس سره ونحو لشأنك مبتدأ اه يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما
كفاية الطالبين

قوله قدس سره واقيم المعطوف مقامه اه وههنا بحث وهو ان وضيعته اذا كان معطوفا على المبتدأ او لا يكون الخبر مثنى اى مقترنان لا مفرد وح لا يكون المعطوف قائما مقام الخبر المحذوف اذ المبتدأ لا يسد مسد الخبر و اجيب بان المبتدأ الثانى ساد مسد الخبر من حيث الخبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وقيل تقدير الكلام كل رجل مقرون هو وضيعته فعطف وضيعته على المضمر المستتر فى مقرون المؤكد بهو ثم حذف مقرون مع ضمير المؤكد واقيم المعطوف مقامه
كفاية الطالبين

قوله عطف عليه شئ اه فان قلت سيجئ فى بحث المفعول معه ان الواو اذا كان بمعنى مع لم يكن للعطف قلت المراد
بالعطف معناه اللغوى اى الارتباط المعنوى فان قلت فما علة رفع مدخول هذا الواو قلت لما كان صورته موافقة
بالعاطف اجرى عليه حكمه ولهذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى مع جر انتقل رفعه الى مدخوله لعدم قبوله الاعراب عصمة الله
قوله بالواو الذى اه اى بالواو التى تفيد فائدة مع بمعونة المقام اذ المراد بمثل كل رجل وضيعته ما اريد فيه الاخبار
عن الشئ بانه يقارن غيره وذلك الغير مما لا
يتصور ان ينفك عن ذلك الشئ صرح بذلك

كالاعطى مابعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وذلك لا يصح لا لانه
اذا الح قوله لا يستحق الرفع لفظا قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلا النيابة
عن عامله فى نحو زيد مع عمرو قوله حتى تنتقل اه يعنى نقل الاعراب الى ما بعده
لعدم القابلية فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلى
لعدم تعذره ومع الا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينتقل عنه نيابة
الواو الى ما بعده قوله بل يكون اه عطف على لا يستحق اى مع اذا وقع خبرا يكون
منصوبا باختيار لما ذكره الرضى من ان مع معرب لدخول التنوين فى نحو كنا معا
وانجراره بمن وان كان شاذا فى نحو خرجت من معه وفى كلام سيبويه انه مبنى
قوله الضيعة فى اللغة العقار فى الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح
الارض والنخل ويقال ايضا فى البيت عقار حسن اى متاع واراده فقوله
والمتاع عطف على الارض قوله وههنا كناية عن مصحفها كلامه صريح فى انها مستعملة
بمعنى الصنعة اعنى الحرفة بطريق الكناية لكن فى الاساس ان الحرفة فى
الحقيقة وفى شمس العلوم لا يعرف العرب من الضيعة الا الحرفة وفى القاموس
الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وضيعته وتجارته والعمل
توجيه الكناية ان حصول العقار فى الاغلب تابع ورديف للضيعة
سبب عنها قوله عن مصحفها على صيغة اسم المفعول فى الاساس هو
لحافة مصحف صحف الكلمة اذا غيرها وزيادة لفظ مصحفها المجرد لطف
الا ان لا دخل له فى المقام قوله لظهور فساد المعنى اذ ليس المقصود من الرجل مع
مقرونا بضيعة كل رجل قوله لانه ليس مقابلا يعنى ان المعنى وان كان صحيحا
لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق ان كل رجل مقرون
بضيعة كل رجل ما لكن هذا المعنى ليس مقابلا اذ المقام ان لكل رجل ضيعة وهو
مقرون ومشتغل بها قوله المقام واضح اه يعنى ان الضمير يرجع الى كل و
مقرونية كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اى وحد يفرض مقرونا بضيعة

الواقعة بينهما فى نفس الامر معنى وهو معنى مع ومفاده
والا فلا مقارنة بين كون الواو للعطف وبين كونه بمعنى مع
على ان الاول يقتضى رفع مدخولها والثانى نصبه و
التأويل بان واو المعية فى الاصل للعطف مما لا مناسبة
له فى المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام اذ عرفت ما
قدمنا لك فعليك تطبيق قرانه فى صدر تفسير
اى كل رجل مقرون مع ضيعة له والله الموفق
الغالى نقلا عن صاحب اللباب على ذلك الخ فعطف ذلك الغير بالواو يفيد ان يكون المقارنة
فاضل امير
ولو قلت زيد وعمرو يصطحبان لم يكن بدلا من ذكر
الخبر لان الثانى ينفك عن الاول فى المعنى فلا يكون
ثم دلالة على المصاحبة

اعلم ان فى ارجاع ضمير ضيعته بحثا مشهورا هو انه
لا يجوز رجوعه الى كل ولا الى رجل فقال بعضهم انه من قبيل
وضع المضمر موضع المظهر تقديره كل رجل وضيعة ذلك الرجل
وقال بعض المحققين لما كان كل رجل اه عصمة الله
عصام الدين

بضيعة كل رجل اما بان يكون وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته واما
بان يكون هذا مقرونا بضيعته وذاك بضيعته وهكذا وهو المقصود وهو واضح و
لم يبالوا بايهام العبارة معنى ظاهر الفساد بادنى تامل ولك ان تقول
ان الضمير راجع الى رجل ويعتبر العموم المستفاد من كل بعد ارجاع
الضمير الى رجل كانه قيل الرجل مقرون بضيعته اى رجل كان قوله قيل فى
توجيه التقدير اى تقدير الخبر كان اللائق ايراده تحت قوله اى كل رجل
مقرون مع ضيعته قوله فيجوز سد ها مسد الخبر لكونه من معمولاته بخلاف
ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ وقدر الخبر مقرونا فانه حينئذ يكون من تتمة
المبتدأ متقدما على الخبر لا اشتراكهما فيه ولا يكون نيابة المتأخر عن
المتقدم كما يجئ قوله حذف المؤكد على صيغة اسم الفاعل وذا لا يجوز لفوات
الغرض من التأكيد قوله وجواز النصب اه لما تقرر ان عامل المفعول
معه اذا كان لفظا وجاز العطف فالوجهان ويمكن ان يقال ذلك مختص
بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا قوله لان ضيعته ليست اه مع ان و
وجوب حذف الخبر فى هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو قوله
فبان حذف المؤكد اه وفيما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع
ضميره المستتر وتأكيده قوله لا بد له من فعل اه وليس فيما نحن فيه العامل
فى ضيعته الا المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا
يجوز النصب قوله نظرا الى الصورة اه اى صورة الكلام حيث حذف الخبر
واقيم المعطوف على ضميره مقامه قوله كما تقول زيد قائم وعمرو السه
التشبيه فى ان الخبر مقدم على المعطوف فى كلا المثالين وان اختلفا
اختلافا فى كونه مقدرا فى احدهما مذكورا فى الاخر وفى ان خبر المعطوف
محذوف بقرينة خبر المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعته
وضيعته مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف

مع عدم ستر شيء مستره الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف
عليه في لزوم وجوب حذف خبره قوله وهو الظاهر لفظا لقلة المحذوف وحمل
اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبر من
المعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى قوله ولا يجوز اه اي لو جاز نيابة
المقدم عن المتأخر لدلالته عليه لجاز نيابة قائما في ضربي زيدا قائما عن الخبر
المقدر متأخرا كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب
حذف الخبر من غير ستر شيء مستره قوله لانه من تتمة المبتدأ لاشتراكهما في
الخبر لا لكونه معطوفا على المبتدأ على ما وهم قوله لهما الخبر حينئذ اه هذا بناء
على ان المثنى في حكم تكرير الواحد فله حينئذ ان لا انه خبر عن كل واحد منهما قوله
متعينا للقسم بان لا يستعمل الا للقسم قوله على تعيينه الخبر وهو قسمي اي ما
اقسم به قوله نحو امانة الله من عهد الله ويمين الله والمراد بامانة الله ما
فرض على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها قوله لا يجب
حذف خبره بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال امانة
على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله قوله في قسم السؤال اي في قسم يكون
جوابه امرا او نهيا او استفهاما قوله اشارة اي اشار بايراد كلمة اي
المفسرة الى ان من المرفوعات مقدر في المتن على انه خبر خبر ان وفي جعله
من المرفوعات براسه اشارة الى ان ليس الخلاف في خبر المبتدأ كما ذهب اليه
الكوفية قوله بقرينة ما سبق وهو قوله ومنها المبتدأ والخبر قوله ابتداء
كلام اي جملة ابتدائية ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق
بتعريفه قوله وانما لم يفصل ومنها اي خبر الاسلوب السابق بها هنا كسولة
قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبر قوله فلم يفصل بما هو مشعر
وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل
قوله لضعف اه دليل الكوفية يعني انها حروف ضعيفة فلا يعمل عمل النصب

قوله لعمرك وبقاءك اه
اشار بهذا العطف التفسيري
الى ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم
ولا يستعمل في القسم الا الفتح لجريه
مجرى الامثال والامثال لا تتغير
كفاية الطالبين

قوله لعمرك وبقاءك اشار بهذا العطف
التفسيري الى ان العمر بالفتح بمعنى العمر بالضم
اي الحيوة والبقاء قوله ولا يستعمل اه اي لا
يستعمل مع اللام الموطئة للقسم في مقام وقع
مقسما به الا المفتوح
عصمة الله

النصب والرفع والجواب ان عملها لمشابهة الفعل المتعدي فيعمل عمل ما
يشبهه قوله ولان افتقارها الى اخره وذلك لان معانيها من التأكيد و
التشبيه والتمني والترجي والاستدراك تتعلق بالخبر نحو علم السواد قوله
ان قلت اه اي لا نسلم صدق التعريف بعد زيادة لفظ واحد على كل فرد من
افراد المعرف لانه ان اعتبر العطف في قوله خبر ان واخواتها مقدما على
الحكم فيكون المعرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفاء في عدم صدق التعريف
على المجموع لانها ليست مسندة بعد دخول احدها بل بعد دخول مجموعها
وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف كل واحد من خبر ان وخبر
اخواتها فالتعريف وان كان صادقا على خبر ان الا انه لا يصدق على اخبار
اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها بل بعد دخول مجموعها
قوله قلنا المعرف حقيقة اه جواب باختيار شق ثالث قوله وانما لم يجمع اه
اي لم يجمع كلام المتن مشتملا على توزيع الحروف على الاخبار بحيث يفهم
تعريف كل واحد وذلك بان يجمع اضافة لفظ خبر الى ان واخواتها للا
للاستغراق فيكون التقدير جميع اخبار ان واخواتها هي التي اسندت
بعد دخولها على معنى ان كل خبر بحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف
قوله لان المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية دون الافراد
فالتعرض للافراد غير ملائم له قوله وان المناسب اه يعني ان المشهور
فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد على الاحاد وههنا
خبر ان مفرد وان حمل الاضافة على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا
بمعنى الجمع قوله فبالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظا او تقديرا او محلا
قوله فلا انسحاب الانسحاب كشيدة شدن كذا في التاج قوله
ينسحب الى المحكوم عليه وبه يعني ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد
من التأكيد والتشبيه والتمني والترجي والاستدراك المتعلق به

قوله فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم ولو اعتبر مفهوم المرفوع في التعريف لاندفع الانتقاض
الا انه يلزم الدور فتدبر قوله من حيث اسناده كلمة حيث للتعليل فتدبر
طاشكندي

قوله لفظا او معنى يشكل بمثل انما زيد قائم لان معنى
التحقيق يتعلق به مع انه ليس بخبر المبتدأ فالاولى
ان يقال لا يراد الاثر لفظا او تقديرا وح لا يشكل
بما ذكرناه
طاشكندي

قوله بعد دخول احد هذه الحروف عليها اي خبر كل من هذه الحروف هو المسند
بعد دخول ذلك الحرف والاظهر ان يقال حروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد
دخوله وانما قال عليها لان الدخول بمعنى ورود هذه الحروف لا يراد الاثر
ليس الا مجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع وان كان اصل التعريف
لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكر عليه كما لا يخفى
عصمة الله

قوله عليها اي على المسند
والمسند اليه الذي هذا المسند والمراد ان
قوله لفظا فلا يتجاوز عنه ومعنى
على سبيل منع الخلو دون الجمع كما لا يخفى
فاسلم

قوله قدس سره عليهما اى على المسند وشىء وانما قال عليهما لان الدخول بمعنى ورود هذه الحروف لا يرث الاثر ليس الا على مجموع المسند والمسند اليه فيكون بيانا للواقع قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده اه يعنى فيقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى لانه انما يورث الاثر فى جملة يقوم ابوه لفظا بكونه فى محل الرفع بان اسند الى زيد واعتبر من احواله كفاية الطالبين

قوله ويلزم منه
فان قلت ويلزم منه اسناد الى قوله بعد دخول اه قائم ابوه خبر لانه مسند الى فاعله وهو ابوه لا الى اسم ان وهو زيد قلت الترمنا ذلك فان مجموع قائم ابوه وهو مسند الى ان لا قائم فقط وفيه ان هذا خلاف عرف النحوى الذى ينظر فى اللفظ وان كان المسند بحسب المعنى مجموع قائم ابوه
عصمة الله

ينجر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع قوله وعلى تقدير اى سواء اريد ايراث اثر فيهما لفظا او اريد ايراث اثر فيهما معنى وفيه اشارة الى ان كلمة او للتخيير لا للتعميم والا لكان الواجب ان يقول وعلى هذا لا ينتقض وانما حمل على التخيير اشارة الى انه لا حاجة فى دفع النقض الى ارادتهما معا لانتقاء كل واحد من الاثرين فى مواد النقض قوله وبخبر المبتدأ اى لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة او المكسورة المكفوفة عن العمل بما اذ ليس دخوله لايراث اثر اصلا اما اللفظى فظاهر لبطلان عمله واما المعنوى فلانه بعد لحوق ما الكافة لم يبق فيه المعنى الذى كانت موضوعة له اعنى التأكيد بل افاد معنى جديدا اعنى الحصر فى القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فيصح ان انما تفيد الحصر كانما واجتمعا فى قوله تع قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية لعكسه وفى الرضى روى ابو الحسن وغيره فى انما وانما بالاعمال والالغاء لكن الاعمال قليل فيهما لان التأكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد المكسورة المخففة الملغاة عن العمل وذلك لان المثقلة كانت مفيدة لاثر لفظى ومعنوى فلما قصد ابقاء الاثر المعنوى وابطال اللفظى خففت فدخول المخففة الملغاة لابطال اللفظى وابقاء المعنوى لا لايراث المعنوى فتدبر وكذا الجواب فى ليتما ولعلما ولكنما وكانما المكفوفة الملغاة عن العمل فان دخولها لابقاء المعانى التى كانت قبل الكف وابطال الاثر اللفظى لا لايراث اثر لفظى او معنوى هكذا حقق المقام ودع القيل والقال قوله وان يقال زيد اضربه اه فى الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبر لان المكسورة ولكن وفى شرح التسهيل وحكى ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير خلافا فى وقوع

قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه اه هذا الجواب مردود لان اسم كان عرفه هو المسند اليه بعد دخول هذه الحروف فيصدق هذا التعريف بابوه فى ان زيدا يقوم ابوه فان اعتبر ههنا انه مسند اليه باخبار ان يلزم الدور وان اعتبر الدخول بمعنى المذكور اوّلا هم يوجب تطويل الكلام فاولا لا ينبغى ان يقال ذلك فه قوله ويلزم منه الظاهر ان يقول مع انه يلزم لما فهم وكمن لا يستدرك لان اعتبار اسناده الى الظرف الصريح اولا ثم الى غير الصريح
قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يحتاج الى تعريف الفاعل

فى وقوع الجملة الخبر المحتملة للصدق والكذب خبر الا ان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح رحمة الله تع عليه لاجل الاختلاف لم يذكره قوله لانه استثناء اه يعنى انه استثناء مفرغ وظرف لمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء مفرغا من وجوه الشبه كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ فى جميع الاحكام الا فى التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من ان المراد اى تقديم خبر ان فان حكمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قيل الا تقديمه بدون فى بان يكون استثناء من امره واما مع كلمة فى فلا لانها صريحة فى كونه استثناء من وجه الشبه كما لا يخفى قوله استثناء مفرغ اى استثناء من الحكم المستفاد بعد تقييده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ فى جميع الاحكام الا فى تقديمه فى جميع احوال الخبر الا حال كونه ظرفا قوله ويجوز ان يكون اه بان يؤول قوله الا فى تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ فى التقديم فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا قوله والحاصل اى على كلا التوجيهين قوله واجرى الجار والمجرور وان لم يكن ظرفا مجرى الظرف فى التوسع قوله اذا دخلت على النكرة ظرف لقوله لنفى الجنس يعنى انها تفيد نفى الجنس اذا دخلت على النكرة اما اذا دخلت على المعرفة فانها تفيد نفى مدلول تلك المعرفة لا يخفى انه اذا دخلت على المعرفة لا تكون لنفى الجنس فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقوله اذا دخلت على النكرة والذى يخطر بالبال ان المراد بالدخول عليها الدخول بلا فصل فيكون احترازا عن صورة الفصل لما يفهم من قوله خبر لا التى لنفى الجنس اى خبر لا معدودة من المرفوعات باسرها اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا فيه ملغاة عن العمل وخبره مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت لا بد من التقييد بان لا يكون تلك النكرة مفصولة عنها لانه ح ايضا خبر المبتدأ قلت المراد بالدخول الورود لايراث اثر فيها فلا حاجة الى التقييد ثم اعلم

قوله قدس سره خبر لا الكائنة لنفى الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى فان كلمة لا علم ونفى الجنس صفة فلا بد من تعريف متعلقه لكن الشائع فى امثال هذه المواضع تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصرى كفاية الطالبين

قوله قدس سره اى لنفى صفته اه لان النفى والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان كفاية الطالبين

وفيه نظر لان النفى على العين كما يرد لا زيد ولا عمرو اى ليس موجود

[illegible]

قوله اى لنفى صفته هذا مسلم لكن لما كان الشائع فى خبرها كونها من افعال العموم من الكون والحصول والثبوت والوجود ونفى الشىء هو نفى وجوده وثبوته فنفى وجود الجنس هو نفيه فلهذا قيل لنفى الجنس لا لنفى صفته فعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره فان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطردا
عصمة الله

قوله اى لنفى صفته لا يخفى عليك انه لما كان المتبادر من كلام المص ان لا لنفى الموضوع الذى هو الجنس فيما وقعت وهو مخالف لما تقرر فى كتب الميزان

من ان النفي متعلق بالمحمول لا بالموضوع ولهذا يتبدل المحمول ولا يتبدل الموضوع صرح به المحقق الرازي اوّل قوله لنفي الجنس بقوله اي لنفي صفته يعني ان لا التي لنفي الجنس هو لنفي صفة المحمول لا الموضوع اذ لا رجل قائم مثلا لنفي المحمول الذي هو القيام لا لنفي الموضوع الذي هو الرجل نفسه فلا يرد ما ذكر اعني به ما حاصله ان الغرض من هذا التوجيه بيان ان التسمية لنفي الجنس وهو لا يصح فيما هو لنفي الوجود فلا بد من التسمية لملاحظة بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه لمولانا سعيد

ان ارتفاع خبر لا بها متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيا بان دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار وان كان مبنيا ففيه خلاف سيبويه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ اذ لا رجل مرفوع المحل بالابتداء الا انه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الآن ان نصبه بسبب تضمن من الاستغراقية صار فتحا وذلك مفقود في الخبر قوله وقيل لان لا نقيض ان فان لا للنفي على وجه المبالغة وان للاثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظ لانه اذا كان حمل النظير على النظير ممكنا لا يصار الى حمل النقيض على النقيض فان فيه اعتبار التناقض بخلاف الاول فان فيه اعتبار التشابه قوله والمنار تبنى اه ويستقبح اذا كان فيه احتماله ما مثله واحتمال غيره على السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثالهم قوله كما في توابع ان يعني كما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا بالحمل على المحل فلذلك يجوز في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا لانها مشبهة بان قوله انما قال ذلك اه يعني في قوله كما هو الظ دفع للاعتراض البعيد بان ما ذكره المص رحمه الله مبني على الظ فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظ من الحمل على المحل قوله بدون سماجة يعني يكون المعنى ح ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا المعنى سميج وما قيل انها لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس بشيء لان اتصافها بالحدوث والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضي صحة تقييد نفسها بالظروف فانه يقتضي انقسامها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة قوله جعل الخبر من هذا القبيل اي جعل الخبر المتعدد خبرا واحدا بتأويل المجموع قوله الا اذا امتنع اه كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف قوله ولا يمتنع الاقتصار ههنا على نفيها وان كان يمتنع الاقتصار على ظريف للزوم الكذب

قوله لان الظرافة ...

قوله لا تتقيد بالظرف اه وفيه ان ... الكلام المراد ... التكلف بالكلام ونحوها يجوز تقييدها بما في الدار عصمة الله

قوله مثل لا غلام رجل ظريف اه فلا بد من نفي الجنس مع انتصاب غلام على انه اسم لا او انجرار رجل بالاضافة وارتفاع ظريف على انه خبر لا والظرف فيها اي في الدار متعلق بالظرافة قيد الخبر رفعا للكذب الحكم اذ لا يصح نفي الظرافة عن جنس الغلام لكن يصح نفي الظرافة في الدار المعينة وما قاله الشارح الجليل ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ففيه بحث لان الظرافة بمعنى الملكة لا تتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد كالكرم ونحوه كما تطلق على الملكة تطلق على الاثر واعلم ان هذا التوجيه اقتبسته من كتاب محي الدين في فن المنطق حيث قال الحمدث زيدا على شجاعته قيل كيف يكون الشجاعة محمودا عليها مع انها صفة غير اختيارية واجيب بان الشجاعة كما تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية كما في الخوض في المهالك والاقدام في الحروب وغير ذلك انتهى كلامه قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف يعني ان الظرافة وهي الكياسة لا تتغير بان يكون في الدار دون غيره بقرينة تسمية الدار السكنى والبحث عنه مر آنفا فليرجع اليه كفاية الطالبين

قوله لا اله موجود الا الله جعل بعضهم هذه الكلمة جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر فان اصل التركيب الله اله فادخل لا و الا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند اله لكن لافادة الحصر قدم لا اله واخر الا الله وجعل الا الله خبره قال بعض المحققين انا اوضح الى قوله لداع لفظي هو ان لا يقتضي خبرا منفيا بلا لكن المعنى لا يقتضي ذلك عصمة الله عصام الدين

الكذب قوله حمل على امر شامل ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقق فان نفي الوجود يستلزم نفي جميع الصفات قوله ان النفي المستفاد رفع الوجود الرابطي اي النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذي هو ربط بين المسند والمسند اليه سواء كان ظرف ذلك الوجود الرابطي الوجود المحمول كما في لا اله موجود او غيره كما في لا رجل في الدار ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون قرينة موجود قوله قال الاندلسي الى آخره في شرح التسهيل للفاضل المصري من نسب اليهم التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجزولي فليس بمصيب قوله يجوز الحذف عندهم اكثر من الاثبات قوله فيكون لا ح من اسماء الافعال اي اذا كان معنى لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال يكون لا من اسماء الافعال لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا اورد عليه انه يجوز ان يكون لا حرفا نائبا مناب الفعل كحرف النداء وليس بشيء لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعدها لان اصل يا زيد ادعو زيدا كما صرح في شرح المفصل والرضي وفيما نحن فيه ليس انتفى مقدرا بعد لا وأما من ذهب الى ان المنادى مفعول بحرف النداء ذهب الى انها من اسماء الافعال قوله وزيفه المص رح في شرح المفصل في بحث المنادى ردا على مذهب من ذهب الى ان حروف النداء اسماء الافعال وان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل البواقي اذ لا قائل بالفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجري في لا ولو وجه هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظرف او عن الجار والمجرور كما صرح به في الرضي كان التزييف وجيها لكن المص لم يصرح به قوله ان نصب الاسم اه لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا وما اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشيء اما اولا فلانه ذكر سبيل الجواز وبنو تميم يحذفونه دائما على سبيل الوجوب فتأمل عصمة الله

اقول لا يبعد ان يراد من بني تميم علماؤهم وسائرهم تابعون لهم كذا فهم من مختصر الز... في آخر مباحث المنصوبات ولئن سلم فما ذكرته ناظر الى عدم صحة قوله يحذفونه اه لا الى عدم صحة ... بما قرره فلا وجه لقولك فالاولى ان يحذف اه لانه المعلوم من كلامه ايضا انهم يحذفون خبر لا دائما ...

قوله وعلى التقديرين يجلوه اه اذا ثبت في كلامهم مثل ذلك لا معنى لانكار النحاة الخبر لها بل ما قال الزمخشري من انهم لا يتشبثون في كلامهم اصلا لو تم لزم ان لا يوجد في كلامهم مثل ذلك فاعلم ذلك طاشكندى

الشيخ الرضي في بحث المضمرات ان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد التفخيم المفسر مع الاتيان بالمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضربته زيد والثلاثة بهنا معدودة اعنى قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمفسر واما ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والمميز وذلك اجحاف قوله لو دخولها على القبيلتين ذكر المصنف في شرح المفصل ان النحويين يزعمون ان لغة بنى تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل في احدهما وما لا يدخل على القسمين فالقياس انه لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال ما فانه نعم زعم ان لا الناصبة التابعة غير الداخلة على الفعل قيل له فالمانع من ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل قوله المفهوم اه يعنى ان مرجع الضمير متقدم معنى لكونه مفهوما مما سبق قوله وبصحة اه اي يشترط بصحة اجراء حكم المشبه عليها لان حكم المشبه به يصح اجراؤه على المشبه قوله الضمير راجع اه لم يلتفت الى ان الشارح لانه في بيان حكم الاعمال مفهوما ضمنا وان كان ذم المرجع اظهر فما ذكره الشارح وفي قوله الموجب لعل ليس اشارة الى ان معنى كون التشبيه شاذا انه قليل اعتباره في الاستعمال حتى كان لا يعمل بسببه او على ما هو خلاف القياس فلا يرد ما قيل انه لا شذوذ في التشبيه انما الشذ في نتيجته وما قيل ان الضمير يرجع الى العمل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا فلا يخفى ركاكته لان لا لا تعمل الا حين شابهت بما حيث بقى على طه ما في الاشارة قوله قالوا وهو الشعر صرفه في الرخص فمن زعم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر فقل ابدل من شاهد قوله للوجه المذكور في الابيات السابقة يصف نفسه بالشجاعة في الحرب اذا فر الاقران ولا براح في موضع الحال المؤكد كما يقول فلان بطلا

من صدر البيت من الكامل تقول من صدعن مستفعلن مضمر نيرانها مستفعلن مضمر فانا ابن قي متفاعلن سالم س لا براح مستفعلان مرفل من الضرب السادس كذا في شرح شواهد العيني

قوله في معنى النفي اه كونه مدخولا للابتداء قبل دخول لا مع كونه نكرة صرفة محل نظر فتأمل عصمه فيه انه يجوز ان يكون ذلك الكلام معرفة اولا ثم نزع منه اللام حين جعله اسما لفظا لا وكون مسلم فهو وارد ايضا على مثل لا رجل في الدار فما وجه التخصيص ولعل وجه التامل اشارة الى هذا لواحد

قوله وبما عرفت قال بعض المحققين قد عرفت ما يمنعك من القبول وهو ان المراد بالدخول وروده عليه لا يرد الاثر عليه لفظا او معنى ولا شك انه اثر معنى في ابوه باعتبار نفي قيام قلت الاثر المتعلق معنى هو النفي في زيد لا ابيه قائما لا نفي القيام في الاب فيصح ان يقال انه لم يدخل على ابوه لا يرد هذا الاثر معنى فتامل

قوله من صدر خبرها اه كتب في الحاشية الصدود عصمة الله الاعراض اه وفيه انه من اين عرف ان لا عمل بهنا مع ان اثر عملها يظهر في خبرها وخبرها محذوف ولم يظهر اثر العمل فيه فيجوز ان يكون لا براح مبتدأ وخبرا وصحة الابتداء بالنكرة بسبب تخصيصها بالعموم في سياق وفي بعض النسخ عموم عمم النفي عصمة الله

فان قلت لم لا يقال براح مبتدأ ولي خبره حتى لا يلزم ارتكاب الشذوذ قلت لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لانه نكرة صرفة فان قلت النكرة في سياق النفي يفيد العموم قلت لانم ان النكرة في سياق النفي مطلقا بل يفيد عموما بعد لا بمعنى ليس لانها لو افادت صارت لا لنفي الجنس هذا خلف فان قيل لم لا يقدر مقدما ليكون مصححا للمبتدأ قلت الخبر المقدر لا يجوز ان يكون مصححا الضعف بعض الشروح

قوله اعلم ان المراد اه قد ذكر ذلك في تعريف الفاعل وذكره هنا كطول العهد المؤدى الى الغفلة وتفاوت قوة الحافظة القابلة للشدة والضعف المورث للنسيان طاشكندى

قوله ولا فرغ من المرفوعات اه الظاهر ان هذه الشرطية لزومية اذ لا فائدة معتدا بها في الحكم الاتفاقي بهنا والعلاقة المقتضية للزوم المعتبر عند ارباب المعقول منتفية فلا يخفى … الآن يدعى اللزوم العرفي العادي بعد ما علم ان المصنف في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فان الفراغ من احدها يستلزم شروع الشيء القصد للبيان في الآخر قوله لكثرتها اذ كثرة الشيء المبين بالبيان يستدعى كثرة الاهتمام بذلك الشيء اذ كل من وجد اهتمامه وكثرة الاهتمام بالشيء يوجب تقديمه عصمة الله

قوله لكثرتها اي المنصوبات لكونها مفعولا ولواحقها بخلاف المجرورات فانها شيئان المضاف اليه والمجرور بالحرف وجه الدين فاتيان المجرورات بصيغة الجمع للاطراد

قوله لكثرتها اي لكثرة اقسام المنصوبات ومباحثها ولانه كثر فيها رفع موقع الفاعل كما عرفت طاشكندى

قوله وبخفة النصب وذلك باعتبار الفتحة التي هي الاصل في اعراب النصب والخفيف يعلو على الثقل لان مناسبة المنصوب بالمرفوع اكثر من مناسبة المجرور من حيث اشتمالهما على الفاعلية والمفعولية اللتين هما كالمتضايفين فتأمل ومن حيث تلازمهما في اكثر الافعال وهي الافعال المتعدية قوله المنصوبات هو يحتمل ان يكون الجمع للاطراد وان يكون هو ضمير الفصل واللام للحقيقة المبطلة للجمعية مدخولها ويحتمل التعريف بلفظ الجمع الدال على الافراد والغرض المناسب بمقام التعريف لا اشارة الى جامعية هذا التعريف المنصوب المعرف بهما وبجمعها يكونا كلامين مستقلين بان يكون قوله المنصوبات كلاما واحدا بتقدير هذا باب المنصوبات او المنصوبات هذه وقوله هو ما اشتمل اه كلاما آخر او اشارة الى المعرف الذي هو المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات وما بعده تعريف للمنصوب وما في ما اشتمل كناية عن الكلم كما صرح به في المرفوعات فلا يتقدم التوقيف بحروف الاواخر الجار للاعراب اذ الظاهر انه يصدق عليها انها اشتملت على علم المفعولية لكنها ليست باسم لكن الكلم اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول المركبات والجملة وقعت احدى المنصوبات عصمة الله

قوله قد تبين شرحه وقد عرفت ان العوامل المختلفة في العمل تتوارد على اسم واحد فيصير مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فتعريف كل منهما يصدق على الآخر فينبغي ان يعتبر قيد الحيثية فيه فيما ذكر كل من الأخرى اي اشتمل من حيث انه علامة المفعولية وهكذا وكثيرا ما لا يذكر القيد اعتمادا على وضوح اعتباره طاشكندى

قوله من صرعني نبرانها الصدود والاعراض والبراء الزوال والضمير في نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضه عنها قوله بر2 اسم لا ولى خبره وفيه بحث لانه من ابن عرف ان لا تعمل لهنا مع ان اثر عملها يظهر في جزءها وخبرها لي ولم يظهر اثر العمل فيجوز ان يكون لا براح لي مبتدا وخبرها ووجه الابتداء بالنكرة المحضة بسبب تخصيصها بالعموم في سياق النفي كفاية الطالبية

بطلا شجاعا كذا في بعض الشروح قوله فانه كاسم ليس يعني ان اسم ليس لشبهه بالفاعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسمها قوله فان لنا ان نقدر اه على ما نقل عن المبرد ان التقدير لا لي براح قوله ان المعنى على العموم فان المراد عموم نفي البراح وشموله لكل فرد من افراده قوله قال الشيخ اه تاييد للافادة لا بمعنى ليس عموم النفي ردا على من زعم ان العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنه من الاستغراقية قوله فانه نص في العموم لتضمنه من الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع قوله اى من حيث اه والقرينة على اعتبار الحيثية ما تقرر عندهم ان قيد الحيثية معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمس والحقيقة والمجاز قوله طرد التعريف اى منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث يصدق الاول بع ولا اعتبار الحيثية على جزء مسلمات والثاني على بمسلمات قوله لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي المفعول مشتق من الفعل وهو الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن فمعنى المفعول الشيء المحدث اى الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده شده قوله لفظ الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها المترتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد هنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة المذكورة انما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة قوله لقائل ان يقول ان المفعول المطلق اه اى مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوي لانه لو كان كذلك لكان اثرا للفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يخلو اما ان يكون مفعولا بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع مفعولا له اى بواسطة الحدث الذي هو جزء من مدلول ذلك الفعل او بواسطة غير ذلك الفعل مما يلزم منه مثلا ضربا في قولنا ضربت ضربا لو كان مدلوله مفعولا

مطلب لفظ الصيغة والبناء والوزن

قوله قد يكون لصحة اطلاق اه كما في ضرب زيد ضربا لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب ومعنى التركيب اى لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي واما الاصطلاحي فمشترك بين المفاعيل الخمسة فيطلق على كل ما هو مقارن بفعل الفاعل ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ومرادنا بالفائدة اما وقوع الفعل عليه او معه او فيه او له او بحيث يصح اسناده اليه كما في

المفعول المطلق فانه قلت اطلاق المفعول لغة على المصادر باعتبار انها وقع عليها الفعل كما تقول فعلت الضرب واوقعت الضرب فيكون اطلاق المفعول عليها باعتبار كونها مفعولا به حقيقة قلت نعم لكن المعنى المطلق كذلك دون سائر المفاعيل وفيه بحث لان الفعل المتعلق على المصدر ايضا مصدر فيقتضي فعلا آخر متعلقا عليه وهكذا فيلزم التسلسل وايضا فيه بحث آخر وهو اذا صح اطلاق المفعول المقيد بقيد به او فيه او له او معه على سائر المفاعيل فيلزم ان يصح

[illegible]

[illegible]

قوله حقيقة او حكما قد قسم النحاة المنصوب الى قسمين قسم هو اصل في النصب وهو المفاعيل الخمسة وقسم هو محمول عليه من الحال والتمييز والمستثنى وغيرها والتعميم لدخول القسمين في التعريف ويمكن ادخال الحال والتمييز والمستثنى في المفعول ويدل عليه تعريف المفعول الاصطلاحي بما قرن بفعل او شبهه ولم يسند اليه وتعلق به تعلقا مخصوصا لصدقه عليها وقال الرضي جعل الحال والمستثنى فرعين والمفعول له والمفعول معه اصليين تحكم لانه ان كانت الاصالة بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول له ومعه اذ رب فعل بلا علة ومصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الوقوع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الكل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فقد شبهت كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر لا وخبر كان واخواتها

طاشكندي

قوله اى من المنصوب يعني ان الضمير راجع الى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا لضمير هو وهو المناسب باعتبار جعل المقسم معرفا وقوله او مما اشتمل اه لتوافق ضمير اشتمل الراجع الى ما وهو المناسب باعتبار قرب المرجع

عصمة الله

[illegible]

اطلاق المفعول مطلقا عليه الا ان صحة اطلاق المطلق من لوازم اطلاق المقيد قوله ايضا على هذا التقدير لا يصح اطلاق
المفعول على مات موتا فان الفعل لم يقع على الموت قوله قد يكون ما فعله فاعل فعل قال العصام
الفاعل ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول المطلق للفعل المبنى للمفعول في مثل ضرب زيد
ضربا لكن هذا الكلام ليس بمسطور في عصام على الجامى بل وجدت في حاشية معلقة بلا استعارة
فان قلت تعريف المفعول المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفى كقولك لم يضرب زيد ضربا لانه لم يفعله
فاعل فعل مذكور وجوابه واضح كما نبه الطالبين
اى اوقعت الضرب و فعلت الضرب

قلت المراد بفعل الفاعل اياه اسناده الى الفاعل ايجابا او سلبا على اعم من ان يكون عكسه

لغويا للمتكلم فلا يخرج من ان يكون مفعولا له وصادرا عنه بعين ضرب اى بمدلوله
الذى هو الحدث او بعض اخر كاحداث قوله ويتجه على الاول اى على كونه مفعولا
لعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعانى
المصدرية امور نسبية بين الفاعل والاثار الصادرة منه والنسبة لا تكون
عين احد المنتسبين بالضرورة فلو كان مفعولا لعين ذلك الفعل يلزم
اتحاد الفعل والمفعول لكون المفعول المطلق عين مصدر ذلك الفعل وعلى
الثانى اى يتجه على الثانى اى على كونه مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك
الفعل ان المفعول المطلق ح يكون محلا لوقوع ذلك الفعل عليه مثلا اذا قلنا
ان الضرب مفعول بواسطة الاحداث كان الضرب محلا للاحداث فيكون
المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اى اثرا من آثار الفاعل هف
قوله وان لذلك اه اى يرد على الثانى ان لذلك الفعل الذى هو غير الفعل
العامل في المفعول اسما مصدرا وكل مصدر مفعول الفاعل ذلك الفعل بواسطة
غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون احداث الضرب مفعولا
لفعل آخر كاحداث الثانى المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثانى
ايضا مصدرا هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل
اى صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب وذلك بين البطلان
ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية وان احداث الاحداث
عين الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول لغير فعله قوله وان الفاعل اه
بكسر الهمزة عطف على قوله ان المصدر اذ لا اختصاص بهذا الايراد بالثانى
اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اى ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون
قابلا محضا ليس فيه جهة التاثير اصلا فمصدره لا يكون مفعولا له بعين ذلك
الفعل ولا بغيره ولا يخفى ان هذا الايراد والذى قبله من لزوم التسلسل غير
متجه على الشارح لانه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفى لذلك صحة اطلاقه

قوله ههنا في الامور الاعتبارية والدور والتسلسل فيها ليس بمحال لان اعتبار المعتبر لو انقطع بانقطاعه لغاية ما يتقرر ... وصرحت في محل الوجه ... مفصلا من ... نه

ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة على قوله صح عطفا

قوله لصحة الاطلاق صيغة اه وفيه نظر اما اولا فلانه لو صح ما ذكره لزم ان لا يكون النصب في سائر المفاعيل علامة لكون الكلم مفعولا
لعدم صحة اطلاق المفعول عليه وجوابه ان المراد بالمفعول ههنا اللغوى لا الاصطلاحى والذى ذكر في تعريف علم المفعولية الاصطلاحى
واما ثانيا فلان الضرب مثلا اذا كان مفعولا لزم تعلق الفعل به وهذا الفعل ايضا مفعول والا لم يكن الفعل في قولك فعلت
الضرب مفعولا مطلقا وبالجملة صدور فعل واحد من شخص يستلزم صدور افعال غير متناهية منه وبطلانه اظهر من ان يخفى

والقول بان التسلسل في الامور الاعتبارية ينقطع بانقطاع الفعل لا ينفع وذلك ظاهر بادنى تأمل فتأمل حتى يظهر لك
الجواب واما ثالثا فلان الموت في مات زيد موتا ليس مفعولا لزيد ولا يطلق عليه المفعول اللغوى وامثاله كثيرة وجوابه
ان المفعول بمعنى القائم بالشىء يدل عليه قوله الشىء والمراد بفعل الفاعل لكن في كون ذلك المفعول لغويا والكلام فيه تردد
بل الجواب ان ما ذكره نظرا الى الاعم الاغلب وهذا كاف في وجه التسمية واما رابعا فلان التاديب في قولك ضربت تاديبا له

اطلاقه باعتبار بعض افراده بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يطلق عليها المعه
المفعول بالمعنى اللغوى اصلا قوله فالظاهر ان يقال اسم قرينه اه المراد بالفعل الاعم من
الحقيقى والحكمى قوله لم يسند اليه اى اذا لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى
عليه فالظاهر قوله المفعول لا اخراج مفعول ما لم يسم فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحيا
وتسميته باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا من كونه جزءه مدلوله
او محله او ظرفه او علته او مصاحب معموله لاخراج الحال والمستثنى والتمييز
قوله انه ح لا يظهر وجه التسمية اى اذا كان اطلاق المفعول عليه بحسب الاصطلاح
لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة
بين المعنى اللغوى والاصطلاحى نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد
بالقيود المذكورة فيما بعد المفعول المطلق لصدق تعريف المفعول الاصطلاحى
على الكل بلا تفاوت قوله فالاولى كما قال فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر
استحسانى فيجوز ان يكون من الاسماء المرتجلة قوله انا نختار الشق الاول وهو
انه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم يلزم ان يكون الفعل الذى نسبة عين
المفعول الذى هو احد المنتسبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين
المعنى المصدرى للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق الاثر الحاصل
بالمصدر لا المصدر اى معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذى
هو نسبة هو المعنى المصدرى مثلا الضرب الذى هو عبارة عن الكيفية المخصوصة
مفعول للفاعل بواسطة الضاربية اى احداث الضرب قوله وقد صرح اه تاييد
لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر قوله وعدم التمييز اه عطف تفسير للمسامحة
قوله وصيغة المفعول عطف على قوله انا نختار الشق الاول جواب عن قوله وان الفاعل
الفعل قد يكون قابلا اه قوله من الفعل الذى هو المصدر اعنى اسم الحدث الجارى
على الفعل اى المعنى المنسوب الى الفاعل سواء كان صادرا عنه او لا فيشمل
التاثير والتاثر قوله الا انه حاصل بمصدر ذلك الفعل سواء كان اثر الفاعل

وان كان مفعولا في نفس الامر واما المفعول المطلق فهو مفعول نظرا الى ... وجوابه انها ليست بمفعول نظرا الى دلالة التركيب الضرب وكذا قولك كفا ... الضرب وكذا قولك فعلت فعل ... في هذه الصناعة على المفعول المطلق بحسب اللغة وجوابه ان المراد ان تسميته بالمطلق نظرا الى صحة اطلاق المفعول اللغوى لفظ المفعول عليه مطلقا وهذا لا يستلزم ان يكون اطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا اللغوى واما سادسا فلان من الظاهر ان اطلاق المقيد فرع اطلاق المطلق لانه اذا لم يكن شخص حيوانا لم يكن حيوانا ناطقا فاذا صح اطلاق المفعول المقيد بالباء و نحوها صح اطلاق المفعول مطلقا وجوابه ان التقييد في قوله المفعول به مثلا انما هو بحسب اللفظ اذ معنى التقييد هو ان يكون المطلق محفوظا لكن مع قيد وفي المفعول به ليس كذلك لانه اذا قيل مفعول به معناه امر وقع الفعل عليه الامر واذا قيل مفعول ... محفوظ فهو بالحقيقة نعم فالمطلق ليس ... لا تقييد ونظائره كثيرة وانما قدم المفعول المطلق على سائر المفاعيل لانه عين جزء معنى الفعل او شبهه نظرا الى دلالة الكلام بخلاف سائر المفاعيل
حافظ طاشكندى

قوله لصحة اطلاق اه اى اطلاقا لغويا فافهم
فاحفظه

او معنى قائما به فيصدق في طال طولا مثلا ان الطول الذي يعبر عنه بدرازي
اثر حاصل بصدور الفعل الذي يعبر عنه بدرازشدن وان لم يكن مفعولا
بمعنى المحدث والموجد قوله وقد يشير اه حيث اعتبر في كونه فعل الفاعل اسناده
على جهة القيام سواء كان صادرا عنه او لا قوله يجوز ان يجعل اه حاصل كلامه
كانه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المفعول المقيد مع قيد يصدق على الحال
والمستثنى انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط اخراجه قوله وكانهم
اثروا اي اختاروا في التسمية فسموها باسم اخف فان الحال والمستثنى
اخذ من المفعول مع مضمونه والمفعول بشرط اخراجه قوله اولا وبالذات
اي يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشيء آخر قوله بواسطة انها مبنية الخ
فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما
لا يكون للفعل تعلق بها اصلا قوله معمولة على سبيل الاتفاق اي جرى العادة
انما قال ذلك لان معمولة على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى
في الرضي ان المجيء في قولك جاء القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع
قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورأيت غلاما
ظريفا وكذلك سائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين لكنه جرى العادة
بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل منها للاعراب
اعراب الجزء الاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل
ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه تجران استحق الجر كالمضاف
اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا
من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع قوله يظهر
توجيهه وهو انه لما كان تعلق بها بالذات كان تاثيره فيها اصالة فيستحق
الاثر اصالة واما غيرها فان تعلقه به بالواسطة فالتاثير واستحقاق الاثر
ايضا بالواسطة قوله اطلاق المفعول العرفي اي المفعول بالمعنى المنسوب

قوله قد سبق فلا يرد عليه مثل مات موتا اه اي على هذا التعريف اي قول المص اسم ما فعله فاعل فعل فان كلا واحد من الموت
والجسامة والشرف وهو العلو قائم بالفاعل فيه انما المؤثر فيها هو الله تعالى اما في غير الموت فظاهر واما في الموت فعلى قول
من يقول انه وجودي قال الله تعالى خلق الموت والحيوة كما انه الظاهر
لا تاثير للفاعل فيه
واما على قول من يقول انه عدمي فلا مؤثر فيها اصلا
وخلق الموت والحيوة بمعنى قدر الموت والحيوة
وجيه الدين

المنسوب الى عرف النحاة وهو ما نقل سابقا عن الفوائد قوله من فروع ثبت
صدق المقيد اه لان المقيد هو المطلق مع القيد قوله فكيف يصح القول اه اي
كيف يصح ما قاله الشارح بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله
ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم صدق المفعول عليها قوله بمعنى شامل اه و
هو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري في الجملة سواء كان اثرا له او محلا
او ظرفا او علة او مصاحبا لمعموله قوله لا المفعول اي ليس مطلق هذه المقيدات
المفعول فانه مختص بالاثر لان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله
راجع الى الالف واللام اي الذي بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار
والمجرور قوله كما في زيد حسن الغلام فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام
مطلق بمعنى يشمل الحسن المسند الى زيد والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع
عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد قوله حقيقة او حكما اه يعني ان
الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام المقابل للوقوع فلو لم
يرد بالفاعل ههنا ما يعم الحقيقي وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه والحكمي
وهو ما يكون نائبا عنه لخرج عنه التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول
لعدم كونه اسما لما فعله الفاعل الحقيقي قوله فلا يبطل الطرد اه الطرد ههنا بالمعنى
اللغوي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع وهو ظاهر قوله فيشكل عليهم اي
على البعض تفريعا على ما ذهب وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المص
فيكون تفريعا على النفي في قوله لان يكون اه قوله قيل الخ هذا ما نقل عن المص كما نص
عليه الرضي فالمناسب التعبير بقال قوله شيء فعله المتكلم اي الذي هو فاعل فعل
مذكور وهو ضربت الاول بمعناه لاتحادهما في المعنى واما تفسيره بمعناه بان يكون
مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فبقرينة زيادة الاسم والا فالظاهر الحمل على ما
هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا
عليه قوله بفعل على صيغة المصدر اي ان اريد بفعل ضربت المصدر المستفاد من

قوله ما فعله فاعل فعل قال الفاضل المحشي الفاعل
ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول المفعول
المطلق للفعل المبني للمفعول في مثل ضرب زيد ضربا
وقال بعض المحققين لما فسر فعل الفاعل اياه بما قام به
معنى الفعل المذكور بحيث يصح اسناده اليه يصدق
على ضربا في ضرب زيد ضربا انه فعله فاعل فعل مذكور
فلا حاجة في ادراجه الى تعميم الفاعل من الحقيقي و
الحكمي ولا يخفى ان الحق ههنا للفاضل المحشي فان
مفعول ما لم يسم فاعله ليس مما قام به معنى الفعل
وان كان مسندا اليه ولهذا احتيج عن تعريف الفاعل
بقيد على جهة قيامه به لكن قام به معنى المصدر الذي
بمفعول فضربا في ضرب زيد ضربا قام بالفاعل الحكمي
وايضا لم يصح ان بتغير الفاعل حتى يستغني
بتغيره عن تعميم فافهم فان قلت تعريف المفعول
المطلق لم يصدق على المفعول المطلق للفعل المنفي
كقولك لم يضرب زيد ضربا
لانه لم يفعله فاعل فعل مذكور قلت المراد بفعل الفاعل اياه اسناده الى الفاعل اعم من ان يكون
ايجابا او سلبا قوله وانما زيد لفظ الاسم اه لما كانت تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل و
الاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم ههنا والا فالمناسب ايراد الكلمة في التعريف فيما سبق لا
في الذكر ههنا ويمكن ان يقال شاع عند النحاة توصيف المعاني باحوال الالفاظ وبالعكس لم يحتج الى ذكر الاسم فكان ذكر الاسم

زائد فان قلت كون المفعول المطلق من المنصوبات التي هي من الاسماء وذكر بمعناه في تعريفه يدل على انه اسم فلا حاجة الى هذه الزيادة قلت لو سلم ما ذكرته يدل على اعتبار الاسم في المفعول المطلق بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات فان قلت لم يحمل ما في ما فعله على كونها كناية عن الاسم مخالفا لتعريفات سائر المفاعيل قلت في هذا الحمل يحتاج الى تكلفات وتقديرات لا يلايم مقام التعريف كما لا يخفى عصمة الله

قوله لانه شيء فعله المتكلم قوله بل يقابله حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول مقول القول دون مفعوله قوله وان اسم التناول بان يحمل الفعل على خلاف المصطلح قوله اسم لان كل كلمة موضوعة بالوضع النوعي لنفسها واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة قوله كما هو الظاهر من اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل القول قوله ان فعله اي الفعل الذي هو صفة لمضمون ضربت لا يصح ان ينسب الى لفظ ضربت فلا يصح انه شيء فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه اعني الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني انه ما فعله فاعل فعل اه قوله لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان ايضا قوله الفعل تناوله اي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول والتكلم ايضا بل لفعل الجنان ايضا قطعا ولو مجازا كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علما فاندفع ان الفعل لا يتناول القول قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها بل دلالتها على انفسها عقلية كما مر والوضع ماخوذ في تعريفه لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه اسما فاندفع انه مفعول اسم قوله الجاري على الفعل اي يكون باعتبار له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل مما لا فعل له قوله نحو ضربته انواعا اه فان الضرب والرؤية يصدقان على انواع الضرب ومرات الرؤية قوله يعني ان الفعل اه اي ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي فيه معنى الفعل غير داخل فيه فتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله قوله معطوفا على قوله مقدرا فيكون داخلا تحت قوله او حكما قسما منه

قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى اه قيل الوجه في زيادة الاسم اخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه الا انه ليس باسم وفيه بحث لان ضرب باعتبار مجموع معناه ليس مما فعله الفاعل بل فعله الحدث الذي في ضمنه واذا كان معناه التضمني مفعولا فالقول ان ~~المفعول~~ الفعل الثاني مفعول يصدق التعريف عليه بدون قيد الاسم ثم لان الحدث كناية عن الضرب وهو اسم وهذا الخطاء ناش من غلبة العقل كانه ضل عن الحق كما قاله الطا

قوله او اسما فيه معنى الفعل عطف على مقدرا فهو ايضا من اقسام المذكور حكما او على مذكورا في قوله هو اعم من ان يكون مذكورا عصمة الله

قوله وخرج به المصادر اه لكن لم يخرج بعد مثل ضرب شديد في قولنا ضربت انواع ولم يخرج بقوله بمعناه ايضا فلا يكون التعريف مانعا عصمة الله قوله الضرب واقع على زيد فان قلت الفعل مذكور كما في ضربت قلنا المراد مذكور معه ان قلت ذلك متحقق في نحو ضربت ضربا قلنا المراد مذكور معه فيه ويرد اعجبني الضرب الذي ضربته اللهم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له مذكور معه ويرد الضرب واقع على زيد لان عامله في التركيب الذي هو فيه متحقق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يلتفت اليه طاشكندي

قوله مذكورا لا حقيقة ولا حكما او فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كلما هو مفعول فهو مصدر من غير عكس اي كل مصدر ليس بمفعول مطلق قوله قد يسمع الضرب واقع على زيد فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظ ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدا وكذا اعجبني الضرب قوله صفة ثانية اي للفعل لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكورا وقيل في محل النصب على انه حال من الضمير المستتر في مذكورا او من البارز في فعله اي حال كون الفعل المذكور بمعنى ذلك الاسم اي حال كون ذلك الحدث بمعنى الفعل المذكور الى هنا كلام كفاية الطالبين

قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوعان ما يكون مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشرح صريح في تعميم المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالقيد والمقيد معا فيفيد قوله حكما التعميم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذا كان هو مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فما وجه تخصيص بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير او كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان تحمل عبارة الشرح على الاحتباك وهو ان تحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما في قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا فان المراد جعل لكم الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه ففيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا اصلا وهو بط قوله والاخرج اه اي لخرج المفعول المطلق الذي يكون للنوع او العدد لزيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي للتاكيد اذا عبر به بلفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل متحد معه في التحقق قوله بل اراده اي اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق بان يكون تحققا جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان قوله اسم ما فعله فاعل فعل تبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه اشتمال مفهومه

ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها اللفظ وكون ذلك نوع كذا او معدودا بعدد كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه فالمعنى المعتد به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء ~~اذ المراد من الحدث الذي في ضمن ذلك الفرد~~ في جميع اقسامه والمراد من معنى المفعول المطلق هو ما قصد به من الافراد والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء اذ المراد من الحدث الذي في ضمن ذلك الفرد

وبالجملة تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم الذي هو المفعول لانهما متحدان بالذات فعلى هذا لا يخرج عن حد المفعول المطلق انواعا في ضربت انواعا اذ الافراد التي جعلا انواعا آلة لملاحظتها وقصد بها نفسها هي المراد بالحدث الذي في ضمن ضربت فالفعل مشتمل على معنى المفعول المطلق الذي هو انواعا اشتمال الكل على الجزء. بقي ههنا بحث وهو ان الفعل العامل في المفعول المطلق اعم من الفعل وشبهه كما صرح به الشارح في شرح قوله فعل مذكور فاذا كان عامله مصدرا كقولنا ضربه زيد ضربا شديدا حاصل معنى العامل هو عين معنى المفعول المطلق لا يشتمل عليه الا ان يقال النسبة معتبرة في المصدر العامل في المفعول المطلق فيكون المصدر العامل مشتملا عليه لا عينه ويحتمل ان يكون معنى قوله بمعناه ان اسم المفعول المطلق بمعنى الفعل بان يكون ما قصد من المفعول المطلق عين الحدث الذي هو المعنى المعتد به في الفعل لانه تحقق كون الفعل دالا على معنى في نفسه ومعنى كونه مسندا الى فاعله وح يندفع النقض بالمادة المذكورة

عصمة الله

على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل اذا كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم الفعل مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه **قوله** وذكره الواو للحال وفي بعض النسخ وانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل اه والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم ان قيد الحيثية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به في التحقق فيخرج ما انه مباين لجزئه ومتحد به **قوله** ولا يخفى اه لوجود الاتحاد بينهما **قوله** بتقدم وتأخر بينهما فان الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة لضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة تتأخر عن المنتسبين في التحقق **قوله** وان كان هو التأديب في التحقق فان المعنى المخصوص الذي يعبر عنه بزدن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاحتراز عما لا يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب حيثية انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور متحد معه في التحقق لكن لم يذكر من حيث انه متحد بالضرب بل ذكر من حيث انه مغاير بالاعتبار وعلة له **قوله** لا يقال قيد الاتحاد اي بقوله وذكر من حيث انه مباين له ومتحد معه **قوله** الى اعتبار القيد السابق وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم **قوله** قيد الاتحاد من تتمة الخ لان مفهوم الحيثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقق **قوله** فلو قيل الخ الصواب فما قيل على ما في الرضي لكنهم سموه تأكيدا لفعل توسعا **قوله** كان مسامحة باطلاق اسم الكل على الجزء **قوله** دفع توهم السهو وذلك لانه تأكيد لفظي في الحقيقة كانه قيل احدثت ضربا ضربا والتأكيد اللفظي يرفع توهم السهو اي توهم تلفظ الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين وافاد

قوله لان الكراهة اعتبارين الاولى ان يقال فان ههنا كراهتين احدهما ما وجد من قبل وعبر عنها بكراهتي والاخرى ما وجد بعدها وتعلقت بتلك الكراهة الاولى تعلق الفعل على المفعول به فعبر عنها بقوله كرهت فهما متغايران بحسب الوجود ويجوز ان يراد بكراهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقع سابقا عليه فح يكون مفعولا مطلقا والفعل مشتمل على ما قصد منه مثل ما ذكر في كراهتي كراهة

عصمة الله

قوله للتأكيد اي لتأكيد ما هو مسند حقيقة ومعنى المعتد به في العامل وهو الحدث فاذا كان عامله المصدر يكون لتأكيد تمام معناه **قوله** ان دل على نوعه ليشمل ما اذا دل على بعض انواعه الاظهر ان يقال ان دل على بعض انواعه جميع انواعه قال بعض المحققين ان الدلالة على بعض انواعه محقق في ضمن الكل فلم يخرج المفعول الذي دل على جميع انواعه وفيه ان هذا توهم ان كونه للنوع باعتبار الدلالة على بعض الانواع في صورة الدلالة على الكل مع انه ليس كذلك ثم ان الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته كما في جلست جلسة وقد يكون بصفة مثل ضربت ضربا شديدا

عصمة الله

واما دفع توهم التجوز في المسند بان يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال حمله على المعنى المجازي **قوله** بان امراه يعني ذكر تكلما دفع لان يكون مجازا عن الامر بالتكلم فيفيد انه تع كلمه بذاته لا انه يدفع التجوز في الاسناد كما يوهم التفسير بقوله اي كلمه بذاته **قوله** المصدر المعرف بلام الجنس نحو رجعت الرجعى **قوله** ان كان للتأكيد بناء على دلالته على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد **قوله** وجب تخصيصه بزيادة الخ كما وقع في الرضي المراد بالتأكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد **قوله** وان كان للنوع بناء على الدلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول الفعل فكانه قيل رجعت الرجعى المعلوم **قوله** وجب ان يقال اه فيه بحث لانه ذكر في الرضي انما يعني بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى اه والشك ان المصدر المعرف بلام الجنس موضوع على معنى الوصف وهو معلومية المخاطب **قوله** او كلي نحو ضربت انواع الضرب **قوله** مفهوما بخصوصه نحو جلست الى القرفصاء او قعود المحتبي باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب **قوله** او مفهوما من لام العهد نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهود بين المتكلم والمخاطب قبل ذكره **قوله** نحو ضربة فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة **قوله** وضربتين اي فيما يثنى المصدر او يجمع ليبين اختلاف الانواع **قوله** او من المادة اي يكون لجوهر الحروف مدخل في ذلك **قوله** نحو القهقرى فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط والآن تركها في ذلك ما يكون على هيئته **قوله** او بغير الدالة اه اي من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان النوع الضرب ضرب وكذا الكل وبعضه **قوله** ولك ان تقول اه فيكون داخلا فيما مر من قوله او بدونه **قوله** اي وحدته فان الواحد عدد عند العامة **قوله** بعمومها او بخصوصها اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربت ضربتين

قوله ان دل على عدده اي وحدته او كثرته او كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو ضربته ضربتين او من صفته نحو ضربته ضربا كثيرا وفيه ان المفعول المطلق النوعي الذي يثنى او يجمع يدل على عدده مع انه للنوع وما للعدد قسيم له والجواب ان في هذه المادة يدل المفعول المطلق على عدد نوعه لا عدده فافهم

عصمة الله

قوله لانه لا يثنى ولا يجمع لم يكتف بالاول لان الجمع لا يثنى ولا يجمع نحو اجمع اجمعون جمعا جمع وهذا حكم اولى لانه اذا تعقل الاول بهذا المفهوم اعنى ما مفهوم غير زائد على ما يفهم من الفعل ومعنى التثنية والجمع جزم العقل بانه لا يثنى ولا يجمع فقوله لانه دال اه ليس ذلك كما يتبادر من ظاهر العبارة بل هو اشارة الى ظهور الحكم فتدبر وقوله عن الدلالة على التعدد اى الاشعار عن التعدد والاولى طاشكندى

قوله بالسوط اشار بافراده الى ان تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضر به العدد المذكور الا بسوط واحد قوله الاظهر في العبارة اه لانه يرد على عبارة الشارح ان دلالته على الماهية المجردة اى الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالته عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلا بد من تفسير المجردة بالمقيدة بالتفسيرية فيؤول الى معنى الغير القابلة فلو بدل المجردة بغير القابلة كان اظهر قوله شخصيا كان كما اذا كان للعدد قوله فانه قابل لذلك اى الفرد قابل للتعدد قوله او للتكثير مجازا بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة ح ما يقابل الوحدة قوله كما في قوله تع قد نرى اه قال الزمخشرى معناه كثرة الرؤية اى كثيرا ما نرى تردد وجهك في السماء تطلعا للنزول الوحى بتحول القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آبائه قوله وح كان ابلغ لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجوز قوله قد مر امثلته اى امثلة غير المصدر حيث قال وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه ضربته انواعا وراية الفاء قوله نحو يدرسه في قول الشاعر هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب سراقة اسم صحابى درس الكتاب ودرسه درسا ودراسة قراءة والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكورا او هو للقرآن الآن لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اى يدرس الدرس ومنه قوله تع فانى اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين قوله قد يفرق اه في القاموس القعود الجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن السجود قوله لانه في ضمنه اى مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن ان انبت جعله نبتا او بدلالة الالتزام لان نبت مطاوع انبت قوله او لانه اه عديل لقوله اما في اما لانه في ضمنه قوله وفيه تامل لان مجى المصدر

قوله وقد يحذف الفعل الناصب وصف الفعل بالناصب اشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل حتى يعم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان اسما ايضا عصمه الله

قوله خير مقدم التحقيق ان قولك خير مقدم من قبيل جرد قطيفة والتقدير قدمت مقدما خيرا فحذف مقدما ثم فعلها فعل في جرد قطيفة حاشية قوله خير مقدم اى خير قدوم اى قدوما خيرا فمقدم مصدر ميمى وخير اسم التفضيل المضاف اخذ حكمه وقيل الموصوف مقدر اى قدوما خير مقدم وفيه نظر سعد الله

قوله لان اسم التفضيل له اه فان قلت الاظهر ان يقال لان اسم التفضيل له حكم الموصوف وما اضيف اليه ليتم التعريف قلت نعم لكن لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استغنى عن التصريح بدليل الجزء الاول فكان المدعى هو الجزء الثاني قوله اى حذفا واجبا اشارة الى ان وجوبا منصوب على المصدرية باعتبار انه بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف قوله اى سماعيا فيكون صفة لوجوبا او حالا عنه ويجوز ان يكون مفعولا لا مطلقا بتقدير سمع سماعا قوله موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها يعنى ان نسبة هذا الحذف الى السماع باعتبار ان السماع من العرب بحيث لم يثبت الفعل عصمه الله

المصدر بمعنى المزيد لا شاهد له قوله وقيل اه عديل لقوله فانه مصدر نبت وكذا قيل الثاني اى جعل مصدر انبت لانه بمعنى التسبب فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء قوله ليس من هذا الباب اى من باب المفعول المطلق بغير لفظه لانه مغير انبات بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل قوله في مثل اه اى فيما لا فعل له نحو خلفت يمينا قوله وح يكون خبرا والمق منه اظهار السرور بقدومه لا الاخبار لعلم القادم بذلك قوله او دعاء بان يجعل الله قدومه مباركا قوله يعنى ان العلم اه يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعى بمعنى انه لولا السماع لما جاز الحذف وانقسم الى السماعى والقياسى باعتبار العلم فما لا يكون العلم بوجوب حذفه الا بالسماع فهو سماعى وما كان العلم به بطريق الاستدلال بان يقال هذا مصدر شانه كذا فهو واجب الحذف فهذا اوجب الحذف فهو قياسى قوله استدلاليا عطف بيان لقياسيا اشار الى ان القياس ح بمعنى الاستدلال قوله يسمع حذفه وجوبا سماعا اى لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع قوله اى يقاس له فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار العمل قوله خبرا فان الاخبار عن الحمد ايضا حمد قوله لكان الاظهر اه قال ذلك لان الواو تفيد اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها ماخوذة في مفهوم الجدع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو قوله قال الشيخ الرضى اه فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل والمفعول مطلقا وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم شرطوا كونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد النوعية قوله مثل قولهم اه ومثل قصدت قصده ونحوت نحوه قوله بمعنى المفعول اى محمدت محموده فانك اذا حمدت محمود الشخص فلت حمدت حمد ذلك الشخص قوله لان المواضع اه يعنى لو لم يصرح بمن التبعيضية لافاد الحصر بناء على ان المقام مقام البيان قوله فان المق اه كون الدوام واللزوم مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعاء للمبالغة في اتصافه

انت في الحرير وقيا واعلم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقائما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انه احوال كما يجىء في باب الحال شيخ رضى في آخر هذا البحث

قوله وجدعا بالدال المهملة في جدع جدع عاد عاد عليه بالذل وتقبيح الحال قوله وقطع الانف والاذن اه ويفهم من كلام الشيخ الرضى ان الجدع قطع واحد من المذكورات فالمناسب العطف باو دون الواو عصمه الله

قوله بعد نفي داخل على اسم اه لما كان قوله داخل على اسم في كلام المص وقع بعد قوله او معنى نفي ومقصوده جعله صفة لكل واحد من نفي ومعنى نفي والصفة الواحدة لا تصلح ان تكون للموصوفين جعلها صفة للثاني اي معنى نفي وقدر للموصوف الاول كما هو المختار عند البصريين في صورة تنازع الفعلين ولئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف على تقدير جعلها صفة للموصوف الاول ويجوز ان يقدر لفظ واحد ويجعل صفة له اي بعد واحد من نفي او معنى نفي داخل على اسم ولا يلزم الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف بقولنا من نفي او معنى نفي لانه بيان للواحد الموصوف وليس باجنبي
عصمة الله

بذلك الفعل دائما كانه ليس موصوفا بفعل اخر اصلا قوله على التجدد اي حدوث
معناه في زمان دون زمان لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله
يستعمل للدوام لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر قوله فان اراد اه
عطف على قوله انما اشترط الخ قوله جعلوا المصدر نفسه خبرا فيفيد انه لدوام
حصوله منه ولزومه له صار كانه نفسه قوله قيل صفة للنفي الخ عبارة الشرح ظاهرة
في انه صفة لمعنى نفي حيث قدر الصفة للنفي بقرينة المذكور وهو الموافق
لقواعد النحو فانه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف يقدم النعت و
من جعله صفة للنفي فلعله راى ان معنى النفي تابع للنفي في الاحكام فتقييده
يستتبع تقييد معنى النفي وانما شاع تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف
المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغايرا له قوله والاظهر اه
لعدم الاحتياج الى التقدير لكون لفظ جمع داخلين في حكم التثنية لان المراد تقييد
كليهما بالدخول لا تقييد احدهما في الرضي افراد الضمير ومطابقته في المعطوف باو
مأكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما وجب افراد الضمير وان قصد اليهما وجبت
المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما قوله او منسوخ الخ ان زيدا سير
سيرا قوله وليس شرطا اي لوجوب الحذف قوله انتصاب المصدر اه مع ان ناصبه
واجب الحذف لما مر من ان المراد من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل له ووضع
الفعل للتجدد فذكره ينافي الغرض قوله لا يجوز ان يكون منصوبا بكان الخ بالتاويل بل
او المبالغة قوله فالشرط الخ فالواجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي او يكون
ناصب خبرا عن شيء لا يصح ان يكون هو خبرا عنه قوله بلا تاويل او مبالغة انما قيد
بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتاويل اسم الفاعل او بتقدير ذوا
والمبالغة بجعل الحدث عين الذات كما قالوا في رجل عدل وما قيل انه بعد التقييد
يصدق على ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل فمدفوع بانه خرج بتفسير
كلمة ما بالمفعول المطلق قوله هو ليس الخ فهو خارج بقوله ما وقع لانه عينا

تقييده

قوله لكانهم فوعلى الخبرية فلم يكن مفعولا مطلقا وفيه ان المناسب ان يحترز بقيود الضوابط عن مفعول مطلق لم يكن فعله واجب الحذف لا عن المصادر التي لم يقع مفعولا مطلقا فانها خارجة عن البحث مع ان اكثر ما اخرج بالقيود في هذه الضوابط مثل هذه المصادر
عصمة الله

قوله وانما جمع بين اه يعني لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود فان قلت لم يفهم من عطف قوله او وقع مكررا على قوله ما وقع مثبتا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فما فائدة عدم الفصل بين الضابطتين قلت لما لم يفصل علم ان بينهما اشتراكا في بعض القيود ولما مثل عن الضابطة الثانية بمثل زيد سيرا سيرا علم ان الاشتراك في القيد المذكور فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قلت نعم لكن لما كان كل منهما مسمى باسم اراد التفصيل ليتميز كل منهما باسمه فتامل
عصمة الله

وجه التامل ان كلا من هذين الضابطتين مسمى باسم فالمناسب ان لا يجمع بينهما الا ان يدعى الفرق بين التسميتين اذ التسمية فيما سيأتي من المتأخرين لواحد من الفضلاء

لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون خبرا عنه قوله قد يكون مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل على ما مر قوله فيفوت اه فان فائدته معرفة احوال اواخر الكلم
اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا لم تحصل هذه الفائدة قوله لو اعتبر هذه
الشرائط في المصدر بان يفسر كلمة ما بالمصدر قوله عن تلك الشبهة المذكورة بقوله
ان قلت هو ليس مفعولا قوله انسب بالمقام لان المقام مقام البحث عن المفعول
المطلق والمصدر اعم منه من وجه قوله الا بتكلف وهو ما يشير اليه عبارة الش شرح
من ان الجمع بين الضابطتين تشير الى اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصح
لذلك الا قوله بعد اسم لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المص رحمه جعل ضمير وقع ولا يصح
راجعا الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا يخفى ركاكته
لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكره
بط قوله انما وجب الخ يعني ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين
المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الامرين متحقق في مسئلتنا اما الاول فلدلالة
الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الذهن الى فوائده اللازمة في الجملة
فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائده واما الثاني فلقيام الجملة مقام
العوامل فانه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها والتزموا اقامة
تلك الجمل مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم وما قيل انه لو كان
الانتقال منه الى آثار لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة على حذف
عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه فمدفوع بان الانتقال من
شيء الى شيء لا يلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان التنصيص قد يكون
مطلوبا في المقام للمتكلم كيف وتصريحها على ضمنا طريق شائع وان المفعول
المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لو تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن فيه
ليس كذلك اذ يجوز ان يكون منا وفداء مفعولا به اي تفعلون منا وتاخذون
فداء وان يكون حالا اي مانين وآخذين فداء ولذا قال الرضي ان ضابط هذا القسم

قوله نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا لا بد من تقدير الفعل بعد الا لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه فان المفعول المطلق تاكيدي فاذا قلت ما انت الا سيرا لم يكن المستثنى عين ما فهم من تسير الا قوله وما انت الا سير البريد قال بعض المحققين البريد معرب دم بريده ويطلق على الفعل الذي بغا الاستر بام لانه يقطع ذنبه ثم صار اسما لمعنى بيك ويجوز فيه تقدير الفعل بعد الا وقبله اذ المفعول المطلق فيه نوعي وفي المثال السابق تاكيدي وبهذا يحصل نكتة في تكرار المثال قوله والى ما يشبه فعل المبتدأ فيه ان المبتدأ في هذا المثال هو فاعل الفعل المحذوف بالحقيقة يعود ضمير الفعل اليه فالكلام الواقع موقع الخبر اذا لم يكن فعلا بل مشبها به لم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه لانتفاء كلا قيدي التعريف فيه والجواب ان لفظ الكلام الواقع موقع الخبر وان كان لفظ المشبه به لكن ذكر ذلك واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة اذ لا شك ان المراد بسير البريد هو سير زيد فانطبق التعريف عليه بصدق قيديه كما لا يخفى واعلم ان المقام يقتضي ان يكون صدق هذه الضوابط نكتة لحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ولم يظهر ذلك ويمكن ان يقال في هاتين الصورتين ان المفعول المطلق وقع في موقع الخبر الذي هو عامله فلا بد من حذف عامله فانه اذا ذكر عامله لم يقع موقع الخبر بل يكون الخبر مذكورا فلا بد من الحذف حتى تصدق الضابطة عليه وايضا يمكن ان يقال في الضابطة التي يكون المفعول المطلق فيها تفصيلا لاثر مضمون الجملة الذي ذكر الفعل كان الفعل تفصيلا لا المفعول المطلق فلا بد من حذف الفعل ليكون المفعول المطلق تفصيلا ثم القرينة الدالة على الفعل المحذوف في جميع صور حذف فعل المفعول المطلق هي نفس المفعول المطلق كما لا يخفى
عصمة الله

قوله ومنها الى قوله تفصيلا لاثر مضمون جملة اعترض عليه بان كلا من منا و فداء مفعول مطلق وجب حذف عامله قياسا
وليس كل منهما تفصيلا لاثر مضمون جملة فلا يصح التمثيل بهما واجيب عنه بان المثال هو مجموعهما لا كل واحد منهما واطلاق المفعول
المطلق على مجموعهما صحيح لانه اسم جنس واطلاق اسم الجنس على القليل و الكثير صحيح وبان قوله تفصيلا منصوب على نزع الخافض
اى وقع للتفصيل اعم من ان يكون نفسه للتفصيل او وقع بانضمام امر آخر للتفصيل فصح التمثيل بواحد منهما لان كلا منهما مع
انضمام الآخر وقع للتفصيل ظهيرية

ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد و اذا ذكرت تلك
الفوائد مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف
افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا واما فداء
مفعولا له فيغني عن تقدير العامل مدفوع بان المفعول له يجب ان يكون علة حاملة للفاعل
على الفعل متقدمة عليه في الذهن ولم يذكر منا و فداء ههنا كذلك بل باعتبار انهما
معلولات مترتبة عليه يدل عليه الفاء التفصيلية ولفظ بعد قوله ليخرج نحو سفرا
الخ لان صحته واغنائه المفعول المطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار
نسبة الى قائم به بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عاملها اذ يقال يصح صحته و
يغتنم اغتنائها لعدم التزامهم قيام الجملة المتقدمة مقامه لعلمها هو اثر المضمون
مفرد قوله اى المصدر المفهوم منها يعني ان الاضافة ليست بمعنى نسبة المصدر
الى ما يشتق منه كما هو المتبادر بل لادنى ملابسة قوله اى غايته او يعني لان
المراد بالغرض ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل قوله اى لان يشبه بما ناب الخ
لم يرد ان الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد
ان ضمير به عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقي لان مرجعه اعني كلمة ما عبارة
عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة ظاهرا لان المفعول المطلق في مسئلتنا مشبه لا
مشبه به واى لم يقل يستلزم عدم الوقوع على التقديري وهو خلاف الظاهر والسابق بج
واللاحق وكذا ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم
وصفة اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في مثال المتن او
اداة التشبيه كما في له صوت صوتا مثل صوت الحمار قوله بحسب الظاهر قيد بذلك لان
الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق الحقيقي المحذوف قوله فانه يخرج اى
اذا نسب التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا نسب بان يشبه بشيء قوله اذا ذكر المفعول
المطلق نفسه كقوله صوت صوتا مثل حمار فانه لا يصدق انه واقع لانه يشبه
بما ناب منابه او بعدم النيابة قوله قد جرت عاداتهم الخ يعني جرت عاداتهم

قوله اى لان يشبه به فيه بحث من وجهين الاول انه اذا كان معنى التشبيه
ما ذكره يلزم ان يكون المفعول المطلق في المثال المذكور مشبها به لا ما فعله
الفاعل فلم يصدق تعريف المفعول المطلق عليه الا ان يقال هذا
باعتبار ظاهر لفظه الذي هو موضوع للمشبه به لكن ههنا ذكر

ذكر لفظ التشبيه واريد المشبه كما هو طريق الاستعارة لكونه مشبها به باعتبار اصل معناه و كونه مفعولا مطلقا باعتبار ما اريد منه
والثاني ان مثل مررت به فاذا له صوت مثل صوت حمار من افراد هذه الضابطة مع ان المفعول المطلق فيه تشبيه شيء بشيء ومثل
مررت به فاذا له صوت مثل صوت حمار من هذه الضابطة مع ان المفعول المطلق فيه لان يشبه شيء بشيء لا لان يشبه به شيء فالاولى
ان يراد بقوله للتشبيه لان يشبه شيء ولا شك ان في جميع هذه الامثلة المفعول المطلق بالحقيقة مشبه بشيء او يراد به
بالتشبيه المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم
وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به
او مشبها او آلة للتشبيه عصمة الله

عاداتهم لانهم يحذفون المفعول المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا
ومادة النقض لا بد ان تكون متحققة فانه لازم على ناقض الضابط لا على
المحشي قوله فعلى هذا اى على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه فسر الموصول بالمصدر دون
المفعول المطلق قوله لسلم كلام الشارح عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه
ليس مشبها به قوله قال سيبويه يجب في مثله الرفع اى فيما لم يكن المصدر للتشبيه
وجاء موصوفا واجاز الخليل فيه النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وبهذا
الاعتبار وقع الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الآتية فانها
احترز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجوب حذف
عاملها فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسره الشارح عبارة عن المفعول المطلق و
الامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة
قوله يدل بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله لكونه
مع وصفه الخ ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه
قوله كما جعلوا الحال الموطئة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قوله ولذلك اى
لكونه مع الوصف كاسم واحد قوله من ان يكون تأكيدا الا انه موصوف قوله
فالاولى الاتباع اى جعله تابعا على انه صفة قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف
اى صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اى يصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف
عامله او على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين
الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه
تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كانه تابع الاول قوله وهو ان يكون الاسم
الخ اى يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه اى حادثا له غير لازم قوله فيخرج نحو
لزيد زهد الخ فان المعنى على الثبوت دون الحدوث وتعين الرفع على
البدل او عطف البيان قوله بهذه الدلالة الخ اى دلالة الجملة على الفعل و
على صاحبه يعني غناء التقدير اى ينفع نفعا تقدير الفعل فالجملة لكونه

بمعنى يصوت ينصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل قوله وحسنه الشيخ الرضي حيث قال هذا وجه قوى قوله لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير قوله ذلك الخ بان يقال مررت به فاذا له ان يصوت صوت حمار قوله لانه قطع الخ اى مررت فاذا له قطع وجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعيا وجزما بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع قوله لخلوها عما لا بد للفعل منه اعنى الفاعل قوله على الحال من الضمير المستتر في له قوله او المصدر الخ وبهذا الاعتبار احترز عنه بقيد و على صاحبه قوله على احد تاويلي الوصف اى تقدير المضاف وجعله بمعنى منكرا قوله تعريف المصدر المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل قوله لو جاز هذا اى وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التركيب مع انه باطل قوله واما على انه جامد اه عطف على قوله اما على حذف مضاف قوله فاذا عرفت اى اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غير هما اعنى الوصف قوله فلا حاجة الى القول اه كما ذهب اليه الرضي حيث قال الاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما قوله قيل هو اسم اه في القاموس صرخ كذاب الصوت او شديده قوله على انه بمعنى كان بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة قوله وهذا اظهر معنى اه لان الاول يفيد تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركاكته قوله فيحتمل مصدر ميمي هذا موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره قوله ولكل وجه لفظي او معنوي اى لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو عدم لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدا المعمول على فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه تقديم العامل ايضا والاحتمال

على زيد مثلا وقيام زيد لا الاعتراف والحقية وقد يقدر ههنا مضاف اى توكيد مضمون الجملة بقرينة قوله يسمى توكيدا انتهى كذا قال الجلبي حيث المراد بمضمون جملة ههنا ان يكون بمعناها لا الذى سبق انتهى اعلم ان المراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما اريد به في قوله ما وقع تفصيلا اه بل ما يتصف به معنى الجملة كالاعتراف والحق فان كل واحد منهما مما يتصف به معنى الجملة المذكورة قبله فافهم ذلك فتح الله قوله لانه مضمونها الاعتراف لانه في الاصل خبر ثم جعل في عرف الفقهاء لانشاء الاعتراف ظهرية قوله لانه انما يؤكد نفسه ذاته فيكون اللام في لنفسه للصلة كما يؤكد لنفسه ضربا في ضربت ضربا الا انه يؤكد مضمون مفرد فيكون خارجا عن الضابطة ولهذا لم يحذف فعله وجوبا عصمة الله قوله ولو بالاعتبار هذا اما متعلق بقوله انما يؤكد نفسه وذاته فح يكون تقديره ولو يغاير بالاعتبار وذاته ولو يغاير هذا القول المطلق مؤكده بالاعتبار ~~ولو بغير بالاعتبار~~ اى انما يؤكد نفسه بالاعتبار ومعنى الاول لا يؤكد امرا يغايره بالاعتبار واما متعلق بقوله يغايره في تقديره ولو كان بالاعتبار او ولو يغاير بالاعتبار ومعنى الثاني لا يؤكد امرا يغايره ولو بغير المغايرة بالاعتبار يعني ان

والاحتمال الثاني وجه معنوي وهو دلالته حينئذ على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله ح ثبوت الالف للمقول له مقيدا بكونه على المتكلم فيكون دلالته على معنى اعترفت تبعا قوله ومن هذا القبيل اه اشارة الى ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه النكرة يجيء معرفته ايضا كما ان المؤكد لغيرها بعكس قوله لانه دعاء الى الصلوة لان الله اكبر او اذان الصلوة فهو دعاء الى الصلوة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق قوله عاملة فلا يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله قوله هذه التسمية من المتاخرين وسيبويه يسمى الاول بالتاكيد الخاص والثاني بالتاكيد العام ولذلك زاد المصرح لفظ يسمى تنبيها على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبله اعنى ذات التسمية اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم قوله كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه مع تغاير بحسب اللفظ فاطلاق المؤكد لنفسه على الاول لا يحتاج الى تاويل كما ذهب اليه شارح التسهيل حيث قال سمي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة قوله اعني الفعل بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان قوله مضمون الجملة الاسمية يكون لها الا مضمون احد جزئيها قوله وهو مضمون مفرد اعني الفعل من غير اسناده الى الفاعل قوله من حق الامر بنصب الامر اى من حق المتعدي قوله بمعنى تحققه والامر حققت الامر تحققته اى تيقنته فقوله وكان على يقين عطف تفسير لتحققه والضميران راجعان الى فاعل حق الامر قوله فانه من محتملات الجملة اذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه كما ان الكذب والباطل من محتملاتها وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناش من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا مؤكد لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره

كونه مصرحا به وهذا لا يقتضي عدم احتمال الكذب في المفعول المطلق ولا يخفى ان المفعول المطلق ليس مصرحا به في ضمن الجملة ههنا بخلاف القسم الاول وفيه ما فيه فليتامل فتح الله قوله مضمون جملة لها محتمل اه فان قلت مضمون الجملة لا يخلو من ان يحتمل غير المفعول المطلق او لا يحتمل غيره وعلى التقديرين يجب حذف فعله بمقتضى الضابطتين فالاخصر ان يجمع كلا الضابطتين ويقال منهما ما وقع مضمون جملة سواء كان لها محتمل

غيره او لا يحتمل لها غيره قلت نعم لكن لما كان المتاخرون جعلوا ما كان مضمون جملة لا يحتمل لها غيره مسمى باسم خاص وهو تاكيد لنفسه وما كان مضمون جملة لها يحتمل غيره مسمى باسم آخر وهو تاكيد لغيره اورد هما في انضا بطتين للتصريح باسميهما وقوله مضمون جملة في كلا الضابطتين احتراز عما اذا وقع مضمون مفرد فانه لا يجب حذف فعله سواء كان بحيث لا يحتمل لها غيره نحو ضربت ضربا او لها يحتمل غيره نحو رجع القهقرى عصمة الله قوله يغاير المؤكد اذ الشيء مع احتمال يغاير الشيء بلا احتمال لاستاذي

بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مع اول الجملة وضعا ولذا استعمل كون المتكلم عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللازم الا ان يعمم مضمون الجملة بحيث يشتمل لازم المضمون ايضا قوله قال الله تع ذلك عيسى بن مريم قول الحق مثال لما هو صريح القول اى قلبه قول الحق قوله ونحو لا افعله البتة مثال لما هو في معنى القول والبتة مصدر من بت الامر قطعه في المنهل البت لوصل الهمزة على القياس وحكى صاحب اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه انه المسموع و لا اعرف ذلك من جهة غيرهما قوله قطعة على وزن المرة فواحدة للتاكيد كما في نفخة واحدة قوله ثم يبدو لي في الصحاح بدا له في الامر بداء ممدود اى نشا له فيه راى وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم قوله بل هو قطعة واحدة الاولى تركه قوله في اصل الوضع واما في الاستعمال فهو بمعنى القول المقطوع به فهى الجنس قوله مفعولا به لهما القلة بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكانه سهو من الناسخ والصواب ما في شرح الرضي مفعولا به القلة وهذا المصدر مفعول لا مطلقا لقلت بيانا للنوع قوله فالقول الناصب اى القول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهى قرينة عليه قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا قوله فهى مقوله اى تلك الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولا التزاميا للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها قوله لا التي على صيغة المتكلم من التفعيل قوله لانها ماخوذة اه في الرضي ولعا قولهم لبتى يلبتى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبتى قال لبيك كما ان معنى سبح قال سبحان الله قوله كل ذلك اى من حذف الفعل وحذف الزوائد والاضافة الى ضمير الخطاب بتقدير اللام قوله وهو مفرد اى ليس بمثنى واليه ذهب يونس قوله لبقاء يائه مضافا الى المضمر فلو كان مفردا لعاد الى الالف كلدى زيد وعلى زيد قال الشاعر دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا لما نابنى اى اصابنى فلبانى اى اجابنى ثم قال فلبى يدى مسور

قوله ويجوز ان يكون من لب اه وكان وجه رجحان التوجيه الاول ابع اظهرية الثاني انه كلما ازداد اعتبار النقص في لبيك ازداد مناسبته لما قصد منه فان النقص فيه انما هو ليفرغ المجيب بالسرعة عن التلبية فيفرغ لاستماع المامور حتى يمتثله فهو التقص نوع تاكيد بمعنى هذا اللفظ وشهادة لما ادعى به فافهم فاضل امير

قوله المفعول به اللام فيه اما موصول وضمير به راجع اليه اى الذى فعل به او للتعريف بناء على عدم قصد حدوث من لفظ المفعول وضمير به راجع الى موصوفه اى الشيء المفعول به وعلى التقديرين لفظ المفعول مسند الى به ويجوز اسناده الى المصدر اى الذى فعل فعل متعلق به او فعل فعل بسببه وسمى به لانه تعلق الفعل به على ان يكون الباء للصلة متعلقا بالمفعول باعتبار تضمنه معنى التعلق او لانه اوقع الفعل بسببه على ان يكون الباء للسببية وسببية باعتبار انه محل الفعل والمحل سبب لوجود الحال وتحقق السببية في غيره لا يقدح في وجه التسمية لانه مصحح لا مرجح

ولم يذكر ومنه المفعول اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق وبما يفهم من الكلام الذى ذكر في المرفوعات كما لا يخفى عصمة الله

مسورا اى اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة والكون كالشيء الذى بين يديه اى الكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبى الاولى بالالف دفعا للالتباس بالثانية التي هى مصدر وان كان القياس بالياء قوله انما سمى به اه اى انما سمى هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة الذى فعل به على ان الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تع ولا ادرى ما يفعل بى ولا بكم والضمير راجع الى الموصول مرفوع محلا بانه مفعول ما لم يسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به او تعلق الفعل به والترديد بالنظر الى ان الوقوع الماخوذ في تعريفه اما بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما يجرى مجرى ما وقع عليه ليدخل نحو ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا او بمعنى التعلق المعنوى على ما اختاره المص وتبعه الشارح وغيره فمن قال يعنى ان الباء للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق فقد خفى عليه مراد المص كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمين تكون الباء صلة التعلق المتضمن فلا بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى مصدره اى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان فلا يكون اوتعلق به مقابلا لاوقع به بل مندرجا تحته فالواجب ان يقال اوقع الفعل بسببه او متعلقا به قوله اوقع الفعل به في الاساس وقع به السوء اوقعت به انزلته به فالا يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فيما ذكره المحشي بقوله ولكن ان تقول ليس ام مغاير لما ذكره المص فالصواب تركه ولعله فهم ان المص جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار تضمينه معنى الايقاع والتعلق فزاد عليه انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الالصاق قوله وقيل لانه سبب الحى اى قيل انما سمى به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والمحل من اسباب وجود الحال قوله بل من صفات مدلولاتها التضمنية هذا

فيكون زيد وزيد قائم اسما لنفسه كما يقال ان ضرب ومن في قولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسم لما هو الفعل والحرف اصطلاحا قلت تسمية الالفاظ باعتبار الوضع الضمنى بازاء انفسها مبنية على المسامحة والا يلزم ان يكون جميع الافعال والحروف اسماء باعتبار الوضع لانفسها ولم يقل به احد او تفننا بان اختار مع المفعول المطلق ما هو حقيقة البيان وفي المفعول به ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من اطلاق حال المعنى على اللفظ بان اريد فيما وقع الكلام ووقوع فعل الفاعل ه تفتازانى

كائن على معناه وحاله فاعطى للاسم فيكون المعنى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل او اطلاق اسم اللفظ على المعنى بان يكون المراد مما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى واطلق المفعول به الذى هو اسم اللفظ الدال عليه على هذا المعنى ويجوز ان يكون المراد من ما فيهما وقع عليه الاسم وضمير عليه راجع الى معناه بطريق الاستخدام او كان ضمير عليه راجعا الى الاسم بحذف المضاف اى اسم وقع على معناه فعل الفاعل عصمه الله قوله فانهم يقولون اه لما فسر وقوع فعل الفاعل على المفعول به بتعلقه عليه بلا واسطة حرف الجر

وفى كون هذا المعنى متبادرا منه خفاء بينه بقوله فانهم يقولون يعنى ان اهل اللغة يريدون منه هذا المعنى فى متعارفهم عصمه الله

مبنى على كون الاستفهام والشرط مدلولا تضمنيا لتلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء التضمنية للاستفهام والشرط وخروجها فى تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولاتها ليس معنى فى غيرها بل بعضها فى ذاتها وبعضها فى غيرها لخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به فى الرضى فى تعريف الاسم واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط عارضان لها لما نقل عن سيبويه ان حرف الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ضربت ثم يتضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا قوله تعلقه به اى وصول المعنى الحدثى اليه وارتباطه به سواء كان هناك وقوع حسى كضربت زيدا وقتلت عمرا او لا كخاطبته وكلمته وشافهته قوله تعلقه به اولا اى لا يكون تعلقه به بواسطة تعلقه بشئ اخر اولا ولم يتعلق به قوله فخرج الحال لان الفعل انما يتعلق به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الحدثى اليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره لولا لم يتعلق به اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجرد التعبير كافيا فى كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به ايضا بواسطة حرف الجر فمعنى ضربت زيدا اوقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق به الفعل بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح اطلاق المعمول والمتعلق عليهما قوله بما لا يعقل الا به بناء على ان النسبة الى المفعول به مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل قوله ظ اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول به قوله لا يقال ينتقض اه اى

قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه بحث وهو انه ان اريد بعينية المطلق لحدث فعله عينيته له بالذات والاعتبار فهى ممنوعة ضرورة تغاير المفعول المطلق لحدث فعله بالاعتبار سيما اذا كان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر على ما تقرر وان اريد بها العينية بحسب الذات فهى مشتركة بين المفعول المطلق ومثل كراهتى فى كرهت كراهتى اذا كان مفعولا به فهذه العينية لو اقتضت خروج المفعول المطلق عن التعريف لاقتضت خروج هذا المفعول به ايضا فلا يكون التعريف

التعريف جامعا والجواب ان المراد هو العينية بحسب الذات فى نظر المتكلم وهى مفقودة فى كرهت كراهتى اذ ليس فى نظر المتكلم به العينية الذاتية بل المغايرة الاعتبارية كما لا يخفى على المتأمل الصادق بقى انه هل يفهم من التعريف المغايرة لفعل الفاعل فى نظر المتكلم ام لا فليتأمل حاسبه فتح الله قوله والمراد بفعل الفاعل اه يعنى لا بد من التصرف فى هذا المركب الاضافى فى كل واحد من المضاف والمضاف اليه اما فى المضاف فبان يراد منه فعل اعتبر اسناده الى

اى ينتقض التعريف على ما قاله المص واما على ما قاله الش فلا انتقاض لان تعلق اشتركت بعمرو بواسطة الحرف وتداركت بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر واما ما قيل من انه خارج بما تقرر من ان المعتبر فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشئ لان قيد الاصالة المعتبر فى جميع التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم اخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الفعل متعلق به بحيث لا يمكن تعقله بدونه لان النسبة اه تعليل للنفى لا للمنفى قوله لا يسمى تعلقا اى لا يطلق التعلق على الاسناد اصطلاحا قوله واما قولك اه دفع لما يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة من انه يلزم خروج عمرا فى ضارب زيد عمرا لكونه فاعلا حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع ان عمرا فى المثال المذكور لم يقصد جهة فاعلية بل جهة مفعولية وان كان له جهة الفاعلية ايضا قوله مطلقا اى غير مقيد بقيد فى اصطلاحهم خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة قوله فيه تأمل لعله اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل من التأثير والى ما نقل عن السيد من انهم لم يفرقوا بين الاثر والتأثير ولذا جعلوه بمعناه قوله لا يخفى خروجه بذلك القيد اه الظ ان يكتفى على قوله فى صحة اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما بشان الخروج بقيد الفاعل ذكر فى بعض الشروح ان المص قال فى امالى الكافية لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ذكر الفاعل ههنا يقيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر والثانى ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة

قوله فان زيدا الاولى ان يقال فان زيدا قد يتعلق به بلا واسطة حرف اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم ليندفع ما قيل من انه يفهم من الجواب هو تفسير وقوع فعل الفاعل عليه بتعلقه به بلا واسطة ان قوله بلا واسطة حرف داخل فى مفهوم قول المص وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ويفهم من قوله فان زيدا اه انه خارج عنه ظهيرية قوله وقد يتقدم هذا الحكم جار فى المفاعيل الاخر سوى المفعول معه فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به وعدم جريانه فى

في المفعول معه لمراعاة اصل الواو وهو العطف وموضعها اثناء الكلام قوله على الفعل العامل ليس توصيف الفعل بالعامل للاشارة الى ان المراد من الفعل هو العامل كما قيل في نظائره لان دليله وهو قوله لقوة الفعل مخصوص بالفعل فلا يتم التقريب ولانه لا يتقدم على بعض شبه الفعل فان معمول افعل التفضيل لا يتقدم عليه وكذا المصدر بل تعليله بقوله لقوة الفعل في العمل اشارة الى ان المراد نفس الفعل لا اعم من الفعل وشبهه لكن ح لم يفهم جواز تقدمه على اسم الفاعل والمفعول عصمة الله الفعل نحو

فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا التصريح بانه مفعول به واذا النصب والرفع جائزان يعني رانه وهو على حاله من كونه مفعولا انتهى وبما نقلناه ظهر صحة قول المحشي لكن في صحة اخراجه تامل وبطلان ما قيل ان الارجح الاليق انه ليس بمفعول لما صح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابى عنه مقام التعريف قوله لعل المورد اه بذلك على ذلك ما نقلناه من امالي الكافية قوله وكذا فيما اذا كان اه لئلا يلزم انفصال العامل مع الفاعل الجزئية قوله ولم يكن له منصوب سواه اذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا قوله لان تقديمه اه لان عادتهم تقديم الاهم وانما قال في خط الامر لان التقديم دليل على كون المقدم اهم بالنسبة الى ما تاخر عنه من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير مهتم فبالنظر الى اللفظ فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المقدم بالنسبة الى ما عداه وحاصله انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام فليس الشيخ اما او لا فلما ذكر في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون مسلم الثبوت عند المخاطب وتاكيد الفعل يقتضي ان يكون المخاطب مترددا فيه فتناقض قوله ذكر الجمهور لما ذكره الشارح قوله نحو انا كذا الحلم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن النداء قوله اي الزمه وما يؤدي معناه قوله ونحو الحمد لله الحميد اه فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم على حسب المواضع وكلها بمعنى الانشاء لا الاخبار قوله ومعناه الحث على الفرار عنه لان عطف نفسه على امراه بمنزلة تكرار امراه فكانه قيل اترك امراه اترك

والفرق بين التحذير والاغراء ان التحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيه على امر محبوب ليرتكبه اسماعيل حقي في سورة الشمس

قوله ان تكفل ... وفي هذا التركيب لم يجز تقديم المفعول له لان ان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير في تاويل المصدر فيصير جانب الفعلية ضعيفا فلا يعمل فيما قبله فلم يجز تقديمه عليه ظهيرية

قوله وقد يحذف الفعل العامل اه قيل توصيف الفعل بالعامل اشارة الى ان هذا الحذف غير مختص بالفعل بل يحذف عامله الذي هو شبه الفعل ايضا لكن يجب ان يعلم ان العامل اعم من الحذف جوازا وفي المضمر عامله واما في الحذف وجوبا سماعا في المنادى والمندوب فالعامل المحذوف هو الفعل كما لا يخفى قوله للقيام قرينة اللام للتوقيت اي وقت قيام قرينة لا للتعليل فان التعليل بقيام قرينة انما يصح في الحذف جوازا واما في الحذف وجوبا فلا يكفي القرينة بل لا بد مع القرينة من امر آخر للحذف فلم يكن قيام

قيام القرينة علة الحذف بل في وقت قيامها تحقق باعث الحذف عصمة الله قوله تخصيصها بالذكراه لما كان السكوت في معرض البيان ظاهرا في الحصر توهم من بيانه الحصر فاشار الى انه غير حاصر فان قلت المندوب خارج عن المنادى كما زعمه المص فينبغي ان يقول في خمسة مواضع قلت جعل المندوب من توابع المنادى لشدة اتصاله به وكمال مناسبته له ولم يجعل قسيما على حدة قوله بل لكثرة مباحثها ان اريد انه لكثرة مباحث مجموع الامور المذكورة من حيث المجموع لكن لا يتم التقريب وان اريد انه لكثرة مباحث كل ... ناشكندي

اترك امراه فيفيد الحث على الفرار منه قوله ومعناه فانه ح يكون معناه اترك امراه مصاحبا مع نفسه لا تتعرض له فيكون مؤداه قصر اليد والامتناع عنه قوله اي مما اتهم عليه بتقدير المفضل عليه بناء على ان خبر اسم التفضيل كما هو الشائع والاشتراك في اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان يكون خبر مخفف خير فلا يحتاج الى التقدير قوله وليست هذه اي قرينة الحذف قوله اذا ترك الفعل الخ فان التزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا قوله ومن هذا القبيل اي مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال قوله اي وسطا يعني قاصدا اذا قصد بفتح القاف وسكون الصاد بين الافراط والتفريط فان كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله واما عند سيبويه فلا اي ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وما قيل ان قوله تع انتهوا خيرا لكم عند الزمخشري مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فهو محض نص في الرضي وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خيرا لكم مما يجب اضمار فعله قوله ولعله سمع ذكر فعله اي لعل سيبويه سمع ممن يوثق به ذكر الفعل في قولهم امراه قاصرا ولم يسمع اظهار ناصب انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك والافالثلاثة متقاربة المعنى قوله ذلك اي ان وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات قوله غير ظاهر اذ بنى وجوب الحذف ترك اظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في كلامهم لكن المخاطب فيها معينا وهم النصارى قوله وهي بهذا الاعتبار اي باعتبار كونها قرآنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرآن ورد بحذف الفعل فصدق انه ترك الفعل بها في جميع الاستعمالات قوله لا يستدعي اه لانه يستلزم ان يكون كل ما ورد في القرآن محذوفا مما يجب حذفه لكونه متروكا في جميع استعمالاته من حيث انه قرآن قوله عطف مثال على مثال يعني ان ليس من تتمة امراه ونفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماعيا سواء كان الواو للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون المحذوف فيه فعلان وليس المعنى ان الواو فيه عن الحكاية لعطف

قوله وهو المطاقبا له اى الكلام المطاقبا له لكن ترك بما المنادى اى موضع المنادى والا فالمنادى لا يحمل على اكتفاء بما سبق من انه لابد من اعتبار الكلام ويجوز ان المقصد الموضع الذى اعتبره فى قوله الثانى ويجوز ان يراد بالثانى يراد باللام الموصول ويجعل كناية عن الكلام وقدر المعنى المفعول به باعتبار ان قوله وجوبا فى اربعة مواضع يستلزم ان فى اقباله اى الكلام الذى طلب اقباله معناه ويجوز ان يكون المفعول به اربعة اقسام بالنظر الى مواضع الحذف فى يحمل عليه يكتفى على المسامحة المشهورة باعطاء حال المعنى للفظ المنادى بلا تقدير شىء عصمة الله
وعدم تقدير المعنى او باعطاء اللفظ وعدم اعتبار الكلام فى التوقيف

المثال على المثال لكون الواو واردة فى المحل قوله السهر بفتح السين وسكونها وكذا الحزن بالحاء المهملة والزاى قوله يخرج اه اذ لا يتصور فى ذاته تع وجه ولا قلب قوله مجاز يعنى ليس من افراد المحدود حتى يضر خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز قوله بعيد يدل على ذلك ما فى تفسير القاضى والكشاف ان يا وضع لنداء البعيد وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد اما للعظمة كقول الداعى يا رب ويا الله فانه صريح فى صحة ندائه تع وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والمدعو منه الاجابة وهو المدعو فى كل الاحوال والمجيب لدعوة المضطرين فى جميع الاحوال ويؤيده ما وقع فى الفاسدين من قول الاعرابى فى سبب نزول قوله تع واذا سئلك عبادى عنى فانى قريب اجيب ان اعرابيا جاء الى رسول الله عم فقال ربنا قريب فنناجيه ام بعيد فنناديه فنزلت قوله غير مناسب لانه تشبيه للخالق بالمخلوق ولان وجه الشبه وهو اجابة المدعو له اتم واكمل فى ذاته تع ولكون كلامه تع نازلا على لسان العباد يقتضى ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لا تشبيه بهم قوله مسئول الاجابة اى اجابته للمنادى فان المدعو من النداء كما صرح به الرضى فى بحث الترخيم والاجابة فى اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعو له ان كان طلبا والتصديق به ان كان خبرا كما هو فى قوله تع يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فانه فيه ما قيل اذا اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المدعو بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تع قوله من باب التخييل فى التاج التخييل كسى را در خيال وظن افكندن ان غير له كذا اى من باب تخييل المتكلم السامع يعنى ان هؤلاء منادى مجازا وليس بمنادى حقيقة فلا يضر خروجها عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال قوله للتشبيه بمن له صلوح النداء فى حق سرعة الاجابة للمدعو له وامتثالها اياه كما اريد منها قوله لا تبعد من حد علم والمصدر البعد بضم الباء وسكون العين و
بالمجاز صح

قوله فاذا قلت يا محمد اه لا يخفى عليك ان هذا تعسف بعيد وليس مقصود النادب بل مقصوده اظهار التألم للسامعين سبب المندوب وليس مراده طلب اقبال المندوب بوجه من الوجوه لا حقيقة ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فجعله داخلا فى المنادى مستبعد جدا فلم يكن جعل المندوب بابا على حدة تحكما مع ان المح جعله ذى جهتين نظرا الى كونه مناسبا بالمنادى فى اكثر الاحكام لم يجعله بابا مستقلا ولم يفصله عن المنادى ولم يقل فى صدر البحث وجوبا فى خمسة بجعله موضعا خامسا الى كونه بابا واسعا كثير الدوران على السنتهم وعدم شمول تعريف المنادى بدون التكلف له مع مخالفته بالمنادى فى بعض الاحكام وفى كونه مدخولا وا ذكره على حدة فى بحث المنادى فكان المعترض اعترض اعتراضا فعليا على صاحب الفصل
عصمة الله

والضم والضوى بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم قوله اى لا تبعدن بكسر العين على صيغة الخطاب يعنى ان صيغة الخطاب يعنى ان صيغة النهى مستعمل للدعاء قوله ادعو الانشائى فلا يرد ما قيل انه لو كان يا نائبا مناب ادعو لكان الجملة الندائية خبرية لانها ظاهرة فى الاخبار وان كان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب قوله وهو ينصب المصدر اه اشارة الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيا منسيا لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المنادى وافادة لقاعدة نحوية فى باب النداء قوله اتفاقا وان جاز ان يكون ناصبه الفعل المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق قوله يستدعى تجنب اللفظ اه اذ لو كان نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن ساد الاسم عاملا بنفسه وانما قال تجنب اللفظ اذ يمكن ان يقال مراده انه ساد مسده فى افادة معناه لا فى العمل فيكون عاملا حقيقة قوله فالنزاع بين سيبويه اه اذ لا منع فى المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيبويه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل ومجازا حرف النداء قوله لا يجوز فى غيرها مثل مخالفتها لسائر اسماء الافعال فى البناء قوله الا ترى الى الترخيم فانه جائز فى المنادى فى السعة لكثرة استعماله مع جوازه فى غيره قوله بانه قد يستتر الخ اى ضمير المتكلم قد يستتر فى اسم الفعل كاذهب اليهم فى وانه بمعنى انضجر او تضجرت وانوجع او توجعت قوله كالجملة كالقسمية والشرطية فانهما لوقوع القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز ان يخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المنادى لان النداء لا بد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلثة ممنوعة لكن المعترض مستدل على بطلان كون حرف النداء اسم فعل وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحوه سند للمنع وترك سند المنع الثالث لظهوره مع ان المنع المجرد كاف فى الجواب فما قيل الجواب الثالث لا يتم ما لم يبين ما اعترض بهما ليس بشىء قوله اى ما يحصل بالضرورة فانه الظاهر الكثير فى المسائل العلمية قوله لا بالامكان العام بان يكون

موقعه فيكون احد جزئى الجملة هو المنادى فلا يصح قوله وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فتأمل
قوله وعلى المذاهب اه اى واقع موقع الجملة ويؤدى مؤداها قوله وليس المنادى اه فيه انه اذا لم يكن المنادى جزئى الجملة لا يتم الكلام بدون المنادى مع ان يا وحدها لا يفيد شيئا والجواب ان المنادى متعلق يا ولا بد من ذكره ليدل يا على معناها لا لانه جزء الكلام فتأمل قوله وعند المبرد اه فيه ان الحرف لا يقوم مقام الفعل فى افادة معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون ايضا مقدرا الا بتبعية الفعل فلا بد ان يحمل كلام المبرد على ان الحرف قائم مقام الفعل فى العمل وكلا جزئى الجملة مقدر
عصمة الله

قوله وينبغي اي يجب ان ينبغي كما هو الاسلوب في الاحكام و القواعد ثم كون العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر مما يختار فتحه ولم يجب فيه البناء على ما يرفع به بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة قوله قدم بيان البناء و الخفض والفتح اي قدم بيان كل واحد منها لقلة كل واحد منها بالنسبة الى النصب الذي له اقسام ثلثة هي المضاف و شبهه و النكرة الصرفة وقيل قدم مجموع الثلثة على النصب لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث وان كان المستغاث قسمين با باعتبار كونه باللام و بالالف ثم القلة تقتضي التقديم

اما باعتبار انه خفيف و الخفيف يعلو و اما باعتبار انه يشبه البسيط او الجزء او العدم بالنسبة الى الكثير فيصح تقديمه على الكثير وان كانت الكثرة توجب التقديم لكن هنا اعتبر جانب الوحدة و المرفوع في الكلام ...

المراد ان عدم البناء ليس بضروري سواء كان البناء ضروريا او لا قوله بالعلم الموصوف اه فيجوز فيه البناء و النصب قوله بمنزلة الاستثناء فان الاستثناء تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل و هذا التخصيص بكلام مستقل قوله فان محلها اثنان يعني محل البناء والجر والفتح على ما ذكره المصنف اثنان حيث قال ما سواهما بضمير التثنية ومحل النصب على ما ذكره ثلثة حيث اورد له ثلثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محل غير المنصوب ايضا ثلثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف قوله بتعيين مواضع النصب في ايراد صيغة الجمع و التقييد بقوله من غير حاجة الى تحصيلها اي تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كانت مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد محصور بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل لو قال و يخفض بلام الاستغاثة و يفتح بالفها و ينصب المضاف وشبهه و النكرة الغير المعينة و يبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه قوله و فيه خدشة نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد الفراغ عن القليل يناسب القليل و الكثير يجب الذكر لا يجب التحقيق انتهى فانه يجوز ان للكثير يجب التحقيق مباحث قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ منه و يتوجه بتمام الشرة الى بيان القليل الذي مباحثه كثيرة قوله او تقديرا اي اعتبارا او فرضا سواء باعتبار اصله او باعتبار محله للبناء او المبني قبل النداء ايضا قوله و جوز ايضا اه اي جوز في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبني على الضم و ايراد الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به و هو المقدر فله محلان قريب و بعيد لكن رعاية القريب اولى قوله و اذا اضطر اه اي اضطر الشاعر في المفرد المعرفة تنوينه قال الخليل و سيبويه و المازني مضموما واستشهاده ما ذكر المحشي ويونس منصوبا ردا الى الاصل واستشهاده

قوله في غير صورة النداء انما قال هذا ليندفع الاعتراض الذي يتوجه على هذا الحكم على تقدير عدم ذكر قوله في غير صورة النداء و تقريره يمكن بوجوه ثلثة احدها انه يلزم ان يكون البناء و الاعراب مجتمعين في اسم واحد و ثانيها انه يلزم ان يكون كل من الضمة و الالف و الواو رفعا في المنادى المفرد المعرفة و ثالثها انه يلزم ان يكون المنادى المفرد المعرفة مرفوعا و هو باطل لان شيئا من المنادى لا يكون مرفوعا ظهيرية قوله او الفعل عطف على المعنى فكانه قيل في سابقه يرفع مسند الى المنادى ثم عطف عليه قوله او الفعل مسند الى الجار اه للاستاد

واستشهاده في شرح المفصل قوله اقتصر على قدر الضرورة لا يتجاوز الى موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب قوله كما قال اه فان مطر الاول منون لضرورة رعاية الوزن و الثاني غير منون لعدم الضرورة البيت للاحوص الانصاري و بعده فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام قدم البصرة فخطب الى رجل تميمي ابنته و ذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة و كانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعدل بنا الى اختي فضيفتهم فذبحت لهم و اكرمتهم ثم رجع زوجها مع رعائه بالابل و الغنم الكثير و اسمه مطر فلما رآه الاحوص احتجبته عينه و كان دميما و اخت امرأته من اجمل النساء فقالت له زوجته قم الى سلفك و سلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فقال و اشار الى اخت امرأته باصبعه سلام الله يا مطر عليها اه و مطر في البيت الثاني مفعول نكاحها و هو مضاف الى الفاعل قوله يعني انه من قبيل اه يعني ان الفعل في هذا المثال مسند الى ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف الشباب معه بناء على ما تقرر في الاصول من ان الوصف يعني فيما تعين بالاشارة حتى يحنث بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار لذلك الضمير يرفع مسند الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك يا هذا النائم قم يبنى بناء على ان الضمير يرجع الى الذات و لذا قالوا ان ايراد اسم الاشارة في قوله تع اولئك على هدى لكونه دالا على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلية ولو اورد الضمير كما هو مقتضى الظ لا يكون دالا على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذوات المذكورة و ليس هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان او ما يؤول على ما وهم و لا يخرج عن الضابطة ما لم يستعمل بدون النداء اصلا نحو يا مكرمان على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري قوله خارج عن التكلف اه قد عرفت انه لا تكلف في ذلك قوله ان المفرد اه دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى و المجموع و مقابل المركب و مقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا

قوله اي لا يكون مضافا بالاضافة و لا شبه مضاف و يندرج فيه المضاف بالاضافة اللفظية
قوله و ذلك لان اه اشارة الى قوله لو قوعه موقع الكاف اه او اشارة الى المجموع قوله لو قوعه اه و قوله و كونه مثلها بتا و في المذكور قوله لان الاسم لا يبنى اه لا يقال هذا الحصر باطل لان الاسم يبنى لعدم كونه مركبا بالغير مع انه مشابه بالفعل و الحرف على مذهب المص لانا نقول المراد بالاسم الذي يركب مع الغير او لانا نقول ان الحصر في هذا المقام

حصر اضافى يعنى لان الكلم لا يشبه الا لمشابهة الكلم المبنى ظهيرية

الفرد صح

مقابل المضاف لكن الكامل منه بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل والكامل
من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضافا ولا مشابها به قوله اما اخرج اى اخرجها جرها
عن ضابطة البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغاثا بقرينة ذكره
فيما بعد بارادة الكامل فى الافراد بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد
الكامل بمعنى المقابل للمضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة
التركيب قوله اسم اى غير مضاف بقرينة المقام فلا ينتقض الحد بالمضاف قوله
من تمامه اى معنى نص عليه فى اللباب الفالى حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق
به شىء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتنوين
ونون التثنية والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما
بدون ضمه اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما فى الضرب الثانى او يفيد معنى
ناقصا كما فى الضرب الاول والثالث اذ لكون النسبة الى المعمول او الصفة
معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء فى يا طالعا
جبلا ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفى يا حليما لا تعجل ليس مطلق الحليم
بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال فى العباب والذى يدل على ان الصفة
من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءنى رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها
اذا قلت جاءنى رجل لان الاول يفيد الخصوص دون الثانى واقول المراد
كونه من تمامه فى اعتباراتهم لداع معنوى كما فى القسمين الاولين او لاضطرار
نحوى كما فى القسم الثالث ففيه ان كونه من تمامه فى اعتباراتهم لا يخرج من ان
يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثانى بط فتعين الاول قوله
اما معمول له ولا يطول المنادى بمعمول له الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب
بالبناء على الضم وان كان عاملا فى ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين
نحو يا ذاهب ويا زيد وان عطفت على الضمير المستكن فى ذاهب نصبته نحو
يا ذاهبا وزيد لانه عامل فى زيد بواسطة حرف العطف وباشتراكه وزيد

وزيد بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشتركا لا يستغنى
بواحد كذا فى شرح التسهيل للشيخ المعرى قوله اسما لشىء واحد وانتصب
الجزء الاول للنداء والثانى باق على الحال الرابع اعنى متابعة المعطوف
للمعطوف عليه فى الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف قوله نحو يا ثلثة وثلاثين
اذا اريد جماعة مسماة بهذا العدد وهذا مذهب سيبويه وقال الاندلسى وابن
يعيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما فى غير العلم يا ثلاثة
والثلاثون او الثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثة
وثلاثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط
بعضه ببعض من حيث المعنى كذا فى الرضى ذو كخمسة عشر فى ان مجموع اللفظين
فى كل منهما وقع على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة قوله
الا انه لم يركب اى ثلثة وثلثين لم يركب تركيبا امتزاجيا بل بقى على حالة
العطف قوله بما ذكر اى بكونه مع المعطوف اسما لشىء واحد قوله اذ لم يكن
كذلك بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون
المقصود بالنداء فى قولك يا ثلاثة وثلاثين كل واحد منهما قوله مفردا معرفة كان تقديره
ارادة المعين قوله لا استقلاله لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده قوله بمنزلة جزئيه
فى كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما فى ثلاثة وثلاثين فى
العدد وسائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى
المتبوع بها مضارعا للمضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل فى
تعريف شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل فى تعريفه ولكون الصفة بمنزلة
جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ الغيبة ولا يجوز
فيه الخطاب كما جاز فى التاكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة
لا الموصوف وحده حتى يكون فى حكم المخاطب بسراية خطاب النداء اليه بخلاف التاكيد
فانه انما يجىء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز

عود الضمير للخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
نظرا الى انه اسم ظ لا خطاب فيه باعتبار الوضع قوله ويشترط ان يكون الى
يشترط كون المنادى المنعوت شبيها بالمضاف ان يكون نعته جملة او ظرفا ليرفع
احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيغلب جانب الجزئية ويحقق المشابهة بلا
ريبة فان المعتبر الشبه بالمضاف لا شبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل
الموصوف بالجملة والظرف شبيها بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال
لا حليما لا تعجل بل لا حليم لا تعجل لتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية في الاول
دون الثاني قوله لجاز اه فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف في الرضي
صرح الرضي والفوائد بتجويز نحو يا جلا راكبا لمعين لجعله من قبيل المضارع
للمضاف وفي كلام سيبويه ايضا كلام يشعر بجوازه ويؤيده تعين عود الضمير من
الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز ز
في التأكيد نحو يا تميم كلكم لان المنادى الموصوف مع الصفة لا الموصوف
وحده حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد فانه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع
الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيد اليه
على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة
ايضا نظرا الى انه اسم ظ لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب ناقلا عن
الرضي فيما صرح به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به
ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل
المضارع جعلوا الموصوف بالمفرد عليه طردا للباب بخلاف اسم لا فانه لا موجب
لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجروه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه قوله فانه
لا يجوز ان يجعل المنادى اه عند قصد المعين منه قوله وفي جعلها اه جواب
سؤال مقدر تقريره ظ قوله مضارعا للمضاف بجعل ~~المضاف~~ الموصوف منادى لا
المنادى موصوفا قوله ولهذا اه اى لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة

بالجملة او الظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم يبنوه بل بنوه
على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه
يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة قوله ولا يجوز اه جواب سؤال
مقدر وهو انه لا اضطرار في باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف
حالا حاصله انه لو كان حالا لكان قيدا للادعو فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك
اذ ليس النداء في قولك يا حليما لا تعجل مقيدا بحال عدم عجلته بل المنادى الحليم
الموصوف قوله وهو ممتنع ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون يا
زيد في تاويل يا مسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلمية باق والممتنع
اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام قوله انما الممتنع
اجتماع آلتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما قوله يلزم ذلك الاجتماع اى اجتماع ع
الآلتين الاضافة وحرف التعريف النداء قوله صورة الاضافة اه اى صورة
الاضافة ليست نصا في التعريف بل قد تكون للتخصيص كما في الاضافة الى النكرة
فافادة الاضافة الى المعرفة التعريف بسبب كون المضاف مكررا المضاف اليه
معرفة لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونها
موضوعة له فلا يلزم اجتماع الآلتين بل اجتماع التعريفين قوله مع ان الدخول
مختلف فلا يتحقق الاجتماع قوله اعلم ان اه وما دفع لما يتراءى انه كيف يقع
الاسم الظ الذي هو غائب موقع كاف الخطاب قوله فلا يتنازع اه بناء على
كون ضمير المخاطب صالحا لكل واحد من الحاضر بل على سبيل البدل بخلاف الاسم الظ
قوله ولا يلزم بالنصب عطف على يقوى اى اعتبر الافراد والتعريف في المنادى
بمجموع الامرين ليتقوى جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف و
عدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد بمجرد وقوعه موقعه
يلزم بناؤها ايضا قوله ان قلت مشابه المشابه اه هذا منع لمقدمة مطوية يبتنى
عليها كلام الشارح كما لا يخفى قوله بجواز الاختلاف كما نحن فيه قوله المشابهة ههنا

قوله او لهما معرفة قبل النداء فان قلت على هذا يلزم اجتماع التعريفين بعد جعله منادى قلت لا محذور فى ذلك بل الممتنع اجتماع آلتى التعريف فان قلت يلزم ذلك فى المنادى المضاف الى المعرفة اذ الاضافة ايضا من اداة التعريف قلت صورة الاضافة ليست نصا فى التعريف مع ان محل الدخول مختلف فتامل قوله ويا زيدان فان قلت الصواب فى التمثيل يا رجلان لانهم قالوا ان العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف وايراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغيير المثال قلت القاعدة مختصة بغير المنادى فان فى المنادى حرف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد اللام عصمة الله

اى ليس المراد بالمشابهة الاشتراك فى صفة حتى يتجه ما ذكر بل مجرد المناسبة
والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة فى ان مناسب المناسب للشىء مناسب لذلك
الشىء ولا اقل من كونه مناسبا للمناسبة قوله فنقول ان المح اه يعنى ليس المق
من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الاسمية
فى صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المق تغليب جهة الاتحاد
بينهما وجعل المنادى كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف
الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة بالشىء مشابه لذلك
الشىء بلا ريبة قوله العلم اذا ثنى اه قالوا اذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال
التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى
والمجموع ليس موضوعا الا فى اسمى معدودة فازال التعريف العلمى وقد قلنا
ان تنكير الاعلام قليل فوجب جبر ذلك التعريف الفائت باحضار اداة التعريف وهى
اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفيه باللام العهدية قوله خص لفظة
يا بالاستغاثة الباء داخلة على المقصور اى لا يتجاوز الاستغاثة من يا الى حرف
آخر من حروف النداء لكونها اشهر حروف النداء فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث والمتعجب والمهدد قوله معدية لادعو المقدر
عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول قوله لضعفه
بالاضمار اى انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار
فاللام لتقوية العمل عند سيبويه او لضعف النائب منابه عند المبرد كما فى
قولك ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد قوله لما يعتنى
به الاعتناء بتيمار داشتن ويعدى بالباء والاغاثة فرياد رسيدن و
التعجب شگفت گرفتن والتهديد بيم كردن كذا فى التاج قوله متعلق بما تعلق
به لام المستغاث وهو ادعو المقدر او النائب منابه لكن بعد اعتبار تعلق لام
المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد قوله ان قيل دخول

قوله يا لزيد ويا لعمرو فان قوله يا لعمرو ههنا وان كان معطوفا على يا لزيد لكن
لم يعلم ان لعمرو مستغاث له لاحتمال ان يحمل على حذف المنادى بخلاف ما اذا عطف
شىء على المستغاث كما فى الصورة الاولى حيث لم يكن فرض حذف المنادى فيها
لامتناع حذف مدخول واو العطف فافهم فاضل امير

قوله بلام التعجب والتهديد اى بلام يدخل على المنادى وقت التعجب به او وقت التهديد فالاضافة لادنى ملابسة قوله فلم اهمل المص ذكرها اعترض بان عند عدم ذكر هذا المنادى فى هذا المقام يلزم المناسب ذكر هذا المنادى ايضا عند ارادة ذكر انواع المنادى قوله وكيف يصدق اه اعترض آخر بان عند عدم المنادى فى هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كما مع ان هذا الظاهر انه قاعدة كلية عصمة الله

دخول اه يعنى ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل حتى
كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرج عن تاثير شبه الحرف
فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان
البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل قوله فى غاية الضعف لان مشابهته
المشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فان مشابهة الفعل بلا واسطة
ولانها عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا وجب اعراب المبنى
دون صرف غير المنصرف قوله وانه بدخول اللام اه عطف على علة بنائه فهو
دليل آخر على عدم بناء المستغاث قوله وخارجا عن الافراد لتركبه مع لام
الاستغاثة قوله وفيه ان البدل اه اى البدل من المنادى المفرد المعرفة
يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه قوله فى مقابلة الاضافة
فكيف يخرجه التركيب باللام عن الافراد قوله ولا يبعد ان الح اى عن الاعتراضين
المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بان يقال ان حروف النداء واللام دخلا
على الاسم المفرد المعرفة وبينهما تنازع لان الاول يقتضى البناء والثانى
الاعراب فاعمل الثانى لغلبته لقربها من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين
حيث اعمل الثانى لقربه وفيه ان اللام تدخل على المبنى ايضا وتعمل فيه
محلا كما فى يا لك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين
بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما قوله او بانه اه هذا الجواب مبنى
على عدم دخول المنادى التعجب والمهدد فى المستغاث فلذا عطف باو وقال
الرضى قولهم ان لام التهديد لام الاستغاثة تكلف ولا معنى للاستغاثة
ههنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب
ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة من تتمة القاعدة فقوله ما سواهما
مخصوص بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وليس المراد ما سواهما مطلقا
ثم ان عطف قوله او بانه على قول الشيخ بانه اه لا يقتضى ان يكون المعطوف

تسمى حركات بنائية سواء كان الاسم معربا او مبنيا فان قلت التنافى بين الاثرين انما يتصور
اذا كان كلاهما لفظيا واما اذا كان اثر اللام هو الجر تقديريا كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء تقتضى
كسرة ما قبلها واعرابه بالاعراب التقديرى فليكن ههنا ايضا كذلك قلت لم يقل احد بتقدير الاعراب فى مثل هذه الصورة وفيه
ما فيه قوله لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء هذا التقييد ليخرج عن الحكم نحو يا يوم ينفع الصادقين

ونحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ومثل يا ما ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مضاف الى الجملة مبني على الفتح لانه لم يعرب قبل
النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا لكنه داخل فيما سواهما فيلزم عدم تبين حاله فالاولى عدم التقييد وجعل النصب
في ينصب ما سواهما اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا ليتناول المبني الذي هو ما سواهما وجعل منادى كالامثلة المذكورة
فان قلت اذا كان النصب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا لم يختص هذا الحكم بما سواهما بل مشترك بين كل منادى
فانه من جهة كونه مفعولا به منصوب محلا وان كان
مبنيا على ما يرفع به او على الفتح او مخفوضا قلت نعم
لكن بعد التعميم يريد من قوله وينصب ما سواهما انه
بقي على ما كان عليه من النصب بمقتضى المفعولية لفظا
او تقديرا او محلا من غير تصرف آخر فيه فيمتاز المفرد المعرفة
عنه بسبب اجراء البناء على ما يرفع به عليه من حيث النداء
وان كان منصوبا محلا من جهة المفعولية ثم ما كان مبنيا قبل
النداء فجعل منادى فان كان مفردا معرفة مثل يا هذا
ويا هو لا يحصل له بناء آخر عارضا بسبب البناء و
هو البناء على ما يرفع به فله محلان قريب وهو الرفع
بسبب البناء وبعيد وهو النصب بالمفعولية وامتيازه
عن المنادى المنصوب بسبب البناء على ما يرفع به الذي
هو محله القريب وان كان مضافا او مشبها به مثل يا
يوم لا ينفع مال ولا بنون لم يحصل له بناء آخر بعد
النداء فله بناء واحد محل واحد وهو النصب وداخل
في قوله وينصب ما سواهما فتامل عصمه الله

قوله مع ما قبله ذخ اه فيه تامل فليتامل فتح الله

ايضا جوابا عن الاعتراضين كالمعطوف عليه بل المشاركة في اصل الجواب
قوله قال الخليل الخ اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف
وهو انه بدل منه فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل وقوله واللام بيانه
الحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويفتح اه وليس حالا على ما وهم قوله
وتلك الزيادة اه اي تلك الزيادة تكون مرة واوا ومرة الفا ياء و
مرة الفا كزيادة المندوب كما يجيء قوله لم يصح عمله لان الاعتماد شرط في عمل
اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض
انه لم يعتبر قوله وان اعتبر اه اي ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان
يقال تقديره يا رجلا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف
اما بنفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشي واما موصوفه فلانه
موصوف بمفرد وهو طالعا لان شبه المضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة
كما سيجيء واخراجه فيما سيجيء قوله حمل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان
في كلام المحشي ايجازا مخلا لان الضمائر كلها راجعة الى طالعا سوى ضمير
لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر قوله لانه موصوف بمفرد بمعنى مقابل
المضاف حقيقة وانما خرج من المفرد في قوله اذا كان مفردا معرفة با
بايرادة قوله الكامل فيه قوله اللهم الا ان يفرق الخ ويقال ان المنعوت اذا
كان مذكورا فطالعا جبلا مفرد لعدم كونه مضافا اضافة حقيقية على ما هو
المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدرا يكون طالعا جبلا منادى صورة
في شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا قوله لكن
بنوع تكلف اي بنوع تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر
وادراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر قوله لجواز ان يكون
معرفة اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه اذا لم يقصد به معين يكون
نكرة قوله ولهذا يوصف بالمعرفة فيقال يا طالعا جبلا الظريف قوله فكيف

فكيف يصح اه لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير موصوفه
نكرة واجب ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواها لان المراد منه وجوب النصب
ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة لانه ح يكون
تابعا للفظ بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه يكون جائز النصب والرفع
لكونه تابعا للمفرد المعرفة قوله اللهم الا ان يقال اه يعني ان طالعا قبل
وقوعه موقع الموصوف كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف او باشره
حرف النداء لم يمتنع قصد تعريفه كما في يا رجل كان قبل النداء نكرة بعد مباشرة
حرف النداء انه يقصد تعريفه قوله اي يقال يا رجلا اه يعني ان الجار والمجرور
وقع حالا اي يا رجلا بتقدير يقال او مقولا لمبيته لهيئة رجلا مع قطع النظر
عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة ال
النصب معه حتى يشعر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من
التقييد قوله لا يوصف بالمعرفة بل يجب وصفه بالنكرة على تقدير انه كان مو
موصوفا بجميع تلك الصفات للنكرة قبل النداء قوله وان كان اه اي وان كان
الوصف بالنكرة وهي الجملة او الظرف فانهما في حكم النكرة قبل النداء وهذا
الوصف بعد تعريفه بالنداء قوله اعتمادا على ما سنذكره فكانه مستثنى من
القاعدة كما كان بقرينة الآتي قوله الآتي حكمه في قوله والبدل والمعطوف
الغير الممتنع اه فانهما كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كان تابعا مو
اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا نص عليه سيبويه كذا في الرضي قوله
نحو يا زيد وعمرو على ان عمرا عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى
المستقل قوله ولم يحملوا اه اي لم يحملوا عمرا على محل زيد الذي هو النصب لكونه
مفعولا ادعو لان اللفظ انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من اللفظ
من حيث كونه اعرابا واللفظ حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل
على اللفظ كما في الاستثناء كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلام الامر به مع

قوله المبني على ما يرفع به فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي
لانه لا يجري الحكم الآتي في المستغاث بالالف وان كان مبنيا
بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يا زيداه وعمرو لا عمرو
كفاية الطالبين

قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه لان المعرب ليس له الا حال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المبني فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله وقوله ولا شبه مضاف اه مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد ليس بمضاف ولا شبه مضاف
كفاية الطالبين

واحترز بقوله المبني عن المعرب نحو يا لكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف في ما زيد بقائم وكان ولا على خلاف في ما من احد في الدار ولا زيد في العجبني ضرب زيد عمرو ا عصام الدين على الكافية
رفع المعطوف في الكل حملا على الرفع المحلي في المجرور اللفظ بالاضافة او الحرف الطوي على الاصح كما في النقاوة الاولى

مفقود ان ههنا قوله كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو اه اعلم ان مسئلة الحمل على محل المجرور بالمصدر مختلف فيه فذهب الكوفيين وجماعة من البصريين الى جواز الحمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبويه ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل مطلقا وقصر ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتاكيد فهذه ثلث مذاهب والصحيح الاول لورود السماع لقراءة اولئك عليهم لعنة الله والملئكة والناس اجمعون وتاولها المانعون على اضمار عامل وفيه تكلف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر واذا جاء مما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا او ما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما في باب الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشي كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو يحتمل ان يكون مثالا للمنفي وان يكون مثالا للنفي وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع وعلى الثاني لم يحملوا على محله ~~كما حملوا على محل معمول المصدر~~ كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا انما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب وبالجملة عبارة المحشي لا تخلو عن اغلاق والظاهر ما في الرضي واجاب نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو وفيما ياتي الكلام عليه في باب الاضافة جواب سؤال مقدر كما لا يخفى قوله فان الرفع الخ يعني ان الحكم بجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه ولا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه قوله في ادراجه قيد بذلك لانه يحتاج الى التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله يحتاج في اخراجه الخ كما في قوله اذا كان مفردا معرفة فانه

قوله وانما جعلنا المفرد اه هذا غير متبادر من المفرد ههنا بل المتبادر من المفرد ما قصد به ههنا في المنادى المفرد المعرفة من ان لا يكون مضافا لا بالاضافة المعنوية ولا بالاضافة اللفظية ولا شبه مضاف لكن لما كان الحكم الآتي من قوله يرفع وينصب جاريا في المضاف بالاضافة اللفظية وفي شبه المضاف ايضا حمل العبارة على غير المتبادر وجعل المفرد اعم اذ الاحكام قد يكون باعثا لتعميم الموضوعات وقد يكون باعثا لتخصيصها عصمة الله
المفردة يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضافة كما فيما سبق ولولا ذكر شبه المضاف في المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفردة حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغي ان يقال وتوابع المنادى المبني والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة بالحقيقية لسهل ادخال ذلك المضاف في المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما عصام على الكافية

قوله فصل التوابع الظاهر ان تفصيل التوابع ليعرف التوابع الجاري فيها الحكم الآتي اجمالا اذ لم يكن التوابع بعد معلوما لما ذكره اذ عدم جريان الحكم المذكور لا يستدعي التفصيل فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفرد سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه بل لا حاجة الى هذا الاستثناء ايضا اذ بيان حكم البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فيما سياتي بمنزلة الاستثناء كما هو دابه في هذا الكتاب ويجوز ان يكون الباعث على التفصيل ذكر التاكيد والصفة اشارة الى انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثر في جعل التاكيد اللفظي كالبدل ثم ذكر الباقي لدفع توهم الاختصاص

فانه يحتاج في اخراجه شبه المضاف الى تمحل ارادة الكامل منه قوله فاعتبر حكم المفرد الخ ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون مرفوعا يقتضي رفعهما حال كونهما تابعين بطريق الاولى لانه اذا لم ينصبا حال مباشرة حرف النداء فكيف ينصبان حال كونهما تابعين فيه ثم ترك العلم بالشبه بالاضافة قوله يا هؤلاء العشرون رجلا مثال لشبه المضاف بالاضافة اللفظية قوله صرح المص به في المفصل وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه حكم الاول قوله لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول يعني ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيده الاول ههنا اليك قوله واذا وصفت اه معطوف على مقدر اي هذا اذا لم توصف الثاني قوله فابو عمرو يضم الثاني كما في حال عدم الوصف نحو يا زيد زيد الطويل وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه تاكيد مثل يا تيم اجمعين فلا يمتنع اذا رفعه قوله ولا يجوز ان يكون الخ اي لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفته وصفا للاول هذا رد لما حكي عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنصب زيد الثاني على انه تاكيد مثل يا تيم اجمعين وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول الخ لا تاكيدا بارد قوله على الاختصاص اي انت العالم او اعني العالم قوله فحكمه حكم البدل اي حكم المنادى المستقل عند الرضي قوله ليشعر الى مانع الاستقلال فان تعليق الحكم بالوصف الصالح للعلية يشعر بكونه علة له قوله وليخرج عنه الخ يعني لو كان المعطوف المعرف باللام لو دخل في هذه الضابطة لفظة الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى المستقل لكونه منادى في الحقيقة وجواز مباشرة حرف النداء له قوله لتعين الرفع اي الضمة التي هي شبه الرفع لدخوله فيما سياتي من قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل قوله ولا يبنى الصفة اه بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبني حيث لم يجئ بناء الاولى وجاز بناء الثانية نحو لا رجل ظريف بالفتح وحاصله ان النفي نحو لا ظريف متوجه الى الصفة

قوله حملا على لفظه الظاهر او المقدر المراد بالمقدر اعم من ان يكون معربا بالاعراب التقديري قبل النداء مثل يا موسى العاقل فان موسى علم ما يرفع به تقديري فرفع التابع حملا عليه ومن ان يكون مبنيا قبل النداء فبني على ما يرفع به بالترفع المحلي ثم له النصب المحلي ايضا باعتبار انه مفعول به نحو يا هؤلاء الكرام فللمنادى المبني محلان احدهما القريب وهو الرفع بسبب كونه منادى مفردا معرفة والآخر البعيد وهو النصب بسبب كونه مفعولا به فلفظ المقدر ههنا بناء ولفظ القريب فتأمل

قوله في الاغلب اي اغلب المذاهب لان في ... [illegible]

قوله ... [illegible] عصمة الله

فان قلت ان تعريف التابع وهو انه كل ثان باعراب سابقه لا يصدق على التابع المرفوع المحمول على لفظ المنادى لانه ليس في المنادى اعراب الرفع بل الرفع فيه علامة البناء قلت لما كان بناء المنادى عارضيا وعلامة شيء حادث كان اعرابا في المعرب فكانه معرب بالرفع فاذا رفع تابعه حملا على لفظه الذى هو الرفع فكان مرفوعا باعراب رفع متبعه عصمه الله

قوله لان بناء المنادى عارض هذا الوجه منقوض بالتوابع المضافة مع انه لا يجوز فيها الرفع لان المضافة تنصب فتح الله

لان المنفى فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف وكان لا باشره الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فى الدار لا ظرافة فى الرجال فيها فالمنفى مضمون الصفة فهو لنفى الظرفاء لا لنفى الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها فلم تتحقق مباشرة لا من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء نحو يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم يباشرها حرف النداء لا لفظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناؤها قوله والرافع اه لما كان الرفع حركة اعرابية لا بد له من رافع فبين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوى ههنا وهو انه كيف اعرب هذه التوابع بحركة متبوعه المبنى مع ان التو بع
وصفت تابعة للمعرب فى اعرابه لا المبنى فى بناء فلا تقول فى جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة ولذا عرف التابع بكل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرافع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها للعامل الرافع فى كونه اثر كل من حروف النداء والعامل الرافع اعنى الضمة والرفع عارضا لما يحدث فى المنادى والمرفوع لعوض حرف النداء والرافع زيد ويزاد لها مطردا يعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبنى على ما يرفع به كما يصح ان يقال كلما دخل الرافع فهو مرفوع فلمشابهة الاثرين فى العروض والاطراد تحقق المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبنى مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الاشكال المذكور لكون هذه التوا بع
حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب قوله ولم يظهر اه اى لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرافع فى المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية لشبهه لتحقق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغير آخره بخلاف التابع فان المانع غير متحقق فيه قوله مثل يا فتى ويا هؤلاء اشار الى ان المقدر بمعنى المفروض فيشمل المحلى ايضا لا بالمعنى المشهور المقابل

المقابل للمحل ولما كان هذا الاطلاق غير شائع ابره بانه ذهب اليه الرضى حيث قال فى شرح قول المص يبنى على ما يرفع به اه والضم مقدر فى المنقوص والمبنى نحو يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء وهكذا فى شرح التسهيل قوله والاظهر لانه موافق للمتعارف بين النحاة قوله للعهد الخارجى لتقدم ذكره قوله والجار والمجرور اه بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوبا داخلا تحت يعنى اذ لا اشارة فى عبارة الشارح الى بيان التعلق اصلا والتقديم للحصر اى يختار فى المعطوف دون غيره من التوابع المذكورة قوله لان المراد اه فيه اشارة الى ان الاختيار قد يستعمل بمعنى الوجوب قوله ينبغى ان يختار اى الخليل فى المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعه منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا قوله اجيب اه اى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما قوله لا معنى لها فيه لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه قوله فكانه مجرد عنها فيختار فيه الرفع كما فى المجرد قوله يجوز ان يراد اه فح يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد قوله كلامه فى شرحه اى كلام المصنف فى شرحه لهذا الكتاب بابى عمرو مراده فى كتب قوله علما كان او غير علم بيان لتغاير تفسير الشارح لما نقله الرضى من حيث الصدق فانه مثل الرجل داخل فيهما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عنها على تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فبين التفسيرين عموم وخصوص من وجه قوله وذلك اى دخول اللام اه للوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله بالوضع العلمى قوله ان كان فى الاصل صفة اه وان لم يكن فى الاصل المنقول عنه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع الاشتراك الاتفاقى فح اما ان يضاف العلم كزيدنا وزيدكم او تعرف
باللام نحو وليد ابن اليزيد قوله قصد مدح او ذم بها اى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى الاصلى قوله لكنه غير مطرد

او يعرف اه

قوله كالحسن قال الاستاد يسمى اللام الذى فى مثل الحسن والعباس لام لمح الاصل اى يلمح ويشير هذا اللام الى كون هذه الاسماء صفة فى الاصل انتهى

الوصفية سه

قوله ابو العباس المبرد اه قيل عليه بان الحكم بالعكس اولى لان المعرف باللام الذى جاز وقوعه منادى مستقلا وان لم يجز نزعه يكون اللام جزء الكلمة فلا يكون للتعريف فيجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلا ظهير

البناء فيفهم منه ان فيه الفتح فهو مبني ثم في اختيار الفتح يفهم جواز امر آخر غير الفتح الذي يكون علامة البناء وهو الضم لا غير فلا يرد ما
بعض المحققين فيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح من جواز الجر في يا لزيد معتبر انتهى وايضا لا بد من كونه مبنيا على الضم لفظا لا تقديرا
ولا محلا لما يفهم من اختيار فتحه للخفة المطلوبة لكثرة استعماله عصمة الله قوله عن جواز ضمه فان العلم لا يكون مضافا
ولا شبهه ولا نكرة فتعين جواز الضم والمستغاث لا يفتح وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فافهم فاظهر امر قوله مجرد عن التاء
اما تقديرا وتغيرا وعلى الثاني يكون معنى العبارة و
العلم الموصوف بمادة ذلك اللفظ اعم من ان يكون
مجردا عن التاء او ملحوقا بها

قوله فلا يصدق القاعدة كلية وقد تقرر في غير هذا الفن ان مسائل العلوم كليات قوله
في الزيدان الخ لان حرف النداء يغني غناء اللام قوله وقد يجاب الخ اعلم ان تحقيق المقام
يستدعي مقدمة وهي ان تثنية العلم وجمعه لما كان خلاف القياس بوجهين
احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجمعه فقد زالت العلمية و
الثاني ان التثنية في الآحاد بالحاق الزيادة المعلومة ليدل على ان معه مثله
من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست بموضوعة لها وضعا
واحدا حتى يكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعيش
انه اذا قصد تثنيتها وجمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام
كسائر اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مثناة ومجموعة
نكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان التنكير لازما لتثنية و
جمعه لكان تثنيته وجمعه قليلا وليس كذلك وقال المص ان العرب لما وضعت
الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا وراوا ان العلم
احق بذلك لكثرته اغتفروا امر خروجه بالوجهين المتقدمين لما قصد والاختصار
منه واجروا الاشتراك المعنى والتزموا ادخال لام العهد في التثنية عوضا
عن العلمية الزائلة من مفرده من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس مخرجا
التعريف الزائل بالتثنية بالتزام اللام لزوم التعريف العلمي لم فكان فيه توفية
الامرين الخلاص من التكرار الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان
كانت التعريفات متغايرات لان غاية الجهود هذا خلاصة ما في شرح
المفصل والرضي اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشي ليس مبنيا على مذهب الامام
لان تعريف العلم باللام عند تثنيته غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى في
يا زيدان تثنية علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل مختار المص رح فان اللام اذا
كان لازما لتثنية العلم وجمعه لا يمكن نداء مثناه ومجموعه بدون اعتبار اللام
فاندفع ما اورده من ان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف

مبناه صح

اي ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض قوله وكذا اي
يصح دخول اللام قوله له معنى جنسي اي كان في الاصل قوله يقصد به مدح او ذم بناء
على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او صفة ذم كا
كالكلب بالخسة قوله ولا خفاء الخ لكون اللام عارضا له بعد الوضع العلمي قوله ووجب
ان يكون معها لام كالبيت والكتاب والنجم او الاضافة كابن عباس وابن الزبير
قوله ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علما له قوله وهو
الغالب اي العلم الذي صار بسبب الغلبة والاتفاق بالوضع القصدي قوله كالثريا
الخ فانه لا يتصور بها معنى سوى المعاني العلمية قوله فانها اي اعلام الاسبوع قوله
عند سيبويه وعند المص رح ملازمة اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها
في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري
ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا صار بالغلبة علما بل هي اسماء
موضوعة بمسمياته قوله لكن يجب التقليل اي قدر استعماله اجناسا قوله للالحاق له
تعليل لقوله اعلاما غالبة اي انما ارتكب سيبويه ذلك الالحاق للقليل بالاكثر الاغلب
واجراء اللازم لامرها مجرى واحد قوله وجوز الشيخ الرضي الخ لا وجه لتخصيص الرضي
بذلك فانه قاعدة نحوية ففي التسهيل وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا
على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا في اللباب قوله صفة
اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة فيجوز
توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كون غيره معرفة لكونها مقابلا لما اضيف اليه امر
واحد كما في عليك بالحركة غير السكون قوله لمفرد مبني او معرب كالمستغاث قوله
مخرج به عبد الله اي خرج بقيد المبني عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون
قوله اذا جعلتهما علمين اذ لم يجعلا علمين خرجا [illegible] بقيد العلم اذ المثنى والمجموع
ليس بعلم الا الفاظا معدودة كابانين وعمايتين وعرفات قوله اي سهل ذلك
الخ اشارة الى فائدة توصيف الفتحة بالموصول قوله لا بالتوسيط فلا يصرح

قوله اما كونه منادى الخ فيه ان الكلام في توابع المنادى فليكن المراد بالعلم التابع
العلم وايضا اختيار الفتح لا يدل على جواز الضم لجواز ان يكون في المنادى المنصوب بان يكون البناء
على الفتح مختارا فيه مع جواز الاعراب بالنصب فليكن المراد العلم المنادى المنصوب صح الله
قوله واما كونه مبنيا على الخ فلما لم يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء

باللام لان تثنية العلم لا يتصور بدون اللام فيكون القصد الى تثنية المعرف
باللام وما قيل انه لو اريد نداء الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فيطـ
لان نعت اى لا يكون الا المعرف باللام الجنسى صرح به فى التسهيل قوله وقد
يجاب اه وخلاصة الجواب ان التعريف اللامى جبر للتعريف الفائت بزوال
العلمية فالمدلول بين باق على حالة الاولى فى التعويض بين الدالين العلمية و
اللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتثنية نكرة بل تبديل تعريف حفظا
للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف
فيكون اللام للتعريف قوله بالتنكير الصواب تركه لما عرفت من ان السؤال والجواب
مبنيان على مختار المص وهو لا يقول بتنكيره كيف ولو كان تعريفه باللام بعد
التنكير لكان كسائر النكرات اذا قصد تعريفها وليس المجبر فى الحقيقة قوله فخرج
بقوله المعرف باللام لان المراد ههنا ما يكون تعريفه حاصلا بسبب اللام لا ذو اللام و
الا لانتقض القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة كانك تقول يا
الرجل قائم نص عليه سيبويه كذا فى شرح التسهيل ونحو النجم والصعق و
استثنى يا الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة تصحيح لان تعريفه
فى الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما قوله كثيرا ما يطلق اه منه قوله تعالى واذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله وقوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
الآية وانما وجب التأويل بالارادة لان نداء المعرف باللام بعينه يا ايها الر جل
مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لان نداء المعرف باللام غير صحيح حتى يتجه عليه
لا يتوهم من انه اذا لم يصح نداؤه لا يصح ارادة ندائه عند اهل البديع ايضا
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغنى من جوع قوله على الاطلاق اى اى معرف
بالنداء قوله بخصوصها فانه لا يصح ان يقال اذا اريد نداء الفرس قيل يا ايها
الرجل قوله ولك ايضا فى تصحيح اه يعنى ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ
يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبه به كلكل فرعون موسى

ويمكن ان يقال المراد من الارادة طلب
اقباله بجعله منادى حقيقة يتوصل فى
ذلك بجعل الاسم المبهم منادى والاسم
المعرف باللام المحلى باللام وصفة له
عصمة الله

قوله اى اذا اريد نداؤه انما زاد لفظ اريد لانه يفهم من ظاهر عبارة المتن ان نداء المعرف باللام امر وقوله يا ايها الرجل
امر آخر والامر ليس كذلك ولان المراد من هذه العبارة تعليم للمبتدئين طريق نداء المعرف باللام والملايم به عبارة الشـ
لا ظاهر عبارة المتن ظهيرية قوله قيل مثلا يا ايها الرجل ذكر مثلا ههنا لافادة ان الكلام ههنا على سبيل التمثيل و
ليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا بخصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا فى عدم اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه

الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل فى هذا القصد
فيتناول مثل يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة ويا هذان العالمان الى غير ذلك فتامل قوله بتوسيط اى مع هاء التنبيه اما التزام
هاء التنبيه فلانه لما كان فى حرف النداء معنى التنبيه يجبر لقرب هاء التنبيه ما فات بتقدير حرف النداء واما اختيار الاسماء المبهمة
فى التوسيط فلان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا لئلا يتوقف الذهن عنده
وتعين كونه واسطة ثم المناسب ان يكون ذلك المبهم
طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع لتمس
الحاجة الى التعيين ثم المناسب ان يكون ذلك
المبهم طالبا للمعرف باللام فيقع النداء عليه
فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه
مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه
بالمعرف باللام وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة

موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسيط اى وهذا و
كليهما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلثة قوله هى موصو
فى الرضى لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء قوله قال الاخفش فى شرح
التسهيل ذهب الاخفش فى احد قوليه الى ان المرفوع بعدها خبر لمبتدا
محذوف واى موصولة بالجملة قوله حذف صدر صلتها اى هو وجوبا اندفع
بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكان اولى من
حذفها مع انه لم يأت اظهاره قوله ويؤيده اه تعرض لبيان مؤيد الموصوفة
دون الموصولة اشارة الى ان مؤيداتها ظاهرة لا يحتاج الى البيان منها
عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليه ومنها الموافقة مع
هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان يوصل بجملة
فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز يا ايها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء
فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم فى جواز نصب ما بعدها فان
المازنى جوز نصبه ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام
رفع ما بعدها فانه يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة قوله
لكثرة وقوعها موصولة فى غير هذا الموضع قوله وانما لم ينصب اه يعنى لو كانت
موصولة مضارعة للمضاف لوجب نصبها قوله مبنى على الضم اى الاغلب فيها
ذلك كما يجئ فى الموصوفة فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على
الضم ولم يعتبره وان كان مضارعا للمضاف قوله بقرب هاء التنبيه من المنادى
بالنداء قوله فانه نص فيها اى فى الوصلة لانه موضوع مبهما يزال ابهامه باسم
بعده يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا يصح النداء بدون ما بعده بخلاف اسم
الاشارة فانه قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلذا يقتصر له على يا هذا
وجوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما يا زيد الظريف واوجب
رفع نعت اى قوله ويوتى بما بعده اه اى لعدم كون هذا نصا فى الوصلة قد

[illegible] فانها معربة بقطع التنبيه [illegible] بالتنوين بخلاف ما اذا لم [illegible] ثم انه يفهم من ظاهر السياق ان الطريق فى ارادة نداء المعرف باللام مخصوص فى جعل المبهم المذكور واسطة بين حرف النداء واللام وليس كذلك فانه اذا اريد نداء الزيدين [illegible] يقال يا زيدان بحذف اللام [illegible] التثنية المعرف باللام [illegible] دخل فيه بجبر النقصان [illegible] ان حذف اللام عن الزيدان فى يا زيدان عند ارادة تثنية العلم الذى كان اللام فيه لجبر نقصان العلمية عند التثنية والجمع فليس المحلى فيه نداء المعرف باللام [illegible] واما اذا قصد نداء الزيدين المعرف باللام [illegible] من توسيط المبهم ولا يجوز [illegible]

قوله بتوسيط الامرين فيه ما لا يخفى فتح الله يريد ان فيه توسط اى وهاء التنبيه
واسم الاشارة لا توسيط امرين فقط والجواب ان توسيط هاء التنبيه بالتبعية وهذه
التنبيه لا بالاصالة كما نبه عليه فيما سبق حيث قال بتوسيط اى مع هاء التنبيه وفيه ان ذكر التنبيه انما يتم
اذا دخل كلمة مع على المتبوع كما يقال جاء الوزير مع الامير وههنا بالعكس وفيه انه يفهم التبعية من كلمة مع سواء دخلت
على المتبوع او على التابع ولا يلزم دخوله على المتبوع كما قال بعض المحققين فى تفسير قوله تعالى ان الله معكم
لبعض الافاضل

قد يؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابع تابعه لكونه
وصلة قوله ويمتنع وصف هذا الخ اى لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس
المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان
تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين الفرد من افرادها قد علم من اسم
الاشارة فلم يبق الا التطابق المقتضى بين النعت والمنعوت واخص
التعريف اللام اذ هي اقل من المضاف قوله ولا يجوز الخ عطف على قوله
قد يقتصر الخ ولذلك اى لكون اى نصا في الوصلة لا يجوز الاقتصار على
ايها فلا يقال يا ايها لعدم دلالته على الماهية بدون ما بعده ولا يؤتى بعد
الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يؤتى ابدا بتابع تابعه لانه هو المنادى
في الحقيقة واى وصلة اليه قوله الا اذا قصد التحقير بان يكنى به عن ان
المخاطب ليس فيه مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء وهذا مجاز
وكلامنا على الحقيقة قوله والا لوقف الذهن وتحير انه منادى قوله بحسب الوضع
متعلق بطالبا فلفظ شيء وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا
على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة قوله لشدة الحاجة
الى التعيين فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالنداء قوله يكون طالبا المعرف
باللام لان الكلام في التوصل بهما الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب
المبهم كما في ربه رجلا والموصول فانهما يطلبان ما يزال ابهامهما من التمييز والصلة
لكن لا يطلبان المعرف باللام قوله اذا اريد تعيينه الخ قيد بذلك لانه قد يزول
ابهامه بالاشارة الحسية قوله لما عرفت من قوله فانجبر بقرب هاء التنبيه
ما فات ببعد حرف النداء قوله بخلاف ما اذا لم يقطع نحو اى رجل في الدار قوله
او بدا له نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى قوله فانها معينة الخ اما في الصورة
الاضافية فظ واما في التنوين فلان التنوين بدل من مضاف اليه مقدر

قوله والتزموا رفع الرجل يفهم من هذا القول انه يخرج مذهب الاخفش لانه على مذهبه لا حاجة الى نكتة التزام الرفع لانه على مذهبه خبر مبتدا محذوف فيكون مرفوعا لا محالة عصمة الله

والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين واذا كان هذا مقصودا بالنداء فالرجل مقصود بالصفتية فيجوز رفعه ونصبه وهذا اذا كان اى موصوفة واما اذا كان موصولة كما هو رأي الاخفش فيجوز كونه مقصودا بالنداء مثلا فتامل عصمة الله

فيجوز في الرجل الرفع والنصب كما جاز في هذا كفاية الطالبية

قوله وجواز الوجهين انما يكون اه فان قلت قد يتبع محله ويجوز فيه وجهان فالحصر المستفاد من انما مم قلت الحصر اضافي يعني من بين توابع المنادى لا يجوز الوجهان في تابع المنادى المعرب بل في تابع المنادى المبني فتامل عصمة الله

قوله لانها توابع منادى معرب يشعر بان لا محل للمعرب او لا يحمل على محله وترى ظاهر اعرابه وفي كل منها بحث اما الاول فلان المضاف اليه في مثل قولنا حسن الوجه له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا واما الثاني فلاتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان بالرفع نحو ان زيدا منطلق وعمرو وقيل توابع المعربات في باب النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا قائم وعمرو واعجبني ضرب زيد وعمرو ولا بد له من بيان الفرق بين صورة النداء وغيره فليتامل حتى يظهر الفرق ملا شكذى

مقدر قوله وانما وصف اولا الخ فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن
ثانيا وذلك لانه رافع لابهامه في الحقيقة فيكون كلا الامرين من اى وهذا وصلة لندائه
الا انه اندرج في ازالة ابهامه بان ازيل اولا بجعله مشارا اليه ثم ببيان جنسه ولا يرد
ما قيل انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب موضوعا لاجل نداء المعرف باللام
على ما اومى اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة قوله اندفع الخ يعنى لو اجرى على
اطلاقه بان يقال انها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرد عليه ان
تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان اى قد يكون تابعة للفظه ويكون تابعا للمحل بخلاف
ما لو قدر فانه اندفع النقض لان توابع المنادى المعرب تكون تابعة للفظه
فقط لان المنادى المعرب اما منادى مضاف لا محل له واما مستغاث وله محل
النصب لكن لا يحمل على محله لانه على التقدير يكون مفعولا اخر بواسطة اللام و
بدونه فلا فائدة في ترك الاعراب الظ والرجوع الى المقدر بخلاف الحمل على محل
اسم ان فان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا من الكلام وان لا يتغير معنى الجملة
قوله للوحدة لانه ليس للتنكير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على
الوحدة والمراد به الواحد الكامل اى لا يكون تعدد لا ذاتا ولا اعتبارا كما هو المتبادر
فلا ينتقض الحكم الكلي بالمثال المذكور وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان هذا البحث بلغ
من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف قوله فلانه منادى
معنى لانه المقصود بالنداء واى وهذا انما هو لمجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آلتي
التعريف قوله فيكون منصوب المحل قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا
لا للمنادى حقيقة والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول
اللهم قالوا لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل
الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على ذلك الاسم
بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا الوجه في اثبات المحل جار في الرجل ايضا لانه لما
كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسيط الوصلة في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه

قوله وقالوا اى العرب اه فيه ان قواعد النحاة تستنبط من كلام العرب ومبني على محاوراتهم لا العكس فكيف يصح قوله وقالوا اى العرب فانه يدل على استعمال العرب بناء على القاعدة المذكورة ويمكن ان يقال ان العلم بالقواعد مبني على استعمال العرب ومستنبط منه وكما وضع اصل القواعد ووجودها فيجوز ان يكون من العرب مقدما على استعمالهم وكان استعمالهم مبنيا عليها عصمة الله

قوله يا الله فان قلت كلمة يا الله علم للباري تعالى وليست لام حال العلمية للتعريف فيا دخل حرف النداء عليه لم يقع اجتماع آلتي التعريف حتى يحتاج الى التصريح بذلك فيكون ذكره كالاستثناء عن القاعدة السابقة قلت مجرد كون اللام في وقت ما للتعريف مانع عن اجتماع حرف النداء معها الا اذا صدق على المعرف باللام المدخول بحرف النداء القاعدة المذكورة ولهذا لا يدخل حرف النداء في مثل النجم والصعق الذي صار من الاعلام الغالبة فلا يقال في سعة الكلام لاه وان كان واقعا في قول الشاعر تسمعها لاه الكبار بضم الكاف اي الكبير عصمة الله

عليه بالالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكانه
لا يشترط في كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتدا لفظا فينبغي ان لا يشترط
في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم قوله في النداء وغيره
اي غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل
الف او صدر بهاء التنبيه ويلزم ح زيادة ذا بعد المقسم به في الرضي منها
قطع الهمزة يا الله وافالله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان في نداء
وجوه حذف الهمزة فيلتقي ساكنان على حدها وحذف الف يا مع الهمزة
وقطع الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا اربعة
اوجه وتفصيله في الرضي في باب حرف الجر قوله وحذف حرف الجر اليه لا فعلن
كذا قوله وقد يزاد في اخره نحو ماذا عليك ان تقول كلما سبحت او صليت
يا اللهما اردد شيخنا مسلما قوله اللهما وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير
فخفف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء قوله الاسماء المختصة بالنداء
اي لا تستعمل الا في النداء في التسهيل وهي فل وفلة ومكرمان وملامان
وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعال في سبب المذكور نحو يا خبيث والى
فعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث نحو يا فساق قوله سماعا متعلق بلا
توصف يعني لا مانع من توصيفها قياسا قوله نحو يا فل اه فل وفلة عند سيبويه
كناية من نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما يا رجل ويا امرأة ولامه محذوف
اصله فلي لا تصغيره فليي وقال الكوفيون انهما مرخما فلان وفلانة فعلى هذا
هما كنايتان عن علم من يعقل قوله ونحو اللهم اه جواب لاستشهاد المبرد على جواز
توصيف اللهم بهذه الآية قوله نحو معاذ الاله اخره ولا الاحية ولا عقلية برب
يعني اعوذ بالله من ان يكون الحية قوله في غيرها اي غير السعة وهو الشعر قوله
يسمعها الح في الصحاح لحلفة من الى رياح يسمعها لاهه الكبار قوله بضم
الكاف صيغة الصفة المشبهة كشجاع قوله او فيما قصد اه الفرق بين

قال المحشي حسن جلبي ان حرف التعريف في الاله
في قوله اصله الاله من الحكاية لا من ... ادعام ان
اصله آن منكرا كما ذكر في تفسير القاضي واتما ادخل حرف
التعريف في خبر المبتدا لافادة الحصر كما في زيد الامير
اشارة الى علم ارتضاه قول سيبويه بانه يجوز ان
يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب لو سلم
ان حرف التعريف من الحكاية فيقال لفظ الاله حذف
اي عوضت منها لا زمنه حرف التعريف
اذ لا يقال الا الله انتهى وقال بعض
المحققين معرفا كما اختاره قول الاله
الثانية وعوض عنها لزوم حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة بعد صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة
حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله
انتهى بعض الافاضل

قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وآخره وانت بخيلة
بالوصل عني ومعنى تيمت ذللت وقيل احرقت قال شارح
قوله من اجلك متعلق بمحذوف اراد ان يتحمل المشاق وتيمت
الحب ذللته بخل عنه يستعمل بخل بعن

والمعنى اتحمل المشاق من اجلك يا ايتها الحبيبة التي ذللت قلبي في
حبك وانت بخيلة بالوصل عني ولا تواصلني وفيه تقبيح لما فعلت من
البخل بالوصل انتهى عصمة الله

بين الوجهين ان المعنى على ما ذكره الش جاز لك في ذلك التركيب الضم
والنصب وعلى ما ذكره المحشي ايراد الضم والنصب على طبق وازانودي
المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشي لا يحتاج الى اعتبار قيد كون
المنادى المكرر مفردا صورة فيحتاج في بيانه الى تكلف قوله اما ان الاول
مفرداه في الرضي يعني بمثله المنادى المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور با
بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى المكرر اذا ولي
الثاني اسم مجرور بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى
المكرر نكرة او مضافا لا يجوز في الاول الضم قيد الش رحمه الله المنادى بكونه
معرفة مفردة وقيد الافراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضاف والاول
مضاف وافراد الاول صورة ظ لعدم ذكر ما يصح الاضافة اليه بعده واما
كون الثاني مفردا صورة فلانه تكرار للاول بعينه فلا يغايره بالافراد والاضافة
قوله واما عدي اه يعني ذكر عدي بعده مجرورا لا يعين كون الثاني مضافا لان
حاله مجهول لا يدري يقينا انه مجرور باضافة الاول او باضافة الثاني و
عدم الفصل ان كان يؤيد اضافة الثاني فكونه تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة
واذا لم يتعين اضافة الثاني مفردا صورة قوله لانه خرج عن العلمية بالاضافة
فان العلم اذا تنكر يستعمل بالاضافة نحو زيدنا خير من زيدكم وفيه ان العلم
قد يضاف مع تعريفه وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو
زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد كذا في الرضي ومن
هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين القصدين انما هو على
تقدير افادة الاضافة التخصيص او التعريف اما اذا كانت العلمية باقية
بحاله فلا وكذلك كون المضاف اوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك في
العلم ولكن الاضافة للتوضيح اما اذا كانت لمجرد المدح او الذم فلا قوله
وانما جمع بتاكيد المضاف اه بيان للمقتضي وقوله وجاز الفصل اه بيان لانتفاء المانع

قوله لئلا يستكره يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه ليبقى مستعملا بدون
احد الامور الثلثة وذلك مستقبح عند قصد المعنى الاضافي فقدم عليه ليبقى
صورة الاضافة بحالها قوله في السعة وان لم يجز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الا في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الاغلب قوله وانه قال الناظم
اوله فلا والله لا يلفى لما لي اي لا يوجد قوله لئلا يلزم اه يعني القول باضافة
الاول الى عدى يستلزم القول بان الثاني مؤخر في الاصل وقدم وبالفصل
بين المضاف والمضاف اليه قوله كذلك الثاني لموافقة الاول قوله لا يحتاج الى من
ينصرك اه فنفي الاب كناية عن نفي من يقوم بامره قوله اي لست بابن رشيد
في النهاية هذا ولد رشد اذا كان عن نكاح صحيح كما يقال في ضده ولد زنية
بالكسر فيهما وقال الازهري كلام المعرب فلان ابن زنية وابن رشدة وقد قيل
زنيه ورشده بالفتح افصح اللغتين قوله وهو الاصل لان كل كلمة على حرف واحد
اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون واصل حركتها الفتح لان الحرف الواحد
لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم
اصلها السكون وهو اولى لان السكون هو الاصل قوله وهو الاكثر في الاستعمال اذا لم
يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لو قوعها ابدا
بعد كلمة اخرى فلا يبتدئ بها لكونها حرف علة قوله وقد يضم ما قبل اليا المحذوفة
قوله للعلم بالمراد تعليل لقوله قد يضم قوله روما للخفة اه لكون الالف خفيفة
بالنسبة الى اليا ومدة حاصلة من انفتاح الفم قوله ليست بذي اي ليس
بقليل قوله والاصل يا بنيا اصله يا بني بثلث يا آت مصغر ابن مضافا الى ياء
المتكلم بالالف فصار يا بنيا ثم حذف الالف قوله لاجتماع اليائين صارت
الكلمة ثقيلة فخففت بقلب اليا الفا وحذفها وشاع استعماله كذلك قوله
وبالهاء للملابسة متعلقة بفعل من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير
الخاص وما قيل ان تقديره يكون يقتضي وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس

قوله لانه اما تابع مضاف او تابع اه كلمة او لمنع الخلو
وتتمه الثاني تابع مضاف بالصفة على التقدير الاول و
هو تتميم الاول منادى مفرد معرفة وتابع مضاف بالاضافة
او الصفة اما بالاضافة فعلى تقدير كون الاول مضافا الى العدى
المذكور وبالصفة ايضا اذا كان تتميم الاول مضافا الى العدى
المقدر قوله بهذان الوجهان اه الحق منه اما التحقيق او ا
الاعتراض بان قول المص يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة
في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم مع ان الوجهين الاخيرين
غير جائز في مثل يا عدو فتامل
عصمة الله

قوله وبالهاء وقفا اي واذا وقف على يا غلاما فبالهاء
وقفا لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون اليا
وصلا فالوقف عليها بالسكون او جه وفيه جواز حذفها و
اسكان ما قبلها وذلك على مذهب من وقف على القاضي
باسكان الضاد كما قرر في باب الوقف واذا وقفت على
بها او السكت مع بقاء الفتح كذا قاله الرضي والشارح
بل ظاهر عبارته يوهم [illegible] وجوب الهاء في
ماذكره الرضي فيكون قوله وبالهاء عديلا لقوله ويا غلاما اي وصلا وبالهاء
وقفا اي وقت او حال كونه موقوفا
طاشكندي
سوى بين وجوه الاربعة حيث قال في هذه الوجوه كلها
بفتح اليا وحده جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق
وليس كذلك فخالف عبارة المص على

والوجوب ليس الا مع الالف ففيه ان المتعارف في القضايا التي لم يذكر جهتها
الاطلاق العام والحمل في بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام قوله حال من
الضمير المستكن في الجار والمجرور اي موقوفا قوله او ظرفا اي في حالة الوقف قوله
اي توقف بالهاء وقفا فوقفا مفعول مطلق وقرينة على تقدير الفعل الخاص قوله
لبيان الالف لان الالف حرف خفيفة فاذا جئت بها بعدها بحرف اخر وذلك في الوصل
تبيين النطق بها واذا لم تات بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت [illegible]
حتى يظن اذا اخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها قوله
لانها عوض عن زائد اي زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلم يحتمل جانب التانيث
جعل بهاء في الوقف قوله بخلاف بنت فانه لا يوقف بالهاء قوله عوض عن اصلي بنت اصله
بنو بفتحتين نقلت الى فعل بالكسر والسكون فحذف الواو واعتبرت التاء عوضا
عنها لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض قوله للمذكر اي يا ابت قوله مناسبة
للحرف المبدل لكونها اصلها ومتولدة من اشباعها قوله وقد جمع الفرزدق بينهما
اي بين المعوض عنه في قوله فيها في شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه فيه وان
ولابي العباس في البيت قولان احدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد
جمع بينهما والثاني انه جعل الواو بدلا من الهاء لخفائها وهذا انما قاله ابو العباس
بناء على ان الميم بدل من الواو وعلى ثبوت لغة القصر فالميم اصلية قوله يعني ان
الجواز وقوعي يعني فسر الشارح الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعي فالوقوع
لازم له فذكر الملزوم واريد اللازم فاندفع ما قيل ان كون المراد الجواز الوقوعي
لا يصح تفسير الجواز بالوقوع قوله يتبادر اليه الذهن فاذا قيل هذا وقع في الاكثر
يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام اي الكثر لانه الكثير الشايع في المحاورات قوله للضرورة
ويؤيده اه لان الظاهر مقابلة المتباينين [illegible] قوله ويجعل الجواز شاملا
ويكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام للخاص حتى
يجب تخصيص العام بما عدا الخاص قوله فيقصد بسرعة الفراغ فيحذف آخره

قوله فرقا بين الوقف والوصل فيه ان زيادة الهاء في
صورة قلب اليا الفا مثل يا غلاما توجب التباس بالاستغاثة
بالالف وهذا الالتباس يخل بالمعنى بخلاف
الوقف بالوصل فانه لا يخل بالمعنى فدفع هذا الالتباس كي وجب
الالتباسا فحش منه فتامل
عصمة الله

قوله على الوجوه الاربعة كما مر اه اي على الوجوه الاربعة
مع الهاء في الوقف وكان قوله كما مر المنادى المضاف
الى ياء المتكلم للدلالة على هذا المعنى
عصمة الله

قوله او مكسورة لمناسبتها اه الآت ايا ام بكسر لنقل الكسرة
عليها فكسر ما قبلها فيما ابدل التاء وعندنا جاء الكسر عليها على ما
هو الاصل فلا يرد ما قيل ان اليا لا تناسب الكسرة الواردة عليها
بل ينافيها وانما يناسب الكسر فيها وجه الكسر
الاختصاص بالنظر الى الام والعم ظاهره يفيد جواز يا غلام
او يا غلام عم واخال انه غير جائز فالاختصاص بالنظر الى الجزء
الاات البنت في حكم الابن وهو ظ
طاشكندي

قوله لا بالنظر الى الابن ايضا فيه انه لو كان
بالنظر الى المضاف اليه لا المضاف
غلام ام ويا غلام عم

في سعة الكلام حمل الجواز على الوقوعي الذي وقع في سعة الكلام من غير ضرورة ويفهم
الترخيم الضروري الواقع في المنادى للضرورة بالمقايسة بالطريق الاولى ومع تقابل قوله
وفي غيره ضرورة تقابل الضد بالضد ويجوز ان يحمل الجواز على معنى اعم من الواقع في سعة الكلام ومن الواقع للضرورة فتقابل حينئذ بقوله
وفي غيره تقابل العام بالخاص عصمة الله
الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود هو النداء له فقصد سرعة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في المنادى
الى المقصود فحذف آخره اختباطا طاشكندي

قوله اى لمجرد التخفيف اه فان قيل بين هذه العبارة وبين قوله فاذا دعت الضرورة فبالطريق الاولى تدافع لانه يقتضى وقوع الترخيم للمنادى لاجل الضرورة الشعرية التى هى غير مجرد التخفيف وهذه العبارة يقتضى عدم وقوع الضرورة علة لترخيم المنادى قلنا معنى قوله لمجرد التخفيف اى لمجرد التخفيف لو كان علة الترخيم ليصح وفى الموضع الذى رخم آخر المنادى للضرورة صح الترخيم لمجرد التخفيف مع قطع النظر عن الضرورة ظهيرية

اعتباطا تحصيلا للسرعة قوله مع ندرة الالتباس اى التباس المنادى بغيره
بواسطة الترخيم قوله اكثر انتباها لكلام اه فيجاز الترخيم فى حالة النداء لانه
يفهم لكثرة انتباههم وان حذف فيه شئ بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم
التباس الترخيم قوله فعل الترخيم اى يرخم غيره ضروريا قوله باتحاد الفاعل اى كون
فاعل المفعول له وفاعل الفعل المعلل واحدا كما سيجئ قوله اثر ضرورة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قوله ويا رمية اخره لا يرى مثلها عرب ولا عجم فى
التاج المعاطة المواتاة والمساعدة قوله ان يقدم اه لان الحكم على الشئ بعد تصوره فته
بالمعنى المصطلح اولى قوله لانه المنع اه اى المضاف اليه ليس اخر الكلمة بدليل
تعاقب الاعراب على ما قبله قوله والكلمة الاخيرة من بعلبك وكذا تاء التانيث
اخر الكلمة لاجراء الاعراب عليها وان كان بحسب الاصل كل واحد منهما كلمة برأسها
قوله لان حذف اخره لا لاعلال لا لمجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا قوله اما تقدير
الاعراب وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء كثيرة الاستعمال قوله فى التركيب اى
فى تركيب كلمة باخرى قوله بهذا المعنى اى بلا علة سوى التخفيف قوله ذبح الشاة
بلا علة لعل ذكر الشاة لمجرد بيان التعلق ففى التاج الاعتباط اشتر را بى علتى
كشتن قوله كان الترخيم يعنى اظن ان وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد
فى غيره قوله وترخيم المنادى وح يكون قوله وشرطه معطوفا على قوله وترخيم
المنادى جائز وقوله وهو حذف فى اخره جملة معترضة لبيان مطلق الترخيم
فلا يلزم تفكيك الضماير قوله اذ سبق منه اه فى قوله وينصب ما سواها فيفهم ينة
ذلك السبق لحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم المضاف
بحيث يشمل المشبه به فان قرينته خفية وهى كون المشبه بالمضاف مشاركا
بالمضاف فى اكثر الاحكام قوله قبل التنوين اه فالمضاف محمول على معناه الحقيقى و
حكم المشبه به متروك فى الذكر اكتفاء بذكر اصله قوله لا يتم بدون المضاف اليه
لان المنادى فى يا غلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد

اى بالذات والتعريف من مبادى الاحكام قوله بدليل اعتباره اه صح

قوله ويمكن حمله على اه فيه ان قوله تخفيفا على التفسير الذى ذكره الشارح لا يصدق على ترخيم غير المنادى بل على بعض اقسام ترخيم المنادى ايضا فكيف صح جعله تعريفا لمطلق الترخيم مع وجود قيد تخفيفا فى هذا التعريف عصمة الله

قوله اذ لا يمكن اه يرد عليه نحو خمسة عشر وبعلبك وايضا يشكل امر الاعراب ويمكن الجواب بالعناية طاشكندى

قوله اذ لا يمكن اه هذا الدليل منقوض بالمنادى المنعوت بمفرد وهو ليس داخلا فى المضاف ولا فى المشبه به بل الظاهر انه يجوز فيه الترخيم وبالجملة اما ان الدليل منقوض او بيان الشرائط قاصر فليتدبر فتح الله

حصه سه

قوله لعدم ظهور اه ولان المقصود من المستغاث وكذا المندوب مد الصوت والتطويل والترخيم ينافيه كما سيجئ فى عدم جواز حذف حرف النداء منهما عصمة الله
قوله لعدم ظهور اثره اه يرد نحو هولاء طاشكندى

زيد قوله خذوا حظكم تمام البيت خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصر
بنا والرحم بالغيب تذكر الاصرة ما عطفك على رجل من رحم او من قرابة او ظهر
او معروف والجمع الاواصر الرحم القرابة والرحم مثله قوله بهذا لفظه اه لان كل واحد
من جزئيه دال على معنى بالاستقلال قوله بر اى حال جزئيه الخ فيكون كل واحد من جزئى
المركب العلمى منفصلا عن الآخر بالنظر الى اللفظ قوله بعد رعاية اللفظ والمعنى
فلم يكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولم يكن حذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فا
فامتنع الترخيم فيه بالكلية قوله شاذ اى قليل غير قياسى فلا يعبا به لانه بمنزلة
المستثنى من القواعد قوله الا فتح التاء كما فى قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطئ الكواكب فصار فى غير المنادى المرخم اذا كان بالتاء وجهان ضم التاء
وفتحها قوله يلحقون هاء السكت اه كونه وقفه وانه وجهله قوله على السكون اى سكون
الهاء قوله قبل التفرق اه ولا يك موقف منك الوداعا ضباعة اسم بنت صغرة
لممدوح الشاعر والمراد الدعاء من الله تعالى بان لا يكون وداع وداع وفراق منك متعلق بوداع
اى لا يكون موقف الوداع موقفا منك اى من اجلك وداعك قوله قبل لا بد وفى
بعض شروح المتن قال الامام الكرمانى احترز بقوله زيادتان لكن لم يزاد معا
كما لو جمع رزقم على رزاقم ثم اشبع كسرة القاف حتى يصير رزاقيم فان
الياء لم يزد مع الميم بل بعده ومما فيه زيادتان لا معنى كصعصب انتهى فان
الصاد والياء زيدتا معا لا بمعنى بل للالحاق بسفرجل نص عليه فى شمس العلوم
فانه اذا رخم يقال يا عصيب بحذف واحد يقال يوم عصبصب اى شديد
الحر او شديد كذا فى القاموس قوله صفة لزيادة اى زيادتان كانتا
فى حكم الواحدة احترازا عن نحو ارطاة فان الالف زيدت اولا للالحاق
ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط قوله من قبيل فلان فى السعادة
اشارة الى دفع ما قيل ان حكم الواحدة فى الزيادتين وليست الزيادتان
فى حكم الواحدة فكيف تستقيم الظرفية وحاصل الدفع ان الظرفية اعتبارية

قوله مع انه لشهرته اه هذا انما يتم فى العلم المشهور طاشكندى
قوله فيما ليس بعض قوله دليل ما لحق فافهم فتح الله

وهـ

قوله في انهما زيدتا معا وهما زيادة التثنية والجمع والتأنيث والنسبة والالحاق وزيادتا عمران نحو مسلمان وسليمان ومسلمون وسليمون اعلاما ومسلمات ومروان وعمران وعثمان وندمان وحرسان وكوفي ورومي وكرسي وصحراء وعلياء طاشكندي

شبه اشتمال الصفة الموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما في فلان في السعادة ان حصول الصفة في الموصوف يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على العكس قوله كزيادتي مسلمان الخ فان الالف زيدت لمعنى التثنية والنون عوض تنوين المفرد للدلالة على تمام الكلمة وكذا زيادة جمع المذكر السالم وزيادة جمع المؤنث السالم لمجموعهما لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع وزيادتا عمروان ونحوه للتذكير وياء النسبة بمعنى النسبة وشبهها محمولة والف التأنيث هي الممدودة كصحراء بمعنى التأنيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في علباء وخشناء فانهما ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها محمولة على الممدودة لكونها مثلها صورة وبهذا اندفع ما يتراءى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت للالحاق لا تكون الزيادتان لمعنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاخراج نحو عصبصب قوله لم يقيد الشيخ الرضي به اي بالصلاح لعل وجهه ان يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعني واخذ ما لا يعني من اعتبار اصلي وبعد اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح قوله كما عليه اه ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المعاني وتاء التأنيث من حروف المعاني قوله ليخرج نحو سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على حرف واحد السعلاة والسعلاء بكسر السين الغول وساحرة الجن كذا في القاموس وفي الصحاح اخبث الغيلان قوله فعلى هذا اي على اعتبار قيد صحيح سواء قيد بالصلاح او بغير تاء التأنيث تكون النسبة بين القسمين عموما وخصوصا من وجه فلا يغني ذكر احدهما عن ذكر الآخر كما يتوهم من تمثيل المص للقسم الاول باسماء ومروان قوله في اسماء آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزيادتان في حكم الواحدة حيث زيدتا معا قوله وافتراقهما اه فان آخر بصري ياء النسبة وهي حرف علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ومختار ليس في آخره زيادتان لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول قوله احترازاه

قوله اذا جعلتها اه يعني ان كونهما مثالا للقاعدة المذكورة وهي وجود الزيادتين الكائنتين في حكم الزيادة الواحدة اذا جعلتها اه واما اذا جعلتها انما لا نفيه زيادة واحدة آخره حرف صحيح وما قبله مدة لا زيادتان فيكون مثالا للقاعدة الثانية كعمار وانما اورد مثالين اشارة الى دفع توهم ان الزيادتين المذكورتين مقصورتين على زيادة الالف والنون كما هو المتبادر عند الاطلاق وكأنه لاهتمامه الى هذا الدفع اخر المثال الثاني ورمز الى اختيار مذهب سيبويه ويمكن ان يكون ذلك للاشارة الى الاتفاقي والاختلافي اولا ان في الاول لما وقع الاختلاف اورد الثاني فافهم قوله من باب عمار في ان في آخره حرف صحيح قبله مدة فهو يحذف ايضا من قبيل ما يحذف منه حرفان عند الترخيم لكن من الضابطة الثانية قوله اي صحيح اصلا لو اراد من الحرف الصحيح الاصلي سواء كان حرف علة او لم يكن يشمل نحو مرمي ومدعو فلا يحتاج الى التعميم من الحقيقة والحكم لكن اراد ان يصحح لفظ الصحيح بقيد الاحكام
عصمه الله

احترازاه فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتحصين الواو والياء بالحركة وتقويتهما والشرباني بكسر الشين المعجمة وسكون الراء قوله فخرج نحو سنور وعليق فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لشبههما اذن بالحروف الصحيحة لقلة المدة فيهما لان المدة في الاغلب لا تكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السنور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة ~~المفتوحة~~ المفتوحة وسكون الواو ويقال بالفارسية ... كذا في الصحاح قوله لم يحذف زيادتا بنون مع كونه جمع المذكر السالم قوله لانهما غيرتا بحذف الالف وتحريك قوله كثمود خبر بعد خبر اه فكأنه مثل ثمود فاعطي حكمه في الترخيم بان حذف حرف واحد منه قوله فصل هذا التفصيل او جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون بينهما عموم من وجه ولم يقل عبارة مجملة يشتمل القسمين كما وقع في التسهيل لابن مالك قوله ولم يقل كذا فان اه فان قيل لا يكاد يصح هذا الحمل لانه لا يخ اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني يدخل نحو سعيد وعماد وثمود قلت نختار الاول واراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا فيدخل ثبون وقلون واما ما يرد على هذا الحمل نحو سعلاة فمشترك الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب قوله ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته النون حذف الالف معه حذفها مع النون في المسلمين لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعهم من الموثوق قال سيبويه عن الخليل واما في اثني عشرة فانك اذا رخمته حذفت عشرة مع الف اثنا لان العشر بمنزلة النون من المسلمين والالف بمنزلة الواو وامره في الاضافة والتحقير كامر مسلمين فيلقى عشر مع الالف كما يلقى النون مع الواو وهذا نص وهو مقتضى لسماع الترخيم في ذلك

قوله في كلا القسمين والاستدراك بل التحرير الذي يرتبط به قوله اما في الاول واما في اه قوله المثل الى تراي المثل الجاري على الالسنة حتى يلزم التكرار قوله وان كان مركبا اي مركبا من الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم الاخير يخرج من حد التأنيث مثل طلحة وسعلاة من هذه القاعدة ودخل في قوله فان قلت يجوز ان يكون المنادى المرخم المركب مركبا من اسمين ولم يكن الجزء الاخير ايضا حرفا واحدا في اي ضابطة تدخل الصورة ولم يحذف منه قلت هذا نادر لا في التركيب من لام التعريف والاسم مثل الرجل او في التركيب من الفعل والاسم وهما لا يقعان منادى مرخما اما الاول فلانه لا يقع منادى بحسب اللفظ كما مر في قوله واذا نودي المعرف باللام واما الثاني فلانه جملة فلا يرخم منها قوله لا يكون مضافا ولا جملة العلة ذكرت في عدم ترخيم المنادى المضاف فتجري في شبه المضاف فلا بد ان لا يكون ذلك المركب مشابها للمضاف ايضا
عصمه الله

على هذا الوجه من العرب والعلة مناسبة للمسموع وهذا كاف للعلل
النحوية فلا يحتاج للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء ان يعطى حكم ذلك الشيء
ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسب وبالتحقير التصغير يعني ان امر اثنا
عشر في النسبة اليه وفي التصغير له كامر مسلمين اذا نسب اليه او صغرته
فكما تقول مسلمي ومسيلم بحذف الواو والنون كذلك تقول اثني واثنين بحذف
عشر والالف انتهى وفيه ان كلامهما نص مقتضيا للسماع ثم قد ذكر في شرح
التسهيل للعلامة المصري انه قيل لم يسمع ترخيم المركب تركيب المزج من
العرب وانما اجازوه قياسا ومنع الفراء من ترخيم تركيب المركب مع العدد
اذا سمي به وقال اثير الدين والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب
مزج وعلى هذه العلة لا تكون بيانا للمناسبة بل قياسا مبنيا للحكم وحينئذ يرد
ما اورده المص بلا شبهة **قوله** تقلب التاء هاء لا لاجلية ثم لانها تلك التاء التي كانت
في خمسة قبل ان يضم اليها عشر **قوله** لمسلمتين اي بصيغة تثنية المؤنث **قوله** و
رخمت بحذف الزيادتين **قوله** بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا توقف على تاء
التانيث الا في بعض اللغات **قوله** بقرينة الفاء فانها واجبة في الجملة الاسمية فايرا د
الفاء مع ان المص بصدد الاختصار قرينة على ان حذف المبتدأ **قوله** لكون هذا
الحذف اه يعني ان هذه الجملة الاسمية معدولة من الفعلية لان مناسبة المقام
يقتضي الفعلية والاسمية المعدولة له تفيد الاستمرار **قوله** استمراره اي استمرار حذف
الحرف الواحد تجددي بحسب تجدد استعمال المنادى المرخم المذكور في محاوراتهم
والاستمرار التجددي يستفاد من المضارع لدلالته على زمان الاستقبال المستمر
المتجدد لا من الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتي فينبغي ان يقدر المضاف
قوله هذا اي كون استمرار ذلك الحذف تجدديا انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع
في محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته واستمراره ثبوتي لانه مستمر
ثابت في ضمن افراده المتجددة بلا ريبة **قوله** فقدر المضارع فالقرينة عند الشـ

تمام

عند الشـ الفاء مع ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشي الفاء مع
دوام الاختصار فتدبر **قوله** تذكر اي يجوز دخولها **قوله** انما يجعلونه اه يعني
ان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في
عصا وقاض في حكم التانيث وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب
قوله اجيب بان المحذوف اه يعني ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة لكن اجريت
مجرى الموجبة لكونها قياسية اي داخلة تحت الضابطة مطردة في جميع الم
موارد مع انها قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء اقصى ما يمكن ل
ليصغي المخاطب الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى به **قوله** على وقاض برد الالف
والياء المحذوفين لانتفاء الساكنين كذلك لزوال الالتقاء بزوال الواو بالترخيم **قوله**
نحو اسحار فانه وضع بالادغام فيكون سكون المدغم اصليا **قوله** بفتح الاخر اتباعا
لما قبله يجبر الكسر ايضا لكن للساكنين وهو اولى لكونه اهم **قوله** وان لم يكن اصلي
السكون اي ان لم يكن المدغم الباقي بعد حذف المدغم فيه اصلي السكون بل عرض
له السكون بسبب ادغام سواء كان قبله الالف **قوله** ولا نحو يا دار بكسر الراء وتخفيفها
في راد اسم فاعل من رد **قوله** الفاء هي فصيحة التي تدل على ان ما بعدها متعلق
بمحذوف غير شرط سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال القطب الفاء التي
يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا فهي الفصيحة والا
فهي للسببية فالشـ جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما في الطيبي والمحشي
على وفق ما قاله القطب فلو علق المحشي على قول الشـ فبقي على ما كان اه
لكذا اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة وذلك ان تقدر الشرط لكان
انسب ولعل القول بانها فاء النتيجة فسهو لان هذا القول فرع على القاعدة
الكلية تمثيل لها او رد للتوضيح وليس مقصودا بالذات او رد القاعدة
المذكورة لاثباته **قوله** المأولة بالفعلية التأويل لتحصل هذه المناسبة
لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل **قوله** او المحذوف

او فاء النتيجة تقديره يجعل المنادى المرخم في حكم
الثابت بجميع اجزائه وكل ما يجعل في حكم الثابت
يبقى بعد الترخيم ما بقي كما كان فيقال يا حار في يا حارث
من حاشية عصمة الله

فاء النتيجة

قوله وفي يا ثمود يا ثمو مثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال قد يكون بالتحريك فقط كما في ياحار وقد يكون بالقلب كما في يا هرا وقد يكون بالقلب والتحريك كما في يا ثمي

عصمة الله

على تقدير ارجاع ضمير هو في قوله وهو في حكم الثابت الى المحذوف قوله بثلثة
مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بواحد قوله لان التغيير اه فايراد الامثلة الثلثة تمهيدا
وتوطئة للتغييرات الثلثة الآتية فيها عند جعلها اسما براسه قوله على غير القياس
في الصحاح وهو جمع بحذف الزوائد كانهم جمعوا كرى مثل اخ واخوان قوله اسم
متمكن قال اسم لمجيء الفعل كذلك نحو يدعوا ويغزو والكون اعرابه عارضيا لان الاصل
في الفعل البنا وقيد بالمتمكن لمجيء هو قوله التغازي والاول اصلها تغازووا ولو
قوله ويكون اعرابه اه اى اعراب المحمول على وفق اعراب ما كان محمولا عليه من الاعراب
قوله ومن ههنا اى من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب قوله ظهر وجه تعرض
الخ واجرائه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن منادى
قوله فامر غيظ انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المتفجع عليه بيا طرد
لباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء لانه حمل على المحمول على شئ قوله
ليس منادى عنده اى المص حتى يكون معمولا لادعو المقدر قوله ولا منقولا لانه لم
من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال اجرى المنقول مجرى المنقول منه قوله
ولا منصوبا بفعل التفجع حتى يقال انه منصوب بالتفجع المقدر او بوا على انه
نائب منه قوله لما كانت اه بيان لمصحح التعبير عن يا بمطلق صيغة النداء قوله وفي هذا
التعبير اه بيان للمرجح قوله صلة اللام في التاج التفجع اندوهكين شدن ويعدى
باللام قوله في المحمود عليه انه بمعنى المحمود له قوله لتضمين معنى البكاء والبكاء يتعدى
بعلى يقال بكيت وبكيت عليه قوله لا يشمر اه لان المبكى عليه عرفا هو المفقود
لا الموجود قوله وليست للسببية اذ يا او وا ليست سببا للتفجع ولا آلة و
هو ظ قوله اشار الى ان اه ونبه على الشيخ الرضي فانه قدر المقصور عليه وجعل
البا في قوله بوا للسببية حيث قال يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب
لفظه فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة قوله
لتضمنه معنى الامتياز فيكون مدخول البا مقصورا مختصا لان ما به الامتياز

قوله صيغة النداء يعني يا اشعار بان يا اصل في حروف النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء ويجوز ان يراد بصيغة النداء مجموع المنادى مع الياء ويجوز ان يراد ان الصيغة للنداء استعيرت للمندوب

للتغيرات سماه

قيل انما قال صيغة النداء ولم يقل حرف النداء ليشمل المذهبين لانه قد سبق ان حروف النداء عند البعض اسماء الافعال وقيل فيه ان مذهب المص انها حروف لا اسماء فلا يصح في كتابه ما لم يرض به والحق انه قال ذلك للتفنن انتهى مه عصمة الله

قوله لانه لا يدخل عليه سواها علة لذكر قوله خاصة وقوله لكونها اشهر صيغها علة التعميم بان استعمل في غير المنادى فان قلت شهرتها في النداء يستدعي ان لا يستعمل في غير النداء لئلا يلتبس بالمنادى قلت لا التباس للفرق الواضح بين المتفجع عليه وبين المطلوب الاقبال فيعلم المراد بقرينة المقام

عصمة الله

قوله عند فقد المتفجع عليه عدما هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر ولا يجوز ان يتحقق المتفجع عليه وجودا اذ لم يوجد هنا متفجع عليه عدما قوله واختص المندوب بوا اى كلمة والمختص بالمندوب ولا يستعمل في غيره فالبا داخل على المقصور وهو الاعرف الاشهر كما حمل على هذا المحقق التفتازاني في شرح التلخيص في بحث ضمير الفصل في قوله فللتخصيص بالمسند اى تخصيص المسند اليه بالمسند

عصمة الله

[illegible]

الامتياز يكون مختصا قوله الاعراب اه في التاج المعربة والمعروبية تازى
زبان شدن فمعنى الاعراب تازى زبان ترا ست قال المحقق التفتازاني في
شرح قول الكشاف المعنى نخصك بالعبادة اى نجعلك منفردا بها لا نعبد
غيرك وهذا هو الاستعمال العربي ولو نخص العبادة بك لكان استعمالا عرفيا انتهى
ومن هذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق التفتازاني جعل البا على تقدير دخوله على
المقصور صلة الاختصاص فان عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد قوله لئلا
يلتبس بالنداء لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاثة
وبالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوب ياؤه الفا باق فلعله مراده
دفع الالتباس بقدر ما يمكن قوله وقد يلحق اه اى يلحق هذه الالف بالمنادى
الغير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والرجل
في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه لمنادى الغير المصرح باسمه قوله قال الشيخ
الرضي اه المقصود من نقله ان ما ذكره المص من اطلاق خوف اللبس مخالف لما ذكره
الشيخ الرضي فانه اعتبر في المتحرك بالحركات البنائية قوله يلحقه الالف لان الاصل
في باب الندبة الالف لان المد فيه اكثر والندبة من مواضع مد الصوت
اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يجوز فيه
تقدير الاعراب وحركاته غير لازمة قوله نحو اضرب الرجلاه واضربت
الرجلاه وغلام الرجلاه قوله وكذا المتحرك بالحركات اه اى ويلحقه
الالف اذا لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وخباث اعلاما مشهورة و
اما عند اللبس فيلحق مادة موافقة لحركته لان رعاية الاصل المد الصوت فيه
وهو الحاق الالف يستلزم محذورين تغير الحركة البنائية واللبس بخلاف
المعرب قوله والمص اه اى المص يتبع الحركة البنائية لا عند اللبس ولا
عند عدمه رعاية للزومها قوله يا غلاما اى بالحاق الالف وابدال الكسرة
والضمة فيهما ليستا بنائية بل عارضة مشبهة بالحركة الاعرابية قوله

والاولى وذلك لانه قد اغتفر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الاعرابية
وما نحن فيه شبيهة به لكن الاولى اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية واعتبار
مشابهتها بالحركة البنائية دفعا للبس قوله لاستحالة خطاب المضاف اه بالنظر ره
لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام المضاف اليه
معه وكونه من تتمته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي انفراده عنه واستقلا له
بنفسه وليس هذا اجتنابا على القاعدة الممهدة من انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد
من غير تثنية او جمع او عطف قوله الى هذا اي جواز ندبة المضاف الى المخاطب
قوله لم يمثل اه اي لم يمثل بالمضاف الى ضمير الغائب مع صحة التمثيل فانه عند الاتيان
الالف ملتبس بالمضاف الى ضمير الغائبة قوله فيحذف لالتقاء الساكنين لفظا فتحذف عند
زيادة الالف لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيداه ولا يحرك التنوين كما يحرك
عند لحوق مدة الانكار في نحو هذا زيد ازيدانيه لان اصل المندوب المنادى
الذي هو موضع التخفيف قوله واجاز الكوفيون فيه ثلثة اوجه فتحها لاجل الالف الندبة
وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدنيه وكسرها لالتقاء الساكنين و
اتباع المدة للكسرة بعدها وما ذكره اولا هو المشهور المستعمل كذا في الرضي قوله حذفها
لالف الندبة لان القياس اذا اجتمع ساكنان حذف الاول اذا كان مدا قوله
واذا ندبت اه اي اذا ندبت المنادى المضاف الى ياء المتكلم بسكون الياء
فلك الخيار لثبوت الاختلاف في كون اصلها الفتحة بناء على ان الاصل في كل كلمة
بناؤه على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتحة او السكون بناء على ان الاصل في المبني
العدم قوله يا غلاميه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزاد عليها
مدة اخرى واما لان السكون العارض كالاصل بدليل قولك وامصطفاه لا
لا يراد الالف الى اصلها استغناء بها عن الالف الندبة في المندوب قوله فانه كان
مرتين اي حركتها من جنسها قوله يكتفي بما فيها من المدة عن الف الندبة بخلاف
نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة فمدها للالف قوله جئت بالف الندبة الخ

قوله اذ الميم اصلها الضم دفع دخل مقدر وهو
ان الواو كيف يجانس لحركة الاخر في غلامكم ساكن
فدفع ان الميم في الاصل مضمومة حتى بعض القراء
ضموا الميم في انتم وكم فان الاخر ح
عصمة الله

قوله ولحوق الهاء اي جاز لك الحاق هاء السكت
بعد زيادة الندبة واوا كان او الفا او ياء وهذا
جائز لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف واثباتها
في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف والكوفيون
يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره
طاشكندي

قوله ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدها هذا
التقييد غير مفهوم من عبارة المص والعلة التي ذكر في
اشتراط المعرفة في المتفجع عليه عدها يجري في
المتفجع عليه وجودا ايضا
عصمة الله
في المتفجعات منه

قوله الا المعروف سواء كان علما او غير علم نحو
وامن قلع باب خيبراه وما حكاه الكوفيون
من قولهم وارجلا شجاعاه فشاذ
عصمة الله

الندبة الخ نحو وارضوه ووا ارضياه اذا اسمع بها قوله حذفنا في الجمع
لان اصل غلامكم غلامكمو الا ترى الى قوله تعالى انلزمكموها والى قراءة ابن كثير عليكمو
حذفت الواو والضمة استثقالا قوله لبيانها لان الوقف يوجب خفاء الحرف
لانقطاع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع
الصوت عند الحرف ويتبين كل التبيين قوله ولا سيما الالف اي وخصوصا
الالف فانها اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها لكونها
حرفا هوائيا ينسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه قوله كما تبين
بها الحركة في نحو يا غلاميه قوله تحذف وصلا لعدم الاحتياج اليها اذ لا خفاء
في تلك المدات عند الوصل قوله اما مكسورة لالتقاء الساكنين ومضمومة بعد الالف
والواو تشبيها بهاء الضمير الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها
بعد الالف لمناسبة الالف قبلها قوله وجب ان يكون اه لما كانت عبارة الـ
الشارح قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة و
لم يعلم المعروف ان المحشي ذكر الجملة مستانفة قوله فشاذ فيه شذوذ اي
ندبة غير المعروف والحاق الف الندبة باخر الصفة قوله وقراءة ابن عامر اه
جواب سؤال وهو انه جاء في قراءة ابن عامر الفصل بين المضاف بغير الظرف
حيث قرأ قوله تعالى زين لكثير قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم
على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف اليه لقتل اضافة المصدر
الى فاعله قوله واردة على الشذوذ وضعف القراءة التي من السبعة متابعة
للزمخشري والرضي وقال لزعمهم ان تواتر القراءات السبعة ممنوع وان ذهب
اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفتازاني القراءة مما يستشهد
بها لا بها وقد وقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في
القراءة فينبغي ان يحكم بالجواز وحمله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه
من الاول واضمار المضاف من الثاني والتقدير قتل شركائهم وذكر صاحب

مطلب
الفصل بين المضاف
والمضاف اليه

قوله بخلاف الصفة فانه يجئ به بعد تمام الموصوف
ولهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في
سعة دون المضاف والمضاف اليه عصمة الله

الانتصاب ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنه يشبه غير المحضة
فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد جاز في غير الفصل بالظرف فغير
عن الغير لجواز الفصل بغير الظرف قوله ولذا لم يكن اتصاله اى ليس اتصال
الموصوف بالصفة كاتصال الموصول بالصلة لان الموصول بدون الصلة
لا يصير جزءا من الكلام بخلاف الموصوف قوله فيه ان اه اى التعليل قاصر عن المدعى
وما قيل انه الحق ما سوى العلم من المعارف به للمناسبة ففيه انه يقتضي جواز
الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط عن التعليل
قوله لكثرة نداء العلم ويكتفي بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداؤه قوله وقد يقال
في تعليل عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس سواء بعد النداء اولا قوله ولا
من المعرفة اه عطف على قوله من النكرة قوله لا يحذف مما تعرف بها الا ترى ان لام
التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي
مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قوله ولانه كاسم الجنس وان كان قبل النداء
قوله لما اشار اليه للمخاطب اى لاجل المخاطب قوله اخرجه عن ذلك الاصل اى
خرج عما هو موضوع له اعني كونه مشارا اليه لمخاطب وجعل مخاطبا قوله اعم
من ان يكون اه فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة الاطلاق العام
اى ثبوت الحكم في بعض الاوقات قوله لانه يحذف اه تتمة عبارة الرضي تعليل
لقوله وهي منه اى لفظة الله مما لا يحذف منه الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحذف
منه الحرف الا مع ابدال الميمين فلا بد من تحت قوله وقد يحذف لقيام قرينة
لان المتبادر منه الحذف مطلقا وان قرر بانه لا يحذف منه الا مع الابدال
الميمين منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من اللهم فلا يتم ما ذكره الشارح
كما لا يخفى قوله وان كانت اسم جنس اه فينبغي ان يكون كسائر اسماء الاجناس المعرفة
بالنداء قوله عطف على قوله اه لا على قوله ذي اللام قوله او ادخل في الصباح يعني
ان اصبح بمعنى صار او تامة بمعنى الدخول في الصبح قوله اخذ منه الطلاق قيل

قوله نحو اللهم فالميمان بدل من يا اخر تبركا باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله
امنا بخير ورد بقولهم اللهم لا تؤمنهم بالخير والجمع بين يا والميم المشددة ولا يوصف اللهم
المشددة الا عند سيبويه واجاز المبرد وصفه بدليل قوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند
سيبويه على النداء المستانف واما المستانف فشذ نداؤه نحو لا انت و
با اتاك طاشكندى

قوله وحكى يونس اعلم ان الحاق الالف باخر الصفة في هذا المثال على تقدير كون الياء
في جمجمتي مشددة احديهما ياء التثنية وثانيتهما
ياء المتكلم المضاف اليه واما اذا كان الياء
مخففة فلا يكون الحاق الالف باخر الصفة بل يكون
في اخر المضاف اليه فلا يكون
هذا المثال مقويا ليونس
ظهيرية

تعرف صح

قوله واجمجمتي اه مندوب متفجع عليه عدما مضاف
الى ياء المتكلم فالاصل واجمجمتان ثم اضيف الى ضمير
المتكلم فسقط النون بالاضافة فابدل الالف ياء ثم ادغم
الياء في الياء ثم وصف بقوله الشاميتيناه والنون فيه
نون التثنية فتحت لاجل الالف وانت خبير بان فيما حكاه
يونس من هذا المندوب فيه زيادة احتجاج لمذهبه
اذا الوصف بعد ذكر المضاف اليه فافهم من الحواشي

قوله لانه كاسم الجنس اه هذا الدليل لو صح لزم عدم جواز
حذف حرف النداء اذا كان مقارنا مع الموصول لجريان الد
الدليل واللازم بط وكذا الملزوم ظهيرية

قوله لانه كاسم الجنس في الابهام فكانه بين جعله منادى و
بين اسم الاشارة تنافر فاحتيج الى علامة ظاهرة على تغيئة
وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم
الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستدلوا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء وليس هو بدليل لان هؤلاء خبر المبتدا
طاشكندي

قوله فلو حذف منه حرف اه اقول ان هذه الملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون القرينة على حذف حرف النداء في اسم الجنس
غير كثرة النداء وان ثبت ان القرينة منحصرة فيها
يتم هذه الملازمة والا فلا لواحد

قوله والحذف ينافيه ان اراد به ان الحذف بلا قائم مقامه ينافيه
مسلم لكن الدليل لم يثبت المدعى وان اراد به ان الحذف
اعم من ان يكون مع قائم مقامه او بلا قائم
مقامه ينافيه مم ظهيرية

قوله قالت امرأة امرئ القيس حين زفت الى امرئ القيس وذلك لانه كان قد ارتضع كلبا في طفوليته فلما عرق
يفوح منه رائحة الكلب ولما اصبحت اخذت منه الطلاق كفاية الطالبين على الجامي
آخر البيت بغاثكم في ارضنا ما استنسرى ما استنسرى
يرده بر قيقي ودي باشنه اشعة قومي
والطرق امر من الاطراق معناه بالتركي كوزني
كفاية

قيل كراذكر الجبارى وهو طويل العنق مراوا باطرق
احفظ عينيك الصيد فان النعام اطول منك
اعناقا وقد اصطيد عصمة الله

قيل سألها عن سبب البغض واخذ الطلاق فقالت انك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الاقامة قوله في الورطة في الصحاح
الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئنة لا طريق فيها
قوله تكبير في التاج التكبير سينه بر زمين نهادن مرغ قوله ان ذكر الجبارى
الخ هذا مبني على ان [illegible] ذكر الكروان وليس من جنس الكروان [illegible] في الرضي
قوله وهي النعام في الصحاح النعامة من الطير المذكر والمؤنث والنعام اسم
جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة ولكونه في معنى الجمع انث الضمير الراجع
اليه قوله والمعنى لا يهتدون لان يسجدوا يعني انه متعلق مهتدون بحذف
اللام وحذف حرف الجر عن ان وان قياسي قوله بدل عن السبيل بدل الكل ان كان
اللام للعهد وبدل البعض ان كان للجنس قوله على التقديرين اى التعليق بتهتدون
والبدلية عن السبيل قوله ويجوز ان يقال اه وعلى التقادير الثلث كلمة
لا للنفي بدون حذف حرف الجر على الاول وحذفها على الاخيرين قوله اى او مطلق
سوى بين التوجيهين لان كل واحد منهما يحتاج الى تصرف الاول الى تخصيص
الاسم والثاني الى اعتبار ان علاقة من المواضع الاربعة باعتبار بعض الافراد
قوله يجب تخصيص الاسم بان يقيد المفعولية المتبادر من قوله لنصبه بكونه مفعولا
به لا ان الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كلمة ما و ينافي
ما ذكره الشارح من اخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادرة من نصبه لانه حينئذ يكون
خارجا بقوله اسم وبما ذكرنا ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله لنصبه
النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من كلمة اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار التقييد
بالمفعولية فتدبر وارجاع ضمير هو الى مطلق المفعول به المعبر عنه بما تكلف
قوله لصدقه على يوم الجمعة اى يصدق الحد على المفعول فيه المنصوب على
شريطة التفسير مع عدم دخوله في المحدود اعني ما اضمر لكونه عبارة عن المفعول
به قوله وعلى الثاني اى على تقدير كونها عبارة عن المفعول مطلقا قوله لا

ما اضمر عامله على شريطة التفسير

قوله الثالث من تلك المواضع الاربعة لما جعل الثالث
عبارة من الموضع من تلك المواضع الاربعة لا بد من تقدير
المضاف في قوله ما اضمر عامله اى موضع اضمر عامله و
يجوز ان يحمل الثالث على القسم الثالث من الاقسام
الاربعة للمفعول به الذي يحذف عامله وجوبا وتمام ذلك
من قوله وجوبا في اربعة مواضع او يحمل على المفعول
المطلق فح لا يقدر المضاف عصمة الله

قوله ما اى مفعول لم يقيد المفعول بقوله به

لا تخصيص في قوله كل اسم بعد يجب اجرائه على عمومه ليشمل المفعول فيه
المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود قوله ولا باس الخ اى لا باس في تعميم ما اضمر
عامله على للمفعول به وفيه مع على المحدود موضعا ثالثا من المواضع الاربعة
التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها لان على المحدود وعد تلك المواضع باعتبار
بعض افراده وهو المفعول به لا باعتبار جميعها قوله يعني ان على بنائية يريد
الشارح مع هذا التفسير ان كلمة على في عبارة المتن بنائية اى متعلقة بلفظ بناء
المقدر المستعمل في معنى الحقيقي اعني ترتب شيء على شيء اى اضمر اضمارا مبنيا
على شريطة التفسير وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسي كترتب
البناء اساسه والعقلي كما في نحن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط قوله
يعني ان على صلة اه يريد الشارح من التفسير المذكور ان كلمة على في عبارة المتن صفة
الوقوع المضمن فيما اضمر والتقدير اى اضمر اضمارا واقعا على شرطه ولما كان
ذلك الوقوع شبيها بوقوع البناء على اساسه في الترتب والتوقف عبر
الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء الخ استعارة مصرحة وعلى
هذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسي لكثرة استعماله فيه مجازا في العقلي
قوله لان الجملة الثانية لم تات لمجرد التفسير اه يعني المراد من قوله لئلا يلزم الجمع
بين المفسر والمفسر الذي يكون اثباته لمجرد التفسير من غير ان يتعلق باتيانه فائدة
اخرى كما في نحن فيه فان اتيانه لمجرد تفسير المقدر فلو اتى به كان عبثا بخلاف
المفسر الواقع بعد كلمة اى فان المقصود من اتيانه ايضاح المبهم المراد من السابق
ولذا قالوا انه عطف بيان لما قبله ويجوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث
في نحو قولك زيدا ضربته ظ واما في نحو زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غير
المذكور والجواب انه اذا كان المقصود الاخبار باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام
بسلوك طريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح كان المقصود من قولك ضربت
غلامه اهنته فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر اهنته ولو جمع بينهما يلزم العبث

مطلب

قوله ما اضمر عامله اى موضع اضمر عامل المفعول فيه
ذلك الموضع او نقول موضع مفعول اضمر عامله وانما
قلنا ذلك لان الثالث من المواضع الاربعة موضع
المفعول فتفسير الشارح بالمفعول هنا كرد على حذف
المضاف اى موضع ما اضمر عامله فيه ونظره قوله لما
وقع مبتدا اى موضع ما وقع كما سبق واتمام يفتقر
بالمفعول به مع ان الكلام فيه ليشمل اشارة الى كل يوم
الجمعة صمت وتاديبا ضربت زيدا لاجله ولا بالمعمول
ليخرج نحو مثل زيد كنت اياه ولو فسر بالمعمول الداخل
ذلك ونحو لابد من علام اخراجه في التعريف وذلك
لان لفظ المفعول لا يطلق على جزء كان بل هو من ملحقاته
ولما كان المراد بما اضمر عامله مطلق المفعول كما فسره
لم يقيد المصنف اللام في قوله كل اسم بالمفعول به واورد
كلمة كل ليدل على ان المراد المطلق لا الخاص وان لم
يناسب ايرادها مقام التعريف
طاشكندي

قوله احترازا عن الجمع بين اه لا يخفى ان ضربت غلامه
في زيدا ضربت غلامه ليس بمفسر لانه ليس المقدر لكنه بمنزلة
المفسر لاستلزامه له ولو قيل المقدر مفسر في الكلام
فاذا قيل زيدا يفهم معنى ضربت غلامه ثم اذا قيل
ضربته تاكيدا لا تفسيرا اجيب بان القرينة هي
المفسر فيعتبر او لا على سبيل الابهام ثم فسر به فلا اشكال
تاشكندي

مطلب

العبث كما يلزم في قولنا زيد طويل النجاد طويل القامة قوله بل اتى بها اه قبل
تمامها ظرف لاتى وقوله باعتبار متعلق بتبيين وتمامها على التنازع اى اتى
بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما تعلقت به لتبيين الجملة الا
باعتبار ما تعلقت به في الرضي ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما
له ذيل فكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع فلا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالثاني ايضا
بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ما ذكره المحشي على تقدير
كون ايتهم تكرير الاول واما على ما اختاره القاضي في تفسيره من انه استئناف
فلا ورود للنقض ايضا قوله ما تعلقت به الرؤية المذكورة علمية فان اجريت
على ظاهرها فاحد ين حال وان الحقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان
فله ادخال ما تعلقت به قوله اقحم لما كان ذكره واقعا في غير موقعه لانه لاحاطة الا
الافراد والتعريف انما يكون بالماهية اورد الاقحام فانه ادخال شيء في شيء
بعنف قوله بيان المانعية لافادته ان المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه
الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو
معنى المانعية قوله لابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ليعمل في الضمير ومتعلقه
وفي الكلام المذكور بعد التسليط فان المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول
وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف او على حرف الاستفهام او النفي
قوله كالمثال المذكور في الشرح اى زيدا انت ضاربه قوله على ان يكون بخلاف
ما يكون عمرو فاعل ضارب به فانه لا يجوز النصب ح لعدم الاعتماد فلا يعمل في عمرو
ولا في زيد بعد التسليط بل يتعين الرفع على ان يكون مبتدا لتحصيل الاعتماد
قوله صفة لاحد الامرين اه رد لما قيل انه صفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك
لان شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه وحاصله ما في الرضي ان افراد
الضمير وتثنيته في المعطوفين باو موكل الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افرد

قوله احترز به اى بقوله بعده فعلا او شبهه
جزء الكلام الذي بعده اى بحيث يصح ان يكون ذلك الكلام
من تتمة هذا الكلام اذا سلط ذلك الفعل او شبهه
عليه بقرينة قوله سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
عصمة الله

قوله عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره فانظر فان اعني عنه وبضميره كلاهما متعلقان بمشتغل لكن
الاول باعتبار تضمينه معنى الفراغ والاعراض والثاني باعتبار حقيقة معنى الاشتغال ويجوز ان يجعل الباء في قوله بضميره
للسببية ويكون كلا الظرفين متعلقا بمشتغل باعتبار تضمين معنى الفراغ والاعراض باعتبار العمل فيه كما يشعر به قوله اي
بالعمل في ضميره قوله مشتغل عنه متعلق به بتضمين معنى الاعراض والفراغ كما يدل عليه قوله فارغا عن
العمل فيه وقوله لا بسبب آخر يرد عليه انه يلزم في استدراكه قوله لو سلط عليه اه وقد صرح به الرضي ايضا الا انه اورده عصمة الله
لمزيد الابهام والتوضيح وكمال الكشف وقوله بمجرد
رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيد
ضربته مثلا لان عمل العامل المقدر في زيد مانع
ايضا عن عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال
بالضمير الا بعد ان يعتبر ذلك نظرا الى اللفظ الا
انه يشكل بمثل موسى ضربته لان اعرابه ليس بلفظ
وقوله تعذر النصب فيه نظر لان المتبادر من قوله
كل اسم مفعول لان الكلام فيه وفي نحو زيد ضربته
وزيد كنت اياه ورعاية التبادر ثانيا لا
اولا مما لا ينبغي الا ان يراعي الشمول المدلول
عليه بلفظ كل واعلم ان الاشتغال بمتعلق
الضمير على وجوه كثيرة كونه مشتغل به
مضافا الى الضمير نحو زيدا
ضربت غلامه ومنه زيدا ضربت عمروا اخاه او
موصوفا بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا
يحبه او موصولا له نحو زيدا ضربت الذي يحبه

وان قصد كلاهما اثنى نحو زيد وعمرو جائني وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم
متعلق باحدهما اذ لا اجماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعده احد من
الامرين مشتغل قوله او لكل من الامرين فانه لفظ الشبه لتوغله في الابهام
لا يتعرف بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى الترديد انه ان نظر الى
وقوعها بعد الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما في انفسهما فهو صفة لكل
منهما قوله على سبيل التنازع اللغوي فيقدر لواحد منهما صفة بقرينة ذكرها
في الآخر وحذف النعت جائز اذا دلت عليه القرينة كما في قوله تع والله و
رسوله احق ان يرضوه فان الخبر في احدهما مقدر بقرينة الآخر وليس المراد
التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل بل متبوعين والعجب
ممن قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصر خلاف مذهبه
وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي
فان شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة قوله لتضمن معنى الفراغ هذا
على تقدير ان يكون الباء في بضميره صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها
للسببية قوله او بالتبعية اه ظاهر كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي
الرضي اكتفى بالمثال لين احدهما من عطف البيان نحو زيدا ضربت عمروا اخاه
والثاني من المعطوف بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملابس
ضميره هو المضاف نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت اخاه وزيدا ضربت
رجلا واخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفي المنهل لان الواو لمطلق
الجمع فالاسماء او الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء
وثم ولو قلت زيدا ضربت عمروا اخاه جازت المسئلة ان قدرت التابع
بيانا او بدلا وبنيت [illegible] على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان
جعلته بدلا وبنيت على ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالا
لثبوت المسئلة قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير لم يورد

المنصوب به وما عطف عليه موصوف ... يضربه او موصولا له نحو زيدا القيت عمروا الذي
يضربه والضمير المنصوب من تتمة ... عامل الضمير او موصولا ... ان يكون ضمير المنصوب منصوبا لفظا او محلا
او منصوبا بالمفعر سواء كان ذلك الضمير ... النصب
او فعلا نحو هذا ضربت من يملكه ومن زعم ان شبه الفعل اسم الفاعل او المفعول
فقد اخطاء ثم ان المراد بشبه الفعل ... الصفة المشبهة واسم
واما المصدر لا يتقدم معموله عليه وكذا الصفة المشبهة وشبه الفعل ... اسم
التفضيل واما اسماء الافعال فهي افعال معنى نحو ... زيدا ضربته
يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل نحو ان زيدا ضربته
ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم نحو ازيد انا
ضاربه او بعده نحو زيد انت مجبوس عليه وكذا حرف الاستفهام
والتمني
طاشكندي

قوله بسبب ... ذلك المتعلق بنحو ...

قوله لو سلط بمجرد رفع اه فيه بحث وهو انه انما احتيج الى رفع ذلك الاشتغال في تسليط نفس الفعل او شبهه واما
في تسليط مناسبه خصوصا في تسليط المناسب باللزوم فلا حاجة الى رفع ذلك الاشتغال بل لزوم ذلك الفعل العامل في
الاسم بملاحظة اشتغال الفعل المفسر بمعموله مثلا نحو اهنت زيدا لازما للفعل المفسر الذي هو ضربت غلام زيد باعتبار
تعلق الضرب بغلام زيد فلا معنى لرفع ذلك التعلق بتسليط لازم ضرب الغلام الذي هو اهانته الآن يتكلف واريد من
رفع الاشتغال هو قطع النظر من اعتبار مفسريته
وملاحظته في رتبة المفسر به فتأمل عصمة الله

لم يورد لهذين القسمين مثالا لان المثالين الاثنين مثالان لهما بعد
اسقاط المعطوف عليه قوله او رجلا يضربه عطف على الذي يضربه فيدخل
عليه الواو قوله بل ليس في شيء من كتب المصنف في هذا الفن قوله ويمكن ان يعني
الخ فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال والحق انه لا بد من هذا اللفظ والا فنحو
زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه قوله بان يكون اسم فعل نحو زيدا هاته
او مصدرا نحو زيد ضربي اياه او صفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان
هؤلاء الثلثة لضعفها لا يعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها و
يتعين الرفع وكذا الحال في افعل التفضيل وفعلي التعجب قوله مصدرا
بماله صدر الكلام كحرف الاستفهام نحو هل زيد ضربته والعرض والتمني وحروف
التحضيض وكذا الا للتمني وحرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك والاسماء
المتضمنة لمعنى الاستفهام نحو هند من يضربها اضربه كذا في الرضي قوله كان و
اخواتها اه نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه واما
ان المفتوحة وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها
حرفا مصدريا قوله دون لم ولن ولا واما لم فلامتزاجها بالفعل تغيير
معناه الى الماضي حتى صار كجزئه واما لن فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل
نحو زيدا سوف اضرب واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال قوله بان يكون صلة نحو ايهم اضربه قوله او صفة نحو رجل لقيته
حاضر فانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تقدير المفرد فلو عملتا فيهما الكان كل واحد منهما مع معمولها المقدم عليه كلاما
فالرفع واجب قوله او مضافا اليه فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف
نحو زيد حين تضربه يموت قوله او واقعا بعد الا نحو ما رجل الا اعطيته لان
ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها قوله او مؤكدا بنون التاكيد نحو زيدا اضربنه او
لا تضربنه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله قوله نحو زيد ظننته منطلقا يعني

نخ

قوله كما هو الظاهر متعلق بقوله لنصبه بالمفعولية او
بجميع ما اعتبر في هذا التعريف
عصمة الله

قوله وبقيد الفراغ عن العمل يريد بقيد الفراغ ان لا
يكون له سبب آخر بحسب اللفظ والصورة
فتح الله

قوله نحو زيد ضربته وزيد ضرب فافهم
وكذا الا للتمني بيانه
لواحد

يتخطاها العامل سه

قوله فان عمل معنى الابتداء فيه اه فان قلت فعلى هذا يخرج من التعريف جميع افراد ما اضمر عامله ايضا فان زيدا
في زيد اضربته مثلا معمول للفعل المقدر فعمل الفعل المقدر فيه ايضا مانع من ذلك قلت المراد ان في ما اضمر عامله لامانع
صورة عن العمل الا الاشتغال المذكور بالضمير او متعلقه فانه اذا رفع ذلك الاشتغال يجوز ان يكون الاسم منصوبا بهذا
الفعل ولم يقدر فعل بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه فتامل عصمة الله

ظن نفسه ولا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم
ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده
وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل
للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما ضميرا منفصلا فيجوز
ان يقال في الفاكر زيد لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان
المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضي قوله
او معطوفا اي واقعا بعد حرف العطف اي حرف كان فان ما بعد هذه
الحروف لا يعمل فيما قبلها فلو وقع معمولا انعكس الامر قوله اما اذا كانت
زائدة نحو قوله تع اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فان سبح عامل في اذا
على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها قوله فجعل كلمة ما في حيز
الجزاء اعني بنعمة ربك قوله شرطا اي واقعا موقع الشرط قوله وجعل جزء
الجزاء اجزاء اعني حدث فوقع الفاء بين اجزاء الجزاء فلا يكون واقعة موقعها
اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء فقوله اذ حقها علة لمقدمة مطوية قوله وهو
ان زيدا اه لعل المراد بالفراغ عن العمل فيه اعم من العمل فيه لذاته او لغيره
كما قال الكسائي والفراء ان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح التسليط
واما لغيره ان لم يصح التسليط قوله كما قال الرضي من ان قوله لو سلط عليه هو لنصبه غير
محتاج اليه لان معنى قوله مشتغل عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل في ذلك المقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فمظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره
لنصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية والدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات وله جواب آخر يستفاد عن عبارة الشارح وهو انه لاخراج
نحو زيدا كنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد
بقوله ما اضمر عامله المفعول به ليصح حمله على قوله الثالث فان المراد به ثالث

قوله ورفعه اياه ظهر به تغيير في الابتداء الفعل صح

قوله يعني بقوله عمل معنى الابتداء

قوله وههنا اربع صور اي داخل في تعريف ما اضمر عامله اه ولكن كان باعتبار شبه الفعل يكون صور اخر لكن لما لم يتعلق الغرض به ولم يلتفت المصنف الاشلة عد الشارح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة واحدة ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور الثلث والاثنين بان يصح في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط مرادفه وتسليط لازمه ايضا اذ يصح تسليط لازمه مع مرادفه او مع نفسه او نفسه مع مرادفه لانه لما صح تسليط نفسه لا يصار الى تسليط مرادفه او لازمه ولما صح تسليط مرادفه لا يصار الى تسليط لازمه فتامل عصمة الله

اياه نسخه

لانها دليل على ان ما بعدها من تتمة ما قبلها صح صح

قوله والاحسن اه لكن اخر عنه مثل زيدا حبست في الفعل المجهول طرف واحد عليه ليكون الافعال المعلومة ولم يتخللها عصمة الله

قوله والاحسن في ترتيبها اه وذلك لان المشتغل بالضمير ثلثة اقسام والمشتغل بمتعلقه قسم واحد والانسب ان تورد
الامثلة للمشتغل بالضمير اولا من غير فصل بالمثال المشتغل بالمتعلق ثم المثال وكان المص اورد الافعال المعلومة اولا ثم المجهول
لانه فرع المعلوم وقال ايضا في ان الكسائي والفراء الناصب للاسم المذكور الفعل المتأخر ولا حذف اما لذاته كما في المثال الاول واما
للنيابة ودلالة الفعل المتأخر على العامل كما في سائر الامثلة ويرد عليهما ان الفعل المتأخر وجد معموله فكيف يعمل في الاسم
المذكور والجواب ان الضمير ومرجعه امر واحد فلا تعدد لمعموله في الحقيقة

ثالث المواضع الواجبة حذف ناصب المفعول به فلو لم يقيد النصب بالمفعولية
لدخل فيه زيدا كنت اياه مع انه غير داخل في المحدود فاندفع ما قيل ان المثال المذكور
من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لاخراجه واما ما قيل ان المتبادر من كل اسم هو المفعول
فمخبط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول قوله
لان المترادف انما يكون في المفردات والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن
تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس المناسب بالترادف بل المركب
من الفعل والفاعل قوله كما ذهب اليه بعضهم وهو الكسائي والفراء
فانهما قالا ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط
واما لغيره ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب نحو زيدا اخاه ضربت غلامه
فان ضرب الغلام يستلزم اهانته مولاه اعني مولاه اخا زيد وذلك لا يستلزم
ملابسة زيد والتعلق به من حيث انه ضرب اخاه قوله ولا يخفى اه يعني فيما
عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناصب
هو المتأخر باعتبار ما يلابسه مسده اما في الصورة الاولى ففيه اشكال لانه يلزم
كون الفعل واحد متعد الى مفعول واحد مفعولين في الرضي لا منع عندهما من
ان يعمل الفعل في المفعول وفي ضميره في حالة واحدة اذ الضمير في المعنى هو الظاهر
ولو كان الضمير راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجز وفائدة التسليط على الضمير
بعد التسليط على الظاهر المتقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه فعلى هذا قوله لا يجوز تعلق اه
مم عندهما قوله بان يكون بدلا لانه لم يتعرض لكونه تأكيدا او عطف بيان لعدم كونه
من التأكيد الاصطلاحي وعدم افادة الضمير للمعنى بدون المرجع قوله لزم تعلق
الفعل اه لا يخفى ان تعلق معنى الفعل ليس الا بالمرجع فقط وكون التعلق اللفظي
بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع مم فان تقدمه في الذكر منصوبا يقتضي تعلق العامل
به اولا ولما كان الضمير عبارة يتعلق به ثانيا للتأكيد في زيدا مررت بغلامه اي
جاوزت زيدا مررت بغلامه فيما عدا الصورة الاولى فان المقدر فيه نظير الفعل

فقد اشكال ... ولا يخفى ضعف الجواب ولكن ان تقول في المتعدي بحرف الجر ان العامل مقدر بعينه على نصب الخافض فررت على ان تقول في زيدا بتقدير الباء وجبت عامل فيه بتقدير على وان تقول في زيدا ضربت غلامه ان المقدر ضربت لان ضرب زيد كان ضرب الغلام لزيد وهذا اقرب مما ذهب اليه الجمهور وهما ذهب اليه الفراء والكسائي واما البعض فهو الذي ما اورده المص بعضهما كما يدل اليه قوله ان نصب بفعل مقدر فبعده قياسا على المرفوع نحو ام ومثلها مع انه قد ذهب بعض منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل ومن الغريب ان صاحب ... في هذا المقام ان الفعل باتفاق النحاة لا يرفع ما قبله اذ الخلاف في تقديم الفاعل غلامه ... على الفعل مشهور ولذا قال السيد السند في حاشية فيه نظر واعلم ان المراد من ادفه جاوزت لمررت ولزوم انت ولا بست لضربت وجبت انهم ادف للفعل المتأخر بعد تعلقه بحرف جر خاص ومعموله خاص فالمضابطة تسليط الفعل المتأخر بحرفه او تسليط ما يلايم الفعل بعد تعلقه بمعموله خاص بحرف الجر او لا فاذا قلنا زيدا ضربت عدوه فالمقدر اكرمت او اهنت لان ضرب عدوه يستلزم الاكرام لا اهانته فاعلم ذلك طاشكندي

قوله فان مررت بعد تعديته بالباء اه فان قلت المفردات صفة المفردات
ومررت به مركب فكيف يكون مرادفا لجاوزت قلت المراد ان المرور الذي
تعدى بالباء والباء خارج عنه مرادف للمجاوزة عصمة الله

قوله ثم ان الاسم الواقع فی مظان الكلام ای فی مواضع یظن فی بادی الرأی انه من قبیل الاضمار علی شریطة التفسیر وان لم یكن فی الواقع كذلك وهو علی خمسة اقسام المختار فیه الرفع والمختار فیه النصب والواجب فیه الرفع والواجب فیه النصب والمستوی فیه الامران فاندفع ما یتوهم ان ما فیه الرفع مختار كان او واجبا او جائز كیف یكون ما اضمر عامله اذ لا یصدق علیه انه بحیث لو سلط علیه لنصبه ولك ان تقول قوله ویختار الرفع فی ویختار فیه الرفع وضمیر فیه راجع الی الاسم الواقع قبل فعل او بمجرد رفع الاشتغال عامل فی ضمیره او متعلقه لا ازید ولا انقص وح یجری فیه اقسام الخمسة ومثله قوله فان طابقت مفردا وقدم بیانه طاشكندی

فیقدر فعل الملابسة ضرورة تحقق الملابسة مع ذلك الاسم بوجه ما كما لا یخفی قوله فی مواقع یظن اه فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان من الظن علی خلاف القیاس لكونه فی مقابلة المایة یقال انه لمایة كذا ای جدیر بان یقال فیه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنی المشهور قوله وان لم یكن فی الواقع لیسهل ما وجب فیه الرفع ثم ان كلام الشارح یدل علی ان ذكر المص ولیس مثل ازید ذهب به اه قصدی والظاهر انه استطرادی لدفع توهم كونه مما یختار فیه النصب واذا لم یذكره مع ما یختار فیه الرفع او یستوی فیه الامران والی هذه الصور الاربع اشار الی اخره قوله ابتداء به وان كان الانسب للباب ان یبتدی بما یختار فیه النصب قوله لسلامته اه یعنی الخبر الوجه الذاتی دون العرضی قوله رافعه فعل مقدر مجهول قوله ولیشیر الی وجه الح وهو الاستغناء عن تكلف تقدیر العامل قال الشیخ لان تجرده عن العوامل اللفظیة ای فی بادی الرأی لا تجرده مطلقا لانه یوجب الرفع قوله اراد بترجیحه تقویته اه لان اختیار الرفع موقوفة علی انتفاء قرینة الرفع قوله لم یجیء الح فان انتفاء قرینة اختیار الرفع یشمل انتفاء قرینة وجوب الرفع وانتفاء قرینة اختیار النصب وانتفاء قرینة مساواتهما له فقوله او عند وجود قرینة اقوی منها ای من قرینة خلاف اختیار الرفع ای فی صورة مساواته قرینتی الرفع والنصب فتدبر فانه مما زل فیه الاقدام قوله وفیه بعد لفظا ومعنی لقرب الرفع وانسباق الذهن الیه قوله یعنی الذی یخالف الاصل قید بذلك لان السلامة عن الحذف الذی لا یخالف الاصل بان كثر استعماله ویوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثیر راجح كالصفات المقطوعة قوله ذهب انه كذلك اه فی الرضی ذهب ابن السراج وابو الفتح الی ان الاصل فی الخبر الافراد وما نعوا ان یمتنع ثم نقل دلیلهما علی ذلك واجاب عنه من هذا یعلم انه لیس مذهب الجمهور ویؤیده اللباب والخبر قد یكون

مرجحة مستلزمة ان لا یوجد امر مرجح فی الجملة ویرد علیه ان كون الجملة خبرا خلاف الاصل وكون العامل لفظیا اقوی فلو دفع لزم خلاف الاصل والاقوی فیوجد امر یرجح فی الجملة وارجاع ضمیر خلافه الی اختیار الرفع ای عند عدم قرینة خلاف الرفع ای اختیار النصب فاسد فی وجوب الرفع والنصب اما اولا فلانه لا یوجد قرینة اختیار النصب فی وجوب الرفع والنصب واما ثانیا فلانه یستدرك ح قوله او عند وجود اقوی منها فظهر اختلال ما فی بعض الحواشی ان السلامة عن الحذف ارجح

اصلاف

ارجح من عدم كون الخبر جملة للزوم الاستدراك المذكور طاشكندی

قوله لان وجود ما له صلاحیة اه فیه ان وجود ما له صلاحیة التفسیر عند عدم قرینة الخلاف علی الاطلاق غیر ظ لجواز ان یكون الرفع بالابتداء واجبا بل تجرد الاسم المذكور عن العوامل اللفظیة فی هذه الصورة مطلقا ام ایضا الا ان یراد صحة التجرد ویراد بالقرینة المرجحة للخلاف اعم من الموجبة وما هو الظ من المرجحة علی ان قرینة الصحة مما لا محصل له عند المحصلین فالصواب ان یعتبر صحة النصب قیدا فی قوله عدم قرینة خلافه ولا یخفی انه اذا صح النصب ولم یكن قرینة تؤید النصب لا تعینا ولا ترجیحا یلزم من عدم وجوب الرفع وصحته وبكونه سلامته عن الحذف فلیتفطن فتح الله

یكون مفردا خالیا عن ضمیر المبتدا او متضمنا له ویكون احد الجمل الاربع لكن ذكر فی المغنی فی بحث الجملة المجاب بها القسم الاتفاق علی ان اصل الخبر الافراد ولعل فی قوله ذهب اشارة الی الاختلاف قوله وفیه انه یلزم اه یمكن ان یقال وقوع الخبر جملة خلاف الاصل من حیث القیاس اصل من حیث الاستعمال فلا یكون قرینة مرجحة للنصب لتعارض الجهتین ولعل هذا سر الاختلاف قوله قال الشیخ الرضی اما اعتراض علی المص بان الواجب ترك كاف التشبیه واما دفع للتوهم الناشی من ایراد الكاف بانه لیس القصد التعمیم كما هو الشایع بل مجرد التنبیه والاشارة الی ان الحصر فیها استقرائی قوله ما یوجبه وهو الطلب قوله والاولی ان یقول ای المص یضم مع قوله مع غیر الطلب هذا القول وذلك لیكون بیان وجود قرینة اقوی من قرینة یقوی النصب تاما حینئذ لیشتمل علی بیان الاقوی والقوی الآن نظر المص والشارح الی تمثیل القرینة الاقوی قوله ومع عطف الجملة اه كخلاف المثال المذكور فی الشرح قوله هی التناسب بین المعطوفین قوله والتطابق بین السؤال والجواب فی كونهما فعلیین قوله خص الطلب بها فیه اشارة الی ان الكاف ههنا كالكاف فی قوله كالاستفهام قوله كالاستفهام مثلا نحو ازید تضربه وزید لیتك تضربه والا تضربه یجب رفع الاسم معها كما تقدم قوله ولا یعارضه اه ای لا یعارض اختصاص الطلب بالسلامة عن الحذف فی الرفع لكثرة وقوع الحذف فی كلامهم وقلة استعمال الطلبیة اسمیة مع امكان جعلها فعلیة بمجرد تغیر الاعراب بخلاف قوله تعالی بل انتم لا مرحبا بكم فانه لا یمكن جعلها فعلیة بتغیر الاعراب قوله لورود النصب ههنا فی الرضی علام سماع النصب بعدها فالاصل منعه بناء علی اجماعهم علی انه لا یجیء بعدها الا الاسمیة فرقا بینها وبین ان الشرطیة من اول الامر وفی المغنی قیل یجوز النصب علی الاشتغال فی نحو خرجت فاذا زید یضربه عمرو مطلقا وقیل یمتنع مطلقا وهو الظ لان اذا المفاجأة لا یلیها الا الجمل الاسمیة وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور یجوز فی خرجت

قوله فالمراد بلزوم الاسمیة اه او المراد غیر صور الاضمار علی شریطة التفسیر لكن سیبویه صرح بان اذا المفاجأة یجب الابتداء بعدها حین المناظرة مع الكسائی فی قولهم كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو ایاه فالواجب عند سیبویه فاذا هو هی واعلم انه یختار الرفع فی مثل زید ضارب عمرو ضربته طاشكندی

قوله جملة فعلية متقدمة اى عند عدم قرينة ترجح خلاف النصب [illegible] وهى متحققة دائما على تقدير الرفع لم يتحقق مادة اختيار النصب على تقدير العطف على الفعلية للتناسب قلت لم يعتبر السلامة عن الحذف من القرائن المرجحة للرفع وان كانت من مؤيداتها ففى مثل خرجت فزيد لقيته تحققت القرينة المرجحة للنصب مع عدم المرجحة للرفع فتأمل عصمة الله

قوله اى لرعاية التناسب اه فيه ان رعاية التناسب وجعل الجملة فعلية لا يقتضى النصب فيه لجواز تقدير الفعل المجهول الرافع للاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير والجواب ان وجود المفسر بحيث لو سلط لنصب الاسم يقتضى تقدير الناصب وايضا على تقدير الرفع لم ينتقض رعاية المناسبة فى العطف لجواز ان يكون الرفع على الابتداء بل يرجح هذا الاحتمال بسبب السلامة عن الحذف عصمة الله

فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية فاذا قرنت بقد حصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها قوله وتجرده عن العوارض اذ التعجب انما حصر فى الماضى والتزم حتى يستحق ان يتعجب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او المنقول اليه ليدل بذلك على ان المتعجب كالغريزة قوله اعتراضية لا عاطفة الكلام على حذف المضاف اى واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة قوله والا لزم عطف اه وذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانيين مطلقا وعند الاكثرين من النحويين واجازه الصفار وجماعة ونقل ابو حيان عن سيبويه وقال صاحب المغنى انه غلط عليه ولذا والظاهر قال الشارح وهى عاملة فى المضارع بخلاف ما ولا فانهما غير عاملين وان عاملة الا انها لقوتها فى العمل كثيرا ما للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها قوله فى عدم تقدير معمولها كما سيجئ فى بحث المضارع من الفرق بينهما ولما انه يجوز حذف المنفى بلما فى الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفى وهو الجملة فجواز الثانى يستلزم جواز الاول قوله كان حكمه حكم هذا فى ان الرفع والنصب فى ذلك الكلام قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا بخلاف الرفع كما ذكره لان كل منطفل على شئ يحقه لزوم اصل المنطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا فى الرضى وقال المصنف فى شرح المفصل وليس هذا زيد لم ضربته مثل ازيدا ضربته لان الرفع ولا فى النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب فى جميع ادوات الاستفهام مختار بالنسبة الى الرفع عند المصنف الا انه فى الهمزة من غير قبح وفيما عدا الهمزة مع القبح ولذا اطلق ههنا وقيد فى شرح المفصل الاستفهام

قوله ولا زيدا ضربته ولا عمروا اشار بالتكرار الى ان لا لو دخل على المعرفة تكرر قوله وان زيد ضربته الا تاديبا اشار فى هذا المثال الى ان ان النافية يستعمل بحرف الاستثناء عصمة الله

رع

قوله مثل من زيد اكرمته والظاهر ان النسخة الصحيحة من اكرمته بدون زيد اذ لا معنى له ح ولكن يرد انه لا حاجة الى زيادة حرف فانه يخرج بقوله بعد فان الاسم المذكور ليس بعد الاستفهام بل عبارة عنه للاستاد امجد قوله وان استقبح اى مثل هذا التركيب يعنى حذف العامل اعنى الفعل لانهم استقبحوا نصبه فاضل ابهر

قوله قدس سره او مكان واحد اه اى مشاركة له فى ذلك الفعل فى مكان واحد واعلم ان ما ذكره الشارح فى هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة فى المكان خلاف المشهور يعنى اعترض على الشارح بان الشارح قدس سره قد اعتبر هنا الوحدة فى المكان لا الوحدة فى الزمان وهذا خلاف المشهور والمشهور خلافه اعتبار الوحدة فى الزمان والاكتفاء به هذا مراد المعترض وفيه بحث لان الشارح قد اعتبر هنا الوحدة فى الزمان ايضا بحيث يكونان شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان يستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا انه لم يصرح بها لان مقصوده فى هذا المثال الاخ مجرد الشركة فى المكان ليكون مثالا له وان كان الشركة فى الزمان ايضا مقصوده بحسب الحقيقة والحاصل مع قطع النظر عن التمثيل به فاحفظه حتى يكون فرض ذلك كفاية الطالبين

قوله او مكان واحد كلام الرضى يدل على ان المعتبر اعتبار وحدة الزمان وحدة الزمان والمكان كليهما فى قولك لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها والا فلا يتم الملازمة ثم ان فى قولهم استوى الماء والخشبة كيف يصح ان يعتبر ان الخشبة مستوية الماء لان المساوى هو صفح الماء والمتشارح اللباب استوى بمعنى استقام او بلغ كما له ويراد ان ما بلغ كماله الماء فقط لا الخشبة هو المذكور فى بعض الحواشى وفيه تامل فان استوى ليس بمعنى ارتفع كما فى قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولجواز العطف ايضا صالح لان استوى ههنا بمعنى تساوى الماء والخشبة طاشكندى الرضى عصام الدين

قوله رضعها الرواية بتاء التانيث فى رضعها مع عدمها فى فصيلها فتدبر فاضل ابهر

مراعاة لاصل الواو وهو العطف معنى مجازى كالانتقال قوله المشهور الاكتفاء اه ما ذكره الشارح مذكور بعينه فى العباب واورد الجلال السيوطى المثال المذكور فى شرحه لالفية وما قيل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان فى المثال المذكور لم يصح لان تركهما فى مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان الملوح فيه المشاركة فى مكان واحد لا زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ففيه ان تركهما متعاقبين بحيث يصحبان فى مكان واحد يستلزم الرضع تركهما فى مكانين فى زمان واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا دخل له فى ذلك نعم ترك كل واحد بدل الاخر مكان واحد لا يستلزم ذلك الكلام فى تركهما لا على البدل قوله بنفس الواو وشبهها انه مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الاول الا ان الاولوية رعاية الاصل انما هو على تقدير ان لا يصرف عنه صارف قوله ولو نصبت الخ يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقدم الفعل وما بمعناه لافادة المصاحبة فيه ايضا النصب مما بعدها كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ارتفع الاسم الشريف اذ يمكن اظهار الرفع فى الثانية عن غيره وههنا مذهبان لم تذكر احدهما مذهب الزجاج انه منصوب بمضمر بعد الواو وانما لم يجز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الفصل بالواو العاطفة لا يمنع العمل وثانيهما مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة خلافا لابى الفتح حيث جوز كلمة والخشبة للماء لا يذكر فقد جاء ملحوظها لانها محمولة عليها ولانه قد ورد فى كلامهم نحو جمعت وفحشاء غيبة ونميمة والجواب انه يتحمل فى الاصل لقوة ما لا يتحمل فى الفرع والواو فى وفحشاء عاطفة قوله لا يرى معنى اه فيقال فى مررت بزيد وعمرو ابزيد وعمرو امررت جعل كان تامة وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره بما سبق اشارة الى انه بمعناه الا

وص

الاصطلاحى لكون العامل و لتغاير معنى الفعل فى الموضعين وضع الظاهر موضع
المضمر المراد بمعنى الفعل فى التعريف اعم مما يتضمن الحدث ومما يستنبط منه
او الاخير واكتفى بالفعل الذى هو الاصل عن ذكر ما يشبهه اشتهارا اشتراكهما
فى اكثر الاحكام ولاجل هذا لم يفسر معنى الفعل اولا وتوضح له ثانيا فاندفع
الشكوك التى عرضت لبعض الناظرين قوله لفظا اه وكذا قوله معنى فمن
قال انه حمل كان فى القسم الثانى على الناقصة فقد سهى والمراد بما يدل
على الحدث العامل فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة على ما وهم قوله تامل
تعرف لان مناط الفائدة وجود اللفظى والمعنوى لا اتصاف الفعل بكونه
ملفوظا او مستنبطا من اللفظ قوله وانما يعد نحو نصاه اه اى فيما لا توجد
قرينة العقلية الدالة على المصاحبة فلا يرد ان ما ذكره الشارح من قوله كفاك
وزيد درهم والامثلة المنقولة من شرح التسهيل مما جوزه سيبويه الامر يمن
فيها فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد
من انما لان القرينة العقلية جميعا دالة على ان المراد مصاحبة سواء كان الواو
للعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون فى اللفظ دلالة
على تقدير الحمل على عطف يكون الاكتفاء من بالدلالة العقلية قوله فان كان اه وما
قيل ان حمل الجواز فى كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل
اعم من المفعول حتى يدخل فى التعريف كفاك وزيدا و ح يدخل ضربت زيدا
وعمروا فالوجه تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب و ح يكون ضربت
زيدا وعمروا خارجا عن المقسم فلو حمل الجواز على عدم الامتناع لا ينتقض
الحكم بالمثال المذكور فليس بشىء اما اولا لان الشارح حمل الجواز فى الموضعين
على الامكان الخاص الا ان نفيه فى القسم الثانى باعتبار الامتناع بقرينة
الجواز كما يشعر به الاضراب عنه بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من
الفرق بين كفاك وزيدا وضربت زيدا وعمروا واما ثالثا فلان تخصيص

قوله فان كان اى وجد هذا الكلام مسوق لبيان ان
المذكور بعد الواو فى اى مقام يقصد تذكر بعدها
المصاحبة المعهودة جوازا او وجوبا فافهم
كاصرايم

قوله لفظا تميز او حال او خبر كان ناقصة وجاز ان
يكون ظرفا اى فى اللفظ
كاصرايم

اما او لاسم

قوله وجاز اى لم يمتنع العطف حمل الجواز على عدم الامتناع لا على الامكان الخاص اذ لا يصح
بجر عطف عمروا على الثانى اللهم الا ان يقال انه عطف عليه بتقدير الثانى فافهم قوله تعيين العطف قوله ولم
قوله لان المعنى ما تصنع متعلق بمفهوم الكلام الى لما اشار اليه بقوله لما ستعرف
قوله لان المعنى ما تصنع الظاهر ان هذا التعليل بالنظر الى الامثلة الثلثة الاخيرة فيكون المراد بما تصنع هذه الصورة مع قطع النظر
عن ان يكون فى اوله التاء او الياء فتدبر فاضل
ام

تخصيص المعمول بما عدا المفعول به المنصوب لا دليل عليه قوله لحاجة ثابتة
فيه ان القرينة فيه الفعلية وهى ان الموقع السؤال عن شىء احدهما مع
الاخر لا من شىء كل منهما كان فى افادة الموقع لا حاجة الى النقيض على ان
الدلالة العقلية ليست من اللفظية والمراد بقوله اذ السؤال عن شانهما
اى شىء احدهما مع الاخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمروا على
الشان بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فالرفع ان يرجح بالسلامة
بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوى
قوله بمعنى الفعل الذى اه لان قولك شانك بمعنى فعلك وصفك
كذا فى الرضى وفى القاموس شانك شانه قصدت قصده قوله
والمصلم يفرق اه فالحكم فى كل ما فيه العامل المعنوى بتعيين العطف
فرق بين الاولين والاخرين فقال المختار العطف مع جواز النصب
من ضعف فى الاولين اى فيما يكون فى اللفظ مشعر قوى بالعامل لا
للعطف او لا بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب وضعف
الدال واذا نصب مع قلة وضعف وقدر لكان كثرة وقوعه ههنا فكانه
منطوق به اى هذا لك واياك وما كنت وزيدا وبين الاخرين لم
يفرق الرضى بين الاخرين بل انا واياه فى لحاف وبين ما انت وزيد
وحيث قال ان الاولين بعد من الثانى الاشعارهما بالفعل لما فيه من
معنى الفعل وكثرة وقوع كان بعده واما هذا لك واياك اى فيما فيه
حرف الجر وما انت وزيد اى فيما فيه حرف الاستفهام فلا فرق بينهما
فى وجود الداعى للفعل وفيهما كثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعارض
الامرين قوله وقس عليه الخ فان التعدى فيهما وذلك اى العامل المعنوى
مع تعيين النصب قوله وكل قضية اه اى القضايا الثلثة بتضمنها الامثلة الثلثة
متضمن الحكم المخصوص بذلك المثال قوله وهو الحكم بان عامله معنوى وتلك

قوله وما يماثله وما يقعل
او ما يصنع بالياء او التحتانية
فلا يرد

قوله قدس سره من حيث هو فاعل او مفعول به يعني اضافة الهيئة الى الفاعل شيء مطلق وقوله من حيث هو فاعل مخصص له اما بكونه علة او مبتدأ او ممیزا كما انه الطالبين قال عصام الدين لا خفاء ان قيد الحيثية اه

قوله الحال هو مأخوذ من حال اي تغير سمي بها لعدم كونها امرا ثابتا فلا يجوز زيد طويلا الا بضرب من التكلف وقيل منقول من الحال المقابل للماضي والاستقبال لكونه زمان صدور الفعل او وقوعه على الفاعل او على المفعول كما ان الحال انما هو زمان انت فيه اما التأنيث فيما بين اشماكان او جملة موجودة به

قوله هيئة الفاعل اه خرج به ما يبين هيئة الفعل نحو ضربت ضربا شديدا طاشكندي

القضايا متضمنة لاحكام الثلثة محلها الحكم الذي الث وقيل الاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق في لزيد وعمرو مع تعين العطف قوله الهيئة في الاصل اه في القاموس الهيئة وقد تكسر حال الشيء وكيفيته ورجل وهيء كلبس وظريف حسنها وقد جاء بها وبهي وهوء كرم انتهى وبعضهم من تاج البيهقي انه في المصدر مصدر حيث قال الهيئة الهي ساحتن كاريز المنتهى للشيء البتها ساخته شدن قوله نحو قوله تع فادخلوها اه اورد ثلثة امثلة للحال عن الفاعل والحال عن المفعول جامدا او مشتقا قوله وهي اعم اه كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه قوله نحو اتيتك وزيد قائم فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقهما قوله وقد اشتهر الح لان الكناية شائعة في كلامهم وهي تعبير عن الملزوم باللازم قوله ليس بهيئة لزمان اتيانه اذ ليس بينهما الا المقارنة في الوجود وليس احدهما حاصلا للاخر ولعل المص عرف الحال الذي هو مفرد لانه الاصل والمعرب المنصوب قوله الاتيان بل بانه يراد قيام زيد فيه فيكون حالا له باعتبار متعلقه قوله مقارنا اي في الوجود بوقت حصول مضمونه يخرج به نحو رجع القهقرى لان الرجوع تقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه قوله تعلق الحدث فاعل تقييد يخرج به النعت فانه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق واذا لم يدل على هيئة الفاعل والمفعول قوله او ما جرى مجريهما يدخل فيه الحال عن الفاعل والمفعول المعنويين وعن المضاف اليه اذا لم تجعلها حالا بل معطوفا على ما قبله واما اذا جعلتها حالا فهي جزء الكلام دال على التقييد المذكور داخل في الحد قوله في دلالة الحال اه يعني ان اعتبار قيد الحيثية المتعلقة بيبين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبينة لهما متعلقا لا من هذه الحيثية الا يرى انهما لو انسلخا عن الفاعلية والمفعولية وجعل مبتدأ او خبرا وغير ذلك كان بيانها

واعلم ان الحال منقسمة بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة للعامل وهو الغالب نحو جاءني زيد راكبا ومقدرة وهي المستقبلة اي مقدرا ذلك نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ومحكية وهي الماضية مثل جاءني زيد راكبا كفاية الطالبين

قوله اي من حيث انه متعلق بالهيئة اي يبين هيئة الفاعل او المفعول به باعتبار انها في الفاعل او المفعول به ظهيرية

قوله كما هو الظاهر وجه الظهور ان قيد الحيثية معتبر في تعريف المفهومات الاعتبارية ذكر او لم يذكر لو انسلخ سلمه محمودي

قوله وبقيد الحيثية يخرج اه الصفة من التوابع وهي خارجة عن الحدود كما مر غير مرة فالمراد بهيئة الفاعل اعم من ان يكون هيئة نفسه نحو جاءني زيد راكبا او متعلقه نحو جاء زيد راكبا ابوه واعم من ان يكون محققة او مقدرة فلا يشكل بقوله تع فادخلوها خالدين فان دخولهم الجنة ليس في حال خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم وتقديره ومثل هذا يسمى حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة والاول المؤكدة والثاني المنتقلة واعم من ان تبين الهيئة من

من نفس الهيئة التركيبية او مع جوهر الكلمة والاول مثل جاء زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على مقارنة الفاعل بطلوع الشمس والثاني مثل جاء زيد راكبا فان الركوب يفهم من نفس لفظ الراكب وكونه في قوة الاتصاف بالهيئة من الهيئة التركيبية فاعلم ذلك طاشكندي

قوله مطلقا يعني ان صفة الفاعل او المفعول به تدل على ذات الفاعل او المفعول سواء كان متصفا بالفاعلية او المفعولية او لا يكون متصفا ظهيرية

بيانها لهيئتهما بحاله لكنه تخل بجامعية الحد لان المراد بالفاعل والمفعول اي مدلولها من حيث انه فاعل نحوي تأمل اذ لا يدل الحال على هذه الحيثية ولكن مجيئها مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال في جاءني زيد راكبا حال في جاءني اخوك لم يجز انما قيدا شتراك تحققهما بها لا دلالتها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط في تحقق هذا الكلام المحشي وليس مراده ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل وقام به او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد في سائر التعريفات مندفع بان الكلام على حذف المضاف واقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا ان قيد الحيثية مفيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح في زمان تعلق الفعل بهما فيشترط في تحققهما وجودهما فقوله نعم اه بيان لمنشأ الغلط قوله حق حال المعرفة ظه العموم في المختلفة والمتفقة وقيل في المختلفة على حسب ترتيب صاحبها اي تورد على ترتيب اللف والنشر المرتب قوله او خبر لكان المقدر والجملة استينافية قوله يرشدك الى هذا اي التفسير لفظيا بما ذكره الشارح دون المعنى المتبادر وهو كونه ملفوظا قوله تقصير العامل حيث جعل قسمين معنى الفعل فانه قد تكون فاعلية الفاعل ومفعولية مستنبطا من فحوى الكلام قوله علامة اتحادهما اي المفهومين وانما اي فيما صدقا عليه وفيه ان الملة والاكل اللحم ليسا عين ابراهيم والاخ وان الاتحاد لا يحتاج اليه في كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق قوله لان الداخل في الذات اه فيبين لهيئة الداخل من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله

قوله قدس سره او كان المضاف اه معطوف على قوله كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح اه تأمل لواحد

قوله فانه دابر الشيء اصله قيل فحينئذ يصير المعنى اصل هؤلاء فاي شيء هو اصل هؤلاء حتى يصير جزءه فيرد عليه القطع واجاب عنه شيخ الاسلام محمد الهروي حين استفتي عنه بان الظاهر ان هذا اما تمثيل تشبيها لحالهم في الاستيصال وعدم بقاء الولد والوالد والحديث والتالد بحال شيء ذي اصل كشجرة عالية انمحت اعاليها واسافلها بورود القطع على اصلها او استعارة بالكناية حيث شبهوا بشيء ذي اصل ورد القطع على اصله فيما من الاستيصال وعدم بقاء واحد منهم والله اعلم واحكم انتهى بعبارته لواحد

قوله الا لدخول اه وهل يجب ان يكون صاحب الحال على تقدير كونه مفعولا من جملة المفعول به ام لا وذهب الى كل طائفة وعلى الاول لا بد من التعميم حتى لا يتجه الامثلة المذكورة وعلى الثاني لا حاجة اليه وعبارة جار الله و صاحب اللباب تقتضى الثاني فيحمل صيغة بين على الماضي المعلوم من التفعل المجهول من التفعيل والمعلوم يدل على صيغة الخطاب او المضارع المعلوم بحذف احدى التائين

قوله فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم اه لا يخفى انه يلزم في اختلاف عامل الحال وصاحبها قوله الا لدخول استثناء مفرغ اذ التقدير لا حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول في وقت من الاوقات الا لاجل دخول اه فلا يرد ما قيل لو احد

في الذات لا يستلزم ان يكون هيئة حتى يكون الحال عن الذات حالا عن الداخل قوله عن المفعول فيه وعن المفعول له ايضا قوله ويتجه عليه الخ اى على ما في الرضى في الشرح شرح المصنف قوله لان عامله مقدر اه واذا كان العامل مقدرا كانت فاعلية الفاعل مفهومة من نفس الكلام فيكون له العامل لفظيا لم يكن لضرورة المعنى بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية وهي ان الجار لا بد له من متعلق ولذا فهم العرب القح المعنى من غير اعتبار التقدير في حكم المفهوم من الفحوى فيكون فاعله الفعل ايضا مفهوما من الفحوى قوله لانه يلزم اختلاف اه لان عامل ذي الحال الابتدائية وعامل الحال الظرف اذ المراد تقييد الحصول في الدار بحال القيام قوله لا يصير اه فان فاعله حينئذ ايضا يكون مفهوما من نفس الكلام من فحواه قوله لان زيدا مشار اليه اه اى بعد اعتبار اتحاده بما يعبر عنه بهذا وانما لم يعتبر معنى الاشارة عاملا في ذا مع تعلق الاشارة بما يعبر به اذ لا فائدة في قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المبنى زيد به ذا فزيد مبنية عليها باعتبار اتحاده بهذا لا اذا وان كان متصلا بحرف التنبيه فتدبر فانه مما اشتبه على من ادعى التفرد في فهم الدقايق حقيقة فتدبر لانه مبنية على تجوز باعتبار اتحاده بهذا قوله مع تقارب اه فاستنباط الفعل من الاسم اولى من استنباطه من الحرف قوله فصل العامل ههنا اه يعنى ان الشايع و المناسب ان يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللايق تقديم قوله وشرطها اه على قوله وعاملها لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذين في التعريف فكانه من تتمته قوله وكانه اراد اه دفع لما يرد من انه كان اللائق مع ذكر ما هو توطئة له عقيبه يعنى لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوى مقدما على قوله وشرطها اه يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها انها لا يتقدم على ذي الحال النكرة ولك ان تقول انه

الضرب في قولك ضربت ضربا شديدا وزيدا في قولك زيدا مفعولا به معنى وكذا ابراهيم في المثال ومعه وعن المضاف اليه بالتعميم المذكور لان كفاك ولو تأملت ادركت المشهور لان اتباع ملة ابراهيم في ذلك هؤلاء لان قطع اصلهم قطعهم وبالجملة فالعامل في الحال في هذه الامثلة عامل المفعول المطلق ومعه وعامل المضاف بملاحظة المذكورة وهذا عند من لا يجوز مخالفة عامل الحال وذيها لانها بهذه الملاحظة كان العامل في المضاف اليه وقيل ملة ابراهيم في قوة ثبت لابراهيم فقوله حنيفا حال من ابراهيم باعتبار معنى الثبوت به اذ في جعل ابراهيم ذا الحال مع كون العامل يشبه منهم المقارنة بين زمان الاتباع وزمان الحنيفية فليتأمل تمت لشكندى

انه لا حاجة الى الحال عن المفعول المطلق من باب التفعيل يوافق اللباب

قوله فان فاعلية الضمير المستكن اه بهذا ظهر ان جعل المص ذلك المثال من امثلة الفاعل المعنوى ليس على ما ينبغى لان الضمير المستكن في نحو زيد الا عند من يجوز تخالف عامل الحال وذيها

قوله وهو ما يعمل عمل الفعل اه اى شبه الفعل العامل في الحال او شبه الفعل مطلقا ما يعمل عمل الفعل مطلقا وهو من تركيبه فقوله وهو من تركيبه احتراز عن الحروف المشبهة بالفعل فانها لم يكن عاملة في الحال وان كانت شبه الفعل هذا على الاحتمال الاول وانها لم يكن داخلة في شبه الفعل هذا على الاحتمال الثاني ظهيرية و ا قوله وهو من تركيبه احتراز عن ياء النسبة واسم الفعل عبد الله افندى

قوله قدس سره وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اه اى يشتمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الجامي لان الظاهر من كلام الشارح ان يكون من تركيبه وصيغته واسم الفعل ليس كذلك فالصواب ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل اسم الفعل كما فسر الرضى معنى الفعل بما يستنبط منه معناه وليس من صيغته وادرجه فيه لعل وجه الصواب انه لو لم يفسر معنى الفعل كذلك لا يصح ان يكون مقيما مثلا في نحو عليك اليوم زيدا مقيما حالا لان العامل اما الفعل او شبهه او معناه على ما سبق وسيأتي والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فيه فعل ولا شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع مقيما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل كفاية الطالبين

ای مجموع الحروف تلك الحروف بمجموعه يعنى المفيدة لمعناه

صفة الحروف باعتبار لفظ المجموع

انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضرورى التقديم وتتمة التعريف ليكون الشرط متصلا بالتعريف بقدر الامكان اى من صيغة يلزم على عموم هذا ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا في الحال قوله على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول المعنى ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذى فيه فيستمر فيه الاسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق ادخل اسم الفعل في معناه الشيخ في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به و تقديره قوله الظاهر انهما الخ خصهما لان الظاهر في النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فان طلب زيد في حال كونه قائما وكذا التشبيه بالاسد في حال كونه صائلا والتمنى والترجى حصول زيد في الدار حال القيام والتمنى والترجى غير مقيد بحال من الاحوال فكانهما داخلتان على الجملة المقيدة بالحال قوله فيه بحث اه يعنى ما قاله الشيخ الرضى ليس بصحيح على اطلاقه فانه في المثال المذكور ليس الخبر مقيدا اذ ليس التمنى رجوعه مقيدا بحال فقره بل التمنى رجوعه مطلقا فقيرا او غنيا والتقييد بالفقير ليفيد استمرار التمنى وثبوته في حال الغناء بطريق الاولى فيكون الحال للغنى وهذا معنى قوله معناه اه فان الوصلية تفيد كون نقيض الشرط اولى بالجزاء هذا لكن المثال المذكور صناعى وكونه مستعملا في محاوراتهم لا بد له من شاهد قوله والحل الخ ما قر كان نقضا والحل في مقابلة عبارة عن منع مقدمة معينة وهي ههنا ان السؤال ينافي المفعولية المعلومية يجوز ان يكون معلوما باعتبار ~~المعلوم~~ المفهوم مجهولا باعتبار ذي الحال قوله

قوله قدس سره والتمنى والترجى قيل قال الشيخ الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا معنيين بل المقيد هو الخبر فهو العامل انتهى في عموم هذا الكلام تأمل الآن يؤول الاخبار الجوامد بالمشتقات وجوبا كما ذهب اليه البعض وفيه ايضا ما لا يخفى على المتأمل الصادق فاضل امير

قوله صاحبها معرفة وهما مرفوعان على انهما مبتدأ وخبر ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على اسم يكون و معرفة منصوبا عطفا على نكرة كما ذكره في بعض الشروح لان تعريف ذى الحال ليس شرطا للحال

فاضل امير وكذا في حاشية المتوسط للسيد

اه فيكون ههنا معلوما

ه القاضي

تنازعا في الفاعلية فلو قال بعد قوله او بعد او قبل لكان اسلم عن التعسف و وجه التعسف قد ظهر مما بينا واما توجيهه
ففيه بحث لانه معطوف على قوله في حيز الاستفهام حرا لواقعة المذكورة فكيف يجعل الظرف هو في الحال متنازعا للمقدم لانه
لغو واللغو لا يعمل لكمال الا ان يقدر واقع في المعطوف على ان يكون ضمير واقع راجعا الى الحال لا الى ذي الحال كالواقعة
الاولى وح يكون الظرف مستقرا لا لغوا فيصح العمل طاشكندي

قوله او بعد الا عطف على قوله واقعة فيكون ظرفا مستقرا فيعمل كما هو مقتضى سوق الكلام مع ان عطفه على في حيز الاستفهام يقتضي عدم التقابل بينه وبين الحال اذ المقابل له هو قوله او واقعة لا متعلقه فيكون فاعل قوله او بعد الا الحال بعد قوله او مقدما عليه على سبيل التنازع حسين دوركي

قيد احترازيا **قوله** وانما حسن التنكير هاهنا اي تنكير ذي الحال مع انه ليس معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي اليه بل الى المستثنى منه اعني اعم الاحوال فما قيل ان المصحح فيه عموم النكرة وهم

قوله فلا يصح الح اي اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة وهاهنا لا التباس في المعنى الحال حتى امتنع كونها صفة جاز وقوعها من النكرة ولذا جازت منها عند بعد منها واما جواز كونها في حكم المعرفة فليحمله على المعرفة فلجواز وقوع الصفة بعد الا في شرح المفتاح للمحقق التفتازاني انه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة نحو ما جاءني رجل الا كريم لكن نفي الخلاف سهو ظ في المغني واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانع الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحد منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا نفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت الا احد الا احد قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى وبما نقلنا يعلم جواب بحث المحشي فان كلام المص مبني على مذهب الجمهور وفساد ما قيل انه جواز وقوع الصفة بعد الا قرينة بلا مرية

قوله لان التقديم يومي اه اي في حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فطرد التقديم رفعا وجرا كذا في اللباب **قوله** للنسبة التي ظرف مكانها اي غالب المواد او ظرف زمانها او في غالب الاوقات **قوله** الذود المنع بفتح الذال المعجمة المعجمة والمهملة بعد الواو الساكنة والفعل منه من حد نصر **قوله** في الصراح اه فعلى هذا للنقض معنيان والثاني اليوم بالبيت لكن الشارح اكتفى على المعنى الاول اشارة الى ان المعنى الثاني

قوله قدس سره ولم يذد بها اه الذود المنع بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال ساقها وطردها كذا في حاشية الضوء المسمى بفاضيجي كفاية الطالبين

قوله يقول ارسل الحمار اه ويحتمل ان يكون تقول على صيغة الخطاب لبيان اللغة فتأمل فاضل امير

قوله مداخلة بعضها فيكون من قبيل اطلاق المرسن على انف الانسان فاضل امير

قوله لو قيل مخصوصة الح ولا يشتمل جميع الصور المذكورة على ما وهم لان المتبادر من المخصوصة المقيد بقيد **قوله** او ما بمعناه فلما جاءني رجل راكبا **قوله** منصوبا على الاختصاص بتقدير اعني او على الحال اما بجعله بمعنى امرين او مبنيا بنية عن عامله المحذوف فقوله اي امرين امرا بينا لحال المعنى او عن ضمير مفعوله الراجع الى القرآن **قوله** في المع وهو كونه رتب الحال فيه نكرة مستغرقة لجواز ان يكون حالا منه من حيث استغراقه لما تحته بل من حيث خصوصه بالاضافة الى امر حكيم او خصوصه بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه صفة لما يضاف اليه

قوله لانها تشبه اه قرآن لم يكن مستغرقة **قوله** تعسف في التاخ التعسف ركوب الامر من تدبير وذلك لان ظاهر العبارة تدل على وقوع النكرة بعد الا والمراد وقوع الحال بعدها **قوله** يعني ان فاعل الظرف وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله في حيز الاستفهام وهو صفة لقوله نكرة معطوفة على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف لقوله لا يعمل فوهم على المذهبين اي مذهب البصريين والكوفيين في تنازع العاملين **قوله** لا ضمير النكرة كما يتبادر من السوق **قوله** والتقدير الح ولا يجوز ان يكون اللام في الحال عائد اما ان يكون للعهد او عوض عن المضاف اليه اي حالها على ما وهم لان العائد لا يكون الا ضميرا او ظاهرا القائم مقامه نص عليه في الرضي وفيه ان حذف العائد المجرور سماعي الا في الموضع لو جب ان يقول ان يجوز ما رأيت رجلا الا في الدار راكبا فانه لا يصح **قوله** وما للاختصار وليس من باب التعضية حتى لا يصح ارتكابه بل خلاف ما يتبادر نظرا الى السياق الا ان يكون الاستثناء مفرغا **قوله** لانه يكون الاستثناء من اعم الاحوال والشايع في ذلك ترك ذكره

قوله والاستثناء المفرغ اه فقوله نقضا للنفي بيان للواقع وليس قيدا

ذو الحال فلا بد هاهنا من التاويل وهو ان يقال تقديره اي ما يكون الحال واقعا بعد الانقضا للنفي عطفا على ما يكون ذلك مع نكرة موصوفة وقيل فاعل
الظرف الحال الذي يقع في او له او مقدما عليه الحال على سبيل التنازع وهذا ايضا لا يتم بلا تقدير اذ المعنى او وقع الحال بعد
الانقضا للنفي عطفا على الجملة السابقة الا ان يقال المعنى على انه او واقعة الحال منه اي من ذي الحال بعد الانقضا للنفي قال
صاحب الكشف وصاحبها لا يكون الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او بعد الانقضا للنفي او مقدما عليه الحال و
قال الشارح في قوله او بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله او بعد الا وبين قوله او مقدما عليه تنازعا

قوله قدس سره لانها في المعنى مبتدأ وخبر فان قلت الحال بمنزلة الظرف فتقديمها كتقديم الخبر الظرف لانا نقول اذا كان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة فلذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه فهذا الاعتراض معضود اى قوى . كفاية . ولو يمكن ان يجاب بانه لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان يعني لا يقال زيد وقت والحال لا يكون الا بمنزلة هذا الظرف فلا فائدة في الحمل عليه لكن مراد القائل الاخبار على سبيل التجوز وهذا يصح في جميع الظروف تم

مجازى من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان المجازى من الاشتراك

قوله الا في مواضع معدودة فانه جاء فيها مجرورا وهى فراغ وحده ونسيج وحده وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده الفريع كالامر فحل الابل مفرع للنخلة اى فعتار فعيل بمعنى مفعول وكذلك انفسيخ وهى في الاصل ثوب لا ينسج على منواله غيره استعير للشخص الذى لا نظير والجحيش تصغير الجحش وهو ولد الحمار والبعير والرجيل تصغير رجل والكلمات الثلثة ذم يقال في العجب سرابه المقيد به قوله مصدر وهو الح سيبويه والخليل انه اسم موضوع للمصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضوع موحدا فاذا وقع مع الفاعل المعنوى فهو حال من الفاعل اى ضربته في حال ايحادى له انجاء اياه الزجاج المبرد ان يكون من المفعول فيكون التقدير موحدا او اياه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيبويه اولى لان وضع المصادر موضع اسم فاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب ابن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى وذهب جماعة الى انه مصدر موضع الحال فمنهم من قال انه مصدر لم يلفظ لم يفعل كالاخوت ومنهم من قال انه مصدر محذوف الزوائد قال ابو الفتح من اوحدته اتحادا ولكن جنى به على حذف الزوائد وحكى الاصمعى عن العرب وحد يحد وفى القاموس وحد كعلم وكرم يحد فيهما وجادة وجودة وجودا ووجدة وحدة فيتح منفردا وعلى هذا ينبغى ان يكون مصدرا كذا في شرح التسهيل والشاه اختار الاخير لعدم تكلف فيه ويجوز ان يكون قوله ان اصل وحد وحدة قوله بهنا بضم الجيم اى من حيث الرواية ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اى مجتهدا وبمعنى الطاقة اى مطيقا قوله ظاهرا اى صورة نعم الحقيقة نكرة قوله كان تعريفا كذلك اى يجئ غيره اى كثيرا شاذا فان الجيم هو الكثير قال الله تع ويحبون

اعلم ان ارسلها العراك له يحتمل احتمالين احدهما ان لا يكون المراد منه معناه البيتى بل يكون كالمثل فيكون فاعل ارسل الحمار والضمير فيه يكون راجعا الى ابا عير فيكون هى ذا الحال ويكون العراك على معناه ومعنى البيت ظ وثانيهما ان يكون المراد منه معناه البيتى كما ذكره الشه فيكون فاعل ارسل الحمار الوحشى والضمير في ارسلها راجع الى الاتن فيكون ذو الحال هى ويكون المراد من العراك نفس المداخلة ومن الارسال التخلية على ما ذكره ويكون المعنى ارسل حمار الوحشى الاتن معتركة متزاحمة على سبيل الاستعجال ولم يرسلها فرقا فرقا ليتم شربها خوفا من الصياد فيكون المراد دخلها بالاذراك كذوى العقول لبين له كذا فافهم لواحد بالضرب واجازه

قوله على وجهين الوجه الاول لابى على والثانى لسيبويه فيكون الكلام عنده معنى ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا معه غيره فاوله في المعنى ضد مع ويقال رجا على وحده اى مع وحده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المصدر ولازم النصب الا نادرا تاسكندى

ويحبون المال حبا جما والفقراء السر قوله اى اولا فاولا اى مرتبتين قوله فان هذه اسماء الثمانية ولم يذكر سيبويه جاء واثبتها وقد قاسه بعضهم على ثلثتهم قوله منصوبة في الحجاز ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واخواتها اى مجتمعين في المجئ وفيه اشارة الى ان يكون لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك في شرح التسهيل النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ورفعه المتميمون على جميعهم لا فرق بين المعنيين الا من جهة ايضاحه وقيل اذا نصب على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال انهم ثلثة فلا يكون معهم غيرهم واذا جعل توكيدا فالمعنى مررت بثلثة كلهم فلا يمتنع معهم غيرهم قوله وتوكيداه عطف على مفعول به يعني ان يمتميا يجعلونها تابعة لما قبلها في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه في هذا كمذهبه في وحده في انه حد اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك قلت مثلث وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا بنفسه وانه لا يكون صفة الا نكرة وذهب المبرد الى انه مقدر بلفظ الثلث فعل فيقول مررت بهم فثلثتهم قوله كذا في شرح التسهيل ومنه ظهر ان ما ذكره الرضى من انها في تأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقيا قوله او لصفة اى لصفة مقدرة وهى احوال واليه ذهب بعضهم رعاية لكون الاصل في الحال الافراد قوله غير واجب في المثال الاول اى ارسلها العراك لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل والمفعول في الثانى وهذه القاعدة التى الشيخ الرضى قوله وجب الواو حين وقوعها حالا من النكرة فرقا بين الصفة والحال لا التقديم رعاية للاصل الواو اغنى العطف قوله نحو جاء رجل وزيد راكبين فيه اشارة الى ان مع كون مشتركة ان يكون حالا من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فما قيل الحال المشترك وصاحبها مجموعها المعرفة والنكرة والمجموع ليست بمعرفة ولا نكرة فقوله نكرة

قوله بما سوى التقديم قيل يحتمل ان يكون التقديم تقديم الحال او تقديم العامل تأمل انتهى لواحد

قوله بما سوى التقديم اى تقديم الحال والا ظهر والاخصر ان يقال لولا التقديم مكان بما سوى التقديم فتدبر ناصر امير

قوله ولم يكن الحال مشتركة هذا القيد مما لا حاجة اليه لان ذا الحال مجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بنكرة لانها قسم الاسم وهو مفرد وذا الكلام مركب فقوله ان كان صاحبها نكرة يخرج تلك المادة بلا شبهة تاسكندى

قوله لانها في المعنى مبتدأ وخبر فكان ذا الحال يتخصص بتقدمها لانها في حكم الظرف ولابد من استثناء ذى الحال المجرور النكرة ليصح الكلام مطلقا تاسكندى

يخرج صاحب الحال المشتركة فلا حاجة الى زيادة قوله ولم يكن الحال
مشتركة وهم محض ثم ان القيدين ذكرهما الشارح ليسا بزيادة بل الاول ل
مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل والثاني
مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد لقيد فقط فالمراد نكرة
فقط قوله الحال حكم اخر يشعر به قول الشارح لانهما في المعنى مبتدأ وخبر
قوله فلا يجدي اه لان الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم وفيه ان ذلك
فيما يكون الحكمان ملفوظين بالذات فلذا قال اللهم وما قيل لانه تخصص
بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدأ مدفوع لانه
ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل بل نظرا الى المعنى فهو شبه المبتدأ و
يكفي لتخصيصه تقدم شبيه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن
الجثة لعدم كونه ظرفا حقيقة وعدم كونه خبرا حقيقة قوله لتحقق الالتباس
نحو رأيت رجلا عالما راكبا والجواب انه لا التباس لان النكرة المخصوصة
انما تقع ذا الحال لكونه في حكم المعرفة في انتفاء الشيوع والابهام كلا التباس
فكانه حال عن المعرفة فلا التباس ثم ان التخصيص نكتة معنوية وعدم
الالتباس لفظية وكل منهما مستقل في اثبات وجوب التقديم ولذا اورد
الشارح اللام في كل منهما قوله اعلم ان الدال اه اي اللفظ الدال على حدثين
كبابي فاعل وتفاعل وافعل التفضيل واداة التشبيه وغير ذلك و
الموضع منه تعيين ما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا بيان مثله في خصوصية
حدث يشترك فيه قوله كالمكان نحو زيد عندي احسن منه عندك او الزمان
نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت قوله والمتعلق اي المفعول
به بلا واسطة وبواسطة نحو زيدا بعمرو اضرب من بكر بخالد والحال نحو
زيد قائما احسن منه قاعدا قوله وهما لم يتميزا اه لعدم الدال عليهما لفظا
واحد والجملة معترضة او حالية حتى يلي اه اي يتصل كل واحد من الحدثين

قوله ولا يلتبس اه يعني اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا يتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كانت او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه كفاية الطالبين

قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا والعامل معنى التشبيه فقائما حال من زيد باعتبار كونه مشبها وقاعدا حال باعتبار كونه مشبها به ويجب ان يلي كل منهما صاحبها لدفع الالتباس والتردد ونظير ذلك هذا بسرا اطيب منه رطبا طاشكندي
قوله فان كاف التشبيه يقتضي حدثين احدهما كونه مشبها والاخر مشبها به فامتاز عن سائر العوامل المعنوية بهذا فاستحق ان يخالفها بجواز التقديم محمودي

قوله وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ واحد

قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا عدا فعل ماض من عدو يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب اي تركيب جاوز وقوله مثل منصوب لانه مفعول به له والحال يعني فيما دل على حدثين يعني القيام والقعود مثلا غير معلومين بالعبارة مختلفين بالحال اي بلفظ القاعد والقائم كفاية الطالبين
قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو وكذا اذا كان العامل مصدرا لانه في قوة

في قوة الفعل مع الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم عليه وكذا اذا كان صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان
لا يتقدم الحال على هذه الموصولات لا يجوز تقدم الحال على صلتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز واما في سائر الموصولات
نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واما اذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم
الحال عليه بان يؤخره عن اللامين واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة
فيجوز تقديم احوالها عليها طاشكندي

الحدثين بصاحب ذلك الحدث ليكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصرح به
صفة صاحب ذلك الحدث واحترز به عن الضمير المستكن في افعل التفضيل
وفي اداة التشبيه فانه وان كان صاحب ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم قال الرضي ومع ذلك فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا قوله لموضع الالتباس بين الحالين فانه اذا قيل زيد كعمرو قائما
قاعدا لا يتعين كون احدهما حالا من زيد والاخر من عمرو قوله جاز عن العامل
المعنوي فيفيد ان العامل المعنوي ملتبس بمخالفة الظرف العامل في امتناع
التقديم واما ان وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه ففيه اجمال بينه الشارح
بان امتناع التقديم في الاول اتفاقي وفي الثاني خلافي فاندفع ما قيل ان كون
مدار المخالفة بين العامل المعنوي والظرف كون احدهما متفقا عليه والاخر
مختلفا فيه مما لا يفيد العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي
اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون البناء على مذهب
الاخفش فانه قد اعتبر في المخالفة امرين لا تفيدهما العبارة اصلا وانما خص
بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمشتق ايضا يخالفان للعامل المعنوي فان
الحال تتقدم عليهما لا شتراك الكل بتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهوما
اذا كان لغوا كما صرح العبارة في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث التشبيه
ان الجار والمجرور في قول الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامة متعلق باسد
ونعامة لتضمنهما معنى شجاع وجبان وفي المغني وذلك اي من مثال التعلق
بما اول بمشبه الفعل قوله وان ساقي شهدة يشتفي بها وهو علي من
صب الله علقم اي عليه فعل المحذوف متعلق بصب والمذكورة متعلقة بعلقم
لتأويلها بصعب او شاق او شديد فاندفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على
العامل المعنوي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي الذي م

قوله هذا اذا لم يكن اه اي مجموع الاحتمالين اذا لم يكن اه ظهريه
قوله هذا اذا لم يكن اه اي جواز هذين الاحتمالين تأمل لواحد
قوله كذلك لا يتقدم اه زائدة لتاكيد النفي تأمل لواحد

قوله فعلى هذا متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه كفاية الطالبين
قوله ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال التزموا ان يلي ذلك المتعلق اي متعلق كل واحد من الحدثين صح
قوله ويحتمل ان يكون معناه اه فعلى هذا قوله بخلاف الظرف متعلق بالضمير المستتر في قوله لا يتقدم وعلى الاول متعلق بقوله على العامل المعنوي فظهر الفرق بين الاحتمالين وكان قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي في قوة انه وجب تقديم العامل المعنوي على الحال

قوله الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا قوله كانه اه فيه ان الظرف صح

قوله هذا اذا لم يكن الظرف اه فيه بحث لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخلا في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي كفاية
او هو الاحتمال الثاني فيكون الكل على الاحتمال الاول فقط
قوله بل الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فاذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف اتفاقا

قوله وذلك لان الحال تابع اه لو تم هذا يلزم عدم جواز تقديم الحال في مثل جاء زيد راكبا لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فيلزم ان لا يجوز جاء راكبا زيد واولى في دفعه بعض الفضلاء ان تأدية اصل المعنى يتحقق على تقدير تقديم الفاعل على الفعل وان لم يكن فاعلا نحويا على هذا التقدير امكن الحال في المضاف اليه وليس كذلك فليتأمل طاشكندى

قوله جائني تجرد اعن الثياب ضاربة زيد مضاف الى مفعوله فالحال عن المفعول لفظا فلا يتوهم ان الحال من المضاف اليه انما يجوز اذا كان مما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه او يكون جزءا منه كما مر وهذا ليس كذلك فانه ليس كذلك تأمل ابراهيم نحى جش

فاذا لم يدخل في العامل المعنوى لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فلا يصح قول الشارح هذا اذا لم يكن الظرف ولخلاف العامل المعنوى

قوله يعنى اذا كان العامل المعنوى اه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك اوقبله نحو قوله تعالى كل يوم هو في شأن وقد عرفت ان تقديم الظرف اللغوى على العامل المعنوى وان لم يكن ظرفا جائز فلا حاجة الى التعيين بقوله يعنى اه وقد تبع المحشى الشيخ الرضى في ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظرف والجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا وح لابد من القيد المذكور ويؤيد الحمل المذكور ان الامثلة التى اوردوها لتقديم الظرف على العامل المعنوى كلها من المستقر قوله قال الشيخ الرضى يعنى ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوى مذهب الجمهور قوله قد صرح ابن برهان واستشهدوا لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو العامل في هنالك قوله فلا يجوزون اه وهو في الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا فانكم الا انه ح يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذى الحال المتأخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان الضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما قوله اذا كان صاحبها اه سواء كان مظهرا او مضمرا الان النسبة في الحال التأخير عن صاحبها فلا يكون اضمارا قبل الذكر قوله وهى ما اذا كان اه نحو جاء راكبا زيد فانه لشدة طلب الفعل للفاعل كانه ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكر قوله استثنى الخ استثناء الصورة الاولى ومجيئها على قلة مذكوران في الرضى واما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه بل في شرح التسهيل انه اذا كان صاحب الحال مجرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال اجماعا وكذا في التحقيق نعم قال ابن مالك انه اذا كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف

قوله ونازعه بعضهم الجواز وذلك البعض ابن كيسان وابو على وابن برهان تاشكندى قوله معد للفعل اه لا يخفى ان المعد بعض حرف الجر والمراد بقولنا والمجرور نحو في الجر كلها فتأمل لواحد لان النسبة ساه

التنصيص

قوله وامتنع تقديمه على الفعل لاجل اى تقديم على الفعل

على المضاف لكونها في آلة انفصالى نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا قوله لا يرد اى تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع قوله لان الفاعل اه دليل النفى محله قبل الفعل يعارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم فلا تقديم للتابع على ما لا يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال قوله قيل وجه الخ يعنى ان امتناع التقديم في الصورة الثانية سماعى لا قياسى قوله الحصر اضافى اى للآمر بما يضرهم فلا ينافى كونه آمرا بما ينفعهم قوله كما اذا جعلته حالا عن الناس فان الحصر ح اضافى ايضا اى لا لبعض الناس كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة قوله والتقديره رفع لما يتوهم انه لا تقدير من الرسول وقت الارسال كلا لا كف منه بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال فيجوز ان يكون من المتكلم قوله لازمة الحالية فوقوعها صفة للمصدر خلاف الاستعمال الفصيح وقد يقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه كذا في الرضى قوله غير مضافة جر بعد جر وليس بحال من ضمير لازمة قوله ولا يخفى ان المتبادر منه اى لفظة كافة بهذا المعنى اى معنى قاطبة اى جميعا فوقوعها حالا بمعنى مانعة خلاف المتبادر قوله بصفة اى مشتقة قوله هى الحال في الحقيقة اى المقيد بها لا الموصوف بها فما قيل القول بالحال هى الموطئة انما يحسن ان اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان اذ ان فليس بشئ قوله اى مثل اسد او شجاع اى فيما قصد به التشبيه وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله وثانيهما ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتهر في معنى من المعانى كالصفة المقيدة بذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار قوله قياسا وسماعا نحو قوله تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا وقول العرب جاء الخيل بداد فبدادا علم وضع موضع متبداة ثم القياس انواع تسعة قال
جنس متبددة

قوله وبعضهم يجعلها مصدرا فحينئذ يكون كافة مفعولا لا لم والمعنى وما ارسلناك الا لتمنع للناس فليتدبر قوله والكل تكلف وتعسف اما كونه الاول تكلفا فلان تأويل المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال واما كونه الثانى تكلفا فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما كونه الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كونه الثلثة تعسفا فلان كافة بمعنى جميعا اشارة الى كونه الوجوه جميعا تعسفا لا تكلفا لمجرده تامل تاشكندى

قوله لان المقصود من الحال بيان اه ولهذا لم يشترط المص على ما ذهب اليه سيبويه الاشتقاق في الصفة ايضا وبالحقيقة لا مخالفة بين سيبويه والجمهور لان اشتراط الجمهور الاشتقاق في الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التنكير في الحال وتأويل المعرفة بالنكرة وذلك لان الحاق النادر بالغالب احسن الطرق في هذا المقام تقديم فاطمع تاشكندى

قوله ومع هذا اه قيل اى مع صحة وقوع الاسم الجامد حالا من غير تأويل بالمشتق انتهى وقيل اى مع عدم تأويل الجامد بالمشتق عند المص انتهى وقيل اى مع عدم تكلفهم في تأويل الجامد فلا شك اه والغرض من هذا الكلام اعتذار من جانب النحاة يعنى ان الباعث لتكلفهم اغلبية الحال المشتق تأمل انتهى قوله هذا بسرا اطيب منه رطبا حالان الاول من المستكن في اطيب والثانى من الضمير المجرور في منه والمعنى هذا لتمر اطيب حال كونه بسرا منه حال كونه رطبا ولا يلزم

تفضيل الشيء على نفسه لان ذلك الشيء من حيث انه مفضل غيره من حيث انه مفضل عليه محي الدين
قوله لان الحق من الحال بيان الهيئة يعني الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه قوله وهو حاصل به
اي الحق الذي هو بيان الهيئة حاصل بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في الحق استويا ايضا في وقوعهما حالا من غير
تفرقة كفاية الطالبين

في التسهيل ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف او دلالة على مفاعلة
او شيء او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل
انتهى فمثال الشبه بقوله تع فتمثل لها بشرا سويا ووقع المصطلحان عدلي
عن اي مثل عدلي وكلمته فاه الى في اي مشافهة وبعت الشاة شاة ودرهما
اي معا وادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين وهذا خاتمك حديدا وهذا المو
شهرا وهذا البسر اطيب منه رطبا والشيخ الرضي ذكر منها خمسة والمحشي منها
ثمنة ولم يظهر لي وجه الاقتصار عليها ... اي بعض مشتقة
بهي الحال في الحقيقة اي بمعنى المبين التقييد بها لا بموضوعها قوله التقسيط اي
بيان لقسط الشيء وهو الحظ والنصيب وتنصب ذلك القسط الخ قوله
لا يخفى ان المجتزئ في قولك بعت الشاء شاة بدرهم هو الشاء لان المعنى بعت
الشاء كل شاة بدرهم كما سيجيء فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء وما ياتي
بعده القسط وكذا في قولك بعت البسر قفيزين بدرهم نعم يصح ذلك
في الامثلة التي ذكره الشارح الرضي بقوله هذين المثالين من اخذت زكوة ماله درهما
عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة درهم منه درهم منى
ووضعت الدينار كل اصل بيانه يقتضي ان تحمل النكرة في الاثبات على الاستغراق
واستشهدوا عليه بقولهم تمرة خير من جرادة وبقوله تع علمت نفس ما قدمت
ومع ذلك لا يدخل كل في ضابطة نحو بعت يدا بيد اي ذا يد بذي يد شاة بدرهم اي التقابض بالنقد
والامثلة الباقية داخلة في ضابط المفاعلة على ما في التسهيل وشرح الالفية
للشيخ السيوطي رح كما هو المتبادر الى الفهم قوله اما مع واو العطف في اللباب
ما حاصله ان الاصل في هذه الاحوال الجمل فاما فوه الى في وبيده بيدي وشاة
بدرهم اي كل شاة او شاة منها بدرهم لان الهيئة فهمت ولذا جوز الخليل
الرفع في تلك الاسماء الا انهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة اي مشافها
ومصفقا ومسعرا ومقابلا لمبادرة الفهم الى تلك اللوازم لكثرة
التبادر رح

علة
كاشا ما صح
... منه
من ضابط الشاء ... شاة بدرهم رح
نحو بعت الشاء رح

لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجمل فاعربوا القابل قوله
منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف و
كلاهما فيما ابدل فيه الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع
لانه اذا ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها كقو
قولهم كل رجل وضيعته وامرا ونفسه قوله او بحرف الجر او بغيره كما
من وضعت عندكم الدنانير دينار لدى كل اصل قوله الاظهر اه لان البسر
ما بقي فيه مرتبة معينة من مراتب الحموضة وكل مرتبة نوع لا ما بقي فيه حموضة
مطلقا لكن حمل الشارح التنكير في حموضة على التنويع او على القلة ولذا قال المحشي
الاظهر فانه قيل ما في القاموس من ان البسر التمر قبل ان يرطب وتغيره في
الصراح بغوره يشعر بانه يستعمل بما فيه حموضة مطلقا فكنت بعد التسليم هذا
المعنى غير مراد في القول المذكور قوله ولين يخرج التمر والاظهر ما فيه رطوبة
لان اللين يستعمل في مقابلة الصلابة قوله هذا اذا كان هذا اي هذا التاويل
اذا كان لفظ هذا في القول المذكور اشارة الى المنخل لان المبسر بصيغة اسم الفاعل
النخلة لا التمر نه قوله كما يدل عليه اشتقاقه اي قوله من البسر المنخل اذا صار
ما عليه بسرا واما ما قيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا
لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما
هو لتصوير المراد فلا حاجة الى اعتبار الاشارة الى النخل فليس بشيء
لانه الخلاف في وجوب اشتقاقه فلو لم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال
ثبت ما هو غرض المص من وقوع الجامد حالا لتضمنه معنى الصفة من غير تاويل
بالمشتق لعدمه في محاوراتهم في التاج النصيح ما النصح والضم تحته
شده من حد سمع والادراك رسيدن مشتق قوله ما ال الشيخ اه لا يخفى اه
كل جملة وقعت حالا اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب شيء من جزئيها
والحق انه لما انمحت منها معنى الجملة واردت معنى المفرد اعرب الجزء الاول
متعلق احدهما بمتعلق الآخر فالبسرية لما كانت حالا عن المشار اليه ومتعلقا به باعتبار كون ذلك المشار
اليه مفضلا وجب ان يلي بسرا المشار اليه بهذا من حيث كون ذلك المشار اليه مفضلا ولكنه لما كان وصف المفضلية
للمشار اليه بهذا انما يتحقق بعد اضمار ذلك المشار اليه بهذا في اطيب وكان الضمير كالعدم في الخفاء وعدم الظهور اقيم
المظهر وهو لفظة هذا مقام المضمر وقضى من هذا ما يقتضي من المضمر فاوجب ان يليه بسرا فلاجل ذلك قدم بسرا على اطيب و

فيما سه
على التنويع سه
وتفسيره سه
النخلة سه
الخلاف في وجوب ... الصفة ... رح

قوله عند محققيهم لانه يضعف تقديم الحال على اسم التفضيل
تشبيها لها بالظرف عاصم
قوله مع ضعفه في العمل فيه بحث لانه اذا كان افعل
التفضيل ضعيفا في العمل فينبغي ان يقال هذا اطيب
بسرا منه رطبا ارطب اطيب الضمير حالا بسره فيه
مكانه فذلك بعد اطيب وكونه كالعدم لا يقتضي عدم
فليتامل طاشكندي
قوله لانه اذا تعلق اه حاصله انه اذا تعلق لشيء وجه
وهو فيما نحن فيه المشار اليه بهذا حالان وهما بسرا
ورطبا باعتبارين مختلفين وهما كون ذلك المشار اليه
مفضلا وكونه مفضلا عليه يلزم ان يلي كل من ذينك
الحالين متعلقه لانه لما كان ذلك الواحد متعلقا
لاحدى الحالين باعتبار والحال الاخرى باعتبار آخر فلو
لم يكن كل من الحالين عقيب متعلقه بلا فاصلة التبس

والقول بان المظهر القائم مقام المضمر هو لفظة منه اعني الجار والمجرور معا او المجرور وحده فساده اظهر من ان يخفى ولا يقول به من له ادنى دربة حسين خلخالي قوله اقيم المظهر مقامه اى اقيم المظهر وهو اسم الاشارة مقامه في كون الحال بعده بلا فاصل فاندفع ما قيل من ان الضمير في تحت اطيب واسم الاشارة قبله فلا يقام مقامه ظهيرية

وقيل المراد من المظهر لفظة هذا في المثال ومن المضمر المستكن في اطيب العائد الى المشار اليه وبسرا وان كان حالا عن الضمير فينبغي ان يلي الضمير الا انه لما كان كالمعدوم فيلي المظهر الذى هو لفظة هذا انتهى لبعض الفضلاء

منها ليشعر بانها في معنى المفرد وقدم تفصيله عا لا مزيد عليه قوله وفاه الى في ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فيما يقسم بحذف المضاف اليه وابدال الياء ميما لئلا يبقى المعرب على حرف واحد قوله بعت الشاء شاة ودرهم اى كل شاة او شاة منها ودرهم مقرونا والجملة استئنافية فلا يحتاج الى الواو قوله ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه اى معناه المصدرى الذى يدل عليه بجوهره لان كل انشائية طلبية او ايقاعية بالاستقراء والمراد من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها اولا ومن الثانية الايقاع وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع وهذا التعليل جار عند من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير تاويل وعند من لم يجوزه بخلاف تعليل الشارح فانه مختص بمن لم يجوز وقوعه خبرا وفي تقييد المص ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر اشارة الى ان عدم وقوع الانشائية حالا متفق عليه بخلاف وقوعه خبرا قوله فضلة يتم الكلام بدونها احتيج الى زيادة ربط فصدر الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال قوله لهذا اى لكونها فضلة لا يكون الواو لان بالخبر تم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكون المعنى فيه كانها من تمامه وكذا الصلة لانها يتم بها جزء الكلام فاكتفى في الثلثة بالضمير صاحب الحسب بالتحريك الشرف قوله الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية لانها اى ليس على الاصح احترازا عما قيل انه لنفي الحال قوله دخل على الاسمية فكانها باقية على اسميتها ولذا كان حكمها حكم الاسمية قد سمع بالواو في قولهم قمت واصك وجهه قوله مبتدأ محذوف اى وانا اصك وجهه فتكون اسمية تقديرا قوله ويشترط اه بشاعة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن فيه غير مناقض للاستقبال قوله لا بد فيه من الواو لكونها ماضيا معنى فكان الماضي المثبت

يعني ان المضارع المثبت اذا وقع حالا لا يجب اخلاؤه عن الواو فان ارتباطه يكون بالضمير وحده نحو جاءني زيد يركب لانه على وزن الفاعل لفظا وبتقديره معنى فاستغنى عن الواو ويجوز ان يكون الواو على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية اى وانا اصك

مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضى منه العجب ويرد على ما ذكره المص انه اذا كان بسرا حالا من فاعل اطيب كان المقيد اطيب والقيد البسرية لا فاعل اطيب فلا بد من تقييده ايضاحه لا يلزم الفساد فليتأمل ومنه قوله هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وقولهم زيد يوم الجمعة اضرب منهم يوم

تعليقات اسمعيل حقي على القاضي

يوم السبت وكذا زيد قائما كعمرو قاعدا وامثال ذلك طاشكندى

قوله بالضمير وحده وقد سمع بالواو نحو قمت واصك وجهه على ان جملة اصك نصب على الحالية لكن قد حملوا هذا المثال على حذف المبتدأ وكون الجملة اسمية على تقدير وانا اصك وجهه وحملوا ايضا على ان الواو عاطفة لا حالية على تقدير قمت وصككت وجهه لكن عدل الى المضارع حكاية للحال الماضية لاستحضار الصورة من الكتب النحوية

في فضته للحال ظاهرا رضى الدين

المثبت احتاج الى قد المقربة له للحال كذلك المضارع المنفي بلم يحتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لم يصح معه قد لانه لتحقيق الحصول ولم للنفي قوله لم تدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التى هى لنفي الحال فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير قوله لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة قوله والاغلب اى الاكثر في الاكثر تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاءني غير راكب فهو راكب فهو واقع موقع المفرد ولكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من مصاحبة المجرد لها ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق وهو انه لا بد من قد لفظة او مقدرة في الماضي المثبت اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استحسنوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بقد الظاهر الحالية كان التجرد من حرف الاستقبال لذلك قوله منها اشار الى ان لوجوب الحذف القياسي مواضع اخرى منها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التغليب في الحال نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى بالهمزة وبدونها اى تتحول تميميا عند السيرافي والزمخشري وعند سيبويه ان انتصابها على المصدرية اذ ليس المعنى انك تتحول حال كونك تميميا بل تتحول هذا التحول ومنها صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي من الحال نحو قائما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ولكون القسم الاول مذكورا في بحث حرف الجر و القسمين الاولين الباقيين اختلف في حاليتهما ترك المحشي التصريح بهما قوله فيقولون بعت بدرهم فصاعدا ويقال في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم

لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد الظاهر الحالية فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد استحسنوا لفظيا كما بين في علم المعاني في بحث الفصل والوصل نتيجة الخلو في الكفوه قوله تجوزا اى دلالة تجوز او دلالة تجوزية فاصل امر قوله تجوزا اى مجازا وانما قال ذلك لان دلالة الماضي المثبت بسبب لفظة قد على قرب زمان الماضي الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز ظهيرية قدح

المضارع صح

قوله اى تحققت ابوته مقتضى الظاهر في تقرير تحققه بصيغة كما ان المفسر كذلك فلابد في العدول عنه من نكتة ولا يخفى نكتته لمن تأمل في مؤدى زيد ابوك احقه فاضرابه من التضايف الذى يستعمل في علم المنطق ونحوه والنكتة ان الابوة لا يتصور بدون الابن ولا البنوة بدون وجود اب فلزم من صيغة الماضى لا الاستقبال فيه ع

قوله اى احقه لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير على مذهب سيبويه وقال السكاكى احق التقدير يجئ عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل جزء الجملة بتأويل بمعنى المسمى زيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى بابيك ويرد عليه ان التسمية ليست في حال العطوفية ولا يقصد العامل بهذا المعنى وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه النسبة نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل الضمير والعلم مما لا يثبت في شئ من كلامهم وقال ابن مالك العامل معنى الجملة كأنه قيل يعطف عليك عطوفا ابوك فليتأمل طاشكندى

قوله وشرطها ضمير شرطها راجع الى المؤكدة المعهودة المذكورة اعنى الذى يجب حذف عاملها من حيث هى كذلك فاضرابه

ه اى للمتشعب لح

والباقى بالكسر قوله لتقرير مضمون الخبر من فخر نحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد او تصغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما مصدقا للاستدلال على مضمون الجملة وقوله كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وقولك عطوفا يحتمل وانما سمى الكل مؤكدة لان في الاستدلال ايضا نوع تأكيد للمدلول قوله وذلك المعنى اه فيه بحث لان المتولد من نسبة ابوك الى زيد ثبوت العطف لزيد لثبوته لابوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا مصدرا لا حالا قوله لهما اى للمثبت والمجرد في الصورتين اى المثبت والمجرد قوله من حيث انه اب وبهذا اندفع اعتراض الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب عرفته حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلقا متعلق اليقين والعرفان ذات الاب واما اذا كان متعلقا له باعتبار الوصف الابوة اما باعتبار الجنسية وبتقدير المضاف اى ابوته بمعونة الكلام فالمعنى صحيح بلا ريبة ولم يظهر لى وجه تسليم المحشى الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح قوله وانما قدرت الخ وكذا تقدير بعض الاحوال غ قوله ويجب في المؤكدة قوله يأول امثاله اه ويسمى ما يؤكد مضمون الفعلية دائمة فتقسم الحال الى منتقلة ودائمة مؤكدة قوله وكثيرا ما يجئ الصيغة اه نحو قمت قائما والله اكبر كبيرا قوله الاظهر اه انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التى يحتاج اليها تعريف المصدر فقوله جنس اى اسم جنس وهو ما يدل على معنى كلى جنس شامل لجميع الاجناس فنحو سخف نفسه وغبن رأيه غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان المراد نفسا ورأيا كان داخلا في التعريف كما هو

قوله اى الكلام الذى يرفع الابهام اه يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول وقوله يرفع الابهام صفة او صلة واعلم ان الجامى احترز بقوله اى الكلام عن نحو فعلت اى قتلت فان قتلت يرفع الابهام الوضعى

الوضعى عن فعلت مع انه ليس بتمييز بل هى جملة مفسرة لما قبلها لكنه باسم فوقع قوله اى الكلام احترازا عنه كفاية الطالبين

لان كلمة فعلت فيها ابهام بحسب الوضع

رأى الكوفيين وقوله ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق مبهم وكذا اسماء العدد والصفات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه التعيين للمبهم لكن ذلك المبهم ليس صالحا للاجناس المختلفة ويخرج فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمشترك نحو رايت عينا جارية فاخرجه بقوله متقاض فان ذكر النعت فيها لتعيين المراد منها لا لتقاضى تلك الاسماء التعيين بالذكر لان الابهام فيها ناش من الاستعمال قوله والاصل في التمييز اه لان المراد رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى الاصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا تعريفك باللام نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه قوله مضمن فيه معنى شكا اى الم شاكيا بطنه بمعنى سفه بالكسر متعد وبالضم لازم ولا حاجة الى التكلف المذكور قوله لان الاصل اه في الصحاح سفه نفسه واخوانه كان الاصل فيها سفهت ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار بمعنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها له بها ولا يجوز عنده تقديم لان المفسر لا يتقدم قوله لعل الوضع اه بان يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلى وعندى لا حاجة الى هذه العناية لان الوضع اعم من ان يكون اصليا او طاريا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة الاستعمال بها فيها قوله لا يدل اه لانه في اللغة هو الثابت ورب عارض لازم كالابهام في المشترك مع عدم القرينة

قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل اه اى الآن المطلق اى المذكور مطلقا غير مقيد قال العصام هذا اذا تعذر العمل بالاطلاق والتعذر هنا موجود لانه لو كان على اطلاقه للغا ذكره لانه يشمل الاستعمالى وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا وقوله فان المستقر اه دفع لما ذكره الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق وقال عصام الدين رايت عينا جارية فان المراد بالعين المعين الا انه لزم من غير قصده فازاله يعنى ان المتكلم اذا استعمله الابهام

فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المتكلم في اى معناه استعمله لاجل الاشتراك العارض فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضعي لما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي حتى يرفع لان المرتفع بعد الوجود وهو ليس بموجود كفاية الطالبين لا ابهام في اصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم واضع آخر وضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم وثم

ولا يدل على كونه وضعيا فلا يجوز ارادته منه قوله ويمكن ان يدفع الخ الاستقرار في اللغة ارام كرفتن ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقا ولما استعمله في الحصول الذي لا يكون طاريا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في احد معنييه من غير قرينة ولا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه بالوضع قوله على خصوص خصة منه كالبنات والعبيد مجاز لان استعمال المطلق على المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صار اسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اعني المحدود قوله على ارادة مبهم وليس هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه انه مشار اليه وللاشارة الى ذلك ايده بقوله لكان في ربه رجلا قوله فيه ما اهمله لان ما اهمله اذا اريد بقوله ان الواضع وضع الرطل بالوضع الطاري لنصف من من المعدود قوله هو الضجة في الصراح ضجة الميزان سنك ترازو او معرب لا تقل بالسين قوله ويشير اليه حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير بمعناه الاصلي قوله هذا انا بالحقيقة اه اى هذا الابهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطة كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف الموزون بذاته والوزن بواسطة قوله كان المعنى كفي رجوليته او شهادته لا شبهة لا يخفى ان من الشيخ الرضي كما يظهر للناظر في كلام القوم فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه نحو كفى زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه نحو كفى زيد شهادة بان الذات المقدرة في الاولى اذا اظهر له صار ما انتصب عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا اليه وهذا لا ينافي كون المعنى متحدا في الصورتين قوله يفيد ان ما بعدها مصدر اه يعني ان كلمة عن للتعليل كما في قوله تع وما فعلته عن امري وقوله تع فازلهما الشيطان عنها وانما اختار يفيد ليشمل احتمالي كونه حقيقيا وكونه مجازيا والاولى الاول لبقاء عن على حرفيتها مع تضمنه معنى لطيفا بخلاف ما اذا كان بمعنى بعد قوله وعندي مثل زيد رجلا اه اصل الامثلة رجل زيد وانت غيرك ورجل سواك ورجل

قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء غير معلوم فيه بحث لان هذا التقدير مع كثرته في اللفظ وطوله ومع استغنائه

استغنائه يتجه عليه انه لا يجوز في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب الى زيد كفاية الطالبين

وقدر الرضي في مثله طاب شيء زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيد بدلا منه ذلك الشيء بدل البعض من الكل

ورجل بطولك وارض بعرضه قوله منه المبالغة والتفخيم كما في التعجب قوله اذا كان متعلق بالامثلة الثلاثة يعني ان كان الضمير مبهما لا يعرف المرجع منه فالتمييز عن المفرد وان كان ظاهرا يعرف المرجع منه برجوعه الى سابق معين فليس التمييز عن الضمير اذ لا ابهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضي مشعرة بان يكون الظرف قيدا للمثالين الاخيرين حيث قال لا ريب في ان التمييز في نعم رجلا من المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع وهو تأخير المخصوص بالمدح واما على تقدير تقديمه نحو زيد نعم رجلا فالتمييز عن النسبة قوله هو نفس الضمير اه والاظهر ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا هو الفعل قوله لا يضاف الى الاسماء الخ فلا يقال غلام زيد بل وعمرو بقرينة الاحالة اه اى احالة بيانه تمييز العدد بقوله وسيأتي الى ما سيجيء في مباحث العدد قوله اذا لم يقصد به الانواع بل الآحاد قوله كان جوابه اه لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكره الرضي لا يقتضي تجرده عن التاء بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فنحو تمرة وجلسة يكون جنسا قوله بهذا الاحتمال الخ لان قوله ثم ان كان بتنوين معطوف على قوله ان كان جنسا عطف الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع الى التمييز نعم لو عطف على قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى ولذا سوى الشارح بين الاحتمالين قوله بل الظاهر انه علم الخ في تفسير القاضي ورمضان مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون كما منع ابن داية علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله عم من صام رمضان فعلى حذف المضاف لامن عن الالتباس قوله بالتفريع اى بجعله فرعا وفي بعض النسخ بالتنويع وهو تصحيف قوله يليه اصله صفة بعد صفة لنفرع وقوله ويكون عطف عليه قوله وهو ينتصب اه والاكثر الاضافة للخفة وعدم العراقة في الابهام قوله لنوع ابهام في قوله بخلاف رجل وفرس فانهما لا يقعان على الكثير مع انتفاء تشابه الاجزاء

قوله قدس سره لكن لما كان الابهام في طرف النسبة اه اقول الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل الابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالته عن الطرف لا يزول الابهام عن النسبة نحو طاب رطل زيتا تمييز عن ذات مذكورة وهو الرطل فان النسبة في هذه الجملة على ابهامها قال عصام الدين جوابا له الا ان يراد الطرف المقدر وفي صورة النقض الطرف المذكور وهو الرطل واذا كان مراده مقدرا استلزم الابهام في النسبة

فصار كان الابهام فيها فالحاصل ان الابهام في طرف النسبة في هذا القسم يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فتم الكلام وحصل المرام بعون الملك العلام كما ه الطالبين

الابهام في

قوله النسبة اي الابهام التبعي كما يدل عليه قوله حسب احتمالات الطرف قوله ورفع ابهامها عطف على قوله فلان الابهام قوله صح الجواب لما جعله اه يعني ان الشيخ الرضي في ادخاله في الشبه رعاية لما هو الحق وان كان المص جعله مقابلا للشبه قوله مايدل من حر نصر وضرب الفرخ بيان مشترك في المهذب صحيح نسخه قوله وهو كناية اه في الصحاح يقال في المدح لله دره اي عمله قوله في هذه العبارة شبهة مشهورة اه هذه الشبهة تلقته الفحول بالقبول وتحملوا الدفعها بوجوه حاصلها تقييد المقدم بقيد وليس عليه قرينة الا دفع النقض ومع ذلك يصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم وعندي انه لا ورود له لان التمييز في كل صورة يصح اطلاقه على ما انتصب عنه ويجوز ان [illegible] تغير جهة التغاير من حيث المفهوم ولذا صح اضافة التمييز اليه فيكون لمتعلقه فقولنا طاب زيد نفسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس زيد وان يكون طاب نفس زيد قال الشيخ الرضي وان كان التمييز لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه واما كفى زيد رجلا فهو داخل في الصفة قوله وكذا قيد الحكم يعني انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد ايضا وهو قيد للنفي اذ لو لم يقيدها به كان النفي المستفاد من قوله والا متوجها الى المقيد والقيد اي ان لا يكون كذلك اي لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم يكن نصا في المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفي بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه واما بانتفاء عدم كونه نصا في المنتصب عنه بان يكون نصا فيه فيدخل فيه طاب زيد نفسا مع انه ليس متعينا للمتعلق وما قيل من انه على اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصا في المنتصب عنه ليس الا احتماله له وللمتعلق فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج في دفعه الى ما سيجيء ولا وجه للعدول

تمييزا

ولما كان التمييز من النسبة المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياط في الاعتماد على ما فهم من اللفظ لعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد النظر الى جوانب اهل الناكر وقرينة وربما لا يلتبس فيحق التبادر الى ما تهتز العبارة نبه على موضع اللبس وموضع العرف فقال ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اي يكون مما يساعد اللغة اطلاقه على المنتصب عنه جازيا باعتبار ايته التمييزية ان يكون له اي لما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه يجر قصد المتعلق ومعرفة ما يجر فيه قصد المتعلق بطلب السماع ولا يناقض بيان القيم

والا فهو لمتعلقه لا لما انتصب عنه بان يؤول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين وآباء ودارا والحال بيان التمييز في القصدين فان لا يجوز في جاء زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل نجعله مؤولا تابعا لما فيه مع السر المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلقى اليك ان مات بمقتضى الحال ولا تضعه الى بتشتت المقال فرعاية الاوقات تزيد حسن الاعمال عصم على الكافية

للعدول عنه فوهم لانه ان [illegible] متحدان في المفهوم فمم فان الاول عدمي والثاني وجودي وان اراد انهما متلازمان في التحقق فلا يفيد اذ كل شرطية شانها ذلك قوله والقوة المؤكدة اي الوضع [illegible] الذي هو مبداء التعقل والجوهر الذي هو مبداء الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض قوله ولا يخفى انه غير صالح اه فيه انه ان اراد انه غير صالح للتعلق اصلا فمم لانه صالح بمعنى اخر وان اراد انه غير صالح له بهذا المعنى فمسلم لكنه لا يضر لان معنى قوله جاز ان يكون له وللمتعلق عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع النظر عن ارادة بخصوص قوله اللهم اه لا وجه لايراد اللهم فان الشيخ وصاحب العباب صرحا بدخوله في الصفة قوله كان للمتعلق قطعا فهو داخل في قوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحته للمنتصب عنه قوله اذ الذات اه يعني ان منزلة عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة ليس لها الطيب وفيه انه يقال في التمدح انه ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغايره ولو سلم فالنقض باق بقولنا طاب زيد نفسا ولعل هذا وجه التسليم الذي اشار اليه بقوله ولو سلم قوله صحة الحمل عليه اه لا خفاء ان صحة الحمل على ذاته لا يكفي في كونه تمييزا بل لا بد من صحة الحمل عليه من حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعي كونه من الاعم كما عرفت من معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل اليه قوله قبل جعله تمييزا وايراده لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذاته المنتصب عنه قوله ولا يخفى انه تكلف ولا يخفى سماجة هذا الجواب اذ يصير معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا لها قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما بعد كونه تمييزا ولا فائدة يعتد بها في هذه الشرطية قوله جعل الشيخ الرضي حيث قال فان جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون صفة لمتعلقه ايضا كابوة

المدركة سه

قوله قبل جعله تمييزا وايراده في التركيب اي يكون في نفسه صالحا

جعل سه

نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له وللمتعلق يعني جاز ان يكون ما فيه ان يكون نفسه صح

يعتد بها سه

جاز ان يكون ابوة وان يكون ابا لنفسه

قوله ولا يتقدم على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق واعلم انه لما قسم اولا التمييز الى قسمين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متماته الاربع النونين والتنوين والاضافة و بين احوالها وقسم ايضا الثاني ثلثة اقسام عن جملة وما شبهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال ولا يتقدم التمييز على عامله اه اقول يشكل منعا بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول فالصواب ان يقول الشارح ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق حتى لا يرد الاشكال بمثل هذا كفاية

وعلى التقديرين مبني للفاعل لا على انه على التقدير الثاني مبني للمفعول على ما وهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم يجعل في العطف الا مصدر المبني للفاعل تمييز عن النسبة اه خبر ان اي تمييز عن نسبة كائن الى شرا المستفادة من قولهم ان شرا مبتداء فهو تمييز عن الذات المقدرة التي في نسبة اسم الفاعل الى فاعلها ومثله كثير في كلامهم تمت كلام الرضي في قسمة الاول الى المفرد وقيل مطلقا في الرضي وقد تكلف بعضهم في تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه ولا يقال عندي عشرون من درهم ويفهم منه ان لا تزاد من في العدد وهكذا في التسهيل واما امتلاء الكوز ماء فقيل هو مشبه بالمنقول وقيل منقول عن فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملاء الماء الكوز فماء فاعل ملاء الذي طاوعه امتلاء وما قيل معناه انه فاعل لما يتوهم مناسبا في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فبعيد غاية البعد او خلاصة جعله كالفاعل لكونه فاعلا في تركيب آخر ثم ان التعليل الذي ذكره الشارح انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال به فلا تدافع في شرح التسهيل واما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتاخرين الى انه جائز وانكره الشلوبين وتلميذه الابدي و ابن الربيع وحمل الشلوبين عيونا على الحال وحمله ابو الحسن على البدل او على المبدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح الرضي على هذا التعليل من انه ليس بمرضي لانه ربما يخرج الشيء عن اصله كمفعول ما لم يسم فاعله كان جائز التقديم في الاصل فصار ممتنع التقديم الرفع ظاهر الاندفاع اذ ما ذكر نكتة لعدم وقوع تقديم التمييز لا لعدم جوازه انما اتى بالجمع اه يعني ان التمييز اسم جنس جمع بقصد الانواع بقرينة دالة اه لانه شرط في المجاز ولولا القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقي قال سيبويه اه جواب لسند لا السلام

قوله وههنا بحث اي في قوله امتلاء الاناء لان في مطلق الفعل يعني في جعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له كفاية

لان ما يصح ان يكون صفة لما انتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لمتعلقه وكذا صح

في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه وان يريد ابوة ابيه ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان علما يصح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه فان الشارح فسر الجمل بصحة الاطلاق عليه ليخرج نحو علما في طاب زيد علما ولا يرد نقضا على الشرطية الاولى فنقل المحشي ما اختاره الرضي وعدم بيانه وجه عدم اختيار الشارح ما اختاره فهو قصور فلا تكن من القاصرين قوله فيه مسامحة والمراد عن ذات مقدرة هي نفس قوله وانما قلنا ذلك اي المغايرة لزيد بالذات قوله مطلقا اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه وفيما يكون لمتعلقه هو الشيء المنسوب الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه المغايرة لزيد لكن في اعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما نقلنا عن الرضي ان طاب زيد نفسا اصله طاب نفس زيد بجعلها كالمتعلق حتى اضافها اليه قوله من حيث انه فاعل معنى اي الفعل المفهوم من نسبة الخبر التي صفة له الى الكلام اعني الصفة كانه قيل ثبت للصفة كونها صفة مع وصف المطابقة في اعتبار الحيثية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعض الناقصة مختلف فيه والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له اما وجه اختياره حيث قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو العطف فلرعاية جانب المعنى فان الكلام الشارح في صحة كون التمييز لهما او لاحدهما والمطابقة متفرعة عليه تتمة لم يذكرها ههنا بطريق التقديم انسب بما تقدم واما ما قيل انه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلان المعنى افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول الشارح مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها اشارة الى ان طبقه يجوز ان يكون مصدرا محذوف الفاعل او المفعول صح

فيطابق فيهما احد القسمين ما قصد انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ما قصد لانه يخفى المميز لو كان نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه تعدد في الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا ليطابق المميز فلا حاجة الى قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال المراد بما قصد ما قصد بالعبارة لا ما قصد بالمميز في طاب زيد لانه اراد زينا قصد بالجنس ... فتامل عصام

وان كان صفة كانت له وطبقه اي مطابقه في القاموس هذا طبقه بالكسر والتحريك وطباقه للكتاب وامير اي مطابقه ومن توهم مصدرا بمعنى المطابقة احوج نفسه الى التكلف واحتملت اي الصفة في محل تمييز الحال بخلاف الكلام فانما هو للمتعلق لا يحتمل الحال انما يحتمله ما للمنتصب عنه فلا يرد ان التخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلائم مذهب من خصص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه المص من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغي النزاع في كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شيء منهما ورجح التمييز في بعض تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضي تصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل حتى احتيج الى ذكر ما تعين المراد به عصام الدين على الكافية

لا لا ان طابقت الصفة مع وصف المطابقة مع ما ... صح

التقدير في الانواع

متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما اسمان فى القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع عصام

قوله المستثنى ما اعصام الدين فى المصادر ان الباب يدل على ذكر الشئ مرتين اه يعنى ان الاستثناء استفعال من الثنى وهو يدل على ذكر الشئ مرتين وقيل هو الصرف يقال ثنا عنان الدابة اى صرفها سمى به لان المستثنى مصروف عن حكم الاول ولكل وجهة هو موليها اقول انما ذكر المص المستثنى عقيب التميز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التميز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا فى عدم تقديمهما على عاملهما
كفاية الطالبين

من مجيدى الشعراء جار الى بالمجيد ومنه شاعر مجيد كذا فى القاموس
لكن ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين وهو الصرف الى المثنى بفتح
التاء وسكون النون الصرف فى تاج البيهقى الثنى وتا كرداه و ودا شتن
وواكردانيدن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى مرتين ضمنا فى ضمن
المستثنى منه ومرة صريحا وعلى الثانى كونه منعا عن الدخول وعلى الثالث
ما ذكره المحشى يطلب من نفسه فالاستفعال للطلب كما هو الشائع
صرفه اه اى المنصوب عن الدخول فى الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء
منع عن فى الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح فى كونه وجه المناسبة
لتاكيد معنى الصرف لان المنع فيه اقوى التعبير وقوع اه هذا على ان
يكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد المعاصى
فالاخراج على حقيقته وفى الحكم عليه ايضا اى بانه منصوب لا بانه متصل
ومنفصل لانه لا حكم فى التقسيم وان كان فى صورته ولو نوقش اه اشار به
الى ان المناقشة مكابرة يغرض كما تعرض المحشى كما يشير اليه اى الى كل واحد
من الوجهين فى شرح قوله وهو منصوب فان احدهما مخرج اه وهذان
المفهومان ذاتيان لهما ماخوذين فى تعريفهما والماخوذ فى تعريفات
الامور الاعتبارية ذاتى لهما كما تقرر فى محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على
ما فى الرضى بحسب المعنى يفيد تصور معنى كل منهما ممتازا عن الاخر وان كان يمكن
تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم
لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذى اورده المحشى
هو المذكور بعد الا واخواتها اه ان اريد باخواتها ما يدل على الاخراج ورد
الغاية ونحو جاء القوم لا زيد فتعين ان يراد الالفاظ المشهورة وح يكون
تعريفا بحسب اللفظ والكلام فى التعريف بحسب المعنى كذا فى شرح قوله الاصولى المختصر
الى التكلف عموم المجاز الصوب عموم مشترك ولا تكلف فى شئ منهما فانه

قوله وما كان معلومية اه

قوله هو المخرج اه سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو على عشرة دراهم الا تسعة فبقى واحد من الدراهم او اكثر نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحدا فبقى تسعة من الدراهم ونحو جاءنى القوم الا زيدا او مساويا نحو بعت العبد الا نصفه ومثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة من الدراهم واحفظ وكن من الشاكرين
كفاية

فانه طريقة مسلوكة فى المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين فى
الاصول او اجراؤه اى فى العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى
الى المعنى المجازى الشامل للحقيقى والعلم فى الحد مجازا وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع
الا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار فى نحو له على عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا
معناه الا قيمة ثوب ليصير متصلا ان اداة الاستثناء يعنى الا واخواتها
مجاز لانها موضوعة للاخراج قد استعملت فى مخالفة الحكم الى آخره نفيا
واثباتا يلزم التناقض الصريح لاثبات المجئ لزيد فى ضمن القوم و
نفيه عنه صريحا بوجوه ثلثة لا رابع لها لان قولك له على عشرة الا ثلثة
ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض ظ وانتفاؤه بان لا يراد
العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يرد العشرة فان اريد بها السبعة
فهو قول الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الا ثلثة ارادة
الجزء باسم الكل كما فى التخصيص بغيره وان لم يرد بها السبعة وهى مرادة
فى الحكم فيكون مرادة بالمركب وهو قول القاضى ابى بكر ان عشرة الا ثلثة موضوعة
للسبعة بالوضع التركيبى كلفظ السبعة الا ان الاول مركب والثانى مفرد
وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج عنه فهو القول
المختار هو المجموع اه اى ما يستفاد من المجموع اعنى السبعة مثلا
وفيه ان الحق واجيب بان تلك الاداة قد اخرجت عن معنى الظرفية و
صارت بمعنى الا فحكمها حكم الا وان كانت معربة باعتبار الظرفية ابقاء
على حالها الاصلى فيكونان متاخرين فيه بحث اذ المتاخرين انما هو
على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان مغيرا لها على
المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة الى ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده ولهذا
تكون القيود فى الاثبات مفيدة للتعميم اذا كانت مغيرة عن المعنى الخاص
المتبادر الى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره فى حاشية المطول

القوم الا زيدا بان يكون زيد مطلوبا ضربه غير مضروب ولا يتصور ذلك فى شان من له ادنى حركة فضلا عن البلغاء واقضى بهم تلك الصعوبة الى انهم اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه عما عدى المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه

جاء فى القوم الا زيدا بان يكون زيد جائيا وغير جاء واما فى اضرب

في تعريف المجاز العقلي   بان الاستثناء متأخر عن النسبة اي الحكمية التي هي
عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم بمعنى الايقاع والانتزاع او الحكم   على الحكم صح
الوقوع او اللاوقوع على الاختلاف في ان الالفاظ موضوعة للصور العقلية او الامور الخارجية
ولا تناقض لدخول المستثنى في النسبة الحكمية وخروجها عن الحكم فالادوات
التي هي ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا يخفى
ما فيه اذ لا امتياز في اللفظ بين النسبة والحكم انما التعدد والامتياز بينهما
في الذهن فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لاحدهما دون الاخر تكلف لا
دلالة للفظ عليه   متصلا بجاء اي لا تخلل بين تلفظهما زمان يعد في العرف
انفصالا   وليس معنى اه مبالغة لترويج الجواب والمراد ان المراد بالاخراج   ع
المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة التي هي مقرر وذلك الحكم فلا يرد
ان في نحو مررت القوم الا زيدا ولم يكرمني زيد ولم يكرمني عمرو يتحقق
المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة مع عدم الاخراج   اي ذو
عدد وكثرة يعني ليس المراد التعدد في اللفظ   بيان للواقع وليس للاحتراز   ز
اذ لا اخراج بالا الصفية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من
متعدد   وذلك امر اصطلاحي اي اصطلحوا على ان ما يكون مخرجا بتلك
الادوات مستثنى لا ما سواه وان كان بمعناه   لم يلزم ذلك اي كون
ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال وعدمه
ما قلنا وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى وقد ذكرناه سابقا   لا يستدعيانه
اخراجا بل مخالفة الحكمين اثباتا ونفيا   وبيد بفتح الباء الموحدة وسكون
المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير وبمعنى على ومن اجل وطعام
كذا في القاموس   اصطلاحا لا لغة حتى يرد ان الاستفهام داخل في الموجب
فكيف يعد من غير الموجب   فلان معنى تكرير العامل فيه بحث لان البدل في حكم
تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله تع

قوله في كلام موجب اه بفتح الجيم من اوجب هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب واما المعنى اللغوي له فهو ما يوجب شيئا ويلزمه لعامه

قوله تع صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود
اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا وكذا يفيد تاكيد النسبة
والمنسوب اليه جميعا على ما في الكشاف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب
والسلب بخلاف العطف ببلا ولكن فانه في قوة تكرير العامل من حيث العرف ففيه
تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ثم وجب اختلاف الحكمين بالسلب و
الايجاب   فلان المبدل منه اه حاصل كلام المستدل كونه في حكم المفرغ باعتبار
عدم كون النسبة في كل منهما اصالة والمفرغ ممتنع في الايجاب فكذا ما في
حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحشي   لعل المعترض اه اي
ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام في المنصوب على الاستثناء
حتى يرد ما ذكره الش بل مراده انه من قبيل المفرغ فينبغي ادخاله في الاتي
او اخراجه عن هذا فلا بد من قيد تام   وهو الانتساب بالاخوة فجاز ان
يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا   ثم قال عطف على قوله قال
الشيخ الرضي   لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة
للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين لا سيما
مع تقويتهما بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع
فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم   هذا هو الظ اه لان الظاهر   كعمل سه
قوله بعد الاخبر كان وقوله في كلام موجب حالا دون العكس لان الاصل تقدم الحكم
على القيد ولما كان المق بيان مواقع النصب يكون قوله او مقدما عطفا على الخبر
دون الحال   وذلك غير مفهوم عدم المفهوم من العبارة لا يضر لانه مفهوم
من بيان حكم ما وقع بعد غير الا فيما سيأتي الا انه اه   وهو خبر آخر او حال جعله خبرا
آخر يوهم بكون كل من الخبرين شرطا مستقلا والمق ان مجموع الامرين شرط
وكونهما لا يفيد ان الشرط كونه بعد الا مقيدا باحدى الاحوال الثلث والمق
احد الامور الثلث فالمناسب جعل كل منهما خبرا وفي كلام موجب قيدا للاول

قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا اه قوله لان تعليل لقوله ولا حاجة ولانه جواب عن اعتراض اي لان المق هنا وقوله مطلقا معناه اي سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على المفعولية او الظرفية فينتصب التمييز وجه

ويختار البدل من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لا امر يختار فيه والاوضح الابدال فيما بعد الا متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف محيط فهو على نحو لبثت فى البلد فى محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف الاول او لا الى جعله بمعنى فى مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا

يجوز اه ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه بالاخير فقط يكون بمعنى الامكان العام اى لا يمتنع النصب فى المستثنى ولا يخفى ما فى التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اى فى كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة فى ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره فى المنصوبات ومن قوله ويختار البدل فالفضل لتوجيه الشارح منه احيانا اه اى فى التذكر قوله لم يكن البدل مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يتبين ذلك ردا الكلام تضمن الاستفهام او كونه مختارا وقع فى النسخة التى رأيناها من الرضى هكذا او قولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولعل فى نسخة المحشى ما نقله وانما صح اه يعنى ان الضمير فى بدل البعض لازم فكيف يصح ههنا مع انتفاء الضمير فاراد الكل الى الاخر فعطف بهذه الشروط لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام آخر والجواب انهما فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف منه للثانى فى النفى والايجاب والجواب انه لا منع مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف جعلت النفى مع الاسم الذى بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك فجعل فيما جاء فى القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم كذا فى الرضى وبهذا تحسم الاشكال الذى اورده من انه لا يصدق تعريف البدل لانه معنى بما نسب الى متبوعه دون متبوعه فههنا كلا النسبتين مقصودتان اى بنوع تجوز اى ليس المراد بالاصالة ما يقابل التبعية بل انه ليس منصوبا بذاته بل بتشبيهه بالمفعول بنوع تكلف كما ذكره الشارح ويمكن اه يعنى ان اللفظى والمحلى كلاهما بعامل المستثنى منه هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه وعامل نصبه هو مررت اه يعنى عامل الاعراب

تجعل

قوله واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية بل المراد بها ما يكون بغير واسطة كما صرح به الشارح قدس سره يعنى واما اعراب البدل فليس الا بالاصالة وبغير واسطة لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان الاعراب بالاصالة اقوى من الاعراب الذى لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى منهما اعنى يكون هو الاولى ولذا اختير البدل والعلم ان الخلاف فى عامل البدل وما فى عامل المستثنى فالخلاف ثابت كفاية

قوله قدس سره تقديره خلو زيد وعمرو زيد اه هذا بط لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى الجميع او الجائى او البعض قوله اى وقت خلوهم اه الاختصار فيه حيث لم يقل او خلو الجائى منهم بناء على ظهوره الظ خلو بعضهم بناء على رجوع الضمير الى البعض فقط قوله ولا يتصرف فيها اه يعنى ولا يتصرف فيها ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى افعال قوية فى العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع فى الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاخيرة الاول تثنية وجمع ولا يغير الى لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير كما ضربت فكذا هذه ولان هذه الافعال قائمة مقام الا وهى لا تتصرف فيها كفاية

قوله وان ما بعد الا اه عطف على قوله وان المنقطع وفى بعض النسخ والا فى المنقطع عطف على ما بعد اسم ان وكلمة فى خبره الى ان وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شقى الملحوظ بطريق الانسحاب فى التاج الانسحاب كشيدن اى ظرف المنصوب المقدر المنسحب على قوله منقطعا اى منصوب اذا كان منقطعا فى الاكثر او خبر اه اى هو اى النصب فى المنقطع فى الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف وانما يجوز فيه اه اى لم يجوز ابن السراج فيه البدل فيما اذا كان فى كلام فى غير موجب كما جوز ذلك فى المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق ظاهرا فالجواب لكان بدل غلط وهو ما لا يقع فى فصيح الكلام قوله كذا فى قوله تعالى خلق من ماء دافق قوله ذو عصمة يعنى ان فاعلا للنسبة قوله لما جعله اه اى ابن نوح عم الجبل عاصما بقوله ساوى الى جبل يعصمنى من الماء قال نوح عم لذلك الابن ذلك القول معتصم على صيغة اسم المفعول ظرف مكان اذا قال بعد ان كذا اه يريد بيان المناسبة التى بها استعملت هذان اللفظان فى الاستثناء كان معناه اى معناه الالتزامى ليس فعلهم اه فالكلام على حذف المضاف فى الاسم والخبر بدل باعادة الجار لان المع اه يعنى ان المع بيان حال المستثنى مطلقا كما يدل عليه اعنى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا اه والسابع والاصح وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى اه وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلا لافاد ان المع بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان المبدل منه اعنى مطلق المستثنى يكون فى حكم التنحية فما قيل ان البدل مستثنى بعد الا والمع بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى فى حكم التنحية لا يخل بالمع وهم يقضى منه العجب وكذا ما قيل لا صحة لتوجيه الشارح لان المتعارف فى المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال فى محل واقع بعد الا لانه ظرف مكان نعم قوله بعد الا واحد لا فرق بينهما الا باظهار فى وتقديرها وجه يكون اه

نقوا بدلا

المفعول

قوله حال كون المستثنى واقعا اه وعلى هذا المعنى لا يكون كما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا قوله وفى بعض النسخ اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كورة اسم ما ينسخ به قوله ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما اه اقول هذا دفع لما يرد انه كما اشترط القيود الثلثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه ولا يكون ايضا منقطعا او كان مقدما لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المص ههنا اه كفاية الطالبين

قوله قدس سره بغير واو اه متعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء على انه صفة لكلام غير موجب اه اى لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا يكون اجنبية كفاية الطالبين

قوله ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل مطلقا سواء كان عامل المستثنى منه او عامل المستثنى فلا اشكال فيه وبما ذكرناه ههنا من تفسير قول المص ويعرب على حسب اه اندفع ما قال الهندي ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله فلا فائدة فيما قال المص لكاتبه الطالبين

المخصوص اعني نصب المحلي بهو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بايصاله اليه واما الاعراب مطلقا نصبا او رفعا او جرا فبتوسط الا فمن نسب السؤال الى المحشي في هذا القول فقد سها يعني فاذا حذف الخ كلام المحشي يدل على ان كلام الرضي محتاج الى هذه العناية وليس كذلك فان ما ذكره مذكور فيه بعد كلام طويل وقع في البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف اه فالصواب ترك لفظ يعني فيه ان النحوي اه يعني ان تقييد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لا وجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوي انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح او لم يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى على ما وهم على اصل المعنى احترازا عن صاحب علم المعاني فانه يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التي هي المعاني الثانوية الزائدة الا ترى جوازه اه اي هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة التي يقتضي من وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب بعد الا مع عدم صحة المعنى فليجز بعد حذف المستثنى منه ايضا فما الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك اراد اه فيكون التقييد المذكور موجها اذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد فعورضت اه فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضي الا متعددا يدخل فيه المستثنى واما عمومه فلعدم قرينة الخصوص على ما اعترف به فيمكن العمل بها بتقدير عام يصح المعنى به فيها الا ظهر اه ولعل الشارح انما ترك قيد الدوام لانه لا دخل له فيما هو بصدده اعني عدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات ثبت دائما اه اي مستمرا في الزمان الماضي فانه لاستمرار خبرها لفاعلها منذ قبله على ما سيجيء وفي افادته بحث في الرضي ما حاصله انه اذا قيدت النفي بزمان وجب ان يعم النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفي النقيض ولم يعكس لان استغراق

قوله فالمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ عما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به اي بناء على الحذف والايصال كما سيجيء لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى قال السيد السند وسمي مفرغا لانه فرغ العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الا وهو المستثنى لكاتبه

قوله وهو اي والحال ان المستثنى اه فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله يعرب الراجع الى المستثنى المفرغ لكنه يمكن ان يعود ايضا الى ترك المستثنى منه او الى الاعراب بحسب العوامل او الى كونه في المستثنى غير الموجب لكاتبه

قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او مستقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الكلام من جملتهم زيد منتفية في الاغلب منذ قبله فامتنع الاستثناء المفرغ في [illegible] الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير الكلام الموجب لكاتبه

قوله الا ان يستقيم المعنى اه هذا مستثنى من فحوى الكلام السابق اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية سواء استقام او لم يستقم الا يرى انه يجوز رأيت بحرا من المسك ولقيت العنقاء والارض فوقنا ونحوها وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز نحو جاءني الا زيد كذلك وجدت جوابا لهذا الاعتراض لكن لا يليق ذكره لانه ساقط عن درجة كلام البليغ والفصيح لكاتبه الطالبين

قوله [illegible] الجواب بانه انما [illegible] البحث يستعمل الكثير والقليل وهو وظيفة الفن لان غير الموجب يستعمل كثيرا لاستقامة المعنى والموجب يستعمل قليلا لعدم استقامة المعنى

استغراق النفي اسهل فيكون نفي النفي دائما كان نقيض الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزمه الاثبات فيكون الاثبات دائما ولا يخفى ما فيه لان عموم نفي الاثبات انما جاز ليكونا على طرفي النقيض كالسالبة الكلية والموجبة الجزئية فمقتضى هذا التعليل ان يكون نفي النفي لسلب النفي الدائم لا للسلب دائما ولذلك لا يفيد دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي دوام النفي نحو ما فارق وما انفصم فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع في بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان المعنى مجرد ثبوت الخبر لفاعلها لكفى افادته كان بان يقال مثلا كان زيد اميرا فالعدول الى ما زال زيد اميرا لغرض الاستمرار لانه

قوله لانه عينه اه لك ان تقول المراد انه عينه في الحصول وان كان مغايرا له في المفهوم

قوله اه اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد غير الموجب نفيا كان او استفهاما وفي اسم لا التبرئة مفتوحا كان او منصوبا وفي الخبر المنصوب بالحجازية فلو زاد المص المثالين المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر منه لكان اولى واضعف اه يشعر بجواز النصب في الجملة لكن المشهور امتناعه لايهامه البدل عن محل القريب لا اسم لا التبرئة وهو كلمة وبينه وبين التوحيد اي البدل بمجموع الا الله الا انه اعرب الجزء الاول للاعراب فلا يسحب النفي اليه فلا تكون ولا تناقض اي لا تناقض ه فنتره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين والجمع بين الحقيقة والمجاز يعني انه اه علة عملها الحمل على ليس وان اوجز علة الحمل كونها بمعنى النفي فهو علة بالواسطة او جزء العلة التامة اذا كان العامل حرفا بخلاف ما اذا كان فعلا نحو علمت زيدا قائما فانه لا يبقى تقدير عملها كما نحن فيه فان الحمل على البدل اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقل في نفسه يوهم البدل من المحل وذلك اه دفع لما يتوهم من انه كيف ينفي في نفسه معنى الفعلية مع انها تدل على معنى في غيرها اعني نفي النسبة التي فيما بعدها كما ولا ما كان اي التامة بمعنى ما حصل وما

قوله واذا تعذر البدل اي البدل المختار حملا على اللفظ ابدل على المحل واذا تعذر على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يشهد له المثال الثاني وعللوه بالعمل المختار على قدر الامكان ويستفاد منه لا بد من المحل في البدل الغير المختار فلذا حملنا البدل على البدل المختار بجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم بهذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل في محله كما في ما زيد الا قائم وضبط الرضي مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتاكيد النفي نحو ما زيد وليس زيد او [illegible] واسم لا التبرئة نحو لا رجل او لا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكانه لم يلتفت الى الحجازية لشذوذ عملها [illegible] الا [illegible] وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو وما كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار

نحو ما زال وما [illegible] ناقصة

وما ثبت فيه الا على معنى في نفسه كسائر الافعال التامة وافادتها المعنى
في غيرها عارضة كتجردها عن الزمان بخلاف ما فانها موضوعة لنفي ما دخلها قوله
بدليل اه يعني ان لحوق علامات الفعل دليل على فعليتها ولكن معناها معنى في غيرها
قوله ثم سلبت اه دفع لما يتوهم من ان الفعل لا بد له من الدلالة على الزمان
وهي منتفية فيها فيكون حرفا قوله وان لم يبق فيه معنى الكون اي التامة و
صارت لنفي كون مضمون الجملة وهي اي ماكان ونفيه بالرفع فاعل ينتفي قوله لبقاء اه
تعليل لانتفاء الدليل وبقاء العمل كليهما مشهورتان وكسر الاول
المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين مطردا اي في استعماله
كما يطرد دخوله في خلا وعدا ودخولها عليه فيما حكاه الاخفش من قول
الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا شاذ
لا يستشهد به عند سيبويه لكنه وقع في الحديث اسامة احب الي
ما حاشا فاطمة بدليل فان التصريف ولحوق الضمائر المرفوعة خاصة الا
الفعل يحتمل اي يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا واسما التعريف
تارة حرف اه بدليل مجي الجر والنصب بعده واذا وليته اللام نحو حاشا
لزيد في سبحان من علقمة في قول الاعشى اقول لما جاءني فخره سبحان من
علقمة الفاخر سواء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى
وربما اراد اه قال الله تعالى وقلن حاش لله ما علمنا من سوء ان لا يطهر
من التطهر عما يشينه من الشيء على محله اي محل ما اضيف اليه باعتبار
الاستثناء كان الاحسن انما كان الاحسن لتغاير اعرابه اعراب المستثنى
باعتبار خصوصية المحل وان اتحدا نوعا لكن التغاير المذكور لما لم يكن منظورا
للنحوي كان الاحسن ترك اعتباره لان ذلك فيه عارض والمعتبر في البناء
تضمن معنى الحرف وضعا ليفيد قوة المشابهة وما بعدها اي صفة حملت
على الا بحسب الذات نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو جئت بوجه الذي
غير الوجه اه

قوله فيه اي براءة الله اه يعني فاعل حاشا ضمير مستكن
فيه راجع الى الله تعالى وانما لم يسبق ذكره لفظا او
معنى ولكنه بمنزلة الملحوظ لتعينه في الكلام ولا
يخفى ان حاشا زيدا على تقدير فعليته متعلق تعلقا
معنويا لا تعلقا اصطلاحيا بالفعل المذكور و
انتفاؤه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة
تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير
الفعل المتقدم اي براءة المجيء زيدا نحو نفي
جعل متناحى المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة
تنزيهه وتبرئته اياه كفاية

قوله فيه غير فيه نحو ما جاءني الا زيد اي غير زيد ورأيت رجلين الا زيدا اي غير زيد ومررت الا زيد اي غير زيد فقال الشيخ الرضي
لا يجوز ههنا الاستثناء لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين فيضطر في حمل الا على غير برجلين
غير قوله قدس سره منكور اي منكر فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح حمل الا على غير لانه يصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن
معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير او اسم اشارة نحو جاءني هؤلاء الا زيد وغير ذلك كفاية

الذي خرجت به ثم لا يكون فيه ذلك قوله مغايرة اه بالاثبات والنفي او بعدم
الدخول قوله ليكون اظهر لان الاصل في الصفة ذكر الموصوف لانه المحكوم عليه اه
قوله هذا انما يفيد تعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء فان الرضي فليس في
مثله الا الصفة او الاستثناء المنقطع ولا يكون داخلا في ضابطة حمل الا
على الصفة ولعله لاجل هذا فسر الرضي قوله بجمع بكونه لفظا او معنى ولم يجعله
شاملا للمثنى كما ذهب اليه الشارح اي منكر لا يعرف باللام اه ذكر المعرف
باللام المراد به العهد الخارجي او الاستغراق بطريق التمثيل والا فالجمع المضاف و
والموصول واسم الاشارة حكمها حكم المعرف باللام في عدم تعذر الاستثناء
ان اريد بها العهد او الاستغراق يشير به الى ما ذكر عموم التعليل المذكور وذكر
المعرف باللام في الرضي بطريق التمثيل وانما قيد بها العهد الخارجي لان الذهني
حكمه حكم النكرة كما نص عليه في الرضي لا يوجب التعذر كما في المثال الاول اذ
لا يعلم قطعا دخول زيد في اثنانية ولا عدم دخوله فيها لا يوجب عدم التعذر
كما في المثال الثاني لان المراد جماعة من هذا الجنس والواحد والرجل والحمار
ليس جماعة فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه
بلفظه او بغير لفظه او لا يكون من جنسه وبما ذكرنا سقط قول من قيل لا فائدة
في هذا الاستثناء لانه لا يعلم ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب
الجمع فح يكون جمعا منكرا معنى لانه انما يدل على عدم صحة كونه استثناء متصلا
ووقع في نسخة بعض الناظرين قوله المثال الثاني بكلمة ما النافية و
هو غلط ومبني عليه الاعتراض بطول الكلام واخر باطرام قال سيبويه
لما كان تعذر الاستثناء غير كاف في حمل الا على الصفة ضم اليه تعذر البدل ليتم
البيان وايضا فح يكون تعذر الاستثناء كافيا في المقصود ولذا اكتفى عليه المص
الاحيث يجوز الاستثناء ولا يجوز ههنا لان الله تعالى وتقدس غير واجب
الدخول في آلهة المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء

مثل اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا لفي خسر

فات الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي صح

قوله قدس سره نحو جاءني رجال الا واحد اه لا فائدة في
هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد الاستثناء
الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فح يكون منكرا محصورا
معنى فلا يصح قول الشارح في غير المحصور وجعل الرجال
مثالا لغير المحصور قوله ولكن لما كان ذلك نادرا اه
اي في بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام في بيانها على الغالب
لان الغالب عدم عموم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله
فيه قطعا وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب
مما يكثر ويغلب قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الا
في آلهة بيقين اه اي لم يعلم انه داخل او لم يدخل فان دخل
يكون المستثنى متصلا وان لم يدخل يكون منقطعا قوله
فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو الدخول بيقين في
المتصل والخروج بيقين في المنقطع فان قلت تعذر
الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل
قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب ورده
ايضا بانه لا يجوز البدل الا في مكان يجوز الاستثناء
فيه كفاية الطالبين

قوله قدس سره لان التعدد يستلزم المغايرة اي المنازعة والمجادلة ولان العقل لم يجوز المواطاة والموافقة في كل الامور
في كل الازمان بين آلهة ولا بين اثنين فوجب ان يكون الاله واحدا لا شريك له ولا ند له ولا ضد له ابدا دائما صمدا قائما
بنفسه لا بغيره فعلم اي على تقدير فرض التعدد المستلزم لثبوت المغايرة والمنازعة والمجادلة معنى قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله غير الله باعتبار كون الجميع غير الله لا باعتبار كون كل منها غيره تعالى والحاصل ان معنى هذه الآية على تقدير التعدد
اي باعتبار جميع الآلهة من حيث الجميع غير الله جل شانه اي حاصل الآية على ما قاله

و فرضه كما هو ظاهر كلامه قدس سره لو كان في خلقهما والتصرف فيهما آلهة مغايرة اي كلها جميعا لا كل واحد منها له تعالى موجودة فعلى هذا حصل التعدد وهذا وان كان يستلزم ثبوت مغايرة الجميع له تعالى لكنه لا يستلزم ثبوت مغايرة كل واحد منها له تعالى فانه يجوز حينئذ اي حين مغايرة الجميع من حيث الجميع له تعالى فرضا ان يكون فرد منها ثابتا غير مغاير له تعالى فما ذكره الشارح من ان التعدد يستلزم المغايرة ليس على اطلاقه ولا على تقدير مغايرة الجزء كما هو الشائع المتبادر بل على تقدير مغايرة الكل ولا فائدة فيه اذ هو مما لا شبهة فيه فالصواب ما قلنا تأمل ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة اي الجميع منه

لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جاءني رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غير ذلك الشيء البتة لا احتمال غيره

منحصر اي لا يجب ان لا يكون اه بمعنى ان الملزوم للفساد في الذكر وان كان وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض وجود اله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكر في الآية صيغة الجمع تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء لمن لا يجوز له شريك اصلا لا يكون ماضيا لدلالتها [illegible] فيقع المضي في خبره لغوا فيقبح اي لا يحكمون بمطلق المنع الا مع ليفيد التقريب الذي لم يستفد من مجرد كان ولهذا ما كو اه لما مر لكن ينبغي ان يكون القبيح اقل من قبح كان لعدم تمحضها للمضي و كذا ينبغي انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم بتجويز وقوع اه اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك اه واجاز الاندلسي و وقوع اخبار جميعها ماضية للاستمرار اي مضمونه اخبارها في الماضي الى الآن بمنع قرينة لانه بمضارع الافعال فلمضارعته لفظا ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه تغلبا اه اي في الاغلب فلذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى المضي نحو قوله تعالى ما دمت فيهم فلعل ذلك اه فالقرينة المعنوية موجودة تقدير معه في علمه او في يده او صحبته كما في قولهم المرء مقتول بما قتل به ان خنجرا اي ان كان في يده او في صحبته والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور او الظرف خبر الكان المحذوف ربما جاء اه بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه مع ما بعد فانهما متعلق بجر حكي عن يونس اه مثال لما وقع بعد الا يجوز توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد الا انه من حيث المعنى التي في صورة الفضلة اي ليس كالجزء حتى يكون حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الكلم كجزئه من حيث كونه فاعلا في المعنى ولا يحذف للتخفيف اه غير عبارة الرضي بالتقديم والتأخير فانه قال فيه ولا يحذف الا كثير الاستعمال

وقوع اخبار جميعها ماضية قوله للاستمرار اي لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الآن

الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق اي يحذف ما لا يكون كثير الاستعمال اذا دل عليه قرينة تقييد الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه اخل بعطف قوله ولكون اه لانه تعليل الحذف وما عطف عليه اعني قوله للتخفيف قبله فالوجه ان يقال المراد ولا يحذف حذفا شايعا الا كثير الاستعمال والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما علتان للحذف الاول غاية مترتبة والثاني علة حاملة انما صح اه يعني ان الماضي الغير المصدر بقد ظاهرة او مقدرة اذا وقع جزاء لا يدخل الفاء اصلا لانه مقدر اي عدم دخول الفاء انما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزاء ان المفتوحة الخ اي لا يجوز ان يجيء ان المفتوحة شرطية فان القراءتان في قوله تعالى ان تضل احديهما فتح الهمزة وكسرها بمعنى الشرط فلاستقامة التعليق اي تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الزمان الماضي لما مر عن الرضي من ان اذ الشرط لا تقلب كان الى الاستقبال لكونها نصا في المضي على تقدير كون ما هو على تقدير فتحها اعني التشبيه في الزمان الماضي فما قبل انه على تقدير الفتح يكون ماضويا فمجرد استقامة التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالي في قوله اي الهذلي ابا خراشة اي يا ابا خراشة ان كنت ذا ساعدة من الرجال من ثلثة الى عشرة فان قومي لم يأكلهم الضبع اي لم افقر والضبع اما على معناه الحقيقي او النسبة المجازية شبهت في اهلاكها الناس بالضبع وفي امثالهم افسد من الضبع اي لم افقر والضبع اما لانها اذا وقعت في غنم افسدت ولم يكتف بما يحتاج اليه متعلقا حال من فاعل لا يجوز لا يجوز اي لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقا به و اما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجائز كما ذهب اليه البصرية من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور والمعنى في اما انت ذا نفر لكونه بمعنى لان كنت اذ تمنع ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليها ما لم يتغير كان خبرا فخبر

فالمعنى على تقدير كسر ان سه
على تقدير كسر ان ما هو على تقدير الشرطية يكون استقباليا و صح

قوله وجب تغيير صورتها لان بقائها على وضعه الاصلي مع قطعها وجوبا
عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الا
الاصلي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظ
حرف الشرط وجب ان تؤذن بانها في الاصل حرف الشرط لان الفاء على السببية
فلا بد اذن اه لانه لم يبق من الشرط شيء فيلزم مقارنة حرف الشرط
مع الفاء ولانه لا بد في الحذف اللازم من قيام شيء مقام المحذوف و
اذا كان الثاني نحو ما انت منطلقا وما انت ذا نفر من غير تبعية
بقرينة ذكر التوابع بعد اى لنفي ما اجرى عليه لا لنفي صفة الجنس مطلقا
او تقديرا قوله من معنى البعدية وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول او الدخول
وهو ان يكون على الاير اث الاثر ويرد عليه اى يرد على هذا القول ما ذكرنا
من انه لا حاجة اليه لا حاجة اليه اه يعني الصرف عن الظ المتبادر منه
بمعونة المقام الى معنى آخر انما يكون عند الحاجة كما في التعريف الذي ولا
حاجة ههنا قبل لما تعارف في كلام تكرار البعدية والدخول بهذا المعنى خرج به
لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظ
وان تكرر لا يصير متعارفا مطردا وعليه اى يرد على هذا القول ما ذكرنا
من انه لا حاجة اليه فالتعريف غير مانع فيه انه بعد حمل البعدية والد
الدخول على ما مر كيف يدخل المرفوع في التعريف وانه لا معنى لقوله الفهم لا
ان يعني اه بان الجار اه يعني انه ليس متعلقا بالمنفي بل المحذوف هو خبر
لا كائن عليك تثريب واليوم ظرف لذلك الخبر المحذوف او بالعكس
قوله اى اليوم خبر وعليك متعلق به وعلى التقديرين تثريب مفرد اى لا وجود
عاصم يعني انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة
لان حرف اه كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك
الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا تقول الاشكال عليك واليك

علم

فاقيل

قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا ... كفاية

قوله على النسخ المشهورة اه اقول كليهما يشعر بهذا الكلام
ان الخبر محذوف في المثال الاول بقرينة كونه مذكورا في الثاني
لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان يكون خبرا للاول ايضا فيكون
تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قال بل مراد الشـ
بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني العصام
على الاستعمال الاقل كفاية الطالبين

واليك المصير ومنك الخوف وما عليك المعول وليس لك النجاء قوله
لتضمنه ضمير المصدر فالتعلق به باق بعد جعله خبرا من حيث المعنى قوله لم يجز
ان يجعل الظ لذلك قدرنا مدلول لا عاصم متعلقا بقوله من امر الله قوله لا الا
المنصوب لانه لا يكون مفردا كما يتوهم من كون الكلام مسوقا له قوله ذلك اى
ارجاع الضمير المضاف المضاف اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لكونه مذكورا صريحا
قوله مبنية على الفتح بلا تنوين حذرا من مخالفتها في الحركة لسائر المبني
بعد لا التبرئة مما كان متمكنا بالحركة قبل دخولها طردا للباب على نسق واحد قوله
اللذين جعلا اه لا مطلق المعطوف عليه المعطوف والمعطوف النسق وجه يكونان كاسم الشيء واحد
نحو يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف سواء كان علما او لا قوله بخلاف ما جاءني
من رجل فانه لا يصح بعده بل رجلان او رجال ولذا قال المفسرون ان قراءة
لا ريب فيه بالفتح ابلغ في النفي من قراءة لا ريب بالرفع ~~اى الاخر زلى الام~~
قوله اى الاضافة الى الاسم الصريح احترازا عن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع
الصادقين فانها ترجح جانب البناء قوله للتنبيه على كونها لنفي الجنس لان نفي
الجنس تكرير للنفي في الحقيقة قوله سواء كان اه نحو لا حسن في الحسن البصري
ولا صعق في الصعق او فيما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير
قوله فلرعاية اللفظ اى انما يجعل في صورة النكرة وان كان المنفي في الحقيقة
هو المنكر الذي لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه
بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه
لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة
قوله فالاوضح لصيرورته كانه اسم جنس موضوع لافادة الوصف المشتهر وهو معرفة
وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة وفي الثاني زائدة ويجوز البناء مع الزائدة
نظرا الى لفظها قوله للتبرئة اى لنفي الجنس ملغاة عن العمل قوله مرفوع بلا عند
غير سيبويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل الجر فيها في موضع

لانهما يكونان مبنيين بعد لا التبرئة مح

رفع مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتداء لا خبر لا في حكم واحد بالاضافة
اي في حكم عامل واحد فيجوز ان يعملا واحداً الاظهر اه نظراً الى تعدد اسم لا
والتأويل بالمفرد نحو لا شئ منهما موجود خلاف الظ فان لا عاملة اه يشعر
كلاماته مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة في المتبوع عنده وغير
كذلك فان مبناه ان المفتوح اسمها يعمل في الخبر عند غيره ولا يعمل فيه عنده
فهو مرفوع على انه خبر المبتداء فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين على معمول
عامل واحد وذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على اثر آخر كما صرح به في الرضي
وغاية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع فالخبر
خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لا مع اسمه المبني مبتداء فلا عمل للا في المتبوع و
المعطوف منصوب فلا يتحقق عاملان فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد
للضرورة الشعرية نحو قوله لا يبطل عملها لان عملها انما يكون لمشابهتها بان و
بتوسطها بطل العمل لان ان لا بد لها من تصدر لجواز ان يعني التقرير اه هذا
انما يرد ان لو كانت هذه المعاني مدلولا كلمة الاستفهام بان تكون مستعملة فيها
واما اذا كانت من مستتبعات ~~التركيب وكنايات~~ مستعملة في ~~الاستفهام فلا وتفصيله~~
مذكور فلا يقال للشيخ عن الظ اي الحصر المستفاد من كلمة اما قال
السيرافي اه في الرضي قال الاندلسي لا اعرف احداً يقول تلحق الف الاستفهام
اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او التوبيخ او التمني
او العرض وقال سيبويه اه قال المازني والمبرد ان حكم الا بمعنى التمني حكم الا
المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع بالالغاء كما كثير انفقه والا
ماء وخمر اشربها وخبرها ظاهراً او مقدراً كما في المجردة وقال سيبويه لا يجوز حمل
التابع على الموضع اي بيت نقل كذا اشارة الى ان البيت مضمن وهو ما لا
يتم معناه الا بما يليه في شرط الابيات للفصل بيت اي لخي تشبر تراب المعدن
من ابات البئر اخرج ترابها والمصراع الثاني صفة رجل والدعاء اعتراض

[Right margin:]
٨ قوله يجر ويبطل عملها لان عملها انما كان لمشابهتها بان وبتوسطها بطل الشبه لان ان لا بد لها من تصدر نسخه

٥ التراكيب صح

٧ في الاستفهام فلا وتفصيله مذكور في الاتقان للشيخ السيوطي صح

[Inner margin:] والتابع عند غيره وعاملة في التابع المتبوع صح

ونعت المبني اي المبني من اسم لا الذي يبنى بعد دخول لا لانه الذي سبق في المعرف بلام العهد فيعرف اليه لا
نعت المبني مطلقا حتى ينتقض بلاما وما يارد على ان يكون بارداً صفة المؤكد لا اسم لا فانه التاكيد اللفظي
يجوز بناؤه كالمتبوع فيحتاج الى تقييد المبني بالمبني اصالة لا بالتبعية والاسم لا المبني مطلقا والا لدخل
فيه نحو لا المتناهي في فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبني هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا
غلام رجل فاضلا عصام الدين على الكافية

اعترض كان الشاعر عشق هذه المرأة فيقول على طريقة يفيد التمني
الا ترى ويبصر ونحن رجلا يدلني على هذه المرأة ويهديني طريقا يوصلني
اليها اي يتبصر ونحن رجلا هذه صفته فانه مملالي وقيل يروى بيت اي
سير اتمنى ولعله تصحيف فبالثاء المثلثة اليوم بالمحصلة اي
لثبوت اه فالمكان مصدر ميمي لا ظرف وتوجه النفي اليه حقيقة
اي من حيث المعنى بناء على ان محط الفائدة القيد الاخير وان كان
صورة الى المنعوت بنزع الخافض والاصل يرفع وينصب
قوله مضى الجر اي كون خبر لا مذكورا قبل المعطوف لفظا او تقديراً كما في
المعطوف على اسم ان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكن
في المغني انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز
رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف ولا رجل وامرأة فيها
يقتضي وجوبه يعني ان بدل المنادى يجب بناؤه اذا كان مفرداً
معرفة لان حكمه حكم المنادى المستقل فيجب بناؤه بدل اسم لا اذا كان
مفرداً نكرة بناء على ذلك جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل انه يجوز
اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة
وباب النداء عند الشيخ الرضي فانه يقول عطف البيان هو البدل
لئلا يتوهم اه ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبني كما في لا اب
ولا غلامين لكنه اجرى احكام المضاف عليه لمشابهته للمضاف
في المعنى وليس كذلك لانه صرح في الرضي بانه معرب اتفاقا انما
الخلاف في انه مضاف حقيقة ٧ بل مشبه له واليه ذهب المص و
لعل مقصود المحشي لئلا يتوهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب
فقط لكن عبارته قاصرة يعني ان صورة اه لما كان قول المص
لمشاركته في اصل معناه غير صحيح بحسب الظ اذ اسم لا في هذين

[Left margin:]
٥ متمناي ح
وقيل يروى بيت ادبيت والعله

والعطف صوابه عطف النكرة على اللفظ وعلى المحل
جائز اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب
والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا وبالمحل عليه
جعل اعرابه مثل حركة البنائية لا بناؤه لان البناء لا
يكون تابعا للبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس
امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز
بناء الوصف في المنادى وتعين المعطوف ولا يجوز
بناء المعطوف في اسم لا ويبنى وصفه ويكشف قوله
مثل لا اب وابنا ان المراد بالحمل على اللفظ
ليس البناء عصام على الكافية

٧ واللام مقحمة لتأكيد المقدر وهذا مذهب سيبويه
والخليل والجمهور او ليس بمضاف حقيقة
صح

ومثل لا اباله اتى بالضمير دون ان يقول لا ابا رجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة
وبالتثنية فالاولى ان يذكر لا اخاله ايضا ولا غلامي له ولا غلامي له اشارة الى حصره في الاربعة والمتروك في كتابه جمع المذكر
السالم على ما هو الرواية اذ المثنى على ما يحتمله المكتوب ولان ذلك تكثير الوقائع فانه الامر المط جائز مع ان لا اب مفرد اعرب با
بالالف ولم يبن على ما ينصب به فيه مخالفتان للقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور ولك ان تجعل
المخالفة البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به وفي لا غلامي له خلاف لكن حذف النون من غير اضافة ولما كونه معربا
فخفف
عصام الدين

تشبيها له بالمضاف لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله بمنزلة المضاف الحقيقة ولدفع الوهم المذكور بيّن وجه التشبيه فقال المشاركته له في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص انقلب بعد الاضافة الى الاختصاص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين
عصام الدين على الكافية

التركيبين نكرة وتركيبه بالجار والمجرور تركيب خبرى عند المصـ فلا اختصاص للاسم لا في هذين التركيبين حتى يشاركه المضاف اعنى لا اباه ولا غلاميه فيه اوليه الشـ بتأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف بالحاق اللام في افادة الاختصاص الاضافي لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه وحاصل الثاني ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا لا اضافة فيه مشاركته للتركيب الاضافي في افادة الاختصاص واذا كان الاختصاص الاضافي لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من اختصاص الخبري وهو اسم لا في حال اعتبار اضافته لوجود اللام مشاركته لا كم للمضاف المقدر فيه اللام في افادة الاختصاص فلا يعتبر فيه اه بل ان هذا التركيب الجزئي مشاركه للتركيب الاضافي في افادة مطلق الاختصاص فاعطى لاسم لا في الاول حكمه في الثاني فمن قال انه لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المصـ بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الى المضاف وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب شمل لم يتدبر حق التدبر من التعريف فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة او المعاني الاخر من التعظيم والتحقير للمضاف والمضاف اليه كما بين في علم المعاني ان الصورة اى صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى الاضافة وقد تلحق التاء نقل عن عبيد الله التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمنّ نعت الكلمة اى لا او المبالغة اى في النفى كما في علامة وههنا مستعار للزمان فانه في الاصل اسم اشارة للمكان في حين النصب واما

بينه وبين المضاف اليه مشاركته بتقدير اللام كـ

الجزئى نـ

ومن ثم لم يجز لا اباً فيها اذ لا يشاركه لا اباها في اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة مجرورا باللام والا فينبغى ان يجوز لا ضربى في اليوم تشبيها بالمضاف ولا خاتمى من حديد
عصام الدين على الكافية

وليس بمضاف على ان تكون اللام لتأكيد اللام المقدرة لفساد المعنى وهو صيرورته معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير منع الرضى الفهم بغير تقدير في لا اباك كما يفهم في لا اباك بل التقدير فيه لا اباك موجود ولم يتمسك في رده بفساد اللفظ حيث يلزم تركه والرفع المصـ لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا والوجه نون التثنية والجمع بلا اضافة وحذف
عصام على الكافية

ولا اليهم

و اما ايان فعند السيرافى مبنى على الكسر لكونه في الاصل مضافا الى الجملة حذفت الجملة وبنى على الكسر لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اتى بتنوين العوض وقال الكوفيون لانه حرف جر وقيل انه مجرور بمن مقدرة لا من الحذف وقد يرفع وقد يجر بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة ولات حين مناص ولا يستعمل اى لات الا مع الاحيان ولا ينقل من احد لا من الحجازيين ولا من غيرهم فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها والحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا الا مفصولا بينها نحو ان زيدا العالم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله وفي الآن ففي الا انهم فلان لقد بمعنيين آخرين من التقريب والتوقيع وفي الا معنى التنبيه فلا يكون بمعرض التحقيق الا منجنونا المنجنون الدولاب التى يستقى عليها وهى المؤنثة مثل قولك اه فالتقدير في الاول يدور دوران منجنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقام المضاف وفي الثاني الا يعذب معذبا فلا يجوز ما زيد الا عمرو واضاربا بان يكون عمرو اسم ما وضارب خبره وزيد مفعول ضاربا نحو قوله تعـ فما منكم الآية فان من احد اسم لما تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في حاجزين خبر مبتدأ محذوف فلو من عطف الجملة على الجملة اذ كثيرا ما فتوهم ان الاول مرفوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام بيان للواقع توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو نوع الاعراب ~~[crossed out]~~ فالتلبس المستفاد من باء الملابسة في قوله بالكسرة تلبس الكلى بالجزئى فلا يتوهم الدور لعدم دخوله في التعريف وما قيل ان المعرف هو المجرور والمشتق من الجر بالمعنى المصدرى والمراد بمعنى الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور ايضا ففيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب

اى لات من الاوان

بمعنى المؤنثة

بالجر

قوله وهى زائدة عند البصريين وليست ان الخ تزاد مع ما النافية بل هى الخ تزاد مع لما وما المصدرية ايضا مثال لما ان قام زيد قمت ومثال الثانى نحو انتظر وفى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه والحاصل تزاد بعد لما وما المصدرية بلا فصل كما تزاد بعد ما كذلك
كفاية الطالبين

الحرف لا يدخل على الحرف الذى من حكمه الا مفصولا

واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها في سياق النفى
كفاية

مأخوذ في الجر بالمعنى المصدري لان المصدر ذكراه واما ما ذكره محلا
في تعريف المرفوع فلما صرح به الشيخ من ان المصدر اورد في بحث
الفاعل المرفوع المحلي فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب قوله في بيان اقسام
الاعراب حيث قال والجر علم الاضافة وانما لم يقل اه لان ما مر
في بيان انواع الاعراب كما قال في عديلية بجر سابقه مفعول باخذ
بالحاء المهملة المثلثة وسكون الجيم والراء حضن الانسان والحضن ما دون
الابط الى الكشح كذا في القاموس علامة الشيء اي ذاتها لا
من حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي غير
مجرور فمرفوع لان حركة غلامي حال كونه مجرورا غير حركته حال كونه
غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديريا للتنصيص على ان المراد
اي المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه
يحتمل الاستخدام قوله نحو كفى بالله اي فيما يكون حرف الجر فيه زائدة
لاختصاصه بالاضافة يعني ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال
عليه من اقسام المتوسط باعتبار ان المتوسط لفظي وتقديري قوله
ما يتوقف على الجر وهو قوله مرادا بمعنى الانسلاخ التجريد
في اللغة برهنه كردن فكونه بمعنى الانسلاخ منكشف ~~بمعنى التجريد~~
~~التجريد~~ فمن قال انه من باب القلب حمل التجريد على المعنى الحقيقي و
القلب لا يحتاج ~~التجريد~~ الى نكتة عند السكاكي واما عند غيره
فالنكتة المبالغة في التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر
وهو اما كناية او مجاز فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب
فقوله لا حاجة محل بحث اعترض عليه اه يعني ان قوله لاجلها
وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكن اخل بطرد
التعريف لخروج نحو الحسن الوجه لان انسلاخ التنوين فيه بواسطة

اما بطريق المجاز لكونه لازما لمعناه الحقيقي او بطريق التضمين فمعنى كونه بمعنى الانسلاخ صحيح

فالنكتة

بواسطة التنوين اللام لا بواسطة الاضافة واما الضارب
الرجل فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه من التنوين او ما يقوم
مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازه
وانما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتي فكان في حكمه قال الشيخ الرضي
انه كلام مستأنف والكلام السابق كان على قوله لاجلها اعتراضا وجوابا له و
هذا جواب عن اعتراض اذ يرد على قوله مجردا عنه تنوينه بانه توجد
الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والمنصرف
اذ ليس فيه تنوين او نون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب والغير
تقديم هذا الكلام الا انه اخر لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب
الرجل ايضا مشروط بشرط آخر فلما لم يوجد الشرط لم يوجد
المشروط قوله عمل الجر مفعول مطلق لم يعمل قال الشيخ اه في دفع الاشكال
اراد به ما قام بالغير فحاصل التعليل انها تفيد صفة قائمة بمعنى
اللفظ ما يقابل اللفظ كما يدل عليه قوله منسوبة الى اللفظ دون
المعنى كان المراد اه ليصح التمثيل بليث واسد فانهما مترادفان قوله
المساواة الشاملة وهي المساواة في الصدق سواء اتحدا في المفهوم
او لا كما قالوا النسبة تساوق الوجود وعلى هذا يصح مقابلته
بقوله او اعم او اخص بلا تكلف فان الاحد اي المراد من الاحد هو
يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعني اليوم اعم مطلقا منه ولما لم
يستعمل اه عطف على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ثانية لاثبات
عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط او وجب
تنافرا اه والتنافر لا يصح استعماله في كلام الفصحاء الا بعد التأويل
التأويل اه فيقال في كل رجل جزئيات الرجل او افراد الرجل وذا لا يجوز لان كلا
لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا اي

اى كلهم او ملفوظة نحو ان الامر كله لله كذا في المغني كما تقرر في
الميزان من ان كل سور الموجبة الكلية والمراد من الموضوع الافراد
ومن المحمول المفهوم اقول الظاهر ان كلام اهل العربية ما ذكره صاحب
المفتاح في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد النكرة نحو كل نفس
ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو كلهم آتيه واجزاء المفرد
المعرف نحو كل زيد حسن ثم ما كما حاصله ان لفظة كل مفرد مذكر
معناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب
ومعناه مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شيء فعلوه
في الزبر ومفردا مؤنثا في نحو كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى
ومجموعا مذكرا او مؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا تجوز
مراعاة لفظها ومعناها نحو كلهم قائم وقائمون فما ذكره الميزانيون مبني على
المسامحة بناء على ان كلمة كل لما كان في افادة الافراد والاجزاء تابعة
للمضاف اليه وان ما يستقل بافادته هي الاحاطة قالوا ان كل لفظه
للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه نحو كوكب الخرقاء اي
كوكب المرأة الحمقاء وسهيل كوكب عند طلوعه ينضج الفواكه و
ينقطع القيظ بملابسة انها تشرع اه كما قال الشاعر اذا كوكب
الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب لان الاضافة
الى لان الاصل ان يكون للاختصاص لا تستلزم معهودية الفعل
ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا توصف به النكرة دون المعرفة
مخالف اه لانه يدل على ان كلا من المضاف وذو اللام حقيقة في الواحد
المعين مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد
المعين والجنس اما اشتراكا لفظيا كما هو المشهور او اشتراكا معنويا
كما هو مذهب السكاكي ولو صرف النظر بقوله من غير اشارة الى واحد

الاراد بالمعرف ... مطابقا ... كان في الصدق ... المعنى او في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الآخر

على التسامح

قوله في الاضافة المعنوية اى في الاضافة المعنوية التي يكون المضاف اليه معرفة معها لكن ترك هذا القيد اعتمادا على افهام المقام فلا يرد الاضافة المعنوية التي مفادها التخصيص فتدبر قوله موضوعة وضعا نوعيا فاضل امير

ينضج الفواكه وينتهي القيظ

اذاعت غزلها

وتفيد اى الاضافة تعريفا مع المعرفة المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدي وهو الاول او الجنسي وهو احترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة ظاهر وافادته للتسمع المحيط انها تفيد للمضاف تعريفا حاصلا مع المضاف اليه فتأمل عصام الدين

قوله ولقد امر على اللئيم اه قال في شرح المفتاح لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل الى امر للاستمرار انتهى ويؤيده قوله فمضيت في المصراع الاخير وقيل قوله مضيت بمعنى امضي عدل الى الماضي للدلالة على التحقق
قوله ثمت بالتاء من الحروف العاطفة كثم الا انه تختص لعطف الجملة على الجملة بخلاف الخالي عن التاء
من بعض الحواشي

الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى المقيد اعني مع بقاء
الواحد فيكون مفاد العبارتين تعين الاشارة الى واحد غير معين اه
ارتفعت المخالفة لان استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد
من افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق
في المقيد لا لارادة نفس الجنس بان يكون المراد الجنس من حيث التحقق
قوله وذلك بحسب القرائن الا ان قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو
انتفاء قرينة البعضية لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا بعض المحققين
اراد به السيد قدس سره في حواشي المطول بادنى عناية بان يعني بقوله
لمعين الاعم من المفرد والجنس وبقوله بلا اشارة الى معين الاشارة
الى غير معين او غير ذلك اي للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فانه
يجوز ان يكون اضافتها معنوية لاشتماله على المضي وسلم الفاضل ههنا
مطلق المطلق من الاستمرار وايضا ليس يجري اه اي كما لا يجري الحكم
بان الاضافة المعنوي الى المعرفة تفيد التعريف في الالفاظ المذكورة
لذلك لا يجري في هذه الالفاظ ليكفيك في بعض النسخ باللام المفتوحة
المؤكدة لما في هذه اللام من المبالغة الزائدة على معاني الافعال وفي
بعضها بدون اللام اكتفاء باصل المراد وكذا اخواته فان شرعك بالشين
المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشرعني كذا اي
احسبني وكان معنى الكفاية النظر المكشوفة من شرع الدين
شرعا او اظهره وبينه وكفيك بتسكين الفاء المشهورة اي حسبك و
نهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك وناهيك من رجل
ونهيك من رجل ونهيك من رجل تاويله انه يجد بغنائه تنهاك
عن طلب غيره كذا في الصحاح نكرة نحو رب شيء وكلتها تعرف المضاف
لكون الضمير معرفة نحو زيد واصالته مختصة بشيء نحو رأيت

قوله هذا الحكم اى حكم افادة الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف اذا كان المضاف اليه معرفة فاضل امير

قوله لتوغلهما اه لا يخفى عليك ان هذا التعليل غير ملائم للتعليل الذي ذكره في افادة الاضافة المعنوية في المضاف تعريفا مع المضاف اليه المعرفة بل انما يلائم للتعليل الذي رده بقوله لان نسبة امر الى امر فالمناسب ان لا يستثنى هذين اللفظين من الحكم بناء على ما قال في جواب الاعتراض بقوله فان قلت فتدبر ولا تغفل فاضل امير

قوله عليك اعلم ان قولهم عليك بكذا اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه الرضي ذكره الرمايني في شرح المغني البيب صحا والسيد الشريف في شرح المفتاح حيث فسر قوله فعليك بكلام رب العزة اي استمسك بكلام رب العزة وقد جاء لفظ عليه اسم فعل على سبيل الشذوذ كما نقل عن بعض العرب في الفصل عليه رجلا ليسني وفيه شذوذ آخر وهو اتصال الضمير عبدي افندي

قوله غير السكون فغير هنا صفة للحركة التي هي معرفة وانما كان غير معرفة لان غير السكون لا يكون الا الحركة فلا يحتمل شيأ آخر وكذلك قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فغير هنا معرفة وصف في عليهم لان المغضوب عليهم لا يكون الا المنعم عليهم فلا يحتمل شيأ آخر مظهر قوله غير السكون فغير هنا صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة فاضرابه اذا اشتهر شخص بمماثلتك لح

رجلا هو واحد الا ان يكون للمضاف اليه اه فانه يتعرف بغير لانحصار الغير نحو عليك بالحركة غير السكون ولذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت ولذا اذا اشتهرت بشخص بمماثلتك في شيء فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد ذلك الشخص وقدح القدر شتر زدن

قوله كالاشارة فيه ان اشتراط القصد انما ذكره الشارح في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بما يعرف به مثل الى القصد معنى واما اذا اتصف به لفظا نحو زيد الشجاع فلا يجوز الاضافة كما يجيء فانه يجوز لان المراد منها المدح يعني ان المراد اندفع بهذه العناية ما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بما عداها فلا يكون تحصيلا للحاصل فيه ان المعرفة اه غرض الشارح ان الامثلة المذكورة قبل العلمية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلمية ايضا مستعملة في ذلك الشخص ففيه تعريف المعرف ~~المعرف~~ المعرفة هو الكلام المعرف فهو بانه مبني على المدح ان التبعية بينهم فقط زاده ليصير التركيب دليلا على ضعف ايراد اللام ابدا غير مشروط بشرط لفظة ابدا لانها تابعة للفعل ويضافان اه فاضافتهما اليه لفظية واضافتهما الى المفعول به اه خصهما بالذكر لانهما لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول به والمراد فيه لشدة طلبهما دون سائر معمولاتها على الاولين اي الحال والاستقبال يحتملهما والمعنوية لاشتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال فاذا قصد المضي لم تعملا واذا قصد الحال والاستقبال عملا كما يقول الضيداه في قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمجرد وقيد الاوابد هيكل اغتدي القصد المتكلم من الغدو وكناية عن تيقظه والليل باق وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موضع الطير اينما وقعت بمجرد اي الفرس سحود قصير الشعر رقيقه قيد الاوابد يقال للفرس الجواد

وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه قائلة نور الدين من العدد من الاربعة الاثواب وغيره ضعيف لا يجوزه البلغاء المقتضر اعتبار البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على قاعدتهم البصرية على ما هي السبع من هذه القاعدة ايضا من اشتراط تجريد من التنوين لاجل الاضافة والوارد في كلام الفصحاء ثلاث الاثواب عصام الكريه على الكافية

ايراده بلا تعريف اي ايراد المضاف منكرا ولا يخفى انه يلزم المجاز فتبصر والاظهار المراد بالتجريد وخلوه عطف تفسير لواحد

اقول في بيانه كلمة ايا حرف النداء ينادي الشعر المنزلين لسلمى لحيرته وشدة حزنه وكثرة بكائه وسلمى وهي اسم امرأة هل حرف استفهام الازمن جمع زمن يستفهم الشعر عن رجوع تلك الايام التي مضت مع الحبيبة وهل يرجع التسليم يرجع فعلا متعد على انه من الرجع لا من الرجوع حتى يكون فعلا لازما والتسليم منصوب على المفعولية له وفاعله ثلث على سبيل التنازع والاثافي جمع اثفية بضم الهمزة اصله اثفوية على وزن اعجوبة ثم ادغم فصار اثفية والبلاقع جمع بلقع بضم الباء اي الخالي من النبات والماء والديار الخالية عن الماء وانواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانس والحيوانات ثلث الاثافي مرفوع على انه فاعل لتسلم او يرجع على سبيل التنازع والديار مرفوع ايضا معطوف على ثلث الاثافي كفاية

وتحصيل الحاصل ولذا قال لزوم بعد تعريف المعرف دون تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله وبين جعلها على اطلاق المعرفة على المجموع مع ان صح

قوله بان سقط قيد المنفي لا النفي والظاهر منه ان الشارح قدس سره حمل التخفيف على معنى التقليل مجازا فلا يرد ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل لواحد قوله بان سقط ان كان بصيغة التأنيث يكون ضمير الصلة محذوفا والا فلا قوله واستتاره واجب لئلا يقع الصفة بلا فاعل في اللفظ وان لم يكن في الحقيقة فاعلا لقوة مشابهتها الفعل حاشيه قوله استتاره اه

الجواد قيد الاوابد

الجواد وقيد الاوابد اي الوحوش كانه لسرعة قيدها على رجله الهيكل الفرس الطويل بل الضخم والعبراه في قولهم هذه ناقة تعبر الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند اشتداد الحر اي عابرة فيها وتكون الاضافة اه وجرباغي الله على وجه البدل اي الاخفية اه يعني ان التخفيف مستعمل في الحاصل بالمصدر مجازا صرح به اي ليس هذا قيدا احترازيا حتى يستفاد ان المعنوية تفيد تخفيفا في اللفظ او للتصريح بالمقابلة اي بمقابلته بالمعنوية بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا او للاحتراز اه اي الاحتراز عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المراد وما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فمدفوع اما الاول فلان الخفة ليس ههنا الا بمعنى اسقاط شيء وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مفتقرا الى السماع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى ان افادتها مقصور على التخفيف المخصوص لا يتجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى بعد جعله شبيها اه بان اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار فضلة كالمفعول لا يخفى ان اه مبنى البحث ليس ان المشار اليه اعني المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على ان التخفيف لا مدخل له في استلزام ما بعده حتى يندفع ما ذكره الشارح مبناه انه لا يصح البناء المستفاد من قوله ومن ثمه لانه منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص لبناء الاحتجاج السابق اي لحسب نفس الامر ولسند الا بالنظر الى العلم قوله او يرتكب مجاز بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه للتلازم بينهما كما نسب القتل الى كل القبيلة باعتبار تعاونهم و

من الصفة ومعرفة ذلك بعد معرفة ما هو العامل الى معمولها ومعرفة معموله يصح الاضافة اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على صاحبها او الهمزة او ما فانها تعمل في الفاعل الرفع مطلقا وفي مفعول النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد به الحال او الاستقبال او الاستمرار واما الثاني فنجوز اضافتها الى الفاعل الا اسم الفاعل باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل بقوة شبهها بالفعل وح يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل بانه شبه المفعول نحو زيد نائم عمرو في داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول نحو ضارب زيد وحسن الوجه الوجه الاول نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس مضافا الى المعمول ولا تفيد الا تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا في اللفظ واللفظة ان تكون المضاف صفة مضافة

بل صح للامدخل له في الاستلزام

في وجه حمل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين
فيهما قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما في التقدير الاول حتى يفرق
بان في ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل الضارب زيد
عليه بخلاف الضاربك وضاربك فانهما يشتركان في عدم حصول
التخفيف بالاضافة فقوله الخ من غير اعتبار كون كل منهما كما في قوله
محذوفا تنوينه في التقدير السابق وتعلقه بحمل وهم وانما قلنا دون
التقدير السابق اه اورد الرضى هذا الاعتراض على التقدير السابق بانه
اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها
لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المتنافيين لم يضعف حمل ذي
اللام في الضارب زيد على المجرد منها صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد
دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا
يخفى تماميته لانه اذا كان التخفيف في ضارب زيد شرطا كيف يمكن حمل
الضارب زيد عليه مع عدمه واليه اشار المحشي بقوله فان التخفيف في بابه منظور
فيه مما يتحقق يتنافيان لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير
المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير
متصلا ومنفصلا او في المضاف اليه بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك
وان لم يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب
زيد فليس بشيء لان التخفيف المعتبر في الاضافة اللفظية عند الجمهور
كما سبق منحصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير لا رابع
والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه وحينئذ نسبة الضارب
زيد الى ضارب زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول
التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان افعل
التفضيل لفظية قال لحصول التخفيف بحذف من كما في اللباب وفي ضوء

فليجز صح

في باب ضاربك زيد صح

ومنفصلا وما قيل منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين صح

في تخفيف المضاف يشاركه صح

ربب

انفعل اضافته صح

قوله ان دخول لام التعريف الظاهر ان يقال دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف قوله ثم عرف في العبارة ما لا يخفى مما مر من الحاشية فاضل امير قوله فانه قوله وتجدها الصواب ان يقول تجدها بدون الواو تأمل وقيل انما لم يستدل بالواهب المائة لانه جائز كالضارب الرجل حملا على الحسن الوجه انتهى عبدي افندي

وتشاركهم في المنافع والمضار مذكور صريحا اه اي قصد بخلاف
معنى افادة التعريف فانه مذكور تبعا فان المقصود اصالة في الاستثناء المفرغ
الحكم على المستثنى ولذا يطوى ذكر المستثنى منه فلا يرد المذكور صريحا هو النفي والاثبات في المستثنى
ضمني فيكون الامر في الذكر بالعكس ما عرضت اه وهو كونها مسقطة
للتنوين يتوقف على ابطال دليل الخصم اذا كان موجودا لئلا يعارض دليل
اثبات المط قوله وابطاله يتوقف على اثبات المط حيث استدل لبطلانه
وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه اكتفى في بيان ضعفه بعدم
الافادة في الاضافة اندفع المصادرة وما قيل انه قد اضعف من التضعيف
الى ضعف الفصحاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث
ينبغي تير ديخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى
ورد لا شوب للمصادرة فليس بشيء اما الاول فلانه موقوف على النقل من
الفصحاء واما الثاني فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقررا
مشهورة لعل الشارح يمنع شهرتها فلذا لم يحكم بانه لا نص في الجر وانما لم
يجوز الشارح نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد
حملا على المحل والاكتفاء بقدر الحاجة عن الضمير العائد الى الموصوف
فنصب اشارة الى ان المحل هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجر فان الجار
متحقق فلا يرد ان محل التشبيه بالمفعول لازم في الجر ايضا على ما صرح
به سابقا قياسا على المظهر اي الضارب زيدا فانه يتعين فيه النصب
قوله ولسند الجواز اي جواز الجر في الضاربك اولى ما عليهم اه ولا
يخفى ما في توجيه المحشي من الاحتياج كنزع الخف قبل الوصول الى الماء
للفعل المفهوم من جاز فان الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز لم لم يحملوا الضارب اه فانهما من باب واحد
لا فرق بينهما الا ان في اللام كما في الضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه

قبل الاحتياج فهو صح

بثبوته على صح

قوله ولا يخفى ان فيه شوب اه حيث استدل على امتناع الضارب زيد بضعف هذا الشعر الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد احمد افندي

قوله ولا يخفى لا يخفى عليك انه لو قيل في تعليل الضعف لعدم الفائدة في الاضافة اصلا لكان سالما عن هذا الشوب فتدبر وجه التدبر انه لا يلزم ان يكون مثل قولهم حاملو ومانحن من هذا القبيل اذ حذف التنوين فيه بالاضافة الى غيره فاضل امير

قوله قد يحمل في المعطوف الاظهر في العبارة قد يتحمل في الشيء معطوفا فاما لا يتحمل فيه غير معطوف على سخلتها ومنه يعلم انه اذا قيل الضارب الرجل وزيد بالجر يكون جائزا تأمل فاضل امير

قوله بادخال رب ممدوحه قيل يعني ان قوله الواهب جر مبتدأ محذوف وفيه بحث بل هو تصوير لموصوف انتهى نور الدين

قوله اي فيه اه نحو فلكك فان كان على وزن كبار يكون جمعا وان كان على وزن كتاب يكون مفردا

قوله يستوي الموصوف وهو المائة وهنا جمع بقرينة عبد الله افندي

قوله فاضافته لادنى ملابسة على كلا المعنيين على طريق المجاز فعلى الاول يكون مجازا في الطرف وعلى الثاني يكون مجازا في النسبة وكلاهما امر مستحسن مرغوب عند البلغاء قوله والحاصرات وتجدها لواحد

قوله معرفين باللام الاخصر والاظهر ان يقال بدل معرفين باللام ذوي لام فان في الضارب ليس اداة التعريف بل هو الموصول وصلته اسم فاعل منكر كما هو الاصل فاضل امير

فانه لا يحتاج في جوازه الى الحمل اي لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل كفاية

يعني بتوجيه الاظهر اي الظاهر ان الاولى ان يقال ان يكون في ... يتوقف على اللام [illegible]

قوله لاتصال الضمير لا للاضافة الظاهر ان حذف التنوين لدخول اللام لا لاتصال الضمير ايوب المكره
قوله فاتحد فاعل المفعول له اي اتحد مفعوله اما لم يسم فاعله والفاعل للفعل المعلل به تأمل نور الدين

المصباح وانما ساغ الضاربه والضاربك لانه في اصل الضاربك
اياك والضارب اياه فلما حصل التخفيف [اضيف] بخلاف باب ضارب زيد
اى ما فيه الاضافة الى مظهر فان التخفيف منظور فيه فلا يمكن حمل الضارب
زيد عليه قوله يرد على هذا التقدير اى التقدير السابق حيث اعترف فيه بان
حذف التنوين فى باب ضاربك ليس للاضافة قوله قلت لعل المص لم يرض
بهذا القول اى بالاضافة فى ضاربك مع عدم الخفة قوله ويكون قوله والضاربك
وشبهه اه على هذا التقدير ويؤيده ان [نقلا لكلام المتقدم] الشارح نسب الحمل المذكور الى القوم
وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل وقياسه
على الضارب زيد وضاربوا زيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة
ومع التخفيف كما فى تقرير الثانى هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض
لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة فى ضاربك فالحق ان القاعدة
مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال فى اللباب بان الاضافة فى ضاربك
لازمة لئلا يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المعنوية [التخفيف]
غير لازمة كما فى ضارب زيد وقال فى الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل
شانا ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمر
من غير تخفيف لاجل هذه الصلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفائها
بان التنوين قدر اه لان المنافى للتنوين اما اللام او الاضافة و
كلاهما مفقود عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافى وجود التنوين
لفظا لاشعاره بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد
اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر كما فى حواج بيت
بيت الله فيه ان قوله دليل التقدير فى حواج بيت الله موجود وهو وجود
الكسر فانها سقطت من غير الضرورة بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن — الضرورة ساه
فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة لا يجوز انه

قوله حملا على نظيرها من تتمة الضارب الرجل والضاربك لكنه نقل خلاصة ما قال المص للاختصار لا نقل عين عبارته
نور الدين
قوله على موافقة اه متعلق بقوله حملنا بعد ملاحظة تعلق متعلقه وهو على الاجوبة فتامل حاشية قوله كل
واحدة منها وفى بعض النسخ منهما فعلى هذا يكون قوله وضعف واحد وقوله الضارب الرجل والضاربك واحد
قوله المضاف اليه صفة جرت على غير من هى له للمحلى والضمير المجرور فى اليه راجع الى المحلى وصفة مفعول ما لم يسم
فاعله للصفة المذكورة والاولى ان يقول المضافة اليه بالتاء نيت المطابقة لفاعله ولرفع الالتباس بكونه صفة جارية
على من هى له والمراد بالصفة المصدرة باللام قوله الواهب وبالمحلى به قوله المائة وبالمجرد قوله وعبدها لواحد قوله بل
بالضعف مع انه مثل الضارب زيد وهو ممتنع كامر نور الدين قوله وح اى حين كون معنى قوله وضعف الواهب
اه ما ذكر او حين جعله قوله وضعف اه مسئلة مستقلة بالمعنى المذكور لواحد قوله يندفع ما فيه اى فى قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها قوله من توهم شائبة ١٥١ اذ شائبة المصادرة انما نشات من حمله على الجواب عن
الاستدلال بهما كما سيجئ فعلم منه انه لم يتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال به كما يتضمن كل من المسئلتين الاخيرتين الرد عليه فى
فاضل امير اقول لا يخفى ان ما ذكره من الاوهام اذ قبول تضمن كل من المسئلتين الرد
على الفراء دون تضمن هذه المسئلة تحكم ظ ولعل منشأ ما ذكره مصادفته لما فى بعض النسخ من قوله ويتضمن الرد على
الفراء فى الاستدلال بهما بتثنية الضمير حيث ارجع الضمير الى الصورتين الاخيرتين والصحيح ان النسخة الصحيحة فى
الاستدلال بها بارجاع الضمير الى الصور الثلث على ما فى اكثر النسخ على ما يقتضيه السوق على انه يجوز ارجاع ضمير التثنية
الى الصور الثلث باعتبار جعل الصورتين الاخيرتين امرا واحدا كما قيل فى شرح قوله ولك ان تجعل كل واحدة منها بضمير التثنية
على تسليم صحة النسختين فتدبر لواحد قوله وارجاع كل من اه عطف على قوله يعنى قوله وضعف اه اى ارجاعهما الى
مسئلة لا يحتاج الى البيان كما يحتاج فى ارجاع الاولى من تلك الثلث اعنى قوله وضعف اه فاضل امير وانت خبير ان
عدم الاحتياج الى بيان ارجاعهما وظهور ارجاعهما انما يظهر بعد بيان ارجاع المسئلة الاولى لان بيان
يعنى قول الش وارجاع اه ارجاع كل من الصورتين بعد بيان ارجاع الصورة الاولى ظاهر منه لا يحتاج الى البيان لواحد
ظ كما ظنه
قوله ويتضمن اه الظاهر ان الواو فيه للحال والجملة حال من ولك ان تجعل من قبيل قمت واصك وجهه اى والحال ان هذا
الجعل يتضمن الرد اه وفى بعض النسخ وتضمن فح يكون عطفا على قوله تجعل فى قوله ولك ان تجعل احمد افندى المشهود
بالحاج يوسف زاده قوله وتضمن الرد اه عطف على تجعل فى قوله ولك ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد من الثلثة
اشارة الى المسئلة على حدتها وتضمن كل من المسئلتين الاخيرتين الرد على الفراء فى الاستدلال بهما فنسخة تضمن بما

قوله المنفصل بالتنوين لم يوجد لفظ المنفصل في بعض النسخ وهو الاولى نور الدين قوله المنفصل وهو صفة اياكم وقوله بالتنوين صلة للمنفصل يعني لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياكم ويكون السبب للعدول عن الاتصال الى الانفصال هو التنوين في الطرفين ثم لما اضيف ابراهيم ارشي وفي بعض النسخ بالمنفصل بالتنوين

قوله وحصل التخفيف جدا لان التخفيف فيه انما كان جدا لان التخفيف فيه في الطرفين المضاف والمضاف اليه لان في الاول حذف التنوين وفي الثاني جعل المنفصل متصلا لواحد

لا يجوز الضاربك اه لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول لان الضاربك اه يعني ان تهما شبها اتم من الشبه في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول من جانب المضاف بحذف التنوين ومن جانب المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة للتخفيف اه فالمعنى على الصيغة اخترت الاضافة لفائدة التخفيف والتعريف والتخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير سيف شجاع اي سيف رجل شجاع حاصله اه هذا الان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الاخر والصواب ما قال الشيخ الرضي ما حاصله اه وكانه كانها في نسخة المحشي سقط من قلم الناسخ تلك الامثلة الاربعة كاضافة هذه الامثلة على ترتيب اللف والنشر المرتب اراد المشابهة اه اي ليس المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون بحسب الصدق بل المعنى اللغوي اي الشمول الاطلاقي وعدمه فيشمل المترادفين وتبعه الشيخ الرضي وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين اللفظين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة اي ذاته وشخصه وانما عبر واعن الذات بلفظ الحي توغلا بالمبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله ذاته وهي حي موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا في التاكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا واسم السلام عليكما قول المجهول ثم اسم السلام السلام عليكما ومن بينك حولا كاملا فقد اعتذر لم يجعل الضمير اه مع قربه دون المضاف اليه فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة اعلم ان الشيء بمعنى اه بيان لاحتمال اضافة العين الى الشيء وتعيينه للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد الخاطر ولا يبقى له ترقب لشموله كل مفهوم

الصفتية ه

قوله مضافا الى ضمير متصل فيه انه لا بد في اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب اياكم وايضا لا حاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال ان اصل الضاربك الضارب اياكم عاصم

قوله من غير اعتبار اه الظاهر انه متعلق بقوله ثم على راي حمل الضاربك اه باغماض عين من هذا الاعتبار لا بقوله مضافا والا يكون كلاما فاسدا كما نبه عليه المحشي عصام الدين ويجوز تعلقه بقوله بقوله من باب واحد بالحالية تامل لواحد

قوله لا للاضافة كانهما بهذا الاعتبار لا يكونان من باب لان حذف تنوين ضاربكم على هذا التقرير يكون للاضافة لا قبلها وحذف تنوين ضاربك يكون على العكس فتامل نور الدين

قوله لا للاضافة لا يخفى عليك ان حذف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة انما هي في الضاربك لا في ضاربك فلا يجوز قوله حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة اللهم الا ان يقال ان فيه حذف المعطوف والتقدير من غير اعتبار اه ومن غير اعتبار عدم حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة تامل ابراهيم ارشي

مما لا يشك في صحته متامل صادق واما النسخة التي اثبت في اكثر الكتب و... فلا ... فيه متامل عارف لاساليب الكلام والتراكيب فاضل امير كانه لم يعرف فصاحة ... تجعل كما في تركيب ... واصلك وجهه ولا يخفى ما في اول كلامه من اللجاجة وهي في الاستدلال بتثنية الضمير حيث ارجعها الى الصورتين ولم يبال بلزوم التحكم كما اشرنا فيما تقدم لواحد

قوله بالغربية باربع يا آت نسبية ومصدرية قوله مكان هو ضمير هو راجع الى الجانب فافهم قوله هو جزء بتنكير جزء على ما هو المناسب للمقام لانه جزء غير معين فافهم قوله والاضافة بيانية في جعل هذه الاضافة بيانية نقض لقاعدتهم في الاضافة كما سبقت انما تتاتى اذا كان بين المضافين عموم من وجه وكان المضاف اليه جنسا واصلا للمضاف اليه بل الظاهر ان مثل هذه الاضافة ممتنعة فتدبر فاضل امير قوله والمكان الذي اه اي المكان الذي يكون الجانب جزءا له وحاصلا بالنسبة اليه تامل نور الدين قوله بالنسبة اليه نسبة اضافية اضافة لامية فافهم فاضل امير قوله فيستقيم المعنى اعلم ان المراد من الجانب في قولهم جانب الغربي قطعة من الاقطاع الاربعة للارض وهي المقابلة في جانب الواقعة في مقابلة الجانب الشرقي فلا شك ان المراد توصيف ذلك الجانب بالغربية لا توصيف المكان الكل الذي ذلك الجانب جانبه وجزء منه لان المكان الكل ليس بغربي وهو ظ فلا يمكن كون المكان الكل مقدرا مضافا اليه او محذوفا مع كون الغربي قائما مقامه لانه لا بد من ان يتصف على كل من المعنيين بالغربية وهو ليس بصحيح كما عرفت فلا بد في تصحيح هذا المثال من توجيه صحيح حتى يمشي فيه التاويل المذكور ولا ينخرم القاعدة المذكورة فنقول ان ههنا مكانان كل وجزء فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء من المكان الكل وعبارة عن الجانب واضافة الجانب اليه بيانية والمكان الذي اعتبر ذلك الجانب جزءا منه وجانبا له هو المكان الكل فاذا عرفت هذا لا يخفى عليك صحة التاويل المذكور على كل واحد من المعنيين في هذا المثال لانه يصح ح كون الغربي صفة للمكان المضاف اليه ولا يضرنا كون المكان المضاف اليه عبارة عن الجانب اصلا لان المحوج اثبات عدم كون الغربي صفة للمضاف وهو حاصل لانه بعد التاويل المذكور صفة للمكان وهو غير مضاف هذا هو غاية الكلام قوله واجيب عنه اه افراد الضمير باعتبار انه راجع الى مثل المضاف الى جرد قطيفة بلا واسطة والى اخلاق ثياب بالواسطة قوله مشابه للمضاف اليه اي المضاف اليه ذلك الاسم المماثل على تقدير اضافة ذلك الاسم المماثل الى ذلك المضاف اليه وان لم يصح اضافته اليه تامل نور الدين

اى لشمول الشيء ح كل مفهوم حتى نقيضه ومقابله ضرورة ان مفهوم
الشيء واللاشيء فانه انما يزيل الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق العين
فى الشيء بدون اللاشيء ودون اضافته الى الشيء اذ لامفهوم يصدق
عليه العين بدون الشيء وفيه ما قيل ان اللام الجنس فى الشيء اذا اريد
به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد
الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان
اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من
حيث هى لما عرفت من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نقيضه ومقابله
قوله اى وقتا [illegible] صاحب هذا الاسم فهو من الاسماء الستة وهى صفة موصوف
محذوف وذات صباح الاولى ان يمثل بذات يوم على ما فى الرضى
ليكون اشارة الى اختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر فى استعمالهم
ما يشرب فى الصباح وليس بزمان حتى يكون من باب حمل احد
اللفظين على المدلول والاخر على الدال قوله يغنى غناء الكم من الاغناء
بمعنى بى نياز ساختن والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا مطلقا
على سبيل الاتباع وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنة مع
اتفاقهما فى الحرف الاخير نحو حسن بسن مرفوعا او منصوبا بتقدير المبتدء
او بتقدير اعنى من عزيز اى قيل فى المثل هذا وبسن من جنس الحركات ولذا
نابت من الحركة فى الاعراب للالتباس الرفع بغيره نحو سلمى لا يوجب
القلب عند الجميع اى عند هذيل وغيرهم ظرف للنفى والاظهر ما فى الرضى لا
موجب عندهم ايضا ولا يتركه الا ترى انك تقول مختار مضطر
فى الفاعل والمفعول معا جمع الوى والالوى الرجل المجتنب المنفرد
لا يزال كذلك وذنب الوى معطوف خلقه كذنب الفترة كذا فى الصحاح قوله
كذا ذكره فى الحواشى اشارة الى ضعف القول بالضعف لانه من القراءة
فى الحالة صح

اى لا التباس صح
لا للنفى

قوله بقى ما قبلها مفتوحا افراد الضمير بناء على الراجع الى المتعدد بناء
على الذكر باو الترديد قوله التى مر البحث عنها لا يخفى فائدة هذا التوصيف
لمن له ادنى دركه نور الدين

قوله لى جمع الوى نحو واجمع

قوله فحركت بصيغة التأنيث فى النسخ التى
رأيناها لكن الاولى تذكيرها لان الضمير راجع
الى ما قبلها وغاية التوجيه ان يقال
ان ما قبلها عبارة عن الحرف
والحرف مؤنث تأمل
نور الدين

وفتحت الياء فى الصور الثلث للساكنين لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك ما قبل كما فى لدن وقط وقد فان قلت
قوله للساكنين يغنى عن تقييد الفتح بالصور الثلث لانه لا يفيد التعميم المط من هذا التقييد قلت لو لم يقيد يدخل فيه
لدن وقط وقد فتدبر عصام الدين على الكافية

من القرأة السبعة التى يستشهد عليها لعله فيه اشارة الى
بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة لغة العربية
وقيل قدم الاخ لانه ابعد من خلاف المبرد وارسخ فى الحكم كيف ولم
يستعمل اخى بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد فى ابى كما
صرح به الشارح وفيه تامل عدم اطراده فى قوله اخوك وابوك فى بيان
انواع الاعراب وفى قوله اذا قطعت عن الاضافة قيل اخ واب ان
الشايع تقديم ما فيه المخالفة ردا على الخصم واقول وجه التقديم ان
ابا اكثر استعمالا لانه يجئ فيه الاربعة التى تجئ فى اب اعنى مصاحبة
الحروف حال الاضافة ثم القصر ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه و
هو جعله كدلو واما على ظه انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح
بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتداء لكنه خلاف الظ فيكون عطف فعلية
على اسمية وهو مما اختلف فى جوازه ومعنى ارى اظن فان مجهوله
يستعمل بمعنى الظن وما لك ذو [illegible] المجاز بدل مفعول ارى و
لى قسم معترض بينهما يخاطب نفسه فيقول قدر الله وقضاؤه
اثر لك هذا الموضع بمنزلة تقسيم به بل ترتحل عنه عن قريب و
اقسم بابى على ذلك كذا فى شرح المفصل ويعلم منه ان ارى بصيغة
المعلوم بمعنى العلم الا انه يحذف مضاف فيقال رحم امرأ قوله فاندفع
الاعتراض لكن بقى توهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة مفتوحة
العين فكان قياسها حالة الافراد ان تكون مقصورة لكن لما كثرت
الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف حملوها فى ترك القصر حالة
الافراد على حالة الاضافة فلم يسمع فيه منه انهاء وحكى ابن يعيش
هنا كثمرات فانها بتحريك العين جمع ثمرة بسكونها على خلاف القياس
فيجوز ان يكون هنوات مثلها عوضت الهاء من الواو لما بينهما من قرب قوله

لفق صح

قوله وقد ارى روى وقد ارى على صيغة المعلوم
كما وقع فى الحاشية الشريفية قوله قدر مبتدأ و
احلت بجملة خبره وتنكير المبتدأ للتكثير اى شر ذا
ناب تقديره ما احلت ذا المجاز الا قدر والواو
فى وقد ارى عاطفة وقد للتقريب وارى جملة
فعلية فاعلها مستتر والى قسم وما فى ما لك نافية
بمعنى ليس وذو المجاز اسمها وبدار خبرها والباء
زائدة وجواب القسم محذوف تقديره والى انه
ليس كذلك اى ليس ذو المجاز دارك حاشية

قوله فيا اخ واب اى قيل اخ واب حال الافراد
واما حال الاضافة الى ياء المتكلم فقد بين بهما
والى غير ياء المتكلم فقد بين فى اول الكتاب فلم
يبق شئ لم يبين من حالها فيض الله رح
قوله الفتح منهما الضمير راجع الى غير المذكور بقرينة
الفتح تأمل حاشيه

المخرج وكونهما من حروف الزيادة قوله عند جريان الاعراب عليه فانه عند
جريان الاعراب يصير الواو متحركة فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فاذا لحقت التنوين التقى الساكنان فيجب حذف الالف وتبقى الكلمة
على حرف واحد التابعة للحركات الاعرابية اي يضم الفاء حالة الرفع
ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر قوله كرشا في بعض النسخ بالواو
وكسماء اسم من اوشئ الرجل اذا كثر ماله وفي بعضها بالراء كما هي
الحبل قوله مثناها اي مثنى ذوا بحذف النون لما انه لا يستعمل الا مضافا
وجمعها ذوات قوله عينها اي عين ذوات باب الطي اي ما عينه ولو
ولامه ياء قوله القلب في المؤنث فقيل ذية كما قيل طية في طوية
لما مر من ان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال قال الشيخ
الرضي اه هذا وجه آخر لاختصاص ذو بالمظهر لا يحتاج فيه الى اعتبار
وضعه وصلة الى وصف باسماء الاجناس ولما كان جنس المضمر
الى لما كان ما ذكره سابقا غير كاف للمطرد بجريانه في المضمر والاعلام ضم
هذه المقدمة لاتمام الدليل وابداء الفرق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاصله
ان جنسهما كلمة لا يقع صفة فلم يتوصل بذو في شئ من افرادهما بخلاف
اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفة كالمشتقات وبعضها لا يقع كا
كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا في الوصف به اي بذو ليكون باب
اسماء الاجناس على وتيرة واحدة وايضا لو حذف اه وجه ثان للاختصاص
المذكور وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليه جائز في السعة
فلو توصل بذو في الوصف بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو
ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه يجوز الوصف به في الجملة
قوله ذو به اي اصحابه لان المناسب للمقام لان المقام بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها
الى ضمير المتكلم قوله الى نوعه وهو المضمر مطلقا الا جنسه وهو غير اسم الجنس

قوله لانه وضع وصلة اه اي الى وصف شئ باسماء الاجناس لان اسماء الاجناس لا يصلح ان يوصف به ابراهيم

٨ اكثر مما عينه ولامه واو صح

وذكر في بعض الكتب اول هذا المصراع وهو :: انهو المعروف ما لم يتبذل فيه الوجوه :: انهو المعروف افضل الاحسان وما لم يتبذل فيه ما موصولة والصلة لم يتبذل والعائد الضمير في فيه اي لم يقبل الذل وهو كناية عن كون المعروف مما لم يعط مثله الا الاسخياء والمراد من الوجوه المصارف وهو فاعل لم يتبذل انتهى لعصم

قوله نفيا تعليل للنفي وقوله لاختصاصه متعلق به اي لاجل نفي اختصاصه وقوله باعتبار اضافته
اليه اي اضافة ذو الى ياء المتكلم وقيل الى الضمير
مطلقا ولا خفاء في صحة كون النفي علة للنفي فما قيل حتى لا يوقعك
الى ريبة ما ينساق الى بعض الاوهام لواحد
غير اسم الجنس قوله نحو ولكن اه فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا
البيت للكميت قوله والذوينا يعني به الاذواء يعني وهم ملوك اليمن من قضاعة
المسمون بذي يزن وذي جدن وذي نواس وذي صبح وذي الكلاع وهم
التبابعة ذكره الجوهري قوله وكذا الفاعلية اه وهذا الجمع مطرد في جميع
صيغ الفاعلة الصفتية ولا يجيء في الفاعل الوصفي لبيان الحال كالمشير
اليه قوله كان في المرتبة الثانية منه قوله لا للتصيير هنا والفاء في قوله
لمجرد التراخي في البيان وليس للتفريع على ما سبق اذ لا دخل للتفسير
المذكور في نفي التصيير فانه لو لوحظ الثانية مثلا مع متبوعها كانت
مصيرة له اثنين كما انها متى لوحظت مع الصفة الاولى والمتبوع
كانت مفسرة لها ثلثة قوله وعلى القولين اه يعني ان ثانيا سواء اريد
منه الثاني في المرتبة او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر
فيخرج عنه المعطوف الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر السبق
والتأخر بحسب المرتبة العقلية دون الذكرية ثم ما قيل بعد التصريح بان
المراد الثاني في المرتبة لا يتوجه النقض بالتابع المتقدم فمن قال يشكل
بمثل عليك ورحمة الله السلام فقد غفل منشأه الغفلة عن المرام
قوله مع انهما متغايران اه يعني قول المص باعراب سابقه كما يفيد اتحاد الاعرابين
بالجنس يفيد تغايرهما بالشخص ايضا ضرورة امتناع قيام اعراب واحد
بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير باللفظ و
القصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقيم مجموع المكررين مقام كلمة واحدة
واجري اعرابها على كل واحد منهما انه يصدق على الكلمة الثانية انه ثان
في الذكر متحد اعرابه باعراب سابقه بالجنس مغاير له بالشخص لعدم
٧ التغاير بين الاعرابين في قصد المتكلم في اللفظ فقط بناء على تعدده
قوله اي المقتضي للاعراب اي المراد من الجهة المقتضي فلا يضر اختلافهما من

ما مضى :: ولا سابق شيئا اذا كان جائيا :: فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع
لمدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر به لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء وهما يجب ان ينبه عليه
انه لا يخرج بقوله به الصفة في قولهم جحر ضب خرب مع انه تابع للجحر المرفوع لان له رفعا قدر للمتعذر بسبب
طريان جر الجوار كما صار بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة الباء
عصام على الكافية

قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها اه وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثلا كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة قوله انما يكون للجنس وبالجنس اى الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام حساس اه وثان باعراب اه ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع اه قوله لا للافراد وبالافراد اه اى ولا يكون التعريف ايضا بالافراد لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها كفاية الطالبين

من جهة المتبوعية والتابعية والاعراب والبناء وغير ذلك قوله شخصية بناء على انها للوحدة الكاملة نوعا قوله وهو المفعولية لا الشخصية لان مفعولية الاول غير مفعولية الثاني فان الاول مسند اليه والثاني مسند قوله اللهم الا ان يراد الحج ويشمل الصفة اسماء اهوا والترامي التي للترحم والتاكيد لاتحاد الكل مع المتبوع وكذا عطف البيان والتاكيد اللفظي والمعنوي واما المعطوف بالحرف فمعية مع المعطوف عليه بالانتساب اليه ظاهر وانما قال اللهم لبعده عن عبارة الشارح وكذا لفظ التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل قوله التوابع منقطعا عما بعده وتقدير لفظ هو العائد الى التابع فتكلف بشيع قوله مقحما اه داخلتان في غير محلهما لبيان الجمع والمنع اى جامعية التعريف ومانعيته فلفظ الجمع يفيد ان جميع افراد المحدود يصدق عليه الحد فيكون جامعا ولفظ كل تفيد ان جميع افراد الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه الذي ذكره الشارح فانه حمل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام في التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الانحصار ولذا قال كالمنصوص عليه ولعله الشيخ بذلك لان الاقحام [illegible] بقدر الضرورة والمحشي قصد التخصيص على الجامعية والمانعية فاختار قوله واو فر متابعة فانه تبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله اى حالة اه اى ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى يرد ان النعت بحال المتعلق خارج من التعريف لانه يدل على معنى حاصل في متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل فهو ما يدل على امر حاصل المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه الذاتي بان لا يلاحظ في حصوله امر سوى المتبوع او باعتبار ملاحظة متعلقه فان الحسن وان كان حاصلا في الغلام لكن حسن غلام زيد حال في زيد قوله جعلوه مطلقا صفة الحصول فالمعنى يدل على معنى حاصل في اى جعلوا اصح

قوله ولا يرد عليه الاولى فلا يرد عليه تامل
قوله فان دلالة الفاء للتعليل والعلة لقوله لا يرد نور الدين قوله فان دلالة اه في كون هذا الكلام دافعا للمورد المذكور نوع تامل فاضل امير

لان الفاظ التوابع صح

قوله قدس سره فالمحدود بالحقيقة التابع اه الذي واحد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي لفظ التوابع قوله لكن لما ادخل عليه اه هذا استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل وصدق المحدود على كل افراد الحد يعني الا انه ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع الى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال النعت هو الصفة كلاهما بمعنى وبعضهم قوله النعت اه قدم لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم هو زيد لا غير كفاية الطالبين

اتحادهما صح

النعت ويسمى صفة ايضا اما عرفته في توابع المنادى والنعت والوصف في اللغة بمعنى عاما في الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية جعل اخص حيث خصه بوصف الشيء بالحسن ذكر المص في شرح المفصل ان للصفة معنيان عام تماد على ذات باعتبار معنى هو المق تابعا كان فيتناول خبر المبتدأ وامثاله و خاص هو التابع ويخالفه ما ذكره صاحب تلخيص المعاني حيث قال في بحث القصر المراد بالصفة في هذا الباب المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ ليس بخبر نحوي عصام الدين

اولا صح

قوله ناش كلاهما اه يريد ان قوله من جهة متعلق بمقدر ومن للابتداء او الغاية وذلك المقدر مسند الى ضمير راجع الى ثان مجازا واسناده حقيقة الى اعراب الثاني والسابق فتدبر قوله شخصية اما صفة واحدة فالنسبة مجازية او صفة محذوف والتقدير وحدة شخصية قوله يخرج الكل اى كل المشمول الواجب الخروج لا كل المشمول المذكور مطلقا لان التوابع منه والقرينة ظهور المراد فاضل امير

قوله وقوله من جهة واحدة يخرج اه قال السيد الشريف في حواشي الرضي لقائل ان يورد عليه المبتدأ الثاني المشتمل على الضمير في نحو زيد ابوه قائم فانه يصدق عليه انه ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فينبغي ان يكون من التوابع وهو ليس منه اللهم الا ان يناقش ان هذا المبتدأ انما يصدق عليه انه ثان باعتبار انه خبر المبتدأ الاول وليس هو وحده خبرا بل بما يليه فلم يصدق عليه انه ثان فاندفع الاشكال انتهى قوله الى اللاحق والسابق الظ سبق السابق على السابق لكن لم يسبق السابق على السابق لنكتة هي كون البحث بحث السابق لا السابق محمد رفيع قوله هؤلاء الرجال لان اعراب سابقه رفع محلي وهو معتبر نور الدين

قوله ويا زيد العاقل فان ضم يا زيد وان لم يكن اعرابا لكنه في حكمه على ما عرف في موضعه وقوله ولا رجل ظريف فان فتح لا رجل في حكم الاعراب كما ثبت في موضعه فاضل امير قوله ويا زيد العاقل لان اعراب سابقه اما رفع لفظي حكما واما نصب محلي وكل منهما معتبر تامل نور الدين فيجوز في العاقل الرفع والنصب فعلى الاول يكون اعراب سابقه لفظيا حكما وعلى الثاني محليا وكل منهما معتبر له قوله ولا رجل ظريفا يجوز في ظريفا النصب حملا على لفظ اسم لا او على محله القريب فعلى الاول يكون اعراب سابقه نصبا لفظيا حكما وعلى الثاني نصبا محليا ويجوز رفعه حملا على محله البعيد فح يكون اعراب سابقه رفعا محليا ويجوز فتحه حملا على المنعوت في البناء لشدة الاتصال فح يكون اعراب كل منهما اما لفظيا حكما او محليا تامل حق التامل نور الدين رح قوله لكنه لما ادخل كل اه والاولى ان يتعرض فائدة قوله كل في قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل اه او في قوله كل اسم بعده فعل او شبهه الا انه تعرض ههنا ليشمل الجميع تامل ملا ايوب

قوله فمثل عبد الله خرج عنه اه كما هو المناسب بالغرض من علم النحو لكونه معربا باعرابين فيه انه خرج عنه ... ومعدي كرب تعلين ايضا مع انه معرب باعراب واحد ولا يناسب بالغرض اخراجه فغيه خلل مع هذا الوجه ايضا ...
من الخلليين في تعريف المفصل باعتبار خروج امر فيجوز عدهما خللا واحدا عصمه الله

قوله وما اورده اه لما ذكر بقوله ولا يخفى على الفطن اه ان في تعريف المص خللا من وجهين احدهما سبب خروج مثل قائمة وبصرى عنه وثانيهما دخول مثل عبد الله علما فيه اراد ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل مختل من وجه واحد وهو خروج مثل قائمة وبصرى بقيد الافراد تعليقات

واحدة من حيث الاعراب قوله اللهم اه اشارة الى ضعفه اذ صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذه في التعريف الا تقييدا ماخوذا من الخارج لا اخراجه مادة النقض قوله مسامحة ومجاز الا ان البقاء يقتضي سبقية الدخول ولا دخول سابقا عن اللفظة فالمعنى وكما على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المص مثل قائمة وبصرى حال كونه داخلا فيه لم يحتج الى التمحل لعدم اقتضائه حج بقاء الدخول قوله ان كانت اه بهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعية ههنا مبداء الآثار و انه فيه ما قيل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية فلا وجه للاخراجها منها وابقاء الباقي على حاله قوله لم يظهر دلالته لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو المشاهدة قوله لا من اللفظ لان العلم اذ احصل بطريق المشاهدة كان بديهيا والبديهي لا يمكن استفادته بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر قوله السر في تثليث القسمة اه دفع لما يرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولية فهي اثنان كما يشرك اليه الدليل وان اريد اعم من الاولية والثانوية فلا وجه للحصر في الثلثة وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها في لغة العرب بالتتبع فالملحوظ في القسمة تباين الاحوال و اختلافها دون الاولية والثانوية قوله تباين احوال الاقسام اي تباين خواصها منصرفا وغير منصرف وتثنية وجمعا مكسرا او سالما وكونه متعديا ولازما وامرا ونهيا ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختلفة المختصة التي يبحث عنها في مبحث كل منها قوله واختلافها اي تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة

قوله كلمة مرة ان التاء في لفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة يعني لفظة الوحدة ولا يقال لمثل عبد الله لفظة واحدة قيل عليه ان اريد بالوحدة الحقيقية التي لا ينقسم موصوفها اصلا كما هو المتبادر من الاستقلال وباو الجارة مثلا فيخرج اكثر الكلمات عن حد الكلمة وان اريد وحدة ما لم يخرج عنه مثل عبد الله علما فان فيه نوع وحدة باعتبار انه علم لشيء واحد ولا يدخل فيه جزؤه على جزئه وان اريد وحدة مخصوصة بحيث يدخل فيه مثل زيد وضرب ومن وعن وقائمة وبصرى ويخرج عنه مثل عبد الله علما فلا دلالة للفظ عليها واجيب بان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللغة فانه لفظة واحدة ويقال لمثل زيد وضرب وقائمة وبصرى لفظة واحدة والمتبادر من العبارة فيصح ارادته من عبارة التعريف لا يقال لمثل عبد الله لفظة لان اللفظة فعلة وهي للمرة فالمراد هنا ما يتلفظ مرة اي دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ مرتين باعتبار ما بان يتجزى ويتلفظ بكل واحد من اجزائه فيخرج عنه مثل عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه على حدة باعتبار وضعه الاضافي بخلاف قائمة وبصرى فانه لا يصح ان يتلفظ بكل واحد من جزئيه على حدة وان صح التلفظ بجزئه الاول واعلم انه يفهم من كلام بعض المحققين ان الاولى ان لا يحمل كلام صاحب المفصل على وجه خرج عنه مثل عبد الله علما لان صاحب المفصل يجعل الاسم مطلقا من الكلمة وجعل مثل عبد الله علما لان من الاسماء الاعلام المركبة فالمراد من اللفظة في تعريفه ما هو المراد في هذا التعريف الا انه زاد التاء للمطابقة وفيه تامل عصمه الله

قوله وهي اي الكلمة هذا الضمير عائد الى لفظ الكلمة باعتبار ما صدقت هي عليه اذ القسمة واردة على ما صدق عليه اللفظ فاضل امير قوله اي الكلمة لا يقال الضمير اما ان يرجع الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وعلى التقديرين لا يصح الحكم عليها بانها اسم وفعل وحرف لانا نقول المراد مفهومها والمعنى ان هذا المفهوم منقسم الى هذه الاقسام ولهذا قال قدس سره اي منقسمة الى هذه الاقسام ومعنى انقسامه الى هذه الاقسام انه ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ويكون مفهوم

تابع جنس للنعت يدل على معنى في متبوعه اخرج به المص التوابع كلها واورد عليه الرضي انه لم يخرج عنه العجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على ان المتبوع ما يشاركه الغرض كونه مقصودا بالنسبة والتاكيد على ان المتبوع ليس بمتجوز فيه ولا في ذكر سهو والبدل يدل على ان المتبوع غير مع بالنسبة وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات غير مقصودة قيل يخرج عنه تعريف النعت النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان الموخ فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان الموخ فيه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يزاد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في الاولى اي الزيادة وغاية التوجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا للوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع وقال الرضي وقد يجعل متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري حمارة لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال في المتبوع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما عصمه الله

الاسم وينضم اليه قيد الدلالة على معنى فى نفسها مع الاقتران باحد الازمنة الثلثة ويكون مفهوم الفعل وينضم اليه قيد
عدم الدلالة على معنى فى نفسها ويكون مفهوم الحرف ولهذا قال بعض المحققين لم يقصد به بيان حكم للكلمة بل قصد به تكميل
تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها لحصول ما لها انتهى ولا يخفى ان مبنى ما ذكره على ان يكون ذكر كل واحد من الاسم
والفعل والحرف فى قوة ذكر معانيها التفصيلية ويمكن ان يحمل على الحكم بالانقسام ويجعل قوله لانها اه دليلا على هذا الحكم
ويؤيده انه لو كان المراد التقسيم لقال وهى اما اسم او فعل او حرف لانه الشائع فى التقسيمات وقيل
ان يقال المراد الحكم بان ما يصدق عليه مفهوم

باعتبار جزئية احد جزئيه كقولنا الاشيع لا حجر واللاحجر اشيع وكذا باعتبار
الصورة فان اسمية الجزء الاول يوجب كون الجملة اسمية وفعلية يوجب فعليتها
وفى جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس الا لاجل
على فعلية الجزء الاول واسميته **قوله** يفهم اه فقوله وهى اسم وفعل وحرف
بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسم لان حمل مجموع الاقسام
على الكلمة ليس باعتبارها فى نفسها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام
وبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر فى معرض بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقوله الشارح
منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا للخبر فى العبارة بل بيان للمعنى اللازم الكنائى
الذى وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره فاختار المص الواو العاطفة مع
ان الشايع فى التقسيم كلمة او والدالة على الانفصال الحقيقى او منع الخلو تنبيها
على تحقق الاقسام الثلثة وعدم كون التقسيم بمجرد الاحتمال العقلى **قوله** وما
يتعلق به اه يعنى ان الدليل المذكور دليل الانحصار لا دليل القسمة فانها
عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر مشترك فهى تصوير محض لا
يحتاج الى الدليل ولذا جعل من تتمة تعريف المقسم **قوله** هذا الحصر عقلى ان كان الجزم
بالانحصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بامر آخر بان
يكون دائرا بين النفى والاثبات فعقلى وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع
قسم آخر فقطعى اى يقينى وان كان مستفادا من تتبع فاستقرائى وان حصل
من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلى **قوله** انه فى قوة تقسيمين
لما كان الحصر العقلى دائرا بين النفى والاثبات لا يمكن ان يكون الاقسام الى حيث به
الا قسمين والاقسام المذكورة ثلثة فلذا وجهه بان الحصر بانه فى المعنى
تقسيمان كانه قيل اما اسم او ليس باسم وما ليس باسم اما فعل او ليس بفعل **قوله** وان
اثبت اه لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثانى الدائر بين النفى والاثبات
مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف **قوله** اذ ليس للكلمة اه اى ليس للكلمة

الكلمة من الافراد هو هذه المفهومات بمعنى انه يصدق
عليه هذه المفهومات الثلثة على سبيل التوزيع
يعنى ان افراد يصدق على بعضها الاسم وعلى
بعضها الفعل وعلى بعضها الحرف وما قيل انه
يجوز ان يكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء
قريب من هذا المعنى فان مورد القسمة هو الكلمة
وكل كلمة اما اسم او فعل او حرف فمورد القسمة
اما اسم او فعل او حرف فان كان اسما لم يكن
فعلا وحرفا وان كان فعلا لم يكن اسما وحرفا و
ان كان حرفا لم يكن غيره فلم يصح التقسيم الى هذه
الاقسام فالجواب ان يقال ان الحد الاوسط لم يتكرر
فى هذا الشكل او يقال ان الصغرى طبيعية وهى
غير منتجة فتامل
عصمه الله

اقسام
مطلب الحصر

قوله اى منقسمة اه انما فسر بهذا تنبيها على ان
المقام مقام التقسيم دون مقام الحكم لوقوعه بعد
التعريف اولان السلف بعد تعريف الكلمة قسموها
ولم يحكم عليها بشىء
كبيرية
قوله منحصرة فيها لما كان الغالب فى القسمة
قصد الحصر فيما ذكر من الاقسام وقد يخلو عنه ايضا
صرح بها هنا وارادة الحصر اما مفهومة من قوله لانها
اما ان تدل اه او من السكوت فى معرض بيان الاقسام
عصمه الله

قوله منحصرة فيها اشارة الى ان الظرف
متعلق بالجملة المذكورة لانفهام الحصر منها نظرا
الى ان الاغلب فى التقسيمات دعوى الانحصار

لان الانحصار مقدر فى نظم الكلام والحصر منحصر فى الاستقرائى والعقلى لانه اما ان لم يجوز العقل قسما آخر بمجرد ملاحظة
الاقسام فهو عقلى والا فاستقرائى وقد قيل حصر الحصر فى الحصرين استقرائى لاحتمال ان يدفع الامر الثالث الذى جوزه
العقل بدليل ونحوه لا بالاستقراء لكنه لم يوجد ورد بانه موجود وهو حصر المفهوم فى الواجب والممكن والممتنع لان ما يقتضى
الوجود والعدم قسم رابع لكنه بطل لاستلزامه اجتماع النقيضين ورد الرد بانه مضمحل بادنى توجه فكانه بمجرد ملاحظة

ملاحظة الاقسام الثلثة يجزم العقل بالانحصار ثم ان الحصر ههنا عقلى ام استقرائى فذهب الرضى الى انه عقلى دائر بين
النفى والاثبات ولا يمكن الزيادة فيها ويرد عليه ان تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة تقسيم واحد ولا يتصور فى التقسيم
الواحد الى الاقسام كون المقسم دائرا بين النفى والاثبات واجيب بان الكلمة منقسمة الى المستقل وغير
المستقل والمستقل الى المقترن وغير المقترن فههنا تقسيمان بحسب الحقيقة لا تقسيم واحد ورد بان الكلام فى تقسيم
الكلمة الى الاقسام الثلثة لا فى ذلك التقسيمين وذهب بعضهم الى انه استقرائى وبيانه يحتاج الى بيان طاشكندى

لتلك الاقسام مفهومات معينة عند النحاة وضع هذه الالفاظ بازائها
سوى المفهومات التى حصلها التقسيم المذكور ان فى وجه الحصر والحصر فى التقسيمين
المذكورين عقلى لكونه دائرا بين النفى والاثبات فيكون الحصر فى الاقسام الثلثة
بعد ملاحظة وجه الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان
للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجه التقسيم وان كانت متساوية فى
الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا لتجويز العقل قسما آخر بالنظر الى تلك
المفهومات **قوله** فيه التقدير بهذا يعنى ان الكلام على حذف المضاف اما من اسم ان او
خبرها **قوله** تقديره اه وهو تقدير الجار والمجرور خبر لان ان تدل عاملا فيه والمجموع
خبر لان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار بان يكون مبتدا وان تدل خبرها رعاية لم
كجانب المعنى فان الدلالة بعض صفاتها ولكونه نصا فى عدم تقدير المضاف **قوله**
فلا يناسب اه لانه حينئذ يكون التقسيم للحال او للدلالة قصدا وللكلمة تبعا **قوله**
ولا القول بان الثانى حرف اه لان الظاهر ان المراد بالثانى فى القسم الثانى هو
ليس بحرف بل حال الحرف وارادة الكلمة المذكورة فى القسم الثانى ركيك غير مناسب
قوله لان حال الكلمة اه دليل لقوله وبسببه عدم صحة الحصر على الاول **قوله** ودلالتها اه
دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثانى **قوله** مع ان اه متعلق بقوله فلا يناسب اه
علاوة لعدم تقدير الكون الى او الدلالة مما يقبله الطبع السليم **قوله** الضرورة وهى
عدم صحة حمل الحديث على الذات **قوله** من الثانى اى من قوله اما ان تدل الا من الاول
اى من قوله لانها **قوله** فالاليق اه كيلا يكون كشرع الخف قبل الوصول الى الماء **قوله**
واما تقدير الذات عطف على قوله واما تقدير الحال **قوله** فيخالف ما اقتضى زيادة
ان لان زيادة ان مع الفعل يجعله نصا فى المعنى الحدثى المتجدد والكلمة موصوفة
بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت فى ذاتها **قوله** وكذا اه اى يخالف مقتضى
زيادة ان تاويله باسم الفاعل لاجل صحة الحمل لانه نص فى الامر المتجدد واسم الفاعل
يدل على الثبوت **قوله** قال السيد فى حواشيه على شرح الرضى **قوله** التقدير اى

وانما قال من صفتها ولم يقل صفتها لان المراد من الصفة
فردها لا مفهومها وذلك ظاهر وح المراد اما جميع افراد
صفتها او بعض منها او فرد من افرادها بطريق الابهام
والاول باطل لان جميع اوصاف الكلمة لا يصح ان يكون
الدلالة بنفسه فى القسم للتقسيم الاول والاقتران فى
القسم الاول للتقسيم الثانى والثانى هو المقصود
والثالث فى قوة الثانى فاورد كلمة من افصاحا عن
المراد فحاصل التقسيم هو ان الكلمة لا تخلو اما ان يكون
من جملة اوصافها الدلالة بنفسه اولا يكون والقسم
الثانى رفع الايجاب الجزئى فهو سلب كلى اى لا
يكون شىء من اوصافها الدلالة بنفسه فصح قوله
الثالث الحرف اذ عكس الدلالة لا تثبت على شىء
من الحروف وتندفع ما يختلج فى الاوهام من ان
بعض اوصافها الدلالة بنفسه وبعض اوصافها
عدم تلك الدلالة بمعنى كونها بحيث ان لا تدل وحينئذ
الظاهر ان الكلمة قد تخلو عنها بين الصفتين ووجه
الاندفاع ان المراد من قوله او من صفتها ان لا
تدل اولا يكون صفتها ان تدل وذلك ظاهر
طاشكندى

وفى هذه القاعدة بحث من وجوه احدها ان كلمة ان
اذا دخلت على المضارع يجعله فى تاويل المصدر
باعتبار الاحكام اللفظية مثل صحة دخول حرف الجر
وعطف المفرد عليه لا ان يجعله فى تاويله باعتبار
المعنى بان يقصد به المعنى المصدرى فلا يحتاج
الى زيادة هذا قال السيد

الشريف وعلى تقدير تسليم جعله باعتبار المعنى لا يحتاج الى الزيادة لجواز كونه بمعنى اسم الفاعل وعلى تقدير تسليمه
يحتاج الى اصل الزيادة لا الى زيادة الشيء مع ان ذو اخصر **واعلم** ان الشارح لم يكتف بقوله صفتها بل زاد كلمة من
لئلا يفهم حصر صفة الكلمة فى الدلالة وعدم الدلالة لان للكلمة اوصافا كثيرة مثل الموضوعية والافرادية واللفظية
وغيرها
ظهريه ملخصا

قوله والمراد بكون المعنى في نفسها فان قلت لا شك ان كون المعنى في نفسها صفة للمعنى والدلالة بنفسها صفة للكلمة فكيف يصح تفسير احدهما بالآخر وحمله عليه مع تباينهما قلت كون المعنى في نفسها وان كان صفة المعنى لكن يجوز جعل كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة باعتبار التوصيف بحال المتعلق وهو الموجه هنا او المراد بدلالة الكلمة على المعنى بنفسها كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة وهو صفة المعنى فلا اشكال عصمة الله ورد هذان الجوابان بان بداهة العقل حاكمة على ان دلالة الكلمة على معنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة الكلمة وعلى كون ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة المعنى فبقي الاعتراض على حاله

تقدير المضاف او الخبر قوله اذ ليس في معنى المصدر حقيقة لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة من مفهومه وقد تعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فبهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه مؤول به وليس كل مؤول بكلمة بحكم ما اول قوله ولا يخلو من خدشة لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح ان يصير مسندا اليه فلا تكون النسبة المعتبرة فيه حينئذ تامة بل تقييدية فالاشكال الحجم باق قوله او مركب اليها زاده ليخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب قوله معطوف على الجملة الاستينافية فيكون اعتبارها استينافا مقدما على العطف ويكون الجامع مجرد كونهما جوابين لسؤالين من غير اعتبار ارتباط بينهما في انفسهما كما ان الجامع حينئذ في السؤالين كونهما ناشيين عن ما سبق قوله ولك ان تعطف اولا فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستينافية وهي اشتمالهما على بيان حال المتحد بلبين ثم تجعل المجموع جوابا بالمجموع السؤالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستيناف على العطف ذكرا قوله لم يقع في جانب من الكلام مع انه ان يستقل من حرف الشيء بمعنى طرفه قوله لما اعتبر فيما المقارنة المنظور فيه للفهم فرع الثاني وبالفهم الذي هو ظرف المقارنة فرع الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها فرع الثالث ولو اخر الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف قوله من السمو بضم السين وتشديد الواو مصدر سما يسمو كعلا يعلو علوا قوله اى سمي اسماه اراد ان قوله ماخوذ حال من فاعل يسمى المستفاد من حمل الاسم على الثاني قوله بحركة السين ولا يجوز ان يكون اصل اسم سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين على افعل ونحو كفلس فلوس وفعلا بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال بجمع كاجمال واقفال في جمع جمل وقفل قوله حذفت الواو للتخفيف

قوله من غير حاجة اه اشارة الى ان الظرفية المذكورة مجازية بمعنى دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الى الغير والمناسبة ان كون الشيء في الشيء يقتضي ان يحصل منه بلا حاجة الى الغير وسيجيء في الشرح وجه آخر عيسى الصفوي

قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى لو قال الى امر آخر لكان اشمل فانه همزة الاستفهام مثلا يحتاج الى انضمام كلام وبعض الحروف يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا ان يقال اكتفى بالاقل المتيقن لعلمه

قوله بل على معنى يحتاج اه ان قلت عدم الدلالة على معنى في نفسها لا يستلزم ان يدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها فمن عرف اعتبار هذا المعنى لما اعتبر في المقسم الدلالة على معنى قلت فاذا لم يدل عليه بنفسها فلا بد ان يدل عليه بانضمام امر آخر عصمة الله

قوله بل على معنى يحتاج اشارة الى ان النفي في قوله لا يدل راجع الى المقيد وهو قوله معنى لا الى قيده وهو قوله في نفسها كما هو الظاهر نور الدين

قوله ان المناسب بالسوق تأنيث لفظ الثاني وكذا الاول بان يقال الثانية الحرف والاولى اما ان يقترن اه فتذكيرهما اما لارجاع ضميرهما الى ما لا يدل او الى المذكور او الى الخبر وانما قدم الثاني لبساطته بالنسبة الى الاول فانه يتقسم الى قسمين واخره في ذكر الاقسام لكونه عدميا او لكونه محتاجا الى قسيميه في الدلالة على معناه لعلمه

والجواب الصحيح ان المراد بقوله ان تدل على معنى في نفسها اه كون المعنى مدلولا عليه بنفس الكلمة من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ظهيرية

قوله وهو ما لا يدل على معنى في نفسها اى لا يدل اصلا لا على معناه المطابقي ولا على معناه التضمني وانما قلنا ذلك لان الفعل ايضا لا يدل على معناه المطابقي بنفسه بل على معناه التضمني كما سيجيء تحقيقه فلو حمل المعنى على ظاهره الذي هو المعنى المطابقي يدخل في مفهوم الحرف الفعل وفيه بحث

بحث وهو ان الفعل اذا لم يكن دالا على معناه المطابقي بنفسه لم يكن دالا على مفهومه التضمني ايضا بنفسه لان الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة وفي ضمنها كما حقق في موضعه فانتفاؤها يستلزم انتفاء التضمنية الا ان يقال المراد ان المعنى التضمني للفعل معنى مستقل بالمفهومية باعتبار دلالة اللفظ المسموع الموضوع بازائه وان كان باعتبار الدلالة التضمنية للفعل عليه غير مستقل بالمفهومية وسيجيء التفصيل في ذلك ان شاء الله تعالى لبعض الافاضل

التخفيف من غير علة قياسية ولبناء دار الاعراب على آخر ما بقي قوله ليصح الوقف فان الوقف بالاسكان او الاشمام او الروم وشيء منها لا يصح بدون الحركة قوله ولانه يرفع المسمى اذ به يتميز في الذهن ولذا رجح قوله ويرفعه اشتقاق سمي الماضي فان امثلة اشتقاقه من التصغير والتكسير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوصة كسمي واسماء واسامي وسميت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان امثلة اشتقاقه مثالا واويا كوسيم واوسام واسم ووسم ووسمت وتوسمت قوله وارتكاب القلب بعيد رد لما يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون اصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لا لقصد التخفيف بالحذف اذ موضع الحذف اللام ثم حذفت فبتوارد في تصرفاته في موضع اللام اذا حذف من ذلك المكان يعني ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت قوله باسم المدلول اى التضمني قوله الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف عليه صريحا وهذا على مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بل يجوز ان يكون في آخر الكلام نحو قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر قوله لتنبيه من لا كبر به الاشارة لا يخفى ان هذه نكتة لذكر هذه الجملة غير مختصة بحال الاعتراض مذكورة في الشرح فالاولى تركها وايراد النكتة مختصة الا ان يقال انه تعرض بها الاعتراض للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض قوله او للعطف على انحصرت لانها وهي جملة مستأنفة جواب سؤال نشأ من القسمة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فاجاب انحصرت لانها اه قوله اى علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما قبل فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال قوله وعلى هذا التقدير اه تكون المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار والعلم بحد كل واحد منها قوله الباء للاستعانة لان المبادي آلات لحصول العلم بالمطالب على ما تقرر

قوله حد كل واحد منها كلتا الاضافتين لامية وان امتنع التصريح بها في الثانية وكلمة من للتبعيض والظرف صفة واحد عصمة الله

قوله وقيل من الوسم وهو العلامة انما قال قيل لان هذا رأي الكوفيين وما سبق رأي البصريين فرجح كما هو المختار عند المص ولان المناسب في وجه تسمية الامور المتعددة المتقابلة ان لا يتحقق لمسه واحد منها في الآخر لبعض الافاضل

قوله حيث يتركب منه وحده الكلام وتركب الكلام امر معتبر عندهم اذ بناء الكلمات لتركب الكلام وافادة المعاني ويمكن بيان استقلاله بان يقال ان الاسم يصلح مسندا ومسندا اليه او يقال انه يدل على معناه المطابقي بالاستقلال دون اخويه او يقال ان اخويه يتوقف عليه اما توقف الفعل من جهة الاشتقاق والدلالة على معناه المطابقي واما الحرف فمن جهة الاحتياج الى ضميمة الاسم او الفعل فيلزم توقفه على الاسم ابتداء او بواسطة عصمة الله

قوله وقد علم قيل عطف على مقدر اى فتبين وجه الانحصار وعلم وقيل الجملة اعتراضية والواو لا يجوز عطفه على قوله وهي كلمة لانه قال وهي كذا وكذا ولا يمنع من الاشارة الى بعض المعطوف عليه والمقصود تنبيه الغافل والتفاته الى التعريف مجملا اصالة ثم تعريف كل مفصلا اصالة عيسى الصفوي

قوله وقد علم الواو اما ابتدائية او عاطفة بعطف هذه الجملة الفعلية على الفعلية التي قدرت لتعلق الظرف في قوله لانها اى انحصرت لانها كذا وقد علم بذلك اه او للحال تقديره هذا الكلام افاد الانحصار حال كونه قد علم به حد كل واحد منها

قوله بذلك الباء للاستعانة او السببية واختار اسم الاشارة في موضع الضمير للاشارة الى زيادة تمكنه في الذهن وكمال اتضاحه واختار ذلك دون هذا للبعد الحكمي بسبب كونه امرا عظيما لفخامته وجلالة التعظيم علمه

قوله لانه قد علم به اى بوجه الحصر لا وجه لاختيار الضمير ثم تفسيره بقوله اى بوجه الحصر بل الاولى ان يقال لانه قد علم بوجه الحصر اللهم الا ان يقال اشار بذلك الضمير ههنا الى ان اسم الاشارة في قوله وقد علم بذلك في موقع الضمير وفيه بعد عصمه الله قوله لانه قد علم به اه فيه اشارة الى ان الاولى ان يقال وقد علم به لانه مناسب في هذا المقام لان ما ذكره فيما سبق مرجع الضمير اليه ولا يوضع في موضعه مظهر لكنه وضعه لزيادة التمكن في الذهن عبد الرحيم شرواني

في محله قوله اشارة الى استحقاقه التعظيم باستحقاق الصيغة الموضوعة للبعد المكاني للبعد الرتبي وكلما بعد رتبة يستحق التعظيم قوله لجودته فانه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها لها مع الاشتمال على لمية عدم صلاحية الاسم والفعل لكونهما عمدة تبين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام قوله بل يكفي افادة الاختصاص اه وهو كونه المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية قوله للتبعيض لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلثة قوله فان الحد عند الادباء اه اذ ليس غرضهم من الحد الا التمييز التام واما التمييز بين الذات والوضعيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي عليه قوله لا يستلزم اه لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا يكون حدا لوجوب اشتماله على الذاتيات قوله في اللغة اللبن اه هكذا في الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر قوله فيه فبراه اذ به معاشهم قوله فاريد به الخير اما مجازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارية قوله اى الاكثر خيره فهو مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة قوله وذلك اى كونه مفيد المدح ثابت قوله وقد يقال اللام للتعجب وهو لام الاختصاص افاد التعجب لان الله تعالى منشئ العجائب في القاموس اللام يجي للقسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرد عن القسم ويستعمل في لله دره وفي النداء نحو يا للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن فالمعنى ان اللام للتعجب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون لمجرد الاختصاص وان يكون له مع التعجب فالاظهر ان يقول وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب قوله الى غير ذلك اه مما جعل تمييزا عن نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا قوله فصل آخر اه لكونه كلاما متعلقا ببيان امر هو موضع العلم بأسره ولو عطف لتوهم التبعية او التطفل قوله في اللغة ما يتكلم به اما المعنى اللغوي للكلمة

قوله قصد الشارح ههنا التنبيه على ان اسم الاشارة في كلام المصنف وضع موضع الضمير حتى يكون داعيا للناظر الى طلب النكتة في ذلك وكانها ههنا زيادة التمكن اذ المقام مقامه تعليقات

قوله لكنه غير معتبر ان يقتضى ذكر لكن فالاولى تركه وذكره فيما يليه من قوله والكلام كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير معتبر لا يخفى فتأمل عصمه الله الباحثين بيان

لان الادباء وكذا الاصوليون يستعملونه بمعنى المعرف مطلقا وان كان ارباب المعقول يخصونه بما يفيد تمييزا ذاتيا فلا يرد منع كون ما علم حدا لجواز ان لا يكون المميز او المشترك ذاتيا ولا يمتنع في الرفع الى ادعاء كونه حدا بجنب الاسم عاملك

سواء كان من الذاتيات او من العرضيات او منهما معا كما صرح بذلك في الاسئلة لار كذا وص

قوله لكنه غير معتبر اه انما اورد كلمة لكن لانه لما ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها نفى توهم منه انه يكفي في الفعل الدلالة ولا يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه مقترن بخلاف الاسم فانه لا يحتاج الى هذا التوهم فلا يحتاج الى دفعه فلم يورد فيه كلمة لكن تعليقات لبعض الافاضل

قوله الكلام لم يعطف على ما سبق لان دأبه في هذا الكتاب ايراد المسائل المنفصلة عما قبلها اللايقة لان يعنون بعنوان الفصل او الباب وامثالهما بدون هذه العنوانات لكن يشير الى انفصالها بترك العطف رعاية للاختصار كما قال اللهم كذا المرفوعات كذا المنصوبات تعليقات لبعض الافاضل كذا

قوله قليلا كان او كثيرا اشارة الى ان الكلام اللغوي اعم من

وجه التعظيم في ايراد ذلك

بمعنى الاختصاص في الاضافة الاختصاصية

بمعنى الحد عند الادباء اي النحاة

لام التعجب

نكتة ترك العطف والفصل

اعم من الاصطلاحي من وجوه منها ان اللغوي صادق على المهمل دون الاصطلاحي ومنها انه صادق على ما لا يشتمل النسبة اصلا دونه ومنها انه صادق على ما يشتمل النسبة الاضافية او التوصيفية دونه طاشكندي

قوله لفظ تضمن جعل كلمة ما موصوفة حيث فسرها بالنكرة وهكذا دأبه قدس سره في كل تعريف معنون بكلمة ما الا في اقل قليل ولعل وجه ترجيحه على جعله موصولة هو ان الموصول لما كان ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد كان مظنة ان يتوهم ان الموصول مع صلته شيء واحد فلا يكون الجنس مذكورا في التعريف بل يلزم الاقتصار على الفصل وحده تأمل هذا ما سنح لي اولا ثم بعد زمان ظهر نكتة لطيفة هي ان وجه الترجيح كون تلك الكلمة من التعريف واقعا موقع الجنس فيناسب التفسير بالنكرة حتى يكون موصوفة لا بالمعرفة حتى يكون موصولة ويمكن اختيارها على كونها موصولة لبطرد التعريفات حيث كان ما كان بمنزلة الجنس في تعريف الكلمة نكرة موصوفة وكذا في تعريفات اقسامها فتبصر وسيجي من بعض المحشين وجه آخر لهذا لبعض الافاضل

للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق من الكلم وكون التاء فيها للوحدة قوله ثم استعمل اى اسم استعمل بمعنى التكلم كالسلام بمعنى التسليم قوله تضمن الكلمتين بجزئية لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام على كل واحد من الكلمتين قوله فكانه قال كلمة وكلمة فكما ان في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لانه حكم عليهما بشرط الاجتماع كما يسبق الى الوهم من استفادتهما بلفظ واحد وفيه اشارة الى ان منشأ توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والا التوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة قوله قيل لو جعلت الباء اه قائله السيد قدس سره في حواشيه على الرضي والمحقق من النقل تحقيق المقام والاعتراض على الشارح بانه بعد ما حمل الباء على الاستعانة حيث حمل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا قال الرضي الباء للاستعانة اى تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التثنية وبالجملة انه لا احتياج اليه ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع اى على جعله للمصاحبة كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلثة لا كل واحد من الكلمتين قوله على جعل الهيئة اه اشار بلفظ الهيئة الى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه قائما بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما وهم كالهيئة السريرية للسرير قوله لفظا حقيقة اذ الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الا على التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة قوله ولو لم يجعل جزءا بل شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات انفسها وجعل احدهما داخلا والآخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع لئلا ينتقض تعريفهما بالمشتقات قوله اى فيما

ولو جعل المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد كما قيل فاطلاق اللفظ عليه يحتاج الى تأويل اذ الاسناد ليس بلفظ وايضا الاسناد ليس بجزء للكلام فانه ان اريد منه نسبة احدى الامرين الى الآخر فهو مفهوم الكلام وان اريد ضم كلمة الى اخرى فالموصوفة لا جزء له فتأمل عصمه الله

ووجه ذكر التثنية للاختصار عصمه الله

في صيغة التثنية وقامت مقام كلمتين

قوله بالاسناد قيل انما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة
لم يصر الحد مانعا لان النسبة توجد في التركيب الاضافي والتوصيفي
والتعدادي فان نسبتها لا على الاسناد انتهى ونسب هذه
الى الشارح قدس سره وليس بثابت — لواحد من الناظرين

اذا تركب اه بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما لتضمن
مجموع الكلمات والمتضمن بمجموع الكلمتين قوله اى تضمنا اه يعنى ان الباء للسببية
والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة
حال الباء في المعنى لا التصرير المتعلق وسببية الاسناد للتضمن ان كان
عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه شرط اخير لحصول المجموع الذى هو
المتضمن او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار
الهيئة الاجتماعية قوله ويجوز ان يكون اه ينتقض تعريف الكلام ايضا في
بغلام زيد في غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه ما تضمن كلمتين حال كونه
ملاصقا للاسناد قائم اليه مع انه مركب اضافي فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف
ما اذا حمل على السببية فانه تضمن لغلام وزيد ليس بسبب الاسناد بل بسبب الاضافة
قوله اى ضم احدى الكلمتين اه لما كان الشيخ في عرفهم ان النسبة عبارة عن
الثبوت والانتفاء وهى صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله بضم الاسناد
على المعنى اللغوى او بحذف المضاف على الاول يكون اطلاق المسند اليه و
المسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني مجاز تسمية الدال باسم صفة المدلول و
واعلم ان المصادر الثلثة اعنى الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحاصل
بالمصدر المبنى للمفعول وهى الحالة التى بين الكلمتين او مدلولهما ولذا عبر عنه
الشيخ الرضى بالربط بين الكلمتين قوله يخرج عنه اه لكونه اسنادا بين الجملتين
دالا على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالاخرى قوله لان الشرط اه دليل
للنفى يعنى لا نسلم ان الاسناد فيها بين الجملتين بل الاسناد انما هو في الجزاء والشرط
قيد للحكم الذى في الجزاء بمنزلة الظرف فمعنى قولك ان جئتنى اكرمتك اكرمتك في
وقت مجيئك فالاسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند في
الجزاء قوله ولذا قال لو اه اى ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا
ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال المصنف رحمه الله ان الكلام لا يحصل الا من — الامين او من

ويجوز ان يكون الباء للمصاحبة اى تضمن كلمتين
مع الاسناد بان يكون المتضمن بالفتح كل واحد
من الامور الثلثة ولكن لا يحتاج في جعل
اللفظ متضمنا للاسناد الذى ليس بلفظ الى
مسامحة وتأويل او يكون المراد ان الكلام
كلا الامرين من اللفظ المتضمن الكلمتين
من الاسناد ويجوز ان يكون الظرف متعلقا
بتضمن حالا عن فاعل تضمن او مفعوله يعنى
تضمن كلمتين في حال الاسناد او كائنا في حال
الاسناد ثم ان تقدير قوله تضمنا حاصلا بسبب
تجعله له بالاسناد ظرفا مستقرا صفة للمصدر
المحذوف ويجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا
بتضمن — لبعض الافاضل

اوله بحذف النسبة نحو
والمراد بالكلمة الحكمية ما يصح وقوع الكلمة
المخصصة موقعه مثلا في قولنا غلام زيد ابوه
قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا
وكلمة ذاك فيقال هذا ذاك ط — عصمه الله

فان قلت يشكل هذا بالكلام الشرطى كقولنا ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه لا يصح
التعبير عن طرفيه بلفظ مفرد كما حقق في موضعه
قلت هذا انما يشكل لو كان الاسناد بين الشرط
والجزاء كما هو رأى المنطقيين واما اذا كان الاسناد
في الجزاء والشرط قيد له كما هو رأى الادباء فلا فان
طرفى الجزاء كلمتين لا محالة حقيقة او حكما وكذا
طرفى الشرط ولو لم يعتبر الاسناد المعنوى لذاته و
جعلت الجملة الشرطية كلاما فيفي المثال المذكور لفظ النهار والموجود طرفا الكلام في الجملة
الجملة الجزائية ولفظ الشمس وطالعة طرفاه في الجملة
الشرطية ولا بد من حمل الكلام على
رأى الادباء في اصطلاحاتهم — عصمه الله

الا من الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء لم
يصح القول ان لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام منهما قوله ولو
جعل الربط اه بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط
لا الاخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط قوله كما حققه السيد قدس سره
في حواشيه على شرح التلخيص يخرج عنه قطعا اى لخروج الاسناد الذى في
الجملة الشرطية عن تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة
حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لا يصح التعبير عن طرفيها اى الشرط والجزاء بمفرد اذ
المقصود تعليق الحكم بالحكم فيكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظا تفصيلا ولا بد
فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصدا لا اجمالا فلا يصح التعبير بالمفرد ومن
هنا ظهر ان التعبير من الشرطية بهذا ملزوم وذلك ليس تعبيرا عن معناها بل عما
يلزم معناها قوله والدليل اه هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان الحكم
في الشرط والجزاء ردا على المحقق التفتازاني حيث قال ان الحكم في الجزاء والشرط
قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء
بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط او لا ولو كان الشرط قيدا للجزاء كالظرف كان
صدقها موقوفا على تحقق الجزاء في تحقق الشرط كقولك اكرمتك وقت مجيئك
وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت تلك
النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتنى ضربتك
صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزاء
في وقت تحقق الشرط لامتناعه قوله اى من شانه اه اى ليس المراد تلبس النسبة
بحيثية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاسناد وجود المخاطب فضلا عن
افادته بل المراد كونها بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب قوله اى لو سكت
المتكلم اه فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه في المحاورة

والمراد بقوله يفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت
عليه ولا ينتظر المخاطب الى امر آخر مسند او مسند
اليه فعلى هذا لا بد من ان زيد قائم قد يبقى
المخاطب منتظرا لان يقال في الدار ونحوه وقيل
المراد انه لا ينتظر الى امر آخر في الجملة لانه اذا
كان المخاطب طالبا لان النسبة لا ينتظر الى
امر آخر اصلا وقيل ان المراد ان الاستفسار

الانتظار ليس بضرورى لماهية المركب مع قطع النظر عن المادة خصوصية الطرفين
وهو المذكور في بعض شروح الكافية وفيه بحث — طاشكندى

قوله وحيث كانت اى تعليلية او مكانية والاول اولى وقوله اعم من ان يكون كلمتين حقيقة او حكما يندرج فى حكما ما يكون احدى كلمتيه حكما قوله وحيث كانت اه فيه بحث اما اولا فلان قولنا قائم ابوه داخل فى التعريف بلا تكلف اذ هو مشتمل على كلمتين بينهما اسناد فهذا التكلف لدخول المثالين الاخيرين وذلك لان قائم مع الضمير مسند الى ابوه فى قولنا زيد قائم ابوه وهو مركب ليس بكلمة حقيقة وان اسناد قائم الى ابوه فى قولنا زيد قائم ابوه ليس بتام فهذا المجموع ليس المشتمل على كلمتين حقيقيتين بينهما الاسناد ولو قيل تعميم كلمتين لدخول اسناد قائم الى ابوه الى زيد فى تفسير الاسناد فهو قول صحيح فى الكل واما ثانيا فلان زيد قائم ابوه الخبر مجرد قائم وهو مفرد لا قائم ابوه ولا يخفى على من له ملكة فى علم الاعراب ان الحكم على قائم ابوه بالخبر لا بمجرد قائم فالخبر المجموع كما ان الخبر فى زيد قائم ابوه المجموع الفعل والفاعل فالاعراب الذى يستحق المجموع له يظهر فى جزئه العامل وهو قائم لا ابوه لان فيه اعراب الفاعل وهو الواو ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان مجرد الصلاحية للاعراب غير كاف فى العربية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المص ذهب الى انه لابد فى العربية مع الصلاحية الاستحقاق بالفعل وهو يحصل بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه ههنا بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم لطا شكندى

وان كان محتاجا الى ذكر شئ آخر وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند والمسند اليه ولا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضى سبق التكلم وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع التعميم الدور تخصيص من غير مخصص قوله فلم يفد اه فان هذا الحمل وان كان غير مفيد لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لكن من شانها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم يكن واقعة موقعها او معلومة له قوله فلم يخرج ولا خبر لانه كلام الا انه مشتمل على حشو قوله اى محكية بها عن الواقع لله در المحشى حيث فسر الخبرية والانشائية بعبارة مجردة فارقة بينهما قريبة عن ذهن المبتدى فارغة عن الشكوك التى اوردت فى هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها قوله لان النسبة فى هذه المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست مجملة مشتملة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجمال والتفصيل فى ذاتها فمعنى كون النسبة فى المركبات الواقعة جزء الجملة انها ملحوظة فى ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان قوله فيجوز التعبير عنها اه بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا بد لملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا ممتاز كل منهما من الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد قوله ولا يصح القول اه توهم وضع بعض الالفاظ مطلقا لانفسها لانفهامها عنها عند اطلاقها فهى دالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها فى دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تاثير ههنا ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهى وضعية قوله فيحتاج الى هذا التاويل اى تاويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندراجها فى الكلمة الحقيقية قوله غير دالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة قوله بل كان يحضر اه بيان لمنشأ غلط من توهم بمعنى ان انفهامها نفسها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضور ذاته عند التلفظ

قوله فانه فى حكم هذا اللفظ لان المراد الحكم على لفظها اذ لا معنى لها فان قيل ذهب بعض الفضلاء الى ان كل لفظ موضوع لنفسه فى ضمن وضعه لمعناه فعلى هذا لا احتياج الى التاويل المذكور قلنا من قال ذلك كان له فى المستعمل ولا مجال لمقوليته فى المهمل فكيف يستغنى عن التاويل على انه قول مزيف زيفه الفاضل الشريف بانه يلزم منه انعدام المهمل والحق ان حال اطلاق اللفظ للحكم عليه ليس الا لتصوره فى ذهن المخاطب فاذا اطلقت لفظا وسمعه المخاطب فقد صورته فى ذهنه ويصح الحكم عليه وبه وهذا كما اذا احضرت كتابا عنده وقلت فيه

قسم ابى حنيفة رح فانه لا خفاء فى صحته وح لا وضع ولا دلالة بل احساس بالسمع ولا يلزم منه اشتراك الالفاظ ولا الاوضاع المهملات فان قلت فهل يستعمل جسق مثلا معربا منونا او مبنيا ساكن الآخر قلت يجوز كلاهما فان اعرب فبالتشبيه للمعربات لوقوعه موقعه كما فى المضارع وان بنى فلعدمه فان قلت فهو ليس باسم لانه ليس بكلمة فكيف يدخله ما هو من خواص الاسم مثل الاسناد والتنوين قلت اما ان يقال هو اسم حكما والخواص المذكورة خواص ما هو اعم من الحقيقى والحكمى واما ان يقال هى خواص اضافية بمعنى انها لا توجد فى غير الاسم اذا كان موضوعا لمعنى ومستعملا فيه لعلى الشهير بقنالى زاده

صح ... الاطراف

التلفظ فى ذهن السامع لا بسبب حضور الدوال عليها وانفهام الشئ بحضوره بنفسه ليست بدلالة قوله فيحكم عليها عطف على يحضر اى يحضر بانفسها فى ذهن السامع فيحكم السامع على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثى وباحوال عارضة لها من دلالتها على المعانى نحو ضرب فعل ماض قوله ولئن سلمت دلالتها بناء على التغاير الاعتبارى بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هى بالعقل فانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من آثاره قوله ودعوى اه دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافى كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعنى سوى انفسها قوله مما لا يقدم عليه اه فانهم فى جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها لا لبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكلى والجزئى ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما فى الضمائر واستعلامها ليتم المعاش فان الانسان مدنى بالطبع وذلك مفقود فى وضع الالفاظ لانفسها والمسئلة بالضم العقل قوله اذا لم يكن الالفاظ اى الالفاظ المهملة قوله لم يكن اى المهملات قوله فكيف يصح الاخبار عنها اه اى فى قولنا جسق مهمل وديز مقلوب زيد قوله فى تاويل الاسم المفرد لوقوعه فى موقعه قوله من الخواص الاضافية الخاصة الاضافية ما يكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض ما عداه قوله اذ كل ذلك الفراد فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذ اى نا ستعمليه فى المحاورات او اعتبر قيد الاستعمال لانهما يوجدان فى الاسم ايضا بدون الاستعمال قوله والالفاظ كلها مهملة كانت او موضوعة فعلا او حرفا او اسما قوله فى ذلك اى جواز الاخبار ولحوق التنوين قوله لا يخفى عليك اه يعنى يلزم على الظاهر او على المص بناء على ما هو الظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلث افراد من الكلام وهى ضربت وضرب زيدا

قوله واعلم ان كلام المص هنا بيان لما يفهم من عبارة المص وعبارة صاحب المفصل وصاحب اللباب من الاختلاف وجه الوهن

قوله فانه قد اكتفى اه فيه ان هذا لا يدل على المرادفة بل على المساواة الا ان يراد بالمرادفة المساواة الاعم من المرادفة والمساواة او يقال ان تعريف الجملة ايضا هو هذا وتعريف الامور الاصطلاحية حدود اسمية لها وضع لها اللفظ فيكونان مترادفين تامل لبعض الافاضل

ترجيح المحشي قول المنطقيين من ان الحكم بين الشرط والجزاء

وما قيل من انه يتجه بعد ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق الجملة الانشائية الواقعة مقولا للقول المقدر في زيد اضربه وهو جملة اضربه فغير متجه اذ لا حصر في عبارة الشارح اصلا كيف وجملة الشرط والقسم وجملة الحال ايضا من مادة الافتراق

قنالي زاده

وضربت زيدا قائما فان هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام في نحو ضربت القوم رجلا رجلا ضرب وهو قائم مع تعدد الاسناد **قوله** او جملة اه اشارة الى ان ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الاعراب كما ترى اي من اقتصار الشارح في الامثلة عليها **قوله** فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بدخول اداة الشرط انسلخ عن الاسناد التي بين طرفيها وصار الاسناد والتعليق بينهما فيكون الكلام هو المجموع ح ولا بد ان يزاد في تعريف الكلام او جملتين **قوله** لان الكلام مسوق للكلام اي فالاشارة الى المتعلق بالمسوق اولى وبعده اي بعد الكلام في الذكر من الامور الثلثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى **قوله** ولان قوله لا يتأتى اه يعني رعاية الاسلوب تقتضي في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا التقسيم بعد التعريف كالتقسيم **قوله** لان التركيب العقلي اه والحق منها بالاستقراء قسمان فلو فيع تلك الاحتمال الاربعة كان الغاية تبع الحصر الكثير فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في الاقسام الثلثة فانه حصر قطعي لا مجال للقسم آخر فترك التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك **قوله** المنقول الى الثاني اه زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون بتقدير ادعو والحال ان يا زيد انشاء وادعو اخبار **قوله** والالف في التعريف ببيع للعلة الباعثة اي وان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقي على عمومه وقوله والقرينة ببيع للنكتة المصححة للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام الا انه عبر بما اختصارا **قوله** ما دل بنفسه او في حد ذاته المعنى الاول بناء على ان في بمعنى الباء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشيء في مرتبة ذاته من غير ملاحظة امر آخر معه بتمكن المظروف في الظرف في عدم [illegible] ملاحظة امر آخر معه على ما هو المختار من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او مجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على او اللام كلها

قوله على معنى كائن في نفسه حمل عبارة التعريف على ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يتعرض الى احتمال كونه ظرفا لغوا متعلقا بدل على ان يكون كلمة في بمعنى الباء اي دال بنفسه على والى احتمال كونه حالا من فاعل دل اي دال على معنى حال كون الدال كائنا في نفسه لما يلزم بين قوله معنى وبين صفته اعني قوله غير مقترن من الفصل باجنبي اذ ذكر في نفسه ح يكون اجنبيا مع لزوم ارتكاب التجوز [illegible] او بسبب جعل في بمعنى الباء عصمه الله وذلك الفصل وان لم يكن فصلا باجنبي لكن الاولى عدم ذلك الفصل طاشكندي

وقوله يعني الكلمة بلفظ المعرفة اشارة الى احتمال الموصولية ولهذا قال فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول وفيه بحث لطيف وهو ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد فلو انث يكون التأنيث باعتبار لفظ الكلمة بل تاء الكلمة للوحدة لا لمحض التأنيث كتاء المبالغة فيجوز في ضميره التذكير والتأنيث طاشكندي

قوله على معنى كائن في نفسه جعل قوله في نفسه صفة للمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ما ولم يجعل ظرفا لغوا لقوله دل او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعنى الباء خلافا للمذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف فاضطر

كلها راجعة الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي **قوله** لان جعل اه تعليل للنفي اي جعل كلمة في بمعنى الباء كما في الوجه الاول خلاف المختار ان اريد في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير مشهور في التعريف ان اريد ان في بمعنى الباء مجاز او هو حال مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه لان فيه قولا بالاشتراك من غير ضرورة داعية اذ اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز كما حقق في موضعه والحمل على الظرفية المجازية كما في الوجه الثاني مجاز غير مشهور في التعريف وهو مخل بالفهم لا يجوز الحمل عليه وفيه اشارة الى ان في جعله صفة للمعنى ايضا مجاز الا انه مشهور في التعريف ولذا استشهد عليه بقولهم الدار في نفسها كذا **قوله** وان الدلالة اه رد للوجه الثاني والثالث يعني انه لا يصح جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته بل انما هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة الا فيما صدق عليه والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افرادها للماهية من حيث طبيعتها **قوله** مع ان صحته اه متعلق بقوله لان جعله دليل ثان على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله في نفسه على التقديرين يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه وانه لا يدل عليه والحال انه ليس الامر كذلك اذ لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية الاقدام في ذلك انما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصور في دلالة الحرف **قوله** وبالوضع لم يثبت اه يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق له حاجة اخرى للحرف بالذات

على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى وصار جزء فاصلا بينهم فلا التباس في معناه وبطريقة اخرى هي انه لا شك في صحة قولنا المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره والمراد التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة ولا شك ايضا في ان ارتباط تعقل المعنى بالغير يصح نسبة ذلك به بكلمة في واما ارتباط حسن الدار مثلا بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له فتأمل فاضمحل اعتراض الرضي ههنا على ابن الحاجب رحمة الله عليه رحمة واسعة طاشكندي

قوله ولذلك اى ولاجل رجوع ضمير فى نفسه الى المعنى اى ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج بناء على الاستعمال المذكور فى مثل الدار فى نفسها قيل فى مقابله الحرف ما دل على معنى فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه فظهر التقابل ولو لم يكن الضمير راجعا الى المعنى بل الى اللفظ لم يحصل الانتظام للكلام او يكون المعنى الاسم ما دل على معنى فى نفسه وكون المعنى فى نفس اللفظ ليس الا كونه مدلولا له ولا شك ان الحرف ايضا يدل على معنى فى نفسه لفظه او مطلوع الدلالة على المعنى المفهومة من هذه الظرفية حاصل فى الحرف ايضا فلا يصح جعل الحرف على معنى فى غيره مقابلا له هذا ولكن اعترض الشيخ الرضى عليه بان المناسب ح ان يقال فى الحرف ما دل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار فى نفسها كذلك والدار لا فى نفسها كذلك ولا يقال الدار فى غيرها هذا مخالف للاستعمال العربى قيل ان النحاة اجمعوا على وضع فى غيره موضع لا فى نفسه لكونه موافقا له فى المعنى وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف وانت خبير بان مخالفة استعمال العرب ووضع شئ آخر موضع ما استعمله العرب من غير موجب او مرجح مستبعد

من الحاشية المسودة

حتى تكون ذلك سبب لقصور الدلالة وانما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الثابت للمعنى للحرف ثابت بالتبع قوله ولا يلزم من ذلك اى من الاحتياج الذى ثبت للمعنى الحرفى قبل الوضع قصور فى دلالة الحرف قوله وبالجملة اه اى خلاصة ما ذكر من عدم القصور فى دلالة الحرف ان توقف فهم المعنى فى نفسه على لفظ شرطا كان ذلك المتقدم كالمرجع المتقدم فى ضمير الغائب والضميمة فى الحروف او غيره كالخطاب فى المضمر المخاطب والتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسماء الاشارة لا يستلزم قصورا فى دلالة اللفظ على ذلك المسمى كما ان توقف فهم المسمى على تحقق القابل والفاعل لا يستلزم القصور فى دلالته عليه قوله اى ملحوظا فى حد ذاته يعنى ان كينونة المعنى فى نفسه بمعنى كينونته فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما فى الحرف فان معناه آلة لملاحظة متعلقه وملحوظ بتبعية قوله اى الدار الملحوظ اه يعنى ان فى نفسها اما صفة للدار فيكون المقدر معرفا باللام على ان يكون اللام للتعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للحدوث لا للموصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته او يكون حالا عن المبتدا عند من جوز الحال عنه او يكون حالا من مفعول الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدا عند من لم يجوزه قوله لا باعتبار امر خارج عنها متعلق بالوجوه الثلثة قوله واعترض عليه الشيخ الرضى اه حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون فى نفسه فى التعريف من قبيل قولهم الدار فى نفسها كذا لانه فى مقابلة فى غيره ولا يقال الدار فى غيرها حكمها كذا بل يقال الدار لا فى نفسها او مع غيرها حكمها كذا قوله بان ليس مقصوده اه اى ليس المقصود من التشبيه ان المعنى الذى هو مودى كلمة فى فى الموضعين اى فى معنى فى نفسه وفى الدار فى نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد مودّاها فضلا عن ان يقصد ذلك ملحوظا لان كون المعنى ملحوظا

قوله ومحصوله اى حاصله ما ذكره بعض المحققين يعنى السيد قدس سره كما ان فى الخارج اه محصوله ان الموجود على نوعين خارجى وذهنى والموجود الخارجى قد لا يحتاج الى محل يقومه وقد يحتاج والاول هو الجوهر والثانى هو العرض والموجود الذهنى قد يكون بحيث لا يحتاج فى ذلك الوجود الى تعقل امر آخر وقد يحتاج والاسماء تدل على الصورة الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصورة الذهنية الموصوفة بالوصف الثانى والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول والمعقول الثانى شبيه بالموجود الثانى ووجه الشبه بينهما ظ ولا يخفى عليك انه اذا كان المعانى الحرفية شبيهة بالاعراض وقسيما لها بكلمة فى صحيحة فيصح قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره اذ ذلك الغير متعقل قصدا كالموجودات الجوهرية فتأمل وقوله لا يصلح لشئ منهما يتجه عليه انه فقد حكمت على المعانى الحرفية بعدم الصلاحية لها فيصح ان يحكم عليه وجوابه انه فى هذا الحكم ملحوظ فى ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها باعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فاى فى حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة لا يصح ان يحكم عليها يعنى انها ما دامت متصفة بكونها معان حرفية ملحوظة على وجه التبعية لا تصلح له وهذا لا ينافى الحكم عليها فتأمل فان قيل ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقع صحيح وتعقل النسبة المخصوصة بين زيد وقائم فى قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويفسر بالرابط فى قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفى بالاعتبار الثانى لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح

طاسكندى

ملحوظا فى ذاته بان يكون مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا فى غيره بان يكون ملحوظا فى ضمن غيره آلة فى التعريف لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفى لا فى الخارج ولا فى الذهن مع كون ذلك الغير منشأ للحكم كما فى خلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بفى قوله بل مقصوده اه اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقى اى المقصود تشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج منهما تارة وعدم اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار فى اعتبار الخارج فان اعتبار الخارج فى المعنى يكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج فى الدار يكون ذلك تابعا وصفا لها قوله اى كما ان الموجود الخارجى اه افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر تابعا له فى التحقق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح قدمه فى الذكر لشرافته واصالته فى الوجود قوله فى الملاحظة اى بان يكون ملاحظة العقل اياه والتفاته اليه بتبعية امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالابتداء الذى هو آلة لملاحظة السير وليس المراد التبعية فى الوجود الذهنى على ما وهم اذ ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئى حاصلة فى الصورة العقلية للسير فان لكل واحد منهما فى العقل صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين فى العقل يتبع الاخرى قوله وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس فالمراد بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض المحسوسة تنوير اللحق قوله ويظهر منه وجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى اه كما سيجى بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها فاعترض ان فى قولهم السواد فى زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير

ومع يقال المراد من هذا الوجه غير قائم ... الجوهر الذى ... المعنى المستقل الذى ... الغير فى قوله فى غيره ... الاسم مثلا بل المراد بالغير المتعلق ... معنى مستقلا فلا يظهر من التشبيه ما تخيله من الحاشية المسودة ... المراد من المعنى المستقل بالمفهومية كالمعنى من غير ملاحظة كونه

قوله كما ان فى الخارج اه يعنى كما ان فى الخارج موجودين احدهما مستقل لا يكون ادراكه فى تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه فى تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره بان يتوجه العقل الى الغير فى نفسه كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا بالذات لا يحتاج فى مفهوميته الى متعلق ولزم تعقل المتعلق اجمالا حتى يكون حالة اجمالية فى الذهن وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا بان يتوجه العقل اليه فى نفسه

واذا لاحظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وذلك بان يتوجه الى السير والبصرة بالذات بانهما وقعا في الخارج و
لاحظ الابتداء بانه متعلق بهما بان يكون الابتداء ابتداء السير ومن البصرة وبيان لتوقف حالهما بان يكون السير متصفا بالابتداء
والبصرة متصفا بالمبدأية كان معنى غير مستقل ولا يمكن ان يحكم عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلق مخصوص لانه حالة لمتعلق
مخصوص فلا يدل عليه الا بضم كلمة دالة على معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع لمعنى كلي مستقل لا يتوقف تعقله على متعلق
مخصوص وجيه الدين

اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من قولهم
فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في لم يتعبد به وعجب
ان ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على ان معنى
قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول
بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية **قوله** وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
الى آخره يعني ان مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مصحح لاستعمال
كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم التبعية فيها
كما استعملوها في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه
كما يقال شاب لابس فعل علة وليس المشابهة المذكورة محققة بالذات كما يكون
في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات **قوله** بهذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكر
سابقا وهو ان يكون تابعا للامر اخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه
لاجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات
والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها
اذ المعاني الحرفية ليست صور المتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم
كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتوقفها مع ان كل رجل
يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة الملاحظة معه لفهم معناه
فاما لو ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر
الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي
آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا
نم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة
عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشيء من ذلك الوجه ولا نم ان مفهوم
كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان
الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحاد العلم بالوجه والعلم بالشيء

قوله وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فيه ان يصرح في ان ما هو آلة لملاحظة غيره لا يصلح لان يحكم عليه وبه وليس كذلك
فان كلا في كل رجل مثلا ملحوظ تبعا ابدا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتوقفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه وايضا لا يلزم
ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظة ~~لفهم المعنى فلا بد من التخصيص~~ معناه كما لا يخفى مع انه صرح بانه لا بد من ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظة
لفهم المعنى فلا بد من التخصيص بان الملحوظ تبعا لا يصلح لان يحكم عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه وانه انما يتوقف فهم من لفظه

من لفظ على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره عصمه الله **قوله** قصدا وبالذات منصوب على المصدرية اي
ملاحظة قصدية او على الحالية اي حال كونه مقصودا وملاحظا باعتبار الذات او على التمييز اي بطريق القصد عصمه الله
قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل اه لا يقال يفهم من هذا انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا ملاحظة الاول
قصدا والثاني تبعا كيف وقد مر فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة فارجع الضمير الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان
مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي لانا نقول الكلي والجزئي متحدان في نفس الامر والاختلاف بالكلية والجزئية هو عين الاختلاف
بكونه ملحوظا بالقصد وملحوظا بالتبع وليس معنى كونه
جزئيا الا كونه ملحوظا بالتبع كما ان ليس معنى كونه كليا
الا كونه ملحوظا بالقصد

بالشيء من ذلك الوجه وتفصيله لا يليق بهذا الموضع **قوله** والمراد بالغير هو
المتعلق اي وليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق ويكون
لا حاجة من احواله فلا يرد ان الشيء كيف يكون آلة لملاحظة امر يغايره
قوله اذ الصالح لهما فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى الشيء
قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين ترى الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها
مرئية تبعا فكذا حال البصيرة **قوله** مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الاثر
قوله فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك
المتعلق **قوله** من دل على كذا اي من دل المتعدي وقوله لما من دل
اللازم فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه **قوله** حتى يخرج الكلام اه لم يقل حتى يلزم
الاستدراك في قوله في نفسه اشارة الى انه يخرج تمام التعريف عن الفائدة
اذ كون المعنى مدلولا للاسم يفهم من كونه كلمة **قوله** بل معناه اه فيكون معنى
التعريف كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالها اليه وحدها و
هذا المعنى وان كان معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعاني
باعتبار انفهامها منها صارت كلمة في مجازا متعارفا فيه يجوز استعماله
في التعريف **قوله** فلذا قيل ان المعنى اه اي اذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار
انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة بفي وقيل ان المعنى ثابت
في نفس الكلمة اذ الى ان مفهومها منها من غير كلمة اخرى **قوله** وما يقال آه اي
ليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند
انتقال الحرف وحده كان الحرف كالظرف الخالي عن المظروف فلا يصح ان
ينسب اليه بكلمة في وصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى
عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح
التعريف من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكليفات البعيدة

مفهوم الابتداء بالاعتبار الذي معنى حرفي مضاف الى المتعلق المخصوص بذلك الاعتبار هو حصة من مفهوم
الابتداء الذي هو ملحوظ قصدا لوحظ متعلقه تبعا مجملا وليس افراد الابتداء الا حصصا له فيوافق القول بان مفهوم كلمة
من هو الاعتبار الثاني بما ذكر بعد من انها موضوعة لافراد الابتداء وفيه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا لمفهوم
الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل

بل تعريف الاسم اذ معنى فى نفسه فى قوله ما دل على معنى فى نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات ليست خصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضى لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما يذكر فى قوله والحاصل الا ان يقال فى التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلى وقد عبر عن الجزئيات فمعنى قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا اه يراد منه المفهوم الكلى وفى قوله واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الجزئى الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا موافقا بما ذكره فى قوله والحاصل فتأمل عصمة الله **قوله** وهذا هو المراد بقولهم اه والحاصل ان المعنى لما لم يحتج تعقله الى شئ خارج صار كأنه استقر فى الكلمة ولم يبرز منها فعبر عنه بكونه فى نفس الكلمة بخلاف الحرف لاحتياجه الى متعلق خارج فانه كانه لم يستقر

عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة الشيخ ما يحوجنا الى اعتباره فتدبر **قوله** من حيث انه حالة بين السير والبصرة اى رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر **قوله** وهو معنى قائم اه عطف تفسير لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبة الى السير والبصرة ملحوظة تبعا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قياما بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين يصح ان يحكم عليها وبها **قوله** لتعرف نفسه اه لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة الابتداء للمحل الذى جعل آلة لتعرفه وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال اخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا اوله بان المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الاخر **قوله** اى معنا ملتفتا بالتبع اى ليس المراد بكونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى بل انه ملتفت بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله **قوله** اى لا يمكن ان يتعقله السامع اه لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله تعقل الطرفين الموقوف على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قرائنه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على

قوله والحاصل اه كون المذكور فى ذيل والحاصل حاصلا لما قبله مم **قوله** والحاصل ان لفظ اه لقائل ان يقول الجزئيات يتوقف ~~عليه~~ تعقلها على تعقل الطرفين فلم اوجبوا ذكر الغير ولم يكتفوا بفهمه من قرينة كما فى المبتدأ وغيره وبعد ايجاب ذكر المتعلق لم اوجبوا ذكر احد المتعلقين وجوزوا حذف الفعل او شبهه والجواب عن الاول انه لما لم ينفك عن غيره تعقلا اوجبوا عدم الانفكاك لفظا ليكون اللفظ على وفق المعنى ولئلا يكون الملحوظ بالذات متروكا وبالتبع مذكورا واكتفوا بايجاب ذكر احدهما لحصول الموافقة فى الجملة ولم يعكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون امرا عاما يظهر

كل الظهور فيكون كالمذكور بخلاف ما بعد الحرف غالبا فهو بالذكر اولى عصمة الصفوى **قوله** والحاصل اه قد دل كلامه السابق على ان الابتداء امر واحد قد لاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من فكيف يتصور ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلى ولفظة من لكل من جزئياته المخصوصة اذ من البين ان الامر الواحد لا يتصف بالكلية والجزئية معا وكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام اقول نعم الحق ما ذكره ذيل الحاصل لكن الكلام فى كونه الحاصل وفيه كلام سيأتى فانتظره طاشكندى **قوله** موضوع لمعنى كلى الاولى ان يقال من حيث كونه معنى مستقلا ملحوظا قصدا ليناسب ما ذكره فى مقابله وهو قوله من حيث انها حالة اه وانما لم يقل ذلك لاغناء قوله وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا وبه

دالة على تعلقه تكرار لان قوله لا يمكن ان يتعقل اه يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل اه يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه والا ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه **قوله** لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا يعنى ان الكلام فى تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا **قوله** والعموم وضح من عطف على قوله لكونه ملحقا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان التوقف على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه لاجل ذاته **قوله** والقول اه دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوعا للابتداء المطلق الا ان الواضع شرط استعماله فى جزئياته فلا يثبت وضعه لها وحاصل الجواب انه ح يلزم ان يكون كلمة من مستعملة فى المعانى المجازية مع ترك استعماله فى المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك محالا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما تردد فى لزوم الحقيقة للمجاز **قوله** ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اه دفع لما يتراءى من مخالفة الحاصل للمحصول ان الابتداء امر واحد اذا لاحظه العقل قصدا كان المدلول اسميا واذا لاحظه من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولا جزئيا والحاصل يخبر ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلول حرفى ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء اضافية لكونها حقيقيا لمفهوم الابتداء لان المراد بالابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا بتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول

ايضا كذلك كقولنا كل رجل كذا فتأمل واعلم انه لا بد ان يكون جزئيا حقيقيا فكلا وحقا ثم ان المفهوم من قولنا سرت من البصرة ان البصرة ابتداء السير وهو جزئى اضافى مندرج تحت الابتداء المطلق فمفهوم الابتداء مطلقا من غير تقييد بالسير مثلا لفظ الابتداء ومع تقييده على وجه الآلية معنى لفظ من ولا شك ان المطلق ونفس المقيد امر واحد فصح الكلام الى اخره وهذا ما وعدناه وههنا تحقيق آخر بيانه يفضى الى تطويل والاطناب طاشكندى نقام معخم

قوله من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات اه فان قلت حالات المتعلقات هي احوالها فلكونها حالات المتعلقات آلات لتعرف احوالها يستلزم آلية الشيء لتعرف نفسه قلت هما متغايران فان المراد بالحالة بين السير والبصرة مثلا هو الابتداء الجزئي بينهما وما لحاله انما المضاف اليها هي كون السير مبتدأ منها الحاصلة من تحقق الحالة الاولى وهي الابتداء الجزئي بينهما والحاصل ان الاحوال عبارة عن الاوصاف الحاصلة للمتعلقات والحالات عن مبدأ تلك الاوصاف ومعنى الحرف الذي هو مبدأ تلك الاوصاف آلة لتعرف تلك الوصف وقيل التغاير اعتباري فان المعاني الحرفية حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف انفسها لكن لا من حيث هي هي بل من حيث انها احوال للمتعلقات عصمة الله

مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا قوله وانبات الافراد اه اى انبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابتداء وهي ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث تكون مدلول الكلمة من جملة الاشياء هو عليه اذ لا يفهم منه الابتداء شيء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطي الجزئية الحقيقية قوله والظاهر ايضا اه لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا يمكن ان يلاحظه قصدا لكن ح لا يكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط و آلات للمعاني الملحوظة بالذات قوله فبين ان معنى من اه يعني ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال المعاني بها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب التعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتوكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني فمن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق الابتدائية منها والانتهائية اليها وفي التعلق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس قوله من المعاني بيان للضمير على تقدير ارجاع الضمير في غيره الى المعنى قوله او في كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لايراد كلمة في ههنا وتنكيرها وايراد من في الاول وتعريفه قوله ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم اذا حكموا على شيء باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة عنه قالوا الشيء في نفسه كذا كما مر من قولهم الدار في نفسها كذا قوله وحملها على ما هو اه فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك قوله اى لم يعرف اه اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للد

علم في نفس الكلمة وان كان الثاني فلا ظهرية قوله فمرجع كينونة المعنى اه يعني ليس احدهما هو الآخر لان احدهما استقلاله بالمفهومية والثاني ما يتسبب عنه لكن المرجع واحد من الحاشية المسودة قوله فمرجع كينونة المعنى اه قد صرح الشارح في بحث الفعل بان الفعل موضوع لحدث ونسبة الى فاعل ما وزمان

٥

وزمان تلك النسبة ولا شك ان قولنا ضرب بدون ذكر الفاعل المخصوص يفهم منه ان الضرب منسوب الى ذات ما مع ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي غير مستقل بالمفهومية فهي كائن في نفس الكلمة بمعنى انه لا يحتاج في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى وغير كائن في نفسه لانه غير معتبر في حد ذاته بل باعتبار الطرفين الحدث وفاعل ما نعم لو كان الفعل موضوعا للحدث والنسبة الى الفاعل المخصوص وزمان تلك النسبة كما ذهب اليه البعض لكان النسبة غير كائنة في نفس الكلمة وفي نفسه ايضا فاعلم ذلك طاشكندي قوله فمرجع كينونة المعنى اه المرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع بقرينة الى في مقابلته وكينونة المعنى في نفسه بملاحظة كونه مستقلا في

المانع للتصور والمقتضي مما تركه الشارح لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الى الشبهة قوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر قوله لا يقال لو كان كذلك اى مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اذ لا دخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكرها استطرادا قوله مع انها لازمة للظرفية اى لا تستعمل الا ظرفا قوله المفهوم المستقل اه اى لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع او طاريا في الاستعمال قوله واختلاف الادوات فان متى موضوع للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لمكان ما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل الا في المكان المتقدم وكذا الحال في اخواته قوله وفيه تأمل اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار بعارض كما في تلك الظروف فلا يكون دليلا على عدم استعماله في المطلق ولو قال بدل قوله والا لصح اه والا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كما في تلك الظروف لتم من غير مناقشة ويصير خلاصة الفرق ان معاني تلك الظروف كلية ملحوظة بالذات لانفهامها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في سائر الاسماء المضافة ولزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تحصيل الغرض من وضعها لا لتوقف فهم معانيها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه بدون الضميمة شيء لفهم اصل معناه قوله انه اراد بالمعنى اى المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمني على سبيل البدل كما هو شأن النكرة اى ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى اخراج الفعل بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اى غير مقترن ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى زيادة

مطلب الفرق بين الاسماء اللازمة وبين الحروف

قوله وبما سبق من اه اى بسبب لزوم تعقل متعلقات هذه الاسماء فان معانيها مستقلة بالمفهومية لكونها مفهومات كلية ولزوم تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في تلك المفهومات الكلية المنضم معها بعض الخصوصيات فان قلت معاني هذه الاسماء لا يصح الحكم عليها وبها كمعاني الحروف فكيف يكون مستقلة بالمفهومية قلت لا نسلم ذلك بل معاني هذه الاسماء اذا اخذت في حد ذاتها يصلح لذلك لكن عروض لزوم الظرفية وانضمام بعض الخصوصيات في الاستعمال اخرجها عن ذلك بخلاف المعاني الحرفية فانها لا تصلح لذلك في حد ذاتها فافهم فان قلت معنى الظرفية التي هي معنى جزئي

داخل في مفهوم متى كما صرح به الفاضل المحشي فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية مع انه اسم قلت الجزء
الآخر من معناه وهو الزمان مستقل بالمفهومية والمعنى المستقل بالمفهومية اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا وايضا المراد
من قوله لان معانيها مفهومات كلية اعم من المعاني المطابقية والتضمنية عصمه الله

قوله قدس سره ولما كان الفعل اه فان قلت لا شك ان المتبادر من المعاني اذا اطلق هو المعنى المطابقي كما
صرح المحقق الرازي والفعل باعتبار معناه المطابقي لا يدل على معنى في نفسه لدخول النسبة الى الفاعل المعين
فيه وهي غير مستقلة بالمفهومية فلو حمل
عبارة التعريف على المتبادر كما هو الواجب

قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح بقوله فبالصفة الاولى من حصول
الامتياز بين الاقسام الثلثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على معناه
التضمني اعني الحدث والزمان مع عدم دلالته على معناه المطابقي بدون ذكر
الفاعل اعني الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة
التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمنية
للمطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار
هيئته فهي دلالة مطابقية وان كان المدلول مدلولا تضمنيا للفعل لكونه
موضوعا بازاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم
كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا
يدل على جزء مدلوله تفصيلا او نقول المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى الفاعل
المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى ذكر الفاعل
تفصيلها وهي غير داخلة في مدلوله وقد قيل في الجواب ان الدلالة ليست مجرد
انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه من حيث انه مراد المتكلم ولا ريب ان
فهم المعنى من المعنى اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم
المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة
اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتبتين فهي التفات النفس اليه من حيث انه
مراد المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ
فانه في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث
انه مراده فهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابقي بالضميمة ومشاهدة الحدث
والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما اولا فلان الحضور
بانه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين احدهما في ضمن تذكر
الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف الوجدان واما ثانيا فلان القول بان
فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى

فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه
على معناه المطابقي فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث الذي هو معناه التضمني وهو المشهور او على الزمان ايضا على ما هو
الظ كذا ذكره بعض المحققين ونقل عن بعضهم ان الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل بالمفهومية ووجهه غير ظ وههنا بحث
واشرنا اليه في وجه حصر الكلمة وهو ان الدلالة التضمنية تابعة للمطابقية ومتحققة في ضمنها كما حقق في موضعه فالفعل

فالفعل اذا لم يدل على معناه المطابقي بنفسه لم يدل على معناه التضمني ايضا بنفسه فلم يكن الفعل دالا على معنى في نفسه
باعتبار معناه التضمني ايضا واجاب عنه بعض المحققين بان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى
مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي
انتهى والحاصل ان الحدث معنى لا يحتاج تعقله الى تعقل امر معه واللفظ الموضوع بازائه ايضا لا يحتاج الى ضم لفظ آخر معه
فهو معنى مستقل بالمفهومية وهو المراد من كون المعنى في نفسه
كما سبق تحقيقه واذا كان الحدث جزء معنى

المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى
مطلقا لا من اللفظ واما ثالثا فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث
انه مراد متأخرا عن حضوره في ضمن تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابقي
للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر
الوضع وذلك التذكير بعد ذكر الضميمة وحضور الحدث والزمان في مجرد لمعنى النسبة
لا يكون تذكرا في ضمن تذكر وضع الفعل قوله باعتبار اشتماله على النسبة اي
النسبة التامة الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل
الفاعل المعين لا يفهم النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل
في اطلاقاتهم الا مسندا الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل
غير مسند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول للهيئة التركيبية
كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان
المفرد لا يدل على مفهومه ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في
الدلالة على النسبة فمسلم اذ هو مقتضى عدم استقلالها بالمفهومية وان
اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيحرمه ان لزوم الهيئة التركيبية
للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث المعتبر في مفهومه
معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شيء تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة
الفعل على الاستعداد اصلا واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة
تفصيلا فلعدم اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث
الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة ولعمري ان
الخروج عن طريقة القوم والجادة على الاعتراض عليهم بمجرد التشكيك الذي
يعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه قوله وشهرة لمراه
اه يعني كان على الشارح تفسير الازمنة الثلثة لكن لشهرة امرها تركه قوله وهو
بعيد لانه ح يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك قوله

بالمعنى الذي ذكرنا لان السابق وصف لا مظروف له وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور في الحدود
فمعنى الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة من حيث انه مقترن فيكون دالا على الاقتران
ايضا فيكون المعتبر في تعريف الاسم عدم دلالة الكلمة على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا بد ان لا يكون دالا على
الاقتران فافهم طاشكبري قوله فهو صفة بعد صفة وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظ واما الفاء فالبيان اذ التفريع
غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير الصفية ويجوز نصبه بان يكون حالا عن المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتدأ محذوف اي وهو غير مقترن

باحد الازمنة الثلثة واختار الجر بالصفية لان النصب على الحالية يحتاج الى تكلف جعل المعنى مفعولا به والى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران والرفع على الخبرية يحتاج الى ارتكاب الحذف قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لما كان ههنا مظنة سؤال هو ان حد الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فيه اذ معانيها مستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترن باحد الازمنة اراد ان يدفع ذلك فقال والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول اى الوضع الغير المسبوق فدخل بهذا الاعتبار اسماء الافعال في حد الاسم وخرج الافعال المنسلخة عن الزمان عنه فاندفع السؤال اما دخول اسماء الافعال

اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل اه يشير الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان لا المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في نفسه هو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقي اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه قوله اى الوضع الغير المسبوق يعني ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابقي السابق الغير المسبوق انما فسره بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر قوله لان معناهما العلمي اه لان الان فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في الوضع الفعلي هذا المعنى موجودا في اسماء الافعال قوله وخرج عنه الافعال المنسلخة اى ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما لازما كما في عسى او غير لازم كما في اشتريت وبعت لاقتران معانيها اى المعاني الحدثية مع الزمان في الوضع الاول هو الوضع الخبري واعلم ان تفسير هذا القيد اعني عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول اللفظ بالوضع الاصلي الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكون دلالتهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لان دلالتها بالوضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلي فيكون معناه في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلي الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران في معناه اصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب الوضع العارض دون الاصلي ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع

اقتران

وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا باعتبار شيء واحد وفي اسماء الافعال مثل رويد وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن عصمه الله قوله والمراد بعدم اه اى بحسب وضع لم يسبق عليه وضع وهذا يصدق على ما يتعدد الوضع فيه وانما قال بحسب الوضع الاول ولم يقل بحسب الوضع لان اسماء الافعال موضوعة لمعناها الحالي

عصمه الله

قوله والفوائد اه قيل مشتق من الفيد في المصادر الفيد بالفارسية زياده شدن ويجوز ان يكون من فاد المال له بمعنى ثبت المال له فيكون الفوائد بمعنى الثوابت فالمعنى ان هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان كفاية الطالبين

قوله وافية اى كثيرة تامة من وفى الشيء اذا كثر وتم وعلى هذا المعنى تعلق قوله بحل على وافية باعتبار تضمينه معنى التعلق تقديره اى كثيرة تامة متعلقة بحل مشكلات الكافية ويجوز ان يكون من وفى بعهده اذا لم يغدر وعمل به وح لا احتياج في تعلق بحل اليها الى التضمين وانما صحيح ليصح دخول الباء في المتعلق والتضمين ان يكون الحل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة بحل المشكلات الكافية كفاية الطالبين

بتنزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد وفي هذا التفسير اشارة الى ان المشار اليه المعاني من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المتن مع الكتاب والى ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية والمسمى المعاني المدونة باي محل قامت كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام قوله من الفيد في التاج الفيد زيادة شدن ومنه الفائدة وفي الصحاح فادت له فائدة اى حصلت وفي الصراح الفائدة انجه وارد وكرفته شود از مال وزانش فعيلة بمعنى نقل اليه من الوصفية قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه اشكل الامر دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه قوله للمبالغة يعني في الاصل صفة بمعنى فاعل فان اعتبر زيادة التاء حين النقل فهي اما للمبالغة في كفايته للمبتدي في علم النحو او للنقل من الوصفية الى الاسمية وان اعتبر سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف وكما كان هذا الوجه محتاجا الى زيادة اعتبار اخره وان كان فيه بقاء على اصله قوله لتوهم اى لما نيع هو توهم التانيث قوله كناية اى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه قوله من اول السرى اه وهو من غاية الغرب من القطب الشمالي الى غاية الغرب مع القطب الجنوبي قوله ستر الله اه حاصله اذا كان التغمد بمعنى الستر المطلق فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف اى تقصيره واضافة الغفران الى ذاته تع للاختصاص كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه قوله من غير سابقة عمل يقال له سابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير سبق في العمل قوله ويجوز اه اى يجوز ان يكون الستر كناية عن الا[illegible] فح لا حاجة الى التوسع والحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص قوله قال في التاج التغمد كناه بوشيدن اه يعني ان التغمد اذا كان بمعنى ستر المعصية فالغرض من الاضافة الاختصاص كما افاد الكلام المعنى الاول مع غير احتياج الى

التغمد الستر ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات

انه ايضا استعارة مكنية في التشبيه المذكور في النفس وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من التغمد للمشبه وقيل الغفران بوشيدن كناه فالمعنى ستر الله ذنوبه كفاية الطالبين

خواجه لغته قوش الجنة در لر فردوس
بعض كمنسبه خواجه در لر لامع

قوله ابن حاجب اه عطف بيان للشيخ وتابع له في الاعراب ... المعنى الاضافي كفايه

فعلى الاول يكون الاضافة في غفرانه للمبالغة وعلى الثاني لزيادة الاختصاص

قوله في سلك التقرير اه السلك الخيط والتقرير معناه في اللغة قرار داد وفي العرف الافادة بالالفاظ الدالة عليها واضافة السلك الى التقرير من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء ووجه الشبه انه كما يحفظ السلك اللؤلؤ من التفرق كذلك يحفظ التقرير المعاني او الالفاظ من التفرق وقوله السمط الخيط الذي فيه الجواهر واللآلي واضافته كاضافته وحاصل المعنى جمعت هذه الفوائد في جعل كلها في قرارها كالسلك وشبه جعلها في قرارها الى السلك لانه السلك كما يحفظ اللؤلؤ من المفارقة كذلك يحفظ كلها من التفرقة كما سيجيء معناه انفا قوله ضياء الدين يوسف اه يجوز فيه ايضا الاعراب الثلث والجر اولى لسلامته عن الحذف اما بالبدلية عن الولد او بعطف البيان عنه وضياء الدين لقب والده ويوسف اسمه وهو بجرانه مشهور بضم السين وقد قرأ بفتح السين وكسرها ايضا وقيل انه مضارع آسف مبني للفاعل بمعنى الحزن مشتق من الاسف بمعنى الحزن وهو غير منصرف للعجمة والعلمية كفاية

[illegible]

الى مؤنة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل التغمد على المعنى الحقيقي لاستلزام آلية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده عن بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لاستر ذنوبه بخلاف ما اذا جعله بمعنى الستر مطلقا فانه ح لا يحتاج في جعله كناية الى مؤنة التجريد فالحاصل انه ان جعل التغمد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الاول الى مؤنة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني الى التجريد قوله التلهف فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول المكروه قوله جعل الاشباه اه ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له التذلل اه قوله الحسب اه يعني انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل قوله عطف على جملة وهو حسبي وكلاهما انشائية ولذا قوله وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو دفع توهم العجب الناشي من الكلام السابق قوله والمخصوص اه ويجوز تقدم المخصوص نص عليه في المفتاح قوله اي ترك التصدير فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط نصبه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة النفي بتاويل النفي التصدير كان فاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف قوله بتخييل درخيال انداختن اي بتخييل النفس في غاية العجب بهذا التصنيف الانيق فان النفس اطوع للمخيلات من المعقولات قوله من حيث انه صنفه اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد وان كان الشايع في تقييد الشيء بنفي افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعا له قوله فانهم يستحسنون اه بدليل تركهم فيما لا يعتنون كالكاتب والامور الخسيسة ولان الماموربه في الحديث افتتاح امر ذي بال وشرف قوله لكن بقي توهم اه انما قال توهم اما لانه قد اندفع بقوله بان جعله

قوله قدس سره اعلم ان الشيخ الخ جواب لسؤال مقدر وهو ان يقال كان يجب على المص ان يصدر بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملا بقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اقطع فيكون كتابه اجزم واقطع اي ناقص شرن فاجاب الفاضل المحقق والكامل المدقق بقوله اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته الى قوله ولا يلزم حاصله ان كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها والباء في بحمد الله للتعدية اي لم يجعل الحمد لله في صدر رسالته والباء في بان جعله للملابسة اي قصد التصدير ملابسا بان جعله جزءا قوله هضما للنفس الهضم بالمهملة والمعجمة كلاهما بمعنى الكسر فيجوز القراءة بكل منهما فان قلت

فان قلت هضما مفعول له لقوله لم يصدر فيكون قيدا له ومن حكم النفي انه اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد فيكون معنى الكلام ح ان الشيخ لم يصدر رسالته بحمد لله للهضم بل صدر لامر آخر ولا يخفى عدم ارادة هذا المعنى وعدم صحته قلنا انه قيد للنفي اي عدم التصدير للهضم لا المنفي فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من الشهوات فكيف ينهضم به النفس اجيب ان التحميد وان كان عبادة في نفسه الا انه يبتدأ به امر غير ذي بال ليس بعبادة لان الابتداء به تحقير له كالصلوة في ارض الغير اي المغصوب فانه وان كان من حيث انه صلوة عبادة الا انه غصب حرام وكالتسمية على اكل الحرام فانه كفر وفيه بحث لان الكتاب امر ذو بال في نفسه وعدم الاعتبار بكسر النفس لا ينفعه في تركه ما امر به بل هو كترك الصلوة والصوم بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين ولم يفعل هذا الامر احد من العقلاء والجواب الصحيح ان

بان جعله جزءا واما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة للابتداء فيفيد كون الحمد جزءا للمبدا به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ مع ان الماموربه الابتداء في كل امر ذي بال فهو باء الملابسة اي لم يبدأ ذلك الامر متلبسا بحمد الله فيكون الماموربه التلفظ في اول الامر لا الجزئية وهذا حاصل جواب الشارح قدس سره قوله اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث اه قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة او ما تقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار امر اعم لكونهما عرضا ومسموعا وقار الذات او باعتبار امر اخص لكونهما فصيحا وغير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الامور امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله سواء ثبت اه البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه الذاتي ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالعرض الذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشي على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فمن حيثية يبحث في علم ومن اخرى في آخر قوله وفيه اشارة وليس بيانا للموضوع قصدا حتى يرد ان التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما قوله من قال ان موضوعه الكلمة اهربا من لزوم تعدد الموضوع لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحقق جهة الوحدة قوله تكلف لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية

قوله قدس سره حتى لم يعرفا اه اما بتشديد الراء من التعريف او بتخفيفها من المعرفة واعلم ان قوله حتى لم يعرفا ليس بنتيجة الدليل كما يتوهم من التفريع بل لازم النتيجة وحاصل قوله لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما شكل اول كبراه محذوف تقديره الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن احواله لا بد من الابتداء بتعريفها في هذا الكتاب فينتج الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفهما في هذا الكتاب ولازم هذه النتيجة قوله حتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما فان قلت المعرفة الواجبة قد حصلت قبل التعريف اذ لا يمكن تعريف الشيء قبل معرفته بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك المعرفة حاصلة للمعلم لا للمتعلم الى مع وليس التعريف الا له كفاية

واما الاشارة الى ان ... ذلك اه كفاية الطالبين

[illegible]

قوله قدس سره وقدم الكلمة على الكلام اه مع ان المهم الاهم من تدوين الكتاب معرفة الاعراب والبناء وهي تتوقف عند المصنف على التركيب الذي هو الكلام لان المصنف اخذ في تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب الذي اه وما قال لا جرم ان يقدم الكلام ان تقدم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام لكون افرادها اه والمراد من جزئية افراد الكلمة لافراد الكلام ان فردا ما من افراد الكلمة جزء في كل فرد من افراد الكلام ومن جزء مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام ان مفهوم الكلمة ماخوذ من مفهوم الكلام حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد كفاية الطالبين

التركيب فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلف بقي انه يبحث فيه عن احوال المركب الغير الاسنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلثة اللهم الا ان يقال انه لقلة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلثة قوله اي لم يتصور اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لا من التعريف اذ البحث عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف قوله ولما ثبت وجوب تصورهما الخ دفع لما يرد من ان توقف البحث على معرفته لا يستلزم توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع انه ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيلهما ما هو الواجب لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان في تحصيل المطلق يختار ايهما شاء بارادته كما هو طريقة اهل الحق قوله ان قبل الوجوب حاصل اه لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما ا ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله ولم يصح البحث عن احوالهما اه فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه اعتبار حال المتعلم الغير المطلب وهو الحق قوله وجه جهة التقدم اه وهي الجزئية اما جزئية الفرد للفرد فظاهر واما جزئية المفهوم للمفهوم فلانه اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا لملاحظته ومن لم يفهم وقع في حيص بيص قوله توافقا اه لان التصور يتبع اللفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجود في اللفظ والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقا الكل في التقدم قوله الاشتقاق اه نوع الاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فيرد احدهما الى الآخر اشارة الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو بيان التعيين المشتق والمشتق منه فالمردود

من الكلم وهو الجرح كانه لشدة تاثيره ونفوذه في الانفس كالجرح لانه ان كان حسنا اثر سرورا في الانفس وان كان قبيحا اثر حزنا مع انه في غالب الامر يرجع الى الشر ويدعو اليه قال الشاعر وجرح اللسان كجرح اليد

قوله قدس سره قيل هو الكلام اه وانما قال قيل الكلمة والكلام ولم يجزم الكلام اشارة الى ضعف هذا القول وذلك لان التناسب بينهما بين المشتق والمشتق منه ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح اي التاثير بصحة الالم وهو ليس معنى لا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا ولا التزاميا حيث لا يفهم فلا يخفى بعد هذا الاشتقاق قوله وهو الجرح لتاثير معانيها اه هذا التعليل لاثبات جزء المدعى بتقديم الكلام اي بين الكلمة والكلام مناسبة في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فواضح واما في المعنى فلتاثير معانيها في النفوس كالكلم الذي هو الجرح كفاية الطالبين

قوله قدس سره وقد عبر بعض الشعراء اه والمعنى من هذا الكلام ان في هذا التشبيه علاقة معتبرة فيما بينهم الجراحات جمع جراحة بكسر الجيم بمعنى خستكي والسنان سر نيزه والالتيام بيوستة شدن وفراهم آمدن المؤثر في النفس حقيقة هذه المعاني المفهوم من الكلام الصادر عن اللسان فاسناد التاثير الى المعاني حقيقة والى الكلام واللسان مجازي عقلي من قبيل الاسناد الى المحل نحو جرى النهر وسال الميزاب سمعت عن بعض الافاضل حفظه الله عن النوازل يقول الكلم الجراحة والجمع كلام وكلام وفي الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم وفي القاموس الكلم الجرح جمع كلام وكلام فحذف ما اتينا لك وكم من اثر كريه ولا يلتام وزنه يمتار ر لضرورة الشعر والاصل يلتئم بكسر الهمزة ولفظ ما موصوفة او موصولة صلتها او صفتها قوله جرح والعائد محذوف تقديره جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي بعث الله اي بعثه الله كفاية الطالبين

فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قوله تناسبا اشار به الى انه لا بد من التغاير بين المعنيين بوجه فلا يجعل القتل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة او للتعميم ولبيان انواعه لنحو ومن الصغير والكبير والاكبر لا للابهام والتشكيك قوله وقد اشار اه حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي هو ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تاثير معانيهما في النفس شبيه بالمعنى المطابقي للكلم في كون كل منهما فردا للتاثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح بخصوصه شبها به وان اريد تشبيه تاثير بصحبة الالم به كان التشبيه مناسبا لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لخفائها فانها مناسبة باعتبار ما يترتب على معانيه بعض افرادها غير لازمة لشيء من معانيهما فان تاثير المعاني بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشي ان التناسب المعنوي اشتراكهما في جنس انفسهما اي مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي وهو التاثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف قوله هو ان المناسب اه ظرف لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة قوله تاثير انفسهما اي نفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها قوله ونقش التصور في الاذهان اي صور ذواتها قوله وما يترتب عليهما اي على القرع ونقش الصور من الانفعال والانفعالات فانه يترتب عليها جذب الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام والتالم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله من مستتبع اجزاء ان قوله مدلول الكاف واللام والميم اي المدلول الالتزامي لها لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة قوله فان تقاليبها اه يقال هلكت العجين اذا اشتد عجنه ويقال كمل الشيء اذا تم فمعنى التمام قوة ذلك الشيء ويقال هلكت البئر اذا قل ماؤها فان قلته وعدم رخاوتها بقلة مائها والملك جلاء تمحص به العين فان الاكتحال يوجب

قوله قدس سره بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب الصعود الحركة الى العالي مكانا وجهة والكلم الطيب هو ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر واعمال العباد تخرج الى الملك السماء فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل كذا في كتب الاحاديث وجه الاستدلال ان الطيب في الآية وقع صفة للكلم فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث صفته والتالي باطل وكذا المقدم فان قيل هذا الدليل اما باثبات الجنسية او لنفي الجمعية او كليهما فعلى الاول لا يثبت المدعى وعلى الثاني يلزم بقاء اصل المدعى وهو الجنسية بلا دليل وعلى الثالث لا يتم التقريب وجوابه ظاهر وايضا يستدل بان هذا الوزن ليس من اوزان الجمع

وفيه منع عصمه الله

وبانه يصغر الى كليم وهذا الوزن من اوزان تصغير المفرد **قوله قدس سره** والكلم الطيب يؤل بعض الكلم اه اما بتقدير البعض او بارادته من لفظ الكلم وعلى هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فلا حاجة الى تانيثه وانما اوله وقدرناه لان الصاعد الى حضرة الالهية انما هي المقبولة لا كل كلمة ويمكن ان يقال في رد شاهد الجنسية ان طيب صفة للكلم المعرف باللام واللام ابطل جمعيته فلم يؤنث صفته وكيف يكون معنى الجمعية معتبرة هنا اذ لو اعتبر لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة من الكلمة

كفاية الطالبين

القوة **قوله** فالكلمة ذلك لما تقدم اى فيحصل من ذلك التفسير ان الالفاظ الثلثة متساوية الاقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تاثيرها في الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحادها في المدلول الالتزامي واما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات **قوله** لوجب التانيث لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء **قوله** واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة **قوله** فان الصاعد اه يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تاويله بالشخص على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكير ضميره وتانيثه وليس مراده هو ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما زعم **قوله** يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحوث عنه في العلم **قوله** لا تعريف اللغوي النحوي انما لا يقتضي المقام بيان اطراد تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه **قوله** ولا بيان الطرد اى لا يقتضي المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افراده كما قيل ان المقصود معرفة ما يبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام **قوله والتعريف** اه عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح اى التعريف ليس الا تصور حقيقة المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هو هو في عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان اللام للجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني **قوله** والقائل اه يعني انه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسي لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء فيه لمجرد التانيث اللفظي **قوله** على تقدير اه احتراز عن القول بوضعها للماهية من حيث هو والوحدة مدلول تنوين التنكير **قوله** وليس التاء اه رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيها **قوله** بدليل

قوله قدس سره ولا منافاة بينهما اى بين التاء واللام او بين الجنس والوحدة واعلم ان هذا الجواب جدلي الزامي مذكور على سبيل التنزل يعني على تقدير التسليم ان يكون التاء للوحدة الجنسية لا نسلم المنافاة فيهما واما على تقدير ان يكون للوحدة الفردية كما يمكن تصحيحها فعدم المنافاة ظاهر قد بينا فتش على الفاضل هنا بانه يمكن تقرير السؤال بطريق المنع بان يقال لا نسلم صحة جعل التاء في الكلمة للوحدة بعد جعل اللام للجنس لثبوت منافاة بينهما فعلى هذا يكون جواب الشارح منعا لكن غير موجه ومخالف لقاعدة الاداب

كفاية الطالبين

بدليل كلمتين اه فيه ان الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرفت ان التثنية ما لحق باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء نصا في الوحدة لما جاز كونه للجنس وكونه للوحدة **قوله** وتسليم ما منعناه بقوله ولقائل ان يمنع **قوله** طبيعية كانت اى خلقية كانت كما لا نوع او اعتبارية كما فيما نحن فيه فلا كالمراد بالصناعية ما يتعلق به الاعتبار والاصطلاح سواء جعلت بالصناعة اولا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه اه يعني نقلت الكلمة من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية **قوله** فيجوز اه فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى من التاء كما في اللفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس كما هو اللفظ من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المنافاة اتصاف الجنس بالوحدة **قوله** ورمى الشيء من الفم يعني ان اللفظ في اللغة يقال لمطلق الرمي سواء كان من الفم او من غيره ورمي الشيء من الفم حرفا او غيره والتكلم والشارح اختار انه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد **قوله** خروج المنوي اه لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي **قوله** المراد باللفظ اه لا يخفى ان هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثاني **قوله**

قوله قدس سره ابتداء اه فيكون من قبيل تسمية المسبب اى الملفوظ باسم السبب اى اللفظ والحاصل يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظا اى لفظ الانسان فالاضافة لادنى ملابسة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة الانسان ويكون خاصا لان المشتق يستدعي موصوفا يعني نقل العام الى الخاص ان قيل اطلاق اللفظ وارادة الملفوظ مجاز والمجاز لا يستعمل في الحدود قلنا المجاز المشهور جاز ان يستعمل في الحدود لتبادر الذهن

كفاية الطالبين

قوله قدس سره الى ما يتلفظ به الانسان اعلم ان تعريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان غير جيد لانه يمكن ان يتلفظ به الملك والجن ولو قال بما يتلفظ به الانسان او الملك او الجن لكان اولى قلنا المشهور المشاهد بالتبين هو الانسان والامكان للملك والجن غير مانع للتعريف لان المشاهد قوى وحاصل بالفعل والامكان بالقوة كتابه الطالس

لم يريدوا باللفظ الا المعنى اه فصار المعنى اللغوى اعنى الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالاتهم وهذا معنى النقل قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب اي من قبيل تسمية اه فان التلفظ سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل من العلاقتين قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل بخلاف الوجه الثانى فان فيه نقلا من المعنى المصدرى الى الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى اللغوى قوله وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الفهم قوله ابتداء او بواسطة كما ذكره على تقدير كونه من الرمى مطلقا قوله والباء للتعدية لا للسببية حتى ينتقض بالسمع ونحوه قوله وليس فيه دورا اه تصريح بما علم ضمنا من تفسيره التلفظ بكذا قوله اختلفوا اه فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح الرضى الى انها موضوعة لهذه المعانى فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعى فلا تكون كلمة قوله من تحقيق معنى اللفظ حيث اعتبر ان يكون متعلقة الكلام او الحرف والحركة ليست شيأ منهما قوله وفيه بحث اه يعنى انه وان اخرجت عن ما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها لكونها مشاركا للملفوظ اعنى الواو والالف والياء الدالة على المعانى الثلاثة قوله انما قيد به تقريبا اه يعنى كان اللفظ ما يتلفظ به مطلقا لكن لم يمكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيده بذلك تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد قوله اى تلفظا اه اشارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا ثابتا له في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا له بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال قوله فالمستعمل اه يع لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل باعتبار

قوله وليس فيه مؤنة التعدد والنقل معناه ان اللفظ بمعنى التكلم استعمل لغة في الملفوظ فكم من مصدر يستعمل في معنى المصدر ولا يقال المشتق نقل فلا يرد ما قيل لما كان المراد اه كذا وجد

قوله قدس سره حقيقة او حكما اه تعميم الاول لدفع توهم عدم جامعية تعريف الكلمة بسبب خروج الضمائر المستترة عن اللفظ والثانى لدفع توهم عدم الاحتياج الى قيد الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج المهملات عن اللفظ والثالث لدفع توهم عدم الاحتياج الى قيد الافراد في تعريف الكلمة بسبب خروج المركب عن اللفظ كتابه الطالس

وانما قدم المهملات مع شرف الموضوع واعتباره في تعريف الكلمة لانه اولى من التعميم ادخال المهملات في اللفظ اذ لا تردد في دخول الموضوع وتقدمه مرتبة الاهمال على الوضع في الواقع اذ اللفظ يتصف بالاهمال ثم بالوضع

قال بعض الافاضل الاحسن ترك لفظ الانسان لان المعتبر في مفهوم اللفظ ان يكون بحيث يمكن ان يتلفظ به الانسان او ملك او غيره او لم يقع التلفظ به قط بعد الوضع

واعلم ان الظاهر ان تكون تلك التعميمات الثلث للموصولة في ما يتلفظ ولا يسعدانه بجعل التعميم الثانى لما يتلفظ به الانسان حقيقة اذ الملفوظ الحكمى لا يكون مهملا والثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع اذ المهمل لا يتصف بالافراد والتركيب تأمل عصمه الله

قوله قدس سره واللفظ الحقيقى اه لم يرد بالحقيقى ما هو في مقابلة المجازى حتى يرد عليه ان المنوى ايضا لفظ حقيقى اذ اللفظ موضوع عرفا للكلام ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقى ما يقابل الحكمى وذلك حيث قال في مقابلته والحكمى كالمنوى في زيد ضرب قوله قدس سره كزيد وضرب قيل ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف او الواو في كزيد وضرب لكن لا يخفى بعده ويمكن ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا بل المراد مثال اللفظ الحقيقى واللفظ الحكمى كتابه الطالس

قوله قدس سره حقيقة او حكما هذا وما بعده ليس بداخل في تعريف اللفظ كما زعمه المحشى الفاضل بل هو لتعميم اللفظ المعرف بطريق التجوز المشهور في امثاله لكن لا لكونه معرفا بل لكونه داخلا في تعريف الكلمة وانما فعله الشارح قدس سره لئلا ينتقض عكس تعريفها بالضمير المستتر يشهد بذلك قوله عقيبه فاللفظ الحقيقى والحكمى اذ لو دخل في تعريفه لكان الحكمى حقيقيا اذا تمهد هذا فاعلم ان الشارح ان اراد بالملفوظ في قوله بعد جعله بمعنى الملفوظ معنى المتكلم به يتجه عليه ان ذلك ينافى اعتبارين التزمهما ههنا وهما اعتبار النقل بين المعنيين واعتبار الاختصاص باصطلاح النحاة فان قيل لم لا يجوز ان يعتبر التعميم بقوله حقيقة او حكما داخلا في المنقول اليه فيظهر كلا الاعتبارين قلنا هذا التعميم ليس بمذكور في تعريف الفضلاء وان اراد به معنى المرمى لكون اللفظ بمعنى الرمى المطلق يتجه عليه انه لا يظهر لجعله بمعنى الملفوظ فائدة اذ الغرض من ذلك كون النقل من قبيل تسمية الخاص باسم العام ومعلوم ان ما يتلفظ به الانسان مباين للمرمى هذا حاشيه طوراسونى زاده ملخصا

قوله قدس سره حقيقة او حكما المتبادر منه ان المتلفظ به حكما كالضمير لفظ اصطلاحى وفيه نظر اذ المشهور في كتب النحو ان اللفظ اعم من ان يكون لفظا حقيقة او حكما ولذا قيل ان اللفظ في تعريف الكلمة مجاز مشهور وذلك يدل على ان الضمير ليس بلفظ اصطلاحى والاوجه ان يقال ان التعريف قد تم عند قوله الانسان وقوله حقيقة اه تعميم للمعنى المراد في التعريف كانه قال في تعريف الكلمة هذا المعنى المراد منه حقيقة او حكما يدل على ذلك قوله آخرا واللفظ الحكمى وقوله فكان لفظا حكما لا حقيقة وعلى هذا اندفع اعتراض المحشى العصام بان كلامه آخرا ينافى كلامه اولا فتدبر عيسى الصفوى

قال العصام ولا يخفى انه اذا وضع اه وانت خبير بان معنى قوله واللفظ الحقيقى هذا اعنى المتلفظ به الحقيقى لا غير يرشدك اليه توصيفه بالحقيقى المقابل للحكمى فانه لو لم يكن هكذا لما صح التوصيف به كما لا يخفى ولعله لم يتذكر قوله من بعد والحكمى وظن ان الحقيقى ههنا ما يقابل المجازى مع انه بعيد عن المقام بمراحل محمد الكفوى

قوله قدس سره اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اه هذا دليل على ان المنوى بلفظ حقيقى صغراه مطوية تقديره بطريق الشكل الثانى ان كل لفظ حقيقى فهو من مقولة الحرف والصوت فلا شئ من اللفظ الحقيقى بمنوى وينعكس الى لا شئ من المنوى بلفظ حقيقى الصوت عندنا يحدث بخلق الله تعالى من تأثير تموج الهواء وعند الفلاسفة كيفية يحدث بالهواء لا من خلق الله تعالى قاتلهما الله تعالى كلهم لانهم اتوا الهم هواء

كفاية الطالبين

ولا شئ من المنوى بمقولة الحرف والصوت

باعتبار المشارفة فان ما يصح استعماله مشارفة للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص وارادة العام قوله لانه فى الاصل مصدر والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع على الحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع قوله اى الملفوظ به الحقيقى فسره بذلك ليصح مقابلته بالحكمى والا فكلاهما لفظ حقيقى لكونهما مفردين له قوله الذى هو الاعم من الحرف صرح ان فسر الحرف بصوت يعتمد على المخرج ووجوده ان فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفى الصوت مبالغة فى نفى كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك فى شرح التسهيل المستكن ما لا صورة له فى اللفظ والبارز ما له صورة فى اللفظ قوله ولا ادرى من اى مقولة هو تحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام وهو انه لا شك ان ضرب فى زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرر الاسناد بخلاف ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب تاخير الفاعل فلا تمام ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير اعتبار امر آخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة فلا يرد مع الفاعل فى نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتتمة والكنية بذكر الفعل عن ذكره كما فى الترخيم بجعل ما بقى دليلا على ما القى نص عليه الرضى فيكون كالمعوض ولذا قال بعض النحاة ان المقدر فى نحو زيد ضرب ينبغى ان يكون اقل من الف ضرب بنصفه او ثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع فى افادة ما قصد اعتباره بتعيينه لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره من حيث انه عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا فى شئ من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف اللام ونحوه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك ظهر دخوله فى تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكميا موضوعا للغائب تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ

قوله قدس سره ولم يوضع له لفظ اه قيل هذه العبارة مع انه مما لا حاجة اليه يوهم انه لابد فى اللفظ الحقيقى من ان يوضع بازائه لفظ مع انه ليس كذلك وانما كان مما لا حاجة له لان قوله اذ ليس من مقولة الحرف اه تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقة اعنى ان اللفظ الحقيقى من مقولة الحرف والصوت والمنوى ليس كذلك فلا يكون لفظا حقيقة واما قوله ولم يوضع له لفظ فلا دخل له فى هذا التعليل قال البعض المحققين انهم لم يضعوا لفظا بازاء المنوى فليس فى اضرب الا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفوا بفهم المعقول من غير لفظ عن اعتبار اللفظ

كفاية الطالبين

كما ان ضرب حكمت عليه بان فاعله فى نحته بدليل العقل لانه لما لم يذكر فاعل ظاهر علم انه فى نحته

قوله قدس سره واجروا عليه اه عطف على قوله ليس من مقولة اه لا على قوله عبروا عنه اذ الملحق اثبات حكمية المنوى بطريق الشكل الاول تقريره ان المنوى امر اجرى عليه احكام اللفظ وكل ما اجرى عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكما فالمنوى لفظ حكما

تعليقات

قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له هذا دليل على عدم كون المنوى لفظا حقيقيا ونتيجة هذا الدليل مع انضمام قوله واجروا عليه احكام اللفظ ومع ملاحظة الكبرى المطوية دليل على كونه لفظا حكما تقرير الاول هكذا اذ ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وكل لفظ حقيقى من مقولة الحرف والصوت فليس المنوى لفظا حقيقيا وتقرير الثانى انه ليس المنوى لفظا حقيقيا واجروا عليه احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظ حكما فكان المنوى لفظا حكما لا حقيقة هذا الدليل من افراد القياس المركب ويمكن

قوله قدس سره والحكمى كالمنوى قلنا وكذا فى كل ما وجب استتار فاعله ولم يكتف باحدهما فى المثال تنبيها على قسمى الفاعل من الغائب والحاضر وانما كان المنوى لفظا حكميا دون حقيقيا اذ ليس من مقولة الحرف الذى يحصل به اللفظ ولا من مقولة الصوت الذى يبتدأ به اللفظ اصلا اى ليس هو كل منهما فى اصل وضعه وانما خص اللفظ بهما لان اللفظ اما حرف يتكلم به او صوت يقصد به اصول احرف وهما وان كانا موجودين فى ضرب واضرب ولكن لما لم يكن فيهما من مقولة حرف فهما ولا من مقولة صوت لم يكن ملفوظا به حقيقة ولم يوضع له لفظ آخر يحصل بلفظه مع انه كلمة اتفاقا وانما عبروا عنه اى عن ذلك المنوى المتصل باستعارة لفظ له المنفصل له اى اطلقوا لفظ المنفصل مجازا فى مقام الاستدلال من نحو انت وهو فقالوا الفاعل فى ضرب هو وفى اضرب انت بخلاف المقام الخطابى حيث يكون ملفوظا حكميا باعتبار ما لا بد للفعل من الفاعل اذ كلما يلفظ الفعل لا بد ان يلفظ معه فاعله حقيقة ويعبر به بلفظه حكما لئلا يخلو عن الفاعل وبما اوضحنا ظهر فساد قول بعض المحشين من ان المنوى فى مثل ضرب قد يكون من مقولة الصوت اذا رجع الى الصوت وقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى انتهى وكذا ظهر عدم فهم من قال لا ادرى من اى مقولة هو انتهى لان كل واحد من هذين القائلين لم يصل الى ما اراد به صاحب الفضل والافضال والله اعلم بحقيقة الحال خطيب

احمد پاشا

حسن

البدرى

مثلا الفاعل المعقول فى قولنا اغفر لى يا رب واجب وفى قولنا اضرب يا زيد ممكن من مقولة الجوهر وفى قولنا الصوت يثبت فى الخارج قبل وصوله الى الصماخ فى ممكن ايضا عرض من مقولة الكيف

طرسوسى

ومن قال ان المنوى قد يكون من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشتبه عليه المدلول بالدال فان مقولتها انما هو مرجعه لا نفسه الذى هو من الكيفيات

وجيه الدين

قوله والحكمى كالمنوى اه هذا يتضمن امرين احدهما انه ليس بمتلفظ حقيقة ودليله انه ليس من مقولة الحرف والصوت وكل متلفظ حقيقى فهو من مقولته وفرده ينتج ان المنوى ليس بمتلفظ وهذا لا يتم فى زيد سمع وقيل ان الخبر فى الاول من مقولة الحرف وثانيهما انه متلفظ حكما ودليله انهم اجروا عليه احكام اللفظ من كونه مسندا اليه وفاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه ونحو ذلك وفيه شائبة من الدور

طاشكندى

قوله فكان لفظا حكما جعله دليلا على عدم كون المنوى لفظا حقيقيا وعلى كونه لفظا حكميا فالمدعى يكون مركبا على هذا التقدير كما يشعر لاحقيقة تقريره اذ ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ واجروا عليه احكام اللفظ وكلما هو كذلك فهو لفظ حكما لاحقيقة فكان المنوى لفظا حكما لاحقيقة وعلى التقدير بن يكون قوله وانما عبروا عنه اه دفعا للمنع المتوجه على قوله ولم يوضع له لفظ اعترض عليه بان الدليل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه او كل واحد منهما فان كان الاول يلزم الاستدراك لان الكبرى المطوية اذ اضمت بالمقدمة الاولى يثبت المدعى وان كان الثانى اعترض على الدليل الثانى بانه لو صح بجميع مقدماته لزم ان لا يكون لفظ زيد مثلا لفظا حقيقيا لجريانه وبمنع الكبرى

الحكمى الا بما قبله وظهر فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزأ من الكلام الملفوظ كجعله جزأ من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة ممكنا جسما وعرضا وتارة من مقولة الصوت والحرف فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغى لانه حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه لهذه الدقيقة فى شرح الرسالة الوضعية فالتجاء الى اعتبار الحكم وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكميا وانه اى حاجة الى اعتبار الوضع وما الدليل عليه وكذا فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا فى شىء من المقولات لانه ان اراد به انه معدوم مطلقا فبطل لتعلق الوضع واعتبار اتصاله وان اراد انه معدوم عن اللفظ وان كان موجودا فى نفسه فلا يفيد قوله قال المصنف فى الايضاح لما كان باب المفعول باعتبار معفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف فى كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود والا فالضمير فى قولك زيد ضرب فى الاحتياج اليه كالضمير فى قوله تع والكم فيها ما تشتهيه الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى ففهم منه المحشى ان الفرق بين المنوى والمحذوف مجرد اصطلاح والا فهما متساويان فى كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين فى المعنى وليس كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل فى حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر فى الكلام دال على الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله فى حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا غير منوى وان كانا مشتركين فى احتياج صحة المعنى الى اعتبارهما فعلى هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم قوله كناية عنه لكونهما نوعين مثل ذلك المقدر قوله فهو عارية

اجيب عنه بان هذا الدليل مبنى على مذهب من قال ان اللفظ موضوع بازاء نفسه فلم يجر الدليل بالكلية لان المهملات الفاظ حقيقية مع ان دليلكم يدل على عدم كونها الفاظا حقيقية لانه لم يقل احد على كون المهملات موضوعة لنفسها قلت مادة الاشكال لم يحسم بالكلية اذ اجراء الدليل وتحرير الدليل بانه لان المنوى موضوع الذى لم يوضع له لفظ وكلما هو كذلك فهو بلفظ حقيقى فاندفع الاشكال بالكلية فان قلت هذا الجواب لم يحسم مادة الاشكال ظهر يم

قوله فى ذكره ان اللفظ حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لما اشار الى المحذوف من القسم الاول وحكمى اراد ان يبين ان يبقى ان يكون بهذه العبارة مع ما سبق من قوله واللفظ الحكمى كالمنوى اشارة الى رد ما نقل عن المص انه ذكر فى ايضاح المفصل ان المستتر هو المحذوف عصمه الله

قوله فكان لفظا حكما لا حقيقة تفريع على الدليلين والمناسب ان يقال فلم يكن لفظا حقيقة بل حكما فيكون الاول تفريعا على الدليل والثانى على الدليل الثانى بطريق اللف والنشر المرتب لكنه اختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود الاصلى اثبات كون المنوى لفظا حكما ونفى حقيقيته طفيلى لاثبات ذلك فتامل وجعل التفريع عقيب المفرع عليه ويليه بقدر الامكان لبعض الافاضل

قوله اذ قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان فان قلت لفظ قد يفيد ما يفيد قوله فى بعض الاحيان فاحدهما مستدرك قلت لا نم ان يكون لفظ قد ههنا للتقليل لجواز ان يكون للتحقيق كما فى قوله تع قد يعلم الله ولو سلم فيجوز ان يكون لتقليل المفعول اى ما يتلفظ الانسان ببعض المحذوف فى بعض الاحيان او لتقليل الفاعل اى ما يتلفظ به بعض الانسان فى بعض الاحيان او باعتبار ان اللفظ اذا لم يكن محذوفا كان يتلفظ فى بعض الاحيان فاذا

فاذا حذف فقد يتلفظ فى بعض الاحيان قيل ان اريد انه قد يتلفظ بكل محذوف فمم وان اريد انه قد يتلفظ ببعض المحذوفات كما نطق به بعض احتمالات الجواب السابق فالدليل لا يثبت المدعى وهو ان كل محذوف لفظ حقيقة اجيب بان المراد هو الاول ومعنى قوله كل لفظ محذوف قد يتلفظ به الانسان انه قد يمكن ان يتلفظ به الانسان وفيه ان امكان تلفظ كل محذوف مم كما سيجئ مثل هذا البحث فى كلمات الله تع ولو سلم فيلزم استدراك لفظة قد الا اذا كان للتحقيق لبعض الافاضل

عارية لان المقدر هو هذا المصرح به كيف ولو جوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت المفصول المصرح به عين المتصل فهو تحكم كذا فى الرضى قوله عطف على قوله ليس اه والجامع ان المعطوف عليه لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لاثبات انه لفظ حكمى قوله لانه على تقدير وجوده اه انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف قوله يتلفظ به الانسان لكونه من مقولة الحرف قوله وكلمات الله داخلة فيه اه اعلم ان هذا الكلام اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره فى حاشيته على شرح الرضى ومنشأ ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله تع حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانه لا يطلق على مفردات كلام الله تع فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة حقيقة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالقياس الى الله تع فالاعتراض بهذه الكلمات الالهية التى وصلت الينا ونقرؤها وانه لا شبهة فى دخول كلمات الملئكة والجن كيف وقد قال المحشى سابقا ان قيد الانسان لتقريب تصور اللفظ من الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذى اختاره وهو الاخير فى كلام السيد قدس سره ان كلام الله تع انما لا يقال له لفظ بالقياس الى ذاته تع فلا يكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهو الفاظ فى انفسها لانه يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلماته تع ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو ما يخرج من الفم بل بالمعنى الاصطلاحى اعنى ما يتلفظ به حقيقة او حكما او من شانه ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين يكون كلماته تع الفاظا بالقياس الى ذاته تع ايضا وانما تركهما المحشى لان جعلها الفاظا حكمية او كونها مما من شانها ينا سب الا يصار اليه اذ لم يكن الفاظا حقيقة واذا عرفت ما ذكرنا لك ظهر ان ما ذكره المحشى بقوله لا

قوله وكلمات الله تع انما لم يقل كلام الله تع لئلا احترازا عن ذهاب الوهم الى الكلام الازلى الاعدى الذات فانه قائم به منزه عن الحروف والاصوات وتحقيقه الكلام الراو بين كلامه واللفظى الحاصل من جنس الاصوات والحروف هو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء واطلاق كلام الله عليه ليس بمجرد انه دال على كلامه القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ غير الله تع لكان هذا الاطلاق بحاله بل لان له اختصاصا به تع وهو انه اخترعه بان اوجد الاشكال فى اللوح المحفوظ لقوله تع بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ او فى لسان الملك لقوله تع انه لقول رسول كريم وهو اسم له لا يختص من حيث تعينه الحكم فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقرأه القارى اى قارئ كان نفس كلامه تع

علامة

لانه لو كان المحدث مثل كلام المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة ويلزم غير ذلك من المفاسد كعدم اكفار من انكر كلامية ما بين دفتى المصاحف وكعدم المعارضة والتحدى بكلام الله الحقيقى منه

قوله اذ هى مما يتلفظ به الانسان اى فى وقت ما بقى الاشكال بما لم يتلفظ به الانسان اصلا الا ان يراد التلفظ بنوعه اى بهذه الحروف والاوجه ان المراد ما من شانه ان يتلفظ به الانسان اى يمكنه ذلك عصى الصفوى

قوله وكلمات الله تع اه واما انه يجوز ان يكون كلماته تع بحيث لا يمكن تلفظ الانسان فمجرد احتمال وان استحالة كلمات الجن لا يمكن ان يتلفظ به الانسان والا لزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحال متعددة فهو تدقيق فلسفى على ان بعضهم قد حقق ان زيد قائم مثلا لفظ كلى وافراده ما هو صادر عن الالسنة طاشكندى

قوله وكلمات الله تع انما لم يقل وكلام الله تع احترازا عن ذهاب الوهم الى الكلام النفسى الازلى الذات

فانه قائم به منزه عن الحروف والاصوات وتخصيصا لكن المراد بالبيان كلام اللفظي الحاصل من جنس الاصوات والحروف وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليون والفقهاء واطلاق كلام الله عليه ليس بمجرد انه دال على القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ غير الله لكان هذا الاطلاق بحاله بل لانه له اختصاصا اخر به تع وهو انه اخترعه واوجد الاشكال في اللوح المحفوظ لقوله تع بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ
بسندى

قوله بما في علم من الكلام وهى الكلام القائم بذاته سبحانه وهو المسمى بالكلام النفسى المشار اليه بقوله تع قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربى اه
٤

قوله ما عليه المحققون اى المحققون الصوفية لكن لا على وجه ذهب اليه المعتزلة من خلق القرآن بل هو طريق آخر ومن اراد الاطلاع على الحقيقة فليرجع الى نسخة تصنيف الشيخ قدس سره في تحقيق مذهب المتكلمين والحكماء والصوفية المسمى بالدرة الفاخرة
جامعه

لا يقال اه لا موقع له اصلا لان الكلام في الكلمات الالهية التى وصلت الينا لا فيما هو قائمة بذاته تع وكذا القول رح ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار اه كيف فرع الكلمات القائمة بذاته تع او المعلومة له تع او بما يظهره في اجرام آخر سوى الانسان لا يفر ناحية يتجه لا دخالها اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة احوال الالفاظ التى يتلفظ بها قوله اذا ثبت ان كلمات الله تع اه كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلماته تع هذه الالفاظ المسموعة بهذا الترتيب وان القراءة حادثة والمقروء قديم و الكرامية من جواز قيام الحوادث بذاته تع قوله جمع نصيبة على وزن فعيلة له كصحف وصحيفة في شمس العلوم النصب بضمتين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبة قوله الذى هو اول اجزاء التعريف قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثانى مثلا مع دخوله في الجزء الاول احتيج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء الثانى كما لهيهنا فانه غير داخل في الوضع وداخلة في اللفظ فلابد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع قوله لم يحتج اه معنى هذا النفى وكذا ما في قول الشارح انه لا قيد هيهنا ولا احتياج من قيد لا يهتدى لمنارها الى لا ابتداء ولا منار وفيه اشارة الى من قال انه احتراز عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على انه لابد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فانه في ما قيل مع ان الظاهر ان يقول فلا معنى لاخراجها بل ردا على من قال انه احتراز عنها ولا وجه لنفى الاحتياج الى اعتبار قيد قوله حتى يلزم عليه هذا الاحتراز وقد وقع من المص في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه وكلام مراده انه زيد لفظ ولم يكتف بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اقصر احترازا عن دخول الدوال الاربع لما بينها من العموم والخصوص من وجه قوله واما ما اشبار في قوله فانه لا يقال له لفظ واحدة وهو الذى ذكره المص في الايضاح قوله وقد انتفت هيهنا اه لانه مصدر لا يتحمل الضمير ويستوى فيه المذكر والمؤنث قوله يجعل المعنى خيرا للفظ كانه بذلك التعبير يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار

قوله غير داخلة في اللفظ قيل هذا الكلام اشارة الى رد كلام بعض الشارحين حيث جعل اللفظ للاحتراز عن الدوال الاربع بناء على ان النسبة بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه والجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف فلما لم يصدق عليه الجزء الاول للتعريف فكيف يحترز عنه وفيه نظر وهو ان الرد انما يصح اذا كان مراد بعض الشارحين من الاحتراز الاخراج بعد الدخول واما اذا كان مراده الاحتراز عن الدخول فلابد شيء وفيه ان الجنس انما يذكر للشمول فذكره للاحتراز عن الدخول لا يلائم منصبه فتأمل
عصمه الله

قوله غير داخلة في اللفظ حاصله في هذا المقام دخل لمن قال اللفظ قيد يحترز به عن الدوال الاربع توضيحه ان من قال يحترز به عن الدوال الاربع فقد اعتبر انه اذا لم يكن ذكر اللفظ وقيل الكلمة وضع لمعنى مفرد يدخل الدوال الاربع في التعريف لانها موضوعة للمعنى فلما كان اللفظ خرج الدوال الاربع عن تعريف الكلمة وفيه انه لا يدخل في التعريف على تقدير ترك لفظ اللفظ في هذا المقام لان الكلمة لغة واصطلاحا ما يصدر من اللسان فعلى هذا لا يدخل الدوال الاربع في التعريف وبعد ذكر اللفظ لا مجال للدخول جدا فتامل حق التأمل محمد لكفوى
وفي هذا الجواب ايضا نظر

٥ [illegible]

قوله تخصيص شيء اه اعترض عليه بان الباء ان دخل على المقصور عليه خرج وضع الالفاظ المشتركة وان دخل على المقصور خرج وضع الالفاظ المترادفة اجيب باختيار كل من الشقين وجعل التخصيص بمعنى التعيين او بمعنى زيادة الارتباط والكل ان تحو ان المراد بالتخصيص جعل شيء بشيء بحيث يوجد الشيء الاول في الشيء الثانى باعتبار الجعل ولا يوجد في غيره بهذا الجعل وهذا جواب باختيار الشق الاول من الترديد وعلى هذا القياس الجواب على اختيار الشق الثانى اعترض عليه بان الجواب الثانى لم يحسم مادة الاشكال بالكلية لانتقاض التعريف بالوضع الذى وضعه عام والموضوع له خاص مثل لفظ هو مثلا وبوضع الالفاظ المترادفة الموضوعة بالوضع النوعى مثل عسعس وادبر والجواب بان في الالفاظ المذكورة امرين احدهما الوضع العام والثانى اوضاع متعددة [illegible]

[illegible]

كاستقرار الشيء في الحيز قوله ملحوظا بخصوصه بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام و اسماء الاجناس او يلاحظ الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق اقول ولعل من هذا القبيل على ما عرفت من تحقيقه قوله بنوعه ان المجعول له لمثل بهيئة الحرف الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بقيد التواطؤ لاخراج المحرف كما في الرضى قوله ان كانت الباء اه ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشى الكشاف الاصح في لفظ التخصيص والاختصاص و الخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال قوله لا يوجد في كل وضع لخروج وضع المرادف على تقدير و المشترك على تقدير آخر قوله بتجريده اه فيؤل الى التعريف المختار وهو تعيين شيء بازاء شيء قوله يجب الجعل اه ان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه آخر وقت الجعل لا يجب الحكم اى الامر المرتب على الجعل من كونه موضوعا وموضوعا له ودالا ومدلولا قوله ولما كانت الاوضاع اه بناء على ان الواضع واحد وهو الله تع على ما هو مختار الشيخ الاشعرى والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية له تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كان من لغة واحدة او من لغتين نزل على المتعدد وضع لفظ واحد لمعنيين مخل بالتفاهم فالاشتراك والترادف خلاف الاصل ووقع من الواضع بعد ذلك العارض لتعليم الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة طريق الاخفاء في الاشتراك والتوسعة في التلفظ وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف

قلت حصول فهم جديد هو حصول صورة حاصلة عن شيء مع وجود بقاء الفهم الاول غير ظ واما الالتفات الجديد مع بقاء الالتفات الاول فظ ثم مست الحاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات ظهرية وسيجيء الكلام على هذا بعد ورقة واحدة

قوله وبان التخصيص اضافى اى بالنسبة الى بعض الالفاظ بالنسبة الى بعض المعانى قوله وبان معنى كل من المرادفين اه يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه ترك فى اللفظ كما ترك فى تعريفات الكتاب بناء على ما تقرر من ان قيد الحيثية فى تعريفات الامور الاضافية مأخوذة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على لفظ التعيين والاوجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص فالبا متعلق به باعتبار معنى الجعل لا الخصوص كما فى قولهم تعيين شئ بازاء شئ فالمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا بمقابلة شئ سواء اعتبر خصوصية من حيث المادة والصورة معا كما فى وضع الجوامد او من حيث الصورة فقط كما فى وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز من التعريف اذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مع ارشح على وجود العلاقة وهذا على طبق ما قاله المحقق التفتازانى فى التلويح من ان قيد الحيثية فى قولهم موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض بتضمن لفظ الموضوع كليهما قوله ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة اه اما اذا كانت البا داخلة على المقصور عليه فورود الشبهة ظ لعدم قصر اللفظ على معنى واحد واما اذا كانت البا داخلة على المقصور فلوجود لفظ آخر فى بعض منها كالمبهمات والمضمرات فان ما يعبر بواحد منها وضع له لفظ آخر بخصوصه ايضا قوله اى حال كون اه اشارة الى ان البا للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حالا من الشئ الاول قوله متى اطلق وسمع اه يعنى ان المعطوف محذوف بقرينة الجزاء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابلة احس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبيه على قسمى للموضوع قوله لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا فى الجملة فى

معنى التخصيص

والتخصيص بحسب الجعل اعم من ان يكون فى وقت من الاوقات او فى جميع الاوقات فبمجرد ان يكون وضع المشترك بازاء كل واحد من المعانى فى وقت من الاوقات يصدق التعريف عليه وكذا الحال فى المرادف فعلى التقديرين يندفع الاشكال حاشية

والفرق بين كلما ومتى ان متى يفيد الجزئية وكلما يفيد الكلية والمعتبر فى الدلالة هو الكلية ع

قال الفاضل عبد الغفور وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب انتهى وهذا مرض لش قدس سره لانه يخرج حروف الهجاء بقوله لمعنى و يعلم من كلام المحشى ايضا بعينه كما يجئ تعلقات

قوله متى اطلق اه اعلم انه يشترط فى فهم المعنى فى وضع الالفاظ العلم بالوضع والا فلا يصدق انه متى ادرك الجدار مثلا ادرك معناه تأمل كازرونى

فان قلت العلم بالوضع يستلزم العلم بمعناه فيلزم الدور فى فهم المعنى المفهوم قلت المراد بالفهم الالتفات وهو اخص من الادراك المطلق وبهذا يندفع ان فهم المعنى لو كان لاجل العلم بالوضع والعلم بالوضع يتوقف على فهم معناه يلزم الدور ووجه الدفع ان العلم بالوضع يتوقف على ادراك المعنى لا على الالتفات به لكنه بقى الكلام اذا كان المعنى ملتفتا فعند اطلاق اللفظ يلزم التفات الملتفت الآن يجرى الشدة والضعف فى الالتفات فتأمل وقد دفع الدور بان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق للوضع فيلزم توقف فهم المعنى فى الحال على فهم المعنى فى الماضى فلا دور ورد بان فهم المعنى فى الحال يتوقف على

يتوقف على العلم بالوضع فى الحال اذ لولاه كيف يتحقق الفهم وح يلزم الدور وقد دفع بوجه آخر هو ان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وهو يتوقف على فهم المعنى لا على فهم المعنى من اللفظ وفيه بحث ملا شكندى

قوله فهم منه الشئ الثانى قال الفاضل المحشى اى ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل انتهى حاصله ان متى اطلق بمعنى كلما اطلق والكلية غير صحيح فان عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يفهم الشئ الثانى والا يلزم تحصيل الحاصل فلابد ان يحمل على احد هذين المعنيين فان قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى الالتفات يلزم عند الاطلاق ثانيا التفات الملتفت وهو ايضا يوجب تحصيل الحاصل قلت عند عند الاطلاق ثانيا او ثالثا ملتفت بالتفات جديد لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل والتفات الملتفت بالتفات جديد جائز فان قلت لم لا يجوز الفهم فى المرة الثانية او الثالثة بعلم جديد غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات قلت حصول علم جديد هو صورة حاصلة عند الشئ مع بقاء الفهم السابق غير ظاهر واما الالتفات مع بقاء الالتفات السابق فظاهر فلهذا جعل الفهم بمعنى الالتفات عصمه الله

الجملة فى مقام التعريف قوله ظاهره ان التخصيص اه لما انه جعل التخصيص اى مصاحبا للدلالة دائرة معه قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل اه بان يقال ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول واحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشئ الثانى لامتناع تحصيل الحاصل قوله وكذا دفع الفصل اه لعدم فهم النسبة الجزئية الا بعد ذكر الفاعل قوله كاسماء الاشارة لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة قوله فهم المعنى بوجه لوحظ حال وضعه بعنوان الوجه الكلى ولا شك فى كونه مفهوما قبل انضمام الضميمة قوله وهذا الفهم ليس غاية لما لا المعنى فهم المعانى الجزئية قوله لا حاجة الى تقييده اه كما يشعر به عبارة المجيب قوله كما اذا استعملت من السعال بمعنى سر فرو از كردن من جرنفر قوله انما يصح ان يقصد بشئ سواء تعلق به القصد من شئ او لا من شئ او لم يتعلق به القصد اصلا قوله مع بعده لفظا للزوم التخفيف الغير القياسى قوله الميل الى جانب المعنى لصحة من غير اعتبار النقل والتجوز قوله حتى يكون المراد اه فالمراد بقوله لما كان المعنى مدلوله الشئ الثانى مع الشرطية لا الشئ الثانى فقط قوله لانا نقيد اه لان قوله متى اطلق ظرف للفهم فالقيد فى الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشئ الثانى فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا يكون المعنى فى قول الشارح لما كان المعنى مأخوذا عبارة عن الشئ سمى معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول المعنى مأخوذا وهو الشئ الثانى مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى على التجريد او لذا وضع المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى وبذكر المعنى بعده مع الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى والشئ الثانى مع الشرطية واحد قوله اى بما قصد به ذلك الشئ اى بسبب ذلك التخصيص قوله لاشتماله عليه بخلاف ان يفيد من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ الاول الموهوم من الوضع ضمنا كانه قيل تخصيص شئ هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل فكان ذكرهما

قوله المعنى مصدر ميمى او مفعل وههنا احتمالات الاول ان يكون مصدرا ميميا هو القصد والمقصد فاللفظ و هو المقصود زمانا او مكانا والثانى ان يكون بمعنى المقصود بنفسه لا من الشئ اذ يصدق على ما هو اعم من المقصد بشئ والثالث ان يكون اسم مفعول على خلاف القياس اذ حذف اليا بعد قلب الواو ياء فيما اجتمعتا مع سبق السكون ملا شكندى

قوله او مصدر ميمى بمعنى المفعول عطف على قوله اسم مكان لا على قوله اما مفعل لانه على وزن مفعل على تقدير المصدرية ايضا وانما اعتبر كون المصدر بمعنى المفعول ليكون المعنى الاصطلاحى اخص من المعنى اللغوى وذلك لان المصدر المذكور يكون بمعنى المقصد سواء قصد بشئ او لا وما يقصد بشئ اخص منه فلهذا ارتكب النقل والمجاز بجعل المصدر منقولا الى المعنى الاصطلاحى ابتداء من غير الجعل المذكور كما هو فى اللفظ فيكون من تسمية المسبب باسم السبب او تسمية الملزوم باسم اللازم او تسمية المتعلق باسم المتعلق

قوله او مخفف معنى عطف على قوله اما مفعل لا على قوله اسم مكان او مصدر ميمى لانه لا يتحقق لقوله اما مفعل بدل وكلمة اما لا استعمل بدونه تعليقات

ذكرنا تحته غير واجب كما من المنقول اليه اخص وفى المنقول عنه بالكسر ولكون المعنى بمعنى اللازم تعليقات

بحث المعنى

وعلاقة المعنى

قوله قدس سره فان قلت قد وضع بعض الالفاظ اه حاصل السؤال ان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على الكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف لخروجها بقوله لمعنى فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال اذ اللفظ ما يقصد بشيء قلت لما كثر استعمال اللفظ في مقابلة المعنى حصلت مخذاس من مقدمة وهمية وهي ان المعنى لا يكون لفظا فصرف كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ قوله قدس سره فكيف يصدق عليه اه الضمير المجرور في عليه راجع الى لفظ في ضمن الالفاظ وكذا الضمير في انه كفاية الطالبين على الجامي

بعده معنى لما يفهم منه بهما وليس من التجريد كذلك ذكر اللفظ ههنا فما في ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبني على التجريد ترك الشارح على المقايسة كلام ظاهري قوله الملحة لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال ان ذكر المعنى بعده مبني على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره قوله من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما في الرضي وفي التاج الصوغ زركري كردن واكريدن قوله لتوبه من الحقيقة لكون المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا اسماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة قوله وفيه كشف الاحتراز حيث فرع بالاول المهملات والدال بالطبع والعقل وبالثاني حروف الهجاء ولاجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف التجريد قوله كما يدل اه يعني ترك ذكره بقرينة عموم الدليل وما للاختصار قوله ان يجعل اه بذكر الخاص وارادة العام فان الدلالة الطبيعية العقلية لكون العلاقة ام اعقلية الا انه لا اعتبار خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي فرق بينهما قوله اي حروف اه هذا ذكر الفاضل المحشي الطيبي وفي الاساس تعدد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء كلك تقطيع اللفظ بحروفه وفي التاج الهجو والهجا بحجا كردن حرف قوله فيه انما ضاه اه مقصوده دفع ما قيل والجواب ليس الا اعادة للعموم المستفاد من التعريف فان اسم المعترضة العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبني على الاعماض عن العموم بحمله على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه مما من علم الا وقد خص منه البعض والجواب اختيار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص قوله اي مشخصة من حيث انها مشخصة دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعلم

قوله قدس سره الكلمات القصد اه يعني ان المعنى ما يتعلق به اقول ان حاصل الجواب ان الكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ لا تخرج بقوله لمعنى لان المعنى اعم من اللفظ وغيره ولو قال الشارح المعنى ما يقصد بشيء وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لكان اوضح واخصر مما يتعلق به القصد قوله قدس سره لفظا او غيره اه او غيره عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب زيد فان المراد منه القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها وما نعا عن دخول اغيارها لكن في عبارة الشارح نظر لان المراد من الغير هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من اللفظ والمعنى فيلزم ان يكون الشيء اعم من نفسه وهو باطل فالصواب ان يقال ان المراد بشيء يستفاد من كلام لفظا وغيره كفاية الطالبين

قوله قدس سره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة اه اقول لا فائدة في توصيف الكلمات بالمفردة لان المفردة مأخوذة في الكلمات لكن صرح لما علم ضمنا او لرعاية التقابل قوله قدس سره كلفظ الخبر والجملة اه فان لفظة جملة موضوعة بازاء زيد ضرب وهو مركب من زيد ضرب وكذلك لفظ الخبر موضوع بازاء ابوه قائم في زيد ابوه قائم وهو مركب من ابوه قائم قوله قدس سره فكذا هذه الالفاظ اه اسم الاشارة اشارة الى الالفاظ التي هي المركبة اعني ضرب زيد وابوه قائم قوله قدس سره الموضوعة بازائها مفردة اقول الموضوعة صفة الالفاظ والمفردة ههنا لفظة جملة ولفظ خبر وانما قال

اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذي هو اذ الذي هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ يوم ليس بمضاف الى مبني الاصل بل مضاف الى الظرف الذي هو من الاسماء التي اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبني الاصل بالواسطة فافهم عبد الله افندي

ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبني شرع في تعريف النوع الثاني فقال او وقع اي المبني ما وقع غير مركب ولما كان المراد بالمركب المثبت في تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفي ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال مع غيره اي مع غير الاسم المبني وهو الذي لم يقع غير مركب مع حال كون ذلك التركيب على وجه اي على طريق يتحقق معه عامله فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله فعلى هذا متعلق بقوله فيما سيأتي والفاء تفريعية يعني اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا في نفسه او لا وقوله المضاف مبتدأ وقوله من المركبات اه حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام الموصول عبد الله افندي اجالا

المتبادر غير ظاهر ولا حاجة الى تعفيه اجيب اه يعني داخل في الشق الثاني لانه ليس كلمة اي ما يرمى به الغراب ليس كلمة لا حقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه في كلامهم واجرائهم اياه مجرى الكلمات يعني القابه اه اي الحيثية المقررة بمعونة المقام بحسب المعنى تمييز عن اضافة القابه فيكون التقدير القابه حركات اواخره وسكونها او القابه علامة بنائه فاندفع ما يرد من ان الظاهر ان الحيثية تقييدية والمبني باي اعتبار ليس المذكورات القابه ولا يخفى ما في التوجيه من التكلف سيما في الثاني فان فيه التصرف في المرجع مع اعتبار الحيثية والاوجه ان يقال اضافة القاب الى المبني بادنى ملابسة والمراد بالالقاب حركات اواخره او يحمل على حذف المضاف اي القاب علامة بنائه او يؤول ضم بمضموم [illegible] الخ فيه انه ان اراد منه الاختصاص وضعا فلا يضر لجواز اختصاص هذه الالقاب بحسب الوضع بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فلفظ القابه لا يدل عليه لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التأويل الذي ذكره الشارح بالفرق اه بان الاول مشترك والثاني مختص بالمبني كفلان وفلانة فانه يكنى بهما عن اعلام الاناسي مجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكم الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع انها معربة بمنزلة كاف ذلك اي الكاف الحرفي وكذا بلام العهد فهو باعتبار الحر فالمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه لكنه بعيد تلك اللواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك خلاف الاصل يعني قوله لا بمتكلم ولا بمخاطب فان ذكرهما

والقابه اي ما يعبر به عنه وقوله اي القاب المبني تقدير لمرجع الضمير وقوله من حيث اه تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبني لان الالقاب الذي هو الضم مثلا ليس هو لقب الاسم المبني بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليس بمختص في الثلاثة لان الالف في يا زيدان والواو في يا زيدون القاب مبني ايضا لان كلا منهما منادى مبني على ما يرفع به وهو الالف في الاول والواو في الثاني ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبني الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبني المعرف وهو المبني العارض الذي يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح الى قيد بين احدهما ان تكون الالقاب للمبني لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبني منحصرة في الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله عند البصريين اشارة الى ان المصنف اختار مذهب في هذا وهو تخصيص التعبير في المبني بهذه الالقاب ولا يعبر بها في المعرب اذ الظاهر في الاضافة هو التخصيص عبد الله افندي

قيد الشارح المتكلم بقيد فقال من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه اي من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيد بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة

ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى اعم من المتكلم الذي يحكي عن نفسه نحو ضربت او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكي عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذي يكون موضوعا له الضمير هو الذي يحكي عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعني قوله او مخاطب بقوله من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذي يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشارح

لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال وقيل المراد بالمتكلم اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع له للضمير من يتكلم به اى من يتكلم بانا مثلا والمخاطب اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له من يخاطب به وانما اراد هذا القائل هذا المعنى فان انا مثلا موضوع لمن اى لشخص يتكلم به اى بانا وانت ايضا موضوع لمن اى لشخص يخاطب به اى بانت والفرق بين ما اختاره الشارح من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حمل قوله ما وضع لمتكلم اه على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المص يحتمل الثانى والثالث عبد الله افندى

ليفهم ان المراد بالمتكلم او المخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به ولذا صح اه فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انا مخاطب مع انه لم يخاطب بمخاطب وكذا الح لما لم يتعرض لبيان فوائد القيود على التفسير الاول بينها المحشى بما لا مزيد عليه ولقد اعجب واحسن ومن قال فرية بلا مرية فقد افترى كذبا ام به جنة لان عدم تعرض الشارح لا يقتضى الافتراء لان المراد اه بدليل قوله يحكى عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانهما صفتان لما صدقا عليه لا للمفهوم ايضا وقوله يحكى عن نفسه تفسير للمتكلم واشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحى لا المعنى اللغوى اعنى اللافظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح وكذا قوله يتوجه الخطاب اليه فان المخاطب يطلق على ما يلقى اليه الكلام ايضا سواء توجه اليه الخطاب اولا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القران بالمعنى الثانى دون الاول لتوجه الخطاب فى بعضه الى الامة واعتباره قيدا زائدا فى الحيثية يوهم الاعتراض على المحشى بانه لا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم بالحيثية واما ما قيل فى توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله بهذا القيد المعنى المصدرى اى تقييد الوضع باحد الامور الثلثة ولذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم اما على الثانى فظ واما على الاول فاما المتكلم فظ واما امر المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه

قوله ويخرج بهذا القيد يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع لاحد هذه الامور الثلثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصف به وهذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل اه كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قول المص حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويرد على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويرد عليه ايضا قوله لفظا المتكلم والمخاطب قوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التغاير بين الموضوع وبين الموضوع له ولان لفظ المتكلم والمخاطب غائبان فان الاسماء الظاهرة كلها سواء كانت لفظ المتكلم والمخاطب و الغائب الغير الموصوفة بما وصف موضوعة للغائب اى موضوعة للغائب من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة حاشية عبد الله افندى المشهور باسم ابى ايوب الانصارى رضى الله عنه البارى

اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فوائد اما الاول فلان قوله بهذا القيد صريح فى ارادة القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجعله بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب مطلقا لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب ولا لافراده بل لمفهوم المتكلم والمخاطب فالمراد اخراجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونه من الاسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخارجان بقوله تقدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهما على التفسير الثانى قيد به وعلى الاول قيد الحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف فى الغائب مما لا معنى له وهل هذا الا ان يقال اخرج عن تعريف الانسان سائر انواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع فى تعريفاتهم نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية واما رابعا فلان نسبة اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف الغائب مع كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما سادسا فلان قوله الا ان يراد اه رجوع بالاخرة الى اعتبار قيد به ولا حاجة الى اعتبار الحيثية ولعمرى ان مفاسد ايجاب النفس اكثر من ان تحصى اذا عبر اه فانه يصدق عليه حينئذ انه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا وقس عليه اه يعنى اذا اخبر عن المخاطب المسمى بزيد بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكنه لا من حيث انه مخاطب لانهما موضوعان صيغة اى للصيغة مدخل فى الدلالة على المعنى الهيئة الاشتقاقية لا الهيئة

مطلقا يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ
المتكلم والمخاطب ولذا تقول بصيغة الخطاب نظرا اي تقول بضمير
الغائب نظرا الى اصل المنادى وهو كونه اسما ظاهرا او تقول كلكم نظرا الى
عروض الخطاب بواسطة يا كما سيجئ وتقول اه بصيغة الغيبة وفاعل
المسح بزيد وكذا عطف عليه فلا بد منه اه اي قوله تقدم ذكره لاخراج
مثل كم وكذا الاسماء الظاهرة التي هي كنايات تفسير التقدم اللفظي اه حيث
اطلق قوله ملفوظا او لم يقيده بكونه قبل الضمير من اقسام الذكر حقيقة
فالذكر اللفظي ان يكون مفسر الضمير مذكورا بلفظه والمعنوي ان يكون معناه
مذكورا بلفظ آخر دال عليه تضمنا او التزاما والحكمي ان يعطى له حكم المذكور و
ان لم يكن مذكورا لا بلفظه ولا بغير لفظه فيكون نحو ضرب غلامه زيد داخلا
في الذكر اللفظي وان كان تقدمه تقديريا لا من اقسام التقديم حقيقة
حتى يرد ان الضمير في ضرب غلامه زيد راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ولذا
يجوز سلب التقدم اللفظي عنه بان يقال مفسر ضمير غلامه مقدما وهو لفظا
فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى لكونه فاعلا فالحق
ادخاله في التقدم معنى جعله من اقسام تجوزا باعتبار الذكر الذي اسند
اليه التقدم في قوله تقدم ذكره بان تقسيم التقدم اللفظي كما فعله
المص في شرحه وتبعه الش وحاصل الدفع ان غاية ذلك فيما اذا قصد
تقسيمه حقيقة وههنا تجوز واراد بالتقدم اللفظي ما لا تعلق له بالملفوظ
سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى وبهذا قال في باب الفاعل بان نحو
ضرب غلامه زيد لا بد من تقدم ضمير يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا ولولا انه متقدم معنى لم يجز فجعله من
باب التقدم معنى لا لفظا في حكم المعرب حيث قال باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا وبيع الاعراب حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال

ومفسر بالنكرة التي بعده وهو رجلا صح

ثم قال واللفظي فيما عداه على تفسير المص حيث ذكر في اماليه المتوقفة
وانما جاز الاضمار في الشان والقصة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير نسبته حاصلة
بين الجزئين المسميين كلاما وذلك معهود لكل عاقل فكانه انما اضمره
لتقدم امر دال عليه وهو ذلك العهد الخ واما التقدم تحقيقي اه
لان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة فقوله احتيج الى تمحل في التقدم لكونه
متأخر لفظا انه متقدم اه فمعنى التقدم الحكمي انه تقدم لقضية وضع
الضمير من خص بالاول اي خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه و
جعل الالتزام من باب السياق قوله والاول اظهر اي عدم الاختصاص
اظهر اذ المفهوم الالتزامي قد يكون مفهوما من لفظ بعينه على توارت
الشمس الظ على الشمس الظ ان يقال اه لان معنى لفظ العدل مذكور
حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلا معنى لكلمة كان وجعل الحيثية للتعليل
حتى يصير المعنى فكان لفظ العدل مذكورا لاجل المعنى اي لاجل كون معناه
مذكورا في اعدلوا يأبى عنه سوق الكلام لان الحيثية فيما تقدم للتقييد
ولهذا قال الظ واما الضمير اه اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند
البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فللتحرز عن لزوم تكرار الفاعل لو
ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفه ان لم يعتبر الضمير فيه في التلفظ لا في
الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها بل في التخاطب لان
المتصل البارز يمكن التلفظ به استقلالا الا انه غير واقع في لسان
العرب مع اعرابه اي اعراب الظاهر قيد به لان مجرد قيامه مقام الظ
لا يقتضي الانقسام الى الثلثة لا يقع اي الفصل مع ان الفصل
بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف اليه
مضمرا او مظهرا في الرضي لا شك ان الفصل بينهما بالظرف والجار و
المجرور في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في

وهو قوله اي المضمر اشارة الى مرجعه واحترز به عن ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا
التقسيم تقسيما آخر للمضمر اي لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم من التقسيم الاول بقوله باعتبار
الاعراب وقوله اقسام اشارة ايضا الى ان الجامور لام واحد وهو مرفوع اه عبد الله
قوله ضمير تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو ضربت بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اي مثال
النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا للثلثة صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد ان يعينه
فقال على صيغة المتكلم اه عبد الله افندي

وانما بدأ اى المص بالمتكلم دون الغائب والمخاطب لان ضمير المتكلم اعرف المعارف كما سيأتى فى بابه وكلما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب فقال واخر اى المص ضمير الغائب اه عبد الله افندى

فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر والفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منها من الكل مفعول لا كان او يمينا او غيره فقراءة ابن عباس قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم ليست بذلك ولا نم تواتر القراءة السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليون بان المراد صيغة اه بعيد لان المراد ما يتبادر الذهن اليه لا ينتقل الذهن اليه او بان المع اه هذا لا يدفع اولوية ذكر اضرب لحصول المع مع فائدة الاستيفاء فلم ذكر اه اى اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة المجهول ودفع توهم اه فلذا ذكر صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا انما ينفع فى عدم ذكره بدل المجهول ذكره معه لما الحكم لان ضربت ضربت ليس شاملا لما عداها فيلزم ان لا يدخل اه على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور ان الى ان كان لمد الحكم لا تدخل الغاية تحت المغيا كما فى قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط يدخل كما فى قوله تعالى فاغسلوا ايديكم الى المرافق معناه الاول اه يعنى ان الكلام على حذف المعطوف لانه يتبادر الذهن اليه فيكون اه للاسقاط لشمولها دون ذلك الغاية ايضا لتجرده عن اللواحق ولو باعتبار بعض الصيغ اسلوب الترقى من الادنى الى الاعلى فى التعريف بهمزة ونون مفتوحة للوقف اى فى الوقف لبيان الفتح وكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت على الفرق بين الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث على تغاير الواحد اى تغاير الضمير المستتر فيها التاء للمبالغة لا للتأنيث حتى يرد انه لا يجوز كونه حالا لعدم المطابقة مع ذى الحال فى التذكير معترضة بين المبتداء والخبر اى المنظور اه يعنى ان اللام فى الاختصار ليست صلة

وقوله استتار الفاعل بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جوزه النحاة مع كونه واجب الذكر ممتنع الحذف لان وضع الضمائر معارض لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله فاكتفوا اه عطف على جوزوا وبيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا اه حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف الجزء شائع وقال

وقوله يعنى لا المنصوب اه تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافية بالنظر الى المتصلا واما المنفصلا فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة الى الموصوف يعنى الاستتار مقصور بالمرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور عبد الله

وقوله لانهما فضلة دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين عبد الله افندى

وقوله والمرفوع بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل عبد الله

وهو اى والحال ان الفاعل كجزء الفعل لان الفعل مركب من ثلثة معان وهى الحدث والزمان ونسبته الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشابه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروه دليلا يهدم هذا الوجوب

وما قال فى مقام الاستشهاد كما يحذف اه والشهرة قرينة الحذف ومزيلة الغرابة ولتقوية الاستشهاد قال على ما مضى اه عبد الله

اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تع بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف المستتر كراهة لحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظ كلام الشـ وهو قوله يجوزوا اه وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المط ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهية المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص ببعض صيغه اراد الشـ ان يدفع هذا الوهم المتولد فقال ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ كما هو المفهوم من الدليل المذكور عبد الله افندى

صلة الوضع بل لام الاجل فباخذ المعانى اه حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجرور بالصيغة لا ادرى اه قد سبق ذلك فى تحقيق تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه صفة اه اى ليس صلة يستتر فكان محل التعرض قوله فى الماضى للغائب ولعل كان فى نسخة المحشى لفظ الغائب بدون اللام الجارة اى زمانا مطلقا يعنى ان مطلقا اما ظرف ليستتر او مفعول مطلق له ولعل ذلك لمطابقة قوله وفى الصفة مطلقا فانه لا يجوز كونه حالا من الصفة الا بتاويل بالوصف وفى تذكير الضمير فى قوله سواء كان مفردا اه اشارة الى ذلك بيان للمتكلم حال من حال منه تذكيرا اه اى على تفسير الشـ فاعتنى بابرازه فرقا بينه اذا كان احد جزئى الجملة وبينه حال لم يكن كذلك وكذا فاعل المصدر اى لا يكون الا منفصلا وان وليس بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان فلا يكون سادا مسده فى اقتضاء الاتصال تقول اعجبنى ضرب انت زيدا اذ لم تضف والاضافة اكثر لكون الكلام بها اخف وليس الضرب انت زيدا كالجزء الاخير اه فى كونه بالاخر دون الاول وقع تاكيدا اه نحو اسكن انت وزيد ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءنى زيد وانت جاءنى اما انت او زيد فانه لو قيل جئت انت وزيد فاتك لكن لما فى اول الامر اذا كان الاتصال اه كما اذا اخبرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته زيدا عمرو لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول اما اذا لم يلتبس نحو اعطيت زيدا درهما فقولك الذى اعطيته زيدا درهما اولى من قولك الذى اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على

ولما توهم ههنا ان الاستتار فى المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم لا يجوز ان يكون التاء فى ضربت ضميرا بارزا فاعلا اراد الشـ ان يدفع هذا بقوله فان التاء اى انه مستتر ههنا ايضا عبد الله

والضمائر لا تتغير عن حالها فى جميع الاحوال الا ان يتغير عاملها اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفاعل [illegible] واذا اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات والعامل ههنا اى فى الصفة ليس عاملا فى الضمير حتى يكون تغيرها بسبب تغير العامل وانما هو اى انما العامل فى الصفة عامل فى اسم الفاعل نفسه

وقول الشـ الوقوع ظ انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله لغرض بقوله بالفصل وقال عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير وقوله لعل فائدته للاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تفسيره بمعنى الوقوع لان المقام مقام العموم [illegible] ولا يعد اعنى الا بتحقق الفصل لا بتوهم يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بتوهم لا الغرض وقول الشـ لا يحصل الا به للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشأن زيد وحده كما يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا عبد الله افندى

على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى وانما جوز الانفصال
توطئة لازالة اللبس فيما فيه لبس والانفصال في باب علمت اه نحو
علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي
علمته زيدا قائم للتوطئة المذكورة لرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل
في الاصل ما يجب انفصاله عنه بان تقديم المفعول اي على الفاعل لا يفيد
الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل
نحو قتل الخارجي فلان للاهتمام يفيد كونه اهم على ما قاله المص
من ان تقديم المفعول في اياك نعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص
ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي ونحو قولك جئتماني
وجاءني زيد ضاربيه انتما ونحو الضاربة انت ونحو زيد هند ضاربها
هو قوله لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم انما ضربك انا فان
الفصل فيه من حيث المعنى فلا لبس اه نحو زيد هند ضاربها هو او
يضربها فلو لم يأت الضمير في ضاربها علم ان الضارب لزيد لا لهند
وقس على ذلك ما سواه فاللبس حاصل نحو زيد عمرو ضاربه او يضربه به
هو وزيدان العمران ضاربانهما او يضربانهما وقس على ذلك فاللبس
منتف ان لاختلاف الصيغة فيها نحو انا زيد ضاربته او اضربه والزيدان والزيدان
نحن ضاربانا او يضربانا وهند انا ضاربتني او تضربني فان اللبس حاصل
ههنا لاشتراك الصيغة نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك
والهندان الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل
ههنا المسيجي من انه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول ويرتفع بالتاكيد
بالتاكيد للمشترك كما هو مذهب الشيخ الرضي والاولى بابراز الضمير كلف
الرضي ليعم المذهبين فاللبس حاصل في جميعها اي اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغها في الغيبة والتكلم والخطاب

وقوله كما هو الظ متعلق بقوله لا ما هي له اعني انه متعلق بالمنفي اي لم يقل
ما هي له بلفظ ما لما ان الاتيان به هو الظ وقوله ليكون اشمل متعلق بالمنفي
دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء و
غيرهم عبد الله على ما هو الاكثر يعني بالاكثر هو العقلاء وقال عصام الدين
ان كون العقلاء اصلا مم لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر جانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل
آخر بان يقال ان العقلاء هو الاكثر شرفه والله اعلم عبد الله افندي المشهور بامام جامع ايوب الانصاري رضي الله عنه الباري

لانه اي لان الاتصال خلاف لغتهم اذ لم يوجد بعد
على ذلك الاتصال في لغة العرب فكان متعذرا بالنظر
اليه وقوله بخلاف المنصوب دليل على تقييد المص يعني
انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه غير متعذر
في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب ما
بالحرف العامل نحو انني وانك عبد الله افندي

قوله صفة جرت اه ليس المراد بالصفة الصفة النعت النحوي بل
المراد المعنوية وليس المعنوية المفسرة بالقائم بالغير بل ما دل
على ذات مبهمة اه كذا قال الفاضل الامير
على غير من اي صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذي
هي وقول الشارح اي تلك الصفة تفسير لمرجع هي وقوله كائنة
تفسير لمتعلق قوله له وايذان لكون هي مبتدأ ولم ظرف
مستقرا خبره يعني ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون
ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله
فانه لو لم ينفصل دليل على كون الاتصال متعذرا في تلك الصورة
عبد الله افندي
بخلاف اي هذا قول فيه التباس بخلاف ما اي بخلاف القول
الذي اذا قيل ضاربه هو بابراز الضمير فلا التباس فيه
على خلاف الظ لان الظ ان يتصل به لما عرفت ان
الاصل في الضمير هو الاتصال عبد الله
وهو اي المرجع الذي هو خلاف الظ زيد لان الظ في باب
الارجاع ان يرجع الى قريبه الذي هو عمرو ههنا وقوله
والا لا حاجة اشارة الى ان المقتضي للانفصال ليس
مثل الاسباب التي سبقت لانه انه لم يوجد الالتباس المذكور
لا حاجة اليه اي الى انفصاله ههنا ثم الشارح لما قال ان
الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه
شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام هذا
المحذور فيها فقال واذا وقع الالتباس اه عبد الله
ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة اختيار المص لفظ
من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من
فقال وانما قال اه عبد الله

وانما يصح ذلك اي يجوز ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه اذا كان لفظ هي في هذا المثال فاعلا للصفة المذكورة لا تاكيدا
اي لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هي تاكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ
هي تاكيدا لذلك الضمير المستتر والا اي وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هي تاكيدا لكان اي هذا المثال على
ذلك التقدير داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد قوله ولكنه استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعني لما توهم من قوله
من قوله انما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تاكيدا بانه هي في هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تاكيد على انه داخل
في صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه اي ولكن لفظ هي ههنا تاكيد لازم اي لازم للتركيب لا فاعل اي لانه فاعل اسند اليه
الصفة المذكورة بدليل نحو الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن فان قولهم نحن ليس بفاعل الضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم
ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكر ولما كانت الصفة
غير مختلفة بالغيبة والمخاطبية والتكلمية احتمل
ان يكون الضمير الذي فيه لفظ هم ولفظ انتم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك
لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير
الذي تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لا يلتبس بغير الفاعل
الفاعل وروي عن الزمخشري في هذا المثال ضاربهم نحن
يعني الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اي بافراد لفظ
ضاربهم وعلى هذا اي وعلى ما روي عنه بافراد
ضاربهم يكون اي لفظ نحن فاعلا لان ضاربهم لما
كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر
يلزم ان يكون مفردا مذكرا فالرجاع ح واما الزيدون
والعمرون لا يساعده كما قال المحشي ان يكون نقلا صح
لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعد ما مثل به قال
على طريق الاعتذار واختار بالتمثيل صورة لا لبس
فيها يعني الزمخشري اختار في تمثيل الصفة المذكورة
بلفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس في كون نحن فاعلا لتعينه
في هذه الصورة بخلاف ضاربوهم بالجمع لانه لما كان
بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة بعدم اللبس
ليثبت الحكم اي حكم وجوب الانفصال في صورة
اللبس بطريق الاولى يعني اذا وجب انفصال الضمير
في صورة لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى و
يحتمل ان يكون قوله كما قال الاشارة الى كلام المص يعني
كون نحن فاعلا في هذا المثال كما قال به المص في تمثيله
في المتن بقوله هند زيد ضاربته هي لانه لا التباس
فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين
ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون
قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها
لاختيار المص هذا المثال عبد الله افندي

والخطاب مع اختلاف المذكور اي اختلاف ما اجري عليه والمتحمل في
الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضاربه ونحن الزيدان ضاربهما
ونحن الزيدون ضاربهم قيل فلا يحمل الكثير على القليل فان قيل فليحمل على
الصفة كما ان الصفة حملت عليه في العمل اجيب بان الفعل اصل في العمل و
في استتار الفاعل وابرازه فلا يليق حمله في شيء منها على غيره كما عرفت
من انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبيه مع
المخاطبين وهي اربع صور كما مر برفع اللبس فان بالها يعرف
ان الضار بها مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي
لمجرد دفع اللبس بل لكونه قوله ضميرا لا يجوز حذفه وهو الضمير البارز
ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال من الصور المذكورة نحو عندي درهم مفعول لاجله
اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه ونحو في الطريق سبع اياك واياه
ونحو هند زيد معطيك اياه هي قوله فان قيل اذا لم يتعذر الاتصال فكيف
يجوز الانفصال كما قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل اجيب بان الاتصال
ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة
واما عدم التعذر فلكونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ نفي الامكان العام
فيفيد الاستغناء ان المنفصل عند تعذر المتصل ممكن عام سواء واجبا
بان كان التعذر من كل الوجوه او ممكنا خاصا بان كان التعذر من وجه دون
وجه والحاصل ان المنفصل ممتنع في جميع الصور الا في صور تعذر المتصل
فانه فيها اما واجب او ممكن خاص قال سيبويه اه يعني ان وجوب الانفصال
في صورة التوالي مذهب الجمهور وقد خالف فيه سيبويه حيث قال با
بالفصل والمبرد حيث جوز الاتصال مطلقا جاز الاتصال اه في التسهيل
وشرحه وربما اتصل غائبين ان لم يشتبها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائي
هم احسن الناس وجوها وانضرهموه وذلك قليل والوجه الانفصال فان اشتبها فان اشتبها

فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالتضمن الاول كاتصاله
بنفس الفعل قوله فيجب اتصاله اي فاذا اتصل به هذا بالجزء يجب اتصاله قوله على تقدير
اجتماعهما احترازا عن كون الضمير واحدا وقوله وعدم كون اه احترازا عن كون احدهما
الاجمال بالتفصيل قال المص اعرف ه بين الشارح فائدة تقييد المص باعرفية احدهما
احترازا عما اذا ثنيا وباه قوله للتحرز عنه تقدم بيانه لعلة حكم وجوب الانفصال
فيد خل في قول المص والا فالمنفصل صح

فقال احترازا اي قوله وليس اه اراد الشارح ان يبين وجه التقييد
فانه في المثال ضربني احدهما ضمير المتكلم والثاني ضمير
المنصوب المخاطب
قوله ليس اه احدهما اعرف او اعادوا اقوله و
ليس قيد المص في هذه المسئلة بقوله و
الى كون احدهما اعرف لتطابق
فيه احدهما في اجراء حكم التخيير وما قال
وجوب الانفصال في صورة كون احدهما اعرف
عبد الله افندي باد في تقيير

من غير مرجح لان المرجح في صورة اعرفية احدهما للتقديم الذي يقتضي لجواز الانفصال والاتصال في الثاني هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب انفصال الثاني منه عبد الله افندي

وقدمته اي اردت تقديمه ثم اشار الشارح الى فائدة ضم هذا الشرط فقال احتراز عما اي عن الصورة التي اذا كان الاعرف مؤخر لنكتة اقتضت تاخيره اما بكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تاخير الاعرف او بكونه مقتضيا لتاخيره في الوهلة الاولى نحو اعطيته اياك فان احد مفعولي اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اشرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الاعرف فيلزم انفصاله اي انفصال الضمير الثاني عبد الله اجمالا

وقوله ليعتذر اه علة للزوم الانفصال ههنا يعني انما يلزم انفصاله ليصح اعتذار المتكلم في تاخير الاعرف مع وجود المرجح لتقديمه فاذا قيل لم اخرت المؤخر الذي حقه ان يتقدم لكونه اعرف يصح ان يقول له اني وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله ولا يلحقه عطف على ليعتذر في الوهلة الاولى وان لم يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تاخيره

وقوله بايراد من قبيل التنازع بين الفعلين والباء سببية وقوله على خلاف الاصل وهو الاتصال وخلافه الانفصال باعتبار عدم الاعتداد بالفصل دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعني انه ان شئت اوردت الضمير الثاني متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل بما هو اي بسبب الضمير الذي هو متصل بالعامل وهو ضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وذلك المزية اعتباره كالجزء عبد الله

باعتبار الاعتداد اي انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب انه يجوز ذلك الاعتبار للاعتداد بالفصل اي بانفصال الثاني بما هو اي بسبب الضمير الذي يفصله اي يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو ضمير المخاطب الذي يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا ولما كان الاعرف من الضمائر ضميران احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المتكلم واورد المص مثال الاول اراد ان يورد مثال الثاني فقال ونحو ضربيك عبد الله

لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيتوه وهو عربي اي واقع في كلام العرب وان لم يكونا غائبين او متكلمين او مخاطبين لم يجز الاتصال بل تعين الانفصال مثال ذلك علمتني اياك وعلمتك اياي كذا في شرح التسهيل واجاز المبرد اه في شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول اعطيتني اعطيتكها واعطيتوه على ضعف وقبح ان يترجح الاول فيقال في ضربه اياه ضربهوه قوله كضربتك بصيغة الخطاب فالضميران متساويان في الخطاب واجاز الاتصال لكون الاول راجحا بكونه فاعلا كالمفعول الاول اه فيقال في اعطيتك اياك اعطيتكوه باعتبار البشاعة اي الكراهة في اللفظ لاجل التكرار فيانف انف من الشيء استنكف عن النحاة لا عن العرب ولذا اورد الشارح لفظ التجويز واستجاد اي عده جيدا فوضعوا الحروف اي الكلم قلنا اه حاصله ان عامل المعنوي ليس معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر مطلقا معدوم صورة لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الجزئية قوله عكس ذلك اي موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدا والخبر على حاله ولكون الناسخ قيدا فقوله لان الناسخ دليل لجزء المدعى يجر ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة واذا وليها غدوة اه اي اذا اتصل لفظ غدوة تنصب لدن غدوة اي جاز نصبها به في الرضي وان كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر وقد ترفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة الاستعمال لدن مع غدوة ولكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كراقود خلا فنصبها تشبيها

اعطيتكه

فيقال في اعطيتك اياه اعطيتكهوه

تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فانه لا يقتضي متعلقا او معنى اه فيه ان تاويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظا والكلام فيه على ان معناه لو جو على تقدير كونه حرفا ثم اذ الحرف لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال في الجواب ليكن لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق وما قالوا انه لا بد لحروف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة اي المشهورة قوله ان التغيير في واحد لكن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف لولا لجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثيرا اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل وان قل كذا في الرضي مضارعا البتة كيلا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج فتنصب الاسم بحمله على لعل ويجعل خبره اه كما كان مقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج جاز تركه لرعاية لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل فاقترن ان المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل اذ لم يعهد اي تخصيص الياء بياء المتكلم لانه لم يعرف في كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون غير عارضة احتراز عن نحو قل الحق لما منعوا الفعل الجر كان في بياء الاعراب بخلاف الفتحة والياء فانهما فرعاه ودخولها اه مع عدم حفظ عن دخول الكسرة او الالف والياء تبقى على سكونه لولا النون او لكون الكسرة مقدرا على الالف والياء وقاضي بالتشديد وتركها اه عطف على دخولها اي ترك نون الوقاية في عسى حيث يقال عساي ان يخرج رجل سواء فانه كان في الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة وانما جاز اه هذا عند من قال ان المحذوف نون الوقاية كالجزء ولي

ان تفعل

ذكر

ولما فرغ المص من المباحث التي تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التي تلحقها باعتبارات كالاتصال والانفصال شرع في المباحث التي تلحقها بواسطة فقال ونون الوقاية عبد الله افندي

لكونه من خواص الاسم قوله اصل علامات الجر صح صح

وقوله لازمة بالرفع خبر المبتدا وقال العصام ان خبر المبتدا هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستقر انتهى ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تقييد من جعل قوله مع الياء خبرا لان المقام فيمن جهات نون الوقاية في اي وضع الضمائر يحتاج اليه وذكره بانها يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها فمقصود آخر والله اعلم يستفاد من قوله لازمة عبد الله افندي

لان الثقل جاء منهما واما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب
لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف
تلك النونات ظاهرة وهى انها ليست معرضة للحذف ولها معنى ولو قال
المحشى وانما جاز الحذف مع نون الاعراب دون تلك النونات لكان
البيان شاملا للقولين تلك النونات اى نون الضمير ونون التاكيد
وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا فى انه لا معنى لها اذا عرب الفعل
ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات لعروضها
الخ اى المراد عروضها فى نفسها حتى يرد ان كسرة ما قبل الياء ايضا عارضة
وذلك اى البناء المذكور كسرة المناسبة اى الكسرة التى لاجل مناسبة
الياء بعد الكلمة اه لزوم السكون التى لا يدخل الاسماء المتمكنة الى الافعال
المبنية على السكون اعنى الامر ولذا التحرز اه اى لاجل انه مشبهة بالفعل
لا لاجل ان حركة اخرها حركة بنائية وقد صرح على صيغة المجهول اى هذا
التعليل مصرح به فى الكتب واجيب اه والجواب بانهما وان لم يكونا
بعد العوامل مبتداء وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان
المبتداء والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بمفهوميهما
حين تعلق الحكم بهما فليس شئ لانه لا بد من صدق مفهوميهما فى وقت ما
ولا يصدق على ما يدخل عليه العوامل انه مبتداء وخبر فى وقت واليه اشار
السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبرا وفيه نظر اه
عبارة الفاضل الهندى فى حواشيه صريح فى ان الاعتراض انما يرد اذا جعل
قبل العوامل صفة للمبتداء والخبر واما اذا جعل متعلقا بيتوسط فلا يتوجه
الاشكال كما ان الظرف فى قولك رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه
متعلق بقوله رايت وليس بصفة للشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله
ان تعلق الظرف بيتوسط لا يدفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتداء و

ولما كان محتملا لان يكون سببا للتسمية والتوسط صرف الشارح الى الثانى بقوله وذلك التوسط

ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون اخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله مع قلة الحروف يعنى لا نم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلثة احرف عبد الله افندى

اى المبتدأ والخبر

وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدأية والخبرية فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما عبد الله افندى

ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير مرفوع فعدل المص عن هذا التعبير اشار الشارح الى بيان وجه العدول فقال ولم يقل ضمير مرفوع اى قال هكذا ولم يقل ضمير مرفوع فالواو عاطفة على مقدر ويجوز ان يكون بالواو مقدرا للحال الاختلاف اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان فى كونه ضميرا فعند اكثر البصريين والخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائى بالاول والفراء بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن الهشام وما نقله الرضى فعلى خلاف ذلك فانه قال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المص عن التعبير بالضمير فاورده بما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة عبد الله افندى باد فى تفهيم

المبتداء والخبر عليهما فى حال التوسط بعد دخول العوامل وفى النظر المذكور
وانما لا يلزم كونه شابا فى حال الرؤية لان الوصف فى الحاضر لغو لتعلق
الظرف بثابت بنى الفقهاء اه منها انهم قالوا لو حلف لا يكلم هذا
الشاب يحنث لو كلمه بحال شيخوخته بخلاف ما اذا حلف لا يكلم شابا وكذا
لو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها يحنث بخلاف لو حلف لا يدخل
دارا لتشاكله لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على بين قول ما لا موضع له
وقد يجعل الخ اى المرفوع المتوسط بين المبتداء والخبر الا فمن قال انه لا
يصح ان يكون الضمير فى قوله المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتداء فمن تمسك به فى دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سها لانه توهم
ان مراده توسط الفصل وكيف يتوهم ذلك ولم يسبق ذكر الفصل وذكر
انه مشروط بكون الخبر معرفة او افعل من كذا وتذكير الضمير اه على تقدير
ارجاعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال المص فى شرح
المفصل فى شرح قوله وتسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه
ان كل لفظين وضعا لذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة و
توسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتذكير ههنا احسن لان الجملة
مؤنثة وهى خبر عنه وربما وقع بلفظ الغيبة اه نحو قول الشاعر وكاين
بالاباطح من صديق يرانى لو اصبت هو المصابا فهو فصل والمفعول الثانى
فى يرانى وهى قبيلة والمفعول الثانى المصاب تنافى الفصل والمفعول الاول
فاحتيج الى تاويل وهو حذف المضاف والتقدير يرى مصابى هو المصاب
ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كذا فى شرح التسهيل
لا يترتب اه بل على اتيانه بين المبتداء والخبر او بالوضع عطف
على الامتناع يعنى انه موضوع لاجل هذا الغرض قيل يحتمل اه يعنى ان قول
المص نعتا لفظا انه خبر كون ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة يفيد التاكيد

فلم يطابق الفصل والمفعول الاول والتقدير يرى مصابى هو المصاب

فذهب الى حرفيته لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب على التى ذكرها المص على تقدير ان لا يكون له محل ثم شرع فى نقل المذاهب التى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال وبعض العرب اه عبد الله

لكن الخليل استبعد اى نسب الى البعد القاء الاسم اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه عبد الله افندى

قوله ولا عامل كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب عبد الله افندى

وليس بتاكيد لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولدخول اللام التاكيد عليه نحو لكونك لانت العزيز الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم فى معنى زيد نفسه القائم

بهذا المخالف لما قاله البيانيون ان الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشى والظاشرة الى ذلك لا يؤكد الا اذا كان حكما نحو قوله عم فنكاحها باطل باطل تاكيد المضمر المستكن فلا يلزم شئ من المحذورين ليس بالحقيقة اه خبر الجواب وانما لم يكن احتمالا اخر لان تقديم التاكيد مع بقائه تاكيدا لا يجوز وبعد الفسخ لا يكون مبتداء عند المحققين خلافا لمن قال لا تحقق له حيث جوز تقديم التابع مع كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكى ممن يجوز ذلك وان نحو انا عرفت من ذلك القبيل كما فى المطول متعلق اى عند ظرف للكينونة الدال عليها له او للنفى المستفاد من لا وبعضهم اى الكوفيون يجعله تاكيدا لما قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكد بها المنصوب والمجرور كما فى ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لا يدخل التاكيد فلا يقال انه لنفسه كريم وهذا وجه وجيه اذ حاصله انه معنى قوله بتقدم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة او لا نحو ربه رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج وانما قيد العموم بقوله بحسب المفهوم تنصيصا لدفع استدراك لفظ قبل لان معنى التقدم فاندفع ما قيل فى هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه يقتضى ان يكون هناك متاخر او اخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه يقتضى اضافة التقدم الى الجملة فان المتاخر ههنا مرعى وهو المرجع اشار اليه الشارح بقوله من غير سبق المرجع ولانه اقتضاء التركيب المذكور لنسبة التقدم الى الجملة نعم لو قيل ويتقدم الجملة لا قتضاه عبارة عن المبتداء بناء على ما مر من كونه بمنزلة التاكيد له لكن البيانيون يقولون الا رابطة

ولما فرغ المص عن مسئلة ضمير الفصل شرع فى مسئلة ضمير يقال له ضمير الشان تعالى ويتقدم قبل الجملة ولما اورد فى الحواشى الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل ... اريد دفع هذا الايراد فقال او ايراد لفظ قبل تاكيد التقدم يعنى انه ليس بحشو زائد كما قيل ... لكونه بعدم تكرير اللفظ وكان فائدة التاكيد اما دفع توهم التجوز او عدم الشمول اراد ... فقال لان تقديم الضمير يعنى انما يحتاج الى هذا التاكيد لدفع توهم التجوز فى التقدم وانما ... مرجعه غير معهود ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى للتقدم عبد الله افندى

بيع ضمير الشان اى كان داخلا فى القاعدة بجعلها صفة للضمير وان كان غير داخل فاعند انية واضافة الضمير الى الشان من اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى يعنى الشان وقوله اذا كان مذكرا تقييد للتسمية وقوله رعاية مفعول له بحذف اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الكلام له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله لان الضمير راجع اليه لدفع التوهم الناشى من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتطريح للحكم يعنى ان قسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه وقوله اذا كان مؤنثا تقييد للتسمية ايضا يعنى اذا كان واقعا على صيغة المؤنث يسمى ضمير القصة رعاية للمطابقة فى الجملة اذ لو سمى على هذا ضمير الشان ايضا لم يوجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمى بالقصة وجد الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ...

رابطة تفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابى ان معنى زيد هو القائم زيد است قائم است لا وصف الاخر ان يقول بين الموصوف والصفة لا وصف او بان كان بان يكون اسم ما الحجازية عطف على قوله بان كان مبتداء اما بتقدير او لا يكون عامل معنوى لئلا يلزم كونه بيانا للعامل المعنوى الى غير ذلك لم يوجد له نظير ولهذا قالوا لما كان مقصودهم فى هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما تعرضوا للاول دون الثانى فاندفع قوله ففيه اه لا تعين المراد وان كان تعين المحذوف فانه تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها خبرا لا ينافى احتمالها التاويل بالمفرد فلا يرد انه اذا لم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف فان تعين المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها ان يقال فيه ما قلنا فى الحديث وهو ان تكون الجملة بتاويل المفرد اسم ان والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة وجاز بفتح الهمزة ومدها والجواز بضم الجيم والذال المعجمة وبعضها كوزن كذا فى الصراح قوله انما فسر الضمير كل واحد لان وضع المجموع ووضع اجزائه وليس له وضع على حدة لا يكون الا الى محسوس قوله للاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة مشاهدا اى مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بحث هذا لانه قد يطلق على المعلوم يقينا لان المعرف ليس اه بمعنى ليس المعرف المعنى التركيبى الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى فى الاصطلاح قوله كما اشار اليه اى بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصول اعنى معنى وصفته اعنى ايد بيانه والكاف الداخلة على ما الكافة لتشبيه مضمون الجملة كما فى قوله نع اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضى ما يتعلق به نص عليه فى الرضى

اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى ولغيره وقوله المعدودة فى المبنيات ليخرج منها ما لا يعد منها وقوله بحسب الاصطلاح بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين المبتداء والخبر اعنى بين المحدود والحد عبد الله افندى

وما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلى يشمل الكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شانه وضعه وكان المبتداء على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول ... عاطفا

بما يطابق المبتدا او الغرض فقال اى اسماء يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق بالمبتدا لكن ليس المراد مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد انه وضع كل واحد منها اى من الاسماء لمشار اليه و لما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسره الشارح بقوله اى لمعنى مشار اليه يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه لغة فلا يرد ان هذا تعريف الاشارة بالاشارة فيكون تعريفا بنفسه او باخفى لان اسماء الاشارة التى هو المحدود يراد به المعنى الاصطلاحى الاخص والماخوذ فى تعريفه يراد به المعنى اللغوى الاعم لان الاصطلاحى عبارة عن الدال واللغوى عبارة عن المعنى المدلول كما استفيد من تفسيره بالمعنى عبد الله افندى

واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح فلا يرد على التعريف منعا ضمير الغائب وامثاله من المعارف عبد الله افندى

قوله جزؤه بالنظر الى المعنى الاصطلاحى بل قيده اى قيد المعرف بالنظر الى المعنى الاضافى اذ ما من شئ اى موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد لعوده الى الجمع وعدم عطف سائر الاسماء الاشارة على ذا احتياج الى الحمل والجملة التى بعده اى ما عطف عليه والاولى ليكون اشد ارتباطا بما بعده فى الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف

قوله خبر مبتدا محذوف والجملة مع ما عطف عليه بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها غير وافية بتمام المراد وكون الثانية وافية صفة لذا فيقدر متعلقه معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذى اشار اليه المحشى مع سرداه لانه لا يمكن ان يكون قوله لمشار صفة لذا لان والسرورة دوخش والمراد اجراء الكلام ثم قال اى بعض المحققين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله وذان مع ما عطف عليه من الموصول المحذوف احسن لعدم الاحتياج الى الحذف والعطف لسرد الكلام فيه على نسق واحد

قوله وجزء الخبر ليس مسندا اه كونه مسندا فى اللفظ كاف فى صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى فالتقدير ينسب اليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح نعم يرد على توجيه الشارح انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولاجل ركاكة التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار معرفا وعندى الوجه تقدير الخبر لكنه كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف

فان التاء قد تكون علامة التانيث فلذا اخص ابدال الالف بها بالمؤنث دون المذكر ولا يتوهم ان التاء فيها علامة التانيث وكذا معنى قوله لان الهاء تكون مبدلة اه فى الوقف ثم اجرى الوصل مجرى الوقف لان قوله هذا اى الكتة بالتاء حال الالف المجهول اصله

قوله ذهنية لا حسية فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود ~~الى زيد~~ فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد عبد الله

قوله ليس الاشارة حسية اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا علم محمولة على التجوز اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس عبد الله افندى

قوله مبنية اه فائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى يعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير المركب عبد الله افندى

وقوله باختلاف العوامل متعلق باختلاف واخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله انها معربة مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات عبد الله افندى

لا لقصد الاعراب اى لا لان وقوعها عليها القصد الاعراب الدال على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء عبد الله افندى

ولما فرغ المصنف من بيان اسماء الاشارة من حيث تجردها عن اللواحق شرع فى بيان ما يلحقها من حيث بعض الحروف باوائلها او باواخرها فقال ويلحقها عبد الله افندى

ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الآخر اراد ان يفسره على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال يعنى اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه يدخل على اوائلها او يذكر اللحوق الاخص وارادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وارادة المطلق والحاصل انه قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق على الثانى دخولا مقيدا بقوله على سبيل اللحوق وانما قيد به لان الدخول يشعر الجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل انه قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى و

قوله والعوض عطف تفسير للحوق لان اللحوق هو العوض عبد الله افندى

اصله انه واو وياء لان الياء اخف من الواو يعنى ان اللحوق اه اى فى تفسير الشارح اللحوق بما ذكره الامرين قد يفصل تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وبغيرها من القسم كقولهم لا ها الله ذا ما فعلت وان كقوله ان تا عذرة وان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه فى البلاد وحرف الوصف لقوله نحن قسمنا المال قسمين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اى لهم هذا لها وهذا ليا فيه ان الضمير اه والجواب ان الكلام فى الضمير البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصار اللفظ يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوى ولعل فى قوله الاولى اشارة اليه لان معناها غير مستقر اه لافادته كون المخاطب باسم الاشارة الذى قبله واحدا مثنى مجموعا مذكرا مؤنثا كذا فى الرضى الا ترى اعلم يظهر لى فرق بين تاء التانيث وانت وبين كاف ذلك يفيد كون الاول تنويرا للثانى فى عدم الاستقلال على ان توافق الترجمة بالمترجم عنه لا يقتضى الاتحاد فى المعنى من كل الوجوه وضع اسم الاشارة اى القرب والحضور لازم له من حيث الوضع كما يدل عليه الدليل اخرجته من هذه الحيثية فلا يقال يا هذاك الا فى مواد مخصوصة وهى ان تجمعها فى كلمة الخطاب نحو انتما فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وزيد فعلتما او رثت معنى الغيبة فى التعبير عنه وان لم يمتنع حضوره فيه شئ اه لا يخفى ان الشارح لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه ماخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق لما كانت المخالفة اه حيث استعمل ذا باللام للبعيد واخواته استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف فى المفردة المؤنثة وبدون اللام مع التشديد فى المثنى وبلزوم القصر فى الجمع فى البعيد دون المتوسط والقريب اكتفى به ولم يتعرض لبيان حالها

وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك بلفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد به لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله فى افادة البعد تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك فى ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان فى قوله مثل ذلك احتمالات ثلث احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه ~~وبعضه ان يكون المراد به معناه~~ كما فسره به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى الجميع كما قلنا فى وجه التفسير واما البعيد فهو ان يكون المراد به لفظه ويشار به الى كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير الى هذا الاحتمال الثالث فقال ولا يبعد اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد

الامتناع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا وهى ما ذكر بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المص ان يقول بذلك بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ مذكور فيما سبق في الوسط عبد الله افندى المشهور بامام ابى ايوب الانصارى رضى الله عنه البارى

ولما حصر المص الحكم المذكور في لفظ تلك وذانك وتانك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام كان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وذانك وتانك المخففتين واولالك الغير المقرونة باللام

فقال واما تاك اه عبد الله افندى

وقوله للمتوسط خبر المبتدأ يعنى ان الكلمات المذكورة مستعملة للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المص لكن لما كان المفهوم محتملا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة

فقال وما هو للمتوسط اه عبد الله افندى

قوله وهو الاكثر ناظر الى فتحة الهاء وقوله الحقيقى احتراز عن المكان الشبيهى المجازى وقوله الحسى احتراز عن المكان الذهنى وقوله لا يستعمل في غيره ناظر الى فائدة توصيفه بالحقيقى والحسى وقوله على سبيل التشبيه اى على سبيل الاستعارة المصرحة بان شبه الزمان بالمكان في القوة والتمكن وقوله واما ما عداها اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة عبد الله افندى اجمالا

اى الموصول المعدود اه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى وقوله في اصطلاحهم اشارة الى ان ما ذكر بعده تعريف اصطلاحى لا لغوى وقوله اى اسم اشارة الى ان ما موصوفة نكرة لان المقام مقام التعريف والفائدة في التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان موصولة معرفة لزم معلوميته وقوله من حيث جزئيته اشارة الى التمييزية وقوله يعنى لا يكون جزءا تاما تفسير على طريق يوضح ان التامية صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التامية لا الجزئية وقوله ان كان جزءا اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء تمييزا وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان الافعال الناقصة منحصرة في المعدودة ولفظ لا يتم ليس منها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز ان يكون من الافعال الناقصة واليه اشار بقوله او لا يصير وقال العصام بعد جعله ناقصا جعله بمعنى غير ظ والظ انه بمعنى كان انتهى الكلام الآن يقال لما كان في التامية بعد النقصان نحو انتقال فسره به لتلك الاشارة اولانه لما فسره على التقدير الاول فسره في الثانى للتفنن والمراد بالجزء التام اى الذى اعتبر عدمه في تعريف الموصول ما لا يحتاج اى جزء الجملة الذى لا يحتاج في كونه جزءا او ليا يحل اليه اى بحيث ينحل اليه المركب اولا اى انحلالا اوليا لانه اذا

للقريب والمتوسط لان ما عداه دفع لتوهم انه كيف يكون اشارة الى كلمة ذلك والمذكور بقا كلمات ثلثة وحاصل الدفع ان اشتراك الهاء في الزيادتين قرينة على التعيين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح لا يبعد

قوله وهو بعيد عن المراد اه اذ المراد ان لا يتم جزئيته لانه لا يتم في نفسه حال الجزئية وقال لان الافعال اه وقال في بحثها ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا كما قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى ولعل على القول بالحصر ان الموصول اه بيان وتفصيل له والا فمعنى لا يتم جزءا لا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوفة بالجملة الخبرية لا يكون جزءا الا بالصفة لكنه يصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منه بخلاف الصلة هذا اى تفسير تعريف الجزء التام بالركن وتعريف الحكم من قبيل والركن العبد اى ظاهر حقيقة لا للحصر فلا يرد انه يقتضى ان يكون تفسير الشارح باطلا مع انه يرجحه على تفسير الرضى وصرف الجزء التام عن ظ وحمله على الجزء الاول وفيه اشارة الى الحكم كونه خلاف الظ وما قيل انه انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب فليس بشئ اما اولا فلان كونه كالجزء منه كاف في ذلك قال في التحفة شرح المغنى في وجه ان الصلة لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الكلمة لا محل له من الاعراب واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسيرا للموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرف بها والاشارة في اسماء الاشارة واما ثالثا فلان قوله لا نصيب له مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزءا لا نصيب لها من الاعراب ايضا واما رابعا فلان قوله الا بصلة مقارنا بها لا مأخوذ امعها يشعر بانه فلان قوله فعنى قوله الآح

الجزئية ٤
حقيقة ٥
الاولى ٤

انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزءا ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الذى لا يحتاج في كونه جزءا اوليا وهو وان كان غير محتاج بعد انضمامه شئ اليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام الى انضمام امر آخر معه مثال الجزء الاولى كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحوها سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ جزء اولى للجملة وتنحل الجملة اليه انحلالا اوليا فانه لم يحتج الى انضمام امر آخر نحو زيد في زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر في كونه جزءا اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج في كونه مبتدأ الى انضمام الصلة

عبد الله افندى باد ٢ تغيير

ثم لما كان الظ للمعرف ان يقول في التعريف ما لا يكون جزءا لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر في كونه مبتدأ لا يكون مبتدأ فلا يكون جزءا اصلا فعدل المص عن هذه العبارة الظ اراد الشارح ان يبين وجه العدول وانما نفى كونه جزءا تاما بناء على ان النفى يرجع الى القيد وقوله اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب بعد كونه جزءا تاما بانضمام الصلة اليه يكون الموصول وحده اى من غير ملاحظة الصلة ايضا اى كما كان المجموع جزءا اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة غير خارج عن الجزئية يكون نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحقق جزئيته وهو خلاف الواقع لكن لا جزءا تاما لكونه جزء الجزء او ليا اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تنحل اولا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال بقوله او لا

عبد الله افندى

فان الاصطلاحى عبارة اه يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى فمعرفتها اه عبد الله افندى

بانه على تفسير الشارح يحتاج الى ان يفسر قوله بصلة بمأخوذا معها وليس كذلك لانها ليست جزءا حقيقة بل هو كالجزء فالباء للملابسة نعم تسامح الشارح في اطلاق لفظ المجموع في قوله لانه اذا كان مجموع الموصول اه حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزءا واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو الملحق بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه بدليل ظهور الاعراب في اى الموصول وكذا في اللذان واللتان واللذون فيمن قال باعرابها ولما الصلة فالجمهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها معربة باعراب الموصول زعما انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة لا يوصف بالجملة كذا في الرضى ولاخفاء اه والقرينة ليست بقوية لما سيجئ من انه يجوز ان يكون ذكر العائد بها ضمنا علم للتصريح قوله في خارج التعريف فيه اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل داخلا كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرآن المنزل على الرسول عم اه وفي تعريف النظر بانه الفكر الذى يطلب به علم او ظن خارج عن التعريف لان المراد بها الكلام والالزم النقض اه توضيحه ان من الشرطية لتضمنه معنى الشرط ولا يصح استعماله بدونه كالموصول لكونه وضع لما يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما محتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى جملة يتصل بها فيصدق على من الشرطية انه لا يصير جزءا تاما الا بما يتصل به سواء قلنا انه مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزاء او مبتدأ لا خبر له او انه فاعل او مفعول الفعل مقدر والظ كما بينه الرضى في باب المبتدأ والخبر فمن قال ان من الشرطية يصير جزءا تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ وفاعلا او مفعولا بخلاف الموصول فقد سها سهوا بينا اذ لا فرق بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها والصحة به واما كون ما بعد من الشرطية في محل الاعراب او عدمه

في خارج الاعراب النقض الشرط كما سيأتي

اقوله بمعنييه اى معناه اللغوى والاصطلاحى الثانى ومعناها الاصطلاحى الاول لا يكون مرادا عند الشارح العلامة اعم بحسب المفهوم وان كان مساويا بحسب التحقق لان الصلة لم تتحقق في الواقع الا بالوصف المذ وقوله والواجب اى والحال ان الذى وجب في الضمير الذى اشترط في الصلة ان يكون ضميرا للموصول وانما ذكر الشارح قوله والواجب اهتماما لشأن كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب [illegible] كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكى الى جواز كونه اعم من الضمير ورجحه العصام وتبعه صاحب الامتحان عبد الله افندى اجمالا

ولما توهم من جانب الناقض ان يقال الاولى ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى فاراد المعرف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله وللمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لا اخراجى دليل لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان لازما لا يكون المراد معناها الاصطلاحى لانها لو كان معناها الاصطلاحى مرادا لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه القرينة اه وقوله لكان هذا القول مستدركا لكنه ليس بمستدرك لانه لا اخراج ثم شرع الى احتمال آخر فقال ولعائد اى ويجوز لعائد اه عبد الله افندى

ولما توجه على هذا التعريف ايضا بانه وان اندفع لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وهو لزوم استدراك العائد اجاب الشارح عنه بقوله وذكر العائد اه وهذا الجواب وان تمشى في الاول لكن فيه لزوم الدور باق ولهذا لم يتعرض لدفعه في الاول بحمله على المبالغة عبد الله افندى باد ٢ تضمينه

ومن البين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان ذكره للاهتمام استدراك منكر وانما يكون مستدركا لو لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكررا فائدة عبد الصمد وهو التصريح بما علم ضمنا ثم ان قوله وذكر العائد اه من مقول هذا القائل والغاية هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير اراد المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى لا نم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق وانما يلزم الاستدراك لو كان ذكره بلا فائدة وقوله ولما كانت الصلة اه توطئة لقول المص وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون الملحق من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فتوهم منه ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة يعنى ليس مقصود المص بهذا القول تعريف الصلة كما توهم والا لزم التعريف بالاعم لان الجملة الخبرية اعم من الصلة وهو باطل عبد الله افندى باد ٢ نعم

وصلته اى صلة ما لا يتم اه ارجع الى التعريف لقربه ولان السبب لتعيين الصلة التى ذكرت فى تعريف الموصول والتصريح بها لم المرجع انما يحصل بذكره مفصلا لا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلى الا بالارجاع الى المذكور فى التعريف لا الى الموصول كما هو الظ عبد الله افندى اجالا وقوله او ما فى معناها اه كعطف التلقينى الذى هو عطف قول القائل على قول قائل آخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل اه واقتصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة عبد الله افندى

وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وانما لم يكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة فجعلت لذلك صلتها اى صلة اللام ما اى لفظا كان جملة معنى لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول اشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت مفردا صورة اى من حيث الصورة او فى الصورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا اى ليحصل العمل بالحقيقة والشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف ومال العصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الكلم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول سبكت وصيغت على تلك الصورة بل التعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة اللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما حصر تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المص على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت فى محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوهما او امثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى عبد الله افندى

والاثنائية صح

من العقرسه

فيه فلا يقدح فى ذلك الا ترى ان صلة الموصول لها محل من الاعراب على انه صفة له عند البعض فاذن اى اذ يجب ان يقال ذلك لان الخفاء اه دليل للنفى المستفاد من قوله لا كما قيل ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فيه اشارة الى بيان منشا غلط القائل وان قوله يصح على هذا التقدير كما لا يخفى باعتبار مبتداء بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم تعريف الشئ بنفسه قوله نعم يستلزم الدور لو عرف الصلة بالموصول على ان قوله اه دليل ثان للنفى يعنى ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة بعده ليس تعريفا لها فيه ان ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف والتفسير بالاعم جائز ليس ماخوذا اه بل من الصلة اللغوية ثم نقل الى المعنى العرفى فيه تامل اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من الشرطية جعل الضمير وان كان سوق الكلام يقتضى رجوعه الى الموصول الا ان فى الجملة الخبرية اذ الانشائية اعلام بما فى الذهن لا يعلمه المخاطب قبل القائها اليه جواب القسم انما هى القسم فلا حاجة اه كل من الوجهين خلاف الظ ترجيح لاحدهما على الاخر فقوله فلا حاجة ليس فى موقعه بمنزلة الكاشف كانه قيل الا صلة الالف واللام لعود الضمير اليه نحو الممرور به زيد والقول بان الضمير اه كما ذهب اليه المازنى وقال ان تقدير المثال المذكور الرجل ممرور به زيد بعيد لان حذف الموصوف قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فكانه مذكور مصدرا اه لا صفة مشبهة ولا افعل التفضيل لبعدهما من الفعل بعدم الدلالة على الحدوث والزمان قوله الا جملة حقيقة او حكما باعتبار الخبر اى باعتبار كونه جماعة من

قوله اى دلالة مطلقة اه يريد ان انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف هو الدلالة ولا يلزم من ذلك تانيث مطلقا لكن موصوفه مؤنث لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا يساعده العبارة لانه ح يجب تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر كفاية

حاصل فى متبوعه حصولا مطلقا اى غير مقيد بزمان نسبة شئ الى المتبوع او نسبته الى شئ قوله انه لدفع توهم اه فالقيد احتياطى لا احترازى قوله لاخراج التاكيد مثل اه يعنى ان سائر سوى التاكيد بلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى فى متبوعه والتاكيد بكل خارج بقوله مطلقا قوله ولا يخفى اه اى على تقدير جعله صفة للحصول تبقى هذه الامثلة داخلة فى التعريف لكونها دالة على معنى فى متبوعه مطلقا غير مقيد بحال النسبة قوله واما اعتبار الحيثية اه بان يقال ما يدل على معنى فى متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول فى المتبوع ايضا مدلولا له فتخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على معان حاصلة فى متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها قوله وهو ان يكون مذكورا الخ لا يخفى ان ههنا طريقين لاخراج الامثلة احدهما اعتبار الحيثية والثانى ان المراد بقولنا تابع يدل على انه ذكر ليدل على معنى كما نقل العلامة فى شرح المفتاح عن المص والمحشى خلط الطريقين اللهم الا ان يقال ان قوله وهو ان يكون اه بيان لحاصل اعتبار الحيثية وليس مقصوده الاشارة الى تقدير ذكره قوله ولام للغرض التعميم اى الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد قوله والفرق بين اه يستدعى سبق الابهام والتعريف يقتضى عدمه قوله ولم يذكرها داخل تحت مقولة قيل اى لم يذكر المص الكاشفة قوله وههنا بحث اى فى قولهم وقد يكون النعت للكشف وليس بحثا على ما قيل كما لا يخفى قوله وليس كاشفا اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد قوله من تلك الخ منع لقوله وليس كاشفا قوله لانه مساو للجسم اه فيه بحث لان الجسم عند الاشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساو له والعريض والعميق ليس بمساو له كيف والعريض اخص من الطويل والعميق اخص من العريض

او توضيحه وهو رفع الاحتمال هذا هو المصطلح النحوى ولا خفاء فى امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة والانسب ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهنى هى التخصيص نحو امر على اللئيم يسبنى دون التوضيح ونبه على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين مع ما يكون بقوله وقد يكون لمجرد الثناء عصام الكدية

مطلقا قيد للظرف اى كائنة فى متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصول الموصوف فى الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن فى متبوعه ذى الحال فى زمان نسبة حصول لذى الحال اذ تقدم التابع والمتبوع يمنع عن اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا فانه كان مستغنى عنه فى اتمام التعريف لكنه محتاج اليه فى تعيين مدلولها الذى قصد به وهو التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقى التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن فى متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفى بعض الشروح ان قوله مطلقا قيد الدلالة اى دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج بها نحو القوم كلهم و اعجبنى زيد علمه واعجبنى زيد وعلم فان دلالة هذه التوابع على معنى فى متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبنى زيد وغلامه وجاء زيد واعجبنى زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى فى متبوعه لان الايضاح مع وانه يخالف ما حمله المص عليه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ يقتضى هذا التوجيه تانيث مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة فى وصف الشئ لانه انما يكون الخطاب مع من هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب فى دلالة النعت على معنى فى متبوعه تعرض لبيان فوائده وان كان من وظائف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال وفائدته تخصيص

بين المحذوف كالمذكور هذا اذا لم يفرق بينهما فاما اذا فرق فالحق ما قاله اى ليس كالمذكور

نعم

قوله لم يكن هذا مرضيا اه عطف الجملتين اى جملتى لم يكن ورده على جملتى ولما كان وتوهم تقديره اى ولما لم يكن اه لكن وفى صحته نظر لعدم الباحث الى ترك لما فى قوله ولم يكن لتقدم ذكر الجواب قال عصام الدين والاظهر ان ترك لما فى قوله ولم يكن من سهو الناسخ كفاية الطالبين

ف وانه لاحدهما يبطل س وانه للاخر لان المجموع معرف ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعرة فمم لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا ينفع لان الاعتراض مبنى على رأيهم الا ان يقال المراد ان المجموع معرف فى قصد المتكلم لكن فيه خفاء والجواب ان هذا المثال للكاشفة على رأى المعتبرين فى الجسم تقاطع الابعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع لايجرى فى مثل اه لعدم كون كل واحد منهما س ويا للاشع قال الظاهر اه لك ان تقول ان النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق ان المجموع نعت واحد كانه قيل الذاهب فى الجهات الثلث حال كلام المص اى ماذكره الش من ان اشتراط الاشتقاق فى النعت توهم صدر من كثير النحاة منشؤه غلبة الاستعمال حال كلام المص والشيخ الرضى صرح بانه مذهب جمهور النحاة وفى الفرق باشتراط الاشتقاق فى النعت دون الحال على مايستفاد مما من استضعافهم كذا فى الرضى ويرد عليه ان الاستضعاف لايدل على الاشتراط بل على عدم الاحسان لايخفى اه يعنى ذكر مثال ذو مال واى رجل فى هذا المقام ليس بموجه لانهما فى قوة المشتق فان معناهما منسوب الى تميم وكامل فى الرجولية والمراد ذكر مثال الغير الدال على معنى فى متبوعه كما قيل بناء الرد على انه لاداعى لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتاويل بالمشتق عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة حتى يرد ماذكره المحشى ليس بشئ متعلق بقوله اه ولا فصل الوضع الح يعنى انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة وترك التوجيه الثانى الذى ذكره قدس سره فى حواشى الرضى من انه اراد بالوضع الوضع فى التركيب والاستعمال لانه خلاف المتبادر من لفظ الوضع بناء يعنى ان الاربع مستعمل فى المعدود اى ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة نسوة المراد اه فقول الش الدلالة تفسير لقوله

قال السيوطى فى اشباه النظائر الجمل نكرات قال ابن يعيش الا ترى انها تجرى اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لايستفاد فلما كانت تجرى اوصافا على النكرات لتنكيرها ارادوا ان يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل نكرات والنكرات لاتكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه اللام من خواص الاسماء والجملة لاتختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلة للذى هو الصفة للمعرفة

لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الش مبنى على حذف المضاف اى الوضع دلالة المعنى اى الدلالة عليه لان السابق الى الذهن من المعنى مايقابل اللفظ وما يكون قول المحشى والمراد اه توجيها للمتن لايحتاج الى تقدير المضاف ليختص اه فان الغرض لايكون موضوعا له بل مترتبا عليه انت الرجل كل الرجل فاللام للجنس ولفظة كل لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع اى انت مجموع افراد الجنس الرجل نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية وذلك اى عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل مجازى مختص بما اذا جعل صفة لاسم الاشارة ان قيل اه يعنى قد ظهر من ذلك انه لايجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل فى الجنس لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناه الحقيقى ولهذا اى لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة لايحصل من اسم الجنس وحده وهو جعله حاضرا مشاهدا قال الشيخ اه تعيين المواضع التى يقع اسم الاشارة صفة فيها والتى لايقع اخص فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة لايقصد عدم الدلالة لعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة دائما الا انه قد يقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة لكونه بمنزلة الظرف للفظ المشار اليه الا معرف بلام الجنس نحو ولقد امر على اللئيم يسبنى لعدم الاشارة اه يعنى المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها والجملة من حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان كانت لافادة نسبة مجهولة لكنه اذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها معلومة لايستلزم وجود الاشارة فيها الى المعلومية

قوله وتوصف النكرة اه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل في ذكر النعت فهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع في بيان ما هو في حكم الافراد فقال وتوصف النكرة اه كفاية الطالبين

الانشائية لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه هندى قوله مقول في حقه اضربه فيكون الانشائية بعد التأويل مفردة عاصم امير

فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لامتناع الخطاب بما لا يفهم لكن لا اشارة الى المعلومية من اقسام الذات والاسم الظاهر ترك لفظ الذات الا انه في الرضي لفظ فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها كما قال السيد قدس سره اراد بالذات الاسماء التي مدلولاتها مستقلة قوله قد سوى اه تأييد لما يستفاد من عبارة الشارح قال الرضي كل جملة يصح وقوع المفرد موقعها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا على المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيها اي في المواضع المذكورة قوله لعله وجهه وجه المشهور قوله وذلك في الطلبية وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض اي ذكر التأويل في الجملة الطلبية حال بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة قوله جاؤا اه اي قال الراجز قبله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي من الرجز مقول عنده هل رأيت فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته بغير وسيلة مذق اللبن بالماء يمذقه مزقه يشكو قومها فيقول لم ازل النهار كله اسعى معهم واتبعهم واظلم شيأ حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم عن الذئب لان لونه يحمل رائيه على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بماله دهمة واللبن اذا كثر ماؤه يصير اورق بالورقة كذا في شرح ابيات الايضاح ومن هذا تبين عدم اختصاص الوصف بالانشاء بالجمل المحكية حقيقة كما وهم بل يكفيه ان يكون من شأنه ان يحكى ويقال وقد نص السيد الشريف بذلك في حواشي المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لا على الحكاية بل بمعنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار

واليه اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يؤمر به وما قيل هناك تأويل قريب بان يقال زيد اضربه في تأويل زيد مطلوب ضربه مغن عن الحذف ففيه ان هذا هذا التأويل ذكره السيد الشريف في حواشي المطول لكن الحكم بقربه وهم لان الطلب الذي هو مدلول الامر آلة لملاحظة المطلوب والمحكوم به لا بد من ملاحظته قصدا ليصح جعله محكوما به وذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن ثمة ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل قوله كما يكون اه اي مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك قوله وجدت اه اي ان جعلته بمعنى اصبت فالجملة الطلبية حال وان جعلته بمعنى علمت فهي مفعول ثان هذا قول ابي الورداء اخبر اي جرب من خبره اذاجربه وتقله جواب الامر واصله تقلاه من قلاه بغلة الفضلة حذفت اليا للجزم والهاء هاء السكت والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول اي جرب تبغضهم لانهم عند التجربة ان يبغضوا لسوء اخلاقهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام علي رضي الله تعالى عنه وقيل من كلام النبي عليه السلام وقيل قال المأمون لولا ان عليا قال ذلك قلت او نحوه كذا في شرح ابيات المفصل قوله وفي الملازمة مناقشة اه مدفوعة بما في الرضي من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض فمن ثمة قيل الظاهر قائم مقام الضمير قوله او ماله ربط فان الضرب في المثال المذكور حال زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه قوله في حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما قوله كوصفه اه في قوله من نطفة امشاج بمشيج خلط وشيء مشيج كقتيل وسيب وكتف في لغتيه جمعه امشاج ونطفة امشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا في القاموس فيلزم ان يكون حال الموصوف قوله بحال لان الضمير عبارة عنه التحال جملة كرده قوله لان الالف والواو اه فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج الى تمحل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومعنى قوله فانهما

قوله والافراد والتثنية اه وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور اى هذه الامور التى هى الخمسة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بكلمة من فانه مفرد مذكر لا غير او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريحة وما فى الشرح فى هذا المقام سهو بيّن جريح
وقع من هفوة الاقلام كفايه

علامتان قطعا انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل فانهما فيه فاعل و علامة كما صرح به السيد الشريف فى رسالة الّفها فيه بالفارسية وما قيل ان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل فقس الفاعل والفعل مفرد كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم ان للماضى والمضارع اربعة عشر صيغا نعم ان تغير الصيغة حاصل فى الفعل بسبب الفاعل قوله فى الاغلب احتراز عن نحو واسروا فان الواو علامة الجمع قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية اه لانه مستعمل فى جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعه لها او للمفهوم الكلى فباعتبار كونها جزئيات لا يفهم منه التكلم والخطاب والغيبة ولعدم استعمالها فى المفهوم الكلى لا يكون فيها معنى الوصفية قوله والاولى ان يقال الخ فى كلام الشارح اشارة الى هذا التعليل لانه مع من نقل وجه اعتذار الشيخ الرضى وانما كان اولى لسلامته عن المناقشة قوله والحمل على الخصوص اه على ما قيل ان الموصوف انما يكون اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض ونحوه يكون قوله والموصوف اخص او مساو بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا لبيان اشتراط كون الشئ موصوفا قوله لا يصح بناء على قوله اه فان العالم فى جاءنى الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاح المنطق قوله بابهم للاشارة فيمكن اجرائه مجرى الضمير فى اعتبار الاستخدام لكن وقوعه فى الاستفهام بحيث ظاهر ازال الاشتباه فيها اطلاق واما الغائب وان كان احتمال فى نفسه فهو يحتاج الى اعتبار المرجع فبعد اعتباره معه لا اشتباه فيه ايضا لان اعتبار المرجع بمنزلة وضع اليد على شئ او بتعيينه دون العين على ما هو اصل الاشارة من كون المشار اليه مشاهدا قوله سواء منصوب على الحال قوله لا يكتسب جملة مستأنفة لتعليل الاستواء قوله فسره بالمماثلة اه يعنى يدل عليه قوله لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف

قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه اه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعدون غلمانه لان الصفة اذا اسندت الى الظاهر يحسن افرادها لانها صارت كالفعل ولو لم يكن كالفعل اه قوله وضعف قام رجل اه لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف
كفايه الطالبين قوله ويجوز من غير اه اى للكون الصيغة جمعا كفايه

قوله الا اذا كان اه استثناء من قوله والتذكير والتانيث تامل محمد رفيع
قوله بلا فصل صفة بعد صفة لقوله موضع
قوله وان كان فاعله اه اعاد قوله فاعله لطول الفصل والا فلا حاجة اليه
قوله او مجرورة داره الاكسبه [illegible] النجرى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل اسروا صح ان يقول مثل يعم او تعم داره نور الدين

قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر اه بهذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف فى الامور العشرة كلها فى الاول ولم يتبع فى الثانى الا فى الخمسة الاخيرة صار كالفعل مع ان فى الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المص ان يقول ويتبعه فى الخمسة فقط سواء كان وصفا لحال الموصوف او بمتعلقه فاذا كان كذلك اه فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن لا بارز واما فيها ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فمسلم لكن الحق انها لموصوفها كفايه
قوله وجرت الاوزان اه اى فى بعض الاوزان كما اذا كان الوصف مشتقا وقوله لان فاعله اه صرح فيما ذكرنا فلا يلزم الاشكال بمثل هذا الرجل [illegible] اه لياء وادة ع ازيد وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه والحاصل يعنى صح قام رجل قاعد غلمانه صح كما توهم عصام

قوله لان فاعله الضمير فيه راجع الى الوصف وكذا قوله الى موصوفه والضمير فى قوله فيه راجع الى الفعل وقوله الراجع صفة قوله فاعله فى لا احتياج الى ما ذكره بعض الافاضل حتى يرد ما اورد تامل فيض الله فعلى هذا كان الاولى ان يقول ايد اماما لان فاعله الراجع الى موصوفه كالضمير المستكن فى الفعل تامل نور الدين
قوله كما تقول فى الفعل اى كما تقول مررت برجل وترك هذا لانفهامه مما سبق حاشيه

قوله كقاعدون هل هو بيان لقوله ايضا وهل انما ذكره للابهام الواقع فى قوله ايضا فافهم انتهى قوله فلم يكن قعود غلمانه اه حتى يكون ضعيفا تامل نور الدين
ليقعدون غلمانه فى الظاهر فاضل امير
قوله الذى اجتمع فاعلان اى لم يكن قعود غلمانه كما قال يريد بهذا توجيه كلام الشارح بحيث لا يرد ما قاله المحشى عصام الدين تامل بعض الافاضل

قوله او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ اعلم ان الشارح رحمه الله حمل فيما سبق من سه وجوه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر مذهب المص على وجوب تقديم المبتدأ على الخبر فيما اذا كان الخبر فعلا مثنى او مجموعا فحوره تقديم الخبر ههنا اما مبنى على الوضع او على مذهب من جوزه تامل قوله فلا حاجة لها اه رجوع الضمير الى ما هو المفرد فى اللفظ باعتبار انه متعدد باعتبار المعطوف والمعطوف عليه اى لا حاجة لضمير المتكلم ولضمير المخاطب تامل نور الدين
قوله فلا حاجة لها اه قيل ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع هو ضمير المتكلم للواحد فالاولى ان يقال لان ضمير المتكلم للواحد اعرف المعارف فلا حاجة الى التوضيح وحمل عليه باقى الضمائر تامل انتهى لواحد
قوله ولا يوصف به اعلم ان بين اسماء الاشارة وضمير الغائب فرقا كما بينه الشارح فى اول بحث اسماء الاشارة واما فى الدلالة على مجرد الذات لا على قيام المعنى بها فلا فرق بينهما فالوصف باسماء الاشارة لا بضمير الغائب مبنى وغير ماخوذ فى ضمير الغائب فاحفظ هذه الفائدة نور الدين
قوله والمعرف الخ سوى به اه خلاف مذهب المص فان اعرف المعارف على مذهبه [illegible] اسماء الاشارة كما [illegible] الشارح فى بحث المعرفة والنكرة وانما بين الشارح ههنا مراتب الاعرفية على مذهب من سوى به بناء على ان قول المص ومن ثمه لم يوصف اه انما يصح على مذهب من سوى به لا على مذهب المص واما بيان قول المص بما اتى به الشارح فهو جواز كون ذى اللام موصوفا بالموصول فى الواقع كما صرح فى الرضى وذكر فى ذلك مما لا تامل قوله بينهما مساواة اى بين المعرف باللام والموصول على مذهب من سوى به لا على مذهب المص تامل نور الدين ملخصا
قوله اى قصد نسبة التقرير بالفعل اشارة الى ان لفظ الموج ههنا ليس من عداد الاسماء بل هو عامل اذ وقع صفة

قوله فلاحاجة لهما الى التوضيح اه اى الضمير المتكلم والمخاطب لما عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم يحتج فيهما الى فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لايكون الا في النكرات فلما وردان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما اه قال عصام الدين فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليشترك في التوضيح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لاحاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر كما به

في التعريف وتعميم المثل للموصول قوله ذات المثل اى مايصدق المثل في التعريف ليس كثير فائدة لانه لايعلم بدون التعيين مايصح وصف ذى اللام به ومالايصح وان علم القاعدة الكلية قوله جعل الاضافة اى اضافة لفظ المثل الى الضمير قوله واشارة اه عطف تفسيرى لقوله عهدية وهو ان الموصول اه صح مماثلة ذى اللام الموصول مطلقا قوله جاز ان يكون اه لكن كون البيان غير تام موهما لجواز وصف ذى اللام بمن وما واى يبقى الاستدراك اه لان المضاف الى مثله مساو في التعريف لذى اللام فهذا قوله دخل في مثله والـ قوله الشارحون عطف على قوله فسره وفيه تأمل لان التعريف الذى يفيد الذى له ضرب احضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته اياه بالصفة بمفهومها والتعريف الذى يفيد الضارب اذا كانت اللام للتعريف احضار الذات ومعلوميتها اياها في نفسها حيث يثبت المدعى وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز الخطاطة كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير او اسم الاشارة مثلا لجواز انحطاطه الى مرتبة دون مرتبة المضمر واسم الاشارة اعنى مرتبة ذو اللام فيكون الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل به ليس الملائكة والمرور والاخ العالم يشمل الملك والجن لكنه هاليا يشار اليه ولا يقع المرور ملتبسا بهما قوله بعطف النسق في التابع قوله النسق بسكون السين به ترتيب من حد نصر قوله في صدقه اه اذ ليس كل من السقف والجدران مقصودا بالنسبة يمكن ان يقال ان التقدير مجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مع بالنسبة الاضافية الا انه لما حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اجرى الاعراب على كل منهما قوله فان اخوك اه يعنى ان اخوك مع بنسبة المجيء في الجملة الاولى وزيد مع بنسبته في الجملة المعطوفة فيصدق ان اخوك مع بنسبة المجيء مع متبوعه لكن اخوك ليس بمع المتبوع في الكلام الذى فيه متبوعه

مقصودا او نسبة شيء اليه على ما حققه الشيخ المحقق فقوله اى قصد اه تفصيل لمجمل وبيان له بحسب نفس الامر وايماء الى ما قلنا من الانفصال الحقيقي تدبر وقوله الواقعة في الكلام اشارة الى ان اللام في قول المصنف بالنسبة للعهد وهى النسبة المطلقة الواقعة في الكلام المعتبرة من جانب المنسوب مطلقا اى في المنسوب المخصوص لكنها غير مقيدة بكونها متعلقة الى شيء مخصوص لانها قصدت نسبتا مخصوصا بهذه النسبة العامة احدهما نسبة شيء مقيدة بكونها متعلقة بالمعطوف او نسبة شيء في المعطوف الى شيء والثانية نسبة شيء مقيدة بكونها متعلقة بالمتبوع

قوله ولهذا [illegible] الرضي غير عدم ذكر اللام علم بالضمير تأمل نور الدين وعنه المبرد المضاف اقسم من المضاف اليه فيوصف الموصوف باللام بالمضاف الى الاربعة عصام الدين

اقول قوله بمعنى المعطوف بالحرف اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول واللام للعهد ويحتمل ان يكون اطلاق العطف على المعطوف بالحرف حقيقة وفيه تأمل ثم اعلم ان قوله اى قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه اشارة الى ان الصفة التي هى كلمة مع جرت على غير من هى له وتركيب الكلام بنى على المسامحة اذ المع حقيقة صفة لامر مردد وهو نسبة المعطوف بالحرف الى شيء او نسبة شيء اليه لظهور ان المعطوف لايقع مع النسبة الا ان يقع مع قصد نسبة الى شيء او يقع مع قصد نسبة شيء اليه فالاول نحو جاءني زيد وعمرو والثاني نحو ضربت زيدا وعمرا وفي قولنا زيد كاتب وشاعر وقولنا ضربت زيدا وعمرا ومعلوم انه لم يقصد بالنسبة الواقعة في الكلام الاول والثاني نفس الشعر والكتابة والعمرو من حيث هى هى بل قصد بها نسبة المجيء او الضرب الى زيد في المثال الاول ونسبة [illegible] الى عمرو في المثال الثاني ولما كان الامر المردد تعلق بالمعطوف وكان عارضا له اجرى ما هو صفة له اعنى مقصود على المعطوف مسامحة على طريق اسناد الفعل الى ملابسه الفاعل كما هو عادة القوم حيث يجوزون المسامحة في التعريفات اذا كان المراد ظاهرا فقول المص العطف تابع مع او الاعتبار قضية يكون عند التحقيق منفصلة حقيقة اى العطف تابع اما بالنسبة الى شيء

قوله اى ان الموصول يقوم [illegible]

بالنسبة الاضافية

نفيها معنى الحدث ولذلك قال فيما بعد متعلق بالقصد المفهوم اه والا فقوله بالنسبة متعلق بالمع لانه العامل فيه [illegible] لفاضل امير قوله فقوله بالنسبة متعلق اه يريد ان قوله بالنسبة متعلق بفحوى الكلام لان المراد بقوله اى قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه ليس بيانا للمصدر بل هو تفسير بحاصل المعنى وقوله بالنسبة متعلق بحاصل المعنى لا بالمع المذكور والا لزم حذف اشياء كثيرة لم يقع حذف امثالها في كلام العرب ومثل هذا غير عزيز في كلام القوم وقريب منه ما وقع في تلخيص المفتاح في باب احوال المسند وهو قوله ولكونها للتعليق امر بغيره في الاستعمال قوله في الاستعمال متعلق بالتعليق لفساد المعنى بل هو متعلق بحاصل معنى قوله بغيره اذ المصدر ان واذا للتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في الاستقبال نعم في الموضعين ان يقال الجار متعلق بالمذكور مجازا لكن كلامنا في الحقيقة ملا فيضي الشهير بعبدى دده

قال الفاضل الجامي فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم اه اقول جعله متعلقا بالقصد المقدر بناء على ان المع اسم مفعول اشترط في عمله احد الزمانين اعنى الحال او الاستقبال وهو ههنا بمعنى الماضي لان القصد مقدم على العطف ولذا فسره بالماضي حيث قال قصد نسبته اه ولا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب له قرينة فجعل المع المذكور قرينة له وقد خفي على اكثر الاذهان ما اراده الشيخ فوقعوا فيما وقعوا فان قلت قال الفاضل التفتازاني في المطول في يزيد بن نهشل: ليبك يزيد ضارع لخصومة: البيت لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل فيفهم منه ان قوله بالنسبة متعلق بالمع المذكور وان كان بمعنى الماضي اذ الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل قلت كفاية رائحة الفعل في تعلق الجار والمجرور مذهب الكوفية وبعض البصرية صرح به في بعض حواشي المطول ومذهب اكثر البصرية في تعلق الجار باسم الفاعل والمفعول على الشروط التي ذكرت في عملها فاختار هذا الشيخ مذهب اكثر البصرية ومن جعل قوله بالنسبة متعلقا بالمع اختار مذهبهم ولكل وجهة هو موليها انتهى فليتأمل محمد الشهير بطوفان زاده رح

اونسبة من المتبوع الى شئ تأمل وسنفصلها بالتمثيل فى آخر القول قوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم
من المج متفرع على ما قبله بملاحظة المقدمة المطوية اى اذا كان الكلام محمولا على المسامحة وكان حقيقة التركيب ما
فصلناه فقوله بالنسبة متعلق فى الحقيقة ونفس الامر بالقصد المفهوم من المج وهو القصد المردد المفهوم من
الكلام فى هذا المقام لا مصدر المج فى هذا الكلام كما لا يخفى على ذوى الافهام اذ المعطوف ليس نفسه فى الحقيقة حتى
يتعلق بمج كما مر لانه لا يتعلق بمج اصلا ولو بحسب الظ كما يتوهم اذ كما مر ان الكلام محمول على المسامحة ولا منافاة
بين تعلق النسبة بمج بحسب الظ وملاحظة
التجوز وبين تعلقها فى الحقيقة ونفس الامر
بالقصد المفهوم من المج كما لا يخفى وعلى ما
حققنا سقط ما يقال انه يجوز ان يقع الجار
والمجرور فى قوله بالنسبة مفعولا للمج ويكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وتقدير الكلام هكذا

بل المج فيه اخوك فقط وزيد مج فى كلام آخر اعنى الجملة المعطوفة ولو
قال بدل زيد متبوعه لكان اظهر اى لم يقع غلطا اه فسر لا بغير المفيد للتخصيص
لهذا للاشارة الى ان التأكيد يفيد التخصيص فى الاثبات دون الثبوت
قوله لم يقع غلط لسهو او نسيان فى التأكيد اللفظى ولا المجاز فى النسبة
فى التأكيد المعنوى فيما عدا لفظة كل او ان المذكور فى لفظة كل ولا
قوله شك اه مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد
اعتبار ما عطف على تبين والمراد بالتبيين فى قوله اذا بينت ما بعد الايضاح يشمل
ايضا بخلاف ما سبق والبيان فرعه فيكون التوابع الثلثة غير متعلقة بالنسبة
ولا شبهة اه لان منشأ ذكر المبدل منه الغلط على الاتحاد الثلثة الا النجاة جميعه نحو
فيدخل اه وبالجملة لا فرق بين قولك جاءنى زيد حمارة وجاء زيد بل حمارة
فى المعنى المج الذى هو تدارك الغلط فجعل حمارة فى احدهما مقصودا لها
بالنسبة مع المتبوع دون الاخر تحكم مقصود به باصل النسبة الى
وخرج به بدل الغلط بالقطع اذ ليس المبدل منه مقصودا باصل النسبة اصلا
فباعتبار اصل القيد فى الاثبات يكون للخروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة
صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كما نص عليه السيد قدس سره فى كتبه وههنا
كذلك لان المتبادر من قوله مج بالنسبة ان يكون مج بالنسبة المخصوصة
الكيفية بالايجاب والسلب باقيا على ذلك القصد وح يخرج
منها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظ المتبادر بارادة ما ذكره صار عاما
فيفيد الدخول كما مر قوله نظير ذلك اه من ان قوله لا يدل على المعانى المقصودة داخل
فى التعريف لافادة التوضيح ولبيان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه
قوله نحو قولك اه فان تأنيث الفعل واجب فى المثال الاول والتوبيخ واجب والنون
فى الثانى حذفا طلبا للاختصار حيث قال الكشاف جعل جزءا للشرط فيفيد لزوم
التأكيد للعطف المذكور قوله يأباه ما ذكره اه فانه يدل على ان العطف على الضمير

مردد وليس بمج ووجه العطف بتبع مج ز
التعريف على هذا فاسد اذ لم يتبين فى المفهوم ان المج امر
الى شئ متعلقة بالنسبة الواقعة فى الشق الاول وايضا يكون
هذا القيد من تتمة التعريف والاحتمال ان يكون نسبة
يقدر بعد قوله مج لفظ نسبة اى نسبة مع نسبة
مع نسبة بالنسبة مع متبوعه اى العطف يجوز ان
قررنا مع ان كل واحد من المذكورين تابع مدفوع ايضا بما
وعبارة القاضى المحقق عصام الملة والدين فى توضيح
هذا المقام هكذا وتوضيحه انه ليس المج متعلقا بالنسبة
والآن كذلك المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة
بل هو متعلق بالقصد المنفهم من المج لانه عبارة
عن قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه و
فى قوله المفهوم من المج احتمالان اى المفهوم من لفظ
المج او من المج منه انتهى اقول فى الاحتمال الاول بحث
اذ لو كان المراد من المفهوم من لفظ المج المصدر الذى
هو فى ضمنه قصد مقيد بكونه وهو لا يجرى نفعا
اذ المج صفة جارية على التابع والمصدر فى ضمنه
يتعلق به ايضا فيكون ما فى ضمنه قصد معينه
بكونه متعلقا الى التابع والقصد
المتعلق فيما نحن فيه هو
القصد المردد
غير

مقيد بقيد خصوص بل بقيد الترديد على ما فصله الشارح وههنا ظ فعلى هذا فالقصد المطلق المفهوم من لفظ المج فى
ضمن القصد المقيد لا يجدى ايضا كما لا يخفى وان كان المراد انه يفهم من لفظ المج ما لا وهو مراد منه بمعونة القرينة فهو
الاحتمال الثانى ليس الا ولعل المراد من قوله المفهوم المج اما الاحتمال الثانى اذ المفهوم من المرام فى هذا المقام فاذا تقرر ان
المتعلق قصد مردد لم يمس ان يتعلق قوله بالنسبة الى المج والى مصدره الذى فى ضمنه بعدم كون كل منهما مرددا ومدار الفرق

الفرق ليس كونه المتعلق مصدرا او مشتقا بل كونه امرا مرددا او غير مردد فليس مراد الشارح بقوله متعلق بالقصد خصوصية
المصدر بل المراد ما قلنا فى مدار الفرق تأمل فانه دقيق جدا وقوله مع متبوعه اى مع قصد نسبة متبوعه اى كما ان
نسبة التابع الى شئ او نسبة شئ اليه مقصودة بالنسبة الواقعة فى الكلام كذلك نسبة المتبوع الى شئ او
نسبة شئ اليه مقصودة بها اذ النسبة الواقعة فى الكلام نسبة مطلقة ونسبة المتبوع والتابع نسبة مخصوصة
قصد كل منهما بتلك النسبة العامة اذ الظ انه
لم يقصد فى قولنا جاءنى زيد وعمرو مثلا نسبة
المجئ الى عمرو ونسبة المجئ الى زيد الذى هو متبوعه

بل قصد نسبة المجئ الى عمرو
نسبة المجئ الواقعة فى الكلام
اذ الظ انها لم يقصد نسبة مخصوصة بنسبة
بمباينة للاولى بل يقصد النسبة المخصوصة
بالنسبة المطلقة التى هى كلية لهذه المخصوصة وكذا
نسبة المجئ المتعلق بالمتبوع فرد للنسبة الكلية الواقعة
فى الكلام

على الضمير بلا تأكيد وفصل غير جائز اذ يمكن استثناؤه اه يعنى ان نعتبر
الملابسة التى هى معنى الباء ابتداء متعلقا بزيد لا الملابسة واحدة منه
متعلقة بالمخاطب وبزيد اجتلابه كاجتلابه لصحة العطف ليس بامر
قوله الجر والحروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها وبقوله تعالى تسألون به اه
فى قوله واتقوا الله الذى تسألون به والارحام تسألون اصله تتساءلون ادغمت
التاء فى السين وقرئ تسالون بطرح التاء الثانية والمعنى اتقوا الله
الذى تسألون به بعضكم بعضا الحقوق ويقول بالله افعل كذا على سبيل
الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالحركتين فالنصب على تقدير اتقوا الله
والارحام او عطفه على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا او الجر
على عطف الظ على المضمر المجرور وفى الاختيار اى فى سعة الكلام وهو النثر
قوله الا فى الله لا افعلن لكثرة الاستعمال قوله او معطوف اه لم يتعرض لبيان
ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة انه لان ما قبله اه وهو
قوله ام لا يصح اه حتى لا يصح ان يكون قسم السؤال واجيب بانه ليس قسيم السؤال
والتقدير والارحام انه مطلع على ما تفعلون ولا يخفى ضعفه كالثانى وفيه انه
انما يصح اه لانه حاله ان قراءة حمزة بالجر مبنية على مذهبه وليس بمتواتر
لكن الصحيح ان القراءات السبع كلها متواتر فيما ليس من قبيل الاداء كا
كالمد وتخفيف الهمزة ونحوهما فيما يختلف به خطوط المصاحف والمعنى كا
فى شرح مختصر الاصول وفيما نحن فيه من هذا القبيل لاختلاف المعنى على ان هذه
القراءة منقولة من كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن العباس
والحسن البصرى ومجاهد وقتادة والاعمش كما فى شرح الشاطبية قوله الظ اللغوى
لانه معطوف على ليخرج فى كونه اه لعل الشارح اراد بالاحوال العارضة
له من ثقفه ان لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق والاعراب
قوله لذلك اذ الخير فيه العامل انهم جعلوا اه ان اريد بالشذوذ شذوذ نكارة مطلق قوله

على ما تفعلون
وهو انما يصح اذا جوزنا ان يكون فى القراءة
السبع ما هو قياسى صح

الضمير لانه اعرف المعارف فيها جواب واحد وان اراد شذوذ اضافة
رب الى المعرفة ففيها جوابان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة القياس
فعلى الاول لمخالفة القياس للضمير وعلى الثاني لمخالفة كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه مخالفة قياس الضمير واعترض عليه يعني ان القوم انما قالوا بنكارة الضمير
على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للضرورة واما اذا تقدم
المرجع فلا يقولون بنكارته بل هو معرفة لكونه دالا على امر معلوم للسامع و
ان كان مرجعه نكرة وبهذا ظهر ان ما ذكره المحشي بقوله ويمكن ان يجاب اه غير مفيد
لان مع المعترض ان قوله المعطوف في حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة
وسخلتها بناء على ما ذهبوا اليه من ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة قوله لانه
في قوة الفعلية لاشتماله على الاسناد التام فكانه قيل لا ذهب عمرو بخلاف الصفة
المسندة الى فاعلها فانها في حكم المفرد نحو لقيته فاكرمه لا يجوز عطف الانشاء
على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب قوله كالفاء الناصبة للمضارع نحو زرني
فاكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني متعلقة بها سواء
كان مضمون الاولى سببا لمضمون الجملة الثانية كما في مثال الذباب اولا كما
في المثال الذي ياتي قوله لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران لم يجز اي تجرد
احدى الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد مناف
للمقدم لان عدم الجواز ينافي وقوع العطف وان لفظا اه اي لا وجه
لاستعمال اذ والماضي ههنا لدلالتهما على التحقق لكنه يتجه اه واجيب
بان عدم الجواز علة الجواب اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على
عاملين مختلفين فليتجنب عنه لانه لم يجز ولا يخفى ضعفه اتفاقا ممن جوز
العطف على عاملين وممن لم يجوز كالجار لقيامه مقامه في العمل
وهو الضابطة المذكور اذا تقدم المجرور اه نسب المخالفة في عدم
الجواز الجواز عنده وليس كذلك لانه موافق لسيبويه في عدم
فيفهم منه

قوله قد سمعه
سؤال مقدر تقريره ان قولهم رب شاة وسخلتها اه جواب
ذكره بعض الشراح لكن ليس فيه تفصيل السؤال المقدر
والجواب حتى يتضح مراد الطالب فنقول السؤال انشاء اه هذا ما
من قوله وانما قلنا بشرط اه تقرير السؤال ان الاشتراط
بالشرط الثاني المذكور اعني قوله بشرط ان لا يكون
اه يكون ايضا احترازا عن مثل قولنا رب شاة و
سخلتها فان سخلتها معطوف على الشاة وليس
في حكمها من حيث دخول رب عليها فان ما يقتضي دخول
رب عليها هو النكارة وهي مفقودة في المعطوف
لتعريفه بالاضافة الى ضمير الشاة وكلمة رب انما
تدخل على النكرة فلم خصصه ايها الشارح بمثل يا
رجل والحارث وتقرير الجواب ان مثل رب شاة
وسخلتها ليس مما يحترز عنه كما توهم صاحب الوافية
بل انما هو من ما نحن فيه فان المعطوف في حكم المعطوف
عليه مع وجود الشرط المذكور ايضا لوجهين ذكرها
الشارح الجامي
كفاية الطالبين وهذا آخر قوله
من حاشية

في عدم الجواز مطلقا لان المتقدمين يجوزون اه فلا يصح نسبة عدم
الجواز الى الجمهور فاحترز عن الضابطة لانه يفهم من ظاهره تعميم التاخر للمد
للمنصوب ولا يكون الاتيان بالمعطوف بذلك الترتيب ولانه يدخل فيها
الصورة الممتنعة والمرفوع بالاتفاق فانه يتبدل الحكم يعني ان قوله الا في نحو الدار
زيد والحجرة عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد الممتنعة
فيفيد عدم الحكم المذكور اعني عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء
على ان الاستثناء من النفي اثبات فيفيد ثبوت عدم الجواز والمخالفة
بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاء تجر يبه فلا يرد انه
يجوز انتفائه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز فانه يستثني يعني
ان قوله خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لا بالحكم المذكور فلا يرد
ان مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة الفراء في جميع الصور
الا في هذه لا يفيد ما هو المدعى من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون
باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء الفراء جاء بالهمزة و
بالواو وكلاهما لغة فيه ومعناه التوشيح وقوله لا تحسبه اه اي على قراءة
الخطاب اي حاله وشانه اه اعلم ان التاكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع
وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه يعاد المتبوع بلفظه او
بغير لفظه فتفيد تقريره قطعا ولذا عرفه في اللباب بما يعاد فيه ذكر الشيء
وقال علماء المعاني فائدته تقرير الحكم عليه وتحقيق مفهومه وجعله ثابتا
بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما المعطوف فظاهر واما
البدل فلان ذكره لكونه مقصودا بالنسبة لا للتقرير وان افاد بدل الكل تقرير
المتبوع واما الصفة فلان ذكرها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها للتقرير
في المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها وبهذا ظهر الفرق بين الهين وبين
الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثاني تاكيدا وكذا عطف البيان

واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا
محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني
زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن
سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه
مخالفة صح مطول اي لفظ هو المسند اليه
اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه
فالكلام بعد تقرير لفظ المسند اليه على حذف
المضاف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول
وعطف مدلوله لافادة انه ليس المراد تقرير معناه
الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل
ما يراد عليه وان كان معنى مجازيا كما في رمي الاسد
نفسه قوله اعني جعله اه يعني ليس المراد بتحقيقه
تحقيقه في نفس الامر وازالة الخفاء عنه بل
تحقيقه بالقياس الى ازالة احتمال الغير منه
سيالكوتي على المطول
في الواضحة لاستلزام التوضيح للتقرير
الموضحة صح

لانه ذكر للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه مطرد لان ذكره
والمصو لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكر عن التعريف وزاد
قوله في النسبة او الشمول لاخراجه وقال عطف البيان يقرر متبوعه
لكن لا في النسبة او الشمول واختلف الشارحون في تقريره فقال
بعضهم معناه تابع يقرر معنى المتبوع في النسبة او معناه
في الشمول وقوله في النسبة او الشمول يخرج منه عطف البيان لانه لم
يؤت به الا لتقرير امر متبوعه وتحققه في نفسه لانه اذا قيل جاءني ابو
محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان المجي الى محمد الذي
هو عبد الله لا الذي غيره ولا يدل على ان نسبة المجي اليه لا الى متعلقه بخلاف
التاكيد انتهى وعلى هذا قوله في النسبة او الشمول لا في نفسه وقال
بعضهم المراد بالامر الحال والصفة وقوله في النسبة متعلق بامر بيان له وظرفيتها
له ظرفية الكلي للجزئية فالمعنى تابع يقرر حال المتبوع في باب النسبة اى
كونه منسوبا او منسوبا اليه و ح يكون قوله في النسبة او الشمول تمييز
بحسب المعنى كانه قيل تقرر امرا هو النسبة او الشمول وهذان التوجيهان
للتعريف ماخوذان مما وقع في شرح المصو في جواب الاعتراض بان واحدة
تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا مع ان تقرير امر المتبوع لا
يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة
اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر ان معنى نسبة
ولا شمول انتهى فان الجواب الاول انه اراد بالامر معنى المتبوع والثاني على
انه اراد به نفس النسبة او الشمول فقوله امر المتبوع اه اى الامر الذي
هو النسبة او الشمول كما انه في قولك هو العلو والفقر والظرفية
ظرفية الكلي للجزئي والباب الخصلة والباب الوجوه قال ابن السكيت الباب
عند العرب هو الوجه ويراد به النوع كما في قوله م من فتح بابا من العلم اى

اى نوعا كالذى في [redacted] شرح البخاري انه تمييز بحسب المعنى لا بحسب اللفظ
لان التمييز لا يكون الا نكرة منصوبا او مجرورا بمن او بالاضافة فباعتباره
متعلق بامر حال منه او عن الذات المقدرة اى في الاضافة كانه قيل تقرر
امر شئ من المتبوع وهو النسبة او الشمول اى الحالة المفهومة منه
الخ لا يخفى ان مبنى التوجيه الذي ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق به من كونه
منسوبا اليه ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر الظرفية بكونه من باب النسبة
او الشمول وقد صرح بذلك في الرضي فلا معنى لتقييده بقوله المفهومة منه كما
ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد مكتت نفسه اه فلا يندفع به
ظن السامع بالمتكلم للغلط في تلفظ زيد قوله الصورة الاولى حتى
يندفع غفلة عن سماعه قوله لا باعتبار نسبة الفعل اى الى شئ بل باعتبار
اتصاف شئ بهذه المعاني في نفسه اضافوا الدلالة عليها اى تلك
المعاني الى الشئ الذي قصد نسبة الفعل اليه بهذا المعنى اى باعتبار نسبة
الفعل الى شئ ولا يخفى بيان لوجه المماثلة على راى الخليل حيث قال ان
السبب الثاني في اجمع انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمع اجمعهم
اجمعون دون راى من قال فيه التعريف الوضعي كالاعلام اى وضع تاكيد الا
للمضاف بلا علامة التعريف على كلية كانت في القبيلة جماء والقبائل جميع فانه يؤكد بها
للمعارف
فيقال رايته عينه وبعينه وبعضها اى بعض هذه الالفاظ عطف على
قوله فبعضها لم يجئ الا منصوبا مرة تاكيدا ومرة حالا والمعنى واحد
بخلاف الوصف فانه لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية العدد فاذا
قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها
واذا قصدت بها التاكيد والحال فلا بد من النظر الى نسبة الى متبوعاتها
يعني انه يشمل ذكر الفعل جميع افراد المتبوع والمصاحب لكن في اخراج
ان بخلاف بدل البعض والاشتمال فانهما لا يفيدان تقرير البدل حيث اشتمل
تقرير المتبوع بل صح

اى العيني
صح

فانه لا يندفع بقوله نفسه لانه ليس صريح
اللفظ الاول حتى يندفع به غفلة عن سماعه
صح

على صح

اى اجمعهم
ح

المبدل منه اجمالا ثم ذكر تفصيلا ان يقال في الكشف والتاكيد اي افادة
الصفة الكاشفة والمؤكدة ليست بالوضع في الثلثة اي الموضحة للتقرير صح
والكاشفة والمؤكدة لانها اه لانه انما يدل على معنى في متبوعه و
واما ان النسبة الى المتبوع نفسه لا الى متعلقه فكلا لما عرفت من انه
لا ينظر في الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع بان المدلول اعم من
المطابقي والتضمني والالتزامي ولا دلالة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة
المطابقي منه وان اجمعون اه اي لو خص المدلول بالمطابقي يخرج
اجمعون عن التعريف وفي بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا
وهو مخالف لما في الرضي لان كونهم اه يعني ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول
اللام لا مدلول لفظ رجال فيكون مدلولا تضمنيا وقد صرح اه هذا كلام المحشي
قصد به دفع توهم عدم كون اجمعون تاكيدا بناء على دلالته على معنى الاجتماع اي
اتصاف متبوعه بالفعل في حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه لا
يجوز ان تؤكد النكرة لان التاكيد لدفع الاحتمال في النسبة او الشمول
ودفع الاحتمال في النسبة والشمول او رفع الاحتمال عن ذات النكرة بانه واية
اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعد معرفة
ذاته فتوصيفها اولى من تاكيدها قال السيد قدس سره في حواشي الرضي فلا يصح
جاءني رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال
المراد تاكيد النكرة تاكيدا لفظيا وهذا اقرب ولذا علل عدم الجواز بكون تلك
الالفاظ معرفة محكوما بها نحو قوله عم فنكاحها باطل باطل وقوله تع دكت
الارض دكا دكا قوله ليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت قوله
ولا يخفى بعده لان المقصود تقسيم التاكيد الذي هو من التوابع ذهب اه
لم يصرح في المفصل بجواز البدل لكنه مثل للبدل من المنادى بهذا المثال
وقال المص في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظي وقال الشيخ

وقال الشيخ الرضي وهذا العجب فلعله سهو منه ومادة النقض يجب ان تكون
محققة ثم بدا له ان يقصده اه ولا يخفى انه اذا بدا له قصده صار ذكر
الثاني مقررا للاول وابطاله لكونه توطئة ومجرد كون ذكر الشيء توطئة لغيره
لا يكفي في البدل فالوجه ما ذكرنا بذكر المرادف فيدخل فيه نحو باطل و ابطالا لا يلزم
بهذا ظهر ان ما قيل ان التكرير حكما مختص فيما يكون الضرورة داعية الى المبالغة
كما في ضربت انت فلا يكون اجمع واكتع داخلا فيه لعدم الضرورة
وهم بقي باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التاكيد اللفظي مع انه
قسم منه لانه ليس تكريرا للاول حقيقة ولا تكريرا بالمرادف اذ ليس معنى
اللهم الآن تعميم تكرير الاول حقيقة ويقال اما بعينه او بموازنه مع الاتفاق ع
في الحرف الاخير ولا يخفى بعده يجوز الابتداء اه تفسير لغير المستقل
قوله ان كان على حرف واحد او كان يجب اتصاله بما بعده كحروف الجر او بما قبله كالضمائر
البارزة المتصلة كما في الرضي يدل عليه وان لم يكن على حرف واحد نحو قوله
فوالله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء دواء وقد جوز اه يعني في تكرير لا يلفى ع
الضمير المتصل وحدها غير تكرير العامل قوله هنيئا مريئا المرأة كوارشده
طعام النهار كوارشده طعام وشراب كذا في الصحاح قوله امتداد وجود
لشمول وجود الجزئيات والاجزاء حيث قوله تاكيد اتصالهما في الرضي في
بحث المثنى اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من التثنية ثم لفظ الجمع اولى
من الافراد كقوله فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة الا
اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا
فبالاضافة واما معنى فلفرض ان المضاف جزء المضاف اليه والاتصال المعنوي هي
من اتصال الجزء بالكل فانه جوز اه فانه يقول بالرجال مررت كلهم
بجمع كتع على تاويل الجماعة جاز ان يلاحظ دفع ما يتراءى انه يمكن
كيف م

وكانه سقط عن قلم الناسخ قوله في السعة واما في الشعر فيجوز تكراره وحده صح
غير تكرير ح
المرأة كوارشده طعام والهنأ كوارشده طعام وشراب لحه صحه كذا في الصراح
قوله لفظا اي اضافة لفظية وقوله معنى اي معنوية م
مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية انتهى وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه صح

ولا يؤكد بكل واجمع لم يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع فنفي التاكيد به يستلزم نفي التاكيد بها الا ذو اجزاء لم يقل او ذو افراد لما عرفت ان كلا في التاكيد بمعنى الجميع فالافراد ما لم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو تحت الاجزاء يصح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسي ناسب التعميم فقال حسا او حكما والافتراق الحسي في نسبة الكلام ما يثبت هذا الحس ثبوت الحكم لبعض دون بعض كمجيء الرجال والحكمي ما يكون الافتراق بحكم العقل نحو اشتريت نصف العبد وبهذا ظهر ان ما يتبادر الى الوهم ان حكما يغني عن قوله حسا اذ المفترق الحسي اذا نسب اليه ما لا يفترق اليه لا يفيد التاكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم ليس بشيء اذ لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق في الحكم بل اراد به الافتراق بين الافتراق في النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسي والحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر

كيف يمكن ملاحظة الافراد جملة والحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كلهم بان ملاحظة الاجتماع لا ينافي كون الحكم على كل فرد وانما ينافيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع كالدرهم البيض فانه لو لم يلاحظ فرد الدرهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبياض على كل واحد من افراده وهو توهم الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما متعلقا بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور كقولك اه فانه انما انتج هذا القياس بملاحظة الحكم على المجموع وكل انسان هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب كل الناس او كل الانسان على ان يكون اللام للجنس وكل لاحاطة الجزئيات كما في قوله تع كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل فان كلا اذا اضيف الى النكرة كان لكل فرد فرد افترق حكمها وحالها اي الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم عليه فترتيبه ترتيب المتن اي قدمت النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخويه من التعيين الى ابصعين واتباع المشتق اي للجامد او لا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة في معنى الجمع المراد نحو جميعها فيه انه يفهم اه وليس كذلك فانه نص في التسهيل ويبدل فعل من فعل نحو قوله تع ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وامام ألك ضيفي زيد اخوك فمصنوع لا حجة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض عن المصنف وبقي على الشارح ولك ان تقول ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة فهو محكوم عليه بما هو له من كونه مسندا او متعلقا نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح في تعريف المسند السببي ظرف اه منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد فقوله اي متجاوزا بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار وجه

لو لم يلاحظ ح

على كل في ضمن الحكم صح

مغني

باعتبار وجه التجوز ولم يجعله ظرفا للمسوق او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع توطئة للتابع مسوقة تبعا اذ يصير المعنى تابع مسوق نسبة ما الى المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه موطئا له غير ظاهر في البدل الغلط فيما يكون لسبق اللسان او النسيان يمكن ان يقال ان لم يكن المسوق من بدل الغلط التوطئة والتمهيد الا انه بعد الوقوع يكون توطئة وتمهيدا في الذكر حيث لم يتعلق الغرض به اصلا قد وقع اي ما ذكرت انما يصح عند من قال ان الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفي والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقي فيه الاستثناء ففيه حكم واحد على المستثنى منه وبعد الاخراج فلا يصح ان يقال ان نسبة القيام بعينه الى التابع مسوقة لكن اثباتا وان الحكم باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفة للمستثنى منه في الحكم لا بالعبارة اي ليس الكلام مسوقا ولا يخفى ان قوله والحكم اه لا دخل له في الاعتراض بل ذكر تتميما لكلام الجماعة ما ذكروه من انه تكلم بالباقي بعد الثنيا الاستثناء المحض اي ما لا يكون متحملا للبدل غير زيد لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البدل للمبدل منه الى تعميم النسبة في الحكم كما فعله الشارح وينبغي ان يحمل اه لا خفاء في بعده لان قوله غالبا تعميم للاشتمال يدل على ان المراد بالاشتمال معناه اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية بدر كرفتن لا التقاضي في الفهم كيف وقد جعل الاضافة فيه كالاضافة بدل الغلط بادنى ملابسة من جهة واحدة شخصية وههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعني الاضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه بمعنى اللام لوجود الاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه متحدا بالمبدل منه في الصدق و

توطئة لنسبة التابع ح

بما بقي بعد الاستثناء ح

للبدل ح في الجد ح

وهو بدل الكل قيل بدل هو كل المبدل منه وكذا بدل البعض وبدل الاشتمال اى بدل بسبب عن الاشتمال اذ صح البدل
بسبب اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط وجاز فيه الغلط وقيل الثانى مخصوص بما فى الحساب و
الاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة فى الاخيرين بمعنى اللام وفى الاولين بمعنى من قيل فى
صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة فى المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول اما ذكر معنى اللفظ فى حالة
الاضافة والا فالتركيب الاضافى هنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتبار انه
عطف جزء الكلام على جزء الكلام ودفع ان تقدير
الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
وبدل الغلط الا انه حذف جزء الكلام لانسياق
الذهن اليه بقى انه هل يجوز حذف جزء الاسم
او ما مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له فى
الكلام العربى والاظهر هو الثانى ولا يخفى ان
اضافة البدل الى غير المبدل منه لا دنى ملابسة
فالاولى ان يجعل الاضافة فى الاسامى الاربعة
الى المبدل منه وذلك فى بدل الكل وبدل الغلط
ظ وفى بدل البعض يمكن توجيهه بان المبدل منه
بدل على كل بعض اجمالا فابدل من بعض مجمل فيه
مفصله فهذا بدل من بعض المبدل منه وفى بدل الاشتمال
بان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل عليه
البدل اجمالا وبهذه الملابسة ابدل منه
عصام الدين

واما فى الثانى فلكونه بعضا منه او فرق اه بان يقال المذكور توجب
تغاير الجهة بالشخص دون المقدر فانها لنيابة المضاف عنها كانها ليست
ملحوظة فيكون الاعراب للتابع والمتبوع من جهة الاضافة من غير ملاحظة
الحرف المقدر فيتحد جهة الاعراب وما قيل من ان المركبات الاضافية الاربعة
صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف لفظ البعض
على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الكلم ليستفاد منه اسم القسم الثانى
وهذه مسامحة شاعت فى كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنها وما ذكره الشارح
من ان الاضافة فى الاولين بيانية وفى الاخيرين لامية لادنى ملابسة
بيان لحاصل الاضافة لا لمعناه المراد فى المقام فلا السؤال شئ ولا الجواب فليس
بشئ اما اولا فلان العطف على بعض الكم المركب كالعطف على حرف من الكلمة
فكيف يصح مع انتفاء ما هو المقصود بالعطف من التشريك ولذا لم يحملوا فيما وقع
من هذا القسم كما فى تلخيص المفتاح فان علم البلاغة وتوابعها اخرجوه عن الرد
ذلك العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح حيث فسر بدل الكل بقوله اى
بدل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه ينادى بان المراد منه المعنى الاضافى
من قطع النظر اه اى قولا ناشئا من قطع النظر عن الاخوة وما يتعلق بها
فيه وانما ذكر اخاك لمجرد تكرير الاسناد واذا قلت اكرمت اه اى جعلت
اخاك بدلا من زيد فكانك قصدت اه هذا القصد مستفاد من كونه
الاسناد الى اخاك مقالذاته وكون الاسناد الى اخاك من قبيل الاسناد
الى المشتق لدلالته على الاخوة فكانك قلت اكرمتك اخاك لاخوته
لك وهذه الفائدة اى جعل الشئ مناط الحكم منتف فى عطف البيان
لانتفاء الاسناد اليه وانما الاسناد الى المتبوع فقط وعطف البيان للايضاح
ورفع الابهام عن نفسه ذلك القيد اى ما ذكره الشارح بقوله بحيث اه
قوله ما ذكر من قبيل قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاوه ولا يوجب

قوله لم يظهر لى فرق جلى بحيث تتبين المغايرة الكلية
بينهما قوله الا بدل الكل اى واستدل عليه بان سيبويه
لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة
نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل
ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد وما
قالوا يعنى والتوجيه الذى قالوا وما مبتدا خبره قوله
فالجواب وحاصل ما قالوا فى الفرق ادعاء الانحصار
القصد فى الثانى اى البدل وحاصل الجواب منع ذلك
الانحصار فى غير بدل الغلط ومنه وقع اشتباه الرضى
فانه اذا لم يخص المق فى الثانى وجاز ان يكون المتبوع
داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق بينهما بل يستتر كما
فى كونهما مقصودا هذا الملخص ما قاله عبد الله بن
اسماعيل امام جامع ايوب
الانصارى

قوله بل لا ارى عطف البيان
شيئا وتابعا من التوابع
الا بدل الكل

قيل كم
اكرمت اخاك

وجئت انت بالثانى اى بلفظ زيد تتمة له اى للفظ
اخوك وتوضيحا هذا اذا لم يعين للمخاطب اخوة غير زيد
فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا بان الاخ الجائى هو
الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر عبد الله
قوله توطئة له اى لذلك المق وهذا اذا لم يكن للمخاطب
اخ غير زيد مبالغة فى الاسناد اى للقصد الى مبالغة
الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين فالثانى بدل
لعدم مجيئه للايضاح وحيا اى حين اذا قصد به التوطئة
لا الايضاح يكون التوضيح الحاصل به اى بذلك القول
عبد الله افندى

قوله النسبة الى الملابس اى الى التابع الملابس اجمالا لكونه سببا للانتظار
الى المق قوله يعلم ابتداء اى بقوله اعجبنى زيد قوله لا باعتبار ذاته لان ذات زيد
ليس بمتعلق الاعجاب قوله من صفاته اجمالا فان العقل صارف عن تعلق
الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق
الاعجاب اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة
فى الذات واما ان تكون غير داخلة فهو قوله وكذا فى سلب اه عبد الله اجمالا

والرابع ان تقصد سوق نظائره يقتضى تركه ان يقال والرابع يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ولا يبعد ان
يقدر يلزم ان تقصده اه وقيل التقدير بان تقصد والحذف فى تاويلنا اقل والظ بعد غلطت به او بالاول وكانه
تفتن وفى كون القصد قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل لا
يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر البدل وتقرير انه فى نفس السامع انما يتم فى بدل الغلط
واما الظ ان يجرى بدل الغلط فى الالفاظ كلها كالتاكيد اللفظى فيقال جاء فام زيد وزيد من فى الدار او فى تدارك
سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم وقد عرفت ان بدل الغلط اقل ما فتذكر عصام الدين على الكافية

ولا يوجب النسبة الى البدل اى اجمالا وليست مشوقة اليه والجواب
ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر
مجاز وكذا المثال الاخير بحيث اذ الدرجة غير مرئية فالنسبة اليه مشوقة
الى ذكر ما يتعلق به الرؤية من الاسد فيه بالقصد بان يكون ذكر المبدل منه
عن قصد وتعمد توهم انك غالط فيه وهذا كثير يتعمده الشعراء للمبالغة او ولا
ثم تذكره او سبق اللسان الى ذكر المبدل منه من غير قصد ولا نسيان اذا
استفيد بخلاف نحو مررت بزيد رجل لعدم الفائدة فى الثانى اى المقدس
مرتين اى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل علم اسم الجنس مثل خطم وجمع
من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس الخطم السوق للماشية
يفشو يحطم بعضها ببعض اى يكسر وختع فى الارض ذهب ودليل ختع
على شئ صرد وهو اما ظاهر فى الدلالة وتقديس مرتين اما لانه نودى
فيه لموسى مرتين او لانه قدس مرة بعد اخرى اذا تقدم لفظ الزيدين
الخ ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيتهم اياهم
فيكون الضمير الاول للزيدين والثانى لاخوتك فكانك قلت لقيت الزيدين
الزيدون اخوتك ههنا اى فيما اتحد البدل والمبدل منه فيه مفهوما ان ما
ينبغى اه افاد بلفظ ينبغى الفرق بين التاكيد والبدل فان التاكيد يفيد
ان ما نسب اليه الفعل ليس الا زيدا والبدل يفيد ان ما ينبغى الاسناد
اليه ليس الا زيدا ولا ينبغى ان يكون الاسناد الى شئ آخر لا يجوز الخ
لان الطغيان كلها غيب على الضمير فيه الجعل قال القاضى فى تفسير قوله تع
وتركهم فى ظلمات لا يبصرون ترك فى الاصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول
واحد ضمن معنى صير فجرى مجرى افعال القلوب انتهى فاذا وقع فى التسهيل من
انه بمعنى صير وفى القاموس من انه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال وبيان
كلام المحشى على ما هو اصل اللغة ~~فقال بالتضمين لم يعرف اصل اللغة فمن اعترض~~

قوله الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه فى
سبق اللسان يكون القصد صح

نحو هند نجم بدر شمس قوله بالنسيان
اى نسيت المق

قوله ويكون ابدالا اى ابدال هذا النوع منه
الا من بدل الاشتمال بناء على هذه الملابسة فانه
يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير الجزئية
وبغير كون البدل جزءا من المبدل منه نحو نظرت
الى القمر فلكه فان المبدل منه وهو القمر جزء من
البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال
هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع
لا نم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه
لكن لا نم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك
فيكون الفلك مشتملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى و
ليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله
والمناقشة اه وليست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم
تطبيق المثال بالممثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع
مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله ويمكن ان يورد
لمثاله اه حاشية عبد الله افندى المشهور باامام ايوب
ولما يتبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المق منه ايضاح
المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده
عنه التوقف اراد الشارح ان يرفع هذا الوهم فقال ولا
يلزم اه قوله اوضح من متبوعه لكون الاستقراءات دالة على
على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه عبد الله

قوله ان اهلى اى وطنى الذى فيه اهلى بعيد عن هذا المحل وانى على ناقة اى راكب على ناقة قوله وحملنى هذا
تفرع بصيغة الامر اى اعطنى ناقة قوية توصلنى الى اهلى قوله فلم يحمله اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه قوله فانطلق
الاعرابى اى ذهب ما بوسا فحمل بعيره اى حمل ما به من الزاد ونحوه على بعيره قوله وهو اى والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل
يمشى اه قوله ما مسها جواب للقسم قوله اغفر له اللهم ان كان فجر وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رض يعنى يا رب اغفر عمر رض
ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون يمينا غموسا فلا يليق لشانه واعلم انه ليس من طرف عمر فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا
لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب ان كان فجر يعنى ان عمر رض مع ظهور عدالته وشفقته لا يحلف كاذبا ولو فرض انه
كذب فاغفر فجوره حاشية عبد الله افندى

قوله فاخذ عمر بيده اى بيد الاعرابى تلطفا به فقال يعرض متقرضا عن حال ناقته ومتطلبا الصدقة ضع عن راحلتك اى انزل ما عليها من الحمل فوضع اى الاعرابى امتثالا لامره وضع عمر محمله على بعيره اى بعيره فاعطاه بعير نفسه عبد الله افندى

وهذا الحد اى حد المبنى بما سيذكره لا يصح لاحد الامرين اه على الاطلاق اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول او لا يعرف اى لا يصح الا لمن لا يعرف الاسم المبنى لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق اذ لو لم يعرفها اى ماهية المبنى على الاطلاق لكان هذا الحد تعريفا للمبنى اى الاسم المبنى المجهول بالمبنى المطلق المجهول وهو بط فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكره فقوله وهذا الحد اه جواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقريره ان هذا التعريف بط لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بنفسه بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق

بانه لم يعرف اللغة فقال بالتضمين لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشى لا يقال اه حاصل كلام الشارح ان الاسم المبنى ليس مجهولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار انه مبنى خاص فاذا كان المبنى المطلق معلوما كان تعريف المبنى الخاص المجهول باعتبار خصوصيته بالمبنى العام واذا لم يكن المطلق معلوما كان المبنى الخاص مجهولا باعتبار المبنى المطلق ايضا فيلزم تعريف المبنى المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشى انه يجوز ان يكون المبنى المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه آخر فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه لوجود التغاير بالاعتبار وحاصل الجواب ان مجرد الجواز لا يكفى ما لم يبين الوجهان المختلفان لاطراده فى جميع موارد الاعتراض بلزوم تعريف الشئ بنفسه فلو اريد به وجهه اه فيه انه لم يرد بالمبنى وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وفرق بين ارادة الوجه وارادة الشئ بالوجه كما بين فى محله فما ذكره من السر فى غاية الخفاء اذا كان باللام كما فى قوله تع فبذلك فليفرحوا لا العكس اى ليس المراد بالمناسبة ههنا المشابهة لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك فى الصفة بخلاف المناسبة ولذا عد المشابهة من اقسام المناسبة وهى اى المناسبة كما يشهد اه حيث عد ما عد المشابهة من موجباته اراد بقوله اه لكن ارادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ ناسب[5] الدال على مطلق المناسبة فى غاية الخفاء اللهم الا ان يقال المناسبة الواقعة فى هذا المقام يراد بها تلك المناسبة فى عرفهم مؤثرة فى البناء اى بناء الاسم قوله لاستلزامه الدور لان الاسم المبنى انما كان مجهولا باعتبار بنائه[7] قوله لمنع الخلو اى لمجرد احد الامرين كما هو اصل وضعه لا للشك الذى كثر استعماله فيه فلهذا نفاه المحشى واما ما قيل لا للجمع كما يتبادر اليه الوهم فوجه المتبادر

5 ناسب سام

7 انجاص

حاشية عبد الله افندى ملخصا

مفهوم م

يعنى الاصل اضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح فيما قبل او اضافة لامية كما هو مرضى العصام لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده ايضا بانا لا نم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المبنى المطلق فح يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى حاشية عبد الله افندى

والمراد بالمشابهة المنفية اه جواب للسؤال المقدر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت فى تعريف المبنى هو المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب اه وانما فسر الشارح المشابهة بالمشاركة فى الكيف اى الصفة لان المشابهة هو المشاركة فى الكيف اى الصفة والمناسبة اعم منه مطلق ومفهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص ونقيض الاخص المطلق عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو بط لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة يكون بينهما تباين كلى فلا محذور وثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق النقل فقال والقد فصل صاحب اه عبد الله افندى

مثل اين فانه اى فان اين اسم مبنى يتضمن معنى همزة الاستفهام لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل الجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية عبد الله افندى

فيمن اى فى مذهب القارى الذى قرأ اى قرأ يومئذ بالفتح اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه

المشهور ان الفعل اذا ذكر فى كلام صدره هل يقتضى كلمة هل ان يذكر الفعل يليها ولا ترضى بمفارقته والفصل عنه ولهذا لم يجز مثل هل زيدا ضربته عند جمهور النحاة واستقبحه السكاكى واما اذا لم يذكر فى الكلام قيل يجوز دخول هل على الاسم من غير قبح بالاتفاق مثل هل زيد انت ضاربه اذا عرفت ذلك فالمناسب ان يقال ليشمل مثل هل زيد انت ضاربه فانه تركيب فصيح غير قبيح وايضا قبح ما ذكره عند السكاكى وعند اكثر النحاة هو جائز وكلامه يدل على انه جائز قبيح عند النحاة فتأمل وفيما ذكره الشارح رد لما قاله الشيخ الرضى من ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخول هل على الفعل فى صورة ذكر الفعل فى الكلام

الاستفهام ولم يقيده بالهمزة وترك ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع وهذا مذهب الاخفش كما صرح به فى شرح التسهيل الفاضل المصرى وهذا معنى قول المحشى فلو قال و بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل لشموله ما وقع بعد الاسماء المتضمنة للاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان الاسم بعد المتضمنة بغير الهمزة يجب النصب كما وقع فى التسهيل والالفية وقوله لكان اشمل ليس على ما ينبغى فان ذلك مذهب سيبويه على ما صرح به فى شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين عبارتى الرضى حيث قال ههنا ان نصب الاسم المجرد وبعد ما عدا الهمزة احسن القبيحين والرفع اقبحهما وفى بحث كلم المجازات انه لا يجوز وقوع الاسم بعد ما عدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا تلقاه وهل زيدا ضربته لاضطرارهم بعد الاتفاق الى ان الاستفهام غير مختص بالفعل فتدبر ولا تلتفت الى ما قيل القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا الا ضربته لا يجوز على بناء غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بناء المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه للقول بتجويز هل زيدا ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته فانه فاسد اما اولا فلان صاحب المفتاح لم يقل بقبح هل رجل عرف واعترض صاحب التلخيص عليه بانه يلزم ان لا يقبح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرف من القول بجوازه من الاخفش وكذا من السكاكى فى شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين مستويان فى الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم الانتصاب بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول الى آخره فلا وجه له قوله نعم لو قال اه يعنى ان ما ذكره الشارح فائدة لفظ بعد لا فائدة لفظ حرف حتى لو قال بعد الاستفهام خرج نحو من اكرمته ويمكن ان يوجه كلام

فلا وجه مع القول اه

فلا عرفت لحد

الاستفهام

٢١

كلام الشارح بانه لو قال بعد الاستفهام لتوهم دخول من الكرمة لانه بعد
الاستفهام تقديرا اذ الاصل ازيدا الكرمة ام عمروا الى غير ذلك فلما دخل لفظ
حرف صار نصا في الخروج بحيث اندفع التوهم المذكور ثم ان الشارح انما تمسك
بالمثال المستقبح ولم يقل لشمول هل زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقول
المصنف اذ هو موقع الفعل على ان كون المختار فيه النصب مم لان وقوع الجملة
الاسمية بعد هل اذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام
اليق بالفعل ففيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير
المخاطب وان قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب **قوله**
ان هل طالبة لكونه في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل وهذا التعليل مختص
بها واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضي ان كلا منه
منطفل على شيء اه **قوله** ولهذا قبح هل زيد خرج بخلاف ما ذكره السكاكي من
ان قبح هل زيدا ضربت لان هل تطلب التصديق والتقديم لافادته التخصيص
يدل على الفعل مسلم الثبوت والنزاع في المفعول لانه ليس ذلك في هل زيد
خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكي **قوله** كما ذهب اليه اه واي اختار
بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى ولم يوجب الفعل لانها ليست
عريقة في الشرط كان ولو **قوله** في وقوع الجملتين الا ان الجملة الاسمية لا بد ان
يكون خبرها فعلا الا في الشاذ **قوله** في لزوم دخولها اه فيجب بعدها النصب
عنده **قوله** اذ ليس الح ولكثرة دخولها على الاسمية التي خبرها اسما نحو
اجلس حيث جالس زيد **قوله** فان حكمها حكم متى لا يفصل بينها وبين الفعل
كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط **قال الشارح** وفيما قبل الامر والنهي بيان
لمحل المعنى يعني المعطوف وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي كانما
في الامر والنهي وليس معه تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع
بعض الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور

قوله وحيث هي في المكان كاذ في الزمان
لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من
استعمال اذ فانها تدخل على الاسمية التي خبرها
اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واذا
قرنت بما نحو حيثما فهي وسائر الجوازم المتضمنة
معنى الشرط نحو متى ما وايما لا يفصل بينها وبين
الفعل الا عند الضرورة الشعرية فالنصب واجب
لوجوب تقدير الفعل بعدها طاشكندي

قوله يعني موضع وقوع اه الموضع تفسير لما في
قوله وفيما قبل الامر والمراد به التركيب الذي اي و
يختار النصب في الاسم المذكور في تركيب وقع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي ظهيرية

قوله لكن لا من حيث اه اي لكن لا خوف التباس ما هو مفسر في حال النصب بل خوف
التباس من حيث هو مفسر في هذه الحال اي في حال النصب بل خوف التباس ما هو التباس
ما هو مفسر في حال من حيث انه خبر في حال الرفع فمعنى عبارة المصنف ايضا كذا وعند خوف
لبس ذات المفسر من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة وبهذا التحقيق اندفع ما توهم
من ظاهر عبارة المصنف وهو كونها هو خوف التباس بالصفة في حال الرفع متصفا بما كان
بالمفسرية في هذه الحال ظهيرية

فان الجمهور لم يجوزوا الاول ولا الثاني وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطفا
على بعد وفيه انه يلزم دخول في على قبل والغايات حالة الاعراب في الاغلب
اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضي وبعضهم قدر
الوقت واراد او قت وقوع الاسم قبل الامر والنهي على التوسعة
في الظرفية **قوله** عند ت وك الاحتمالا اي من حيث الاعراب اللفظي فان
ت وش في افادة المعنى جاز كل واحد منهما وان تفاوت فان قصد افادة
المعنى وجب رفع اللبس والا فلا يكون الكلام مجملا **قوله** ورفعه مختار اي رفع
اللبس حتى يختار للاحتياط ان قصد افادة المراد **قوله** اذا دار بين كونه
الخ اي لا رجحان لاحدهما على الآخر من حيث اللفظ فان قيل انه يرجح كونه صفة
رجحان كونه قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة
وهم لان الراجح كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف **قوله** لما فيه من الفائدة
التامة اي فائدة يصح السكوت عليها بخلاف الصفة والاصل في الكلام افادة
فائدة فيدفع ما قيل انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد لان ذلك يترتب
الفائدة والكلام في نفس الافادة **قال الشارح** يعني في موضع الخ فسر كلمة ما بالموضع
لتناسب المعطوف عليه اعني بعد حرف النفي فانه موضع وقوع الاسم المذكور
اذ هي موقع الفعل فمن قال لا حاجة الى تفسيرها بالموضع اذ يصح ان يفسر
بالاسم لم يلاحظ السابق واللاحق **قوله** ما حاصله يرجع اه فيه بحث لان حاصل
ما قاله الرضي كما لا يخفى على الناظر الفطن انا كل شيء خلقناه بقدر ليس مثل
كل شيء في قوله تع ~~انا كل شيء خلقناه~~ والله على كل شيء قدير فان المراد
بالاول كل مخلوق اي ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به او بالحادث
او بالشيء او بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن وح لا يتفاوت المعنى سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة والخبر قوله بقدر الا انه على تقدير الخبرية يكون
المراد بكل شيء كل مخلوق مثلا بدليل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق بقدر

قوله فالالتباس انما هو اه اي فالالتباس على تقدير الرفع
انما هو بين خبرية ذات اه وقوله لا بينه بوصف الخ
اي لا بين ما هو مفسر على تقدير النصب بوصف التفسير
وبين الصفة ظهيريه

قوله لو رفع بالابتداء اه اذا جعل كل شيء منصوبا كان
المعنى انا خلقنا كل شيء بقدر ولا التباس ولا فساد واذا
جعل مرفوعا فاما ان يكون خلقناه خبرا لكل شيء كان
حاصله الاول وان جعل صفة له وبقدر خبرا عنه كان المعنى ان
كل مخلوق لنا كائن بقدر وهذا خلاف المعنى لان المعنى
الاول وذلك لان مذهب اهل السنة والجماعة ان كل شيء
متصف بصفة المخلوقية لله تعالى ومذهب المعتزلة ان
الافعال المخلوقة للعباد فعلى المذهب الاول يوهم ان بعض
الاشياء غير مخلوق له وان صح الكلام بلا كلام لان التخصيص
لا يقتضيه وعلى المذهب الثاني لا بد ان يكون خلقناه صفة
لكل شيء حتى يصح الكلام عندهم فالرفع واجب عندهم مع
انه لم يرو عن احد من القراء الرفع وذا يدل على بطلان مذهب
المعتزلة بل ان اهل السنة والجماعة قالوا بصفات
زائدة على الله غير مخلوقة له لان المخلوق عندهم محدث و
صفاته تعالى قديمة لعدم جواز قيام المحدث به فكيف يصح
الكلام على مذهبهم الا ان يخص الشيء بغيره تعالى والصفة لا
هو ولا غيره باصطلاحهم وانما قال خوف اللبس اشارة الى
انه لو تحقق اللبس وجب ان قلت على تقدير الرفع تحقق
اللبس فكيف يختار النصب لان الاختيار مبني على جواز الطرف
الآخر قلت يندفع الالتباس بظهور الفساد فتامل طاشكندي

وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن والتقييد بمخلوق مستفاد
من المنطوق ويكون التقدير كل شيء مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا من ان المراد بالاول
كل مخلوق كائن اى ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع البحث الاول انما للمحشي
ويبقى البحث الثانى وهو الذى ذكر السيد السند قدس سره فى حواشيه من ان
المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق لنا بقدر
والثانى اعم من الاول مفهوما عند اهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة
فتفاوت المعنى فى التقديرين ولعل فى ترك النسبة الاسنادية فى بيان المعنى
حيث قال مخلوق مخلوق بقدر وكل شيء مخلوق كائن بقدر اشارة الى
دفعه بان محط الفائدة فى الكلام هو القيد الاخير وما سواه كانه مسلم الثبوت
على ما نقله المحقق التفتازانى عن الشيخ عبد القاهر فى المطول فالمعنى بالافادة
على التقادير الثلثة هو كينونية كل مخلوق بقدر واما كونه مخلوقا لله تع
فمعلوم الثبوت ذكر تبعا لافادة كونه بقدر هذا ما عندى والله اعلم بحقيقة
الحال قوله لان المراد بالشيء المخلوق فهم المحشى منه ان لفظ الشيء مستعمل بمعنى
المخلوق فورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت حقيقة الحال كان المعنى
مخلوق مخلوق بقدر هو المعنى اذا جعل خلقناه خبرا وما وقع فى الرضى انه
معناه على تقدير الصفة كل شيء خلقناه كائن بقدر فاقام المحشى هذه العبارة
مقام تلك لاتحادهما فى المؤدى مع كونه اخصر واظهر فى عدم التفاوت
بين تقديرى الخبر والصفة فى افادة المعنى لكن عبارة الرضى تتضمن بيان
التفاوت بين التقديرين فى تخصيص الشيء بالمخلوق بان فى الاول عقلى
وفى الثانى لفظى قوله وعلى التقديرين اى على تقدير عدم تناول الشيء
للمعدوم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود بمعونة المقام قوله
بما سوى الله وصفاته لانها ليست بمخلوق وان كانت حادثة بحسب المفهوم
لان المطلق اعم من المقيد قوله عند المعتزلة بناء على ان افعال العباد مخلوقة

قوله اى عنده او فى داره قد اورد سيبويه هذا المثال اعنى زيد قام وعمرو اكرمته واعترض بانه لا يجوز العطف على الصغرى لانها
خبر المبتدأ والواجب فى خبر المبتدأ الضمير العائد الى المبتدأ ولا ضمير فى المعطوف اعنى عمرو اكرمته يرجع الى زيد وبعبارة اخرى
وهى انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل واجاب عنه السيرافى بان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال
بل بيان جملة اسمية الصدر وفعلية الاخر معطوف عليها او على جزئها وتصحيح المثال بزيادة ضمير فيه اى فى داره او لاجله او عنده
ولم يصرح سيبويه اعتمادا على فهم المتعلم العالم
بقواعد الخبر الجملة واجاب ابو على عن اعتراض
الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف
جاز ان يعطف على جملة لا اعراب لها ولا يخفى ضعف
هذا الجواب فان قلت فتقدير عنده او فى داره يرجح
الرفع لعدم التقدير على ذلك التقدير قلت على
تقدير الرفع ايضا لابد من التقدير
العجز

مخلوقة للعباد وليست مخلوقة الله تع وتقدس قوله لم يحصل المقصود
الحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه
تع بانه كائن بقدر قوله فى الاختيار احتراز عن الاستواء فى الجواز فانه حاصل
فى صور اختيار النصب ايضا قوله فغرضه اى غرض المص من ايراد هذا
المثال المشتمل على ترك العائد ليس الا ان يبين صورة عطف جملة على
جملة ذات وجهين واما صحته فموكل الى علم السامع قوله وقد تبع سيبويه
فى ذلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر اورد سيبويه المثال قام زيد
وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى
لعدم العائد واجاب السيرافى بما ذكره المحشى قال هى معارضة اه اى على تقدير
تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا من المرجحات واما على ما ذكره السيد قدس سره
فى حاشية المطول من ان الحذف اذا كان مما يسبق اليه الفهم بنفسه بدون
اعتبار المحذوف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف
لكونه تكثير المعنى بتقليل اللفظ قوله واما اذا جعل الفعل اه فى الرضى فى
تعريف الفاعل كل خبر برفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ
وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى
ولعل الاول رعاية لجهة المعنى فان المخبر عنه بالقيام فى قولنا زيد قام هو زيد
ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد ايستاده است نكون ايستاده
است زيد والثانى رعاية لجانب اللفظ فان اعتبار الضمير لاجل محافظة
قاعدة عدم جواز تقديم الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على
التقديم والتأخير لتجويز تقديم الفاعل قوله كانت الكبرى مفصولة
لانها قد تمت بمجرد الفعل والضمير انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل
ولا دخل له فى حصول الجملة الاسمية فيكون مفصولة عن الصغرى بالاجنبى
عنها فما قيل ان الفاعل جزء الفعل والفعل جزء الجملة الاسمية فلا يكون مفصولة

قوله هى معارضة بقرب المعطوف عليه فعلى هذا يلزم ان يكون النصب راجحا بالاستغناء من تكلف
جعل الجملة خبرا على تقدير الرفع عصمة الله قوله هى معارضة اه فان قلت دلالة الجملة
الاسمية على الدوام والثبات دون الفعلية مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بكون الفعلية اصلا فى الجمل على ما سبق
قوله قلنا هذا اى عدم التفاوت قد يناقش فيه بان هذه الا[illegible] قرينة لا يعارض السلامة عن الحذف ظهرية

قوله وليس مثل ازيد اه هذا اشارة الى الصورة الخامسة من الصور الخمس في مكان الاضمار على شريطة التفسير
والرفع فيها واجب وانما غير الاسلوب ولم يقل ويجب الرفع كما قال ويجب النصب لئلا يتوهم فيها كونه مما اضمر عامله في الجملة
كما في الصور السابقة وليس كذلك عصمة الله قوله ولكنه ليس بحيث لو سلط اه وقد جوز ابن السراج
والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى مصدر اي ازيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم
السابق لحصول الشرائط وجوز الكوفيون نصب
الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور
بل يقدرون قبل الاسم متعديا اي اذهب شخص زيدا
ذهب به فاللازم مفسر للمتعدي وهذا مثل ما نقل
عن بعضهم في نحو ان زيدا ضربته ان الضمير لازم
الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته و
بالجملة الحق ان تركيب ازيد ذهب به ليس من هذا
الباب على تقدير ان يقصد ان زيد ذهب على البناء
للمفعول ولو قصد
وما ذكر في الجواب من اتحاد المسند اليه فنفيه ان
مصداق ما اضمر العامل لا يقتضيه ولا صح في كلامهم المهرة
في هذا العلم ويؤيده المذاهب المذكورة المنقولة عن ابن
السراج والسيرافي والكوفيين طاشكندي
قوله او اذهب احد الملابسات او اذهب احد بل الظاهر حذف
الضمير عن الفعلين الاولين على ما لا يخفى صح الله

بالاجنبي لان جزء الجزء جزء منشأ انه فعله التدبر قوله باعتبار المنتهى اي بالمنتهى
المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة فلا يرد ان الفعل بالضمير لا باعتباره قوله تليق
بالفعل لان تلك المعاني انما يتعلق بالمعاني بالامور المتجددة والفعل لدخول
النسبة في مفهومه متجدد بخلاف الاسم فانه متعلق تلك المعاني باعتبار النسبة
الخارجية عن مفهومه قوله الا ان بعضها اه وهذا الاختصاص موقوف على
السماع لا طريق للقياس اليها قوله كحروف التحضيض اي في السعة اذ قد
جاء بعدها الاسم شاذا نحو بنيت ليلى ارسلت لشفاعة الي فهلا نفس
ليلى شفيعها قوله للعرض فمن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها
ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها فلبس ذلك من مواضع ا
الوجوب او الاختيار اتفاقا ولذا تركها المص وانما ذكر ان الشرطية لعدم
الاعتداد باختلاف الاخفش ثم ما ذكره خلاف ما في الرضي فانه قال انه يجب النصب
بعد الا العرضية نحو الا زيدا تكرمه وجعل حرف الشرط اعني لو وان كلاهما
مما اختلف في اختصاصها قوله في ان امرء هلك اي فيما يدخل ان على الاسم يكون
خبره فعلا قوله قال الشيخ اه ايراد على المص بانه مخالف لما في الرضي جعل
قوله مشتغلا عنه بضميره مخرجا له والجواب ان المص حمل قوله مشتغلا عنه
بضميره على الاعم ولم يفسره بكونه مشتغلا عن نصبه بنصب ضميره فلا يلزم
استدراكا لقوله بحيث لو سلط عليه لنصبه وقد مر تفصيل ذلك قوله لان معنى
الاشتغال اه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب والفعل
لا يشتغل عن نصب الاسم برفع ضميره فزيد في قولك ازيد ذهب به خرج عن
الحد المذكور بقوله مشتغلا عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصب
ذلك الاسم بنصب ضميره قوله ويجوز نصبه اه على ما جوز ابن السراج والسيرافي
قوله حتى يكون المعنى اه فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق
لحصول الشرائط قوله يعني ويجب اه فقوله بالفعل يتعلق بالمدلول عليه

ضميره نسخه
في

قوله مع اتحاد ما اسند اليه فيه انه لا يفهم اعتبار هذا القيد
من تعريف ما اضمر عامله فلا بد من الاشارة اليه في التعريف
اذ التعريفات محمولة على المتبادر عصمة الله

بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعني ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا
كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب
ان ذلك الشرط انما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب
الفاعل الا اذا كان مذكورا مخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره
كما في قولهم لقد حيل بين العير والنزوان وقيل في توجيهه ان قوله بالفعل
متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب وان ينتصب باذهب فيقال اذهبت
زيدا ذهابا كما يقال انبت الله نباتا حسنا لكن ليس له اختصاص ومزيد
مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيه
ان المسند الى الذهاب هو ذهب لا اذهب والناصب لزيد ملابسه اعني
اذهب المسند الى الاذهاب على ان ما ذكره لا بد له من شاهد وان عبارة
الرضي آب عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص
للمصدر قوله الاظهر ان يقال لان الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المستعمل وانما
قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل
عليه قوله لو سلط عليه لنصبه وفي الثاني اعني يلابسه احد بالذهاب به
قوله كذا ذكره المص رحمه الله تع اي مقيدا بقوله بالابتداء قوله وتوافق ضابطة
النحو حيث قال ولعل قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا
على ضمير الاول على ما يتعلق بتسلط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا
الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا ان
كان معهما ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان ما يوجب
تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام والثالث كقولك
ان زيد قوله انتهى قوله وفيه اي في كونه مبتدأ بحث لانه تكون الكاف حينئذ
اسمية ولم يقل سيبويه باسميتها الا عند الضرورة قال المص كل شيء فعلوه
ترك لفظ نحو او ما يؤدي معناه ههنا واورده في الشرح واللاحق له لانه

قوله بل ان لم تكن تلك الافعال نفعل فيها فعلها فيها كناية عن عدم التأثير كانهم نفعل
ذلك بات نفعلهم فيها لا يخفى وتأثيرها ليس في قولهم وكل
فيها نفيه مبالغة لا يخفى ولا يلتبس ليس في قولهم وكل
صغير وكبير مستطر واما على المشهور فهو بالحقيقة تأكيد لم
فتدبر طاشكندي

على انه لم يوجد له نظير وان كان يمكن اخذ ضابط منه بان يقال كل مرفوع
بعده صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي و
لو سلط الفعل عليه يصير تركيبا خبريا ولاجل هذا اخص بيان عدم كونه من هذا
الباب بالآية قوله لا يمنع اه دفع لمنع ظهوره دخول هذه لانه يجب الضابطة
بناء على ان الفاء يمتنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها قوله لان ما بعدها اه وذلك
اذا كانت غير واقعة في موقعها او زائدة قال الشارح لان كل كاتٍ اه لان
الصفة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب ولكون افعالهم في الزبر غير معلوم
لهم قوله تعليل اه للحكم المستفاد منه كذا اعني ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فهي جملة لا محل لها من الاعراب واللام في الفاء للعهد قوله وجملة
قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اه لفظ مبتدأ او مضاف والباقي بتقدير للسببية
للسببية والتعليل خبره ومعطوف خبر بعد خبر قوله بتقدير العائد اي
منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العائد في الخبر انما يحذف قياسا
اذا كان مجرورا والخبر جملة ابتدائية مبتدأ خبر من المبتدأ وما قيل ان
لام العهد هو العائد فلا حاجة الى التقدير وهم لان العائد في الخبر لا
يكون الا الضمير او وضع الظاهر موضعه نحو الحاقة ما الحاقة كل ذلك منصوص
في الرضي قوله فتكون صلة لعاملها الدالة عليه لان الباء فيها للملابسة والربط
فلا يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الخاص قوله ظرف لعامل الظرف المقدر
اي الجار والمجرور اعني بمعنى الشرط ليس عند المبرد ولا باعتبار الحكم به
فالاظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حمل الخبر
على المبتدأ قوله كان اه فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم استيناف فيه
لو او وقعت قوله اه جملة معللة لكونه اظهر فان الظرف في قوله تع متعلق
بالنسبة اي هذا الحكم عند الله وليس متعلقا بشيء من المبتدأ والخبر لعدم
صلاحيتها قوله انما قال مثلها اه لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظة هذه

قوله فامتنع تسليط اه فيه ان امتناع تسليط الفعل المذكور
بعده على جملة لا يستلزم تعيين الرفع في الكلام المذكور وانما
يستلزم ذلك ان كان تسليط المناسب ايضا ممتنعا وهذا ام
ظهير بن

قوله مرتبط بمعنى الشرط فيه اشارة الى ان اضافة
معنى الى الشرط في قول المص بمعنى الشرط من قبيل
شجر الاراك فاضل امير
جملة صح

قوله ونحو الزانية اه حاصل كلام الشارح في هذا المقام
بر على انه حمل هذا القول على دفع سؤال مقرر ورد
على قاعدة اختيار النصب فيما قبل الامر والنهي وتجويز
ان يكون معطوفا على كل شيء فعلوه في الزبر ويكون مثالا
آخر لصورة وجوب الرفع في الكلام الواقع في مظان الجهاد
على شريطة التفسير لكن المناسب ح ان يقول بطريق
التعليل لان الفاء ولم يظهر وجه تركه لام فتامل
عصمة الله

قوله والاظهر اه لان كونه بمعنى الشرط لكونه ظرفا مستقرا
صح

هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة
في الآية دون خصوصها وان كانت الفائدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع
الفاء اعني ما يكون للسببية واقعة في موقعها نسب المحشي الفائدة الى لفظ مثل
قوله كان في قوله تع اه فان موقع الفاء قبل اليتيم لكون معمول جوابها مدخولها قدم عليه
لئلا يجتمع اما مع الفاء قوله لزم ان يكون اه وهو مما اختلف فيه والحق تأويله بمقول
في حقه فلا ترجيح بقول المبرد قوله والتقدير هذا اه لكن التقدير الذي ذكره الشارح
اظهر فلذا اقتصر عليه قوله لان اجلدوا اه دفع لتوهم ان المضاف المحذوف في
الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب وقوله فاجلدوا ايجاب فانه طلب
الفعل على سبيل اللزوم فلا يكون تفسيرا له وحاصله انه تفسير له باعتبار ما يتضمنه
وذلك ان تقول ان الحكم نفس الايجاب عند الشيخ الاشعري والوجوب نفس
الايجاب وتحقيقه في شرح العضدي الا ان ما ذكره المحشي اظهر قوله يجوز ان
يقال اه على مذهب سيبويه قوله اذا كانت اه قيد للسببية احتراز اعني
نحو وربك فكبر ولم يتعرض للزائدة لان الحمل عليها بعيد كما مر قوله ان الشرطية
يعني قوله والا فالمختار النصب قوله قياس استثنائي تقريره دوان لا يكون
احد التقديرين المختار النصب لكنه ليس بمختار لاتفاق القراء على الرفع
فالمقدم مثله اعني انتفاء احد التأويلين وما قيل تجويز اتفاق القراء
على غير المختار اذا كان فصيحا بناء على ما نقله المحقق التفتازاني في شرح
الكشاف في قوله تع وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا انه
لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا بقوله تع وجمع
الشمس والقمر فوهم لان الف التأنيث في نحو جمع الشمس احسن والتذكير
حسن على ما نص عليه الرضي وكذا الرفع والجزم فيما اذا كان الشرط ماضيا
مثبتا والجزاء مضارعا جائزان الا ان الجزم اكثر استعمالا وليس احد
الوجهين مختارا والآخر غير مختار فمبنى الاعتراض عدم الفرق بين الحـ

المختار والاحسن وبين الحسن وغير المختار وما قيل في الجواب من ان التذكير في جمع الشمس مبني على تغليب المعطوف فلا يفيد لان ذلك داع الى التذكير ولا يفيد كونه راجحا على التانيث قوله وانما حمله اي الشرطية بتاويل القول على اي على القياس الاستئنافي بحمل قوله فالمختار النصب على لزوم كونه مختارا ولم يحمل على ما هو الظاهر من كونه مختارا الواقع لكن معناه انه لو صح التقدير وان لا يكون اصل التقدير فالمختار النصب في الواقع فيفيد وقوع اختياره على تقدير كون التقدير بيه لكنه غير واقع لاتفاق القراء على الرفع والقراءة الشاذة اعني قراءة عيسى بن عمر لا يعبأ به قوله في كلا قسمي التحذير ضيق الوقت لان التحذير يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة على الوقوع والقائل يخاف ان اشتغل بها يقع المحذور فيها فيحذف الفعل ثم ان كانت البلية في غاية الاشراف والقرب من المحذور فيحذف المحذر ايضا ويذكر المحذر منه مكررا للمبالغة في التحذير فلذا كان الوقت فيه اضيق ما ذكره علة وجوب المحذوف واما شرطه فقيام القرينة ونيابة شيء مقام المحذوف فقيام التحذير قرينة على تعيين الفعل المخصوص والمفعول به المذكور نائب مناب بدليل انه لا يذكر معه اصلا بخلاف ما اذا لم يذكر المحذر منه بعده او لا يكون مكررا فانه يجوز ذكر الفعل قوله لتعلق التحذير اي اللغوي بذلك المعمول هذا على ما اختاره المص من ان التحذير الاصطلاحي هو المعمول وقال الرضي سمي اللفظ المحذر به نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير بناء على ما اختاره من ان التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه قوله اطلاق المعمول اه والمعمول قد يطلق على محل اثر العامل كما يقال السرير معمول النجار فلا حاجة الى القول بالحذف والايصال والاصل معمول فيه الا انه اه لانه معمول اتق لا معمول المصدر الا انه اراد معمول باتق المقدر احترازا عن اتق نفسك فانه ليس من باب التحذير الاصطلاحي قوله الا مضافا الى المخاطب نحو راسك والسيف وعينك والجدار قوله

قوله اي حذر تحذيرا يعني ان قوله تحذيرا معمول للفعل المحذوف وهو اما حذر فيكون مفعولا مطلقا او ذكر فيكون مفعولا له ولا يتعلق بقوله بتقدير اتق يعني ان التقدير لاجل التحذير فانه اذا ذكر لم يجعل التحذير لضيق المقام فينتفي الغرض وذلك لان قوله او ذكر مفعولا لا يتم في ههنا وجه آخر وهو ان معمول بتقدير ذكر معمول وقوله او ذكر المحذر منه بلفظ المصدر ويرد عليه ان التحذير من اقسام المفعول به فكيف يحمل الذكر عليه وجوابه ان المراد بالذكر المذكور اي التحذير معمول مذكور بتقدير اتق للتحذير او مذكور هو محذر منه مكررا واضافة المعمول الى المعمول هو المحذرة التي تحصل بسبب العامل وهي ليست بتحذير فلهذا فسره باسم فيكون من باب ذكر الحال وارادة المحل

وعلى كل تقدير لا يتجه مناقشة صاحب الرضي في عبارة المص حيث قال في قوله او ذكر المحذر منه نظر لان ذكر مصدر فيه عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او يرد عليه انه غير محمول عليه وقد عرفت توجيه ذلك فلا تغفل ثم قال في بعض النسخ او ذكر بلفظ الفعل المجهول وفيه نظر لان او متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور بلى لو كان منفصلة وجازت المخالفة نحو انا مقيم او اشخص يكون بمعنى بل للاضراب ههنا وقد عرفت ان ذكر عطف على محذر او ذكر فلا اشكال
طاشكندي

مخاطبا نحو اياك والاسد قوله وقد يجي متكلما واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون غائبا نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين وقوع اياه محذرا اذ ليس بمعطوف واضافة ايا الى الظاهر قوله لا اختصار على صيغة امر التكلم وغيره اي غير سيبويه قوله اولى لئلا يكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر سواء كان اه نحو الاسد ونفسك نفسك واياي واياك واياه بعد من حيث المعنى اذ ليس احد القسمين المعمول والثاني ذكر من انواع المفعول لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله اذا كانت اضرابية اي بمعنى بل كما تقول انا مقيم او اشخص بل انا اشخص قوله فلو كانت ههنا اضرابية لكان اضرابا عن قوله معمول فلا يستقيم قوله وجعل معطوفا اه هذا على تقدير ان يكون منصوبا قوله بتقدير الحين اي وقدر وقت تحذير المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذور منه مكررا قوله دون غيره اه بناء على ان محط الفائدة هو المضاف ويكون المضاف اليه لتفسير المضاف قوله لانه لو ذكر يحصل التحذير وما قيل انه يفوت بذكر العامل فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التحذير فليس بشيء لانه ح يكون الداعي قصد التحذير لا نفسه قوله او يجعل اه عطف على قوله ويجعل معطوفا وهذا على تقدير ان يكون مرفوعا ويجعل الاضافة اه ويكون الذكر بمعنى المذكور اي المحذر منه المذكور مكررا قوله لا يقال ايراد على قوله او يجعل معطوفا على قوله معمول قوله ليكون اشارة اه وليس للترديد المنافي للتحديد قوله باعتبار القيد اي قوله تحذيرا مما بعده قال الشارح قلنا نعم اي انه لا بد في المعطوف من الضمير بناء على ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع بالنظر الى ما قبله والضمير في المعطوف عليه واجب بناء

قوله لاتحذير بهامنها فان تبعيد المخاطب الاسد عن نفسه غير مقدور اى غير متصور فلا يصح تحذيرها منها فكانه قيل احذر نفسك حذر نفسك من الاسد وذلك التكرار للاهتمام قوله لايخفى عليك ان تقديره هذا انما يصح اذا كان معنى اتق پرهيزكن و دور شد و اما اذا كان معناه پرهيزكنان و نگاه دار فيصح تقدير اتق فى اول النوعين بلا كلفة و بهذا المعنى تقديره فى الثانى غير مناسب الا ان يقال تقدير اتق فى احد النوعين بمعنى وفى الآخر بمعنى آخر ولا يخفى بعده عصمه الله

قوله غير صحيح لانه يقال اتقيت زيدا من الاسد بل اتقيت زيدا بتقدير من ورد عليه قوله تعالى اتقوا ربكم الا ان يقال المراد من الاتقاء التبعيد لانه لازم

على انه جملة وقعت صفة او حالا ولا بد فى الجملة من الرابط هى الضمير اذ هى الموضوع بمثل هذا الغرض لكنه قد يقام الظاهر كذا فى الرضى وبهذا كذلك وبما حررنا لك اندفع ما قيل انه لا معنى للاستدراك بقوله لكنه وضع المظهر موضع المضمر بعد تسليم انه لا بد من الضمير وايضا قوله لا بد فى المعطوف من ضمير بل لا بد فيه من عائد وهو من الضمير قوله من نوعه اى نوع المعمول وفيه انه يلزم حذف العائد المجرور وهو قياسى فيما اذا كان الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين وفيما عداه سماعى و الثانى لا ينتقل اليه الذهن ولذا تركها ان قوله لما لم يجعلوا اه لانه لا يجوز ان يكون ضمير الفاعل والمفعول لشئ واحد الا فى افعال القلوب فلا يقال ضربتنى بل ضربت نفسى قوله لما حذفوا الفعل اى مع الفاعل قوله لعدم الاحتياج لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ان يضمن اه والدليل عليه تعديته الى النفس لان معنى الاتقاء اه قال القاضى فى تفسير قوله هدى للمتقين المتقى اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى والوقاية فرط الصيانة وهو فى الشرع اسم لمن يتقى نفسه عما يضر فى الآخرة انتهى وهذا يدل على انه يصح ان يقال اتقيت زيدا من الاسد فتدبر قوله لان نفسك محذر منه اى النوع الثانى المحذر منه المكرر قوله فكيف يصح القول اه فيه لان الشارح لم يقل ان معناه مبنى على ذلك يعنى ان صحة معنى نفسك نفسك مبنى على ارادة بعدها عما يؤذيها اذ التحذير عن النفس غير ممكن فلا فائدة فى التحذير عنها فكانه قيل بعد مؤذى نفسك الا ان ذلك المؤذى لما كان فى غاية المشارفة من الحصول لها اعتبر كانه عينها فقيل بعد نفسك نفسك مبالغة فى التبعيد وتأكيدا فى التحذير فالمقدر بعد دون اتق وح لا غبار على كلام الشارح

يكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك وان تحذف الارنب بالعصا فهو على تقدير بعد وقى واما القسم الثانى فقد مضمرا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا وقد اجاز جماعة ظهور الفعل فى هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر قياسا على قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وضعفه الآخرون وهو الاولى واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا ط اشكندى

قوله كالمثال المذكور لا يخفى عليك ان النصب فى المثال المذكور اعنى الطريق الطريق انما يصح بنزع الخافض والتقدير اتق عن الطريق فافهم فاضل امير قوله قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين الا عنه ساقط فانه داخل فى القسم الاول فان التقدير بعد الاسد من نفسك فهو محذر عما بعده وكذا الجواب لان العطف على التحذير يقتضى ان يكون بحسب المعنى محذرا او محذرا منه فلا يخرج عن القسمين والكلام على تقدير الخروج الا ان يقال العطف كونه محذرا لا كونه محذرا عما بعد المعطوف فتأمل فانه دقيق ط اشكندى

كلام الشارح كما لا يخفى قوله اللهم الا ان يقال اه فى كون المحذر منه فى الحقيقة هو المضمر لا يقتضى تقديرا فى اللفظ وجعل النفس محذرا ولو سلم فغاية ما لزم صحة التقدير نظرا الى الحقيقة لا يقينه قوله واما قوله اياك اياك المرأ فانه واخره الى الشر دعاء وللشر جالب المراء المجادلة والدعاء فعال من الدعوة قوله فلضرورة الشعر والكاف السعة قوله او اياك اياك اه اى من المحذر منه المكرر منه وليس من القسم الاول لان حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيبويه قوله ولان المراء منصوب اه نحمل فى جواز حذف من على يقدر به وليس ذلك بقياسى حتى يرد انه يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعرف بان مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعرف عند الاكثرين قوله اى وقلت بتقدير العاطف وقيل بتقدير قد وقيل هو الحال بتقدير قد و قيل جزاء اذا ما وقوله تعالى تولوا استيناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل هى فما حالهم وتمام الآية قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع قوله اى والمفعول فيه بحذف الجار والمجرور على طبق قوله فمنه المفعول المطلق قوله او هذا باب المفعول فيه على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الخبر او على المجاز قوله وهو قصر اى هو نفس هو اوجه قصر فيه انه ليس موقع القصر اذ لم يثبت مجيئه الا بين معرفتين ثانيتهما ذو اللام او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع قال ولا يجوز زيد هو قال كذا فى الرضى قوله صدر استينافية اه اى مبتدأ خبره ما بعده والجملة استينافية لا محل لها من الاعراب قوله اى فى مسماه على حذف المضاف لئلا يلزم نزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله مسح باقامة الدال مقام المدلول قوله او اسم ما فعل فيه على حذف المضاف فى اول التعريف مشتمل

على الجنس قوله وهو الفعل اللغوى لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد قلت ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت قوله مايقابلها اى الدلالة تبعا سواء كان تضمنا او التزاما قوله المستعمل فى المعنى الالتزامى نحو قتله يوم الجمعة اى ضربه ضربا شديدا او ما لمح قوله الى معنى وان لم يكن مدلولا التزاميا اى لازما ذهنيا نحو زيد اسد فى بيته او بمعناه بان يكون اسم المصدر قوله اذ لو اريد ولو اريد معناه الحقيقى وذلك فان وقع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان نسبة الفعل الاصطلاحى اليه بفى قوله لم يحتج الى اعتبار الحيثية لاخراج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه منسوبا اليه بتقدير فى ولا يضره كونه منسوبا اليه بتقدير على تقدير ارادة شهود شئ فى يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود شئ غير يوم الجمعة قوله لان هذا المعنى اه اذ مفاد النوع اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسما للمقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوبا اليه يعنى لفظا او تقديرا وهذا معنى قوله نعم يصير قريبا من اعتبارها وبهذا يظهر لك انه ذكر من هذه الحيثية وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور وان ما ذكره بعض الناظرين فى جواب اعتراض المحشى وتوجيه عبارة الشارح بعيد عن المعنى بمراحل قوله قد يقصد اه وذلك لان اعتبار الاخراج بالقيد الضمنى قد يعتبر بعد الفراغ عن الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا فيكون الحيثية ح مخرجة لما بقى من القيود الصريحة لا لزيادة تصوير المعرف قوله قد يجعل اه يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او

قوله ولا يخفى انه اه فيه ان قيد الحيثية على ما هو المتعارف فى التعريفات لا يخرج المثال المذكور واعتباره متعلق بقوله مذكورا لا يفهم من العبارة ولا يغنى عن قيد مذكورا ايضا على ما لا يخفى فتدبر فتح الله

وظرف المكان وهو الظاهر المتبادر ناظر امير

... نحو شهدت الذى ضربت فيه طاشكندى

... الموصولة لا صفة ... لكان توهم بقرينة قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه اه تامل ملا محمد مسكرى

قوله اذ لم يمكن حمله اه فان قيل فليحمل على المكان المبهم لاشتراكهما فى المكانية اجيب بانه لا يصح حمله عليه لانه يلزم الاعارة من المستعير والسؤال عن المحتاج الى الفقير كما لا يخفى لواحد قوله وفسر المبهم اه فيه نظر لان كل واحد من فوق وتحت ويمين وشمال وامام وخلف من المكان المبهم الذى يقبل تقدير فى ولم يصدق على شئ منها جهات الست فينبغى ان يفسر بالجهة التى انحصرت فى الجهات الست ظهير بر

حقيقيين او اعتباريين بناء اه تعليل للمنفى يعنى ان المفعول فيه ما نسب اليه الفعل بفى وكلمة فى محمولة على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفا حقيقيا وهو الزمان والمكان وهو ظرف مجازى كالمصدر الحينى والشمس فى المثال المذكور ليس مفعولا فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر فليس كل مجرور بفى مفعولا فيه فلذا قيد بقوله من زمان او مكان قوله اتفق القوم اه يعنى انه لا خلاف فى تفسير المبهم والمحدود من الزمان فلذا لم يذكر المص والش تفسيرهما قوله والا لوجب اه نظرا الى ظاهر العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان او بالجمع او بالكل او بالمذكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التذكير لرعاية الخبر فغير موجه لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته المبتدأ لتحمل ضميره قوله من فسرها بمثل اه وهو المحصور وغير المحصور قوله ووسط بسكون السين قوله وليس عندهم اه لم يظهر فائدة قسمة ظروف المكان الى المبهم والمحدود قوله بمعناها اى بمعنى الجهة كما فى قوله تع ولكل وجهة هو موليها احترازا عن استعمالها مصدر المعنى رواوردن قوله وذى ماك الاصمعى الذى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى كنفه وستره قوله ان يحمل على الجهات الست اختلفوا فى هذا النوع فقيل انها غير داخلة فى المبهم لان لها مقدارا من المسافة وقيل داخلة تحته وقيل انه شبيه بالمبهم وقيل انه منصوب على المصدرية واللغة تساعده لان اللغويين شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطى فيكون سرت ميلا بمعنى خطوة بهذه الخطوات وقيل على تقدير مضاف كانه قيل سرت ميلا كما فى قولك ضربته سوطا كذا فى شرح التسهيل فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المص لبيانه وفى قوله ينبغى اشارة الى ذلك قوله اسم المكان يدخل فيه لفظ المكان ايضا قوله من حدث سواء كان ذلك مشتقا منه

ذلك يتجه عليه ان ذلك كليا م فان قولنا فى البلد دخلت فى الدار مفعول فيه مع انه لا يصح دخلت فى البلد اذا كان المتكلم فى البلد وبالجملة ما ذكره الش محل تأمل من وجوه فتدبر قوله فان الفعل لا يطلب الى هذا لو صح لزم ان لا يكون الدار مفعولا فيه على تقدير استعماله بفى واللازم وكذا الملزوم طاشكندى

قوله قدس سره الا بعد تمام معناه فيه بحث لانه يعارضه انه يقال فى الفارسية در آمدم درخانه يعنى ان معنى دخلت الدار فى الفارسية در آمدم درخانه ودر آمدم لا يتم بدون درخانه مع انه نص صريح فى كون الخانة مفعولا فيه لا مفعولا به هذا هو المفهوم فى شرح العصام لكن اقول بعون الفياض المطلق فيه بحث لان كل ما يجوز فى الفارسية لا يجوز فى العربية حتى تثبت المعارضة الا ترى ان اجتماع الساكنين بل ثلث سواكن جائز فى الفارسية ممتنع فى العربية قطعا فليكن ذلك من هذا القبيل كفاية

الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان اولا نحو قوله تع واقصدوا اليهم كل مرصد قوله بمعنى الاستقرار اى الاستقرار فى مكان ينتصب بالدال على ذلك الحدث سواء كان فعلا او اسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا اولا نحو منى مناط الثريا ومقعد الازار ومزجر الكلب قوله بلزوم فى فى غير المكان نحو دخلت فى المسجد قوله ولا يخفى ان ما ذكره اه فى شرح التسهيل فى ما بعد دخل من الظروف المختصة بثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرفية بتقدير فى على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثانى مذهب الفارسى انه مفعول به بواسطة فى ثم حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحا ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه يقتضى انهما اصلان انتهى ومقصود المحشى ان استدلال الرضى لا يتم على ان الشارح لم يدع تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على ان يعقل متعلقه كسائر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفا فان الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده قوله كل يوم صمت فيه فى الصيف فان المعنى صمت كل يوم فى الصيف ولو رفع التبس بالصفة وافادة كل يوم صمت فيه كائن فى الصيف قوله اى ما هو حامل على الفعل بيان بمعنى لاجله واما الشبه فقد بين نوعيه قوله اما بحسب التصور او بحسب التحقق فالمفعول له اعم من العلة الغائية فانه بحسب تاخيرها بحسب التحقق قوله لان التحقيق اه متعلق بالنفى والظاهر ان يقال لان الفعل عامل فى المجرور فانه منصوب به محلا وترك لفظ التحقيق لان عمل الجار فى اللفظ ايضا تحقيق الا ان يعتبر بالنظر الى الحقيقة فيعبر مقابل الظاهر وتركا ضمير الفصل وتعريف المسند المفيدين

قوله اى ملفوظا لا يقال ان هذا التقرير لا يصح لان الحدث لم يكن ملفوظا لا حقيقة ولا حكما لانا نقول اسناد التلفظ على الحدث صحيح بطريق المجاز باعتبار الدلالة لشدة الاتصال بين الدال والمدلول ظهرية قوله احترازا عن مثل اعجبنى التأديب لان التأديب وان صدق عليه انه فعل لاجله فعل لكنه ليس بمذكور والمذكور اعنى اعجبنى ليس فعلا لاجله فلا يكون مفعولا له لبعض قوله احترازا عن مثل اعجبنى اه وفيه نظر لانه يمكن ان يقال التأديب ما فعل بسبب وجوده فعل العجب الذى ذكر فى ضمن اعجبنى

اعجبنى تامل شرف الدين اجيب عنه بان المراد من الفعل العلاجى بقرينة ما فعل لاجله فعل مذكور والعجب ليس من الفعل العلاجى لانه يقال لادراك الامور الغريبة انتهى لبعض

قوله فان قلت كيف يصح اه لا يخفى ان مثل ما ذكره يتوجه على ما يقال من ان قيد مذكور فى تعريف المفعول المطلق يخرج مثل الضرب واقع على زيد وفى تعريف المفعول فيه ما يقال من ان قيد مذكور يخرج مثل يوم الجمعة يوم طيب وقد اشرنا توجيه المورود فلا تغفل والاحسن ان يذكر هذا الكلام هناك وجيل هيهنا عليه طاشكندى

المفيدين للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل والله العبد قوله والجار بمنزلته اه فى افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زائد فيما سوى باء التعدية وحاصل الجواب ان قيد معه فى التركيب الذى فيه مراد بقرينة ان التقييد بذكره معه فى الجملة لا فائدة فيه ولما كان البحث فى المنصوبات يفهم منه ان ذكره العامل فيه الا ان هذه لما كانت الترامية وهى مجرورة فى التعريفات اشار الى ضعفه بقوله اللهم وما قيل ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وانه يرد بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل لاجله مذكور معه للعامل فيه فى تركيب ضربت زيدا للتأديب فمدفوع بان الحكم الموقوف انتصابه والموقوف عليه العلم مطلقا وبان التأديب المذكور فى التركيبين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسببه الضرب غيره فى ضربت تأديبا وللتأديب فان المعرفة غير النكرة او ما هو فى حكم النكرة قوله مع اتحادهما بالذات اذ لم يصدر من الفاعل الا فعل واحد من الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث التأديب والضرب سبب للاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه قوله اراد ان ترتب اه لم يعتبر بالترتيب بينهما باعتبار المغايرة الاعتبارية بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ايلامه للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كان رماه فقتله لان الحامل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب لا تأديبه اياه قوله كما صرح به فى الرضى اه ما سبق للاول رادة المذكور قوله لتضمنه العلة الحقيقية اعنى التأديب ومشاركته اه اى مجموع الامرين علة للانتصاب فلا يرد انه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور يصح ضربته تأديبا قوله ولو صرحت بالعلة الحقيقية قلت ضربته تأدبا لم يجز نصبه عند النحاة

قوله والقائل بكون المفعول به اه يعني ان قول المص خلافا للزجاج اختصار قوله والقائل به يخالف خلافا للزجاج لكن اسناد المخالفة الى القوم غير مناسب والاولى ان يقال اصل التركيب خالف الزجاج خلافا فحذف الفعل وذكر المفعول بعد المصدر باللام نحو حمدا لك وهذا الحذف واجب كما عرفت وح ينتظم الكلام على حسب المعنى فتدبر قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول به بيانا له فكان التاديب مجملا والضرب مبين فكانه قيل ادبت الضرب تاديبا فيصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا فالزجاج

لم يقدر عامل التاديب حتى يلزم خلاف الاصل لكنه تكلف لان التاديب في قولك ضربته للتاديب ليس بيان الضرب ففي ضربته تاديبا كذلك لعدم تفاوت المعنى وايضا لا يطرد في قولك قعدت عن الحرب جبنا فان قيل فضربت ضرب تاديب ايضا مفيد معنى ضرب للتاديب فلا يكون بيانا له قلت الكلام في المفهوم لا في المال افافترقا والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر الذى يكون حالا فيلزم تنكيره ويرد عليه حذر الموت واجاب بانه في معنى حاذرين الموت فالاضافة لفظية وفيه نظر
طاشكندى

لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول عند النحاة واما عند الشيخ الرضى فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور قوله قيل قائله الفاضل الهندي قوله احسن بمقام اه وذلك ان تقول احسن لان نسبة الجبن والقعود الى نفسه وان كان المراد التمثيل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجبن فيكون في تمثيل النوع الثاني ايضا قوله ان يقال فيه اه اي التمثيل بقعدت عن الحرب جبنا ههنا تعريض على الزجاج بكونه جبانا قاعدا من المحاربة في هذه المسئلة كما في قولك لست انا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا قرئ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظ ولو قرئ بصيغة المخاطب فالتعريض باعتبار ان الخطاب لمن يلتقي الكلام والمراد منه اثبات المقعود - والقعود للزجاج كما في قوله تع لئن اشركت ليحبطن عملك قوله يخالف خلافا لقول الزجاج على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القولين في المدلول والشارح اعتبر فاعل الخلاف القائل لتكون المخالفة بمعناه الحقيقي والحذف قليلا وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم او مصدر الفعل المجهول لا يصح نسبته الى الزجاج والمخالفة من الجانبين فيجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج وامره فيه بين وقدر الشارح قوله ظاهر ليصح تقدير الفعل الناصب للمفعول المطلق معنى في الرضى من ان المفعول المطلق اذا بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو سبحان الله او باللام نحو حمدا لله وجب حذف عامله الا اذا كان للنوع نحو مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وتركه المحشي لان مقه مجرد تقدير العامل قوله خلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين للناظر تحير وان في لفظه فبعضهم اعترضه بانه لا فائدة فيه وبعضهم تفوهوا بما لا يرضى به الاذن الكريمة قيد المخالفة بظاهره بقرينة قول المص مصدر من غير لفظه فانه يستفاد منه ان القولين على طرف النقيض قوله لما رأى اه فانه اذا كان

قوله اذ زمان الضرب اه فيه انه اذا كان كذلك لا يصح العلية بينهما الا ان يقال انها في الحقيقة بين الاعتبارين والحيثيتين كما قيل في قولهم الضرب يوجب التاديب والعلم صفة يوجب تميزا لا يحتمل النقيض بناء على ان التميز عبارة عن نفس الاثبات والنفي في التصديقات وانما نفس العلم لا موجبه فتدبره لا تغفل عن المراد ههنا فاضل امير

قوله اي الذى فعل هذا التفسير للمعنى اللغوي قيل ولو قال بعد قوله في وقوع الفعل عليه اي المفعول في وقوع الفعل عليه فيه او المفعول له مصاحبا له في كون الحدث مفعولا لاجله لكان اشمل لدخول الشيء والذى يكون المفعول فيه مصاحبا له في وقوع الفعل او المفعول له مصاحبا له في كون الحدث مصاحبا مفعولا لاجله في تفصيل معنى اللغوي لان المفعول معه يطلق عليهما لغة ظهيرية

كان تفصيلا له يمكن تاويله بالفعل المشتق وتقييده قوله فان معناه اه فالتاديب مجمل والضرب بيان له قوله فكذا تاديبا الذى بمعناه اي مشتق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضى من انه اي منع في ان تشتق في المعنى المراد المختلفان في الاعراب الا يرى ان معنى جئت راكبا ووقت الركوب والاول حال والثاني مفعول فيه قوله فاعطاه النظرة هذا من خطبة ذكر رحمه الله تع عنه فيها خلقه آدم ع م فذكره الالطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه الى ان ذكر ابا ابليس من السجدة وذكر ماله بقوله اعطاه النظرة بكسر الظاء التاخير استحقاقا للسخط اي الغضب الشديد واستتماما وبعض الشيخ واتماما للبلية وانجازا للوعد فقال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم قوله قد يقع معرفة كما في قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وفي قوله تع يجعلون اصابعهم في اذانهم حذر الموت قوله وقد حيل العير والنزوان اوله الهم باهر الجزم لو استطعته فانه ابن حمل سئلت امراته كيف زوجها فقالت لا حي فيه ولا ميت فينبغي طلبته وهم تقبلها فلم يستطع لضعفه فقالت هذا البيت قوله انتفاقا كذا في الرضى وعلله بان اصل الواو للعطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمروا لا يمكن النص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف اظهر فعلى هذا كفاك وزيدا درهم لا يجوز ان يكون مثال المفعول معه لكن في التسهيل وفي رأسه والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج على المعية والعطف بعد اظهار دع في الاول والثاني وعليك في الثالث وقيل فالتقدير دع رأسه والحائط فرأسه مفعول به ويجوز في الحائط النصب على المعية والعطف وكذا التقدير في المثال الثاني دع وامرأ

قوله لاق بين للزوم اه فان قيل يجوز ان يكون الفعل مسندا الى الظرف بعده وهو بين على نمط قوله تع لقد تقطع بينكم نصبا ورفعا على ما تفصيله فلا دلالة في البيت على المراد قلنا كون بين هنا فاعلا ممتنع رفعا ونصبا خارج عن الظرفية او لم يخلع بخلاف الآية فافهم كذا قال المولى مصنفك في شرح اللباب
لواحد

قوله لم يذكره احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء اى كالفاء وثم وحتى والباء فانها وان كانت تقيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه واعلم انه لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره الشارح بل قوله بعد الواو احتراز عما اذا لم يذكر بعد شئ ايضا كفاية اى كما كان احترازا عن المذكور بعد غيره

قوله متعلق بمذكور وليس بمحذوف قال عصام الدين فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف انتهى انا اقول بعون الله العليم وذى الجلال الكريم وجه اللطيفة ان فيه ايماء الى ثلث معان احدها انه متعلق بلفظ مذكور وثانيها ان ذلك اللفظ مذكور لا محذوف وثالثها ان ذلك اللفظ المذكور وهو المعهود اللفظ المشار اليه بالالف واللام بتقدير العصام وقيل وجه اللطافة ان فى هذا القول ايماء الى معنيين احدهما انه بلفظ مذكور وثانيهما ان ذلك اللفظ مذكور غير محذوف فافهم كفاية الطالبين

وقف وفى نصبه الوجهان وامثل شانك والجر فالتقدير فيه عليك شانك وفى الجر الوجهان هكذا قدره سيبويه عليك شانك بلفظ اغراء وظاهر جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المص فى باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تاول سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب الزم وفى تجويز سيبويه فى هذا المثال النصب على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الا مع الفاعل فمنعوا فى ضربت زيدا وعمروا معية وقالوا اريد المفعول معه بالاصل وهو ما انتهى وهذا يدل على جواز كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمروا على المفعول معه عند سيبويه لعل كلام المحشى مبنى على مذهبه

قوله ويستقضراه قال الرضى فى شرح التسهيل زعم الزمخشرى ان زيدا فى قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل او ما يجرى مجراه وليس حسبك بما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل مقدر ومفعول به والتقدير ويحسب زيدا وهو مضارع احسبه اذا اعطاه حتى يقول حسبى وما ادعاه ابن عطية من ان الكاف فى موضع النصب لا يصح لان اضافة حسب محضة وزعم الزجاج ان حسبك اسم وفعل والكاف فى موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه كقوله تع فان حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح لاجل عدم كونه من المقسم معه عند سيبويه ترك التمثيل به وبعد الاحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما اورده الناظرون من الشكوك فى هذا المقام

قوله اى تساوى آه اى ليس استوى بمعنى ارتفع او استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة فى الفعل بل بمعنى تساوى قوله فلا يجوز آه لعدم المشاركة فى الفعل قوله كما ذهب اليه الاخفش مراعاة

قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية الدرهم واعلم ان النحاة اتفقوا على ان ضربت زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير واتفاق النحاة على ما ذكرنا يمنع كون زيدا فى كفاك وزيدا مفعولا معه اذ فرق الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمروا بمجرد تحكم وانما جاز ...

قوله وسواء كان الفعل لفظا آه والمراد بالفعل هنا ما يدل على الحدث كما فسره الشارح فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الحدث فيه ايضا لفظى فلا وجه لقول المص او معنى قوله المراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد اه يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول فى الفعل العامل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعنى يكونان فى زمان واحد مصاحبين فيه واعلم ان هذا مذهب الاخفش كفاية

من السياق اى من سوق الكلام فاصل المرجع من السابق وجميع من اللاحق اعنى الخبر فقوله او الضمير واقع جملة حالية قيد لكون المرجع مفهوما من السياق عند البصرية وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركا ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولد الياء زيدت اللام آه قالوا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف بحسب اللفظ لا بحسب المعنى اذ لا يحصل التعريف به فى الرضى تحسينا للفظ وهو اولى لا يتوهم ان هذا الاطراد اولى مما فى الرضى حتى لا يكون موصوفة كمعرفة توصف بالنكرة ولما كان وزنه آه فانها على وزن عم وشج اذ اصلهما عمى وشجى مضافة الى معرفة لتكون معرفة او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت وفرعيه اى المثنى والمجموع بعد ما الاسمية كانت نحو قوله تع وما تلك بيمينك اى ما التى بيمينك او لا نحو قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين فلا يقوم دليل عليه والحذف بدون الدليل لا يجوز وفيه انه يجوز ان يقوم دليل آخر على حذفه لا يكون بعد الا نحو جاء الذى ما ضربت الا اياه واما فى المنفصل الذى ليس بعد الا فلا منع نحو صيغ الزيدان الذى اعطيتهما اى اياه ان يتصل بالفعل نحو الذى ضربت قائم زيد ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه اى بجر بحرف آه لانه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار اذ لا يفضى حرف جر بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره اى به يعنى باكرام نحو مررت بالذى مررت فالجار ان ههنا متماثلان وكذا متعلقاهما للاستطالة يعنى ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز ههنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها مع

... المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات عبد الله

حاشية العصام ... عبد الله افندى

وقوله لكونه عمدة دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المص حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر بلزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدأ بشرطان لا يكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا نحو الذى هو فيه داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله تع ايهم اشد على الرحمن اى ايهم هو اشد كما سيجئ او اذا كان مبتدأ وطالت صلته كقوله تع وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى فى السماء هو اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرطان يجر بحرف متعين يطلبه الصلة ويتعدى به نحو مررت

فاصدع بما تؤمر ولما تعين تؤمر في التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى بما تؤمر به او بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضارب به اعلم ان تخصيص المص جواز الحذف في المفعول قطعا ومنعه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى في متن الامتحان حيث قال كثر حذفه مفعولا وقل مبتداء ومجرورا وصوبه شارح البركوى في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب يعنى المص في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم لاختصاص الجواز واعتذر الشارح العلامة من المص بحمل القصر على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل لم يدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المص بالجواز هو الجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشئ آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الش قلت المانع الذى قيد بعدمه ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية فيه والمانع الذى يكون عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما افصح به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون اه حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم حاشيه عبد الله افندى

المجرور بها فلا يحذف اه اذ غيره اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتداء اقل قليل فلا يوجد له دليل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتداء واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتداء واما اسم ما الحجازية فلا يحذف لضعف عملها بشرط ان لا يكون اه اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ لانهما يصلحان مع العائد فيهما ان يكونا صلة فلا دليل على الحذف جاز الحذف اه نحو قوله تع ايهم اشد اى هو اشد يكون تامة في معنى معبود ولم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق الله بالمفعول اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت لتحقق الاستثناء اى استثناء الصورتين المذكورتين فلا حاجة الى تخصيص المفعول لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة وكذا في صورة اتصاله اه ذكره استطرادا اذ لا دخل له في السؤال اى امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه قلما يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله بالحرف لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال كونه عائدا لانتفاء القرينة فلا اشكال لدخوله في المفعول وهذا اى حذف العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد المفعول في المجرور ايضا فان المجرور لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة او تجربته يستحضر المسائل المعلمة اولا في الصراح مرن نوم كردن وعادة كردن والتمكين پاى برجاى كردن ودربة على الشدائد حتى قوى ومرن عليها ودربت البازى على الصيد ضربته والمعانى الثلثة متلازمة فلذا فسره المحشى لفظ احدها بلفظ الآخر بلا تغير شئ من الجملة الاولى الا قدر ما يفيد الاخبار المذكور قوله يمنعا من وقوعهما صلة اللام لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما فقد

قوله اى اذا اردت اه اشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل بتبعى بذكر المسبب وارادة السبب وفائدة المجاز ههنا بيان قوة قصد الطالب وارادته للاخبار والقرينة لما نعلم ان الاخبار المدلول عليه بصيغة لم يتحقق بعد بل سيتحقق قوله عن جزء جملة تفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتداء والخبر والمفعول قوله فانه البا علة لحمل الباء على الاستعانة دون الصلة قوله لان الذى اه علة لقوله ليست بصلة يعنى ان الباء يحتملها لكن الظاهر انها للاستعانة لانها لو كانت للصلة يلزم ان يكون الذى مخبرا بها لكن اللازم بط لان الذى مخبر عنها اه فقوله لان الذى دليل للمقدمة الرافعة و

وفي القاموس مرن الناقة تمرينا بمعنى تدرب انتهى والتدرب التعود اى القائه في المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان في تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوده في البحث بالمسائل العميقة كما قال فيما تعلمه اه وتذكره اى التذكير للمتعلم ايا ها اى تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب في الاختصار وسرعة في الانتقال ولانه لا بد في الاخبار بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكر الحاكم والتميز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما وان المجرور حتى وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا غيره نقس عبد الله افندى

قوله من مسائل النحو اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير معا لا بعد ما بين لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز كما اشرنا اليه فيما سبق ومما يجوز فيه الاضمار لا يجوز عبد الله

وانما قلنا الظاهر لان كلام العصام يفهم منه جواز كون الباء صلة بان يفسر بما يعبر عنه بالذى اى اذا اخبرت بالكلام الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الذى يعبر عنه بالذى ويؤيده قول المص موضع المخبر عنه في كون صلة للاخبار عبد الله افندى بادنى تغيير

قوله ما هو مخبر عنه فيه اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد في الجملة الثانية بجهة غير معلومة في الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما بجهة اخرى والحاصل ان في هذا التفسير اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز كما قال به العصام لانه باعتبار وجوده في الاولى ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه ثم اشار الى ان هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله يعنى في موضعه اه

والحاصل ان الاخبار بالذى يحصل بعدة اشياء بتصديره بالذى وبوضع الضمير الراجع الى الذى في موضع الاسم الذى اريد اخباره وبتأخيره لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعله خبرا عما صدر من الموصول عبد الله بعبارته

فلا يجزى فقد اختلف فيهما فلا يخبر بعضهم الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذى مررت به رجل زيد وعن المبدل منه الذى مررت به زيد رجل وعن البدل الذى مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ولو يجوز ان تقول برجل هو وضعا للمرفوع مقام المجرور اى الذى استحقه غيرها يعنى ان اللام لتقوية العمل اى مثلا انما قال مثلا ذلك لانها تكون زائدة كما في قوله تع فبما رحمة من الله لكنها في حكم الكافة في عدم تغير المعنى ويحذف الفاء اه لان لها صدر الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركبا حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب لكونه قابلا للحذف بخلاف من وكم الاستفهاميتين كافة كما في قوله تع ربما يود الذين كفروا لئلا يلزم اه لانه ح يكون حرفا فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيئا من الامر وذلك قليل واما حذف العائد اللازم على كونها موصوفة فشائع الا بشرط من كون الموصوف بعض ما قبله مقدم من المجرور بمن او بفى كما مر للتبعيض ويكون المرفوع المفعول بتأويل تضمين نكرة اه ويكون من صلة تنقبض وجملة قوله اى على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عند الجمهور وعند الرضى صفة مجروره حرفا زائدة في المغنى انها زائدة وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من ان الاسماء تزاد والاثرون من عدد اول الهها الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عدد كذا في الرضى والرواية المعنى ان الزبير سنام المجد قد علمت

الحب فضيلة

ذلك القبائل المراد بالزبير ابن العوام الصحابي ابن عمة رسول الله صعم وابن اخي خديجة رضي الله تعالى عنها اول من سل سيفا في سبيل الله تع وقد استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الاولى وسنام المجد بفتح السين اعلاه استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لئلا يلزم حذف المفعول الثاني وذلك مفعول له والعشيرة فاعله واللام للاستغراق والمراد بالعشيرة العرب والاثرون جمع الاثرى افعل التفضيل من الثروة كثرة العدد ويقال ثرى القوم ويثرون اذا كثروا وهو معطوف على سنام المجد اى الاكثرون عددا يعني من زائدة وعددا تمييز موصوفة بل من الاثرون كذا في المغني والاوجه ان يكون تمييزا او عددا صفة اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول في العالم قليل حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده كونها نكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك بمنزلة التنوين لكونه عوضا عنه وان كان مقدرا اه نحو قوله تع اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يبنى اى معها لانه لا يحذف منها شيء لان المضاف الجزئين فيها الشر بشرط ان يكون اه فلا يحذف المبتدا في نحو افرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى الموصول كالكلام المكرر على الولاء معنى فالاعراب اى في كلام العرب نحو اكرم ايا افضل اى الذينهم اشد فهي موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدا محذوف اجاز بعضهم اه فيقول اكرم اى افضل منصوبا بلا تنوين قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك من العرب وقيل ان النزع معلق هذا قول يونس وهو يجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا وعلى تقدير اى فرض لا زيادة لتحقيق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين يبقى في صورة نحو ايهم فانه

واعترض العصام على الشارح على حمله قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي واثبات الاعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المص بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوا الطائية يعني انهما ليسا بمعربين عند المص فقوله وهي معربة وحدها نحو على ان مطلق الاعراب مختصة بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ما قصده يعني ما قصد المص بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في اللذان و ذو الطائية مشهور وان لم يذهب اليه المص ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشعر الانكار كما حمل الشارح عليه اولى من حمله على وجه لا يشعر الانكار كما حمل عليه المحشي فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول
عبد الله افندي

وفي توسط الشارح بين الجار ومجروره لفظ قولهم ليفيد ان استعمال ما ذا صنعت ليس بكلام شاعر مخصوص بل هو مشهور متداول في محاوراتهم ويحتمل ان يكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل انه فيما ذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله وجهان مبتدا مؤخر يعني ان في معنى ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظ ذا الموصولة ومن فعل مخاطب نحو مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه توجيهان في معنى ماذا احدهما اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله ان معناه للاشارة الى ان قوله ما الذي خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ما الذي لا يرتبط بالمبتدا لان المبتدا عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه يقتضي ان يكون تصديق لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائم او قاعد فيقتضي ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ما الذي وقوله على ان يكون اه بيان لطريق التوجيه الاول بانه يقع لان كون معنى ماذا بمعنى ما الذي بناء على ان يكون ذا اى لفظ ذا وحده بمعنى اه
عبد الله افندي

ايهم فانه المضاف اليه مع الخبر في صورة المبتدا والخبر على بعد للزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة لا غير اذ الزيادة بسبب تستلزم حذف المبتدا والخبر من غير قرينة والموصولية تستلزم حذف تمام الصلة ورفع البدل في قول الشاعر الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل: اى اعليه تقدر في طلب المال وتحصيل الامالي نذر وهو سعي في ذلك وفاء بالنذر ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا بعقله قلنا جاز اه وادعاء عدم لزوم التطابق وان كان يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل فلذا لم يذكره ان حذف اه فهو الباعث على كونها موصولة لا زائدة يحتمل ان يكون ناقصة اه اى ما كان كائنا بمعنى الامر وما صار بمعنى الامر لو لا بمعنى الامر انها مصادر يعني انها منصوبة المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجري فيما هو على وزن المصادر ان معنى الفعل اه لان معنى الفعل يقتضي كونه مسندا الى شيء والمبتدا يكون مسندا اليه ان ذلك امر اصطلاحي والاصطلاح وقع على كونه اسما هذا القسم اى ما يكون مسندا ان يخرج من التخريج بمعنى التحصيل لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة لا خبر في ذلك في الرضي ان اف واوه بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين تصغير ترخيم بحذف الزوائد ونحو رويد اه اى كلما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويد زيدا اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف الخطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف هاك فانه حرف خطاب اذا لم يأت هاك زيد بالاضافة نحو رويد زيد مستعمل بالاضافة مستعمل في المعنى المصدري اصله ارود اروادا حذف الفعل واضيف المصدر

خلال بطل

رفع لما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث ساعد الخط بكلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله اى مرفوع واشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذي تحته راجعا الى المبتدا والجملة الفعلية خبر له ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد ومطابق لما هو الاصل في الخبر
عبد الله افندي

والظاهر اى الراجح من العبارتين هي العبارة الاولى وهي ان مواد هما اى مواد ما وذا واحد لا ينفك احدهما من الآخر في الدلالة على هذا المعنى
عبد الله افندي

لكون كلمة ذا زائدة ههنا فالمعنى الذي هو اى شيء ليس معنى ما وحده والا لم يحصل المقابلة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله فالمفهوم من مجموعهما اه
عبد الله افندي

ولما فرغ المص من بحث الموصولات شرع في بحث اسماء الافعال الخ هي معدودة من المبنيات فقال اسماء الافعال
عبد الله افندي

اى الاسماء التي معانيها معاني الافعال وقوله اى اسم كان للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بالمفرد لكون المقام مقام التعريف الذي هو بالجنس لا للافراد
عبد الله افندي

ولا وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالكلمات التي ليس بمعنى الامر او الماضي فيلزم ان يكون غير جامع

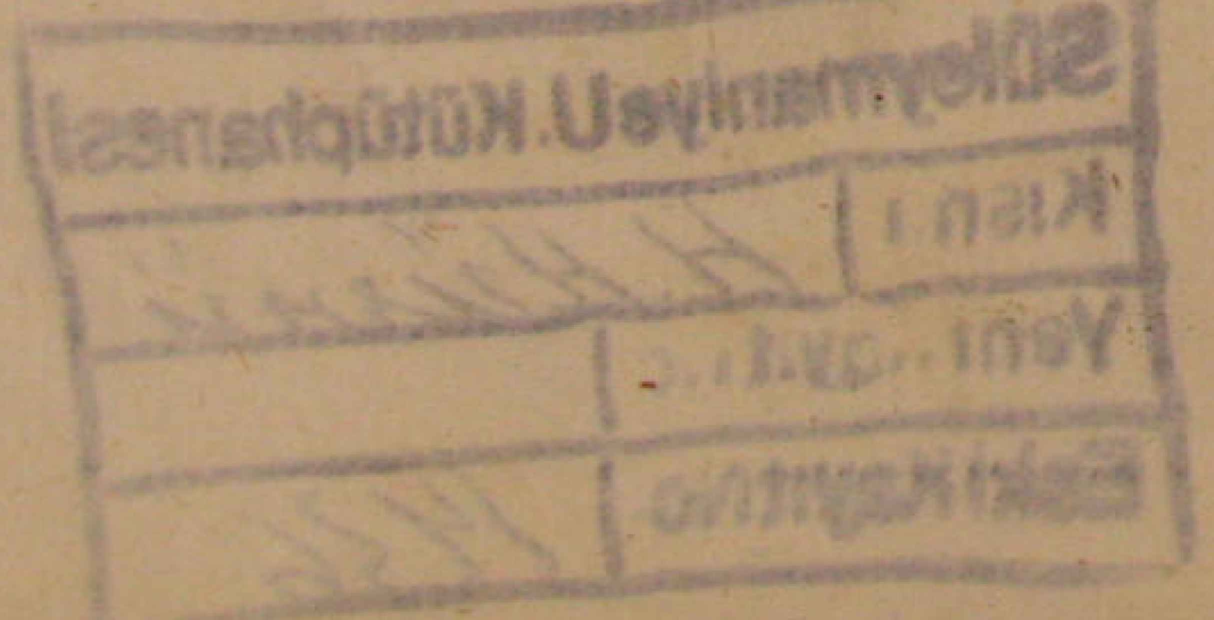
دفعه بقوله فما قيل اى اذا انحصر اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فنحتاج في دفع ما قيل اف يعني ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضي بل بمعنى المضارع لكونه بمعنى اتضجر على صيغة المتكلم للمضارع واوه بتشديد الواو يعني وكذا لفظ اوه ليس بمعناهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه بمعنى اتوجع مع انهما من اسماء الافعال في نحتاج الى ان نقول فالمراد به يعني لانه لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من اتضجر واتوجع معناهما الاصلي الذي هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضي فان المراد باف معنى تضجرت وباوه معنى توجعت
عبد الله افندي

ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم عبر عنه
اى بحز كل واحد من تنجزت وتوجعت بالمضارع لان المعنى اه عبد الله افندى

ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه بمعنى الامر او الماضى او هى موضوعة
للفظ الامر او الماضى بان يكون علما له اراد الشارح ان يبين مرادهم وان يبين ما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال والذى حملهم اه
عبد الله افندى

الى المفعول كما فى فضرب الرقاب اشارة الى اقسامها الاربعة المتعدية
واللازمة والمستعملة فى المعنى الاصلى وغير المستعمل فيه وكسرت
لك كنيته لان الاصل البناء السكون عطف على فتحت اصله هيهية قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا بالهاء لان التاء للتانيث
فجميع مفتوحة التاء وكان هيهات كقوقيات فى جميع فوقاتها الا انه
حذف الالف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فى المثنى
ان اللام تدخل على بعضها عند بعضهم وهو ابن السكيت
والجوهرى وذلك اى التنوين الذى يلحق بعضها لانه غير
صالح لذلك اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا وهو اى التنوين دليل
على ان الكلم الذى لحقه كان قبل اللحوق معرفا فى الدلالة على التعيين
اسكت سكوتا اى سكوتا عن كل كلام فالتنكير للابهام والتفخيم
وان كان طاريا فان جميعها منقولة عن المصادر او عن الظرف وضعها
لمعنى الافعال طارية بخلاف الضارب امس لكان اظهر لانه يكون
بمعنى ضرب فيصدق عليه انه كلم بمعنى الماضى بخلاف امس فانه لا دلالة
عليه دلالة للماضى عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضى الصحيح من
تقرير الكاشى لكن الكافى اسبق الى الذهن واشهر او ذو قياس
على حذف المضاف وهو كلمتان وزاد فى شرح التسهيل جرجار
قال المبرد اه وفى شرح التسهيل انه جعله من الثلاثى والاصل قار قار
من قر و عار من عر ثم خففوا الراء وحذفت الالف فصار قرقار
وعرعار قرقار اى صوت قال الشاعر قالت له ريح الصبا قرقار لما
كان الصبا تنشئ السحاب صارت كانها قالت له قرقر بالرعد اى صوت
ان الحكاية لا تتغير فى شمس العلوم عرعار مبنى على الكسر لعب لصبيان
البادية يخرج الصبى منهم فان لم يوجد صبيانا يلعبون معه صوته فقال

فقال عرعار فخرجوا اليه قال النابغة ستكتيف جبنى عكاظ كليهما يدعو
وليدهم بها عرعار وهكذا فى شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل
ومنه يعلم ان صوتهم عرعار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان
فانه علم للتسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علقمة الفاخر ثم اختصف
الخ لانها تجذب الى العوامل والى القبر اى قاطة من قطة اذا قطعه لم
قال اطلت قراطهم حتى اذا ما قبلت سراتهم كانت قطار انما اعتبر
ذلك اى مشابهته لفعال الامرى عدلا لان مشابهته له فى الوزن
غير كافية فى بنائه فضم الى الوزن العدل لا دليل على العدل اى فى فعال
الغير الامرى ان يكونا مترادفين لهما من غير ان يكون احدهما معدولا
عن الاخر لا دليل اه لان وجه بنائه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا
دليل فيه لا على العدل التحقيقى ولا على العدل التقديرى وما استدلوا
عليه فى غاية الضعف فان خلاصته على ما فى الرضى ناقلا عن عبد القاهر
اسند الفعل المؤنث اليه فى قول الشاعر ولانت اشجع من اسامة
اذا دعيت نزال ولج فى الذعر فاصله انزلى بضمير المؤنث لتكرار الفعل
ثلاثا فوقه كالالف فى القيا فى جهنم لتكرار المثنى القيا القيا ولا يخفى
ضعفه لان تانيث الفعل فيه بتاويل الكلمة او اللفظة او الدعوة و
لو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لا ان اصله تلك لمشابهته
لفعال الامرى وبين الفعال الامرى لتضمنه معنى الفعل ومبالغة لا
عدلا حتى يرد انه لا دليل على فى شىء منها اذ فى الكل اى فى كل
اسماء الافعال مبالغة فاما كان فى الاصل مصدرا حقيقة او حكما فلا تبين
فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف فلان فيه
الاختصار لغرض التاكيد فانه نحو امامك ودونك وعليك زيدا فحذره
فقد امكنك اخذه لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المامور الى



الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وقس على ذلك واما ما هو بمعنى الخبر ففيه
معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده وشتان ما اشد الافتراق وقس
على ذلك حال من مفهوم اه وما قيل انه حال من ضمير مبنى وقوله معرب
مستغن عن التقييد بجعل الفعل المقيد ففيه ان المتبادر من الضمير
هو الذات وان تقدم مقيداً بصفة ولذلك قالوا فى قوله تعالى اولئك
على هدى اورد كلمة الاشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفات
السابقة بخلاف الضمير وانه لايكون الكلام على اسلوب واحد ففيه
ما ذكر فى اختيه من انه لا دليل على العدل ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما من
مشابهته لفعل الامر فى الزنة والمبالغة لعدمها فيه قصد الامالة
اى امالة فتحة الصاد الى الكسرة اذ هى امر مستحسن لحصول
المجانسة اللفظية لكن الثقل الحاصل من الراء تمت الحاشية
المنسوبة لمولانا عبد الحكيم على تنزيل ص
هر كه خواند دعا طمع دارم
زانكه من بندهٔ گنهكارم